Jel i do Mare ule sie





الملكة العربية السعوكية وزارة التعليم العالى جامعة أم القري كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الدراسات العليا الشرعية قسم الفقه وأصوله شعبة الأصول

35m/8 //

درب وتطبيقاً رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الشريعة

السعوه (النروي

المشرف على الرسالة طلا علىفح فضيلة الدهكتور اجسن أجمط مرعي

"ANNO

1131-1316-١٩٩١ - ١٩٨٩ م

بسسس الله الرحمين البرحيم

ملخصص الرسالسة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريه و وبعسسسسد فقد اختصرت موضوع "" الإجماع السسكوتسي : دراسة و تطبيقها "" لنيل درجة "الدكتوراه "" في أصول الفقه من جامعة أم القرى تحت إشراف فضيلة الدكتور حسن أحمد مرعبي حفظه الله •

وقد اخترت الموضوع لإبراز جانب مم من جوانب الإجماع ـ المصدرالتشريعي الثالث ـ ، وقد ظل الإجماع لسكوتي محل نقاش مين قبول وتأويل ، ونرى أتسره في المسائل الغقهية ، والإحتجاج به عند بيان سبب الترجيح ، ولكنه مع هذه الاهيسة يحتاج الى دراسة مغمّلة حول تعريفه والمراد به ومدى علاقته بالإجماع مع تحديد السكوت المعتبر شرعا ، ولذاكتبت هذه الرسالة ، وهي مشتملة على قسسم الصولي دراسي وقسم محقهسي تطبيقي ، والرسالة موزعة على خمسة أبسواب وخاتمة والغهارس ،

الباب الأول في تعريف إلاجماع لغة وإمطلاحا وفياً ركان الإجماع وشروطه وأقسامه وفيهيان أدلته من الكتاب والسنة · · ·

والباب الثانسي في الإجماع السكوتي في تعريفه وشروطه ومذا هب العلماء فيسه وبيان الراجع ...

والباب الشالث مخمس لبيان التعارض بين إلاجماع السكوتي وغيره من الأدلة الشرعية مع بيان الحكم ٠٠٠

والباب الرابع هو في بيان المسائل التي أدعى فيها بالإجماع لقول البعض وسكوم الآخرين وذكرت منها حوالي ٢٠٠ مسألة ٠٠٠

واخترت و مسألة لبيان تطبيس الإجماع السكوتي نفيا وقبولا وتأويسلا مع

وختمت الرسالة ببيان أهم نتائج الرسالة ١٠٠ وقلت ؛ أن إلاجماع السكوتي أما هو سكوت مقرون بالرنسا فهو إجماع بلا نزاع وإما هو مقرون بالإنكسار فهسو مرفوف إطلاقا وإما هو مجرد عن الرنسا والإنكار فهو إجماع عندالبعسف أو حجسة عنسد الأكثريسن ، ولكنه معتبر يقينا أذا قيد بقيود وتحققست فيه بعض العلامات ، وفي هذه الحالة هو دليل ظني لكنه مقدم على الأحساد والقياس ١٠٠

وقلت أيضا ان مثل هذا إلاجماع قدوجد قبل استقرارالمذا هب ووجوده الآن لايكون بهذا الشكل الااذا علم ببلوغ الجميع وعُلم عن رضا بعضم قولا أو فعلا عن طريات المجامع الغقهية ومجلات فقهية مع سكوت الباقين .

با مع العقبية وللبحث عمايات الأعلام والمما در والأما ديث والمسوضوعات ٠٠٠

ونسأ ل الله التوفيق والرشد والسداد

الطالب

محميد اقبال مسعود النسدوى

المرژی درج نزخودس

عيد الميم ليوعو عنه / جملع ح د. لميم ليوعو المراكبرالرعيد الرحيم

السِّكُ وَالتَّقَالِينَ السِّكُ وَالتَّقَالِينَ السِّكُ وَالتَّقَالِينَ السِّكُ وَالتَّقَالِينَ السَّالِينَ ال

الحمدلله أولا وأخيرا ، هداني للاسلام وجعلني من أمـة محمدصلى اللهعليه وسلم ووقق والدىّلتنشئتيعلى حبالعلموالعلما وسهّل ليطريق طلب العلم ، فالشكـر كلالشكر للهتعالى علىهذه النِعم والآلاء ، أدام الله علينا نعمه وفضله ،وقوّانا على داء واجب الشكر له على نعمه ٠٠٠

ثم الشكر لوالدى اللذين بذلا كل مافي وسعهما لأتفرغ لطلب العلم فجزاهما الله عني خيراكل من علمني حرفا وقوّمني منهجا وسلوك والشكر للملكة العربية السعودية الحبيبة التي قدمت وتقدم للعالم الاسلامين من أقصاه الى أقصاه العطاء الكثير في مجالات متعددة خدمة للاسلام والمسلمين رادها الله عزة وكرامة وأعز بعزتها عباده الصالحين ٠٠٠

ولقدتمثل عطاء المملكة العربية السعودية فيماقدمته لي جامعة أم القـرى حرسها الله من الخيرالكثير، فقدقضيت في رحابها أسعدالأيام أتمتع بالاقامة فيحرم الله الآمن وأنهل من مناهل العلم التي أرتوى منها وارتوى منها الكثير من أمثالي من أبناء الأمة الاسلامية وبخاصة أبل الشعـوب غيرالناطقين بالعربية ، وهيّأتني للالتحاق بكلية الشريعة والدراسـات الاسلامية التي طوّقني السمسئولون فيها بمعروفهم وخدماتهم وفتح أبـواب العلم والمعرفة وتهيئة كل الظروف أمامي وأمثالي لنعيش حياة كريمــة نتفرغ فيها لطلبالعلم ٠٠٠ جرى الله الجميع عني خيرالجزاء ومنحهم خدمة الاسلام والمسلمين وأكرمهم كما أكرموني ٠٠٠

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور حسن أحمدمرعي الذى تكــر م بالاشراف علىهذه الرسالة وحباني من علمه الكثير ووسعني بخلقه فكان كالعين الصافي الذى لايتكدر ولايهيج ولايشح ، فجزاه الله عني وعن طلابه خيرالجزا ، وعافاه من كل مكروه ورفع شأنه وبارك فيـه

وأشكر الجميع الذين ساهموا فياتمام هذاالعمل واخراجه علىهذاالمستوى (م) جزىالله الجميع خيرالجزاء ، وجعل عملي وعملهم خالصا لوجه الله تعالىى والحمدلله ربالعا لمين والصلاة والسلام على رسوله أشرف المرسليىن صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومتبعيه أجمعين ٠٠٠٠٠٠

محمد اقبــا ل مسعـود النـد و ی

رم) وأخمى بالذكر الاخوين الغاضلين دار على احمد الندوى والان ابوالليمي خيراً بادى على حسن مساعدتهما فسي اخراج الرسالة . The val

ì

مــقـــد مـــة الرحـالـة

أولا: سبب اختيار الموضوع ٠

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه البيان وعلمه مالم يعلم ورفع مكانة العلم وأهله حيث ربط العلم بالهداية الربانية ، وصلى الله على محمد بن عبدالله النبى الأمي الذي اصطفاه الله لرسالته الخالدة وختم به النبوة وأعادبه الى العلم هيبته ومنزلته وورث به العلماء آمانة الدين والعلم ثم نقلوا هذا العلم الى أجيال متعاقبة ونشروا العلم في كل مكان فصلوات الله عليه وعلى آله واصحابه ومتبعيه الى يوم الدين ٠

وبعد · فقد اتجه الاسلام في تأدية العبادات وأنواع السلوك اتجاها يميلل الى الروح الجماعية مع اعطاء الفرد حريته ومنزلته ليتحمل مسئوليته عن أعمال ولكنه يعيش في المجتمع - والمجتمع له قوته وقيمته فهو الذى يعقد اللّالى في سلك واحد ويحوّل هولاء الى بنيان مرصوص •

وكان لهذا الاتجاه أثره في كل علم من العلوم وبخاصة مسائل الفقه حيث حظيت باهتمام بالغ ، والاسلام بجانبه رسم المبادئ والقواعد الاساسية وبين المنهج المقبول للتفريع والتشريع في ضوء هذه المبادى ، فعكف العلماء لخدمة الدين في مجال الفقه وكونوا الشروة الفقهية التي ساهمت الأجيال في كل عصر في تنميتها ، واتجه الفقهاء مع اختلاف الطبائع واختلاف المناهج في الترجيح والاختيار ، الى توحيد الآراء واجتماع الأقوال أو حملها على محمل واحد ، ولذا تجلى هذا الا تجاه في كثير من أحكام الفقه حيث ظهر رأى جماعي في المسألة وكذا احتل الاجماع مكانة عظيمة حيث اعتبر المصدر الشالث للتشريع ، ودارت المباحث حول حقيقته وكيفية تحققه وتشعبت المباحث على امر من الامور ٠

وقد رأى البعض ان تحقق الاجماع قديكون في شكل من الأشكال ويحتج به، مثل اعتبار اجماع أهل المدينة حجة مع اقرارالجميع ان الإجماع الصريح هو الذى يمثل اجماع الأمة ، ومن هذه الاجماعات الاجماع السكوتي الذى نال موافقة أغلب الفقها واعتبره الكثيسر اجماعا وحجة ،

واختصرت هذا القسم من الاجماع للكتابة فيه لوجود التضارب في الأراء والتعارض بين المنقول والتطبيق لهذا الاجماع في المسائل الفقهية ، واشتهر الحنفية لقولهم بهذالقسم من الاجماع ، فكان قصدى من كتابة هذه الرسالة في هذا الموضوع أولا الاستفادة العلمية بتتبع الموضوع في بطون الكتب الأصولية والفقهية وثانيا جمع المعلومات من المصادر الأصلية ، فثالثا الاستنتاج في ضوء المعلومات ثم عرضها ـ رابعا ـ بأسلوب علمى ، فكانت الرسالة ،

ثــانيـــا : منهجــي في كتــابــة البحــث في الموضوع ٠

يحتـوى البحـث في هذا الموضوع على جانبيـن ، الجانب الأُول هو الدراسـة الأُصوليـة للموضوع ، والجانب الثـانـيي هو الجـانـب التطبيقـــي • أما الجانب الأُصولي فقد التزمـت فيـه الكلام عن الإ جماع - تعريفـه وأركانـــه وشروطـه وأقسـامـهـحتى انتهيت الى الاجماع السكوتي فوفيت الكلام فيه ملتزمافيهذا كلسه الرجوع الى كتب الأصول الأصيلة وأمهات الكتب عند المتكلمين والفقهاء الظاهرية وغيرهم ، والتزمت أن آخذ المذاهب من كتب أصحابها ان وجدت والا فمنن كتب المددهب وحاولت الترجمة لغير المشهورين من الأصوليين والفقهاء .

أما الجانب التطبيقي فحاولت فيه تتبع الاجماعات في الكتب التي تهتم بذلك مــن أمهات المراجع كالمغني لابن قدامة والمجموع للنووى ويداية المجتهد لابن رشــد وَّالافصاح ّلابن هبيرة والاجماع ّلابن المنذر والمحلى لابن حسرم ومراتب الاجماع ّله أيضا ورحمة الأمة في اختلاف الائمة للدمشقي وحلية العلماء للشاشي القفال وغيرها من المراجع الأصيلة التي لها علاقة بالموضوع .

وقد التزمت جمع الاجماعات السكوتية التي قيل فيها "" لاأعلم له مخالفا "" وقال بـه فـلان ولم ينكر عليـه أحـد ونحوها ممايفهم منه الاجماع بقول البعض وسكــوت الباقيسن وتتميما للفائدة ذكرت بعض الاجماعات التي تعتبر من الاجماع الصريح أو مما آدعى فيه عدم الخلاف ووجد فيه قول مخالف.

ثم اتبعت ذلك ببعض المسائل في التطبيقات لبيان موقف العلماء من الاجماع السكوتي قبولا وتسأويلا واخترت هذه المسائل من المحلى لابن حزم لبيان موقفه من الاجماع السكوتي واحتجاجه بالاجماع السكوتي مرة والزامه خصمه به مرة ورفضه اياه اطلاقـا مرة و ذكرت أخيرا بعض النتائج الهامـة التي وصلت اليها بعد الدراسـة وفـــي ضوء البحث عن الموضوع .

شـــا لثـــا : خطــــة البحـــ

تتكون الرسالية من مقدمية وخمسية أبواب وخياتميية

أما المقدمة ففيما تقدم من سبب اختيارى للموضوع ومنهجي في البحث وخطة البحث ٠

أمـــا الباب الاول ففي الاجماع وحجيته وأقسامه وقسمته الى خمسة فصـــول ٠ الفصل الاول في تعريف الاجماع لغة واصطلاحــــا .

الفصل الثانيي في بيان آركان الاجماع وشروطيه

الغصـــل الشــالـث في بيان أدلة الاجماع من الكتاب والسنــة

الفصـــل الـرابــيع في ا قســـا م ا لا جمــاع .

الغمـــل الخــامــسوني بيان مذاهب العلماء في الاجمـاع ٠

أمــا الباب الثـانـي ففي الاجماع السكوتـي وفيـبـه خمسة فصول ٠

الفصل الأول في تعسريف الاجماع السكوتسي .

السقصل الشسسسانسي في حجية الاجماع السكوتي ومسذاهب العلماء في

الفصل الثــالــث في شـروط الاجمـاع السكـروتـي ٠

الفصـــل الـــرابــع في أدلــة هــذه المــذاهـــــ

الفصـــل الخــا مـس في مناقشة أدلـة هــنه المحداهب والترجيح ٠

أمــا البــاب الثـالـث ففـي التعارض بين الاجماع السكوتي وغيـــره من الأدلـة الشـرعيــة وتحتـه فصــــلان ٠

الفصــل الأُول في مرتبـة الاجماع بين الاُدلـــة ٠

الفصل الثانون في تعارض الاحماع السكوتي مع النص والقياس والمصلحة وأما الباب الرابع ففي الاجماعات السكوتية المختارة من الأبواب الفقهية وأما الباب الخاصاء الخصاء السكوتيات الفقهية في ضوء الاجماع السكوتيات الفقهية في ضوء الاجماع السكوتيان وتاويال وموقى الإحماء السكوتيان قبولا وتأويال وموقى الإحماء السكادي .

أما الخااتمات ففيما توصلت اليه من النتائلية •

وفي نهاية الرسالة ألحقت بالرسالة عصدة فهارس، فهرس الأُحاديث المخرِّجة وفهرس الأُعلام والتراجم وفهرس المصادر والمراجع ثم فهرس الموضوعات والله ينفعنا ويوفقنا ويجعل هذا المجهود خالصا لمرضاته ونافعا للاسلام والمسلميان وفاتحا لسبيل العلم والعمل والخياركلية والله وراء القصد وهو الهادي

الى سواء السيـــل ٠٠

الباب الأول

في الإجماع ويشتمل على تمهيد في الإجماع

:: التمسيمين:

الإجماع مصدر ثالث للتشريع و " حجة شرعية يجب العمل به على كل مسلم " (1) و مد دليل من أدلة الغقه المتغق عليه (٢) و مد دليل من أدلة الغقه المتغق عليه (٢) وهيذ الدليل سنده الكتاب لأن الأصل هوالكتاب ثم السنة لأنها مخبرة عن حكم الله منها الإجتهاد الى دليل شرعي عن طريق اتفاق آرا المجتهديات في معرفة الحكم .

وقيمة الإجماع تكسن في نواح السلاسة:

1 _ أنه دليل شرعب صالح للاستنباط (١)

٢ _ ان الصريح المتواترمنيه متغيق على حجيبته وقطعي في د لالسته (٥)

ت الله يظهر مكانة هذه الأسهة التي لاتجتمع الاعلى حق والتي اذا اتفقدت
 على رأى فهذا الرأى يدخل في نطاق التشريع ويكون حكما شرعيا مدلولاعليه بالاجماع وهدذه ميزة كبرى الهذه الأسة التي أخرجت للناس تأمرهم بالمعروف و

تنهاهم عسن المنكسسر

ولم يكن الإجماع مصدر الاستنباط والأحكام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فالقرآن ينز ل والسنة تبين والصحابة يعرفون تأويل الآيات ويعايشون الجوالفي نول في العمل في المحابة يعرفون أويل الآيات ويعايشون الجوالفي نول في الحكم في المحتاجون الى بيان السند وأقوال الناس وترجيح الراجع لأن الحق فيما ينطق به رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن الكريم والسنة النبوية وسلم من القرآن الكريم والسنة النبوية

ونشاً تالحاجة بعد انقطاع الوحى حينما طرحت القضايا الجديدة ولم يكن لها حكم في الكتاب ولافي السنة فالتفتوا الى التماس الحكم عن طريق الاجتهاد الجماعي طلبا لإتفاق الآرام، واذا تعددت الآرام واستمر الخلاف رجح خليفة المسلمين رأيا رآه الأصوب وظلال الخلاف مانعا عن ادعام الاجماع في تلك المسألة .

ابي (۱) الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبي الحسن علي بن إعلي بن محمد الآسد ى طبعة مصرية _ ۱۲۸۷هـ (۱/۱۰۰ مرا

⁽ ٢ أَ الكوكب المنيسر شرح المختصر في أصول الغقه لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علسي الفتوحي العنبلي المعروف بابن النجسار _ ٩٧٢ هـ طبعة جامعة ام القرى ١٤٠٠ه ٢/ ٥ (٢) نغسس المرجمع "" الثالث الإجماع وهو مستند الى الكتاب والسنسة ٢/ ٥

[&]quot;(٤) قال الشافعي : جهة العلم الخبر في الكتاب أوالسنة أوالاجماع أوالقيساس" الرسالة للشافعي في الدن المانعي في ا ف: ١٣٠ ص ٣٦ وأيضا ص ٩٦٥ _ ٩٩٥ طبعة مصرية ١٣٥٨هـ

 ⁽٥) الموافقات في أصول الشريعة لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى المالكي الشاطبي ... ٢٩٠هـ ...
 بتحقيق وشرح الشيخ عبدالله دراز ١/ ٢٩ ... ٣٠ طبعة دارالمعرفة لبنان ...

روى أبوعبيد عن ميمون بن مهران قال: كان أبوبكر الصديرة اداورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى فان وجد في مايقضي به قضى به ه وان لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان وجد فيها مايقضي به قضى به فان أعياه سأل الناس: هل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضا ورسال الله عليه وسلم قضى فيه بقضا فريما قضى اليه النبي صلى الله عليه وسلم جمع روسا الناس فيه بكذا وبكذا ه فان لم يجد سنة سنها النبي صلى الله عليه وسلم جمع روسان الناس فاستشارهم فاذا اجتمع رأيهم على شي قضى به وكسان عمر يفعر ل ذلك (١)

وكان عمر اذاجاً والشي من القضاء ليس في الكتاب ولا في السنة سمس "صوافي الأمر" (م) فيرفع اليهم فجمع له أهم (٣) فيرفع اليهم فجمع له أهمل العلم فاذااجتمع عليه وأيهم ألحمق (٣) قمال ابن حمير م: الاجماع قماعت عمدة من قمواعمد الملمة الحنيفية يرجع اليه

ويفرع نحسوه ويكتسر من خالف اذا قامت عليه الحجة به بأنه اجسساع (٤) فمنهم الخلفا الراشدين والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كسان

هو البحث عن رأى جماعي في الضية اذا لم يجدوا لها حكما في الكتاب والسنة ويمسل هيذا المنهم ورعهم في الوصول الى الحكم وفي نفس الوقت يمشل اعتبارهم لأهمية الاجمساع وحجيهة الاجمساع

وقد تناول الباحثون في الاجماع مباحث باسهاب وتغصيل ونكتف منها بتحفيق معنى الاجماع الباحث في مباحث الاجماع السكوتون والمحمد وال

⁽۱) اعسلام الموقعيسن عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية ــ ۱۹۷هـ طبعة د ارالجيسل ، لبنان ۱۹۷۳م ۱/ ۱۲ (۲) نفس المرجع ۱/ ۲۲ ـ ۳۳ (۳) نفس المرجع ۱/ ۸۶

⁽٤) مراتب الاجماع لابي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حصوم طبعة دارالكتب العلمية ص ٠ ٧ (م) صوافي الامر: الصفو ضدالكدر ،والصفي ما اختاره الرئيس لنفسه قبل تقسيم الغنائم وخالص كل شئ (القاموس المحيط للفيروز أبادى ٢٥٤/٤) ومختار الصماح للرازى ص (٣٦٦) والصماح للجوهرى (٦/ ١٠٤١ – ٢٠٤٦) والمعجم الوسيط (١٠/١٥) الصوافي الاملاك التي مات أهلها ولاوارث لها ٠٠٠ ولعله أراد بها المسائل الخاصة به وبأهل الشورى والتي لابد من البت فيها فهي متروكة له ٠ (أنظر الشهرستاني ١٩٦١)

الفض للأولى تعرف الإجماع لذة و المعلام

المبحث الأول الأباع لغة

نعــريـفا لاجماع لغــــة:

جِا ً في تهدديب اللغة للأزهدرى: "جمدع" قال الله تعالى (فاجمعدوا أمركم وشركا كما) (۱)

قال الفرا": الإجماع الاعداد والعنزيدة على الأسر ، فاذاأردت جدع المشغرق قلت "جمعت القوم "فهم مجموعون كما قال الله تعالى ((ذلك يوم مجمعوالدياس)) (٢) ، وقال الفرا" في قوله عنزوجيل ((فاجمعوا كيدكم ثم ائتوني صفا ١) (٢). الاجماع الإحكام والعنزيدة على شش ، تقول : أجمعت الخروج وأجمعت على الخروج الاجماع الإحكام والعنزيدة على شش ، تقول : أجمعت الخروج وأجمعت على الخروج من وأخبرني المندزي عن أبي الهيشم أنده قال أجمع أمره أي جعله جميعا بعدم ما كمان متفرقا ، قال وتفرقه انه جعل يديره فيقول مرة أفعل كذا ومرة أفعل كدذا فلما عن على المسرمحكم أجمعه أي جعله جميعا ،

والاجماعاًن تجعل المتفرق جميعا فاذا جعلته يعني جميعا ولم يكد يتقرق كالرأى المعزم عليده المنفدي

وفي مختارالصحاح لمحمد بن ابي بكرعبدالقادر مادة " ج ، م ، ع ، " جمع الشب المتفرق أجمع الأسر اذاعن عليه والأمسر مجمع ، ويقال أيضا أجمع أمرك ولاتدعه منتشرا (٥) وقال السراغب : " الجمع" ضم الشبي بتقريب بعضه من بعض يقال جمعت فاجتمع ، ويقال ألجمع عليه (٦) وفاجتمع ، ويقال أجمع المسلمون علي كهذا ، ١٠ أي اجتمعت آراؤ هم عليه (٦) وفي لسان العسرب : " جمع الشب عن تفرقة وتجمع القوم اجتمعوا ، أجمع أمره وأجمعه وأجمع عليه عليه كأنه جمع نفسه له ، وأجمع عليه عليه كأنه جمع نفسه له ، وأجمع عليه عليه عليه كأنه جمع نفسه له . والمنس لا تنفي قال الشاعير : ياليت شعري والنس لا تنفي مجمع عليه عليه أغيد ون يوما وأمرى مجمعه

والاجماع احكمام النية والعربية اجمعت الرأى وأزمعته وعربت عليه (٧) وفي تاج العروس: الاجماع: أى اجماع الأمهة "الاتفاق " يقال هذا أمر مجمع عليه

ابن شيخ مجد الدين المعروف بابن منظور الافريقي المصرى الأنصارى الخررجي ابن شيخ مجد الدين المعروف بابن منظور الافريقي المصرى الأنصارى الخرجي فصل " الجيسم حسرف " البعيسن " ج ١٠ ٩ - ١٠ ص ١٠٠٠ - ١٠١

⁽۱) يونـــس_ ۲۱ (۱) هــــود _ ۱۰۳ (۱) ورزي (۱) يونـــس (۱) يونـــس (۱) تهـــديب اللغة لأبي منصور بن أحمد الأزهرى (۲) طــــه _ ۱۰۳

۲۸۲ _ ۲۸۲ ه طبعة مصريحة 1/ ٣٩٦ _ ٣٩٨ (٥) مختارالصحاح لمحمد بن ابي بكرعبد القادر الرازى ص ١١٠ _ ١١١ طبعة مصريحة ٠ (٦) المقردات في غريب القران لحسيس بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني 1/ ١٣٥ _ ١٣٦ مصريد (٦) المفردات في غريب القران لحسيس بن محمد بن الامام جلال الدين ابي العز مكرم (٢) لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن الامام جلال الدين ابي العز مكرم (٢) لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين محمد بن الأعماد المفادة المعرب المنابع المفضل جمال الدين المعرب الأعماد المفادة المعرب المفادة المعرب المفضل جمال الدين المعرب المفادة المعرب المفضل جمال الدين المعرب المفادة المعرب المفادة المعرب المفادة المعرب المفادة المعرب المفادة المفادة المعرب المفادة المفادة

أى متفق عليه ، وقال ابن عباد الاجهاع الاعداد يقال أجمعت كذا أى أعددته والاجماع أيضا التجفيف والايبيثانس والاجماع سيوق الابل جميعا (١)

وقال الرافعيي: أجمعت المسير والأمر وأجمعت عليه يتعدى بنفسه وبالحرف عزمت عليمه ، وفي حديث " من لم يجمع الصيام فلا صيام له أى من لم يعزم فينويه (واجمعوا على الأسر) اتفقوا عليمه (٢)

في ضواً أقوال علما اللغة ،والنقول من استعمالات العصرب لكلمة " جمع" تبين أن كلمة " الإجماع " تستعمل لأربعه معان :

أ _ العــــز م

ب ـ الإعناق

ج _ الإحكام

د ـ الإمـــداد

ويطلق الا جماع على همذه المعاني الأربعة في استعمال العرب عود وجدت أن الأصحوليين حينا يبحثون عن أصل الاجماع لغصة يشيرون الى العزم والاتفاق دون الإعداد والاحكام ولعلهم يرون تداخلهما في الاثنين الأوليسن •

قال البيزدوى _ مسلاً _ "الاجماع الا تفاق والعيزم .

١ _ الاجماع بمعنى العــزم يتصـور من الواحــد كما من المتعــدد أما الاتفاق فمن متعدد فقــــــط

٢ _ وبمعنى العسرم فيه جمسع للخواطسر والاتفاق فيه جمسع للارا؟ .

٣ _ والاجساع بمعنى العسزم يتصبور من بنغسه كما يتعسد ى بـ " عسلى " ، أما بمعنى

الا تفاق فلا يتعدد ي الاب "على " ، (٣)

ومادامت هـذه المعانى الأربعـة تتعلـق بالتصـور الأصولي للاجماع من قريب أو بعيـد فلنـا أن نحقـق هـذه الكلمات لفـويا لنرى في ضـو التعريف مـدى علاقـة الأربعـة هـذه بالمعنـى الاصـولــي ،

⁽١) تاج العروس من جواهر القاسوس لمحب الدين أبي الغيض الحسيني الواسطي الحنفي الزبيدى ٥ / ٣٠٩ - ٣٠٩

⁽٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، للعلامة أحمد بن محمد بن على المقرى ، ٧٧هـ ١ / ١١٨ - ١١٩ طبعة مصريحة ،

 ⁽٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوى لعلا الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى - ٣٠٠هـ (٣) كشف الأسرار عن أصول البزدوى لعلا الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى (٣) ٢٢٦ طبعة دارالكتاب العربي ، لبنان ١٣٩٤هـ •
 ويظهر من هذه المقارنة أن العزم أمر باطنى أو مجازى والا تفاق ظاهرى أوحقيق •

أ _ العـــزم

قال الله تعالى : فاذا مسزم الأسسر (١)

قال ابوالهيشم: هدو فاعدل معناه المفعول وانما يُعزم الاسمر ولايعدزم، والعزم للانسان لا للأسر، قال وعد اكقولهم هلك البرجدل وانما أهلدك و

قال الزجاج: العرب تقول عزمت الأسروعزمت عليه .

وقال الليث : العسرم ماعقب عليه قلبك من أمسر أنست فاعلمه · (٢) وقال الليث : العسرم ماعقب على الأسر اعتسرم

عليه أراد فعله ، والعرزم الصبر ((فنسسى ولم نجد له عسراما) ((٣)

الصريمة والعرزيمة واحدة وهي الماجة التي عزمت على فعلها (٤)

وقال ابن فسارس: "عسزم يسسدل على الصريمة والقطع ٠٠٠٠٠ عسزمت عليك الافعلت كسذا أي جعلت أسسرا عزما لاشنويمة فيسه و قال الخليل: العرم ماعقد عليه القلب من أسر أنست فاعله أي متيقنة وأولوالعرم سن السر سل الدين قطعوا العلائمين بينهم وبين من لم يوسن من الميرمين بعثوا اليهم (٥)

معلوم أن النيسة لها مكانتها في الشريعة الاسلامية حتى لوكانت مسن عمل القلب، وأقوى درجاتها العزم حيث يبدأ عمل القلب بالهاجس فالخاطر فعد يث النفس فالهسم شم العسزم ، والعزم كأنه جسسر بين النية أى عسل القلسب وعمل الجوارح ، فهو نهاية لقطع الأمر في النفسس وحداية القصد السي الفعسل .

ب_ الإتفــاق:

أما الإتفاق فهو من "" وفق "" و" التوافق "" وهو الاتفاق والتظاهر ، وفق الشي ما ولا و به ، ، ، وافقت فلانا على أسركذا أى اتفقنا عليه معا ، ، ، ، ووافقت ما ، ، ، ، ووافقت ما د ، ، ،)

T1 - - (1

⁽٢) تسهديب اللغة للأزهـرى ٢/ ١٥٢ - ١٥٣

⁽٤) لسـان العـرب ٢/ ٢١٩ حسـب الترتيب الهجائي .

⁽ه) معجب مقاییس اللغة لأبي الحسین أحسد بن فارس زکریا - ۳۹۵ ه - ۳ م / ۳ / ۳۰۸ مطبعت مصریب مصریب ۱۳۱۸ مس

⁽٦) لسيان العييرب ٣ / ٩٥٩

فكلمة " الاتفاق " تدل على مالاوسة الشيئيسن .

قال الرافب: الوفق المطابقة بين الشيئين قال ((جزاً وفاقا))(1) يقال وافقت فلانا ووافقت الأسر صادفت، والا تفاق مطابقة فعل الانسان القدر، ويقال ذلك في الخيسر والشسر (٢)

قال أبن فارس؛ اتفق الشيئان تقا ربا وتالاء ما ووافقت فلاناهاد قته كأنهما اجتمعا متوافقين (٣)

ج _ الإحصام:

مسن " أحكم الأسر " "أثقنسه ، ويقال للرجل اذاكان حكيما قد أحكت التجارب ، والحكيم المختفن للأسور ، استحكم السرجل ، اذا تناهسى عما يضرو في دينه أو دنيساه ، وأحكست الشي فاستحكم صارحكما ، واحتكم الأسر واستحكم ، وحكم الشي وأحكم منعه من الفساد ، وأحكست فلانا أي منفته وبه سمى الحاكم حاكما (٤)

وقال الراغب: "حكم" أصله منع منعا لإصلاح ، ومنه سعيت اللجام حكمة الدابسة . . . ومنه العكسة "فالحكمة من الله تعالى العلم بالأشيا وايجادها على غايدة الإحكام ((أليس الله بأحكم الحاكمين)) ((٥) ومن الانسان معرفة الموجودات وفعال الغيرات ، وقيل معنى الحكيم المحكم وكلاهما صعيح فانه محكم ومغيد للحكم فيفيه المعنيان جميعا (١)

والإحكام يغيب القوة ، وقد تكون في نتيجة ذلك العسل حيث يصدر عسل متقن نتيجة رائي محكست

ر _ الإعـــد اد:

اعداد الشيّ واعتداده واستعداده وتعداده : احضاره ،أعده لأحدد لأحدد كيّ المناه المراه المراع المراه المراع المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراه المراع المراه ا

⁽¹⁾ النيا - ٢٦

⁽٢) معجم مغرد أت لألغاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني بتحقيق المرعشلي ص١٦٥٠ وارالفكر

⁽٣) معجم مقايميس اللغة لابن فسارس ٦ / ١٢٨ (٣) لعممان العممان العممان

⁽ه) التيـــن _ ٨ وفي سورة هـود _ ١ _ أحكـمت آياته .

⁽٦) أنظــر المغردات للراغـب ١٢٦ - ١٢٧

⁽٧) لسان العسرب ٢/ ٢٠٢ الترتيب المجائي

قال الرافسب: الإعداد من العدد كالإسقائمن السقى ، فاذا قيل أعددت هذا الكافريس السقى ، فاذا قيل أعددت هذا الكافريس العدد والهم ما استطعتم ، •) (١) وقول ((أعدت للكافريس)) (٢) وهكذا نرى أن كلمة الإجساع تستقي معناها من هذه الكلمسات الأربعة لفسة ، وظلت هذه المعاني الأربعة متداخلة في المعنى الاصطلاحي للاجماع ، ولكن فلمب معنى الاتفاق والعزم على الاحكام والاعداد لأن الاجماع يبدد أمن عمل القلب أى العزم ، ويجتمع نفر من هذه الامة بعزمهم للموافقة طسى حكم ليصلوا الى الاتفاق ، والاحكام والاعداد مرحلتان من مراحل هذه المسيرة ، فالمقصود من الإجماع هـ والاتفاق المبنى على العزم مع احكام واعداد وليس العسزم ، فيسب ولا الاحكام واعداد وليس العسزم ، فيسب ولا الاحداد وليس العسرة ،

والا تفاق هو أكثر تب در اللذهن بين هذه المعاني للإجماع فلو جعلنا الا تغاق حقيقة لغوية وغيره من المجاز ، حينئذ يكون في وسعنا إحلال كلمة "" الا تغاق " محل الاجماع نفسه كما هو مقرر له ى كثير من الاصوليين ((لأن العزم يتصور من الواحد ومن المتعدد والا تفاق من متعدد فقط ، والعزم فيه جمع للخواطر والا تفاق فيه جمع للآرام) (٣)

والمعتبر في الشريعة الاسلامية هو الاتفاق الظاهر أى الفعل الصادر صراحسة كالقول والعمل والإشارة وليسسمجرد عسزم القلوب لأنه لإطلاع لأحد عليسموى الله سبحانية وتعالى .

يقول النسبغي: الإجماع بمعنى الله ول يتصور من واحب وبالمعنى الثاني لايتصبور الامن اثنينن فما فوقهنا ، ولايخفى مناسبة الثاني للمعنى المصطلح (٤)

⁽١) الأنفال - ٦٠٠

⁽٢) البقـــرة - ٢٤ وآل عمران ١٣١ مغـردات الفاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني ص ٣٣٦

⁽٣) كشف الاسرار للبخارى ٣/ ٢٢٦

⁽٤) المنا رمع شرحه وحواشيه من علم الأصول لأبي البركات عبد الله بن الحمد المعروف بحافظ الدين النسفي - ٧١٠ه - ص ٧٣٧ طبعة درسعادت ١٣١٥هـ

المبحث الثاني المبالع المبالع

ــــا ع اصطـــلا حــا . الإجـــــ البحـــث الثــا نـــي :

رأيسنا في المبحث السابق ان الاتفاق هو المعنى اللغوى للاجماع ، أما في الاصطلاح الشمرسي فلمه تعريفات عمديدة ، ولذلك أسباب:

- 1 ــ الاتفاق والاختلاف في تحقيق معناه .
- ٢ ... الأدلية الشربية ومدى حجيتها في اثبات الاجماع بأنواعيه .
 - ٣ ـ الاختلاف في تحديد المتفقيدن .
 - ٤ العلم بالا تفاق حيث تحقيق وقوعده ونقلمه الينسا .

فحسب هنده المقدمات وتعدد التصور حولها تعددت تعريفات الاجماع ، أذكر أهمها : تعريف أبي الحسين البصري: الإجماع "" اتفاق من جماعة على أمسر من الأمور ،اما فعيل أوتيسرك " (١)

مناقسة التعسريف:

يسلاحظ في تعريفه اعتباره الاجماع با تقاق جماعة من السلمين وهد . الجماعة لاتكون الاالمجتهدين ولكته عبربالجماءة ولم يقل المجتهدين فالتعريف غير مانع . وهو عسم الأمر شرعيا كان أو عقليا ، فهذا ايضا محل النقد .

ثم التعريف ينقصه اضافة كلمة "" العصسر "" وبدونه لا يفيد الإجماع ولا ينعدقد

ذكر امام الحرميس الجوين الاجماع وعرف أثناء مباحست الاجماع ، التسسم "" اجمساع مجتهد ي أمسة محمسد صلى الله عليه وسلم في عصسر من العصور على حكم شهرعبها والمقال (۲) و والموادي والمناور والمناور والمناور والمناور والمناور والمناور والمناور والمناور والمناور

منا قشمة التعمريك :

يرى الجويني وقوع الاجماع في كل عصر ، وأنه على حكم شرعي وهذا الاتفاق هو لمجتهدي الاسه

فتعريف الجوينسي مفيد لمعنى الاجماع ولكنه يؤخذ عليه أنه عرف الاجمداع بالاجماع ، فهذا تعريف الشسى بنفسه

⁽١) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصرى المعتزلي طبعة دمسشق ١٣٨٥ هـ - 173 a - 7 \ Y03

⁽٢) البرهان في أصول الفقه لامام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ______ بتحقيق عبد العظيم للديب طبعة القاهرة

٣ ـ تعريف الشيـرا زى:

هــو : اجماع العلماء على حكــم الحـادثـة ، وهو حجـــة

مقطوع بها (١) وقال أيقال أيقال ؛ اجماع اهال كل عصار حجاة (٢) ٠

مناقشة التعسريسف:

عسرك الفرالي الاجمساع بقوله "" انسبه اتفساق أمسة محمد صلسي

الله عليه وسلم خماصة على أُمسر من الأُمورالدينيسة " (٢) و بيّن الفسرالي الأُمسية تشتمسل على منهسو معتبر في الاجماع قطعا

كماتشتمل على من لايعتبر قولم اصلا في الاجماع وبين الطرفين من هو مختلف فيمسمه ولكل ظاهر طرفان واضحان في النفى والاثبات وأوساط متشابهة، فأمما الواضح فسسمي الاشبات فهو كل مجتهد مقبول الفتوى فهو أهل الحل والعقد قطعا ولابسسد من موافقته في الاجماع ٠

وأما الواضح في النفى فالأطفال والمجانين والأجنة فانهم وان كانوا من الأمة فنعلم أنه عليه الصلاة والسلام ما أراد بقوله "" لاتجتمع أمتي على الخطاً " الامن يتصورمنه الوفق والخلاف في المسألة بعد فهمها فلا يدخل فيه ملسن لايفهمها ، وبين الدرجتين العوام المكلفون والفقيه الذى ليسبأمسولي والأصولي الذى ليسبفقيه والمجتهد الفاسق والمبتدع والناشي من التابعين مثلا اذاقارب رتبة الاجتهاد في عصر المحابة (٤)

⁽۱) التبصرة في أصول الفقصه لأبي اسحلق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادى الشيسرازى ـ ۲۲ ٤ هـ - ص ۰ ۹ ۲ ، طبعتة دارالفكر ۴۰٠ه

⁽۲) نفس المرجع ص ۰ ۳۵۹ (۳) المستصفى من علم الأُمول لابي حامد محمد بن محمد الغسزاليي - ٥٠٥ هـ - ١ / ١٧٣ دارصا در ۰

⁽٤) نفس المصدر ١٨١/

منا قشة التعريف:

هكذا يرى الغرالي انسه اتفاق من افراد هذه الاممة ومع ذلك عبسر بالأمة كلها ، ويوخذ عليه انه لم يقيد الاجماع بالعصر ولو اطلقنا الاجماع دونقيده بعصوفلا يمكن انعقاد الاجماع لتداخل الأزمان والعمور ، ويرى الغرالي أن الاجماع خاص بحكم شرعسي ، ولهذه المآخذ نرى تعريف الغزالي ناقصا،

م تعسريف السسرازي:

قال فخرالدين الرازي الاجماع هو: اتفاق اهل الحل و العقدمن أمسة محمسد صلى الله عليه وسلم على أمسر من الأمسور "" (١)

مناقشة التعريف:

يعنى الرازى بالاتفاق ماهو الصريح ولايعبرالسكوت الدال على الرضا من بلله الأتفليا ق لأن الاتفلق عنده ماكان من المجتهدين قلولااو فعللا وخصص الرازى الاتفاق با تفاق المجتهدين ولكنه قيد المجتهدين بهذه الاملة فقد يكون هذا القيد لاغيا لعدم حاجة بيانه في التعريف ويرى الرازى ان الاتفلق يشمل اى امركان دون بيان كونه في امرشرعي ويرى الرازى ان الاتفلق يشمل اى امركان دون بيان كونه في امرشرعي و

ويرى الرازى ان الاتفاق يشمل اى امارتان دون بيان توليه في اسرساري ب وياؤخذ على الرازى انه لم يذكر في تعريفه "" في عصر"" ويد ونلسله يبقى الاجماع محل تداخل الأزمان ٠

وعمّه الرازى الامرالذى يجمعون عليه مع ان العبرة فيه حينمايكون مسن الشرع فله قال على حكم شرعي لكان الأولى "" لان الاجماع لاأثرله في العقليات فان المتبع فيها الأدلة القاطعة وانما يعتبر الاجماع في السمعيات (٢)

ويجاب عن الرازى أن هده الأشياء تدخل في الشريعة تابعة لها

ولم يقيد الرازى "" المجتهدين "" بعصر لأنه لايرى وقروع الاجماع الافي عصر الصحابية فقرط (٣)

وعلى كـل فالتعريف صحيح حسب تصوره للاجماع ،أسا من نا حيدة حصدو الاجماع في عصرالصحابة فهددا محل خدلاف ،

⁽۱) المحصول في علم أصول الغته لغخراله بن محمد بن عمر بن الحسين الرازى ٢٠٠هـ تحقيق : ٥٠ طه جابر ج٠٠ ق٠٠ ص٠٠ طبعة أولى ، جامعة الامام ، ١٤٠٠هـ (٢) حاشية المحصول ٢/ ١/ ٢٠ (٣) يقول الرازى : الانصاف انه لاطريق لنا الى معرفة حصول الاجماع الافي زمان الصحابة حيث كان المؤمنون قليلين يمكن معرفتهم بأمرهم على التغصيل المحصول ٢/ ١/ ٤٤ - ٥٤

٦ وعرف عضد الدين الايجي الاجساع بأنه :" اتفاق المجتهدين من هده
 الأسهة في عصر على أسر "" (١)

وقال أيضا: من يرى انقراض العصر ينه "الى انقراض العصر" ومن يسرى أن الاجماع لا ينعبق مع سبق خلاف مستقر من ميت أو حتي جوز وقوعه ، ينزيب "لم يسبقه خلاف مستقر " (١)

مناقشة التعسريف: تعريف الايجسي جيب سن ناحية الاختصار واختيار الكلسات ويرى الايجسي أن الاتفاق الغاق المجتهدين وهو خاص بهذه الأسسة وهو يكسسون في عصسر على أسسر،

ولكته يسوَّخد عليه أنه عسسم الاسر ولم يقيسده بكونه شرعيسا.

γ _ قال تاج الدين السبكي ، الاجماع هو: "" اتفاق مجتهدى الأمسة بعد وفاة محسد صلى الله عليه وسلم في أى عصر على أى أمركان "" (٢)

. مناقشة التعسريف :

هــذاالتعريف فيه زيادة "" بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم "" ، وهو قيدد لبيان الواقع فان الاجماع لا يحصل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولذا قيديد بهدذ االقيدد .

والسبكي عسم الامر الى أبعد الحد ود فلم يقيده بالشرعي بل أراد بالامر أيدا كان يصبح الاجتماع فيه ،

ويونحذ على هذا التعريف أنه قديد بقيد لا يوثر على الاجماع وهو " بعد وفراة محمد صلى الله عليه وسلم " ثم تركه الأمسر عاما لذا يعتبر تعريفه غير مانع . لا حدرف البيضاوى الاجماع بأنه " اتفاق أهل الحل والعقد من أسة محمد صلى الله عليه وسلم على أسر من الأصور " (٣)

مناقشة التعريف :

قال الأسنوى : عن أهل الحل والعقد من أسة محمد صلى الله عليه وسلم همم "" المجتهدين ون "" ، و "" الاسمر" مطلق حمتى يجب اتباع آرا المجتهدين في أمر الحمروب ونحمه ، ورد عليمه أنه ان أشم تارك الاتباع فهو أمر شمري والا فملك

- (۱) مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب وعليه شرح القاضي عضد الملة والدين ١٦ ٧٩ وحاشية التغتازاني ٧٩١٦ هـ ٢٩ / ٣٠ طبعة مصرية ١٩٧٣ م
 - (٢) جسم الجسوامع للسبكسي مع حاشيسة العطسسار ٢ / ١٧٦ طبعة مصرية وطبعة داراكتب العلميسة لبنسان .
 - (٣) البيضا وى مسع شسرح الأسنسوى وحاشيسة البسد خشسي ٢/ ١٧٣ ١٧٤ طبعسة مصسريسسة

معندى للوجوب .
وقيت د صاحب التنقيح الأصرب" الشري " وأراد بالشري وقيت د صاحب التنقيح الأصرب" الشري " وأراد بالشري مالا يدرك لولا خطاب الشارع وهو أخص من الديني لتناوله مثل الحكم بوجود الصانع وخص النسووى الأصر بالذى يتوقف على السمع ليخرج مشلا " ان السقونيا مسهل "فان انكاره لا يكون كفرا وان فرض الا تفاق عليه بيل هو جهل ، وكذ االديني الذى يدرك بالعقل والحسالفيد بن لليقين ، لأن الدليل على العقل هو الحسس لا الاجماع وان فرض ، بخلاف الشري لجواز أن يكون سند الإجماع ظنيا كغبرالواحد فالإجماع يجعله مفيد اللقطع . شم قال : فالأصوب حينئذ أن يقال هرو فالحقل والحسي اجتهادى . و فيخرج غير الديني والديني القطعي من العقلي والحسي والطنبي من الحسي الماضوى الذى يصير با تفاقهم على الاخباري أغلب على الظن بحيث يبلغ حد الطمأنينية كخبر الواحد الذى يصير مشهروا اذلاد خيلللا جتهاد فيه ويندرج فيه باقي الأقسام على مالا يخفى (١)

ويسوّخسذ على هذاالتعريف أنه لم يسذكسر "" في عصسر"" ثم لم يقيسد "الامرّ بالشرعي و سن هذا التعريف ما قاله القسرافي : هسو اتفاق أهل الحسل والعقسد مسن هسنده الأمسور (٢)

وهو تعریف البیضاوی بغرق بسیاط ویونخذ علیه مایان خدد علی تعالیف البیضاوی .

١٠ تعريف الأمسدى:

تناول الأسدى تعريف الفزالي قبل تعريف ورتم عريف لأنه سدخو ل من شلا شة أوجه :

الأول: أن ماينذكره يشعر بعدم انعقاد الاجماع الى يوم القيامة ، فان أسة محسد جسلة من البعدة الى يوم القياسة ، ومن وجد في بعض الأعصار منهسم انما يعم بعض الأسة لاكلسها ، وليس ذلك مذهبا له ولا لمن اعترف بوجود الاجماع ،

الثاني: أنه وان صدق على الموجسود بن منهم في بعض الأعصار أنهم أمة محمد غير أنه يلوم مما ذكره أنه لوخلا عصر من الأعصار من أهل الحل

⁽۱) أنظر شرح الأسنوى ٢ / ١٧٣ - ١٧٤

⁽٢) تنقيد الغصول (شرح) في اختصار المحصول في الأصول لشهاب الدين ابي العباس أحسد بن الدريس القرافي ١٨٤ هـ طبعة لدارالفكر لبنان

ص ٠ ٣٢٢

والعقب وكان كل من كان فيه عاميا واتفقوا على أمر ديني أن يكون اجماعا شرعيا وليسس كسند لسسك .

الشاليث: أنه ان صدق

أنه يلزم من تقييده للا جماع بالا تفاق على أمر من الاسورالدينية أن لا يكون على قضية عقلية أو عرفية حجمة شرعية وليس كذلك ، ثم يقول الآسدى " الحق في ذلك أن يقال الاجماع عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أسة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من الأعصار على حكم واقعصم من الوقائدي . هذا أن قلنا أن العامي لا يعتبر في الاجماع والا فالواجسب أن يقال " الاجماع عبارة عن اتفاق المكلفيين من أسة محمد . . الى آخر الحد ،

فقولنا : "" اتفاق "" يعم الأقوال والأفعال والسكوت والتقريسر ومن اتفاق العامة وقولنا : "جملة أهل الحل والعقد " احتراز عن اتفاق أهل الحل والعقد من أرباب وقولنا : "" من أسة محمد . . احتراز عن اتفاق أهل الحل والعقد من أرباب الشهرائع السابقة .

وقولنا: في عصر من الأعصار: حتى يندرج فيه اجماع أهل كل عصر والا أوهم من ذلك ان الاجماع لايتم الاباتفاق أهل الحل والعقد

في جميدًا الأعصار الى يوم القياسة .
وقولنا على حكم واقعاة " . . ليعم الاثبات والنغى والأحكام العقلية والشرعية (١)
مناقشة التعريف : أضاف الآمدى في تعريفه " جملة أهل الحل والعقد " "
وهذا اللتأكيد أنه لابد من اتفاق الجميع ولكنه اضافة لاحاجة اليها ، لأن
معنى الاجماع يدل على القيد وهو لفظ " جملة "" .

ويسوَّخسذ عليه أنسه عسم الأسر فشمسل الشسري وغيسره .

وكـذلك لوقـال " في عصــر" لكفـــى •

11 _ قال النسفي الحنفي : "" الاجساع هيو اتفاق مجتهدى أسة محمد عليه السيلام في عصر على أسسسر "" ،

وقال ايضا من اعتبر موافقة العام انه "" اتفاق أهل عصر من هذه الاسة على أمر"، (٢) مناقشة التعريف: يـوفـن على هذا التعريف أنه ترك الأسرعاسا ولميقيده بالشرعي عتى لايدخل فيه ماليس منه ، فتعريفه غير مانع بالشرعي عتى لايدخل فيه ماليس منه ، فتعريفه غير مانع ٢ روق الحنفي: الاجماع هـو "" اتفاق أسة محمد عليه السـلام على أمـر مـن الأمـور الدينية . ""

⁽١) الاحكام لك الاحكام لك ١٤٨ - ١٤٨

⁽٢) المنارم عشرمه للنسفي ص- ٧٣٧٠٠

وقال شارحه: قيل هو اجتماع جميع آرا أهل الإجماع على حكم من أسوراله يسن عنسا كان أوشرعيا عنسد ننزول الحاجة ، ثم قال "قيل وهو الأصح أنه عبارة عن "" اتفاق المجتهدين من هذه الأسة في عصر على أمر من الأسور" (١) مناقشة التعريف: يوفذ على تعريف البزدوى أنه تدك كلمة " في عصر " " وجعل الأسردينيا ، فلوجعله شرعيا لكان أولى .

والتعريف القاني أحسن من الأول ولكنه جعل الأمرعاما .

٣ ١ - لميعرف ابن حسرم الاجماع بتعريف ولكنه تناوله وتعريفات الآخرين له تسم نقده هسما بأسلوبه .

ويستنتج من كلاصه أن الاجماع ليسالا وسيلة نقل لضروريات الدين التي اثبتها الكتاب والسنة وليس الاجماع الالنقلها عصرابعد عصر، وليس للاجماع دور سوى هذالدور لاأصلا ولا تبعا ، لأن المذى يثبته الاجماع هو ثابت بالنصوص أما الذي لانص فيه فلا يجعله الاجماع ثابتا بقوة نفسه .

يقول ابن حسزم: " انسا عليناً طلب أحسكام القران والسنن الثابتية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذليس الدين في سواهما أصلا ولامعنى لطلبنا " هل أجسم على ذلك الحكيم أو أختلف فيه لما ذكرنا . ""

ويقول: ان ماجاً في الكتاب والسنة اسا نقلته الأسة كلها عصرا بعد عصر كالإيمان والصلوات والصيام ونحو ذلك ، وهنذا هوالإجماع ، واما شنّ نقل نقل الثقة تسواتسر ، ، ، وقد يجمع على بعض ذلك وقد يختلف فيه ، واما شنّ نقله الثقة عن الثقة ، فمنه ما أجمع على القول به ومنه ما أختلف فيه " فهد امعتسس الاجماع الذي لا اجماع فسى الديسا نة غيره البتسة "" .

ومحقق كتاب الأحكام نقل كلام الشيخ محمد بن الوزير من كتابه (ايشار المنق على الخلق) ما يوضح قصد ابن حزم من عبارته .

يقول ابن الوزير: "" اعلم ان الاجساع نوعان ، أحدهما ، اجماع على ما تعلم صحبت بالضرورة من الدين بحيث يكفر مضا لف ، فهذا اجماع صحبح لكنسب مستغنى عنه بالعلم الضرورى من الدين .

وثانيهما ، ما نزل عن هذه المرتبة ولا يكون الاظنا لأنه ليس بعد التسواتسر

⁽١) كشف الأسسرار للبسردوى ٣ / ٢٢٦

الاالظين ، وليس بينهما في النظل مرتبة قطعية بالاجماع ، وهذا هو حجة من يمنع العلم بحصول الاجماعات بعد انتشار الاستلام ٢٦)

وسنتكلم في صدفه ابن حرم في الاجماع في المبحث القادم ، وأكتف ومنا بابدا " مسلاحظتي على كسلام ابن الوزير حيث قال: وليس بينهما في النقل مرتبة قطعيدة بالاجماع " ، فهذا كلام غير د قيق ، ولقد اعتنى الفقها " والأصوليدون بالاجماع لكونه مفيدا للقطع وخاصة اذاكان مستندا للادلة التي لا ترتقي الى د رجة القطع فتتحول الى القطعيدة بدعم الاجماع ، فهولم يكن قطعيا من قبل ولكنه وصلا الى القطعية بدعم الاجماع ، فهولم يكن قطعيا من الاجماع فيقول: الاتفاق لابدأن يكون عن دليل أو أمارة ولكنهم اكتفوا بالاجماع ولم ينقطوا الدليل أو أمارة ولكنهم اكتفوا بالاجماع ولم ينقطوا الدليل أو أمارة " شم قال: الاجماع هو متواتر معنويا فيفيد القطع (٢)

<u>١ - وَرَد قبول النظام في</u> كتب الأصول أنه قبال : كيل قبول قياست به الحجمة حيى قبول الواحد فهر الجمساع " (٣)

مناقشة التعريف: ورد عليه أنه مخالف للوضع اللغدوى لأنه يسمح باعتبار قدول الواحد احماعا وهندا خطاً ،كما سبق في التعريف اللغوى والتعريف الأصولي آيل الى اللغدة فيهنهما عموم وخصوص طلق هو الأعم الأفلب ، وسندد عليه مغصلا عند بيان منذ اهب العلما ، في الاجماع ،

ه 1 - و الا سا سيد تعترف بالاجساع ولكنها ترى أن الاسام هـ و مظهر أو معرف في الاجساع لا أو معرف في الاجساع لأن قـ ولـ عجمة فاذا خـلا الاجماع عـن الامام فـلا اعتبار لـــ هـ المعرف في الامام فـلا اعتبار لــ هـ المعرف في الامام فـلا اعتبار لــ هـ المعرف في الامام فـلا اعتبار لــ المعرف في الامام فـلا اعتبار لــ المعرف في الامام فـلا اعتبار لــ المعرف في المعرف في المعرف في الامام في المعرف في الامام في المعرف في المعرف في المعرف في المعرف في الامام في المعرف في الم

قال السرازى: أسا الشيعة فقد استدلوا على أن الاجماع حجة بأن زمان التكليف لا يخلو عن الاحسام المعصوم ، وستى كان كدلك كان الاجساع حجسة واستندلوا بالآية: (ويتبح فيسر سبيل المسؤمنيين نوله ما تولى ونصله جهنم

٠٠) (٤) أن المراد منها الاسام المعصوم (٥) ونقل عن الامامية هذا التعريف ان الاجماع "كل اتفاق يستكشف من قول المعصوم سيوا "كان اتفاق الجميع أو البعض " (٦)

⁽۱) الإحكام في أصول الأحكام لابي محمد على بن حزم الظاهرى ،بتصحيح أحمد محمد شاكسر ٤ / ١٤١ - ١٤٤

⁽٢) أنظر المحصول للرازى ٢/ ١/ ٨٩ و ١١٤ - ١٤٧ د المحرا لحيط الأدكتي ع مهم ، و ٢٠ العكام في أصول الأحكام للآسدى ١ / ١٤٧

⁽٤) النسا · - ١١٥ ... (٥) أنظر المحصول ١/٢/ م٨ و ١٤٢

⁽٦) سوسوسة الجسال في النقسه ٣ / ٥٥

فالاجماع ليسسله قيمة ذاتية عندهم بل هو كاشف لقول الامام ، والاعتبار في قول الامام وليس في الاجماع (١)

١٦ - عــرف الريدية الإجساع بتعريفيس ٠

ا لأول : هو مشل تعريف التالجم سور من أهمل السنسة ،

والثاني ؛ انسه "اتفاق مجتهدى عتسرة رسول الله صلى الله عليه والثاني ؛ السعده في عصر على أسسر" (٢)

مناقشة التعريفيين: يتضح من تعريفات الامامية والنظّام وأحد تعريفيين الزيدية أنهم لا يعترفون بالاجماع ، ولكل منهم له أسلوبه في رفضه ،

وجمهور الأسة من الصحابة الى هدن العصر يعترفون بالاجماع كحجسة ومصدر شري مع اختلافهم في بعن الشروط والقيود ، ويرون أن الاجماع واقع ومستمر وليسخاصا بزمن أو بجماعة ، ويشترك في هذا الاتفاق أفراد الأسه والخلاف في تعميم الأمر وتقييده "بالشرع" خلاف شكلي وليس جوهسريا لأن كلا منهما يسرى أن الأصل هو ارتباط الأمر المجمع عليه بالشرع ولا يبقى أى أمركان خارج نطاق الشرع في حقيقته وفي ربطه بالجسسزا والعقاب (٣)

أما تحديد عصر المجتهدين وكذلك تقييده بوقوع بعد وفاة النبسي صلى الله عليه وسلم فعشل هذا الخالف في التعبير فقط لأن الاجماع حاصل والمقصود من الاتفاق ما يكون بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

تحليل التعريف:

١- الا تف الله عند الله عند الله وتقريرا وسكوت الله الله الله وتقريرا وسكوت

⁽١) أنظر العدة للطوسي ٢/ ٦٤

⁽٢) أنظر موسوعة الجمال في الفقه ٣/ ٥٥

⁽٣) أنظر المعتمد للبصرى ٢/ ١٨٠ والمحصول للرازى ٢/١/١ ١٩ (٤) تيسير التحرير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية للكسال بن الهمام - ٨٦١ه عم مع شرحه التقريسر والتحبير لابن أمير الحاج - ٨٢١ه - ٣ / ٢٢٤ دار الكتب العلمية لينان

٢ - المجتهدون : احتراز عن اتفاق غيرهم من العاسة أو اتفاق البعض فالاتفاق
 من كل من يوصف بالمجتهد ، وإذا اتفق المجتهدون قبلنا الأسة مجتمعة على كذا
 واجساعها لا يكون الاعلى حق

٣ - في عصصصر: لابت للاجماع ربطيه بعصر ليتحقق فيه ويندرج احماع للمجمعين تحت عصر من العمور دون تخصيص عصر على سواه .

٤ - سن أحة محمد صلى الله عليه وسلم: احتراز عن اجماع الأحم السابقة
 فلا مزيحة لاجماعهم من حيث الحجمية لان الله خصّ هذه الأحة بعصمتهمن الضلل .

من الضائل ،
ويغهم من هذا القيد أن الاجماع يصح انعقاده لأن بعد وفاة النبيي ويغهم من هذا القيد أن الاجماع يصح انعقاده لأن بعد وفاة النبيا والرسول عليه وسلم لأن الاجماع ليس الا استرار الرسالة الخالدة لخاتم الأنبيا والرسول في حياته كان جز امن الأسة ولاامكان لمخالفته ولافائدة لوفاقه مع نزول الوحى ، وبيان الحكم عن طسريت الوحى ، فكان الحكم في عصره صلى الله عليه وسلم للوحى ، ما الحكم عن طسريت الوحى ؛ وهذا احتراز من الاجماع الذي لامرد له شرعا ولابدأن يكون هذا الاجماع على أمر شرعي حتى يصح اطلق هذا الاجماع أنسه من المسائل الشرعية التي يجب اتباعها والاعتماد عليها في الاستنباط ،

ولقد أضاف بعض الأصوليين قيود الخسرى مثل انقراض العصر وعدا لسة المجتهد ونقل الاجماع عن طريق التواتير ، ولكن هذه القيود والشروط ليست من صلب الاجماع لذا اكتفيت بالتعريف الذي يضم أهم أركان الاجماع الشرعيي .

الفين دين الليب أربي الليب ويثن ا

المبحث الأول أركان للأباح

اتضح من هذا التعريف ومن التعريفات الاخسرى للاجماع أن الاجماع له أركان وشروط (م) نتناول في المبحث الاول أركان الاجمساع ، وهمسا اثنيسسسسان :

١ ـ الا تفـــا ق

٢ - المجتب المون

قال الغزالي له ركنان: "المجمعون ونفسسالا جساع" (١) المجمعون ونفسس والمراد به الاشتراك الانتفاق جنس والمراد به الاشتراك في الاعتقاد والقول والفعسل أو ما في معناهما من التقرير والسكوت عنسد من يقول ان ذلك كان في الإجساع " (٢)

واذا كان الاتفاق يعمم الصريح وغيره فيقتضي هذاأنه يشمل ماهو قطعى وما هو ظندى يعقول الجملال "فالاتفاق في التعريف يعمم المظندون والمقطموع (٣) وهذا السبب الأول لتقسيم الاجماع الى قطعى وظندي . ٢ – المجمعون وهمم المجتهدون مرين في أمة محمد صلى الله عليه وسلم وهم يشلون الأمة في هذا المجال لاختصاصهم فيه هو وردت الأخبار في الأسة كلها ، ولذا قال الغزالي "ظاهرهذا يتناول كل مسلمولكن لكل ظاهر طرفان واضحان في النغى والاثبات وأوساط متشماهمة ولكن لكل ظاهر طرفان واضحان في النغى والاثبات وأوساط متشماهمة قطعا ولابد من موافقته في الاجماع ، أما الواضح في النفى فالأطفال و قطعا ولابد من موافقته في الاجماع ، أما الواضح في النفى فالأطفال و المجانيين والأجانية فانهم وان كانوا من الأمة فنعلم أنه عليه الصلاة والسلم ما أراد بقوله " لا تجتمع أمتي على الخطأ " الامن يتصور منه الوفساق والخصلاف في المناه في المناه في الناهم وان كانوا من الأمة فنعلم أنه عليه المسلاء والخصاة والخصاة والخصاف في المناه والمناه في المناه في المناه

وبيَّان الدرجتيان العوام المكلفون والفقيه الذي ليسسبأصولي والأصلولي الذي ليسسبفقيه والمجتهد الفاسق والمبتدع. "" (٤)

وقد نظر العلما الى هذا الأسر سن جهدة المجمع عليه فاذا كان مايشترك فسي دركه العدوام والخواص كالصلوات الخمس فهذا الأمر مطلوب فيه اجمعاع العوام والخواص ، واذا كان ما لا يدركه العوام فقد تغيد موافقتهم ولكن من جهة الاتباع (٥) ولهذا التقسيم أشر في قوة الاجماع وضعف ، يقول الآسدى ؛ غيران الاحتجاج

⁽١) الستصفى للغزالي ١٨١ /١

⁽٢) نهاية السول للأسنوى ٢ / ١٤٨

⁽٣) حاشية العطار ٢/ ٢٢٢

⁽٤) الستصفى للغزالي ١٨١/١٨١

⁽ه) الركن ، ما هو داخل في ما هية الدين والمرط : ما هو خارج عنما هية الدي (م) الركن ، ما هو داخل في ما هية الدين الكن الزائد مأ سلط بدين (١٤٤٢ والركن ينقسم الى ركن أصلي وزائد و فالكن الزائد مأ يسلط والركن ينقسم الى ركن أصلي وزائد ، والأصلي ما لايسقط الالمرورة وي بعض المور من غير تحقق صرورة ، والأصلي ما لايسقط الالمرورة وي بعض المور من غير تحقق صرورة ، والأصلي ما لايسقط الالمرورة وي بعض المور من غير تحقق صرورة ، والأصلي ما لايستان عابدين الم ١٤١٤)

بالاجماع عند دخول العوام في يكون قطعيا وبد ونهم يكون ظنيه وعلى هذا فسن قال بادخال الفقيه وعلى هذا فسن قال بادخال العوام في الاجماع قال بادخال الفقيه فيسر الأصولي والأصولي غيسر السفقيه لأنه من أثبت نظر الدى عصوم لغظ الحدديدت، وسن نفى نظر الى الأهلية المعتبرة في أئسة أهل الحدل والعقد ، وبالجملة فهذه المسألة اجتهاديدة " (١) وتناول البزدوى الموضوع بتغصيل آخر وقال : " الاجتهاد شرط في حال دون حرال ،

1 ـ الشريعـة تنقسم الى مايشـترك في دركـه الخـواصوالعوام ولايحتـاج فيـه الـى رأى كالصـلوات الخسس ووجـوب الصـوم . . . وهو من أصـــول الشـرائـع وهـنا مجمع عليـه من جهة العوام والخواص ، ويشتـرط في انعـقاد الاجساع عليـه اتفـاقهم جميـعا حـتى لو فـرض خـلاف بعض العوام فيـه لا ينعقد الاجساع ، الا أنـــه فيــر واقـــع .

٢ - والسى ما مختص بدركه الخواص من أهل الرأى والاجتهاد وهو سا يحتاج فيه الى الرأى و و و في الجماع عليه الخواص فالعوام متغقون على أن الحق فيه ما أجسع عليه أهل الحل والعقد لا يضسرون فيه خلافا فهو مجسع عليه من جهسة العسوام أيضا . الا أن الشرط في انعقاد الاجساع في هذا القسم اتفاق أهل الرأى والاجتهاد دون غيرهم ، فمخالفة العسوام لا تعتبسر عند الجمهو رلأنهسم كالصبسى .

ولا يفهم من عصمة الأمسة في الخطاب الاعصمة من يتصور منه الاصابة لأهليت فوقو ل الأسسة حجمة اذا قالوه عن استدلال وهي انما عصمست عن الخططأ في استدلالها ، والعامسة ليست من أهمل النظر والاستدلال ليعصموا مسن الخطساً (٢)

وهكذا نرى أن الاجماع نفسه لا يكفي لقطعية الحكم ولذلك بحث العلما عن الشروط التي اذا توافرت كان قاطعيا في الحجيدة فوصلوا الى عدة شروط ، منها متفق عليها ومنهيا ما اختلفيوا في اعتبيارهيا مين الشيسوط .

⁽۱) الاحكام لنگرسدي ۱ / ۱۲۹

⁽٢) اصدول البرزدوى ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠

المبحث الثناني المبحث المبحث

السحت الشانسي في شروط الاجماع وندكر عا فيما يأتسي :

١ ــ الشــر طالأول: وجــود ستنــد للاجــاع

وعو شكرط أسكاسي عند الجمهدور ، ولكنهم اختلفوا بعد الاتفاق على هذا الشرط في كون خبر الآحكاد الشرط في كون خبر الآحكاد أو القياس مستندا للاجماع ،

قال الآمدى: القائلون بأنه لا ينعقد الاجماع الاعن مستند اختلفوا في الوقوع في جواز انعقاده عن الاجتهاد والقياس، فجوزه الأكثرون، ولكن اختلفوا في الوقوع نغيا واثباتا، والقائلون بثبوته اختلفوا.

فمنهم من قال "" أن الاجماع مع ذلك يكون حجمة تجمر مخالفت ، وهم الأكثرون . ومنهم من قال : " لا تحمر مخالفت . . .

وذهب الشيعة وللود الظاهري وابن جرير الطبري الى المنع من ذلك لأنهم

ومن الناس من قال: ذلك في القياس الجلى دون الخفي .

ثم قال الآسدى: والمختار جوازه ووقوعه وأنه حجمة تعتنصع مخالفته (۱) وأما قول صاحب التلويح " كون الاجماع حجمة ليس مبنيا على دليل أى سند بل ها حجمة لذاته كرامسة لهدنه الأمسة واستدامه لأحكام الشرع" (۲) فانه لم يقصد بهذه العبارة نفى المستند وانما قاله في معرض جوابه على مسن يشترط أن يكون ذلك المستند قطعيا ، فيرد عليهم ويقول يجوز أن يكون المستند قطعيا كما يكون ظنيا ، فاذاكان المستند قطعيا تقوى بالاجماع واذاكان ظنيا .

γ۹۲ ع - ۲ / ۱٥ طبعة دار الكتب العلمية لبنان .
قال صدر الشريعة : فائدة مستند الاجماع سقوط البحث وحرمة المخالفة وصيرورة المحكم قطعــــا (أنظر التلويج على التوضيح ٦/ ١٠١)

⁽١) الاحكام الأسدى ١١٥٥ - ١٩٦

⁽۲) التلويد على التوضيد لصدرالشريعة عبيد الله بن مسعود البخارى الحنفي ب ٧٤٧ على معشره لسعد الدين مسعود بن عمر التغتازاني بالحنفي ب ٢٠ / ١٥ طبعة دار الكتب العلمية لبنان م

ولقد شد من قال أنه يه وز الاجماع عن توفيت ولا توقيد ف ولقد شد من قال أنه يه وز الاجماع عن توفيت ولا توقيد في الحكم الا عن مأخد وستند يوجب اجماعها خلاف الطائفة شاذة فانهم قالوايجوز الاجماع على توفيق لا توقيد في بأن يوفقهم الله تعالى لا ختيار الصواب من غير مستند (١)

والذين قالوا بعدم انعقاد الاجماع الاعن دليل قطعي من كتاب أو سنصت متواترة ،استدلوا بأن خير الواحد أوالقياس لا يغيدان العلم القطعيي والاجماع يغيد القطع فلا يصح كون الاجماع مستندا على دليل ظني لأن الفرع وهو الاجماع في هذه الصورة أقوى من الأصل وهو خبر الواحد والقياس .

قال ابن حزم: شم اختلفنا ، فقالت طائفة هو شبّ غيرالقرآن وغير ماجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لكنه أن يجتمع علماء المسلمين على حكم لا نص فيه. . . لكن برأى منهم أوالقيا سمنهم على منصوص .

قلنا نعسن: هـ ذاباطـل ولا يعكـن البتـة أن يكون اجماع من علما الأمـة على غيـر نـص من قـرآن أوسنـة عن رسول الله صـلى اللـه عليه وسلم يبيـن فـي أى قـول المختلفيـن هو الحـق لابـد من هـذا فيـكون من وافـق ذلك النـصهـو صـاحـب الحق المـاُجور مرتيـن ٠٠ ويكون من خـالف ذلك النـص٠، مأجـــورا أحــدا (٢)

ورد علمهم أن الاجماع على أنواع منها ماهو قطعه ومنها ماهو ظنهمي ورد علمهم أن الاجماع عيث يرتقي به الدليل الظني الى القطعه وكما قال

⁽١) الاحكام للآسدى ١٩٣/١

⁽٢) الاحكام لابن حسرم الظاهرى ٤ / ٥٩٥

السرخسي : اجماع هدف الأمسة موجب للعلم قطعا كرامة لهم على الديسن (١)
والا جماع لا يكون الاعسن مستند ولكنه قد يكون ظنيا فيفيد الاجماع لمعنى القطسع
أو الظن القوى الراجح على مجسرد خبرالواحد أو القياس،

٢ _ انعقاد الاجماع في كل عصر -:

هــل يشــترط في الاجماع أن يكون في عمــر الصحــابـة فقط أم يصح حدوثه في كــل عصــر ؟ مــذهبــــــان:

أ _ المذهب الأول للجمهور أنه ليس خاصا بزسن دون زسن أو مكان له ون مكان لأن الإجماع كراسة هذه الأسة كلها فتشملها ، وستأتي أدلة الاجماع وهي بعمومها تشمل الاجماع في كل زمان .

ب _ السندهـب الثاني للظاهـريـة أنه خاص بالصـحابـة فقـط (٢) ونسـب الى الامـام أحمـد بن حنـبل روايـة بهذا المعنـى (٣)

واشتهر عن الظاهرية أنهم يحصرون الاجماع في الصحابة فقط ، ولكن الصحيح من مذهبهم أن المعتبر عندهم الإجماع الذي وقع في عصر الصحابة قبل تفرقهم الى مدن أخرى أي حينما كانوا محصورين في المدينة المنورة في عصر ابي بكر وعسر

⁽۱) أصول السرخسي لأبني بكر محمد بن أبي سهيل السرخسي - ١٩٥٠ هـ نام المراد التلويح على التوضيح ١/ ١٤-٢٦ وانظر التلويح على التوضيح ١/ ١٤-٢٦ والبزد وى ٣ / ٢٦٥٠ : " حكم في الأصل أن يثبت الحكم المراد به شرعيا على سبيل اليقين البزد وى ٣ / ٢٥٥ وقال ابن بدران : معنى كونه قاطعا أنه يقدم على باقي الأدلية " : المدخل الى مذهب أحمد بن حنبل ص١٣٠٠

⁽٣) أنظر الاحكام للآ مدى (/ ١٧٠ - ١٧١ وكتب الأصول الأخرى (٣) وفهم ذلك من قوله "" من الدّعى الاجماع فهو كاذب "" أنظر أصول مذهب أحمد بن حنب من الدّعى الاجماع فهو كاذب "" أنظر أصول مذهب أحمد بن حنب من الدّعى الاجماع فهو كاذب " أنظر أصول مذهب أحمد ول حنب من ورعه ، فكلامه محمول على الورع وليس على تخصيصه بالصحابة فقط " (أنظر : شر الكوكب المنيسر على المناطب ال

" قال أبو معمد (ابن حزم): قال ابوسليمان وكثير من أصحابنا: لا اجماع الااجماع الصحابة رضى الله عنه ،

الدليل الأول: أنهم شبهدوا التوقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم

ويوافقهم ابن حيزم بقوله "" لا شك أن اجماع الصحابة اجماع صحيب

وأنكر ابن حسزم من يقول بجواز الاجماع بعدد هم لأن الدليل من الكتاب والسندة بعد الصحابة يدخل في التوقيف ، وهذا غير صحيح عند ابن حسزم •

الدليل الثاني : وكان الصحابة جميع المسؤمنيين لأنه لا مسؤمن من الناس سيواهم ، يقبل ابن عزم هذا الدليل أيضا ، ويرد على من اعترض على هـذا الدليل أن الصحابة أيضا يكونون بعض المؤمنيين بعد موت صحابي منهم ، فيقول : الاجماع يعتبر في الأصحاب الذين بلغهم الحكم ولا يعتبر في الاجماع من مسات قبل الحكم .

الد ليبل الشالين: الصحابة كان عدد هم محصورا وليس لأحد هم بعد هم الحصر ، يقول ابن حزم معلّقا على هذا الدليل ((فا نسا كسان هكذا قبيل تغير قبيل ، ويتعنذ رالحصر بعيد تغيرة هم كنن بعيد هم ولا فيرق)) .

فالظاهر من تعليق ابن حرم على كلم أصحابه أنه يعتد من

اجماع الصحابة بسا انعقد قبل تغرقهم واعتماده في ذلك على اطللا ق كلماء الصحابة " السؤمنين " في الآية وهو الفاصل عنده بين قبول الاجماع ورفضه وعن السردود بانعقاد الاجماع بالمجتهدين من الصحابة فانهم ليسلوا

⁽١) أنظـر الاحـكـام لابـن حـــزم ٤ / ٥٠٨ - ١١٥

كل الأسة فيلزمه أن يرد اجماعهم أو يقبل اجماع المجتهدين في كل عصر (م) ثم هذا الدليل لا يتعلق بالاجماع لأنه للأسة كلها وليس لفئة خاصة ، واذا قيلل ان الاحاطة بكل مجتهد صعب فهذا لاعلاقة له بالاجماع نفسه بل باثبات الاجماع والاطلاع على آرا المجتهدين ، وابن حزم يقر بوقوع الاجماع وبامكان وقوعه ولكنه يسرى ذلك مستحيلا ، فالمخالفة ليست في الاجماع وانما في حصر المجتهدين والتحقق من آرائهم م يقسول ابن حزم : " نحن لم نخالفهم في صحة الاجماع وانما خالفناهم في صحة الاجماع وانما خالفناهم في صحة الاجماع وانما خالفناهم في صحور من قولهم

١ - تجسويزهسم أن يسكون الإجماع علسى غيسر نسص (مم)

٢ - دعواهم الاجماع في مواضع ادعوا فيها الباطل بحيث لا يقطع أند الجساع بسلا بسرهان ، اما في مكان قد صح فيه الاختلاف . . . واما في مكان لا نعلم فيه خلافا الاأن وجود الاختلاف فيه سكرت مم يقول ابن حزم " فاذ اكان الأسر كذلك فانما علاينا طلب أحكام القرآن والسندن الشابعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذليس الدين في سمواهما و أصلا و ولامعنى لطلبنا هل أجمع على ذلك الحكم أو هل أختلف فيه " . .

ويقول أيضا: " أحكام الدين اما نقلت الأسة كلها عصرا بعد عصر كالايسان والصلوات الخمس والصيام ونحو ذلك . . . وهذا هوالاجماع .

واما شن نقبل نقبل تواتر كافية عن كلفية من عنيد نا كذلك الى رسبول الله صلى الله عليه وسلم ككثيبر من السنين ، وقد يجمع على بعض ذلك و قد يختلف فيه ، واما شبئ نقبله الثقبة عن الثقبة كذلك سبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنيه ما أجمع علي القول به ومنيه ما اختلف فيه ، فهذا امعنى الاجماع الدى لا اجمعاع في الديانية غيره "" (١)

فهدف العبارة تغيب أنه يعتب بالاجماع اذا اقترن بشيروط عبديدة ، وينكسر الاجماع أوالا باعام به في مواضع عرف فيه الخلاف أو يمكن وقوع الخلاف فيه .

وهذالا شك أخف من الرفض مطلقا ولكنه في نغسس الوقت لا يرى للاجماع مكانسة

⁽م) هناك لغت نظر فيما لوقلنا باجماع جميع المؤمنين وتحقق ذلك في عصرالصحابة فهل يقتضي ذلك أن جمعهم يقوم مقام التصريح من الجميع ؟ وهذا غير واقع فابن حزم يقربنفسه أن المغتين من الصحابة كانوا بضع وسأة أن فلم يحصل التصريح من الجميع (اعسلام الموقعين لابن القيم ١/١٢) وهذا الاعتراض عليهم .

⁽١) الاحكام لابسن حسزم ٤ / ٢٩٦ - ٢٠٥

سوى أنه تابع للكتاب والسنة دون قيسة ذاتية له . وهذا ايهام أن يتصور في الاجماع أنه الساع للها .

مع أن الا مسر ليس حول الموافقة والمخالفة بدل هو من بداب تكريم الامسسسة أولا ثم اعتبار اتفاقها حجمة قطعيسمة ثانيا . .

٣ - الشرط الشرط الشراط العرب المجمعين .

هذاالشرط قرره أكثر الحنفية وجهور الحناباة خلافا لأكثر الشافعية مثل الجوينى والشيرازى والاسفرايني والآسدى .

وفصّل بعضهم بين فاستق معلن بغسقه وغير معلن عنه .

قال ابن النجار الحنبلى: لا يعتبر أيضا في الاجماع وفياق مجتهد فاست مطلقا أى سوا كان فسقه من جهة الاعتقاد أو الأفعال فالاعتقاد كالرفض والاعتزال ونحوهما والأفعال كالزنا والسرقة وشرب الخسر ونحو ذلك، وهذا هــو الصحيح اختاره القاضى ابن عقيال والأكثر، وهذاكله في الفاسان بالا تأويل، أما الفاسان بتأويل فمعتبر في الاجماع كالعدل (١)

قال الغرالي : المبتدع اذا خالف لم ينعقد الاجماع دونه اذالم يكفر بل هو كمجتهد فاست وخلاف المجتهد الفاست معتبر ، فان قيل لعله يكذب في اظهار الخلاف وهو لا يعتقده ، قلنا لعله يصدق ، والمبتدع ثقيمة في اظهار الخلاف وهو لا يعتقده ، قلنا لعله يصدق ، والمبتدع ثقيمة يقبل قبوله ، ود ليله كونهم من الأسة حتى يخرج من الأسة والاخراج من الأسة موقوف على دليل التكفير ، (٢)

وقال ابن المسام: لايشترط في حجية الاجماع عدد المة المجتهد في القول المختار لللاحدى وأبي اسحاق الشيرازى وامام الحرمين والغزالي في المنخول، فيتوقف الاجماع على سوافقة المجتهد غير العدل كما يتوقف على موافقة العدل الأن الأدلة المغيدة لحجية الاجماع لا توقف الاجماع على على على عالمة على على المؤتبة العدل المؤتبة العدل المؤتبة العدل المؤتبة المغيدة لحجية الاجماع لا توقف الاجمياع على عالمة على عالمة على عالمة المغيدة لحجية الاجماع لا توقف الاجمياع المؤتبة ال

على عد الته. . والحنفي تشترط عد اله المجتهد فلايتوقف الاجماع على موافقة

⁽۱) شرح الكوكب المنيسر ۲/ ۲۲۸ – ۲۲۹ وخالف في ذلك ابوالخطاب من الحنابلة (۲) أنظر المستصفى للغزالي ۱/ ۱۸۳ – ۱۸۶ و المر و المدالة التوسط في الامر و و النفس تحمله ترك الكبائر والرنائل بلا بدعت مغلظة (غرح الكوكب المنير ۲/ ۳۸۶ / ۳۸۰) وقال البزدوى : هي عبارة عن الاستقامة على طريق الرشاد والدين والخروج عن الحد الذي جمل له (كشف الاسرار ۲/ ۳۹۹

المجتهد غيرالعدل كما مشى عليه الجصّاص ونصّعليه أنه الصحيح عندنا وعدنا وعدنا وعدنا والمتكلمين وابن برهان الى كافة الغقها والمتكلمين وصاحب كشف الأسرار والسبكي الى الجمهدر .

ودليلهم أن حجية الاجماع تتضمن عد الة المجمعين لأن الإجماع وحجيت ليس الاللتكريم ومن ليس بعدل ليس بأهدل التكريم .

قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندى أنه اذاكان معلنا لفسقه فلا يعتد بقوله في الاجماع وان يعتد بقوله في الاجماع وان علم فسقه حتى ترد شمادته لأنه لايخرج بهذا عن الأهلية للشهادة أصلا ولا عن الأهلية للكرامة بسبباله ين ، ألا يرى أنا نقطع القول لمن يبوت مؤمنا مصرا على فسقه أنه لا يسخله في النار فاذاكان أهلا للكرامة في الآخرة فكذلك في الدنيا باعتبار قوله في الاجماع ٠٠٠

وعليه أى اشتراط عدالة المجتهدين يبتنى شرطعدم البدعة فيه أيفا

وقال المنفية يشتر طفيه عدم البدعة . . وقال الشيخ ابوبكر السرازى الصحيح عندنا لاأنه لا اعتبار بموافقة الضلال لأهل الحق في صحية الاجماع ، وانما الاجماع الذى هو حجة الله اجماع أهل الحق الذين لم يثبت فسقهنم ولا ضلالهم "" (1)

٤ - الشيرط اليرا بيع : عدد المجمعيدين .

وليسسهذا شهرطا عند الجمهسور ، خلاف اللبعض الذين شهرطوا بلوغههم عدد التواتير ، يقول الآمدى : اختلفوا في اشتراط عدد التواتر في الاجماع ، فمسن استدل على كون الاجماع حجة بدلالة العقل وهو أن الجمع الكثير لا يتصور تواطوهم على الخطأ كامام الحرميين وفيده ، فلا بسد من اشتراط ذلك عندهم اتصور الخطأ فيمن دون عدد التواتير ،

أما من احتج على ذلك بالألك له السمعية فقد اختلفوا

⁽۱) أنظر التقرير والتحبير على التيسير ٣/ ٥٦ - ٩٦ والبرد وى ٣/ ٢٣٧ - ٢٣٩ وويا المنظر التقرير والتحبير على المنظب عنه نا ان الحجمة اتفاق كل عالم مجتهد مسن هو غير منسوب الى هموى ولا معلن بفسق في كمل عصر النظر للتفصيل أصول السرخسي 1 / ٣١١ - ٣١٢ (انظر للتفصيل أصول السرخسي 1 / ٣١١ - ٣١٢ (م) حجمة الله في شريعته أي انه حجمة على اثبات حكم الله تعالى في الواقعة .

ولم يشترطه الجمهور ، وعلى رأى هـولا عما كان عدد المجمعين صدق عليهـم لفظ "الأمة" ولفظ ""المـومنيـن "" ، وكانت الأدلـة السمعية موجبـة لعصمتهم عن الخطـأ عليهم ووجـب اتباعهـم (١)

قال ابن النسجار: لا يشترط لصحمة انعقاد الاجماع أن يبلغ المجمعون عدد التواتر كما لا يشتسرط ذلك في الدليل السمعسي، ونقله ابن بوسان من معظم العلمساء لأن المقصود اتفاق مجتهدى العصر وقد حصل (٢)

ه _ الشرط الخصا مصدس في اشتراط انقراض العصر :

هذا من الشروط المختلف فيها . يقول الأسدى "" اختلفوا في انقسراض العصر هذا من الشروط في انعقاد الاجماع أو لا ؟

١ _ فـندهب أكثر أصحاب الشافعي وأبي حنيفة والأشاعرة والمعتزلة الى أنه ليهس بشهر ط ،

وذهب أحمد بن حنب والأستاذ أبوبكر بن فورك الى اعتباره شرطا .
 ومن الناسمن فصل وقال أن كانوا قد اتفقوا بأقوالهم أوأفع الهسم أو بهما لايكون انقراض العصر شرطا . وأن كان الاجماع بندهاب واحد من أهل الحمل والعقد الى حكم وسكت الباقون عن الانكار مع اشتها و فيما بينهم ، فهدو شدرط . . .

وحجة القائلين بانقراض العصر في قولهم "" وقع الاجماع على كون الاجماع بعد انقراض العصر اذالم يوجد لهم مخالف "" •

يقول الآسدى معلّقا على هذا القول: "الحجة اسا تكون في نفس الا تفساق أو نفس انقسرا في العصر أو مجموع الأسريس ، لاجائز أن يقال بالثانسي والا كان انقسرا في العصر دون الا تفاق حجة وهو محال ولا جائز أن يقال بالثالث والا كان موتهم مسؤّسرا في جعل أقسوالهم حجة وهو محال كسافي مسوت النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يبق سوى الأول وهو ثابت قبل انقسرا في العصر (٣)

قال الغزالي: الحجة في اتفاقهم لا في موتهم وقد حصل قبل الموت (٤)

⁽۱) الاحكام للآسدى ١/٥١١

⁽٢) شرح الكوكب المنيسر لابن النجار ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٢

⁽٣) الاحكام للأسدى ١/ ١٨٩

⁽٤) المستصغى للغزالي ١/ ١٩٢ ((٤) هو موت من اعتبر في العقاد الإجماع من غير رجوع واحد منهم عما اجمعوا عليه (م) هو موت من اعتبر في العقاد الكوكب المنير لابن النجار ٢/ ٢٤٦)

وقدر الآسدى أنه : "اذا التفقت أسة عصر من الأعصار على حكم حادثة ، فهم كل الأسة بالنسبة الى تلك المسألة وتجبعصتهم في ذلك عن الخطأ . . . هذا اذا اتفقوا على الحكم بأقوالهم أو أفعالهم أوبهما ، وأما ان حكم واحد بحكم وانتشر حكه فيما بينهم وسكتوا عن الانكار ، وان كان الظاهر الموافقة على ماسبق تقريره ، فذلك ممالا يمنع من اظهما ربعضهم المخالفة في وقت آخر لاحتمال أن يكون في مهلة النظر وقد ظهر له الدليل عند ذلك ويدل على ظهرو هذا الاحتمال اظهرار الطهار المخالفة فائه لوكان سكوته عن موافقة ودليل لكان الظاهر عدم مخالفته لدلك الدليل مخالفة في الدليال المناهر عدم مخالفته لدلك الدليال الله الدليال السادل المنالة الدليال المنالة الدليال المنالة المنالة الدليال المنالة الدليال المنالة المن

وأما ان حدث تابعي مخالف مع اصرار الباقية على السكوت فالظاهر أنه لا يعتد بمخالفته في مخالفة الاجماع الظهاهسر (١)

٦ - الشرط السادس: هل يشترط اتفاق الكل أو الأكترر ٢٠

١ ـ مذهـب الجمهور أنه لابـد مـن موافقـة الجميـع فلاينعقـد الاجماع بمخالفة واحــد منهـم ، قال الآ مـدى أنه اتفاق جملـة أهل الحل والعقد "هذا احتـراز عن اتفـاق بعضهم " (٢)

٢ ـ نهــب معمد بن جـرير الطبـرى و أبوبكـر الرازى وابو الحسـن الخياط
 من المعتـزلـة وأحمد بن حنبـل في احدى الروايتيـن عنـه الى انعقاده باتفاق الاكثر ه
 ٣ ـ قال ابو عبـد الله الجرجـاني ان سوّغـت الجماعـة الاجتهاد في محـذهـب المخـالـف كان خـلافـه معتـدا بـه كخـلاف ابن عباس في مسـألة العـول ٠

وان أنكرت الجماعة ذلك كخـلاف ابن عباس في المتعـة والمنع من تحـريـم ربـا الفضـل ، لم يكـن خـلافـه معتـدابـه ،

ع _ هناك رأى أن قول الأكثر حجمة وليسباجماع (٣)

والمختار مذهب الجمهور (٤) لأن لغظ الأسة لا يطلق على الاكثر والعصمة للأسة وليس للأكثر قطعا فلا يكون اجماع الأكثر مقطوعا به ولذلك بقلل الخلاف الذي ذهب اليه البعض جائزا الى وقتنا هنذا .

قال ابن النجار: لا ينعقب الاجماع مع مخالفة مجتهد واحب يعتد بقول هنداعند الامام أحمد وأصحابه والأكثير ، لأنه لا يسمى اجماعا معالمخالفة (٥)

⁽١) الا حكام للآسدى ١/ ١٩٠ - ١٩١

⁽٢) الاحكام للاست ي ١ / ١٤٨

⁽٣) أنظرالاً بهاج في شرح المنهاج للسبكي ٢ / ٣٨٣ طبعة دارالكتبالعلمية بيروت

⁽٤) الاحكام للاسدى ١/٤/١

⁽ه) شرح الكوكب المنير ٢/ ٢٢٩

γ _ الشـــر ط ا لســا بع في نقـل ا لا جماع الينا .

أجاز الجمهور ثبوت الاجماع بخبر الواحد " قال به أصحاب أبي حنيفة ولعدن والشافعي وأحمد بن حنبل وأنكره جماعة من أصحاب أبي حنيفة وبعدض أصحابنا كالفزالي ، مع اتفاق الكلعلي أن ما يثبت بخبر الواحد لا يكون الاظنيا في سنده وان كان قطعيا في متنه "" (١)

ويقول الآمدى: وبالجملة فالمسألة دائرة على اشتراط كون دليل الأصل مقطوعا به وعلى عدم اشتراطه، فمن اشترط القطع منع أن يكون خبر الواحد معتبرا في نقل الاجماع ومن لم يشترط ذلك كمان الاجماع المنقصول على لسان الآحا د عنده حجدة " (٢)

وقال البردوى: الاجماع المنقول بالاحال يوجب العمل وان لم يوجب العلم لأن الأجماع حجمة قطعيمة .

ورد البزدوى على من قال أنه لا يوجب العمل أيضا ، فقال ؛ انا نثبت بنقب الواحد اجماعا ظنيسا منقب الواحد اجماعا ظنيسا موجب اللعلم ، ، ، بن يثبت به اجماعا ظنيسا موجب اللعمل ، وثبوت مسألة بنقب الواحد غير معتنع كخبر الواحد " (٣) وهذا هو الصحيح لأن الاجماع على درجات فما نقب الينا عن طريست التواتر يفيد القطع وما نقب الينا يغيد الظن ولكنه أقوى من خبر الواحد القياس و هكذا انتهينا من بيان الشروط وننتقب الآن الى أدلة الاجماع .

⁽۱) أنظر الاحكام للاسدى ١/ ٢٠٨ وقال الغزالي ؛ الاجماع لا يثبت بخبرالواحد والسرفيه ان الاجماع د ليل قاطع يحكم به الكتاب والسنة المتواترة ، وخبرالواحد لا يقطع به فكيف يثبت به قاطع ؟ (المستصفى ١/ ٥١٠) الاحكام للسلاميدى ١/ ٢٠٨ - ٢٠٠

⁽٣) كشفُ الأسرار للبرد وي ٣/ ٢٦٥ وأصول السرخسي ١/ ٣٠٢ - ٣٠٣ قال السرخسي: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم موجب للعلم أيضا ثم يجوز أن يثبت ذلك بطريق الاحاد على أن يكون موجبا للعمل دون العلم فكذ االاجماع،

الفيس الثالث والمن القياح المبحث الأول أول أول المحات الأول أولت المعال المحات المعال المعالم المعالم

استدل الأصوليون على حجيدة الاجماع بآيات من القرآن الكريسم والسناة النبوية المطهرة ، فانسذكر في هذا البحث الآيات التي استماد منها جمهور الأصوليين حجيدة الإجمداع ، وبحث العلماء عن معنى الاجماع في الايات القرآنية لحصول القطع في لستند ، ووجد وا أن هذه الآيال ت وأن لم تكن نصا في ألا جماع لكنها بمغهومها ومد لولها تغيد اثبات الاجماع الشكرعني ،ثم هذه الآيات بانضامها الى فير من السنن وتعامل الصحابية تغيد القطم بمجية الاجساع .

الآيـــة الأولـــــ

قال الله تعالى : ((كنتم خير أسة أخرجت للناس تأمرون بالمعـــروف وتنهــون عـن المنكــر ٥٠٠) (1)

وجسه السد لا لية: الخيسير: مايسرفيب فيه الكيل ٠٠٠ وضده الشيسر والضيرر وهيو مطلق أى يكون مسرغسوبا فيه بكل حسال وعند كل أحدد ، ومقيد أى يكون لأحد د ون غيره ، والخير يكون اسما كمافي الآية ، ووصفا وتقد يرهما تقد ير أفعل منه نحبوهذا خيبر من ذلك وأفضل (٢)

قال السرخسي : " " كلمة خير بعنى أفعل تغضيل فيدل على النهايية والتسام في الخيسريسة في أي شيّ يجتمعون اليمه ، وفسسرت الآيسة أن سبسب هده الخيسريسة أنهم يسأمرون بالمعروف وينهون عن المنكسر ، وانما جعلهم خير أسسسة بسبب هذا (۳)

"" أمسة "" : قال الراغب : الأمسة كل جماعسة يجمعهم أمر مسا إنسا دين واحسد أو زمان واحد أو مكان واحد سوا كان ذلك الأمر الجامع تسخيرا أو اختيارا ٠٠٠ ومعنى الآية: أي جماعة يتخيرون العلم والعمل الصالح يكونون أسهوة

وهم يأمرون بالمعروف مطلقا لأن لام التعريف في اسم الجنس يقتضى الاستغراق

ر ر) آل عمسران _

⁽٢) أنظر مفردات الفاظ القرآن الكريم للرغب ص ١٦٣ - ١٦٤

⁽٣) أنظر أصول السرخسي ١٠ / ٢٩٦

⁽٤) المغردات للراغب ص ١٩

وقال القرطبي في تفسير الاية (ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ١٠٠لبقرة ١٢٨) " الامـة " الجماعـة هنا ١٠٠ وتكون واحـدا اذاكان يقتدى به في النيـر (تفسير القرطبي ٢/ ١٢٦ - ١٢٧)

فيد ل على أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، فلوا أجمع وا على منكر لكان هذا متناقضا لمد لول الآية ، وهذه صفحة جماعتهم بأجعهم أو بأغلبهم وليس ذلك ثابتا لهم من جهدة الأفراد ولكن بوصف كونهم أمدة ، وفي جمعهم واجماعهم خير واظهار للدين فلايكون اجماعهم خلاف المعروف المقبول عند الله سبحانه ،

قال السرازى في تفسير الآية: " احتج أصحابنا بهذه الآيسة على أن اجماع الأسة حجة ، وتقريس و من وجهيس .

الوجه الأول: قبوله تعالى "" ومن قبوم سوسى أسة يهد ون بالحق وبه يعدلون" (١) شم قبال "" كنتم خيسر أسسة ٠٠٠ "" فوجب بحكم هذه الآية أن تكون هذه الأسة أفضل من أولئك الذين يهد ون بالحق من قبوم سوسى ، واذاكان هبولا أفضل منهم وجب أن تكون هذه الأسة لا تحكم الابالحق ، اذلوجاز في هذه الأسة أن تحكم ماليس بحسق لا متنع كون هذه الأسة أفضل من الأسة التي تهدى بالحق ، لأن السطل لا متنع كون هذه الأسة أفضل من الأسة التي تهدى بالحق ، لأن السطل يستنع أن يكون خيرا من المحق ، فثبت أن هذه الأسة لا تحكم الابالحق واذاكان كذلك كان اجماعهم حقا .

الوجه الشاني : وهو أن الاله واللام للاستغراق فيقتضي هذا أن يكونوا أسرين بالمعروف أى بكل معسروف ،

قال الزجاج: قاوله "كنتم خير أسة " ظاهر الخطاب فيه مع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه عام في كل الأسة ، ونظير و قوليه تعالى " كتب عليكم الصيام " (٢) فان كل ذلك خطاب مع الحاضرين بحسب اللفظ ولكنه عام في حق الكل كذا همنا .

وقال القفال: أصل الأسة الطائفة المجتمعة على الشي الواحد فأسة نبينا صلى الله عليه وسلم هم الجماعة الموصوفون بالايمان به والاقرار بنبوته ، وقد يقال لكل من جمعتهم وعبوته أنهم " أصحة " الأن لغظ الأسة اذا أطلقت وحدها وقع على الأول ، ألا ترى أند اذا قيل " أجمعت الأسة على كذا " فهم منه الأول ، وقال عليه الصلاة والسلام " أمتى لا تجتمع على ضلالة " وروى أنه عليه الصلاة والسلام يقول يوم القيامية " أمتى ، أمتى ، أمتى " "

⁽١) الاعسراف ـــ ٥٩ ا

⁽٢) البقسرة – ١٨٣

سياً تي تخريج الأحاديث في آخر الرسالة في ملحق الأحاديث .

فلفظ الأسة في هذه الاحاديث وأشباهها يفهم سنة العارون بنبو تسسسه قال الرازى بعد نقل كلام الزجاج والقفال: " اعلم أن هذا (تأسرون بالمعروف) كلام مستأنف والمقصود منه بيان علمة تلك الخيرية وتحقيق الكلام أنه ثبت في أصول الفقه أن ذكر الحكم مقرونا بالموصف المناسب له يدل على كون ذلك الحكم معللا بذلك الوصف فههنا حكم تعالى بثبوت وصف الخيرية لهذه الأسة ،ثم ذكر عقيبه هذا الحكم وهذ الطاعات . . . فوجب كون تلك الخيرية بعللة بهذه العبادات . () مناقشة الدليل . أعترض على الدليل من وجود :

أولا: اعتسرض على الاستد لال بهذه الآية بأنها تقتضي اتصاف كل فسرد بهذا الوصيف واجسراؤها في حملها على الأسة على غيسر ظاهسرها .

ورد على المعتسرض بأن الآية على ظاهسرها والمراد من الأسة مجموعها أو أغلبها لأنها مخاطبة بمجموعها وليس بأفراد ها واحد اواحد ا

ثانيا: اعترض على الاستدلال أيضا بأنه لا يصح الاستغراق بدخول

الالف واللام على اسم الجنس في (تأمرون بالمعروف) •

ف أجيب عنه : أن الآية وردت في معرض التعظيم لهذه الأسة وتعييزها عن غيرها من الأسم فلو كانت الآية معسولة على بعض المعروف دون البعض لعطلت فائدة التخصصيص فانه ما من أمة الاوقد أمرت بمعروف ونهست عن منكر (٢)

وسالسا: اعترضأن كلمة "كنتم" تدل على الماضي ، فهذه صفة الأمة في الماضي ،

فيأجيب عنده وأن "كنان" اسا أن تكون هنا زائدة أو تناسة أو و أن الماضي المنانية ، فان كانت زائدة فهى دالة على اتصافهم بذلك حالا لا في الماضي أى "أنتسم" وان كانت تاسة ، وهى التي تكون بمعنى الوقوع والحدوث فيكون معنى قبوله "كنتم خير أسة أى وجدتم ، ويكون قوله "خير أسة "نصبا على حال فيكون ذلك دليلا على اتفاقهم بذلك في الحال وفي الماضي وان كانت زمانية وهى الناقصة التى تحتاج الى اسم وخبر ، فكان وان دلست على الماضي ، فقوله " تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " يقتضي كونهم كذلك في كل حال ، لورود ذلك في معرض التعظيم لهذه الأمسة " (٣)

⁽١) التفسير الكبير لفخراك بن الر ازى ٨ / ١٧٨ - ١٨٠

⁽٢) أنظر الاحكام للاسدى ١٠/٩٥١ - ١٦٠

⁽٣) نفسس السرجسع ١ / ١٦٠ – ١٦١

رابعا : سلّمنا اتصافهام في الماضي والحال ولكن ليس فسيه مايد ل على الاستقبال واستدامة هذه الصفة في الإستقبال و

فأجيب عنه : أن قوله " تأسرون بالمعروف " فعل مضارع صالح للمال والإستقبال ، وهو حقيقه فيهمسا "" (١)

الآيـــة الثــانـيــة:

قال الله تعالى في وصف عده الأسة : ((وكن لك جعلناكم أسة وسطا لتكونوا شهده العلى الناس"")) (٢)

وجه الدلالة من الآية: التملك من الآية من وجهين:

1 _ وصف الله تعالى هذه الأسة بكونهم وسطا ، والوسط هوالعد ل اللذى يرتضى بقوله قال تعالى "" قال أو سطهم "" (٣) أى أعد لهمروه وأ رضاهم ، والموصوف بالعد الله هو مجموع الأسة لاكل واحد بعفر و و رضاهم الله بكونهم شميدا ، والشاهد اسم لمن يخبر بالصد ق حقيقة ويكون قوله حجة ، فدل ذلك على أنهم عند الاجماع صدقة فيما أخبروا وان قولهم حجة ، وشهاد تهم معتبرة في الدنيا والاخو (٤) قال الرازى في تفسير الآية " الوسط عمو العدل . . . وبعد نقلمن الشواهد على هذا المعنى قال : " أما المعنى فمن وجود :

أن الوسط حقيقة في البعد عن الطرفين ولا شك أن طرفى الا فراط والتفريط رديئان ، فالمتوسط في الأخلاق يكون بعيد اعن الطرفينن فكان معتد لا فاضلا .

انما سمّى العدل وسلطا لأنه لا يبيل الى أحد الخصمين والعدل هـو المعتدل الذي لا يميل الى أحد الطرفين .

وقيل : الوسط من كل شعّ خياره ، قالوا وهذ االتفسير أولى من الأول لأنه مطابق لقول الأنه مطابق لقول من الأول عن خير أسة ، ، ، وقال الرازى بعد ذلك - "احتج جسمور الأصحاب وجمهور المعتزلة بهذه اللاية على أن إجماع الأمة حجة "(٥)

⁽١) أنظر الاحكام للاسدى ١/١٦٠ - ١٦١

⁽٢) البقرة - ١٤٣

⁽٣) القالم ٢٨ (٤) أنظر كشف الأسارار للبخاري ٣ /٢٥٦

⁽ه) أنظـر التفسيـر الكبير للرازى ٤ / ٩٦ - ٩٢ قال الراغب : وسط الشيّ ماله طرفان متساويا القدر ، يستعمل الوسط استعمال القصد المصون عن الافراط والتغريط ، فيمدح به مُحو السواء والعدل والنصفة (المغردات للراغب ص ٠٠٩٠٠)

واعترض على الاستدلال بالآيسة بروجسود:

١ = انما وصفهم الله بالعد الة ليكونوا شهد أ في الآخرة على الناس .

والجواب: لا يعقل أن يكونوا شهدا في الآخرة دون وقت التحمل في السدنيا، ثم ان في الحصر ابطال لتخصيصهم فيسا وون بالأسم الأخرى بالنسبة لشهادة الآخرون بالأحرة لقال " سنجعلكم وسطا "" وأيضا لوكانت عد التهم في الآخرة لقال " سنجعلكم وسطا "" والأصر الواجب الوقوع في حكم الواقع (١)

٢ = العدالة لاتنافي صدور الخطأ والنسيان عنهم فقد يخطئون
 في اجماعهم .

والجواب: لا شك أن تعديلنا يمكن معه الخطأ والنسيان ولكن تعديل الله يتنافى مع الخطأ والنسيان " (٢)

٣ = قالوا سلمناعصمتهم من الخطأ ، ولكن هذه في الشهادة وليس أن اجماعهم حق .

والجواب: اذا ثبت وصفهم بالعدالة في نفس الأسر فيما يخبرون به فسا يسرون من الأحكام الشرعية يجب صدقهم فيه والالما كانوا عدولا في نفسا يسرون من الأحكام الشرعية (٣)

قال الرازى: " فان قيل الآية متروكة الطاهر لأن الوصف الأسة بالعدالة يقتضي اتصاف كل واحد منهم بها وخلاف ذلك معلوم بالضرورة فلا بد من حملها على البعض، فنحن نحملها على الأئمة المعصوبين سلمنا : أنها ليست متروكة الظاهر لكن لانسلم أن الوسط من كل شيّ خياره ، لأن فعل العبد أدا الواحبات واجتناب المحرمات ولكن كونه وسطا من فعل الله ، والوسط ليسس حقيقة في العد الة والخيرية فالاشتراك خلاف الأصل .

سلمنا: اتصافهم بالخيرية ولكن لم لا يكفى في حصول هذا الوصف الاجتناب من الكبا فير فقسط ؟

سيلمنا: اجتنابهم عن الصغائر والكبائر ، ولكن هذا في الآخرة ، سيلمنا: كونهم عدولا في الدنيا ، لكن المخاطبين هم الموجود ون واجتماع هولا واجب الا تباع ، ولكن اذاعلمنا قول كل واحد ، وهذا متعذر ،

⁽۱) أنظر الاحكام للدسدى ١ / ١٥٨ والبدخشي ٢ /٥٨٥

⁽٢) تكملة الابهاج مع الأسنوى ٢ / ٢٣٦

⁽٣) الأحكام للآسدى ١/ ١٥٩

الجــواب: انهم في كل أسر اجتمعوا عليه فان كل واحـد منهم يكون عـد لا فـي ذلك الأسر وانما قلنا ان هـذا خطاب معهـم حال الاجتمـاع، وكل واحـد عـدل ولكنا تركنا العمل به في حـق البعـض بـدليـل قام عليــه ، فوجـبأن يبقى معـمولابه فـي حـق الباقــي ، (١)

قسال الله تعالسى: ((وسن يشاقت الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولسه ما تبولى ونصله جهنم وسائت مصيرا)) (٢)

ان الله جمع بين مشاقعة السرسول واتباع غير سبيال المؤمنين في الوعيد فلوكان اتباع غيرسبيل المحظور في الوعيد واذا قبح التباع غير سبيلهم وجب تجنبه الا باتباع سبيلهم و

المشاقسة : ماكانت على سبيسل السرد والمعسانسدة لمه . اتباع المسوّمنيسن : الرجوع الى قولهم لأنهم قالو وليس اتباعهم الله مشاركتهم في قولهم لله ليسل الذي دل عليمه ،

الهددى ؛ الهدايدة دلالدة بلطف ومنه الهديدة ، (٣)
السبيل ؛ مااجتباه الانسان لنفسه وتسك به سوا كان دليلا أو فتوى
بحيث يجب ما اعتقد و دليلا أن يكون دليلا ، وفعلهم
وأخلاقهم وعاداتهم أيضا داخلة في السبيل ولكنها غيسر
مقصودة على الأدلية (٤)

وتعتبر هـذه الآيـة _ هكذا _ دليـل على صحـة القول بالإجمـاع كما نقـل القرطبـي عـن العلما* (٥)

قال الرازى في تفسير الآية: "" روى أن الشافعي سئل عن آية

⁽١) أنظر التغسيس الكبير للرازى ٤ / ٩٦ - ٩٩

⁽٢) النســا - ١١٥

⁽٣) المفسردات للراغب ص٠ ٣٦٥

⁽٤) راجع المعتسد للبصرى ٢ / ٢٢٤ - ٥٢٥

⁽ه) أنظر تفسير القرطبيي ه/ ٣٨٦

في كتاب الله تعالى تدل على أن الاجماع حجة ، فقراً القرآن ثلثمائة مرة حتى وجد هدفه الآيسة ، وتقرير الاستدلال ان اتباع غير سبيل المؤمنيين حسرام فوجب أن يكون اتباع سبيل المؤمنيين واجبا ، وعدم ا تباع سبيل المؤمنيين مثل اتباع غير سبيل المؤمنيين (١)

واستلب الشافعي معنى الاجماع في الآية بأ ثبات أن السلمين لهم سبيل وكل من يدعى باتباع السرسول يلزمه اتباع هذا السبيل لأنه عمل بكتاب الله وتطبيق للسنة النبوية ، وقد جا في الحديث " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تسكم بهما كتاب الله وسنة نبيسه (٢) فهذا تسك بهذين المصدرين وتطبيق لأحكامهما بشكل جماعى .

الاعتراض على الاستدلال: لاتثبت الآية شيئا بخصوص حجية الاجساع وسدى أثرو في التشريع لما يأتي :

ا = الوعيد مرتب على المجموع من مشاقدة السرسول واتباع غير سبيسل المومنين ، فلا يلزم الوعيد لكل واحد منهما .

الجــوا ب: أن الوعيد مرتب على كل واحــد منهما ، ولو جعلنا الذم على المشاقة فقــط لكان الاتباع أمــرا لافائــدة لــذكره ، واللغو لا وجه لــه في القرآن الكريم .

ثم هناك شرط آخر وهدو "" تبيّن له المهدى " وشرطه تعالى فى مشاقة الرسول بعد تبين المهدى ،ثم عطف عليها متابعة غير سبيل المؤمنين فيجب أن يكون تبين المهدى شرطا فيه أيضا لأن ماكان شرطا في فيجب أن يكون شرطا في المعطوف . . . والألف واللام في المعطوف عليه يجب أن يكون شرطا في المعطوف . . . والألف واللام في المهدى للعموم فيجب أن لا يحصل التوعد على اتباع غيرسبيل المؤمنين الا عند تبين جميع أنواع المهدى ، ومن جملة أنواع المهدى دليل الاجماع (٣) وهدو المدراد بقوله " سبيل المؤمنين "

٢ - واعتسرض: أن السبيال حقيقة في السطرياق الذي يحصل فيه المشلى
 والمسراد هنا المدليال الاجماع.

والجواب: أن السبيل يطلق على الطريق المعنوى مجازا أيضا والمجاز

وقد أورد بعيض الأصوليين اعتراضات أخرى على الآية فشلا الغزالي

⁽١) أنظر التغسير الكبير للرازى ١١ / ٣٤ - ٤٤ والقرطبكي ه / ٣٨٦

⁽٢) رواه مالك في موطاه ، باب وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة برقم ١٧٩٦

⁽٣) أنظر الابهاج في شرح المنهاج للسبكي ٢/ ١٥٣

⁽م) واعتبر الأمدى هذه الاية من أقوى الأدلة من الكتاب في اثبات الاجماع واثبات حجيته (أنظر الاحكام للآمدى ا/ ١٥٠)

وأ شاله يسرون أن هذه الآية لا تغيد لا ثبات شرعية الإجماع ، وعبارته :

" والآيات لا تنبعى على الغيرض المطلوب بل لا تدل أيضا د لالة الظيوا هير
وأقيوا هيا قبوله "" وسن يشاقيق الرسبول من بيعد ما تبيّن له الهيدين
و يتبع غير سبيل المونيين نبوله ماتولّى ونصله جهيم ١٠٠ (١) وهنذا
ما تعسك به الشافعي ١٠٠ والندى نراه أن الاية ليستنما في الغر ض
بيل الظاهر أن المراد بها أن من يقاتل الرسبول ويشاقه ويتبع غير سبيل
المؤنيين في مشايعته ونصرته ودفع الأعداء عنه نوله ما تولّى فكأنه
لم يكتف بترك المشاقة حتى ينضم الى سبيل المؤمنيين في نصرته ، هذا هو
الظاهر فان لم يكن ظاهرا فمحتمل ، ولو فسررسول الله الابه لقبل ولم يغسر الرسبول " المشاقة " بالموافقة واتباع غير سبيل المؤمنين " بالعد ول
عن سبيله عن " أما الحديث " لا تجتمع أمتي على الخطاً " هيذا
من حيث اللفظ أقيوى وأدل على المقصود ولكن ليس بالمتواتر كالكتاب

ويمكن لنا أن نجيب أن الآيات وإن لم تكن نصا في اثبات الاجماع ولكنها تثبت معنى الاجماع وحتوكك الآية أهمية اتباع سبيل المؤمنين عند الله والإجماع داخل في سبيل المومنين بطريق أولى وخاصة بعد تأكيسك هذا المعنى من الأحاديث الصريحة في هذا الباب كماسيأتي .

وابن تيمية خلاف الغزالي يوروك أن الآية صريحة في اثبات الاحماع .

يقول في تفسير الآية : ومن الناس من يقول أنها لات ل على مورد النزاع فيان الذم فيها لمن جمع الأصريين وهذا لانزاع فيه . " النّذم اسيا أن يكون لاحقا لمشاقة الرسول فقط أو باتباع غير سبيل المؤسنيين فقط أو أنيكون الذم لا يلحق لواحد منهما بالبهما اذا اجتمعا ، أو الذم يلحسق بكل منهما وان انفرد عن الآخر ، أو بكل منهما لكوته مستلزما للآخر . " والأولان باطلان لأنه لوكان الموثر أحدها فقط كان ذكر الآخر ضائعا لافاعدة فيه ، وكون الذم لا يلحق بواحد منهما باطل قطعا فان مثا قة الرسول موجبة للوعيد مع قطع النظر عن اتبعه ، ولحوق

⁽۱) النساء - ۱۱۵

⁽٢) المستصفى للغزاليي ١/٥/١

المندم بكل منهما وان انفرد عن الآخر لات ل عليه الآية فان الوعيد فيها انما هموعلى المجموع .

بقى القسم الأخيسر وهبوأن كلا من الوصفيين يقتضي الوعيد لأع مستسلزم للأخركما يقال ذلك في معصية الله والرسول ومخالفية القرآن والاسلام أو من خسير القسرآن والاسلام أو من خسير عين القرآن والاسلام فهو من أهبل النيار ، ومثله قبوله تعالى "" ومن يكفتر بالله وملئكته وكتبه ورسله واليوم الآخير فقد ضل ضلالا بعيدا" (١) فيان الكفير من هذه الأصول يسلتزم الكفير بغييره فمن كفير بالله كفيسر بالجميسع ، ، ، فهكذا مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنيين ، ومن شاقه فيقد اتبع غيير سبيلهم فقيد شياقية أيضا ، فانه قيد جعل له مدخيلا في الوعيد فيدل على أنه وصف مؤثير في البنع غير سبيلهم قطيعيا مؤثير في البناء وصف

اذا قيــل : هـى انما ذمته معمشاقة الرسول ،

قلنا ؛ لأنهما متلازمان ،وذلك لأن كل ما أجمع عليه المسلمون فانه يكون منصوصا عن السرسول فالمخالف لهم مخالف للرسول كما أن المخالف للمعالف للمعالف للمعالف المخالف المخالف المحالف المحال

فهذه الآية صريحة الدلالة على حجية الاجماع وتحرم مخالفته، يقول ابن تيمية : فهم حينما اجمعوا انما اجمعوا على نصمن كتاب أو سئية ، فالمخالف لسبيلهم نابيذ هنذا النصمن الكتاب والسنة ،أضيف الى هنذا ، النصوص الأخرى وان كانت غير صريحة وأضف الى ذليك الأحاديث وان كانت لا تخلو من المقال وتأويل ، ولكن يظفر المسلم من مجموعها بيدليل يدل على المطلوب ، ، ، ، (٣)

ثم هناك نقطمة أخسرى هامة وهسى أن الآيمة تسدّم مشاقمة المرسمول وكانت هذه المشاقمة حقيقمة في مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم في حياتمه وانتقلت

⁽١) النساء - ١٣٦

⁽۲) أنظر أصول الفقه وابن تيمية لله كتور صلح عبه العزيز آل المنصور 198 / ١٩٤ - ١٩٤ / ١٩٤ - ١٩٤ (٣) نفس المرجع ١/ ٣٠٤

بعد وفاته عليه الصلاة والسلام الى سنته وهديه المنقول الينا عن طريق أصحابه صلى الله عليه وسلم ، وسبيلهم حقيقة ما استنبطوا من الأحكام من الكتاب والسنة عن طريق الاجتهاد ، وقد تتعدد طرق الاستنباط ونتائج الاجتهاد فاذا حصر اجتهاد الجميع في نتيجة واحدة _ والذى نسميه اجماعا _ فهذا هو سبيلهم بالأولى وبالتأكيد ، لذلك اذا خالف مجتهد اجتهاد فيوه أو اتبع متبع أحد آراء المجتهدين فلايقال أنه خالك سبيل المؤمنين ولا تلصق به تهمة مشاقة الرسول ، ولكنه اذا أنكر منصوصة منسهج المجتهديين بأجمعهم وا تبع فكرة شاذة فير منصوصة فعنى هذة الحالة هو مخالف لسبيل المؤمنيسين ،

٤ = ١ لآ يــــة الـر ابـعـــة :

قال الله تعالى ؛ ياأيها النين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأ ولى الأسر منكم فان تنازعتم في شعّى فسرد وه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (١)

وجه الا ستدلال من الآية : حتَّ الله المؤمنية على طاعة أولى الأسر _ وهم الذين بأيديهم أصور السلمين من حكم وقضا وفتوى وارشاد _ مادام الأصر صوافقا للكتاب والسنة وكان الاتفاق سائدا أما اذا اختلف الأمراء والمأمورون فعليهم الرجوع الى الكتاب والسنة ، فالآية بمد لولها تـوُكد استمرار الطاعة في حال الوفاق وتطلب الرد الى الله ورسوله في حال النزاع والخلاف ،

ويقتضي هذا أن الاجماع يستمد قوت من نصوص الكتاب والسنة و لااعتبار لاجماع لم يستند اليهما ولو اتفق الأمراء والمأمورون ولم ينشبب بينهم خلاف ابتداء .

قال عطاء في تفسير الآية : طاعة الرسول هي اتباع الكتاب والنسة . وأولوالاً سر : الأسراء وقيل أهل العلم والفقه .

فان تنازعتم في شي : قال مجاهد : ان تنازع العلما و روه الى الله ورسوله (٢)

⁽۱)النســـا ، ۹ ۹

⁽٢) أنظر تفسير الطبرى ٨ / ١٩٤

قال السمرقندى: فالله تعالى أسر بالسرد اليهما عند التنازع لا رتفاع التنازع ووجود الاتفاق والاجماع بينهم ، ولولا أن العمل بالاجماع واجب وان حكمه حكم الكتاب والسنة لم يكن للا مسر بالرد اليهما عند التنازع لا رتفاع التنازع وحصول الاتفاق والاجماع معنى وفائدة " (١)

وقال السرازى: اعلم أن هذه الآية آية شريفة مشتملة على أكثر علم أصول الفقه ، وذلك لأن الفقها وعسوا أن أصول الشريعة أربسع:

١ ـ الكتــــا ب

۲ _ السنــــــة

٣ _ الاجب

ع ــ القيـــــا س ،

وهـذه الآيـة مشتملـة على تقـريـر هـذه الأصـول الا ربعـة بهذاالترتيب أحا الكتاب والسنـة فقـد وقعـت الاشـارة اليهما بقوله: "" وأطيعوا الله و أطيعـوا الرسـول "" ، فان قيـل : أليـس طاعـة الرسـول هـى طاعـة اللـه فمـا معنـى هـذاالعطـف؟

قلنا: الفائدة في ذلك بيان الدلالتين ، فالكتابيدل على أسر الله ثم نعلم شه أسر الله ثم نعلم شه أسر اللسول ثم نعلم منه أسر اللسه لامحالة ، والسنة تدل على أمر الرسول ثم نعلم منه أسسر اللسه لامحالية ، فثبت بما ذكرنا أن قوله " أطيعيوا الله وأطيعوا الرسول " يدل على وجوب متابعة الكتاب والسنة .

ثم قال الرازى: اعلم أن قوله (وأولى الأمر منكم) يدل عندنا على أن اجماع الأمدة حجمدة • (٢)

قال الآسدى: فان قيسل: ستقوط وجوب السرد الى الكتاب والسنة عند الاتفاق على الحكم بنا على الكتاب والسنة ، أو من غير بنا عليهما .

فان كان الأول فالكتاب والسندة كانيان في الحكم ولاحاجة الى الاجماع وان كان الثاني ففيه تجويز وقوع الاجماع من غير لليل .

⁽۱) ميرزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندى علا الدين ـ ۲۹هـ مرد المرد الدين ـ ۲۹هـ مرد المرد الدين ـ ۲۹هـ مرد المرد الكبير للرازى ۱۶۰ / ۱۶۳ – ۱۵۲

قلنا: وأن كان الاجماع لابعد له من دليل ، فعلا نسلم انحصار دليله في الكتاب والسنسة ليصبح ما ذكرو لجواز أن يكون مستنسدهم في ذلك انما هو القياسوا لاستنباط على ماسياتي بيانه ، وان سلمنا انحصار دليل الاجساع في الكتاب والسنة ، لكن ليسس في ذلك مايد ل على عدم اكتفاء من وجد بعد أهل الاجماع أو اكتفاء من وجد في عصرهم مسن المقلعة باجماعهم عن معسرفة الكتاب والسنسة .

أما السوَّال الشاني فمشكل جدا ، واعلم أن التسمسك بهذه الآيات وان كانست مفيسدة للظسن فغيسر مفيدة للقطسع . ومسن زعم أن المسألة قطعية فاحتجاجه منها بأمر ظني غير مغيب للمطلوب .

شم قال: أما السندة فهي أقرب الطرق في اثبات كون الاجماع حجة قاطعة (١) والسنسة مسم كونها غير قطسعية بآحسادها تثبست قطعيسة الاجماع وذلك لبسلوغ الآحا د مبلغ التواتر المعنوى ، ونصوص الكتاب أن لم يكن نصا في اثبات الاجساع ولكنها تغيب لمعنى الاجماع والأحساد يست تبيسن هذاالمعنى فاذا اعتبرنا هذه الأحاديث تغسيرا للآيات فبمجسوعهما تثبت حجية الاجماع.

ه --- الآيـــة الخـــا مســة:

قال اللبه تعالى : "" واعتصاحا بحبال اللبه جميسها ولا تغر قوا

وجه الاستد لا ل سن الآيدة: قوله "" ولا تفرق قدال السرازى: التحقيق في معنى الآية أنه لمنا كان النبازل في البيئر يعتصم بحسبل تحسرزا من السقوط فيها وكان كتاب الله وعسهده ودينه و طاعسته ومسوافقته لجماعة المسؤمنيين حسرزا لصاحبه من السقوط في تعسسر جهنه جعل ذلك حبيلا لليه وأسيروا بالاعتصام بيه (٣)

فالحبال هنا معنوى وتحقيقه اذا اجتماع الناس واجتمعت آراؤهم فكأنهم تمسكوا بحبيل الليه المتين وتحقيقت لهم العصيمة .

⁽۱) الاحكام للأسدى ١ / ١٦٢ - ١٦٢

⁽۲) آل عسرا ن – ۱۰۳ (۳) أنظرالتفسير الكبير للرازي ۱۹۳ / ۱۹۳

روى عسن ابسن مسعسود أنه فسسره بالجماعة كما روى عنه ابن جريسر الطبرى

وقال ابسن عباس لسسّاك الحنفي: "" ياحنفي الجماعة الجماعسة العامسة فانما أهلكت الأسم الخالية لتفرقها أما سمعت الله عزوجل يقول ((واعتصموا بحبال الله جميعا ولا تفرقوا)) يقول القرطبي : فيها د ليل على صحة الاجساع حسيما هو مذكور في موضعه من أصول الفقه (٢)

وهذا الاجماع لازم للعصمة في العقيدة والسلوك وفي الأحكام أيضا .

وتفسير الحبل بالا جماع منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا وموقوفا ،
عن أنسس قال وسول الله صلى الله عليه وسلم "" افترقت بنو اسرائيل
على احمدى وسبعين فرقة ، وان أمتى ستغترق على اثنين وسبعين فرقة .

قالوا يارسول الله ومن هنده الواحسدة ؟

قال الجماعــــة ، ثم قال : واعتصدوا بحبل الله جميعا ولا تغرقدوا (٣) فهذا تفسير من النبي صلى الله عليه وسلم للآية وبه تثبت أهمية الاستناد بالآية في معنى الاجماع ، وهذا يوافق طبيعة هـذه الأمة التي كلفــت بحصل الرسالة السماوية الى العالم بعد ختم النبوة ، فآلت مهمة الرسالة اليها في المحافظة على الحدين وتبليفه الى الناسكافــة ، ولذلك شاركـت أمة محمد صلى الله عليه وسلم مع نبيها في ميزات عديدة منها أنها أخرجت للناسكا أخرج الله رسوله ، قال الله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس) (؟) وهمى تشهد على الناسكا يشهد الرسول على الأمم كلها، قال الله تعالى (فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هـؤلاء شهيدا) (ه) وفي حديث أنس بن مالك قال النبى على الله عليه وسلم " أنتم شهدداء الله في الأرض " (٢)

⁽۱) جامع البيان عن تأويل آى القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى - ۳۱ه - در الطبرى - ۳۱ه - ۳۱ علم الفكر ۱۶۰۸ علم

⁽٢) أنظر تفسير القرطبي ٤ / ١٥٩ و ١٦٤

⁽٣) رواه ابن ماجه في سنسنه في كتابالغتن وأحمد في مسنده ٣/ ١٤٥ و٤/ ٢ ١٠

⁽۶) آل عسران — ۱۰۹ (۲) , واه البخاري وغيره أنظرالبخاري ۲/ ۱۲۱ كتاب الجنائز باب ثناء الناس

على الميت . روى الطبرائي عن جبير : قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أبشروا أبشروا ،ألستم تشهدون أن لااله الاالله وأني رسول الله ؟ فقالوا بلي، فقال ،فان هذا القرآن سبب طرفه بيدالله وطرفه بأيديكم ،فتمسكوابه ،فنكم لنتظوا ولن تهلكوا به بعده أبدا (الفتح الكبير ١/ ١٧ والكوكب المنير لابن النجار

وعصم الله نبيسه من الناس ومن الزل والخططا والله تعالى ((والله يعصمك من الناس)) (١) وقال ((وما ينطق عن الهوى أن هو الاوحسى . يوحسى))(٢) وعصمت الأمة بمجموعها من الخطأ ، وهذه عصمة ربانية واعتبرت هذه ميزة بتوثيق من الله ورسسوله وباعتصامهم من الكتاب والسنة (٣) ولا يُطعن في ذلك للفِسرقُ التي انحسرفت عن منهج السلف الصالح وجاوزت سبعيسن فسرقسة واستحقبت للنسار ، وكذلك احتسواء الأمسة على العصياة والطغاة ، فانها مع ذلك تلقب بلقب الأمة ويتحقق اجتماعها تحست رايسة الكتاب والسنسة ، فاجماعها ينحصسر في الطائسفسة الناجيسة د ون سواها ، ولقد ورد في حدديث رواه مالك عن سميدل بن أبي صالح عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله يرضين لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا

يـــرضـــــى لكـــــــ :

١ _ أن تعبد و ولاتشركوا به شيئا.

٢ _ وان تعتصموا بحبال الله جميعا .

٣ _ وان تناصحوا من ولاه الله أمركم .

ويسخــط لـــكـــــ

١ _ قيل وقلال ٠

٢ - واضاً عَــة السال . ٣ - وكشرة السسوال .

قال أحمد بن عبد الرحيم اله هلوي : معنى قوله (أن تعتصموا بحبال الله جميعا) أى تتبعاو اكتاب الله وسناة نبيسه ولا تختلفوا في العقائب الاسلامية وفيما وضح من أمر من الشرع مسن حديث

وهــنه الطائفـة هي التي تكون ظاهـرة منصورة لايضـرمن خالغهـا . قال معاوية: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول "" لا يزال من أمتى أمسة قائمة بأمر الله مايضرهم من كذ بهم ولا من خالفهم حتى يأتسى أمسر اللسه وهم على ذلسك (٥)

⁽٢) النجـــم (۱) المائيدة - ۲۷

⁽٣) روى مالك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكت بنهما كتاب الله وسنة نبيه "" المؤطأ مع شرحه المسوّى ٢ / ٣٥ ٤ (٤) المستوى شرح الموطا لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوى ٢/ ٨٤٤- ١٤٩

⁽٥) رواه البخارى في كتاب التوحيد ٩/ ١٦٧ ورواه مسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم بألفاظ متقاربة ،

فهـذه أمـة معصومة اذا أحمعت على أمر شرعي ولايضرها خلاف الطبوائية والغيرق الشاذة .

فهنا نستدل بقول على الله عليه وسلم " يأبى الله ذلك وره والسلمون " وليس ذلك الا لاعتبار الرأى الجماعي للسلمين و و و و و مكانته الشرعية ، ولا شكُالا جماع يقتبس قوته من هذه الأدلسة .

⁽١) رواه أبود اود في سنت ، قال الخطابي : في اسناده محمد ابين اسحاق بن يسار ، أنظر معالم السنت ٧/ ٣٥ رقم الحديث

قال الآلوسي في معنى الآية : قان تنازعتم في شي فرد وه الى الله والرسول ٠٠٠ (النساء ٥٠) " انه عند عدم النزاع يعمل بما اتفق عليه وهو الاجماع " (روح المعاني للآلوسي ٢/ ٦٧ طود ارالفكر)

المبحث الثاني أولة للأب الخرية

المبحـــث الثـــانـــي •

___ة م___نالسنــــ

الأحساد يست التي تثبت مبيسة الاجماع كثسيرة وهي وان كانت ظنيسة الشبوت في آحساد ها ولكنها قطعية الدلالة بمجموعها وهي تبلسع (م) التاران المعناد المعناد المعناد الأحاديث الأحاديث الأحاديث المناد الأحاديث الأحاديث المناد الأحاديث المناد المناد الأحاديث المناد ا

١ ـ المـــديـــ الأول:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن الله أجاركهم من شــــلا ث .

١ _ أن لا يد عدو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعيا .

٢ _ وأن لايظم ــر أهــل الباطل على أهـل الحـق .

٣ _ وان لا تجتمع وا على ضـــلا لـــــة (١) وهنذا المسديث مسروى بأسانيت كثيسرة وبألفاظ مختلفة ولكنها متقاربة المعنى . وقد ورد هذا المعنى اخبارا عن هـذه الصغبة نفيا واثباتا وكذلك لتحقيق هـنه الصغة عن طريق اتباع الجمع والاجماع .

٢ ـ روى عـن أنـس قال: سمعـت رسـول الله صلـى الله عليه وسلم يقسول "" ان أمتسى لا تجتمسع على ضلالة "" (٢)

٣ _ وعن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع الله هدنه الأمسة على ضلالة أبسدا " (٣)

٤ _ روى أحمد عن أبني فرعن النبسى صلى الله عليه وسلم أنه قال: اثنان خير من واحدد وتلاث خير من اثنين وأربعة خيدر من شالاشة ، فعاليكم بالجماعدة فإن الله لن يجمع أمتى إلا على هُدى (٤) و "" ضلالة "" نكرة فتعم جميع أنواع الضلالات لأن النكرة

اذا وقعت في سياق النفي أفادت العموم .

قال ابن حرزم: ان لم يصح لفظ الحديث وسنده فمعنداه

(١) رواه أبو د اود عن أبي مالك الأشعرى ، كتاب الغتين رقم الحديث ٦ ٨٥٤

(٢) رواه ابن ماجهة . كتاب الفتهن

(٣) رواه التسرمد ي وقال غريب من هذا الوجه وفي اسناده سليمان بن سفيان

 $\gamma = \gamma$ رواه أحمد في مسنده ه / ه ١٤، والترمدذ ى في كتابالفتن γ

(م) الاحاد : الخبرالذي يتطرق اليه التصديق والتكذيب ، قسمان احاد ومتواتر فالاعاد ما ثبت بخبر الواحد وهو يفيد الظن مع وجوب العمل ، والمتواتر ماثبت بعدديمعبتواطؤه على الكذب والمتواتر اللفظي ماكان في سنده أكثر من اثنين والمعنوى مابلغت روايته حدالتواتر ولوكانت آحادا ، (انظر روخة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي ١٥٤)

والمتواتر يفيد العلم ويجب تصديقه والعلم الماصل به ضرورى .

صعيت بالخبسريسن ، وهسسسا :

١ = الاتنزال طائفة من أستى ظاهرين على الحق اليضرهم من خذلهم
 حتى يأتي أسراللسه (١) فهذاالخبروان نقل بالاحساد
 فان معناه منقول بالتواتسر .

٢ = وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يد الله على الجمساء عسسة "" أ و "" يد الله مع الجماء "" (٢) ه وأخرج البيهةي والترمذى عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "" لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبدا، و يد الله على الجماعة، فصن شدد شدد في النار (٣) (م) يد الله على الجماعة، فصن شدد شدد في النار (٣) (م) (٢) لا يجمع الله أمتى أوقال حدد الأمة على الضلالة أبدا يد لا يجمع الله أمتى أوقال حدد الأمة على الضلالة أبدا يد ونصه: " الجماعة، وفي هذا المعنى حديث في مسند أحسد ونصه: " الجماعة رحمة والفرقة عدداب (٤) والأحماد يدت على الحق، وفي الأخرى تحريض على الباع الاجماع والتحذير من الخروج على الجماعة والشذ وذ منها ، لأن الذين يقعون في هذه الفتنة لا يظفرون ببغيتهم ، وتبقى الأمة متبعة للحق مبتعدة عن الضلال ، وأما الذين يخرقون الاجماع فهولا "سيكونون عرضة للشيطان ومكائده لأنهم يفقد ون الحمائة المختصة بالجماعة .

وجاً في هذا المعنى حديث رواه ابن حزم بسنده عن عمر بن الخطاب أنه قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامى فيكم فقال: من المسلم الله عليه وسلم مقامى الشيطان مصع

الواحد وهو مع الإثنيسن أبعدد "" (٥)

⁽١) رواه مسلم في كتاب الايمان ٣٤٧

 ⁽γ) أنظر الأحكام لابن حزم ٤/ ١٣٠ – ١٣١ والحديث رواه الترمذى في كتاب الفتين ب γ – وروى النسائي في كتاب تحريم الدم حديثا عن عرفجة بن شريح الأشجعي وفيه " فان يد الله على الجماعة فان الشيطان مع من فارق الجماعة .
 الجماعة يسركين ١٧/ ٢٩ – ٩ باب قتل من فارق الجماعة .

⁽٣) التولى كتاب الفتس - ٧ -

⁽٤) مسند أحمد بن حنبسل ٤/ ٢٧٨ و ٣٥٥

⁽٥) الاحسكام في اصول الأحكام لابن حزم ٤/ ٥٤٥

⁽م) الشاذ : هوالذي يخالف بعد الموافقة . (أنظر ميز أن الأصول للسمرقندي ص ١٩٧٠) و البحر المحيط للزركشي ع ١٨٥٠

وروى الشافعي مثلب بسنده : وفيه "" ألا فنن سرّه بحبحة الجنة فليلزم الجماعة ، فإن الشيطان مع الفذّ وعو من الاثنين أبعد . .

وقال الشافعــى : معنـى الجماعـة "ماعليه جماعتهم من التحليـل والتحريم والطـاعـة فيهما ،ومن قـال بما تقـول لـه جماعـة المسلمين فقـد لزم جماعتهم (١)

γ _ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "" من خالف الجماعة قيده شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه (٢)

وبجانبه هـنه الأحاديث هناك أحاديث في تحذير التغرق والذى كا ن بسبب تركهم الجماعة وترك الجماعة لا يكون الابترك ما ذهبوا اليه (٣) ومن تمسك باجماعهم كان متمسكا بالكتاب والسنة ، ولا شك أن العصحابسة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا على رأس الجماعة واجماعهم اجماع الاسة واختلا فهم رحمة للأسة ، روى مسلم في صحيحه عن أبي موسى الأشعرى قال : صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لوجلسنا حتى نصلى معه العشا وخلسنا فخرج علينا ، فقال " ما زلتم ههنسا؟ فقال : يارسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلى معسك فقال : يارسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلى معسك العشا ، قال " أحسنتم وأصبت " . ورفع رأسه الى السما ، وكان كثيرا ما يرفع رأسه الى السما ، فقال نهيت النجوم أمنة للسما ، فقانا نهيت النجوم أمنة للسما ، فقانا نهيت النجوم أمنى السما ، ما نوعد ، وأنا أمنية لأصحابي فاذا نها أصحابي أمنة لأمتى فاذا نهب أصحابي أمنية لأمتى فاذا نه بالصحابي أمنية لأمتى فاذا نهب أصحابي أمنية لأمتى فاذا نه به أصحابي أمنية لأمتى فاذا نه به أصوابي أمنية لأمتى فاذا نه به أله بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمتى فاذا نه بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمتى فاذا نه بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمتى فائل بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمي بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمي بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمي بالموعد ون وأصوابي أمنية لأمي بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمي بالموعد ون وأصحابي أمنية لأمي بالموعد ون وأصوابي أمي بالموعد ون وأصوابي أمي بالموعد ون وأمي بالموعد ون وأصوابي أمي بالموعد ون وأمي بالم

فكان أصحابه نجوم اللاهتداء بهم وكان كل منهم بمغرده نجما يهتدى به فاذا اجتمع الجميسع فهو الحسق والصواب واذا اختلفوا فالحق في آرائهم .

⁽١) السرسالة للشافعي ٢٧٣ هـ ٢٥ وهوبسنده مر سل ولكنه صحيح .

⁽٢) أخسرجسه الحساكم عن ابن عسسر وصحمه

⁽٣) رواه التسرمندي عن أبي هسريسرة وقال حديب صحيح ٠

⁽٤) رواه ابن ماجـة في كتاب الفـتن ـ ٨ ـ ومسند أحمد ٤/ ٥٥٧ و ٣٨٣

⁽م) خلع الربقة : نقض عهده (المعجم الوسيط ١/ ٢٤٩) والربقة بكسرالراء المعددة وتسكين الباء "" حبل دُوعرى أو حلقة لربط الدواب "(المعجم الوسيط ١/ ٣٢٥)

" أخبرنا يرزيد المسعودى عن عوف بن عبد الله قال : ما أحب أن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ، فانهم لما اجتمعوا على شبى فتركه رجل ترك السندة ، ولو اختلفوا فأخذ رجل بقول واحد أخدذ السندة " (١)

قال ابن القيم : من المعلوم أن هذا التشبيسة يعطي من وجوب اهتسدا الأمسة بهم ما هو نظيير اهتان الهم بنبيسهم صلى الله عليه وسلم ونظييسر اهتاك الأرض بالنجسوم • (٢)

روى أثر عن عبد الله بن مسعود في هذا المعنى حيث قال : ان الله نظر قلوب العباد فوجد قلب محسد خير قبلوب العباد فبعثه برسالته شم نظر قبلوب العباد بعد قلب محسد فوجد قلوب أصحابه خيسر قبلوب العباد العباد بعد قلب محسد فوجد قلوب أصحابه خيسر قبلوب العباد فاختارهم لصحبة نبيه ونصرة دينه " فما رآه المسلمون حسنا فهمو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون قبيحا فهسست ، "

وقول الصحابي وتفسيره مقبولال واذاكان قوله في تفسير الآيسسة فهو في معنسى المسرفسوع (٣)

وهـنه النصـوص كلها في بيان معنى الاحماع وعلاقت بعصمة الأمــة واتباعها الحـق وتبقى في الأمـة طائفة منصـورة ناجيـة ولو تسـرب التعزق الى صفـوف الأمــة وانقسمـت الى فـرق وطواعف عـديدة ، واذا اتفقـت هـذه الطائفة المنصـورة فهى تعثل الأمـة فاجماعها اجماع الأمـة كلها .

وينا على هذه الآيات والأحساديث ذهب الجمهور الى أن الاجماع مجهة قطعية وتغيد العلم مع وجوب العمل .

وت رد د البع في منح الاجماع شل هذه الدرجة ولو توفرت في الشروط اللا زمة لأنهم يسرون أن الأدلة ظنية ومد لولاتها ظنيسة أيضا وقوة المسألة في قوة دليلها ، والآحاد لا تغيد العلم قطعيسا فكيف يسوصف الناتج عنهسا بالقطع ؟

⁽١) سنين الدارسي ١/ ١٥١ باباختلاف الفقها

⁽٢) اعسلام الموقعيسن لابن القيم ٤/ ١٣٧

⁽٣) أنظـر أعلام الموقعيسن ٤/ ١٥٣ والحديث رواه أبود اود الطيالسي .

وأجاب الجمهور عن هذا الاعتراض باستد لال نظرى حيث أن العلم القطعي يحصل من نص قطعى من الكتاب أو السنة المتواترة ، فكذا هنا يصل الدليل النواتر المعنوى وهو أيضا مغيد للقطع .

وتقرير استدلالهم أن الأحاديث المروية تبلغ مرتبة التواتر المعنوى اذا جمعانا ها كلها ، ولقد اتجه الغزالى والسرازى وغيرهما هاذاالا تجاه قال الرازى : وهناك روايات كشيرة في هذا المعنى ، وهاذه الأخبار كلها مشتركة في الدلالة على معنى واحد ، وهو أن الأصلة بأسرها لا تتغلق على الخطأ ، وإذا اشتركت الأخبار الكثيرة في الدلالة على شكى واحد ثم أن كل واحد من تلك الأخبار يسرويه جمع كشير صار ذلك مرويا بالقواتسر من جهة المعنى ، (١)

وقال الغيزالي : طريق الاثبات هو تظاهير الروايبات وشهيرتها فان قييل : فما وجه الحجة وهي غيير متواتيرة والآحياد لاتغييد العلم ؟ قلنا في طريق وجه الحجة طيريقيان :

الله على وسلم قد عظم شأن هذه الأسة بمجموع هذه الأخبار المتغرقدة وان لم تتواتدر آهادها ، وبمثل ذلك نجد أنفسنا مضطرين الى العلم بشجاعة على وان لم تكن آهاد الأخبار فيها متواتدة بسل يجوز الكذبعلى كل واحد منها لوحرزا النظر اليه ولا يجوز على المجموع ، وهكذا ينتغي الاحتمال الذي يطرأ على الاحاد حتى يحصل العلم الفصروري .

٢ = وندعي علم الاستدلال من وجهين :

أ _ هـذه الأحاديث ظلت مشهورة في الاجمّاع لاثبات الاجماع بها دون خلاف ، وهـذا لايمكن اذا لم يجد فيها دليل .

ب _ وأثبتوا بها أصلا مقطوعا به ، وهو الاجماع الدى يحكم به على كتاب الله وعلى السنة المتواترة ، ويستحيل من العادة

⁽١) المحصول للرازى ٢/ ١/ ١١٤

التسليم لخبر يرفع به الكتاب المقطوع به ، الااذا استنسد الى مستنسد مقطوع به ، فأما رفع المقطوع بما ليس مقطوعا به فليسس معسسلو مسسسا " (١)

وقال أبوالحسيان البصرى: ماورد في الأحاديث حلول أهمية الاجساع وان كان ورد بالآحاد الا أنه "قد صار باجتماعه متواترا" واستد ل البصرى بتعامل السلف حيث كانوا يقبلون صحة الاجماع ، ولم يظهر فيسا بينهم شيّ لأجله صاروا الى هذاالرأى الاهلالانير ، فعلمنا أنهللم صاروا اليه لأجله ، والعادة في أمتنا أنها لا تجتمع على موجب خبر الا وقد قاست الحجة بله (٢)

أما الشاطبيي فهو أكبر مناصير لهذا المنهج الاستقرائي ، وليذا ذهب بصدد اثبات حجية الاجماع واعتماد الاجماع على أدلة قطعية بكيل حمياس وهو ميونيق فيه .

يقول الشاطبي : أصول الفقه في الديسن قطعية لاظنية لأنهسا راجسعة الى كليات الشريعة وماكان كذلك فهو قطعى ، لا أنها تثبست بالاستقرا والاستقرا الكلسى من أدلة الشريعة ، وهو قطعى أيضا .

ولأن المدين محقوظ ، والمراد بقوله تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) (٣) وفيظ أصوله الكلية المنصوصة وهو المسراد بقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) (٤) لأن المسائل الجزئيسة اختلفت كثيرا والاحتمال يتطرق اليها كثيرا ويقع الخطأ أيضا كما في الآحاد ، فالمراد منه حفيظ الكليات "".

وينظر الشاطبي في المقدمات المستعملة في هذا العلم ، فيقول أنها قطعية لأنها متواتر لفظيا أو معنويا أو ستفاد من الاستقراء في مواد الشريب عسمة ، ثم يقول : انها الأدلية المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلية ظنية تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع فان للا جتماع من القوة ماليس للا فتراق ، ولأجله أفاد التواتر القطع وهنذا نوع منه فاذا حصل من استقراء أدلية المسائل مجموع يفيسند القطع فهرو الدليل المطلوب ، وهو شبيه بالتواتر المعنوى بل هرو

⁽١) المستصفى للغزالي ١/ ١٧٥ -١٧٦

⁽٢) المعتمد للبصري ٢ / ٢٢٤

⁽٣) المجـــر - p

كالعلم بشجاعة على رض الله عنه و جود حاتم المستفاد من كترب الوقائي المنقولية عنها ، ومن هذا الطريق ثبت وجود ب القواعد الفسس كالصلاة والزكاة وغيرها قطعا ، والا فلو استدل مستدل على وجوب الصلاة بقوله تعالى (وأقيسوا الصلاة) (١) وما أشبه ذلك لكان في الاستدلال بمجرده نظر من أوجه ، لكن تحق بذلك من الأدلة الخارجية والأحكام المترتبة ما صاربه فرض الصلاة ضروريا في الدين لايشك فيه الاشاك في أصل الدين .

ومن هنا اعتصد العلما في الدلالسة على وجوب مثل هذا على دلالسة الاجماع ، لأنه قطعى وقاطع لهذه الشواغب، واذا تأملت أدلة كسون الاجماع حجمة أو خبر الواحد أوالقياس حجمة فهو راجع السي هذا المساق لأن أدلتها سأخوذة من مواضع تكاد تفوت الحصر ، وهي معذلك مختلفة المساق لا ترجع الى باب واحد ، الاأنها تنتظم المعنى الواحد الذى هو المقصود بالاستدلال عليه ، واذا تكاثرت على الناظر الأدلسة عضد بعضها بعضا فصارت بمجموعها مغيدة للقطع " (٢)

واذا ثبت أن الاجماع يستمد شرعيته وحجيته من الأدلة القطعية والقاطعة عُثبت أيضا أن (اجماع هذه الأسمة مسوجب للعلم قطعيا كرامة لمهم على الدين لا لانقطاع توهم اجتماعهم على الضلال بمعنى معقول) (٣) ومن أنكر الاجماع وحجيمته فقد أنكر أصلا من أصول الديس ، لأن مدار أصول الدين الاجماع والثابت بالاجماع ، واستمر حمل الأسانمة الالهيمة من خير القرون الى قرننا هذا بهذا الشكل ، لأن الصحابمة لم يكونوا رواة المدين فقط بل هم نقلوا هذا الدين الى الأجيال القادمة عن طريق العمل بماجا به الشرع ، وهكذا نالت الشريعة بجانب قوتها قسوة ناقليمها التى تكفى لرد كل شبهة أثيرت ضد هذا الدين وأصوله والاجماع هو حجر الزاوية في أحكام المدين لأنه هو المذى يهمى لهمذه الأسة فرصة المشاركة في حمل الدين ونقله وحفظه ، ولذا يجسب

⁽¹⁾ المسروم - T1

⁽٢) أنظر الموافقات للشاطبسي ١/ ٢٩ - ٣٧

⁽٣) أصيول السرخسين ١/ ٢٩٥

ولق حدث بعض الاضطراب في الحكم على الاجماع لخلط شيئيسن وعدم تعيير الواحد من الثاني، وهيماني :

أ_ الا جماع كأصل شرعي ودليل وحجمة قطعيمة .

ب_ والقضيـة التي أدعـي فيها الاجمـاع .

فالإجماع الأصولي كلية قطعية وثابت بالأدلية القطعية وهندا اجماع نظيري وهو ليس محل السرد اطلاقا ، ولا يتطرق اليه احتمال .

أما المسألة المجمع عليها ، فهى جزّ من القضية الكلية وقد انبشيق عن الاجماع الأصولى . فاذا أدعى في المسألة بالاجماع صار محسل النقاش من حيث الاثبات والنقل ، واختلف الحكم عليها حسب الاختسلاف في التحقيق ، وهذا لايد خل في جحود الاجماع بل في اثبات الاجماع في القضية المطروحية ،

وهدذا ماحدث مع ابسن حيزم وأنصاره في مباحث الاجمساع، ويبد ولي أن كل ماحدث هيورد فعل لما حصل بينه وبين معاصريه من مخالفيه لمذهبه الفقهي ، لأن معارضيه كانوا يفنيد ون مندهب ابن حزم بحجة أنه يخالف الاجماع فهو شاذ في آرائه وخارق للإجماع ، ورد ابن حزم عليهم رد اعنيفا شيل الطبعن في حجية الاجماع نفسه ، فلو اكتفى برد دعواهم حيث لا اجماع ثابت في القضية المطروحة لكان خيرا له وللجميع ، ولكنه نفى ثبوت الاجماع حتى لوحصل في عصر الصحابة بعد تفرقهم الى الأمصار لأن كلمة المومنيين تشمل أول من المن بالله وتشمل جميع المومنيين وهذا لم يحصل الا في عصر الصحابة و في صدة بقائهم بالمدينة المنورة مجتمعيين .

وهدا ليسسبرهانا شرعيا ولا حجة قوية ولكة فُهْمْ منه لكلسة المومنيان ، وهو مخطى فيه لمعارضته ما ثبت من الكتاب والسنة ، وجلّ ما استدل به هدو عدم تحقيق الاجماع بهذه القيود لأن طبيعة الناس الخلاف والمعارضة وعدم الاجتماع على نقطة واحدة ، فهذا اعتراض وجيه ولكنه لا يوجه الى الاجماع الدى نحن نتكلم عنه ، فهذا اجماع شرعى ويحصل بسبب عصمة هذه الأحة من الضلالة ، فلا توجه اله الاعتراضات ويحصل بسبب عصمة هذه الأحة من الضلالة ، فلا توجه اله الاعتراضات العقلية المحضة ، والاجماع النظرى مهما يكون في نظر الفلاسفة ولكنه مرتبط بغئة من الناس وبغترة من الزمن وليس معناه أنه من بداية هدذه

الأسة الى آخرافرادها . نعم اذا اتفق العلما في عصر استمر العمل بهذا الاجماع وهكذا ظلل الاجماع لجميع الأسة في جميع العصور ولذا اذا حصل الإجماع في عصر الصحابة فهو الأجود لشموله جميع القرون والفئات ،

وعلى كل فهذه نقطمة ولكن الأصل في الاجماع هو اثبات عصمة الأسسة و هو ثابت بالأدلمة السمعيمة فلا يصح ايراد الاعتراضات العقليمة على هسنه الأدلمة السمعيمة . قسما للالسمر خسمي : (اذا ثبتت عصممة على المسوع مسن الاجماع على الفلالمة فاهمى ما أجمعه على المسهوع مسن رسمول الله على الله عليه وسلم ، وذلك مسوجب للعلم قطعما) (١)

وهـذاالجمع لجميد الأسة أولها وآخرها ، فسزية اجماع الصحابة أنه حصل في خير القرون ولكن الخير باق في أفراد هذه الأسة الى يروم القياسة ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم ((شرل أمتي كالمطر لايدرى أوله خير أم آخروه)) (٢)

ومادام خيار الناسبا قين في كل زمان فهولاً يجمعون أيضاً ، ويكون اجماعهم في حكم اجماع الأسسة في تلك المسألة لكونهم من أهل الاجتهاد و الحل والعقد وللذلك نسرى أن ابن حسرم خرج عن نطاق المنهج الأصولي في حسم حجسة معارضيه ، والغريسبأنه لايبالي بالاجماع ولايهتم من وجود الاجمساع وعدمه في اثبات المسائل الفقهية ولكنه في نفس الوقت يرتب الاجماعات ويسؤلف كتابا في الاجماعات الفقهية .

⁽١) أصول السرخسي ١ / ٣٠٠٠ وأنظر البردوي ٣ / ٢٢٧

⁽٢) أنظر تفسير القرطبي ؟ / ١٧١ - ١٧٣ والحديث رواه أبود اود الطيالسي والترميذ ي وغيرهما .

الفي الرابع أو المام الم

أتســا م الإجـاع

الإجساع واحسد ولايتعسد د ولكن له أقسام في ضوع تعسريفات الأصوليسيسن وحسب تصورهم له وربطهم اياه بغئة أو زمان أ و مكان ، وهذه الأقسسام متفاوتة قوة وضعفا ، نذكر أهمها هنا :

- ١ ـ اجمــا ع الصحـا بــة
- ٣ _ اجمـــاً ع أهــل المدينــــة .
 - ۽ _ اجــا ع العتــا ء
- ه اجساع أهل الكون في
- ٦ اجماع الأكتـــر مع مخـا لـفة الواحــ أو الاثنيــن و
 ٧ اجماع المجتهـ يــن من هــنه الأمـــة .

وهــذا الاجمــاع يتغـرع من حيـث المغـة التي وقـع عليها الــــي:

- ١ ـ المــــنريـــر
- ٢ ـ الســـكو تــــــــ ،

ومن حيث طريق نقسله السيسي :

- ١- السبستسسوا تسسسسر ،

قال البيضاوى: "" الاجماع شبىً واحد وليس تحتمه أنواع ، لكنسمه أراد (اشارة الى الماتن) الأنسواع ما لا يكسون اجماعا عند طائفسسة دون الآخسسون "" (1)

ويــلا حــظ في أقسام الإجماعات وتعريفات الإجماعات أن كلمــة " الاتفاق " لم يتعـــرض للا ختــلاف مثــل ما تعــرض " المجــمعـــون " للخلافــات حــول تفسـير ها وفيمن ينطبــق عليـه تعريف المجمعين ، وهل هم الأمـــة كلهــا أو الممثلون عنها في مجال استنباط الأحكام ، وهل نكتفي بأغلبيتهـــم أو لا بــد من مــوافقــة الجميــع ، وجـــل الخــلاف في الاتفاق هــوحـــول الاتفــاق السكــــوتــــي فقــــط .

⁽١) الابهاج في شمر المنهاج ٢ / ٣٦٩

واذا نظرنا الى القائلين بحجية اجماع الخلفاء الراشدين أو اجماع الصحابة أو اجساع أهل السدينية أو اجساع الأكثير ، وجدنا أنها دخيلة على معنى المجمعين ، فظاهر اشتراط اتفاق الجميع في عصر ، فهذه الاجساعات ليست اجماعا بالمعنى الدقيق ولكن نذكرها باعتبار قائليها ،

١ ـ اجماع المحابة .

ذهب داود وجماعة من أهل الظاهر والامام أحمد بن حنبل في رواية عنه الى أن الإجماع المحتج به خاص بالصحابة فقطه (١) ووافق عليه ابن حيزم في اجماعهم قبل تفرقهم (٢)

والذين ذهبوا الى هذا لا ينكرون حجية الاجماع العام ،مع ذلك يحصرون الاجماع في الصحابة لعدم تحقيق الإجماع الافي عصرهم مع أنهم يثبت ون الاجماع بنغس الأدلة التي ثبت بها الاجماع واستدل بها الجمهور ، ورأوا أن ذلك الحصر لسببين اثنين :

ر _ الآية (كنتم خيسر أسة ٠٠) (٣) والآيات الأخسسرى في معنى الاجماع يعنسى بها بالصحابة أصالة ، وتتحقق كلمة "المؤمنيان " فيهم بكل معنيا هيا ،أما الذين من بعدهم فهم جيز من الأسة ٠

٢ ــ لم يقسع اجساع جميع أفراد الأسة الا في عصر الصحابة فقسط وبعدهم انتشر العلم وتسركر العلما في مسراكر عديدة فلعل الاتمال بهم وحسصر الجميع ومعرفة أقوالهم مستحيل ، فإذا ادعى أحد بالاجماع فلعله غابعنه بعض المجتهدين (٤)

ونجيب عن هذه الشبهات بعموم الأدلة الشبتة للاجماع لانها لا تخص بعصر دون عصر واذا أردنا من كلمة "" المؤمنين "" المعنى اللغوي بمعنى "" جميع المؤمنيان "" فقد توفى بعض الصحابة قبل الهجرة وقبال

بسدايسة الخسلافسة ، فلا يتحقق هذاالمعنى حتى في عصرهم .

⁽۱) الاحكام للاسدى ١/٠٧١

⁽٢) الاحكام لابن حسرم ١٤ ٥٠٥

⁽٣) آل عسسران - ١١٠

⁽٤) أنظر الاحكام للاسدى ١/١٧٠ -١٧٤

ولا شك أن تطبيق الإجماع بدأ في عصر الصحابة ولذلك نرى أكتسر الاجماعات في عصرهم ، ولكن هذا لا ينفي وقوع الاجماعات بعدهم و خلست الأمسة عن هذه الميزة بعد عصر الصحابة ،

فثبت أن معنى الأية اجماع علما عده الأسة في عصصر ، ويمكن التثبت بعددهم ومعرفة آرائهم بأسباب وطرق معروفة وخاصة بعد التطو رفي وسائل الاتصالات صار هذا الأمسر سهلا ميسورا ، ولايعتاج الى ذلك جمع الأبسدان بل الى جمع الآرا وقسط ، (١)

٢ ـ اجسسا عا لخسلفسا "الأر بعسة :

كان أبو خازم من أصحاب أبي حنيفة يقول "" اجماع الخلفا " الأربعاء الخلفا " (٢)

ونقـل عن أحمـد بن حنبل هذا المذهب في احدى الروايتين عنه . قال ابن النجـار : ولا قـول الخلفا الأربعـة ـ وهم أبو بكر وعمـر وعثمـان وعلـى _ يحكون اجماعـا ولاحجـة مـع مخالف مجتهـد ، وهـــذا المعتمـد عند الائمـة ، لأ نهم ليسـوا كل الأمـة الذين جعلت العصمة في قـولهـم .

وعن الامام أحمد رواية أخسرى : أن قولهم اجماع وحجسة

ود ليلهم قـولـه صلى اللـه عليـه وسلم "" عليكم بسنتـي وسنـة الخلفا الراشــديـن من بعـدى ، عضـوا عليها بالنواجــذ ")

فكأن الأمسر باتباع سنتهم مثل اتباع سندة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعتب بقول المخالف لإجماعهم م

ويسرد عن الاستدلال بالحديث أن الحديث في معسر ضالا تبساع والاهتمام بسنتهم ولكنه ليس في النهى عن مخالفة قولهم ولذا خالف الصحابة (٩) الخلفاء ، وهم جرّء من الأمسة والعصمة للأمة ، نعم اذا اجتمعت الأمسسة

⁽١) أنظر ارشاد الفعول للشوكاني ص٠ ٧٢

⁽٢) أنظر المحصول للرازى ٢/ ١ / ٢٤٦ والاحكام للامدى ١/ ١٨٤ (٣) رواه الترمذي والحاكم وصعّب على قرط البخاري ومسلم .

⁽م) مثاله توريث عمر ذوى الارحام وخالفه زيدبن ثابت في ذلك ، وخالفه ابن عباس جميع الصحابة في خمس مسائل في الفرائض وخالفهم ابن مسعود في أربع مسائل واتفق ابن عباس مع عمر في طلاق الثلاث بلفظواحد ثم خالف بعدذلك ، (أنظر الكوكب المنير لابن النجار ١٢٠١ – ١٤١)

على رأيهم فهو اجماع وحجمة والا يبقى قول من الأقوال (١) وقال البعض باعتبار قول الشيخيس حجمة لديث " اقتد وا باللذين من بعدى أبسي بكسسر وعسسسر "" (٢)

قال الآسدى: كذلك الكلام في قبوله "" اقتدوا باللذين من بعدى أبي بكر وعسر "" كيف وأن ذلك مايوجب كون اجماع أبي بكر وعسر مع مخالفية بناقى الصحابة لهم حجمة قاطعة ، وهو خلاف الاجماع من الصحابة (")

٣ _ ا جـــاع أهــل الـــد ينــة: ،

اشتهر اسام دار الهجرة مالك بن أنسلقوك ان اجماع أهــــل المدينية حجرة (٤) واختلف أصحابه في قصده من هذا القول وفسروا بتغسيرات عديدة ، ورأى الشافعي في هذا الإجماع جمع اجماعات الصحابة والخلفا الأربعة واجماع المعترة ،وقال: انما ادعا الاجماع في فرقة أحرى أن يدرك من ادعائك الاجماع على الأسة في الدنيا " (٥) واحتج مالك بقوله عليه الصلاة والسلام "" ان المدينة طيبة تنغيي خبثها كما ينفى الكير خبث المحديد (٦) والخطأ من الخبث والمدينة دار هجرة النبي على الله عليه وسلم ومهبط الوحيى ومجمع الصحابة فلا يجروز أن يخرج الحق عن قول أهلها ، وأهل المدينة شاهد والتنزيل وسمعواالتأويل (٢)

وقال القرافي : اجماع أهل المدينة عند مالك فيما طريقه التوقيف حجــة خلل فيا للجميد

وقال أيضًا : من الأصحاب من قال اجماعهم حجة إن كان في عمل عملوه لا في نقل نقل في عمل عملوه (٨)

⁽١) أنظر شرح الكوكب المنير لإبن النجار ٢/ ٢٣٩

⁽٢) الترمذيمع الاحوذي ٧/ ٢٨٨ ـ ١٤٣ (٣) الاحكام للآسدى ١/ ١٢٣

⁽٤) نفسس السرجع ١٨٠/١

⁽ه) أنظر الأم ،جماع العلم ٢/ ٢٥٧

⁽٦) البفاري ٣/ ٢٦ والترمذي مع الاحوذي ١٠/ ١١٩-٢١٤

⁽٧) أنظر الاحكام للآسدى ١٨١/١

⁽٨) أنظر تنقيد الفصول للقرافي ص٠٥ ٣٣٤

وقال الآسدى: من أصحصابه من قال انما أراد بذلك ترجيح روايتهم على روايدة غيرهم، ومنهم من قال أراد به أن يكون اجماعهم أولى و لا تمنصم مخالفته، ومنهم من قال: أراد بذلك أصحاب رسول الله عليه وسلم (١)

وقال ابن الماجب: أنه في زمن الصحابة والتابعين (٢) وذكر القاضى عبد الوهاب شلاشة أقوال في تأويل قول مالك :

١ _ الحجـة في اجـاع أهل المدينـة من طريق النقـل .

٢ _ ان لم يكن حجمة فانه يرجم به اجتهادهم على اجتهاد غيرهم .

٣ _ اجماعهم طريق الاجتهاد وحجمة وان لم يحرم خلافه .

يقول ابن القيم بعد نقل كلام القاضي "" فأما حال الاخبار من طريق الآحاد فلا تخلومن شلاشة أسمور:

١ _ اما أن يكون قد صحبها عمل أهدل المدينة مطابقا لها

٢ _ أوأن يكون عملم بحلا فهما .

٣ _ أو لا يكون منهم عمل أصلا لا بخلاف ولا بوقاق .

فان كان عملهم مـوافقـا لها كان ذلك آكـد في صحتـها ووجـوب العمل بها اذاكان العمـل عن طـريق النقــل .

وان كان من طيريق الاجتهاد كان مرجعيا للخبر على ماذكرنا من الحيلاف، وان كان عملهم بخيلاف نسيظير:

فان كان العمل السذكورعلى الصغة التي ذكرناها ، فان الخبريت وللعمل عند نا ، لا خسلاف بين أصحابنا في ذلك ، وهذا كما نقوله في الصاع والمسد وزكاة الخضروات ، وان العمل منهم اجتهاد فالخبر منه أولى عند جمهروا أصحابنا الا من قال منهم ان الاجماع من طسريق الاجتهاد حجة ،

وان لم يكن بالسدينة عمل يوافق موجب الغبر أو يخالفه فالواجب المصير الى الخبر قانه دليل منغرد عن مسقط أو معارض محذه جملسة قول أصحابنا في هذه المسألة ، وقد تضن ما حكاه أن عملهم الجارى مجسرى النقل حجسة .

فا ذ ا أجمعوا عليه فهو مقدم على غيره من أخبار الآحاد . . . والذي يدل

⁽١) الأحكام للآسدي ١٨٠ /١٨٠

⁽٢) مختصر ابن الماجسب ٢ / ٣٥

على ما قلنساه أنهم اذا أجمعوا على شبّى نقللا أوعسلا متصلا فان ذلك الأمر معلوم بالنقل المتواتسر الذى يحصل العلم به وينقطع العذر فيه ويجب تسرك أخبار الآحاد له لأن المدينة بلدة جمعت من الصحابة من يقع العلم بخبرهم ، فما أجمعوا على نقله فما هذا سبيله اذا ورد خبر واحسد بخلافه كان حجة على ذلك الخبر وترك له الخبر .

ومن المعال عادة أن يجمعوا على شمّى نقلا أو عملا متصلا من عندهم من زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أو تكون السنة الصحيحة الثابتية قيد خالفتيه .

وهدذا من أبيسن الباطل ، وان وقلع ذلك فيما أجمعوا عليه من طسريست الاجتهاد ، فان العصمة لم تضن لإجتهاد هسم (١)

ونجيب عن قول مالك أن الخطأ خبث ، أن هذا غير صحيح لأن الخطأ في الاجتهاد ليسسخبا ، والحديث في معرض تشريف المدينة (٢) والحدة مهماقيل في مكانة المدينة المنورة فان الحجة في الأقوال والآراء، والا تفاق خاص بمجتهدى الأسة أينما كانوا فالإجماع ليسخاصا بمكان ، ثم كلامه في مقبول لدى متبعيه على اطلاقه وأولوا بتأويلات عديدة حتى لا يتعارض مصاع الأسة (٣)

والامام مالك نفسه لا ينكر الاجماع العام فهو مع الجمهور في القول بالإجماع ، وانما أراد بقوله في اجماع أهل المدينة ترجيح روايتهم وخاصة في مجال التعامل وحصر ذلك في زمان الصحابة ،

واذا تقرر أنه لاأشر للبقاعلى الاجماع علم أن اجماع أهل المدينة أو اجماع أهل الكوفة أو غيرهما من المدن غير حجسة

ع - اجـــاع العــرة:

هذا الاجماع يكان يكون خاصا بالشيعة الاما مية والزيدية ، ولقد فصلنا في الكلام عن حججهم وأثبتنا دحضها ، (ص ، ٥٥ - ٥٦)

⁽١) أنظر اعلام الموقعين ٢ / ٣٩٠ - ٣٩٣

⁽٢) أنظر الأحكام للآمسدى ١/٠١١

⁽٣) أنظر كشف الأسمسرار للبزدوى ٣/ ٢٤١ (م) والاشارة التي حديث رواه مالك " ان المدينة طيبة تنفي خبثها " كما

⁽م) والاشارة الي عديث رواة مالك ان المدينة طيبة للغي عبلة كفا ولم المنافقة في المنافقة في المنافقة ال

ويلا حفظ في التعريف أن المعصدة كانت في البدايدة في آل على من السيدة فاطمدة والحسن والحسين وكان الاجماع في آرائهم جميعا ولكنها بعد ثند حصرت في ذات الامام فقط بثم اذااختفى الامام فمن يكون صاحب العصمة ؟ أو يتعطل استمرار الاجماع ؟ واستد لالهم بالآيات دون اعتبار سياق الآيدة و شأن النزول هو التفسير بالرأى واخضاع الدين للهوى والطائفيدة ،

ه _ اجم_اع أه_ل الكوفووة .

تكلمنا في البحث عن اجماع أهل المدينة أن هذا من باب ربط الاجماع أبكان أو فئية ، وهذا فير صحيح ، ولقد قال به بعض الناس حيث استقر عبد الله بن مسعود وسيدنا على بن أبي طالب في الكوفة ونشرا العلم هناك وتواجد طلاب العلم حولهما حتى ملأا الكوفة علما وعملا ، قال البردوى : وقد أرتحل جماعة كثيرة ، ، (من الصحابة) الى الشامونيف وثلث ائة الى العراق (١)

و استقرار الصحابة في الكوفة لاشك حوّل الكوفة الى مدينة العلم ولكن العلما وجدوا في الكوفة وفيرها فلابد موافقة الجميع لأن العصمة للامة كلما وليس لفئة لما .

٦ _ ا جساع الأكستسرسع مضا لفة واحد أو اثنيسن من المجتهدين :

ني المسألسة مسذاهلسب عديدة :

1 _ نهـب محمد بن جرير الطبرى وأبوبكر الرازى ، وأبوالحسين الخياط من المعتزلة وأحمد بن حنبل في رواية عنه الى انعقاد مثل هذا الاجماع، و _ قال أبوعبد الله الجرجاني : "" ان سوّغت الجماعة الاجتهاد في مذهب المخالف كان خلاف معتدا به كخلاف ابن عباس في مسألة العدول (م) وان أنكرت الجماعة عليه ذلك كخلاف ابن عباس في المتعة والمنع من تحريم ربالفضل ، لم يكن خلاف معتدا به .

⁽۱) أنظـركشـف الأسـرار للبزدوى ٣/ ٢٤٢ والاحكام للآسـدى ١/ ١٨٢ (م) العول من عالت الفريضـة وهو أن تزيدسهاما فيدخل النقصان على أهل الفريضة

⁽م) (مختارالصحاح ص ٢٠٠٠) ان يقول الرجل لامرأة "متعيني نفسك بهذه العشرة مسن الدراهم مدة كذا "فتقول له : متعتك نفسي " فالحاصل لابدمن لفظ التمتع فيسه • (أنيس الفقها ، في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقها ، لقاسم القونوى • تحقيق: احمد عبدالرزاق الكبيسي ط. دارالوقاء جدة ص ١٤٦٠)

٣ ـ منهم من قال أن قول الأكثريكون حجة وليسسباجماع .
 ٤ ـ وقال البعض أن أتباع الأكثر أولى وأن جاز خلافه .

ه ـ مدذهـب الجمهور: لا يعتبر قول الأكثر اجماعا و ان خالفهم واحد (۱) قال ابن النجار : ولا ينعقد الاجماع مع مخالفة مجتهد واحد يعتد بقوله عند الايام أحمد رضى الله عنه وأصحابه والأكثر ، لأنه لا يسمى اجماعـا مع المخالفة "" ثم قال "" وقيل ينعقد حتى مع مخالفة اثنين اختاره ابن جرير الطبرى و أبو بكر الرازى المنفي وابن حمد ان مسن أصحابنا في المقنع ، وبعض المالكية وبعض المعترلة واليه مُسلل أبى محمد الجويني في المحيط ،

وقيل: ان هذا في غير أصول الدين ، أما فيها فلاينعقد مع مخالفة أحدد ، وقيل: هو مع المخالفة حجة لا اجماع ، اختاره ابن العاجب (٢) قال ابن قداسة : وقد أوسأ اليه أحسد ، . . لكن الأظهر أنه حجة لا اجمساع (٣) وكذلك سلك ابن المنذر هذا المسلك ، فهسو يدعي الإجماع في مسألة ثم يدكر المخالف واحد أو اثنان للأكثر فاعتباره الإجماع مع مخالفة الواحد أو الإثنين يدل على أنه يقسول بهدذ االقسول (٤)

واستدل القائلون بهدا السده الأصور من الأخبار عسن عصمة الأسة عن الخطأ همو عن الأسة ويصح اطلاق الأسة على الجماعة منها في عصر وان شد منها الواحد أو اثنان " كماية البنوتيم يحمون الجار ويكرمون الضيف ، والبراد به الأكثر ، فكان اجماعهم لدلالة النصوص عليه ، ومنها قبوله عليه السلام " عليكم بالسواد الأعظم " عليكم بالجماعة ، ، ، ، (٥)

وعدد التواتريفيد في الاخبار فكذا في باب الاجتهاد . ولو اعتبرت مخالفة الواحد فلا ينعقد الاجماع أصلا (٦) وقد انعقد اجماع أكثر الصحابة مع مخالفة صحابي ولم يلتغتوا اليه (٢) (١) أنظر الأحكام للامدى ١/ ١٧٤ (٦) شرح الكوكب المنير ٢/ ٢٦٩ (١) أنظر الأحكام للامدى ١/ ١٧٤ (٣) أنظر الروضة ص. ١٧ وتيسير ١٣٦ ومختصر ابن الحاجب ٢/ ٣٤ (٣) أنظر الروضة ص. ١٧ وتيسير التحرير ٣/ ٢٣٦ - ٢٣٧

^(؟) على سبيل المثال أنظر ص ، ٩ ؟ وه ه من كتابه (الاجماع) (ه) سيأتي تخريج الحديث (٦) أنظر الاحكام للامد ى ١/ ه ١٧٠-١٩٦١ (٧) المستصفى ١/ ١٨٦

شم قبول الأكشريدل على وجسود راجسسح (١)٠

وأجيب ان لفظ "الأسة " يشمل الجميسع واطلاقه على الأكثر بطريق المجاز ، والأسة هى الجماعة ولوتكون من اثنين والجماعة لابدأن تشمل الجميع مهما كان عدد دهم أما تشبيه الاجتهاد بالخبر فليسبصحيح لأن زيادة عدد المخبرين تغيد العلم أما الاجتهاد فدوره يختلف عن الخبر ، ويجوز أن يخطى المجتهد ويصيب ، فاذا اجتمعوا فالشرع ينفى منهم احتمال الخطأ فالعصمة للاجماع وليسللفرد ، فاذا بقى مخالف فالجمع غيرحاصل ، وانكار الصحابة على من خالفهم ليسبسب مخالفة الاجماع بل لمخالفة الحسديست (٢)

ورأى الجمهـور هـو الأصـوب حيث أنه لا اجماع الا بموافقة الجميـع لأ ن حمـل الأمـة على الكل حقيقة وحملها على الأكثـر مجـاز والحقيقة مقدمة على المجاز ، والصحابـة لم ينكروا الخالف لأقوالهم ولوكان واحـدا لأن الاجمـاع لـم يحمــل (٣)

ونهاية الكلام أن قول الأكثر قول قوى ويلتفت اليه ولكته لا يسمى اجماعا ويتفرع من هذه المسألة لزوم بلوغ المجمعين عدد التواتر أوعدم المنزوم ذلك . مذهب الجمهر أنه لا يطرم .

وذهب امام الحرمين ومن معب الى اللزوم ، لأن الجمع الكثيب هو الذي لا يتصبور منه التواطبوعلى الكنذب والخبطأ ،

وأجيب ؛ أن التواتير ليسمن شيروط الاجتماع فلوكان عدد التواتير بجانب ويخالفهم بعيض فللا يكفي بعقد الاجماع ، فالاجماع بشهيسادة النصوص وليسس بكشرة العدد ،

٧ - ٨ - ١ لا جمياع المنتقول بالتوااتير أوا لآحياد،

هـذا من باب نقـل الاجماع ، فـل يشـترط في نقلـه بلوغ التواتـر أويكفـى أن ينقلـه اليـنا واحـد أو اثنان ؟ مذهبـــا ن :

⁽١) أنظر مختصرابن الماجب ٢/ ٣٤ - ٢٥

⁽٢) أنظر الاحكام للآسدى ١/ ١٧٧ - ١٧٨

⁽٣) أنظر تنقيح الفصول للقرافي. ص ٣٣٦ - ٣٣٧

١ _ قـال بعض أصحاب أبسى حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل: يجوز ثبوت الاجماع بخبرالآ حساد .

٢ _ والآخرون كالغزالي وفيره أنكروا ذلك .

مواتفاق الجميدوأن ما يثبت عن طريق الآحداد لايسرتقس الى درجة القطيع في سنسده وان كان قطعيا في متنسبه (١) ولكل حجمة في دعم رأيه ولكن كما قال الآسدى (بالجملة فالمسألسة د الله على اشته راط كون و د ليه أصل الاجماع مقطه وعابه ، وعلى عدم اشتراطيه . فين اشترط القنطع منع أن يكون خبير الواحيد مغيدا في نقسيل الاجماع ، ومن لم يشترط فالملك كان الاجماع المنقول على لسان الأحاد عنده حجية) (٢)

والأصبح أن الاجماع يثبت بخبير الواحد لأن هده المسألة شرعية ومادمنا قررنا أن الاجماع بأصله حجمة قطعيمة ، وأدلت قطعيمة أيضا وهمو دليل شرعي فلا يؤشر عليه نقله بطريق الآحاد كما قال البزدوى: (اتفقوا على أن المنقول بالآحداد لا يوجب العلم ولكن يوجب العمل عندد أكثر العلما والأن الاجماع حجدة قطعيدة كقول الرسول صلى الله عليه وسلم (٣) ولاشك أن النقل لم مراتب قوة وضعف ، ولذا يثبت العمل وليس العلم اذاكان الاجماع منقولا عن طريق الآحساد ويكون حجسة قطعية اذا نقل متواتسرا .

٩ _ اجساع مجتهد ي الأسة في عصر من العصور .

وبقي اجساع آخسر وهو اجماع مجتهدى الأسة ، فهذا هو الاجماع الشرعي لأن كلمسة الاجماع تنطبيق على هذا الاجماع ، وقب عبرقناه من قبسل ،

ولكن ينقسم هـ ذا لاجماع الى نوعسين ، نذكر في هذا لفصل" الصريسيح" منهما ثم نفرد للسكوتي بابا مستقلل

⁽۱) الاحكام للأسدى ١/ ٨٠٢

⁽٢) الاحكام للآسدى ١/ ٢٠٩ وأنظر شرح الكوكب المنير ٢/ ٢٢٤ (٣) أنسطر كشسف الأسسرار للبزدوى ٣/ ٢٦٥

وهـواتفاق الكـل على الحكم بقـول سمع منهم أو مباهـرة الغعـل فيما يكون من باهـه علـى وجـه يكون ذلك مـوجـود امن الخاص والعام فيمـــرك يستــوى الكـل في الحــاجـة الى معــرفته لــعموم البـلوى فيـه ويشــترك فيـه جميــع علما العصر فيما لايحتاج الى معــرفــته لعــدم عموم البلوى (١) وسمــى هذا الا جماع في كتـب الحنفيـــة بــ " عـــزيمــة " وسببه أن الإجماع مقاهــل الإجماع السكوتي الذى سمــى بــ " الرخصــة " وسببه أن الإجماع هو ما يكون صـريحـا ولكن سمى المسكوتي اجماعا لنفى التهمة عن المجتهديـن حيــث لو سكتوا وهم يعتبرون الرأى المشتهر فيابينهم باطـلا فذلك مـعـارض لمكانتهم العليمية .

والاتفاق اما أن يكون من الخاصة ، فهم المجتهد ون وأهل الحل والعقد دون استثنا واحد منهم فيما يتعلق من المسائل التى لا يغهما العوام ولاراً ى لهم فيها . أما اذاكانت المسألة من البلوى العام ، فيشترك عامة الغاس في الاتفاق ، ولكن تبعا للمجتهدين ولذلك لو خلا عصر من المجتهدين أو المجتهد فلا يعتبرا تفاق العوام اجماعا شرعيا كما قال البرووى : لو خلا عصر من المجتهدين ، واتفقوا على أمر ديني فان اتفا قهم عليه لا يكون اجماعا شرعيا بالاتفاق " (٢) فبالأحرى اذا وجد المجتهد أو المجتهدون ، فلا بد من اتفاقهم .

والصريح يشمل اجماعات تختلف رجمة وقدوة ، فهناك اجماع صريسح با تغاق الخواص والعدوام فهو اذا نقل متواترا فهو أقوى درجمة ومكانمة وهدو اجماع قطعس ، واذاكان في عصر الصحابمة فهو آكمه وأثبت ويليمه اجماع با تفاق الخواص فقسط ، فهو قطعى اذاكان ما يخص الخواص ونقل متواترا "، أما اذاكان من البلوى العام ونقل عن الآحماد فهو مقرون بشبهة فيبقى ظنيما .

⁽١) أصحول السرخسي ١/ ٣٠٣

⁽٢) كشف الأسرار للبزدوى ٣/ ٢٢٦

قال صاحب التلويح (الاجماع على نوعين :

نسے ولاتبے ا

أحدهـما يغيد قطعيمة الحكم وذلك اذاكان سند الإجماع لا يكون موجبا للقطم بل الإجماع يغيد القطعيمة ،

ثانيه الجماع لايفيد قطعية الحكم بأن يكون سند الحكم صوجبا للقطع ثم الإجماع ويفيد زيادة التوكيد .

والإجماع الأول لا ينعقب ما بقى مخالف واحد ولا يكفرن لك المخالف لمخالفته واذا انقرض العصر ، وخالف مخالف فهو كذلك لا يعتبر جاحد اللإجساع فلا يكفر ، أما الإجماع الثاني فليسس كذلك ، فان الحكم قطعى بدونه فليسس المسراد أنه لولم يوافق جميع العوام لم ينعقد الاجماع حتى لا يكفر الجاحد بل لا يمكن لأحد من الخواص والعوام المخالفة حتى لو خالف أحد يكفر (١) فهنا الانكار يعود الى حكم ثابت بالكتاب والسنة قطعا فيا صل الاجماع ماهو صدريح ولكنه بدرجات متفاوت والدي ماهو صدريح ولكنه بدرجات متفاوت والدي بلغ القطع فجاحده يكفر ، وهذا الدي كلايد خله

⁽۱) أنظر التلويد على التوضيح لصدرالشريد م ٢ ٦ ٢ (٢) كشف الأسرار للبردوي ٣ / ٢٢٨

الفصل الخامس العامم منراه العامم العا

والاجماع مقبول عند الجمهور ولكن هناك عددة مداهب أخرى نجملها فيمايأتي .

١ - قـ و ل النظام:

"" الاجماع غير موجب للعلم وليس بعجبة وقعه يكون قول واحد "" واستدل أن كل فرد غير معصوم عن الخطأ ، فكذلك اذا اجتمع هولا" فجمعهم غير معصوم أيضا لأن توهم الخطأ لا ينعدم بالاجتماع (١) ويسرد عليم أنه أورد احتمالا عقليا والاحتمال العقلى مقابسل النسم الدال على عصمة الأمسة مرفوض .

ونقل عنه أنه قال " " الاجماع هو كل قلول قلمت به حجلت حتى متى قلول الواحساد "" (٢)

وهـنا القـول يشبه قـول الامامية ، والنظام كما هو الظاهر مــن سيـرته كان متأثـرا بالغلسفة الإغـريقية والهند يه وأفكار المعتزلة ومـنهب التشيع ، فلعـله أخـن هذا الرأى من الأمامية (٣)

لكنه قال بقول الواحد ولم يقل بقول الاسام ، وسادام هو ينكر العصمة في اجتماع الأفراد فكيف يرى في قول الواحد الحجيدة بالمهمدة ت

والعصماة ؟
يرول هرذاالتنا قصصينما نعتبر من نقليان أنه يقصد بكلامه الأول رفض الاجماع وحجيته أساسا ، وفي كلامه الشاني يقصد من " الواحد " ((الا مام)) فالحجوفي في الامام كان معه اجماع أولم يكن ،واذاكان معه اجماع فالحجة في الاجماع وعند إفسراده هدو قول قامت به حجدة ،

ونرى أن اعتراض النظام على الاجماع محله المطارحات الطيا تغيية وليسس ليه صلية بالشيرع وأد لتيسه .

⁽١) أنظر أصول السرخسي ١/٥١٨

⁽٢) الاحكام للاست ي ١/ ٣٤١ والمستصفى للغزالي ١ / ١٢٣ قال الشهرستاني عن النظّام ؛ أنه ابراهيم بن سياّر بن هاني بن النظام طالع كثيرا من كتب الفلاسفة وخلط كلامهم بكلام المعتزلة "" وأنه لايقول بمجية الاجماع الا لاشتساله على قول المعصوم "" أنظر المسلل والنعال للشهرستاني ١ / ٨٦ -٨٨

٢ ـ من هــب الإمــا ميــة ،

كما ذكرنا الشيعة الإمامية عسرّفوا الإجماع بأنه قول الإمام المعصوم واجتماع العلما كاشف المهدد الإجماع فقط، والإمام هوالكاشف عن حكم الله ولنذلك كانت الحجة فينه فقط .

واستد لوا بالكتاب والسنة ولكن طريقتهم في استنباط المعنى من النصص طريقة فيرمنهجية ولذلك يحملون النصمالا يتحصل لا لغة ولا شرعا شم ان الله أكرم نبيه فقط بالعصمة دون أفراد الأمة ومعذلك فالنبي صلى الله عليه وسلم في شخصيته لايكون كاشفا لحكم الله الابالوحيي فكيف يعتبر أحد فيره يدعى بكشف الارادة الالهية وهو مقطوع الوحي ؟ والحق أن الغرد تابع للاجماع وليس العكس ، فقول الامامية معارض للاسلام .

» _ مذهب الشيعية الزييد :

لقد وافــقت الزيديـة في تعريـف مـندهب الجمهــور ولكنهم حــصرواالاجمـاع في التعريف الثاني فـي آل البيــت فقــط ، "" هــو اتفاق مجتهدى عتــرة رسـول اللـه صلى اللـه عليـه وسلم بعــده في عصــر على أمــر "" (١)

والعترة هم : سيدنا على بن ابي طالب والسيدة فاطمة وابناهما السيدان حسسن وحسين رضوان الله عليهم أجمعين ، كما في الترسذى " أنه لما نزل قوله تعالى ((انما يريد الله ليذهب عنكم الرجسس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (٢) أدار النبي صلى الله عليه وسلم الكسا وقال : " هو لا أهل بيتي وخاصتى ، اللهم اذهب عنهم السرجسس وطبير هم تطهيسرا (٣)

واستد لوا بمعنى الآية أن التطهير يدل على عصمتهم (٤)

⁽١) الموسوعية الفقهية المصرية ٣/٥٥

⁽٢) الأحسزاب ٣٣

⁽٣) رواه الترمذى (مع شرحه تحفة الاحودى) ٩/ ٦٦ ورواه مسلم عن عائشة ٤/ ١٨٨٣ واستد لوا أيضا بحديث رواه الترمذى عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "" انبي تركبت فيكم ما ان أخبذتم به لن تضلوا به الكتاب اللبه به ين عصور بيتاب اللبه به بن تصلوا باللبه به بن تصلوا باللبه بعثبي .

⁽٤) أنظر الاجماع في التشريع الاسلامي لمحمد صادق الصدر ص ٠ ٦٦ (م) الزيدية: هم اتباع زيدبن علي بن لحسين بن على بن ابي طالب رضالله عنه ساقوا الامامة في أولاد فاطمة رضالله عنها ولم يجوّز وا ثبوت الامامة في غيرهم ٠ وزيدبن علي لما كان مذهبه هذا المذهب أرادان يحمل الاصول والغروع حتى يتحلّي بالعلم فتلمذ في لأمول لوا مل بن عطاء ٠٠ رأس المعتزلة ورئيسهم مع اعتقاد واصل أن جدّه عليهن أبي طالب في حروبه بينه وبين أصحاب المجمل ماكل ن على يقين من المواب ٠٠ وان احداً لغريقين كان على المخط الابعينه ، فاقتبس منه الاعتزال وما رت أصحابه كلهمم وان احداً لغريقين كان على الخط البعينه ، فاقتبس منه الاعتزال وما رت أصحابه كلهم

ورُردٌ عليهم بأن الآية في زوجات النبسي صلى الله عليه وسملمكما ورود ذلك في كتب التفسير (١) وكذلك الحديث ، فيه حبث على موافاة حقوق أهل بيت السرسول عليه الصلاة والسلام ،أو بمعنى تحسريم الصدقة عليهم ثم يد خل فيأهل البيت آل ابن عباس وابن عقيل ، هذا من ناحيمة ومن ناحية أخرى ليسس كل حرمت عليه الصد قدة د خل في المعصوبيس وسع هذه الميزات هم جزئ من هذه الأسمة وليسوا كل الأسمة فلادخل لكونهم من أهل البيت في الإجماع ، ثم أن تفسيسر المؤمنيس بالإمام تغسيسر بالسرأى فهو تفسسير مرد ود .

ولو سلمنا هذا في حق العتر ةفالقرآن يقول في بيان حكمة الوضيو (مايريد اللهليجـعل عليكم من حـرج ولكن يريد ليطهـركـم) (٣) ووصف أهمل قباء فقال (فيمه رجال بحسبون أن يتطهروا واللم يحسب السط المريان) (٤) فثبت الطهارة لغير أهل البيت فهل يمعني أنهم أيضًا عصموا من الخطأ ؟ فما كان جوابكم فهو جوابنك .

3 _ منده ___ با بـــ ن مـــ زم الظاهــرى:

ذهـب ابن حسرم ومن وافقه كما ذكرنا ـ الى حصر الاجماع المعتبــر في عصر الصحابة فقطط أو في الصحابسة أيضا قبل تفرقهم الى الأمصار، ولسقد تناولت أدلته وبينت أنه غير مصيب في اتجاهه والاجساع ميزة هذه الأسة وليس لفئة منها فهو مستمسر مع استمرار هذه الأسة .

ه - نقل عن الاسام أحسد بن حنبل أنه قال : من ادعى الاجساع فهو كاذب" وقال أيضا "" لعل الناس اختلفوا مايد ريه ولم ينته اليه" (6)

⁽١) أيظر الطبرى ٢ / ٢- يوالقرطبي ١١/ ١٨٢ وابن كثير ٥/ ٢٠٤

⁽٢) أنظر المغنسي لابن قدامة ٢/ ٤٨٩

⁽٣) المسائسدة ـ

⁽٤) التوبسة -

⁽ه) أنظر أصول سذهب أحمد ص ٣١٩ وتيسيسر التحسريسر ٣ / ٢٢٢، (بقية ص ٢٥) معتزلية و وكان من مذهبه جوا زلرما مة المغفول مع قيام الافضل و ومالت أكثرالزيدية بعددلك عن القول باللمة المغفول وطعنت في المصطبة طعن الامامية وهم اضناف تسلاتة ، جارو دية ،وسليمانية وبترية والصحالحية منهم والبترية على مذهب واحد (أنظر الملل والنحل لمحمد بن عبدالكريم برابي بكر أحمد الشهرستاني - ٤٥ هـ بتحقيق محمد سيدكيلاني طام مصرية ١٩٦١م (/ ١٥٤ -١٥٧)

يظهر من النقل الأول أن الامام أحسد ينكر الاجماع ولا يحتج به ، ويتضح من النقل الثاني أنه لا يقصد بالانكار انكار الاجماع نفسه بل يتحسرج في الاعاء الاجماع دون استقصاء كامل لأن ذلك دأب بعض الذين لا يعرفون عن عن أقوال السلف ويتسرعون الى الادعاء بالاجماع ، فهو ينبهم أنه يجب التحرى قبل القول بالاجماع ،

قال ابن النجار: " روى (أى عدم ثبوت الاجماع) عن الامام أحدد رضى الله عنه ، وحمل على الورع ،أو على غير عالم بالخلاف ،أو على تعدد رمعرفة الكل ، أو على العام النطقى ،أو على بعده ،أو على غير الصحابة لعدم حصرهم وانتشارهم ، "" (١)

وقال ابويعلى القاضي: الاجماع حجمة مقطوع بها يجب المصير اليها وتحرم مخالفته ، ولا يجوز أن تجتمع الأسة على الخطأ ، وقد نص أحمد رحمه الله . . . في الصحابة اذا اختلفوا لم يخرج عن أقاويلهم "أرأيت ان أجمعول أن يخرج من أقاويلهم ؟ " هذا قول خبيث قول أهل البدع ، لا ينبغى أن يخرج عن أقاويل الصحابة اذا اختلفوا " ثم قال القاضي فيما نقل عنه في الاجماع " ليس ذلك على ظاهره ، وانسا قال هذا عن طريق الروع ، نحو أن يكون هناك خلاف لم يبلغه ، أ و قال هذا في حسق من ليسسله معرفة بخلاف السلف (٢)

ويرى بنتيمية في تفسيرة ول اعمد ان الرأن كرو أحسد هر عبوى اجماع من بعد الصحابة أو بعبد التابعين أو بعد القرون الشيلائة المحسودة ، اذ لا يكاد يوجب في كيلاسه احتجاج باجماع بعد عصر التابعيين أوبعد القرون الشيلائة (٣) وأيثًا كان تأويل كلاسه فليس المراد منه انكار الاجماع ، ولو قلنا أنه يقول باجماع الصحابة فهو يوافق ابن حزم ، ولكن الظاهر من احتجاجه بالاجماع في مسائل الغقه أنه يشير الى الاجماع في المسألة وهذا شيً تطبيقيي

⁽١) شيرج الكوكب المنيسر لابن النجار ٢/ ٣١٣- ٢١٤

⁽٢) العدة لأبي يعلى المخطوط ورقعة ١٦٠

⁽٣) أنظر المستودة لآل تيمية ص· ٣١٦

الباب الثاني

وفيه جمسة فصول في الإجماع السكوتي الفض للأولى تعريب الإجماع لمكوتي

لقد وصلانا في المحث السماية الى أن الاجماع هوالا تفاق بالاعتقاد سواء ظهر ذلك بالقول أو بالغعل أو بالتقرير ، ويندرج تحته الاجماع الصريح القولي والغعلي ، والإجماع الذي تحقق بقول البعض أوبغعلهم وسكوت الآخرين والذي نسميه اجماعا سكوتيا ،

وتعددت آراء الأصوليدين في الإجماع السكوتي قبولا ونفيا أو اعتباره اجماعا ظنيا أو مجرد حجمة لضعف ولشبهة في حمل السكوت معنى الموافقة والمدى يهمنا هدو البحث عن كونه من الاجماع ، واذا ثبت هددا ولو بشروطه فلا يضرو الضعف لأن من الاجماع الصريح ما هدو ظندى .

تعصريفا تالا جسماع السكو تسسي:

وردت عدة تعسريفات لهذا الاجماع ، ذكرها الأصوليدون ونذكر أهمها:

١ _ التعسر يسف الأول:

عسرّف البيضاوي الاجماع السكوتسي

فعــرّف مطلقا عن كـل قيـد ، قـال : "" اذا قـال البعــضوسكـت الباقــون"" ثم حـكم عليـه أنـه "" ليـس باجماع ولاحجـة "" (١)

وفصل السبكي في شرح تعريف محررا معل النزاع ، فقصل ا

- "" ١ ـ اذا قال بعـض المجتهـدين قـولا
- ٢ في المسائدل التكليفيدة الاجتهاديدة
 - ٣ وعرفه الساقون
 - ع _ وسكتوا عن الإنكار
- ه فأن ظم رت عليهم أسارات الرضا بما ذهبوا اليه
 - فه اجماع بالاخالاف

قاله القاضى عبد الوهاب من المالكية والقاضي الروياني من أصحابنا ، وقضية ذلك أنه ان ظهرت عليهم أسارات السخط لا يكون اجماعا بلا نزاع ، وكلام الامام كالصريح في أن الخلاف جار وان ظهرت أمارات السخط ، فانه قال

⁽۱) الابهاج على المنهاج للبيضاوى ۲/ ۹۲۹ وشله عند القرافيي أنظر تنقيح الغصول ص ۳۳۰

السكوت يحتمل سوى الرضا وجوها ،عدها ،ومنها أن يكون في باطنه ما نعم من اظهار القول ، قال وقد يظهر عليه قرائن السخط ، والأشبعه أن هذا ليسرمن محل الخلاف ،

وان لم يظهم عليهم شدى سدوى السكوت فنيه منذاهب ١)
ويعنى هذا أن الخلاف في السكوت المجرد عن قرائس الرضا ، لأن السكوت
على شلائمة أقسام :

٢ _ التعــريــف الثـانـي :

هناك بعيض القييود في تعيريفك البرازى والآميدى .

يقول السرازى: " اذاقال بعض أهل العصر ، وكان الباقون حاضرون ، ولكنهم سكستوا وسا أنكسسروا ٠٠٠٠ (٢)

فقيد الرازى السكوت بعد وث الرأى بين المجتهدين وعدم نقل انكارهم ، فهذا يكون سكوتا اصطلعيا .

وقال الآمدى: اختلفوا فيما ذهبواحد من أهل الحل والعقد الى حكم وعرف به أهل عصره ، ولم ينكر عليه منكر ،هـــل يكون اجماعـــا "" (٣)

فتعريف الحكم عليه .

٣ _ التعـــريــفالشالــــث:

وهـو تعـريـف الغـزالـي ، الذى قيده بقيدين ، ولكن يترشح من تعريفه أنه يخصص السكوتي بعصـر الصحابة فقـط اذاكان السكوت معفوفا بقرائن الرضـا .

⁽۱) الابهاج للبيضاوي ۲/ ۳۲۹ - ۳۸۰

⁽٢) المحصول للرازي ٢ / ١ / ٢١٥

⁽٣) الاحكام للأسدى ١٠ / ١٨٦ وشله عند الأسنوى في نهاية السول ٢ / ١٩١ (٣) الاحكام للأسدى ١٩١ / ١٩١ وشله عند الأسنوى في نهاية السول ٢ / ١٩١ وسلم بحاشية التقرير والتحبير " اذاقال بعض المجتهدين قولا وعرف الباقون فسكتواعنه ولم ينكروا عليه " فغيه مذاهب . . .

بقول الغزال ؛ اذا أفتى بعض الصحابة بغتوى وسكت الاخرون ، لم ينعقد به الاجماع ، ولا ينسب الى ساكت قول .

وقال قوم: اذا انتشر وسكتوا فسكوتهم كالنطق حتى يتم به الإجماع ثم قال: المختار أنه ليسسبإجماع ولاحجة و لاهبود ليل على تجويز الإجتهاد في المسألية ، إلاإذا دلت قرائين الأحبوال على أنهم سكتوا مضرين الرضيا وجواز الأخبذ به عنيد السكوت ،

والدليل عليه أن فتواه انها تعلم بقوله المسريح الذي لا يتطرق اله احتمال وتسمر در در والسمكوت تسمر در در (۱)

فنسرى أن الغزالي سن قال بتخصيص السكوتي بالصحابة ويقبله بشسروط .

وهـو تعـريـف السرخسي الـذى قيده بقيدين ،وهما انتشار القـول وعدم اظهار الخـلاف ، فالسكوت مع هذين القيدين يـدلعلـى الرضا .

قال السرخسي: " وهو أن ينتشر القول من بعض علما المحسر ويسكت الباقون عن اظهار الخلاف وعن الرد على القائلين بعد عسرض الفتوى عليهم أو صيرورته معلوسا لهم بالانتشار والظهور" (٢)

ه _ التعــــر يـــف الخــا مـــن:

هـذا تعـريـف ابن الحـاجـب الذى أضاف قيد الخـر على قـيود التعريفات الأخـرى السابقـة ، ويرى ابن الحاجب ان السكوت يفيد قبل استقرار المذاهب لـذا يجـب التصريح بذلك في التعـريـف ،

قال ابن الحاجب: أذا أفتى واحد وعرفوا به ولم ينكسره أحسد منهم قبل استقرار المذاهب ، فاجماع أو حجسة """ (٣)

٦ _ عـرّف البـردوى ومعـب الله البهـارى السكوتـي بتعريـف مبسّـط وجامـــع

⁽١) المستصفى للغزالي ١/ ١٩١ - ١٩٢٠ •

⁽٢) أصول السرخسي ١/ ٣٠٣

⁽٣) حاشية التغتازاني على مختصر المنتهى ٢/ ٣٧

لأكثر القيود التي تناشرت في التعريف السابقة باضافة بعض القيود الأخرى قال البزدوى: صورة السألة ،اذا ذهب واحد من أهل الحل والعقد في عصر ، الى حكم في مسألة ،قبل استقرار المذاهب على حكم تلك المسألة ، وانتشرت بين أهل عصر ، ومضت مسدة التأمل فيه ، ولم يظهر له مخالف " .

كان ذلك إجماعا مقطوعا به عند أكثر أصحابنا ، ويُستَّى هـندا اجماعا عند عند من قال أنه اجماع .

ویکون تـرك الانکار بغیر تقیمة وأیضا اذا لم یکن المسألـة من مسائل الاجتهاد ولکن المجتهد مکلیّف بمعرفتها ، فحینئد یکون سکـوت د لیـل التسلیـــــم والرضــا والتصـویــب ، أمـا اذا لـم یتــوجها لیهم التکلیـف فلا معنی للسکوت واذا کانت المسألـة اجتهـادیـة فهو اجماع عند اکثر أصحابنــا "" (۱) وقال البـهـاری : " اذا أفتــــی بعضـهــم أو قفـــی قبــل استقـــرار المدند اهـــــــ وسکـت البـاقـــون عـن الانکـــــار وقد مضــی مـدة التـأمــل عــاد ة وقد مضــی مـدة التـأمــل عــاد ة وقد مضــی مـدة التـأمــل عــاد ة وقدهما

ف أكثر الدنغية قالوا: أنه اجساع قطعسى "" (٢) وتعسريف السبردوى أشسل وأبيس حيث قسم السائل الى الاجتهسادية وغيسر الاجتبهاديسة ، أسا في القيود الأخسرى فهما متقاربسان .

γ _ التعـــر يـــف ا لســا بـــع

هـــذاالتعـــريــف لابن النجـــار الحنبـلى ، وهو أوســع من جميــع التعريفات التــى جمعناها هنا ، وعبـــار تــــه : قــول مجتهــد واحــــــد في مســألــة احتهاديــة تكليفيـة ،ان انتشــر قــولــه ، ومضــت مــدة ينظــر في مســألــة احتهاديــة تكليفيــة ،وان انتشــر قــولــه ، ومضــت مــدة ينظــر في القول ، وتجرد قولــه عن قرينــة رضى وسخط ،ولم ينكـــر ، وكان ذلك قبل استقــرار المذاهـــبــ ليخرج مااحتمل انه قاله تقليد الغيره ــ اجماع ظنى قبل استقـرار المذاهــبــ ليخرج مااحتمل انه قاله تقليد الغيره ــ اجماع ظنى (١) كشــف الأســرار للبــزد وى ٣/ ٢٢٨ (٢) فواتح الرحموت مع المستصغى ٢٣٢/٢ وأنظــر التقرير والتحبيــر ٣/ ١٠١ واعلام الموقعيــن ١/ ٣٣٩ - ١٩٣١ والفرق بين الصريح والسكوتي أن الرأى يعرف في الصريح بالمعرفــة وفي السكوتي بالادراك .

عند الإمام أحمد رض الله وأصحابه وأكثر الدنفية والمالكية وحكى عن الشافعى وأكثر أصحابه و ذلك لأن الظاهر الموافقة بعد سكوتهم عادة ولذ لك يأتي في قسول الصحابي والتابعي في معرض الحجة "" كانوا يقولون "" أو " يسرون "" ومعلوم أن كل أحد لم يصرح به وسكوتهم يشعر بالموافقة والا لأنكر ذلك وهدو مستمد من سكوته صلى الله عليه وسلم على أحد بلاداع .

وفي شرح الوسيدط للنووى : الصواب من مدد هب الشافعي أنه حجمة واجماع وهدو مدوجو د في كتب العراقيدن .

وقال ابن السبكي: " والصحيح أنه حجة ، . وفي كونه اجماعا تسرد " . وقال ابن عقيل في الفنون والقاضي ابوبكر الباقلاني وابوالمعالي وحكى عسن الشافعي أيضا (لا يكون اجماعا ولاحجة)لاحتمال توقف الساكت أو ذهابه الى تصويب كل مجتهد ، حكاه الباقلاني عن الشافعي وقاله الغزالي في المنخول . واستندل لنه بأنه يحتمل أنه لم يجتهد أو اجتهد ووقف أو خالسف وكتسم للتروى والنظر أو لأن كل مجتهد مصيب أو وقير النقائل أو هابه .

ورده أصحاب القول الأول بسأنه خلاف الظله عبر لاسيما في حلق الصعابة مع طلول بقائلهم واعتقاد الاصابة لايمنع النظر لتعرف الحق كالمعلمون في أحسلوالهما " (١)

وهـذه هى التعريفات التي وردت في كتـب الأصـول ويتبيـن من هــذه التفاصيـل أن النقاشيـد ورحول تعيـين السكوت وتقييـده بقيـود ،ثم هل تعتبر هـنه القيـود كأ مارات للرضا أو لا تُرجـح جانب الرضا على السخـط لأن السكـوت يصلح للسخط لوجـو عـديدة أخرىسو ى الرضا .

والباحث في أقوال العلماء يجد أنهم على صنفين .

صنف يعتبره ظاهرا في الرضا مستأنسا بأسلوب الشرع في بعض القضايا الغقهية مثل إذن البكر في النكاح واعتبار سكوتها عند ئنذ (٢)

وصنف آخر لايقبل هذا ورعا لأن السكوت له معا مل غير الرضا.

وأرى أن البحث حول السكوت والمذاهب فيه يد ورحول أقسام عديدة للسكوت فأذكرها أولا.

(۱) شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢/ ٥٥ ٢- ٥٦ وأنظر جمع الجواسع ٢ / ١٩١- ١٩١ (٢) روى الحديث بألفاظ متقاربة أنظر النسائي ٣ / ٢٣٨ - ٢٤٢

أ قسام السكوت و (أوحالات السلوت)

- ١ _ المسكوت المجرد عن قرائن الرضا والسخط ٠
 - ٢ _ المسكوت المعقبوف بقيرائين الرضيا .
 - ٣ _ السكوت مع عسلامات السخــــط.
 - السكوت شم اظهرار الخسسلاف.
- السكوت عن الاظهار بالقول والموافقة بالفعال .
 - 7 _ السكوت الخاص بزسن الصحابسة .
- γ السكوت قبيل استقرار المنذاهيب وبعد اسقرارهيا .

١ فالسبكوت المجرد هيو محل البحث ، وهو الذي صرور الأصوليون
 وحكموا على الاجماع السكوتي في ضوء هذا القسم من السكوت ولكن أد خل البعض
 السكوت المحفوف بالرضا أيضا في هذا القسم .

٢ _ هـ ذاالقسم هـ و مـ عدود في الاجماع عند عـ امـ ة العلما، ولقد اشتهر الحنفيـة بالقول بالاجماع الـ سكوتي ولكن هذاالقسم معتبسر له يهم ولدى غيرهـ مـ على سـوا، .

٣ _ أسا السكوت الذي صاحبت قرائس تدل على الخلاف ، فهذا مسلم و و عند الجميد ولا اعتبارات اطلاقا ،

ع _ اما السكوت شم اظهار الخلاف ، فسهو صريح في المخالفة فسلا اجماع بعدد اظهار الخلاف فيه .

ه _ أما السكوت عن القول والموافقة بالفعال ، فحكم ما اقترن بمسه ما يدل على الرضا ، فالفعال قرينة قاوية للرضا .

7 _ وخصص البعض عصر الصحابة لاعتبار السكوت في معنى الموافقة ، وهذا المدوط ، ولا المدوط ، ولكن لم يعتبر من المدوط فك المرابعة المدوط فك المرابعة الم

γ _ والسكوت المعتبر هو الذي يكون قبل استقر ار المذاهب ، لأنبعب والاسقرار قد يكون السكوت محل الشبهة فلا بغيد للموافقة .

ولذلك لا يصبح اعتبار السكوت بعد اسقسرار المذاهب الاباجتماع مجتهدى الأسمة واظنهار الموافقة صريعها حستى يتم الاجماع الصسريح وليس السكوتسي .

تعسليسسل التعسسريفسسات

يظهر من هدده التعريفات حسبالتدرج فيها من ناحية القيود ـ أن هناك عددة اتجاهات في تصوير حقيقة الاجماع السكوتي .

والسكوت في رأى المعارضيين له يحتمل عدة احتمالات ، يقول الأسمادى:

- ١ _ السكوت من ساكت يحتمل أن يكون لأنه موافق .
- ٢ _ ويحتمل أنه لم يجتهد بعد في حكم الواقعـــة،
- ٣ ـ ويحتمل أنه احتمد لكن لم يدود اجتهاده الى شعى ٠
- 3_ وان أدى اجتهاده الى شبئ فيحتسل أن يكون ذلك الشبئ مخالفا للقول الدذى ظهر لكنه لم يظهره الما للتروى والتفكر فسي ارتياد وقت يتكن من اظهاره •
- ٥ _ اما بالاعتقاد أن الغائل بذلك مجتهد ، ولم ير الانكار على المجتهد
 لاعتقاده أن كل مجتهد مصيب .
 - ٦ _ أو لأنه سكت خشية وسهابة وخوف شوران فتنسة ٠
 - γ _ وام لظنه أن غير قد كغاه سُؤندة الإنكار وهو مخطى فيه (١) وذكر السبكي هدده الوجود السبعدة ثم زاد عليها ثامنا :
 - ٨ ربعا ظن أن ذلك الخيطأ من الصغائر فلم ينكر عليه

ثم قال: "" وان احتسل السسكوت هذه الجهات كما احتمل الرضا علمنا أنه لايدل على الرضا قطعا ولاظنا ، وهذا معنى قول الشافعي: "لاينسب الى ساكت قول "" ،

ولقائل أن يقول: أما انتها لاتندل على الرضا قطعا فسلم، وأما ظاهرا فسنوع، لأن هذه الاحتبالات سرجوجة بالنسبة الى احتبال الرضا، وذلك ظاهر الفساد كالثامن فأن الصغيرة يجب انكارها كما يجب انكار الكبيرة (٢)

والواقع ان هذه الاحتمالات وان كانت تطرأ على السكوت المجرد عسن القرائن فهى لا توجه الى السكوت الدنى حُفّ بالقرائن ولذلك نسرى أن القائلين باعتبار السكوت في الاجماع يقيد ونه يقيدو ليصل الى ورجسة

⁽۱) الأحكام للأسدى ۱/ ۱۸۷ إنظرالمستصفى للغزالي الذى ذكر هذه الأسباب سوى الرضا ۲/ ۱۹۲ (۲)الابهاج شسرح المنهاج للسبكي ۲/ ۳۸۱

الظين الغدالب المغيب للعمل .

ف " مضى مدة التأمل " قيد يغيد ازالة السبب الأول أنه لميحتهد أو كان في مهلة النظر أو ينتظر الغرصة المناسبة ، و كذلك يرول عنسه المانع الدى يمنع الاظهرار .

ثم كتمان الحق من المجتهد غير متصور ، وان كان هناك سكوت في حالة التقية والخوف والمهابة فهناك شواهد لبيان هذه الحالة ومادام لميوجد الرضا ولو بسبب الخوف فالمسألة خلافية ، والذى سكت لهذا السبب قد ذكر سبب السكوت فلا يحمل هذا السكوت على الرضا وذلك ما حدث مسعابن عباس في سكوته أمام عسر في بعض القضايا الفقهية .

واذا سكت المجتهد لعدم وصوله الى رأى ونتيجة فسكوته على الأقدل اعتراف منه أنه ليسس مخالفا لما وصل اليه غيره لأنه لم يجدد دليلا مخالفا له .

وبعد هذه المناقشات والتوضيحات بهذه التعريف الرى أنّ أجّمع تعريف للاجماع السكوتي هو تعريف ابن النجار الحنبلى ، وهسو: ((قول مجتهد واحد في مسالة اجتهادية تكليفية ان انتشر قول ومضت مدة ينظر فيها ذلك القول ، وتجرد قوله عن قرينة رضى وسخط ، ولم ينكسر وكان ذلك قبل استقرار المذاهب)) فهذا اجماع سكوتي (۱)

التقول مجتهد " قيد لبيان حقيقة السكوت ، فانه يكون من البعض وليس من الجميع في المستود في البعض البعض السكوت من الآخرين .

٢ - " مسالة اجتهابية تكليفية "" قيد احترازى من مسائل عقبا كديمة لاد خسل فيها للاجتهاب ، وكذلك المسائل التي لاعلاقة لها من التكليف ، فلايطالب المجتهد بابدا أي فيها شبل تغضيل عسسار وغير ذلك .

٣ ـــ"انتشر قدوله "" قيد ليتحقق وصل القول الى جميع المجتهدين لأن القدول اذا انتشر بين الناس فدلابد أن يصل الى مجالس العلماء وتعرضوا له .

٤ ______ مضــت مــدة ينظرفيها ذلك القول "" قيــد احتياطي ، فابدا الرأى لايحتاج الى مــدة ولكن هنامضــى المدة على القول ثم سكوت العلما البدا الرأى يغيــد في الموافقــة .

ه _ "وتجرد عن قرينة رضا وسخط " لبيان قسم السكوتي الذي يد ور حوله النقاش لأن السكوت الديد ور حوله النقاش لأن السكوت المقرون بالرضا ليسمحل البحث .

٦ = "ولم ينك و النفي السكوتي المقرون بالسخط فهو غير معدود في الاجماع ٠
 ٢ = "ولم ينك قبل استقرار المذاهب" لبيان الواقع حيثتعود العلما على الالتزام بالسكوت الناظهر القول في منذهب آخر ٠

وبعد هذا التعريف المختار للاجماع السكوتي ععرض المداهب فيه ٠ (١) شرح الكوكب المنيسر لابن النجار ٢/٥٥٦- ٢٥٦

الفاق الآني جيرالاهماع المعلماء فيها ومناه العلماء فيها

بيان مداه بالعلمان أني الاجماع السكوثي

لقد بلسغ عدد المذاهب في الاجساع السكوتي أكثر من اثنى عشر مذهبا ، جسع كلها الزركشي في كتاب المخطوط " البحر المحيط " وذكر أغلبها الشوكاني في إرشاد الفحول وذكر الأَخرون بعضا منها .

ولم تصل المنداهب الى هنداالعدد الالسبين :

- ١ اختـ الا فهـم فـي تحـديـد المرادبالا جمـاع السكوتـي وعـدم الفـرق
 بين أقسام الإجماع السكوتـي في الحكم على كل واحـد حسب الاختلاف في صورة
 الـقــم .
- ٢ اختلافهم في تعديد الأمارات التي تؤكد الرضا وتنغي الاحتمالات الأخدري سوى الرضاحتي يعتبر السكوت دالا على الموافقة .

وتعددت وجهات نظرهم حتى انتهت الى هذه المذاهبب العدد العداه التألي، العدد التي ندكرها أولا ثم نحللها في الفصل التألي، ويتضح حينئذ أن السكوتي يدور فقط حول آراء طرفيس ، طرف يرفض السكوتي با طلق ، وطرف يقبله فيقيده بقيوبير اها دالا على الرضا.

١_ المحمدة .

قال الزركشي: "قد يكون (الاجماع) من بعضهم وسكوت الباقيس بعد انتشاره من فير أن يظهر منهم اعتراف أو رضي به ،هذاهو الاجماع السكوتي و ""

أقسول: "هذاهو معل النزاع في المسألسة وهو القول من بعضهم وسكوت الباقين دون أن تظهر علامة رضى أو سسخط كماسياتي ""

ثم قال الزركشي : " وفيه شلائمة عشمر مذهبا (١)

أحدها : أنه ليسس بإجساع ولاحجسسة .

من الزركشي . (ارشاد الفيمول عشوكاني من . ١٨)

⁽١) قال الزركشي في الاجِماع السكوتي ١٣ مذهبا (١٠٠٥ محيط للزركشي ١٠ (١٩٠٠) والشوكاني ذكر ١٢ مذهبا ويبد وأنه استغاد

وحكى عن داود وابنه ، واليه ذهب الشريف المرتفى ، وعزاه جماعية (١) الى السانعي منهم القاضي (الباقلاني) واختاره وقال انه آخر أقوال الشافعي ، قال الغزالي في المنخول : قال الشافعي في الجديد لايكون اجماعا اذ لاينسبب الى ساكت قول (٢)

وقال الرازى: مذهب الشاقعي يوهو الحق يانه ليس باجماع ولا حجة (٣) وقال الآمدى: ذهب الشافعي الى نفى الأسرين "(أى اجماع وحجة) وهو منقول عن داود وبعض أصحاب أبسي حنيفة (٤)

وقال امام الحرميس : انه ظاهر مذهبه (٥)

ثم قال الزركشي : ومعناه "لاينسب الى ساكت" تعيين قول لأن السكسوت يحتمل التصويب أو تسويف الاجتهاد أو الشك فلا ينسب اليه التعيين والافهو قائل باحدى هذه الجهات قطعا (٦)

قال ابن المهام: قال به ابن أبان والباقلاني وداود وبعض المعتزلة (٧) نقل ابن حرم عن الشافعي أنه قال في رسالته المصرية " مالا يعلم في المسلم في المس

⁽١) البحسر المعيسط للزركششي وارشاد الفحسول للشوكاني ص ١٤٨٠

⁽٢) المنخسول ص ٣١٨

⁽m) المحصول 7 / 1 / 017

⁽٤) الاحكام للآسدى ١/ ١٨٦ - ١٨٨

⁽ه) البرهان ١/ ٢٩٨ – ٢٩٩ قال المام الحرمين : اذاقال واحد في شهود علما العصر فكان ذلك القول لبعض مذاهب العلما " في محل الاجتهاد و مسلك الظن فسكت العلما " عليه ولم يبد وا نكيرا على القائل فهل يكون تركهم النكير تقرير نازلامنزلة ابدا " الموافقة قسولا ؟

⁽٦) أنظر البحر المعيدط المخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم الدقرى و٤/٤٥

⁽٧) التقسرير والتحبير ٩٣/ ١٠٢ وبعض المعتزلة هو أبوعبد الله البصرى المعتمد

٨) الاحكام لابن حررم ؟ / ٢ ؟ ٥ ٠ قال ابن حرم أيضا: قالت طائفة: كل ما انتشر في العلما واشتهر من قالته طائفةتمنهم ولم يأت على سائرهم خلاف له فهو اجماع منهم ٠٠٠ ثم يقول ابن حزم: "هذا تبويه لأن عدم العلم لا يقتضي عدم الوقوع ، ولا فائدة لمثل هذا الاجماع اذ الم يفد القطع ويغيد الظن ، فإن الظن حرام " ٤ / ٢٥ يـلاحظ هنا أن ابن حزم لا يفرق بين الظن في الاعتقاديات والظن في الأحكام الفقهية ، وشتان بينهما .

تحقيــــق مـنهـــب الشافعــــــ :

قال السبكي: فإن ظهرت عليهم أمارات الرضا فهو اجماع بلا خلاف، قاله القاضي عبد الوهاب من المالكية والقاضي الروياني من أصحابنا، وقضية ذلك أنه أن ظهرت عليهم أسارات السخط لا يكون إجماعا بلانزاع وكلام الإمام كالصريح في أن الخلاف حار وان ظهرت أمارات السخط فانه قال السكوت يحتمل وجوها سوى الرضا،

وان لم يظهر عليهم شرق سروى السكوت ، فعيسه مسذ اهسب : ليسس باجساع ولا حجمة وبعه قال الغزالي ، والا مام وأتباعه ونقله هسو والآمسدي عن الشافعي ،

لكن قال الرافعي : المشهو رعنيد الأصحاب أن الإجماع السكوتيين حجية لأنهم لولم يساعيد و لاعترضوا عليه .

وهل هـواجساع؟ أولا؟ وجهــــان ٠

وقال أبو اسحاق في اللمع انه إجماع على المدهب (١)

واستدلوا ببعض الآثار التى تشير الى سكوت بعض الصحابة مع اضمارهم الخيلاف لمهابية أو خيوف ، منها ماروى ابن حيزم عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بابن عتبية بن مسيعود أنه وزفير بن أوس بن الحدثان أتيا عبد الله بين عبد الله في إبطال العبول وخيلاف لعبر بن الخطاب في ذلك ، فقال له زفير فما منعك ياابن عباس أن تشيير عليه بالرأى ؟ قال شيتسبسه ،

وروى ابن حسزم أيضا عن طاووسعن أبيه أن أباأيوب الأنصارى كان يصلى قبل خلافة عسر ركعتيان بعد العصر ، فلما استخلف عسر تحركهما ، فلما توفي عسر ركعهما ، قيل له ماهسدا ؟ قال ان عمسر كان يضرب الناس عليهما ، (٢)

وقد استدلوا على عدم انعقاد الإجماع مع سكوت البعض لأن السكوت لايدل على الموافقة ، مع مثل هذه الآشار إن دلست على شئى فانها تسدل

⁽١) الابهاج في شرح المنهاج ٢/ ٣٨٠ واللمع للشيسرازي ص٤٩

⁽٢) الاحكام لابن حسزم ٤/ ٣٦٥

على عدم عدة الاجماع لأنهم أظهروا الخلاف ولوبعد مدة ولكن قبل انقراض العصر ، ثم لوسكت أحدهم تقيمة أو مهابدة فعلم الناسبذلك فانعه حينئذ لا يكون اجماعيا .

وهـذه الآثـار لاتـدل على أن الصحابـة دائمـا كانـوا يسكـتون بسبـب الخـوف والتقيـة فهذا بعيـد عنهـم ، وقـد سمعوا أن السـاكت عن الحـــق شيـطان أخــرس ، وعـرفـوا أنهم لا يخـافـون فـي اللـه لـومـة لائـم ،

وكذلك ابن عباس لم يكن أهل الفتوى آنداك ومع ذلك كان عسر يستشيسوه فلعله هابسه لعدم تقديم حجمة في صالح رأيمه (١)

وابن عسرم الذى أنكر الاجماع السكوتي لا ينكره بسبب هسنده الآشار بل رأيسه أن الاجماع ولوكان صريحا ليسحجة أساسية بل هو من "كاليات الديس " لأن قيمته مع وجود النص وقيمته في معارضة النص سوا " فكيف اذاعدم النص الذى يستنبد اليه الاجماع ، وقد ذكرنا سابقا أن ابن حزم يقر باجماع الصحابة قبل تغرقهم الى الأمصار فهم كانوا الأسة آنائذ فقط ، ثم هذا الاجماع ليس له د ورأساسي في التشريع ، وقد وصل ابن حزم الى هذا الرأى بسبب رد الفعل مسن معارضيه الذين اتهموه بخرق الاجماع .

يقول ابن حزم: بينا أن أهل العلم مالوا الى معرفة الاجساع ليعظموا خلاف من خالفهم وليزجرو ه عن خلاف فقط وكذا سالوا الى معرفة اختلاف الناسلتكذيب من لايبالى بادعا الاجماع جرأة على الكذب حيث الاختلاف موجسود (٢)

أقول: وهدذا ليسبعدل أن ننكر أصل الاجماع اذااستغله أحدد بل ننكره اذاكان ادعاؤه بالاجماع باطلا ونقر بأصل الاجماع وأهميته وكيف وابن حزم نغسه يقر بالاجماع السكوتي في عصرالصحابة ، فيقول:
" اعلموا أن جميع هذه الفرق متغقة على ان اجماع الصحابة رض الله عنهم اجماع صحيح ، وقائلون بأن كل ما اشتهر فيهم رضى الله عنهم ولم يقع منهم نكير له فهو اجمعاع صحيح "" (٣)

⁽۱) أنظر الاحكام للآسيدي ١/١١١

⁽٢) الإحسكام لابسن حسزم ٤/ ٥٠٦ و ١٤٦ ١٤٦

⁽٣) الإحكام لابن حسزم ٤/ ٨٠٥

ويظهر أنه مؤيد لهذا الرأى فكأنه لاينكر عن السكوت من بعض المجمعين والذى أنكره هو الادعا بالإجماع في قضية ثبت فيها الخلاف ، ومادام يقر ابن حزم بالإجماع في عصر الصحابة فلابد ان يكون بين إجماعاتهم إجميعا سكوتي ، لأنه لايوجد إجماع باحتوا "آرا "جميع المجتهدين ، وابن حزم نفسه لايشترط في إجماع الصحابة ان ينقل من كل واحد رأيمه فكأنه يقبل منهم الصريح والسكوتي على سوا .

أما الامام الشافعي فقيد روى عنه أنه قال: " لاينسبالي ساكست ولا لاخسلافا ولا وفياقيا "" وأيضا "" من نسببالي ساكست قولا فقيد كذب عليه (١) ودار حسوار في " الرسيالية "" حول هذا الموضوع ، وهذا نصه : "" أرأيست اذا قال الواحيد منهم القبول ولا يحفيظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلافا أتجبد ليك حجمة باتباعه في كتاب أو سنمة أو أسر أجمع الناس عليه ، فيكون من الأسباب التبي قلبت بسها خبرا ؟

قلت له : ماوجد نا في هذا كتابا والاسنة ثابتة ، ولقد وجد نا أهلل العلم يأخذون بقول واحدهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقوا في بعلم ما أخذوا به منهم .

قال: فالى أيُّ شـئ صـرت من هـنا ؟

قلت الى إنباع قول واحد اذالم أجد كتابا و لاسندة ولا إجهاعا ولاشيئا فيي معنده يحكم له بحكمه أو وجد معه قياس - ثم قال - وقلما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هنذا "" (٢)

ونستنتج من العبارة أنه يدهب الى قول الواحد من الصحابة ويسراه صالحا للأحتجاج به عندعدم النصمن الكتاب والسنة ، وأيضا أنه يغضل الاحتياط في الادعا و بالاجماع الى أن يتأكد بعدم خلاف مستقسر ،

يقل الشافعي: ولوجا زلاً حد من الناسأن بقول في علم الخاصة "أجمع (١) أنظر السستصفى ١/١/١ والمحصول ٢/١/١/٢ والابهاج ٢/ ٣٨٠ والبرهان

١/ ٢٠١ وكشف الأسـرار للبزدوى ٣/ ٢٢٩ وهذه حقيقة السكوت أنه لا يغيد الموفاق والرضاكما لا يغيد المخلاف ، وانما هي القرائن التي تغسـر السكوت وتلحقه بالرضا أو الانكار ، فاذ انسب واحد الي ساكت قولا فقد افتـرى عليـه ولكنه اذ اعلمتموا فقـتـه بقـرائـن غير القول فنقول أنه موافق ولم ننسب اليـه القـول ، لأن الموافقـة قد تكون بغير قول .

(٢) الرسالة للشافعي ص ٩٨ - ٩٩٨

المسلمون قد يما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتها "اليه بأنه لم يعلم من أحد فقها" المسلمين أحد الا وقد ثبته " جاز ليي، ولكن أقول : لم أحفظ عن فقها "المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت من أن ذلك مو جود على كلهم " (1)

هذه النقول وان لم تنصعلى عدم اعتبار السكوتي ، ولكن يرى بعض أصحاب الشافعي انه يقصد بعبارته " لاينسب الى ساكت قول " الاجماع السكوتي لذلك قال الغزالي : نصعليه الشافعي في الجديد (٢) ويقول الرازي " ان هـذامذهب الشافعي " وهذامعني قول الشافعي " (٣) وقال الباقلاني : انه آخر أقراله (٤) وقال السبكي : الاكثر من الأصوليين نقلوا أ ن الشافعي يقرل السكوتيين تقلوا أ

ويبدولي أن لكلام الشافعي محملان أو يخص لحالتين:

۱ اذاكان السكوت غير متكرر وفيما لا تعم به البلوى ، فهو كما قال الرازى
 لااجرائي ولا حجرة .

٢ ــ واذا تــ كرر الســ كوت عنه تكرار السألة ، فهو حجة وفي كــونه اجماعا
 قــو لا ن أو وجهـــا ن .

يقول الأسنوى: صرح به في الرسالة أيضا ، ولكسن صرح في موضع من الأم بخلافه ، فيحتمل ان يكون له في السالمة قولان كما ذكر ابسسن الحاجب وفيره ، وان ينزل القولان على حالتيس ، فالنفى على مااذ اصدر من حاكم والاثبات اذاما صدر سن فيره (1)

وقال أيضا: " لا ينسب الى ساكت قول " هذا في السكوت الذى لم يتكرر فان تكرر في وقايد كشيرة كان ذلك اجماعا وحجدة عند الشافعيى كماقسال التلمساندي . . . ولحمذا استدل الشافعي على اثبات خبر الآحسا دبذلك لكونده فدي وقائع كشيرة . وهذا السكوت المستكررينفي جميسسع الاحتسالات الآتيسة"

ثم قال : منهم من قال أن كان ذلك القول فيما تعم به البلوى أي فيما

⁽١) الرسالة للشافعي ص ٥٧)

⁽٢) المنخول للغزالي ص ٣١٨

⁽T) المحصول 1/1/1/07

⁽٤) البرهان للجويني ١/ ٦٩٩

⁽٥) رفع الماجب عن مختصر ابن الماجب (مخطوط بجامعة أم القرى)

⁽٦) نهاية السول للاسنوى بهامش التقرير والتحبير ٣/ ١٠٢

تمسس الحاجمة اليه كمس المذكر فيكون كقول البعض وسكوت الباقيس ، لأن عنوم البلسوى يقتضى حصول العلم به ، (١)

قال الرافعى: المشهو رعند الأصحاب ان الإجماع السكوتي حجسسة لأنهم لولم يساعدوه لاعترضوا عليه ، وهل هو إجماع ؟ وجهسان ، وقال الشيخ ابواسحاق في اللمع أنه إجماع على المذهب (٢)

وهل يعنى بنفى الإجماع الاجماع القطعى ؟ قال السبكي النظر مضطرب فيه (٣) ولكن قطع ابن السبكي في رفع الحاجب أن المنفي هوالقطعى والثابيت هو الظنسي ، وقال السبكي في قول الشافعى " لم أجد ذلك محكيا عن الشافعى في شيّ من كتسب الأصول " ، ثم قال ما معناه أن النقول متعارضة مسلا قول الشيرازى معارض لقول الجويني ، ثم قال (الاجماع المنفي الاجماع القطعى فابن الحاجب متردد بينكونه اجماعا قطعيا واليه أسار بقوله اجماع أوحجة ونحو قول الآصدى ، وبهذا يظهر لك بوالعبارة لابن الحاجب أن الاجماع المنفي في كلام القاضي و اسام الحرمين هوالقطعي وهما لا يحكمان في غيره ، ، والمثبت في كلام الرافعي هوالظنى الذي عبرعنه بقوله "حجة " والذي عبر

وقال أيضا: "أسا متقد مو الأصوليين فلا يطلقون لفظالا جماع الاعلمين القطيعين "())

وقال ابن تيمية: قال القاضي حسيسن في تعليقه "اذا قال الصحابسي قولا ولم ينتشر فيمابينهم فان كان معمه قياس خفى فيقدم على القياس الجلس قولا واحسدا . وكذلك اذاكان معمه خبسر مرسال مجسرت .

فان كان متجردا عن القياس فهل يقدم القياس الجلي على ذلك ؟ فيه قلولان _ الجديد _ يقدم القياس .

وان انتشر بين الصحابة عن طريق الغتيا كان حجمة مقطوعابها وهل يستش اجما على المعابة وجهسان .

وان كان عن طسريق القضاء ؟ قيسل هو حجسة ، قسولا واحسدا ، وقيل فيه قولان ، (١) نهايسة السؤل للاسنوى ٢/ ٣٩١ ، ١٩٤ وانظر الوصول الى الاصول لابن برهان

[&]quot; (٢) اللمع للشيرازي ص ٤٥ والابهاج في شرح المنهاج للسبكي ٢/ ٣٨٠

⁽٣) الابهاج ٢/٠٨٣

⁽٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين السبكي (المخطوط بمسركر البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٣٧١ أصول الفقه).

ثم قال ابن تيمية: قال الشافعي في السرسالية العتيقية بعد أن ذكر فسيلا في اتباع الصحابية للسنية: ومن أدركنا من يسرضي أو حكى لنا عنيه ببليد نا صاروا فيما لم يعلموا لسرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنية الى قبولهم ان اجعبوا ، وقول بعضهم ان تفرقوا ، وبهذا نقول ولم نخرج عن أقاويلهميم .

وان قال واحد منهم ولم يخالف غيره أخذنا بقول ، فانهم فوقنا في كل علم واجتهاد و ورع وعدل ،

وروى الربيع عنه : قال لا يكون لك أن تقيد الاعدن أصل أوقيا سعلى أصل . والأصل كتاب أو سنة أوقول بعض أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم أو اجمعاع الناس .

ثم قال ابن تيمية: واليه ذهب من الحنفية محمد بن الحسن والبروعي والرازى والجرجاني ، وبه قال مالك واسحاق والشافعي في القديم و الجديد أيضا والجبائي ،

وقال في الجديد : ليدس بحدجة ، وهوقول الكرخدى الحنفي وأكتدر الشافعية كأبي الطيب وغيره وعامة المتكلمين من المعتزلة والأشعرية ورواية أخرى عن أحمد اختارها ابن عقيل وأبوالخطا بوالفخر بدن اسماعيل " (١)

ويتضح من هـذه النقـول أن الشافعـى لـه عـدة أقوال في اعتبارالسكوتي : ١ ـ ان السكـوتي ليـس،اجماع ولاحجـة ،

٢ ـ أنه حجمة وليسس باجماع .

والذى يبدولي بتتبع كلامه أنه يقبل اجماع الصحابة مطلقا صريحا كان أوسكوتيا ، أما في غير عصرهم فيقول به اذا تكرر السكوت عند تكرار المسألة لعموم المبلوى ، ثم يكون هذا السكوت حجة وليس اجماعا ، واذا قلنا أنه ينفى القطعية فقد نرى أنه يقول بالحجية الظنية .

ولقد تناول ابن قيم الجوزية هذه النقطة في اعلام الموقعين ، فقال : "
ان لم يخالف الصحابي صحابيا آخر ، فاما أن يشتهر قوله أو لايشتهر،

⁽١) أنظر المسوّدة لآل تيمية ص ٢٠٠ - ٣٠٣

فان اشتهر ، فالد ى عليه جماهير الطوائف من الفقها، أنه اجماع وحجد، وقالت طائفة منهم: هو حجة وليس باجماع .

وقال شرنسة من المتكلمين وبعض الفقها المتأخرين : لا يكون اجماعا ولاحجة ، وان لم يشتهر قوله أولم يعلم هل اشتهر أو لا ؟

فاختلف الناس هـل يكون حجـة أم لا ؟

فالدى عليه جمهور الأسة أنه حجهة ، هدا قول جمهور المنفية صرّح به محمد بن الحسن وذكر عن أبي حنيفة نصا (١)

وهو منه الله وأصحابه وتصرف في موطئه دليا عليه ، وهاو قول السحاق بن راها وها وأبي عبيد وهو منصوص الا مام أحسد في غير موضع عليه واختيار جمها وأصحابه (٢) و هو منصوص الشافعي في القديم والجديد ، أما القديم في أصحابه صفرون به ،

وأسا الجديد فكشير منهم يحكئ أنه ليسس بحجمة ،

وفي هدده الحكايدة عنه نظر ظاهر جدا .

فانه لا يعفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بعجة وفاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يعكى أقوالا في الجديد ثم يخالفها ولو كانت عنده حجة لم يخالفها .

وهــذا تعلــق ضعيـــف ،

فان مخالفة المجتهد الدليل المعين لما هو أقوى في نظره منه لايدل على أنه لايراه دليلا من حيث الجملة ،بل خالف دليلا لدليل أرجح عنده منه وقد تعلق بعضهم بأنه يراه في الجديد اذاذكر أقوال الصحابة موافقا لها لا يعتمد عليها وحدها كما يغعل بالنصوص بل يعضدها بضروب سن الأقيسة ،فهو تارة يـذكرها ويصرح بخلافها ،وتارة يـوافقها ولا يعتمد عليها بصل يعضدها بدليل آخر .

وهدناأيضا تعلق أضعد ف من الدى قبله ، فان تظاهر الأدلة وتعاضد هدا وتناصرها من عدادة أهدل العلم قديما وحديثا ، ولايدل ذكرهم دليلانانيا وثالثا على أن ماذكرو قبله ليسبدليل ،

⁽١) فواتح الرحموت للبهاري بهامش المستصغى ٢/ ٢٣٢

⁽٢) المسوّدة لآل تيمية ص ١٣٥٥ - ٣٣٦ (٣٠٠ - ٣٠٦)

وقد صرّح الشافعي في الجديد من رواية السربيد عنه بأن قول الصحابي مجمة يجب المصير اليه ، فقال : المحدثات من الأسور ضربان ·

أحددهما : ما أحدث يخالف كتابا أوسنة أو اجماعا أو أثرا فهللدة

والربيدع انما أخسد عنسه بمصدر .

قال البيهقي في كتاب "مدخل السنن " (باب ذكر أقاويل الصحابية اذا تغرقوا) قال الشافعي : أقاويل الصحابة اذا تغرقوا فيها نصير إلى ماوافق الكتاب والسنة أو الاجماع اذاكان أصبح في القياس .

واذا قيال الواحد منهم القول لا يحفظون غيره منهم فيه له موافقول ولاخيلاف ، صرت الى إتباع قوله اذا لم أجد كتابا ولاسنة ولا اجماعا ولاشيئا في معنياه يحكم له بحكمه أووجد معه قياس .

الثانية: الإجماع فيما ليسكتابا ولاسنة .

الثالثة : أن يقلول صحابس فللايعلم لنه مخالف من الصحابة .

الرابعة : إختـــلاف الصحابة ،

الخاسـة: القيـاس،

هــذاكلـه فــي الجــديــد ، يقو ل الشافعى : في الضـلع بعيــر قلتـه تقليــدا لعمـــر ، وقال في موضـع آخــر قلتـه تقليــدا لعثــان ، ولا تستوحش من لفظـــه " التقليـد " في كــلامـه ، وتظن أنها تنفــى كون قولـه حجـــة بنا على ما تلقيتـه من اصطــلاح المتأخــرين أن التقليـد " قبول قول الغيــــر بغيــر حجـــة " ، فــهــذا اصطــلاح حادث ،

وقد صرح الشافعي في موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد ، فقال : قلت هذا تقليدا للخبر _ أى عملا به _ وأعمة الاسلام كلهم علي قبول قبول الصحابي .

قال نعيه بن حسمًا لل حدثنا ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقسول : اذا جها عن النبس صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين . واذا جها عن الصحابية نخستار من قولهم .

واذا جاءً عن التابعيسين زاحنساهسيسم " (١)

⁽١) اعسلام الموقعيسس لابن القيم ٤/ ١٢٠-١٢٣

وقال العطَّار : في السكوتي "أنه لاإجماع ولاحجة "هندا نسبه بعض الشافعية الى الشافعي أخندا من قلوله "" لاينسب الى ساكست قلول " ، وردد بعضهم ملؤولا بأ نه لايسنسب اليه صريحا وان نسب ضمنا ، ونسب اليه القول الثاني (أى أنه حجة واجماع) (١)

وقال إبن القيم في قـول عبد الله بن مسعود (مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حـسن ، ومارآه المسسلمون قبيحا فهو عند الله قبيمه) " من المحال أن يخطع الحـق في حكم الله خير قلوب العباد بعــد رسـول الله صـلى الله عليه وسلم ويظفر به من بعدهم .

وقال أيضا " فان ما أفتى به أحدهم وسكت الباقسون كلمسمم وقال أيضا " فان يكونوا قد رأو ، حسنا ،

أويكونوا قد ر أ و ه قبيحــــا .

فان كانوا قد رأوه حسانا فهوعند الله حسن .

وان كانوا قد رأوه قبيدها ولم ينكروه لم تكن قلوبهم من خير قلوب العباد . وكان من أنكسره بعد هم خيرا منهم وأعلم " (٢)

وقال العطار: أورد عليه _ أى على الشافعى _ أنه استدل بــه فقط في مواضع، فأجيب: بأنا لانسلم أنه استدل فيها به فقط بل مدع ظهور قريدنة الرضا من الساكتين، ثم لا يخفى أن قوله "لا ينسب الى ساكت قول" أغلبي ، والا فسكوت البكر اذن عندنا ،

ذكر البهروى في الأشباه والنظائر: مسألة البكر لا تستنسب من قبولنا . . . لأنا لم ننسب للبكر بالصات قولا ، وانما نسبنا اليها رضا لل عليه الصمات . . . والشارع اكتفى بالصمات للدلالة على الرضاحيث قال (اذنها صماتها) كما اكتفى بلفظ البيع للدلالة على الرضا (٣) ويردى البعض أن كلام الشافعي بمعرض المرد على الخصم المذى زعم بسطلان الاحتجاج بخبر الواحد لأنه يفيد الظن والأحكام الشرعية لا تثبت الابدليل قطعى . فجرى الحوار بينه وبين هؤلا ، فسألهم عن الأدلمة التي تفيد اليقين . ثم بين لهم أن القياس الذي يقولو ن محمد بين ها لا يقيد اليقين . ثم بين لهم أن القياس الذي يقولو ن محمد بين ها لا يفيد اليقين . ثم بين الهم أن القياس الذي يقولو ن المحمد اليقيد ا

⁽١) حاشية العطار على جمع الجواسع ٢/ ٢٢١

⁽٢) اعلم الموقعين لإبن القيم ٤/ ١٤٨ الى ١٤٨

⁽٣) حاشيسة العطار ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢ والحديث رواه الترمذي في بابالنكاح (١٩) ولفظه (فأن صمتت فهو اذ نهمسا) .

شم ناقشهم في الإجماع الدنين يعتبرونه حجمة ، وقال الزامالهم ان الاجماع لا يغيد اليقين أيضا اذا لم ينقل عن طريق التواتر ، فكيف يقولون به ؟ والذي يغيد هو خبر الثقات فلماذا لا يقولون بحجيته ؟ فسألوء عن طريق يغيد اليقين بالاجماع ، أجابهم ان الاجماع العيد العيد اليقين ، العام يغيد اليقين ،

فليسسراد و أن الاجساع هـو الاجماع العام فقط بـل مـراد و الـزامهم ان اجماع الخاصة كغبـر الواحـد ، وكلا هما يغيـد ان الظـن ، وماد اسـوا يقولـون بهذا الإجماع فعليـهم بقبـول خبـر الواحـد أيضا . . وقر ينة ذلك في كـلامـه وفـي منهج العلما في القـد يم فانهم كانوا يتحرجون في اطــــلا ق الاجمـاع الا فـي القطـعى فقـط ، وفي غيـره كانوا يقـولون "" لا نعلم مخالفا "" تـورعـــا منهــم (١)

ولذلك نسرى أن الشافعسى قد استدل بهذا الاجماع في الغروع الفقهية .
ونستنتج من هدذا التغصيل أن الشافعسى يقول بالاجماع السكوت
اذاكان في عصر الصحابة ويقبل السكوت اذاكان متكررا وكان فيما تعم البلوى
كحجسة ، أما في في غير ذلك فلايسرى السكوت دالا على الرضا .

وهكذا لايصح أن يقال ان الشافعي يرفض السكوت اطلاقا ، لأنه اذارفضه فرفض السكوتي الندى يحتسل الخلاف ، وهنذا ماقسرناه لأطلحكم الذى صدر على السكوتي هو على سكوتى مجرد عن قرائن الرضا ، وبقسى أن نسرى هل النذين قالوا بعدم اعتبار السكوتي قالوه مطلقا أو يقبلونه في حالة ويسرفضونه في أخسرى ه

ولقد ورد أن عيسى بن أبان من الحنفية إيقول أيضا ان السكوتى ليسسبا جماع ولا حجمة ، وكان يقول "" ترك النكيسر لا يكون دليل الموافقة بدليل حديث ذى اليديسن "" (٢)

والظاهر من كلامه أنه ينكسر السكوت الذي لايدل على الرضا لأن ترك النكيم لايدل على الرضا .

قال أبوالمسين البصرى: اعلم ان القول اذا لم ينتشر فيهم فإسا أن يكون البلوى به عاما ، أوغيسر عام ، فان لم يكن عاما لم يكن إجماعا ولاحجة ولاكان مقطوعا على أنه صواب ، وعند بعض الناس أنه اجماع يحتج به (٣)

⁽۱) "حجية الاجماع لله كتور محمد محمود فرغلى ص ٣٧٨ - ٣٧٩ والكلام للاستاذ مصطفى محمد خالق في رسالت غير المطبوعة ص ٢٦-٣٧

⁽٢) كشف الأسسرار للبزدوى ٣/ ٢٢٩ وفواتح الرحموت ٢/ ٢٣٢ وأصول السرخسي

⁽٣) المعتسد للبصرى ١٢ ٢٩٥

ثم قال: اما اذاكان البلوى بذلك عاماً ، فان لم ينتشر فيهم ذلك القول فيلابد من أن يكون لهم في تلك المسألة قول .

اسا موافق لما نقل الينا .

أو مخـــالــف .

ولا يجوز مع اهتمام النقلة بالنقل ان ستغيض ذلك فلا ينقل ، واذا ثبت أن قبول بعض الصحابة اذا لم ينتشر لا يكون حجة فجرى مجرى قول الواحد منهما اذا خالف فيه غير في أنه لا يخرى به العموم (١)

ونقل عن أبي عبد الله البصرى أنه قال بالسكوتي أنه اجماع وحجسة وهندا مثل قول الرازى الذى أنكر الاجماع السكوتي ، ولكنه قبله في البلوى العام في عصر الصحابة ، لأنه يسرى انه ان كان في عصر الصحابة في في البلو على ضربيسن :

۱ _ ان یکون فیما یفوت استدراکه کاراقه دم أواستباهه فسرج ، فیکون اجساعها لأنهم لواعتقد و اخلافه لأتکرو «اللایصح منهم ان یتغقوا علی إقرار منکسر ،

٢ _ ان كان مصالا يغوت استدراكيه ،كان حجية ،لأن الحيين لا يخرج عن قولهم ،وفي كونه اجماعا بمنع الاجتهاد ،وجهان للشافعيدة .

أ_ يكون اجماعالايسوغ معه الاجتهاد لأن عدم الخلاف مع الانتشار يمنع من اثبات الخلاف ،

ب_ لا يكون اجماعا والاجتهاد معهجائز ، لأن من نسب الى ساكنت قدولا أو اعتقاد افقد افتدى عليه سواء كان هذا القول حكما أوفتيا (٢) وعلى كلفالسرازى لا يقبل السكوتي مجسردا الافي عصر الصحابة وفسى البلوى العام فقسط ، وهمكذا الجسوينسى (٣)

⁽١) المعتمد للبصري ٢/ ٥٣٢-٥٣٠ و ٤٠٠

⁽٢) أنظر أدب القاضي (/ ٥٦٥ - ٢٦٧ والمحصول ١/١/ ٢٢٣

⁽٣) البرهـان للجويني ١/ ٢٠٤ - ٢٠٠ وأنظرالوصول الى الاصول لابن برهـان ١٢٨ /٢

أسا الغيزالي فيسرى قبيول السكوت المقرون بعلامات الرضا وهددا ليـس بمـوضع الخـلاف.

قال: " المختار أنه ليسس باجساع ولا حجة ولا هود ليل على تجويز الإجتهاد في السسألة ، الااذاد لت قرائن الأحوال على أنها سكتوا مضمر بين الرضا ٠٠٠ (١)

والظاهسر من هدده العبارة أن السكوت الدذي ينكره الغزالي والسرازي وسن معهم هوالسكوت الددي تجسر لا عن الرضا .

أسا ابن حسزم وأهل الظاهر فرفضهم للسكوتس لايسؤثسسر على اعتباره لأنهام لايقارون بالصريح إلافي عصر الصحابات ومخالفون للإجماع في الإجماع القولي الصريح فكيف يقبلون السكوتي ٢٠

٢ _ الســـــ هـــب الـــثـانــــــى : أنــه اجـاع وحجــة :

قال الشوكاني : أنه اجماع وحجمة ، وبعه قال جماعة من الشافعيمة وجساعة سن أهل الأصول وروى نحوعن الشا فعسى (٢)

قال ابن النجار: " الأرجىح أنه ينعقب بها لإجماع لعصمة الأمنة فيكون كالقول المجمع عليه وكفعل الرسول ، اختاره أبوالخطاب من أصمابنا وقطع بع أبواسماق الشيرازي ، واختاره الغزالي في المنخول وصرح بع أبوالمسين البصرى في المعتمد وتبسعه في المحصول (٣)

وقال الزركشي : قال الباجي : وهو قول أكثر أصحابنا المالكيين والقاضى أبي الطيب وشيخانا أبي اسحاق ، وأكثر أصحاب الشافعيي قال ابن بسرهان اليه ذهب كافة العلماء ،منهم الكسرخسي (٤) ونصره ابن السمعانيي ، والدبوسي في التقويم

قال عبد الوهاب هوالذي يقتضه سذهب أصحابنا

وحكاه الأستاذ أبواسماق الأسفرايني عن الشافعيين ، فانه لما حكى القولين المتعاكسين في التغصيل بين الفتوى والحكم ، قال وعلية كل واحد بينهما توجب أن لا يكون واحد منهما اجماعا ، وهذانك ويقول الشافعي أن القول الواحد أذ أأنتشر أجمياع ولا يحوز مخالفته وهندا كالسه .

⁽۱) المستصفى للغزالي ١٩١/١

⁽٣) شرح الكوكب المنير ٢/ ٢١٢ (٢) ارشاد الفحول للشوكاني ص ٨٤ واللمسع ص ٩ ٤ والمنخول ص ٣١٨ والمعتمد ٢ / ٩٧٤ والمعصول ٢٠١٠ ٢ ٢٣ والمرخسي ٣٠٣/١ والمسودة ص ٣٣٥(٢٠)(٤) كشف الاسرار للبزدوى ٣ / ٢٢٩ واصول السرخسي ٣٠٣/١

ونقل الزركشي عن النووى أنه قال لا يغترباطلاق المتساهل القائد بأن الإجماع السكوتى ليسبحجة عند الشافعى ، بل الصواب من مذهب الشافعى أنه حجة وإجساع ، وهو موجود في كتبأصحابنا العرقيين في الأصول ، ومقد مات كتبهم المبسوطة في النفسروع كتعليق الشيخ أبي حامد والحاوى (١) ومجموع المحاملي والشامل وفيرهما . . . ويشمد له أن الشافعي رحمه الله تعالى احتج في كتاب الرسالة لا ثبات العمل بخبر الواحد وبالقياسان بعض الصحابة عمل به ولم يظهر من الباقيمن انكار لذلك ، فكان ذلك اجماعا . . . اذ لا يمكن أن ان نقل ذلك نصاعن جميعهم بحيث لا يشد منهم أحد وانعا نقل عن جميع مع الاشتهار وبسكوت الباقيمن .

لكنه صرح في موضع آخر في الأم بخلاف ، فقال : وقد ذكر أن أبابكر قسم فسوى بين الحر والعبد ولم يغضل بين أحسد بسابقة ولانسب ،ثم قسم عصر ، ، ، وفضل بالنسب والسابقة شم قسم على ، ، ، وسوق بين الناس ، ، قال وفيه دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم وان كان رأيهم على خلاف رأيه ، قال : فلا يقال لشي من هذا " اجماع " ولكن ينسب الى أبي بكر فعله والى عمر فعله والى على فعله ، ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافقة ولا اختلاف ولا ينسب الى كل قوله ولا اختلاف ولا ينسب الى كل قوله وعله ، وفي هذا الميدل على أن الاجماع في كثير من الاحكام ليسكما يقول من يدعيسه " انتهى ،

⁽۱) جا عني الحاوى للماوردى (ج- ۱: ورقعة ٢:ب) قال : أن يقول واحد منهم قولا ينتشر في جميعهم وهم من بين قاعمل وساكت على الخلاف فيه ، فذلك ضربان ،

أحدهما: ان يظهر الرضا من الساكت عماظهر النطق من المقائل فهذا إجماع لا يجوز خلاف لأن مايدل عليه النطق موجود في رضا الساكت .

والضرب الثاني : لا يظهر من الساكت الرضا ولا الكراهة فهو حجة لأنهم لوعلو الخاط الم يسعهم الا قرار عليه . وهل يكون إجماعا أم لا ؟ على قوليسن ، أحدهما يكون إجسماعا لأنه لوكان فيهم مخالف لبعثه الدواعي على إظهار خلافه لا أن كتم الشريعة ينتغي عندهم .

والثانسي: لا يكون إجساعها ، قال الشافعي " لا ينسب الى ساكت قول " ،

شم قال الزركسي : وحينئن فيحتمل أن يكون في المسألة قولان كما حكاه ابن الحاجمة ولان كما حكاه

ويحتمل أن يُندِّل القولان على حالتين :

١ ـ فقول النفي على اذاما صدر من حاكم ٠

٢ _ وقدول الا ثبات على ما اذا صدر من غيسره .

وهــو يــؤيــد تغصيــل أبــي اســحاق المــروزى الآتــي ٠٠

وذكسر بعسق المتأخسريس في تنسزيسل القدوليس على طسريقيس .

أ حيث اثبت القول بأنه اجماع أراد بدلك عصر المحابسة كما استدل به لخبر الواحسد والقياس.

ب وحيث قال لاينسب لساكت قول ،أراد بدلك من بعدهسسم وهددا أولى من أن يجعمل له في المسألة قدولان متناقضان كمسا ظن الامام فخير الدين في المعالسيم ...

ويشهد لهذا ماسيأتى من كلام جماعة بتخصيص السألة بعصر الصحابية .

والشانس ان يحسل بقية على مالم يكن من القضايا التي تعسم بالبلوى ، ويحسل القبول الآخير على ما اذاكانت كذلك كما اختياره الاسام السيرازي لأن العمل بخير الواحية والقياس ما ينكبر وتعسم به البلوى وكل سن هيذيين الطبريقييين محتسل ، وقه ذكر ابن التلسانيي الشانسي منهسميا ، ، ، وقال ابن القيظان هيو في معنى الاجماع وان كنا (لا) نسميه اجماعا ، ، وليس هيذا من نسبة القبول الى الساكت ، ، لأنيالم نقبل أنهم قبالوا ، وانما يستبدل به عليي الساكت ، ، ولوكان هيذا الله وصف أمتنا بأنهم آمرون بالمعروف ونياهيون عن المنكبر ، ولوكان هيذا القبول خطأ ولم ينكبرو ه لزم وقبوع خيلاف الخبر ، وقبال البرافيعي في الشبر : المشبهر عنيد الأصحيا بأن الإجماع وقبال البرافيعي في الشبر : ولم ينكبر عنيد الأصحيا بأن الإجماع السكوتي حجية ، وهيل هيو إجمياع ؟ فيه وجهيسيان ، ولم يرجح شيبينا ، والبراجيح أنسه إجماع ،

فقد قال الشيخ أبواسحاق في شرح اللمع أنه المدهب، وقال الروياني ...، أنه حجدة مقطره بسهدا،

وهـل يكون اجماعـا ؟ فيه قـولان ، وقيـل وجهـان ، أحـدهما : وبـه قـال الأكثـر ون انه يكون اجماعـا لأنهم لايسكتـون عـن المنكـر ،

والشانى : المنع ، لأن الشاف مى كان يقول لا ينسب الى ساكت قول . قيال : وهنذا الخلاف راجع الى الإسم لأنه لاخلاف أنه حجمة يجمب اتباعه ، وتحرم مخالفته قطعا .

وقال الخوارزسي في الكافي: اذا لم ينقل عنهم رضى ولا انكار وانقرض العصر فنسب بعض أصحابنا الى أن قوله ليس بإجماع ولا حجة ، وقال عامة أصحابنا حجة لأن سكوتهم حتى انقرضوا مع اضمارهـم الانكار بعيمه ،

وهـل يـكون اجماعـا افيـه وجهـان .

ونعرو قرول الأستاذ أبي اسحاق اختلف أصحابنا في تسبيته اجماعا مدع اتفاقهم على وجوب العمل والقطع على الله تعالى .

وقال الشيخ أبو حامد الأسفرايني في أول تعليقه في الفقه : هو حجمة مقطوع بها ، وفي تسميته اجماعا ، وجهسان ،

١ __ المنسع وانما هـوحجــة كالخبـــر .

۲ _ والثانتي يسمى أجماء ... وهو قدولنسساً (۱)

واذا قلنا أن السكوتى اجماع ظنى ، فيقول به الآصدى أيضا اذا انقرض العصر (٢) ووافقه ابن الصاجب في المختصر الكبير (٣) أما في المختصر الصغير فانه جعال اختياره محصورا في أحد مذهبين ،

١ ـ أنه إجساع وحجسة ٠

٢ _ أنه حجسة وليس باجساع ٠

وقد عبسَر عن ذلك بقوله ((فاجساع أو حجسة)) • وقال السبكي : الإجساع المنفى هيو الاجساع القطيعي • فالمنبيت

(٣) التمهيد للاسنوى ص١٣٦-١٣٧ والأسنوى ٢/ ١٩٢

في كلام الرافعي هوالظني .

والمنفى فى كالمه وسدها الشافعان هاو القطاعي (١)

قال شارح كلام ابن الحاجب في شر مستقرار المنذاهب فإجماع أوحجة واحد وعرفوا به ولم ينكره أحد قبل استقرار المنذاهب فإجماع أوحجة أن الحق أنه اجماع أوحجة وليسس بإجماع قطعى ٠٠٠ وبالجملة فليسس الظن الحاصل به دون الحاصل بالقياس وظواهر الأخبرار فوجب العمل به " وأيضا "" وانمارد فيه لأن أحدهما ثابت بالضرورة (٢)

أما الحنفية فيقولون بأنه اجماع يقينا وداخل في الاجماع مصمع

قال البيزدوى "" يكون ذلك اجماعا عند أكثر أصحابنا (٣) وقال البهارى: " فأكثر الحنفية على أنه اجماع قطعى (٤) وقال البزدوى: احتج الغقها في كل عصر بالقول المنتشر في الصحابة اذا لم يظهر له مضالف ، فدل أنهم اعتقدوه حجة الاأنه لا يكون اجماعا مقطوعا به للاحتمالات المدنكورة (٥)

قال ابن تيمية: أنه اجماع يجب العصل به عندنا (1) وهكذا نرى بعد سرد هذه الارا ومناقشتها أن القائليين بالاجساع اما يقسو لون به في عصر الصحابة فقط أو بقولون في كل عصر ولكنهم يسرون أن السكوتي من ناحية يدخل في الاجماع ولكن من ناحية أخرى ينزل عن درجة القطع ، فالخلاف الذين يقولون بحجيته فقط والذين يقولون بكونه اجماعا وحجة ليس عميقا بل قد يختلفون في الاصطلاح . ويتفقون قي الاصطلاح . ويتفقون قي الاحتمالات حتى قدى المعنسي شمان الذين يقولون به يشترطون شروطا لنفي الاحتمالات حتى يدل السكوت على الرضا قطعا ، وعند نفسي هذه الشروط فهود ائسر بين كونه حجة أو اجما عا ظنيا ،

⁽١) رفع الحاجب لتاج الدين السبكي (المخطوط) وحاشية العطار ٢/ ٢٢١-٢٢٢

⁽٢) ماشيستا التغتازاني والجرجاني على مختصر ابن الحاجب ٢/ ٣٦

⁽٣) البيزدوى ٣/ ٢٢٩ وأصول السرخيسي ١/ ٣٠٣

⁽٤) فواتــح الــرحمــوت ١٣٢ / ٢٣٢

⁽ه) البسزدوى ٣/ ٢٣٠ - ٢٣١

⁽٢) المسودة لآل تيمية ص ٣٣٥ (٣٠٠)

٣ _ السند هـب الشالت: أن السكوتي حسجة وليس باجساع .

حكاه أبوالحسين البصرى عن أبي ها شم (١)

قال الزركشين عند الوجهين عند نا كما سبق من كلام الرافعى ونقله الشيخ في اللمع وابن برهان عن الصيرفى (٢)

وكذا رأيت في كتابه ، فقال هو حجة لا يحوز الخروج عنه ، و لا يجوز أن يقال أنه اجماع مطلقا ، لأن الاجماع ماعلمنا فيه موافقه الجماعة قرنا بعد قرن ، وانما قُل هذ االقول لأن الخلاف معدوم والقول في أهل الحجة شايع ،

وكذا قال في شمر الرسالة "قول الصحابي اذاكان منتشرا في الصحابة ولا ينكره منكر حتى انقرض العصر فهو حجة لا يجوز خلافه لا من جهة الاتفاق ولكن لعدم الخلاف من أعمل الحجة .

واختياره الآسدى قبيل انقيراض العصير (٣)

وذكر الشيخ أبوهامد الاسغرايني والقاضي أبوالطيب : ان معتمد القائلين لهذامن أصحابنا قول الشافعسي (لاينسب الى ساكتقول) وليعلم ان المراد أنه ليس باجماع قطعي ٠٠٠ والا فمعلوم أن الاجماع حجمة فكيف ينقسم الشي السي نفسه ؟

وقد سبسق في أول الكتاب حكاية خلاف في أن لفظالا جماع هل يطلق على القطعي والظني أو يختص بالظني ٠٠٠ (٤)

قال السبكى : ذهب اليه أبوه اشم بن أبي على ،وهو المشهور عند أصحابنا كما نقله الرافعي ،

وهل المراد أنه دليل آخر من أدلة الشرع فيرالا جماع أو أنه ليس بإجماع قطيعي بل ظنيا ؟ قصور لان ٠

⁽١) المعتب للبصري ٢/ ٣٣٥

⁽٢) اللمع للشيرازي ص ٩ و قال ابن برهان : نقل عن الصيرفي أنه اذاكان معه قياس ضعيف كان قوله مع الضعيفاً ولى من القياس الضعيف و وخطاً الشيرازي قاوله هاذا و (الوصول ٢/ ١٢٨) ونقل في المسودة : أنه قال بقال الصيرفي القاضي حسين في تعليقه (المسودة ص ٣٣٥) (٣) الأحكام للأمدى ١٨٨/

⁽٤) البحر المحيدط للزركشي بابالاجماع السكوتي وارشاد الفحول ص ١٨

يـو يـد الأول قـول الماوردى ، والقـول الثـانـى : أنـه لايكون اجماعـا فحينا قال الشافعـى "" لاينسـبالى ساكـت قـول "" لأن من نسـبالـــى ساكـت قـولا فقـد كذبعليه ، فاقتضى أن الساكت لاينسـباليـه قـول لا ظنـا ولا قطـعـــا ، ،

ويعضد القول الشانس قول أبي عسروبن الحاجسب في المختصسر الكبير انه حجة وليس باجماع قطعي (١) وانما هو اجماع ظنس ٠

وقال السبكى في رفع الحاجب روى عنه خلافه ومعناه روى عن الشافعى خلاف هـ ذاالقول فهو حجة . وهو الأصح عند أصحابنا .

ثم قال السبكى وصاحب الكتاب متسرد د بين كونه إجماعا قطعيا واليه أشار بقوله "" حجة" والسار بقوله "" حجة" وعليه دل قوله في المختصر . . . هو حجة وليس باجماع قطعى ، ونحو قول الآسدى في آخر المسألة السكوتي ، أنه ظنى والاحتجاج بسه طاهر لا قطعى . وبهذا يظهر لك أن الاجماع المنفى في كلام القاضى وامام الحرمين هوالقطعى . . والمثبت في كلام الرافعي هوالظنى الذي عبد عنه بقوله " حجة" . . (٢)

ويظهر من هذا التغصيل أن القائليس بالاجماع السكوتى يقولون بحجيسه وكذلك كثير منهم الذين لا يعتبرون السكوتي من الاجماع يقولون بحجيسته ، بمعنى أنه مقدم على القياس و خبر الاحال .

⁽١) الابهاج ٢/ ٣٨٠ وابن الحاجب ٢ / ٣٦ ورفع الحاجب للسبكي المخطوط بحث الاجماع السكوتي .

⁽۲) رفع الحاجب للسبكي و مختصر ابن الحاجب ۲ / ۳۷ والحاوى للماوردى المخطوطج ١ ورقة ٦ ب٠٠

قال صفى الدين الهندى: لم يصر أحد الى عكس هدا ، فلم يقل قائل أنه اجماع ولا حجسة ·

ويمكن القول بع كالاجماع المسروى بالاحساد عند من لم يقل بحجست (أنظر ارشساد الفحول ص ١٨ والبحر المحيط للزركشي)

٤ ـ المصدد هب الصرابع : أنه اجمياع بشرط انقبراض العصير •

نقل الشوكانيي هذاالمذهب فقال فيه :

أنه اجماع بشرط انقراض العصر لأنه يبعد مع ذلك أن يكون السكوت لاعن رضى ، وبه قال أبو على الجبائي وأحمد فيرواية عنه ونقله ابن فورك ، ، عن أكثر أصحاب الشا فعلى ، ونقله الأستاذ أبو طاهر البغدادى على الحذاق منهم ، واختاره ابن القلطان والرويسانى ، قالالرافعى

انه أصح الأوجه عند أصحاب الشافعى ، وقال الشيخ أبواسحاق الشيرازى في اللمع أنه المذهب ، قال : فأ ما الانقراض ففيه طريقال احداهما : أنه ليس بحجة قطعا والثانية : على وجهين ، (۱)

قال الزركشي: نقله ابن فورك في كتابه عن أكثر أ صحابنا مثل أبى بكر وأبي اسحاق وغيرهما وقال انه صحيح ، ونقله الأستاذ أبوطاهر البغدادى عن الحذاق من أصحابنا واختاره ابن القطان وقال لأنه يجوز أن يكون له فيه رأى فيجب أن يعلم أن العصر اذا انقرض ولم يخالف وأن ذلك حق واختاره البنديجي أيضا وكذا الروياني في أول البحسر ويشترط في هذا الذى ذكرناه انقراض العصر عليه حتى يحكم بكونه حجسة قطعا أو اجماعا عا وفان رجع أحدهم صح رجوعه وعد خلافه خلافاه وقال الرافعي انه أصح الأوجه عند الأصحاب وقال الشيخ في اللمع انسه المدهب، قال فأما قبل الانقراض ففيه طريقان و

١ _ أحدهما : انه ليس بحجة قطعا •

٢ - والشانية على وجهين ٠

وكلام القاضى فيالتقريب صريح فيأن القائلين لهذا هم المشترطون انقراض العصر في الاجمـــاع (٢)

⁽۱) ارشادالفحول للشوكاني ص ۸۶ والمعتمد للبصرى ۲/ ۵۳۰ وحيجة أبيءلى ان المتعالم من أهلالاجتهاد اذاسمعوا الحاد ثة وطالبهم الزمان ان يفكروا فيها فان اعتقدوه خلافما انتشر من القولفيها أظهروه اذالم تكنتقية ولابداذاكانت تقية ان يظهرسببها ، وأيضا فانه انمات قبل من تقيه صارت المسألة اجماعية وانما تمني تقيه قبله وجبأن يظهر قوله ، فبان أنه لا يجوز أن ينقر ض العصر من غير ظهور خلاف لما انتشر إلا وهم متفقون عليه ، وأيضا فان المتقى قديظهر قوله عند ثقاته وخاصته فلايلبث القول أن يظهر "" • وأنظر المسودة لالتيمية ص ٣٢٠ -٣٢١

⁽٢) البحر المحيط للزركشي مبحثالاجماع السكوتي واللمع للشيرازى ص ٤٩ ٤/ ٩٩-٤-٩٨

قال ابنتيمية : يعتبر انقراض العصر عند القاضى والمقدسي والحلوانسسى وابن عقيل ، وذكر القاضى أنه ظاهر كلام أحميد ، وذكر ابنبرهان انسه منهبهم ، قالشيخنا : قلت "" سرالمسالة أن المدرك لايعتبر وفاقه بليعتبر عدم خلافه اذاقلنابه "" ،

وذهب المتكلمون منالمعتبزلة واالأشعبرية وأصحاب أبي حنيفة فيمسا ذكره أبوسفيان الى أنه لايعتبر ٠

و عن الشافعية كالمخهبين و لهم وجه ثالث: ان كان الاجماع مطلقا لم يعتبر وان كان مقيدا يشترط (۱) ۰۰۰۰ واختار الجويني ان أسندوه الى الظن لم يكن اجماعا حتى يمضى زمان طويل ، حتى لوماتوا عقيبه لميستقر ولومضت مدة طويلة قبل موتهم استقر، فلم يعتبران انقراض العصر فيذلك بل مضى زمن طويل

والمصدّهب الشمانى اختياراًبى الطيب، وذكر أنه قصول أكثر أصحابه، وهو اختيار عبدالوهاب المصالكي، واختيار أبيالخطاب، قال: وهصو قصول عاملة العلماء، وذكر ان أحمد أومصاً اليه أيضاً

وحكى ابن عقيل أنه ان كان قولا من الجميع لم يعتبر فيه ان قراض العصر ، وان كان قولا من البعض وسكوت من البا قيمن اشترط انقراضالعصر (٢)

قال الآ مدى: اختلفوا في انقراض العصر ، هل هو شرط في انعقاد الاجماع أو لا ؟ فدهب أكثر أصحاب الشافعى وأبي حنيفة والأشاعرة والمعتزلة الى أنده ليس بشرط ، وذهب أحمد بن حنبل والأستاذ أبوبكر بنفور ك الى اعتباره شرطا ،

ومن الناس من فصل ، وقال : ان كان قداتفقاوا بأقاوالهم أو أفعالهم أو أفعالهم أو بهما ، لايكون انقاراض العصر شرطا ، وان كان الاجماع بذهاب واحدمات أهل الحل والعقد الىحكم وسكت الباقون عن الانكار مع اشتهاره فيما بينهم فهوشار طوها المختال المناسبا ر (٣)

⁽۱) ويريد بالمقيد كونه اجماعا سكوتيا فيعتبرفيه انقراضالعصر أما الاجماع المطلق عن هذا القيد فلايشترط فيه ذلك ٠

⁽٢) المسودة لالتيمية ص ٣٢٠ وقال أيضا : قال القاضي: انقراض العصر معتبر في صحة الاجماع واستقراره ، فاذا أجمعت الصحابة على حكم من الأحكام ثم رجع بعضهم أو جميعهم انحل الاجماع ، وان أدرك بعض التابعين عصرهم وهو من أهل الاجتهاد اعتد بخلافه اذاقلنا انه يعتد بخلافه معهم ، وهذا ظاهر كلام أحمد في رواية عنه "" ، (٣) الاحكام للآمدى ١/ ١٨٩

قال الأسنوى: اختاره الآ مدى أنه اجماع ظنى يحتج به وهو قريب من مذهب أبي هاشم ، ووافقه ابن الحاجب في المختصر الكبير ، أما في المختصر الكبير ، أما في المختصر الصغير فانه جعل اختياره محصورا في أحدمذهبين ، وهما القول بكونه اجماعا والقول بكونه حجة ، والذى ذكره الأمدى محله قبل انقراض المعصر ، أما بعد انقراضه فانه يكون اجماعا على مانبه عليه في مسألة انقراض العصر " (۱) وقال ابن اللحام : لا يعتبر لصحة الاجماع انقراض العصر عند الأكثر ، وأوماً اليه إمامنا واعتبره أكثر أصحابنا وهو كلام إمامنا (۱) وهل اعتبار انقراض العصر خاص بالساكتين أو لغيرهم من المجمعين بقول أو بفعل؟ يظهر من التفصيل أنه شرط للساكتين (۳)

ومنذهب أبي على الجبائي في تحقيق الرازى: "" أنه يقول بأن الاجماع السكوتيي اجميعاع وحجيدة بعد انقراض العصر (١)

حينما نسباليه الآخرون أنه يقول بس" الاجمساع "" فقط، دون اضافة كلمة " الحجة "" اليه (٥)

وهـذا لايضـر فيشـيّ لأن من قـال أنـه اجمـاع لابد وأن يقـول انـه حجــة لا نـه لم يقل أحـد بأنـه اجمـاع ثم يقـول أنـه ليـس بحجــة ٠

ه - المسذهسب الخسا مسس : الإجماع السكوتي إجماع انكان فتيالاحكما •

قال الشوحاني في بيان هذا المذهب :

انـه إجماع أن كان فتيا لاحكما ، ويـه قال إبن أبي هريـرة

على وجمه الحكم • وقيل وجهمه أن الحاكم لايعترض عليه في حكممه ، فلايكون السكوت دليل الرضا • ونقل إبن السمعاني عن إبنأبي هصريرة أنمه احتمج لقوله هذابقوله

انا نحضر مجلس بعض الحكام ونراهم يقضون بخلاف مذهبنا ولاننكر ذلك عليهم فلايكون سكوتنا رضا منسسا بذلك • (٦)

⁽۱) نهاية السوَّل ۱۹۲/۲ وفواتح الرحموت ٢٣٥/٢ والوصول لابن برهان ١٢٤/٢ مختصر أصول ابن اللحام ص ٧٨ (٣) أنظر العطار على جمع الجوامع ٢/ ٢٢٣ (٢) مختصر أصول ابن اللحام ص ٧٨

⁽٤) المحصول للرازى ١/٢/ ٢١٥ (٥) أنظرالتقريروالتحبير ١٠٣/٣

⁽٦) ارشادالفحول ص ٨٤ والاحكام للامدى ١/ ١٨٧ "حكم الحاكم يقطع الخلاف ويسقط الاعتراض بخلاف قولالمفتي فانفتواه غيرلازمة ولامانعة من الاجتهاد" •

قال الزركشي: والذى في البحر للروياني والأوسط لابن بسرهان والمحصول للامام الرازى عنه - أى عن ابن أبي هريرة - "" لاان كان من حاكم "" (1) وبنهما فرق اذلايلزم من صدوره عن الحاكم أن يكون قاله على وجه الحكم والأول ظاهر أن نقل أبي الحسيان بن العقطان عنه ، فانه صوّر المسألة بما اذا جرى سكوتهم على حكم حكمت به الأئمة ، وعبارة الروياني: "" لا انكان من امام أو حاكم "" ، قال: والأكثرون من أصحابنا قالوا: لا فرق بين الامام وغيرة ، وقد خالف الصحابة عمر في تركة الجد وغير ذلك ،

على أنا ان اعتبرنا فيهذا انقراض العصر ومحاباة الامام أوالحاكم اختص مجلس حكمه دون غيره • قال : وهذاأصح عندى ، فعلى هذا القول يصير بمنزلة قوله وحده •

وهل يترك به القياس ؟قبولان •

وقال الخوارزمي فيالكافي : لوظهر هذامن الامام أو الحاكم امابطريق الفتوى أوالقضاء ، فقال أبوعلى بن أبيهريرة لايكون حجمة لأن الامام لايعتر ض عليمه فللايكون سكوتهم دليل الرضى ،

قـال وغيـره ممن ذهـب الى هذا القول لايفرقبين الامام وغيره ، ومحاباة الحـاكم والامـام مختـص بمجلس الحـكم " انتهى ٠

ونقل ابن السمعاني عن ابن أبي هريرة أنده احتج بهذا : "انا نحضر مجلس الحكام ونراهم يفتون بخلاف مدهبنا ولاننكرذلك عليهم فلايكون سكوتنا رضىمنا بذلك" وقال ابن السمعاني : وهوتقريرحسن ولاباس به وهو نافع جددا في صورتى الايراد في مسالة ميراث المبتوتة ومسالة استيفاء القصاص مع وجود صفار الورثة فانه قدانتشر قضاء عثمان في ميراث المبتوتة وكذلك قتل الحسين بن على ابن ملجم قصاصا مع وجود الورثة الصغار وانتشرك للاالأمرين بين الصحابة ولم يكن مخالف و

⁽۱) المحصول للرازى ۱/۲/ ۲۱۰ والتبصرة للشيرازى ص ٣٩٤ المجري لحيط هرَرَشي عمر مهم

ومع ذلك لم يقدموا ذلك على القياس على أنه قدنقال عن الزبيار وابن عوف مخالفة عثمان • وأما قتل الحسين لابن ملجم ، ففيه كلام كثير وأيضا فان الصحابة في ذلك الوقت كانوا متفرقيان لكثرة الفتن •

ومما يضم الىهذا أن الحكم الصادر من الأئمة لايماثل الفتوى الصادر من المفتى وحفظالاًدب في ترك الاعتراض على الائمية " (١)

وأضاف ابن أميسر الحساج على عبارة الزركشي : أن أبسا على يعتبسر هذا الاجمساع قطعيسا ، لكن في الفتيسا وليسس في القصضاء • وعبسارته ""عنسد

ابن أبيهريرة من الشافعية هو في الفتيا كندلك أى اجماع قطعى - لافسسي القضاء ، ذكره ابن السمعاني والآ مدى وابن الحاجب وغيرهم ، والذى فسسى المحصول أنه يقول ان كان القائل حاكما لم يكن اجماعا ولاحجة والا فنعم ،

والفرق بين النقلين واضح اذلايلزم أن مايصدر من الحاكم هو على وجمه الحكم والقضاء دائما ، فقد يقضى تارة ويفتى تارة أخرى الا اذاكان يول كلامه أنه أراد بالحاكم القاضى فحينئذ يكون النقلان في معنى واحد (٢)

وحجـتـه من جهـة النقـل من آثارالصحابـة ضعيفـة لأنـه لم ينقــل عن الصحابـة أنهم كـانوا يسكتـون لعدم محاباة الحكام بل ربما كانوا فيمهلة النظـر أو سكتـوا للتروى أوبسبـب آخـر غيرالخـوف من الحـكام •

أما في عصر ابنأبي هريرة فهذا ليس، بسبب هيبة الحكام أو بسبب حفظالأدب بل كان بسبب استقرارالمذاهب ، فترك الخلاف كان بسبب التوسع فللمناف الاجتهاد " أما اذاكان هناك خلاف فلابدأن يظهر ولوبعد خروجهم ملك مجالس الحكام ، فلوسكتوابعدذلك دل على موافقتهم (٣)

والملفت للنظر في تعريفات السكوتي أن عدة تعريفات له تبدأ بكلمة "" أفتى "" أو "قضى" بدل قال ، فاستعمالهما يوحى بوجمود ربسط بينهما وبين السكوتي في نفوس المعمر فين ٠

فمـثلا قال البهارى "" اذا أفتى بعضهم أوقضى "" (٤) وقـال الآمـدى مرة "" ان حكم واحـد بحـكم ٠٠٠(٥)

وقال ابنتيمية "" ان انتشر بين الصحابة عنطريق الفتيا ١٠٠٠(٦) وقال ابن الحاجب "" اذا أفتى واحد وعرفوابه و لمينكروه أحدعليه ١٠٠٠(٧)

⁽۱) البحرالمحيط للزركشي بابالاجماع السكوتي ٤/ ٩٩٥. ..٥

⁽٢) التقرير والتحبير ٣/ ١٠١-١٠٣. والابهاج ٢/ ٣٨٠

⁽٣) أنظر الاحكام للامدي1/ ١٨٧-١٨٨ والتبصرة للشيرازي ٣٩٤

⁽٤) فواتح الرحموت للانصارى ٢/ ٢٣٢ (٥) الاحكام للامدى ١/ ١٩٠

⁽٦) السمسودة ص ٣٣٥ وأنظرالوصوللابن برهان ٢/ ١٢٤

⁽γ) مختصرابن الحاجب ۲/ ۳۷

وهل يختلف الحكم باختلاف فيالتعبير ؟

يظهر أنه لايوشر على الحكم الاعند ابن أبي هريرة ، فهويقول في الفتوى و القضاء أن السكوتي اجماع ، أما في الحكم فلا اجماع ولاحجة ، (١)

٦ - المدذهب الساد س عكس ذلك أى انه انكان مكما لافتيا وسكت البعض فاجماع

وان كان فتيا فلا يعتبرالسكوت دليلا على الرضا ولذالا ينعقد الاجماع ٠٠

نقل الشوكاني هذا المذهب فقال :

بانه اجماع ان كان صادرا عن حكم • قاله أبواسحاق المصروزى ، وعلّل ذلك بأنالأغلب أن الصحادر منالحاكم يكون عن مشا ور ة و وحكاه ابن القطان عن الصيرفي • (٢)

قال الزركشي؛ قالمه أبواسحاق المروزى معتلا بأن الغالب في الصادر من الحاكم يكون على مشاورة • وهذا القول حكاه ابن القطان عن أبي اسحاق المروزى والصيرفى الاأنه خصه بشئ • وعبارته :"" اذا سكتوا عن حكم الأئمة حتى انقرض العصر فان أصحابنا اختلفوا فيه اذا جمرى على حكم •

فمنهم من يقبول انه اجماع ۰ "" انتهى ٠

ثم اختصار أخيرا قول ابن أبي هريرة ٠

وفي هداالنقصل فصائدتان :

احمداهما /: اشتراط انقراض العصر علىهذا القول •

الثانية : ان القائل بالأول هبو أبو اسحاق المبروري لاالأستا ذ أبواسحاق الاسفيرايني ، لأن ابن القطان أقدم منيه ٠

وانما قلنا ذلك لأن الهندى في نهاية نقله عن الأستاذ اسحاق الاسفراينى قيال : وفي المسألة طريقة أخرى وهى التي أوردها ابنكج في كتابه انكسان على جهة الفتيا فهو اجماع لأنهم لايسكتون عن شيّ فيه ترك للدين ٠٠٠ وان كان حكما وانقرض ذلك العصر ولم يظهر له مخالف فهو على وجهين ١ اجدهما انه اجماع كالفتسوى والثسانيي : لا ٠ (٣)

⁽۱) قال السبكي: ذهب اليه ابن أبي هريرة انكان هذا القول من الحاكم لم يكن اجماعا ولاحجة والا فيا جمياع "" الابهاج ٢/ ٣٨٠ يعنى هذا أنه ينكر كلا الأمرين اجماع وحجمة عن الحيالة الأولى ويقر بكونه اجماعا في الحيالة الثانية •

⁽٢) ارشاد الفحول للشوكاني ص ١٨٤

⁽٣) البحرالمحيط للزركشي ورفع الحاجب والابهاج ٣٨١/٢ وأنظر التقريروالتحبير المحيط للزركشي ورفع الحاجب والابهاج ٣٨١/٢ وأنظر التقريروالتحبير ٣/ ١٠١ والبَـردوي ٣/ ٢٢٩

نقل الشوكاني هذا المذهب فقال : انوقع في شي يفوت استدراكه من اراقة دم أو استباحة في ربح كيان اجمياعيا ، والافهو حجية ، وفي كونه اجماعا وجهان • (۱) ولم ينسبوا هذا القول الى قيائيل معين (۲)

قال الأنصارى : اذاكثر السكوت وتكررفيما تعم به البلوى "" هذاهوالمختار (٣) قال ابن أمير الحاج : ومن المحققين من قيد قطعيته أى الاجماع السكوتي بملا اذاكثر وتكرر فيما تعم به البلوى (٤)

ويظهر منكلام الرازى أنه يفرق فى عصرالصحابة بين قول لم يعرف للمصاه منالف وهو فيما تعلم به البلوى ، ففيمثل هذايرى السكوت دالاعلى الوفاق أما فيغيرذلك فلايراه دليلا على الوفاق (٥)

ولكنه لايرى ذلك اجماعا قطعيا وفي عدم عموم البلوى لايراه حجسة ويظهر من كلام الغزالي أنه يقول بحجيته في عموم البلوى المتكرر (٦) وذلك عنده من القرائن التي تدل على الرضا لأنه لايمكن السكوت في مثل هسنده القضايا وخاصة عند حدوث التكرار لهذه القضايا وتكرار السكوت •

⁽١) ارشاد الفحول للشوكاني ص ٨٥ والبحر المحيط بابالاجماع السكوتي ٤ /٥٠

⁽٢) العطار ٢/ ٣٢٣ والابهاج ٢/ ٢٨٣

⁽٣) فـواتح الرحمـوت للأنصارى ٢/ ٢٣٢ بهامش المستصفى ٠

⁽٤) التقرير والتصبير ٣/ ١٠٤

⁽٥) أنظس المحصول للرازى ١/٢/ ٢٢٣

⁽٦) المستعفى ١/ ١٩١ والمنخول ص ٣١٩

٨ - ١ لمدهب الثامن أن المقول بالاجماع السكوتي خاص بعصر المحابدة .

نقل الشوكاني المذهب فقال: انكان في عصر الصحابة كان اجماعا والافسلا، قال الماوردى في الحاوى والروياني في البحر ان كان في عصر الصحابة فاذاقال الواحد منهم قولا أوحكم به فأمسك الباقون ، فهذا ضربان ،

۱- أحدهما ممايفوت استدراكه كاراقة دم واستباحة فحرج فيكون اجماعا ، لأ نهم لواعتقدوافلافه لأنكروه ، اذلايصح منهم أنيتفقوا على ترك ا نكار منكر .

٢ ـ وان كان ممالايفوت استدراكه كان حجة لأن الحق لايخرج عن غيرهم • وفي كونه اجماعا يمنع الاجتهاد وجهان لأصحابنا •:

أ _ أحدهما يكون اجماعا لايسوغ معه الاجتهاد .

ثم الذين يلونهم ، ثم يفشـو الكـذب "" (٢)

ب_ و الثاني لايكون اجماعا سواء كان القول فتيا أوحكما على الصحيح (١)

ويرى الماوردى أن هذايشمل التابعين أيضا • قال الزركشي بعدسسرد التفصيلاالذى ذكره الشوكاني وهو يقتبس من الزركشي """ على أن الماور دى ألحق التابعين بالصحابة في ذكره في باب جزاء الصيدمن الحاوى ، و ا ن الحكم بالمماثلة من الصحابة والتابعين يمنع من الاجتهاد لمن بعدهم • وذكر صاحب الوافي هناك : الحاق تابعى التابعين بالتابعين لأن النبي طلياه عليه وسلم أثنى عليهم بقوله "" خير الناس قرني ثم الذين يلونهم

وصرّح الرافعي تبعا للقاضى الحسين والمتولى بأن غيرهم من الأعصـار

ويظهر من هذا التفصيل أن هناك قـوليـن في اعتبار السكوتي فيعصرالصحابة قول باعتبارذلك اذاكان في مالايفوت استدراكه وقول باعتارذلك في كل شيُّ ٠

⁽۱) ارشاد الفحول: ص٥٨ والبحر المحيط الأركشي ٤/ ١٠٥ -٥-٥

⁽٢) سندكر تخريج الحديث في آخرالرسالة في ملحق خاص بالتخريج ٠

⁽٣) البحر المحييط للزركشي المخطوط بابالاجماع السكوتي ٠ ٤ / ٥٠١

٩ - المسذهب التاسع : ان كبان السباكتون أقل كبان اجمباعبا والافسلا ٠

نقل الشوكاني المذهبفقال: إن كان الساكتون أقل كان اجماعا والافلا • قاله أبوبكر السرازى وحكاه شمالائمة السرخسي عن الشافعي (١)

قال الزركشي ؛ اختاره أبوبكر الرازى ، وحكاه شمس الائمة السرخسي عن السسافعى وهندا غريب ، لا يعرفه أصحابه (٢)

ونسب العطار هذا القول الى من يقول بأن مخالفة الأقبل لاتضر ، وهسمه ابنجرير الطبرى ومن وافقه الذين يقولون في الاجماع الصريح ان مخالفسسة الأقبل لاتضر ، فاذا سكت القليل فيكون إجماعها من بابالأولسمى (٣)

وقال السبكي: قيل يكون إجماعها ان كان الساكتون أقل ،وقال ان أبابكر الجصاص أيضا من القائلين به (١)

١٠ ـ المصنف العصاشصر : انكان ذليك ممايدوم ويتكرروقوعهوالنوض فيصله

فـانـه يكون السكوت اجمـاعـا • وهذامما اختاره امامالحرمين في آخرالمسألة (٥)

نقل الشوكانى المذهب فقال كان دلك ممايدوم ويتكرر وقوعه والخوض فيه فانه يكون السكوت أن المماعا ، وبه قال امام الحرمين الجويني وقال الغزالى في المنخول "" المختار أنه لايكون حجة الافي صورتين :

أحدهما : سكوتهم وقدقطع بين أيديهم قاطع لافيمظنة القطع والدواعــي

تتوفسر على الردعلية •

الثانيي: مايسكتون عليه على استمرار العصر وتكون الواقعة بحيثلايبدى أحد خلافا ، فاما اذا حضروا مجلسا فأ فتى واحد وسكت آخرون فذلك اعتراض لكون المسألة مظنونة والأدب يقتضي أن لا يعترض على القضاة والمفتين (٦)

⁽۱) ارشاد الفحول ص۸۵ والسرخسيا / ۳۰۵ وعبارته: يحكى عن الشافعى أنه كانيقول انظهر القول من أكثر العلماء والساكتون فريسير منهم يثبت به الاجماع ، وان انتشر القول من واحد أواثنين والساكتون أكثر علماء العصر لايثبت به الاجماع لأن للسكوت أسباب غير الرضا ""، وأنظر البزدوى ٣/ ٢٢٩

⁽٢) البحرالمحيط للزركشي المخطوط ٠ ٤/١٠٥

⁽٣) العطّارعلى جمع البوامع ٢/ ٢٢٤ (٤) رفع الحاجب والعطار ٢/ ٢٢٤ (٣) العطّارعلى جمع البوامي ال

وقـالالأسنـوى : مـانقـل عنالشافعى عن السكوت " هو السكوت المتكرر" فـى وقـايـع كثيـرة وهو ينفي الاحتمالات الاتيـة (۱)

وقال الأسنوى فيالتمهيد : فان تكرر فيوقايع كثيرة كان ذلك اجماعا وحجة ويظهر الفرق بين الهذهبالسابق وهذا أن المذهب السابق يخصص الاجماع السكوتى فيما يفوت استدراكه بعصر الصحابة فقط وهذا المذهب يرى اعتبار مثل هذا السكوت في جميع العصور •

١١ _ المسذهب الحادىءشسر : أنه حجمة قبل استقسرارالمسذاهب لابعدها،

نقل الشوكاني هذا المذهب فقال :

: أنه يكون حجمة قبل استقرار المصد اهب لابعدها ، فانصحمه

لاأثـر للسكوت لماتقـرر عنـدأهل المـذاهـب من عـدم انكـاربعضهم على بعـــف اذاأفتـى أوحـكـم بمـذهبـه معمفالفتـه لمـذاهب غيـره (٣)

واعتبر الزركشي هذا المذهب أنه اجماع قطعى أوحجة ظنية يحتج به على

١ ١ - المحذهب الثانبي عشر أنه اجماع اذاكان معه قياسأو خبرمرسل٠

قال ابن برهان في بيان هذاالمذهب :

عند المنفية اذاكان معه قياس ضعيف يخالفه فهو توقيف

يقدم على القياس، والا فعلا •

ونقل عن الصيرفي انه قال : اذاكان معه قياس ضعيف كان قوله مسع الضعيف أولى من القياس القوى • وخطّاً الشيرازى قوله هذا وقالهذافي الصحابي (٥)

حاشية ص١٠٦) قال الجويني : فان قيل ان اتجه فيحكم العادة سكوت العلماء علىقول مجتهد فيه مظنون في المسألة فاستمرارهم على السكوت زمنا متطاولا يضالف العادة قطعا اذاكان يتكرر تذاكر الواقعة والخوض فيها ، ومن لم يجعل السكوت اجماعا فانما يستقيم له مطلوبه في السكوت في الزمان القصير ، ولهذا السوَّال اشتط بعض المحققين في الأصول في الاجماع السكوتي انقراض العصر ،

وأنا أقول: لايتصور دوام السكوت معتذاكر الواقعة فيحكم العادة قطعا فان هولاء لايخوضون فيها اما بوفاق أو بخلاف لما يبدون حكمه ، فاذالم يتصور استمرار السكوت حتى يبنى عليه ادعاء القطع ٠٠٠ فرجعت صورة المسألة على الضرورة الى السكوت في الزمان القصير ٠٠٠

- (۱) نهاية السوّل ۲/ ۱۹۲ (۲) التمهيد للاسنوى ص ۱۲۷
 - (٣) ارشادالفحول ص ٨٥ وفواتح الرحمـوت ٢/ ٢٣٢
- (٤) البحرالمحيط للزركشي وقال العطار: الاتفاقفي التعريفيعم المظنون والمقطوع ٢/١٠٠٥ عربي المعلاد الاتفاق المعلاد المعلود المعلاد المعل
 - (ه) الوصوللابنبرهان۱۲۸/۲۲ وا لبردوی ۲۳۲/۳ واللمع ص ۶۹ والتبصرة ۳۹۱–۳۹۷

٣ ١ - المسذهب الثالث عشر : انسه اجماع بشر طافادة لقرائن العلمبالرضا ٠

أى يسوجمد من قرائمن الأحموال مايدل على رضى الساكتين بذلك القول، كمسسا

اختصاره الغزالي في المستصفى (۱) قال الشوكاني في بيان هذا المذهب : أنه اجماع بشرط افعادة القرائن العلم بالرضا ، وذلك بأن يوجد من قرائن الأحوال مايدل على رضا الساكتين بذلك القول ٠٠٠ وقال بعض المتأخرين أنه أحق الأقوال ، لأن افادة القرائن العلم بالرضا كافعصادة

وقال الزركشي : المسألة في غاية الاشكال من الجانبيا وقدذكر أبوالطيب فياثباتالاجماع فيهذه المسألة ترتيبا فيالاستدلال استحسنته فأوردته ويدخل فيه الجواب عن كلامهم •

قسال : والدليل على شبوت الاجماع مبني على أصليت •

النطق له ، فيصير كاالاجماع القطعي، • (٢)

أحــدهمــا : أن أهل العصر لايجوز اجماعهم على الخطــأ •

والثــاني : ان الحـق واحـد ، وماعـداه باطل ٠٠٠

واذاثبت هذانالأصلان فلليخلو القول الذى ظهر من أن يكون حقا أو باطلاه فان كان حقا وجب اتباعاه والعمل به ٠

وان كان باطلا فلايخلو سايس العلماء من أربعة أحوال:

- ١ ـ اما أن لايكونوا اجتهدوا ٠
- ٢ أو اجتهدوا ولم يود اجتهادهم الىشئ يجب اعتقاده ٠
 - ٣ _ أو أدى الى صحية الذى ظهر ٠
 - ٤ ـ أو أداهم اجتهادهم الى خلافـه

ولايجوز أن لايكونوا اجتهدوا لأن العادة مخالفة لهاذا، لأن النازلة اذانزلت فالعادة أن كل أهلالنظر يرجعون الى النظر والاجتهاد ، لأ ن هاذا يودى الى خروج الحقين بعض أهل العصر بتركهم الاجتهاد وبعضهم با لعدول عن طريق الصواب ، وهذالا يجوز لأنهم لا يجمعون على الخطأ ،

ولايجوز أن يقال أنهم اجتهدوا فأداهم اجتهادهم الى خلافه فكتموا لأن اظهار الصحيق واجب لاسيما مع ظهور قاول هو باطل •

واذا بطلت هـذه الوجـوه ، دل على أنهم سكتوا مضمرين الرضا بماظهر من القول فصــار كــالنطـــق ٠ (٣)

⁽۱) المستصفى للغزالى ۱/ ۱۹۱ (۲) ارشادالفحول للشوكاني ص ۸۵ قال العطار : احترزعنالسكوت المقترن بأمارة الرضا فانه اجماع قطعا أو السخط فانه ليس اجماعا قطعا ، (العطارعلى جمع الجوامع ۲/ ۲۲۲

⁽٣) البحسر المحيسط للزركشي ٤ / ٦٠٠٥ - ٢٠٠٥

الفهل الأثاث المناع الماع الما

مىن هـذاالعرض يتبيىن لـنا أن الاجمـساع السكـوتــي لابـدفيه من شـروط نـذكرهـا هنا مستفيـدا من الزركشـي الذى تناول هذاالموضوع فأجاد ٠

الشحصر ط ا لأ و ل: أن يكون في مسائل التكليف •

فقول القائل عمار أفضل من حنيفة ، لايدل السكوت فيه على

شىً ، اذلاتكليف على الناس فيه ، قاله ابن الصباغ في العدة وابن السمعاني في الدقواطع وأبو الحسين في المعتمد وغيرهم ، (۱)

المعتمد وغيرهم ، (۱)

ان يعلم أنه بلغ جميع أهل العصر ولم ينكروا ، والافلايكون اجماعا مكوتيا ، قاله الصيرفي وغيره ، وورا ، ه حالتان :

احداهما: ان يغلب على الظن بلوغهم •

الثانية: أن يحتمل بلونه وعدمه فا لأكثرون على أنه ليسهججة وعالمة الطبيري ٠٠

وقيل حجية مطلقا ، وهو ظاهر كلام القاضي عبدالوهاب من المالكية وحكياه عن مالك ، وفصّل الرازى والبيضاوى والهندى بين أن يكون هيذا القول ممايعم به البلوى كنقض الوضوء من ميس الذكر كان كالسكوتيين والا لم يكن حجية ،

واذاقلنا هو حجمة فليس باجماع في قول الجمهور •

وقيل اجماع كيلا يخلو العصر عن قائم بالحتق ٠

وقال القاضي الحسين في تعليقه : اذاقال الصحابي قولا ولم ينتشر فيمابينهم فان كان معه قياس خفي قدم على القياس الجلى ، قولا واحدا •

وكذلك اذاكان معـه خبرمرسل فان كان مجـردا عنالقياس، فهليقدم القياس الجـلى عليـه؟ قـولان ، الجـديـد يقـدم القيـاس ٠

⁽۱) المعتمد للبصري٦/ ٥٣٩

وقال الروياني فيالبحر : هذااذابلغ كلالصحابة ، فان لم ينتشر فيكلهم مدد فليسباجماع ، وهل يكون حجمة ؟ يعتبر بما يوافقه من قياس أويخالف ففي المعامة أحسوال :

- 1 أنيكون القياس موافقا ثم يكون قوله حجة بالقياس ٠
 - ٢ أن يكون مخالفا للقياس الجلى ، فالقياس أولى •
- ٣ _ أن يكون معـه قيـاس جـلى ويخالفه قياس خفـي ، فقوله مع القياس أولـى٠
- ٤ أن يكون معـه قياس خفي ويخالف ه قياس الحفي :
 قـال في القديم : قوله مع القياس الخفي أو لـى وألـزم من القياس الجلى ٠
 وقـال في الجحديد : القياس الجلى أولى بالعمل مع قولـه مع القياس الخفى ٠

قـال الرافعـى : هـذااذانقـل السكوت · فان لم ينقل قول ولاسكوت ··· فيـجوز أن لايلحـق هذابالسكـوتي ·

ويجوز أن يستدل به على السكوت لأنه لوقالشيئا لنقل ، كمانقل اختلافهم

وقال النووى: المختار أن عدم النقل كنقل السكوت لأنه الأصلوالظاهر •

٣ _ الشــرطالثالثكونالسكوتمجردا عن الرضا والكراهـــة ٠

فان ظهر عليهم الرضى بماذهبوااليه ، فهو اجمعاع بلاخصصلاف ، قال على المالكية والخوارزمى قاله القاضيان الروياني فيالبحر وعبدالوهاب منالمالكية والخوارزمى فيالكافسي ، وجمعرى عليمه الرافعمون ،

وعكسمه انمه اذاظهرت أمارات السخط لميكن اجماعا قطعما

الشــرط الرابـع : مضى زمـن يسع قدرمهلة النظر عادة فيتلك المسألة ٠

فلو احتمال ان الساكتيان كانوافي مهلة النظار لميكن اجماعاسكوتيا ذكاره الدباوسي وغيار ه ٠٠٠

الشــرط الخامــس: أن لايتكرر مع طول الـرمان •

فان تكررت الفتيا وطالت المحدة مع عدم المخالفة فان عدم مخالفتهم يرجح بل يقطع بها ٠٠٠ ذكره امام الحرمين ٠٠

وقول الشافعى "" لاينسبالىساكت قول "" أرادبه اذاكانالسكوت في المجلس ولايتصور السكوت الاكذلك ٠٠٠ ولذلك جعل إمام الحرمين صورة المسألة : اذ المام يطل الزمان مع تكرارالواقعية ٠٠٠

الشـــر ط السا دس: أن يكون قبل استقرار المذاهب،

فللأأثار للسكوت بعداستقرار المذاهب قطعال ٠٠٠ ذكره الكياالطبرى وغيره ٠

الشمرط السمابمع : هل السكوت خاص بعصر الهمابة أويشمل القرون الثلاثة؟

للعلماء فيذلك طريقان:

الأول : جعـل ذلك عـاما في كل عصرمن المجتهدين ، وهوالذى صرح بـه الحنفيـة في كتبهم وامام الحرمين في البرهان والشيخ في اللمع والرازى فـى كتبه وسائر أصحابه والامـدى وبن الحاجب والقرافي من المالـكية وغيرهم،

قال النـووى في شرح الوسيـط : اذاانتشرـ قول التابعـى ولم يخـالـف فالصحيح انـه كالصحابـي ٠٠

وقيل: ليسبحجة قطعـا •

قال صاحب الشامل: الصحيح انسه اجمساع •

هذا، والذى صحححه هوالأظهر ، لأن المعنى المعتبر فيالصحابة موجحود والمعتبر في الصحابة موجحود والمعتبر في المعتبر في المعتب

الثاني : قول من خص هذا بعصرالصحابة دون الذين من بعدهـــم وهى طريقة القدماء من أصحابنا وغيرهم • منهم الشيخ أبوحامد الاسفرايني فيتعليقه والماوردى فيالحاوى والصيرفي وبنالقطان فـــي كتابيهما في أصولالفقه ، والشيخ أبواسحاق الشيرازى فياللمع وابــن الصباغ فيالعدة • • والغزالى فيالمستصفى والمنخول وابنبرهـــان والخوارزمي فيالكافي وأبوالحسين فيالمعتمد والقاضي عبدالوهــاب من المالكية • واختاره القرطبي من المتأخريهم والموفق الحنبلــي فيالروضة وابن السمعانــي • • •

أطلق الرازى المسألة لكنه لماانتهى الى فرع انتشارالقول واحتمال الرضى من الباقيت خصه بالصحابية · ويرى البيضاوى أن هذالقيد غير صحيح ولاحاجة باختصاصالمسألة بالصحابة • لأن السكوت دليل الرضى فانتهض في الاجماع •

وقال الزركشي بعد التفصيل "" الحاصل : انه ان عرف بلوغه الجميع فيقبل السكوتي ، وان ظن ففيها خلاف مفرع على مسألة السكوتي ، قاله الأستاذ ، وان كان محتملا فهى هذه المسألة ، ولاوجه للقول بالحجية فيها الاان كان من الصحابي بناء على أن قوله حجة ، ومن عمّم القول فيها لم يصب ٠٠٠

وقيل: بل تخصيص المسألة بعصرالصحابة كما نقله المتقدمون ٠٠٠

ومن قال أن يكون حجــة لااجماعا انما يتوجه فرضه فيحق الصحابة لأن منصبهم لايقتضىالسكوت فيمثلذلك مع مخالفتهم فيـه ٠٠٠ كيف والتعلق هنا انما هوبقول المفتى والحاكم فقط لأنه مبني علىأنالساكت لاينسباليه قول ٠٠٠ ولاحجـــة في قول أحد منالمجتهدين بعد الصحابة بالإ تفاق ، فلمالميكن اجماعا فكيـف يكون حجة بخلاف ما اذاكان ذلك قول صحابي ، فان ذلك اذالميكن سكوتهـــم عن مسألة اجماعا فيصلح للاحتـجاج بــه (۱)

واشتهرالحنفية بالقولبالاجماع السكوتي، ولكن الواقع أن عامة الفقهاء يقولون به وجل الخلاف حول قبولالاجماع السكوتي بهذالقيد أو ذاك والافالظاهر من كلام الحنفية أنهم أيضايقبلون السكوتي بقيود فيشروطالسكوتي عندهم هي عندغيرهمم

ويظهرلي بتتبع الأقوال والاراء أنالاعتبار للسكوت فيمحل الموافق على الموافق على يكون بوجود أصلين :

- ١ ـ التأكدمي بلوغ قول القائل الى كافة مجتهدى العصر ٠
 - ٢ _ أنيكون ذلك قبل استقصرارالمصداهسب ٠
- وهذايعنى أن المنعقدفي عصرنايكون الصريح فقط بابداء كلواحد رأيه صراحة •

⁽۱) البحر المحيط للزركشي بابالاجماع السكوتي ٠ ١٠ ٧ - ٥٠٧ (١)

فيه أذكر فيهذا الفصل حجمج هذه المذاهب حسبالترتيبالذي وردلاكرهذه المذاهب •

١ - حجمة المذهب القائل بأن السكوتي ليسياجماع و لا حجمه •

أولا _ استدلالقائلون بهذالمذهب بأنالسكوت يحتمل سوى الرضا ثمانية وجموه:

- أ .. أنه قد تظهر على الساكت قرائن السخط •
- ب ـ أنه يراه قدولاسائفا أدى الاجتهاداليه وانلميكن موافقا عليه ٠
 - ج _ أن يعتقد أنكل مجتهد مصيب فلايرى الانكار فرضا أصلا ٠
- د ـ ربمـا أرادالانكار ولكنـه ينتهز فرصـة التمكـن منـه ولايرى المبادرة اليـــه لمصلحــة •
 - ه _ أنه لوأنكر لميلتفت اليه كماحدث مع ابنعباس ٠
 - و _ ربماكان في مهلـة النظــر ٠
- ذ _ ربماسكت لظنه أن غيره يقوم مقامه فيذلك الانكسار وانكان قد غلط فيه
 - ح _ ربما رأى ذلك الخطأ من الصغائر فلم ينكره •
 واذااحتمل السكوت هذه الجهات كمااحتمل الرضا علمنا أنه لايدل على
 الرضا قطعا ولاظاهرا (۱) فلايكون اجماعا ولاحجة •

ثمانيا : ان هذااتفاق من البعض والعصمة حاصلة لكلالأمة ، ونقل كثيرا أن التابعيان خالفوا الصحابة في عدة مسائل اذاقال بعضالصحابة وسكتالاخرون (٢) ثمالثا: قالالكرخي : تركالنكير لايكون دليلالموافقة لأنه ليسلأحدمن المحتهدين أنينكر علىصاحبه باجتهاده وليسله أن يبين لغيره ماأدىاليه اجتهاده (٣)

خامــسا: هناك آثـارتـدلعلى عدم اعتبار السكوت دالا علىالرضا ٠

- (۱) أنظر الغزالي في المستصفى 1/ ١٩٢ والمحصول ١/١/ ١٥٥ والاحكام للامدى ١٨٧/١
 - (٢) المستصفى للغزالي ١/ ١٩٢ و
 - (٣) أصول السرخسي ١/ ٣٠٣
 - (٤) أنظرالبيهقي ٦/ ٢٥٣ والمستدرك لمحاكم ٤/ ٢٤٠

مثل ماروى في حديث ذى اليدين عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسسيت يارسول الله فقالرسول الله ملى الله عليه وسلم أصدق ذو اليدين؟ فقال الناس نعم ، فقام رسول الله عليه وسلم فصلى اثنتين أخريبين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أ و أطول (1)

فهنا تكلم ذواليدين وسكت الحاضرون ولوكان سكوتهم دليلالموافقة لاكتفى به رسولالله صلى الله عليه وسلم ولما استنطقهم من غيرحاجة وهم في الصلاة •

سادسا : فعال الصحابة ، فانهم لما استشار هم عمر في الغنائم تكليم الجميع وسكت على بن أبي طالب فاستنطقه فضالف رأيهم ، فلم يجعل عمر سكوته دليل الموافقة (٢)

فدل أن السكوت لايكون نصا على الرضا ومادام السكوت محتملا لوجوه كثيرة سوى الرضا فلانقطع به ويبقى القول للبعض ، ولاحجة الافني قول الكل و فلايكون هذا اجماعا ولاحجة ولاحجاء

٢ - أدلـة المذهبالثاني القائل بانه اجـمـاع وحجــة ٠

أولا: جرى تعامل العلماء على قبول مشل هذا الاجماع عملا بعموم الأدلة المثبتة للاجماع، ولأ نه "" لوشرط لانعقاد الاجماع لتنصيص من كل واحد على قبوله واظهار الموافقة مع الآخرين قولا أدى الى أن لاينعقد الاجماع أبدا لأن معرفة قول كل عالم في عصر "" في العادة انمايكون بانتشار الفتوى مسن البعض وسكوت الآخريس " والمتعذر كالممتنع ، وتعليق الشيّ بشرط ممتنع يكون نفيالأصله فكذاهنا ، وهذا من بابالحرج ولمنكلف بماليس في وسعنا ويعتبر اشتهار الفتوى من البعض والسكوت من الباقيان كافيا في انعقاد الاجماع ، لأن السامعين اذاكانوا من المجتهدين فلايتصور منهم السكوت

⁽۱) الحديثرواه البخاري كتابالصلاة بابهلياخذ الامام اذاشك بقول الناس ١٤٣/١

⁽٢) أنظرالبزدوى ٣: ٢٢٩

الفن الزاهد

عن اظهارالخلاف ، اذاكان الحكم عندهم خلاف ماظهر فسكوتهم لابدأن على الوجه الدى يحلل و فهذا الطريق ينقطع به معنى التساوى في الاحتمال ويترجح جانب الموافقة فيكون اجماعا وحجمة .

أما السكوت مع الخلاف فلايسرجح أحد الجانبين فيمايكون مختلفافيه (۱) عانيا : جعل السكوت من الباقيان محل الرضا لحرمة السكوت فيحق المجتهد الأنه لوسكت وهو مخالف فهذه تهماة فسق ، وهوشيطان أخرس لألالساكت على الحق شياطان أخرس ، فلاباد من نفيهذه التهماة عنهم ويكون ذلك بحمال

السكوت على الموافقة وفاذ الم يجعل السكوت تسليما لقوله كان فسقا لأنسسه امتناع عن اظها رالحق وترك للواجب احتشاماللغير ، والعدالة مانعة عنسه فلايظن بهم ذلك ، خصوصا بالصحابة فانه ظهر من صغارهم الردعلى الكبسار وقبول الكبسار ذلك منهم اذاكان ذلك حقا - (٢)

شالثا : أما الجواب عن الاحتما لات الواردة على اعتبارالسكوت دالا على على الرضا ، فقالوا :

أ ـ لايجوز ترك الاجتهاد لأن العادة جرت بنظرالناس في الحادثة عندحدوثها اذلامانع لهم من ذلك فلايجوز دعوى خلاف العادة وترك الاجتهاد لأنه يود ى الى محال ، وذلك أنه اذا أخطأ المجتهد منهم وترك الباقون الاجتهاد فقد أخطأ الجميع ، وخلا العصرعن الحق ، وهو مخالف للحديث ،

ب _ لايجوز أن لايظهر وا الخلاف لأن ذلك أيضا خلاف العادة •

ج _ ولايجوز أن يكونوا فيمهلة النظر لأن ذلك لايمتد الى أن ينقرض العصر و د _ ولايجوز أن لايظهروا الخلاف للخوف أوالهيبة ، لأن الهيبة تمنع اظهـــار الخلاف في الأحكام ، ولهذا ردت امرأة علىعمر حينما أرادمنع المغالاة في الصداق ، وقالت: أيعطينا الله وتمنعناياعمـر؟ ، وروى أنها قالت :ياعمر قال الله تعالى (وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا) (٣) فقال عمـر امـرأة خاصمت عمـر فخصمـتـه .

⁽¹⁾ أنظر أصول السرخسي 1/ ٣٠٥

⁽۲) آنظر البزدوی ۳:/ ۲۳۱

⁽٣) النسحاء ـ ٢٠ والحديث رواه أبوداود والترمذي وابنماجه والبيهقي

وقال عبيدة السلبماني وهو من أصحاب على "" رأيك مع الجماعة أحبالينسسا من رأيك وحدك (١)

وهناك مو اضع أخصرى غيرهذه الأمثلة التى أظهروا فيها الخلاف ولم يحتشمو ا

هـ قـول ابن عباس" هبته" ،فهو هاب أن يواجمه عمر وهو صغيرالسن و الميصل درجة الاجتهاد آنـئذ ثم لعله يفقد الحجمة لصالح رأيـه والا كان عمــر يستمع اليـه ويقدمـه على كبا رالصحابـة ٠

وأيضا لو سكت مجتهد لهيبة في مجلس لأظهر رأيه وخلافه في وقت لاحـق كما أظهر ابن عباس خلافـه ٠

و _ ولايجور أن يكون اعتقاده أنكل مجتهدمصيب لأنه لميكن في الصحابة منيذهب السي هذا - بلكان مندهبهم أن الحق واحد ولذا خطأبعضهم بعضا •

ذ _ ولأن العادة مع هذا الاعتقاد اظهار الخلاف فدلعلى بطلان ماقالوه (٢)

ح _ أجيب عن حديث ذى اليدين أنه شاهد على كونهم في مهلة النظر ، وهكذا الوقائع الأخرى فهى شاهد على الحكم الأحسن من الحسن •

طـ وأجيب عن الكرخي أن مجرد السكوت ليس محل الموافقة بل ترك الأظهار ماعنده مماهو مضالف لما انتشر هـو محـل الموافقـة (٣)

ويظهر بهذا التفصيل أن السكوت ظاهر في الموافقة ، فيحصل الاتفاق بسكوت البعض ويكون اجماعاوحجة ، ولكنه تلحقه شبهة فيبقى ظنيا .

رابعا: العادة جارية بأن الناس اذاتفكروافيالمسألة زماناطويلا واعتقدوا خلاف ماانتشر من القول لأظهروه اذالم تكن هناك تقية ، ولوكانت تقية لظهرت وانتشرت فيمابين الناس، فلما لم يظهرسبب التقية ولم يظهرالخلاف علمنالم

وهذا الدليل أورده الرازى ، وردعليه بقوله "" وجوابه مابينًا أن وراء الرضا احتمالات أخرى "" ٠

أقول: إننا فيمناقشتنا للاحتمالات التى أوردها الرازى فيدليله أظهرنا أن السكوت للرضا ظاهر وماعداه محتمل ، ويسقط المحتمل بالظاهر مالميرجمه دليل • فالسكوتي اذا اجماع وحجمة •

و(۱) روى ابن حزم وغيره هذا الأثر أنظر الاحكام ٤/ ١٩٥

⁽٢) أنظرالتبصرة للشيرازى ص ٣٩٤

⁽٣) أنظر أصول السرخسي ١/ ٣٠٥

٣_ أدلـة المذهبالثالث القائل بانه حجمة وليس باجماع •

- ١ قالوا : سكوتهم يدل ظاهرا مع الاحتمال على الموافقة ، فهو حجة ويجبالعمليها
 كفيسرالواحدوالقيساس (١)
- ٢ وقد احتج الفقها عبالقول المنتشر في الصحابة اذالم يظهر له مخالف ، فدل
 على أنهم اعتقدوه حجة ظنية ولايجعلونه اجماعا ١٠٠٠)
- ٣ ـ و لأنه لايقطع به للاحتمالات المحذكورة التى أوردها قائلو المذهبالأول (٣)
 والفرق بين المذهب الثاني والثالث أنهم يقدمون الاجماع على القياس وخبرر
 الواحد لعلو مرتبته عليهما ٠

والذين يقولون بحجيته فقط يجعلونه متساويا معالقياس وخبرالواحد (٤)

٤ ـ أ د لـة المـذهـب الرابع : القائل بأنه اجماع بشرطانقراض العصــر •

انقصراض العصر يضعف الاحتمالات المذكورة الطارئة على سكوت العلماء المجتهدين في مسألة ظنية ، فيبعدعادة استمرارهم على السكوت في الزمن المتطاول ٠

٢ ـ ولأنه اذاحدث تكرارالواقعة والخوض فيها لم يتصور دوام السكوت
 من كلل مجتهد . ولهذاأظهر ابن عباس خلافه في مسألة العول من بعد . (٥)

٣ - وقبل انقراض العصر فقد يقال أنهم في مهلة النظر ٠ أما اذاانقرض
 العصر ولميظهر أحدالخلاف ومضت مهلة النظر والتروى فاحتمال الوفاق يلغنى
 الخلاف ، ولانقولأن التروى مرتبط بانقراض العصر ولكنه يؤكد أن السكوت لميكن
 بسبب التروى بلسببه الموافقة والرضا ٠

أقول: وهذا مبناه علىغلبة الظن بالموافقة وهذايكفي فيه ترك مهلة للتروى والاجتهاد في المساللة •

⁽۱) أنظرأصول البزدوى ٣/ ٢٣٠

⁽۲) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الحنبلي ـ ٥١٠ هـ - ٣٨ ٣٣٨ طبعة جامعة أم القـرى ٠

⁽٣) أنظر كشمفالاسترار للبزدوى ٣/ ٢٣٠

⁽٤) كشف الاسرار للبزدوى ٣/ ٢٣٢

⁽ه) البردوى ٣/ ٢٣٠

ه ـ أ د لـة المحذهب الخامس القائل بأنالسكوتي اجماع ان كان فتيالاحكما بـه ٠

استدل هاولاء ٠

۱ - العادة جارية بأن الحاضرمجالسالحكام يحضر على بصيرة من خلافهم له فيما ذهب اليه من غيرانكار لما في الانكار من الافتيات عليهم ٠

٢ ـ ولأن حـكم الحاكم يقطع الخـلاف ويسقط الاعتـراض • بخـلاف قول المفتي فـان
 فتـواه غيـر مـلزمـة ولامانعـة من الاجتهـاد (۱)

٣ ـ وقيل : في وجه هذا القول ان الحاكم لايعترض عليه في حكمه فلايكــون
 السكوت دليل الرضا •

نقلابن السمعاني عن ابن أبي هريرة أنه احتج بقوله هذا بقولــه انانحضر مجلس الحكام ونراهم يقضون بخلاف مذهبنا ولاننكر ذلك عليهم فلايكــو ن سكـوتنا رضـا منا بذلك (۲)

٤ - والمفتى بخلاف الحاكم لاسلطان لـه فاذاأفتى بحكم واتنشر بينالجميع ثـم
 سكتـوا ، دل علىأنهم ارتضـوه ، وهذاموجـب للاجمـاع •

فالسكوت المقرون بالفتوى دال على الموافقة لعدم التقية والخوف بخلاف قول الحاكم •

ورده الرازى بأن عدم الانكار انمايكون بعداستقرارالمذاهب أمــا حال الطلب فالخصم لايسلم جـواز السكوت الاعنالرضا سواء كان مع الحــاكم أو مع غيـــر ه • (٣)

٦ _ أ د لـة المسذهب السادس القائل بأنه اجماع اذاكان عن حكــم ٠

۱ ـ الغالب أن الصادر من الحاكم يكون عن مشورة ، والصادرعن الفتوى يكون
 عن استبداد (٤)

٢ - وأيضا الصادرمن الفتوى قديكون عن الانفراد فاذا تقوى الحكم بالقضاء وحكم
 الحاكم كان اجماعا وحجــة صيانة للقضاء وحفظا له من الضياع ٠

وأقـول: التفـرق بين حكم الحاكم والفتوى لاوجه له فكما تكون الفتـوى عناستبداد فكذا الحكم ، فالسكوت فيكليهما مع الانتشار دليلالموافقة ، فيكـون اجمـاعا وحجـة سواء فيذلك ما كان حكمـا أو فتيـا .

⁽۱) الاحكام للامدى 1:/ ۱۸۷ والبزدوى ٣/ ٢٣٠

⁽٢) أنظر ارشاد الفحول للشوكاني ص ٨٤

⁽٣) المحصول للرازى ١/٢/ ٢٢١

⁽٤) البردوى ٣/ ٢٣٠

٧ ـ أدلـة المحذهبالسابع القائل بأنالسكوتي اجماع فياستباحة الفرج واراقة دم٠

قـالوا هذا لأن السكوت فيمثلهذه القضايا منكـر ولايصـدرمن المجتهدين منكر فـلايصـح منهم أن يتفقـوا علىترك انكارالمنكــر ١٠٠٠)

ولمح المصاوردى في كلامه أن القائل بهذاهو الرافعى والقاضي الحسين والمتولي لأنهم يقولون بقبول الاجماع فيمثلهذه المسائل ولكن فيعصرالسلف • (٢)

وأقـول: ان المنكرمنكــر مهما تفاوتـت درجـاتــه ، والساكت عن الحــق

شيطان أخرس ، فالسكوت دليل الرضا فهذا اجملاع وحجلة فيهده الأماكلين وغيرهما ممافيه حكم شرعلي ٠

9 _ أدلـة المذهبالقائل با نـه اجمـاع اذاقـل عددالساكتين وكثرعدد المتكلمين بالحكم ٠

لعل أبابكر الرازى أراد بذلك الحاق الأقلل بالأكثر لأن حكم الكل عامة يكون حكم الأغلب على الكل .

وهذايدل على أنهم اتفقوا مع جمع كبير ولوكان لديهسم

رأى مخالف لأظهروه ٠

وقديقال عكس هذا أيضا اذالسكوت من الأكثر يكون أبعد من أى ضغط عليهم من عدد قليل ، وبهدا أرى أنه يتساوى الأقلوالأكثر من القائليان أوالساكتين فالقائل موجود والساكت موجود ولم يضالف فسكوته دليل رضاه فيكون هذا اجملا عنا وحجلة ، • •

٨ - أدلة المذهب الثامن القائل بأنه خاص بعصر الصحابية ٠٠

وهذالمذهب متداخل في المذهب القائل باعتار السكوت اجماعا في استباحة فرج أو اراقـة دم ولكن خـصص هولاء هذا بعصر الصحـابـة أو بعصر السلف •

⁽۱) البحصر المحيصط للزركشي المخطوط ٢٠٠٠

⁽٢) نفسسالمرجسع ٠

وقالواهذا لأن السكوت فيمثل هذه المسائل غير متصور من السلمية وأرى أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مع فضلهم هم الأمة في عصرهم والمجتهدون بعدهم هم الأمة في عصورهم وقد شهدالله للامة ، وهذايقتضى التسوية بين عصرهم وبين عصر من بعدهم ٠

١٠ _ أدلـة المذهبالقائل بأنه اجماع اذاكان ممايـدوم ويتكـرر وقـوعــه ٠

قصالوا هذا لأن التكرار بمثابة القطع على الموافقة فلو سكتوامرة قلنسا سكتوا لمهلة النظر أولسبب آخر غير الموافقة ولكن اذاعرضت عليهم القضية مراراوتكراراوصدرالحكم عليمها من جهة المجتهدين ثم حصل السكوت كلمرة ، فلا يعنى هذا الاأنهم موافقون على ماذهب اليه المجتهدون •

١١ - أدلية المنذهبالقائل بأنه حجية قبيل استقبرارالمذاهب لابعيدها ٠

قالوا هذا لأن السكوت بعداستقرارالمذاهب لظاهر في عدم انكاربعضهم على بعـض اذاكان القائِل منتسبا الى مذهبآخـر ولو رأوا أن هذاالقائل مخطئ ٠

لذا السكوت بعد الاستقر ارلايدل على الموافقة ويدلقبله لأن العلما و فيذلك الوقت لايتركون الحكم على غيرهم بليخوض كل واحدمنهم في البحث عن الحكم •

واختلف الوضع بعداستقرارالمذاهب فقديختلف العالم ويسكت غيره مع المخالفة لأن القائل ينتسبالىمذهبآخر ولكل مذهبأصول تختلف عن أصول غيره وجرت العلادة على الفتوى حسب منذهب معين ٠

هذاوقدبيننا أنه شرط في الاجماع السكوتي فانه لايكون اجماعا ولاحجة الااذاكان قبل استقرار المذاهب ٠

17 _ المذهبالقائل بأنه اجماع اذكان معه قياسأوخبرمرسل وحجته.

يرى قائل هذا المذهب أن وجود القياس أو الخبر المرسل بجانب الاجماع السكوتيي يرجمح اعتباره ويضعيف الاحتمالات الواردة عليمه ٠

١٣ _ المسذهبالقائل بأنسه اجمساع بشرط افسادة القرائن العلمبالرضا٠

وهذا القول خارج عن محل النزاع كماسبق بيانه ولاشك أن القرائن تفيد للموافقة وتقطع احتمال المخالفة والاحتمالات الواردة عليه •

(القامع (الحاليبي مناقشة أدلة هذه المناه والترجيح

ذكرت هذه المحذاهب وأدلة القائلين بها بعد التتبع في كتب الأصحصول • وهنا نقطحة هامة يجب لفت النظر اليها وهى محد ارالقضية والنقحاش واذار كزناعليها فسيزول الخلاف الى حدكبير •

والنقطة هى ماهوالتعريف الجامع للسكوتسيي • واذاكانت هناك عدة. تعريفات فهلالحكم الذى صدرمن الأصولي يختص بتعريفه الذى ذكره أو يعسم أى تعريف وردذكره حول الاجماع السكوتسي • ؟

والذى يظهرلي من تعريفات السكوتي العديدة أنالحكم مبنيعلى تعريفه وليس لجميع التعريفات ٠

وكماذكرت سابقا السكوتييطلق علىعدة أنسواع ، فهنسسساك:

- ١ _ السكوت المجرد عن القرائن ٠
- ٢ _ السكوت الذي دلت القرائن على الانكار معه ٠
- ٣ _ السسكوت الذي أعقبته المخالفة بالقول أو الفعـــل ٠
 - ١٤ السكوت الدال على الرضا بالقرائن ٠
 - ه ـ السكوت بالقولوالموافقـة بالفعـل •
- ٦- نقل القول من من صحابي مع عدم نقل الخلاف من الصحابة ٠
 - ٧ السكوت في قول لم ينتشر ٠
 - ٨ الساكتون نفريسير ٠
 - ۹ السكوت في الاعتقاديات •
 - ١٠ ـ السكوت فيما تعم به البلوي ٠

ا۔ أما المجبرد عن القرائن للرضا أو السخط ، فهو محل الخلاف عند الأصوليين ويرى العلماء أن الحكم الذي يذكره الأصولييون هوحكم هذا النوع ، لأن السكوتيين الترنت معه علامات الرضا - اجماع بلاخلاف ، والمقترن بالانكسار لايعتدبييه

بلاخسلاف و يقول العطسار: "انمايفيد (الاجمساع) بالسكوتي لانصراف المطلق الى غيره ، وفيكونه اجماعها حقيقة تردد ومثساره أن السكوت المجردعن أمارة رضا وسخط مع بلوغ الكل ومضي مهلة النظر عادة عن مسألة اجتهادية تكليفية هل يغلب ظن الموافقة أى موافقة الساكتين للقائلين ؟

قيل : نعـــم ، نظرا للعادة فيمثل ذلك فيكون اجماعاحقيقة لصدقتعريفه عليه،

وان نفىي بعضهم اطلاق اسم الاجماع عنه ٠

وقيل: لا، فلايكون اجماعا حقيقة فلايحتج به ويؤخذ تصحيح الأول من تصحيح أنه حجمة ، لأن مدركه المدذكور هو مدرك ذلك ،

واحترز عنالسكوت المقترن بأمارة الرضا فانه اجماع قطعا أوالسخط فيستسليس اجماعا قطعا ١١٠)

ونص السبكي علىهذه القيود فيتعريفه حيثقال: "" بلسكتوا عنه سكوتا مجصردا غيرمصطحب فعلا ولاأمارة رضى ولاسخط (٢)

وورد فيالابهاج: اذاقال بعض المجتهدين قولا فيالمسائل التكليفية الاجتهادية وعرفه الباقون وسكتواعن الانكار ، فان ظهرت عليهم غلامات الرضا بماذهبوا اليه فهو اجماع بلاخلاف ٠٠٠٠ وان ظهرت عليهم أمارات السخط لايسكو ن اجماعا بلا نسزاع ٠٠٠ وان لم يظهر عليهم شئ سوى السكوت ١٠٠ ففيهم مسن السكوت ١٠٠ ففيهم مسن المهم مسن المهم المهم مسن المهم مسن المهم المهم

فهذه العبارات تفيد أن المحذاهبالتي يذكرها الأصوليون فيكتبهم حول الاجمعاع السكوتي هي فيالسكوتي المحرد عن قرائن الرضا أوالسخط فالخلاف ليس فهكل سكوتي وفاصة في السكوتي الدال على الرضا بسبب القرائن حيل يحور الخلاف حول السكوتي الذي تجردعن علامات الرضا أو السخط •

٢ السكوت الدال على الرضا بالقرائن:

أما السكوت الذى يدل على الرضا لاقترانه بأمارات الرضاو الموافقة بقصول أوفعال فهو اجماع بلاضلاف، وجل مانعده مذاهب في السكوتي هى بمثابة التأكد من نفى أمارات السخط، فيثبت هذا عند البعض باضافة قيد انقراض العصر وعند الاخر بعموم البلوى وعند الثالث بتكرار الوقوع وهلم جرا، (٤)

⁽۱) حاشية العطارعلىجمع الجوامع ٢/ ٢٢٥-٢٢٦

⁽٢) رفع الحاجب عنمختصرابنالحاجب للسبكي المخطوط

⁽٣) الابهاج ٢/ ٣٧٩ – ٣٨٠ وانظر ارشاد الفحول ص ٨٤ يقولالزركشي : وقديكون – الاتفاق – منالبعض وسكوت الباقين بعدانتشاره من غيرأن يظهر معهم اعتراف أورضيبه ، هذاهوالاجماع السكوتي • وفييسه شلائمة عشرمندهبا ••• (المجرالحيط ٤/ ١٩٨٠)

وقال أبوالخطاب: انسكتوا ولميظهر منهم الرضا ولاالسخط ولانقل خلافــه حتى انقرض العصر ، نظرنــا ٠٠٠ التمهيد في أصول الفقه ٢/ ٣٤٣

⁽٤) أنظر المستصفى ١/ ١٩١ والأسنـوي ٢/ ١٩٢

قال ابنالحاجب: هواجماع ظاهرا "" ان علمت موافقة الساكتين ، والاكان حجمة لأن الاحتمال انمايقدح فيالقطعيمة ٠٠ (١)

والمجتهدون عندسماعهم لهذاالحكم وسكوتهم على أحوال خمسية:

١ _ اما أن يكونوا لم يجتهدوا في الحادثة ٠٠٠٠ وذلك لا يجوز عليهم لأنسسه خلاف عادة العلماء عند النسازلة ٠٠

٢ - ان يجتهدوا فلايظهر لهم قول ٠ وهذايبعد من حيثالعادة ، لأن الدلا ئلل
 ظاهرة والدواعــي متوفرة ٠٠

٣ ـ أن يكونوا أداهم اجتهادهم الى خلافه ، فلايجوز أن يسكتوا مع اعتقادهم

إ - أنيكون سكوتهم تقيمة ٥٠ فلابد أنيظهر سببها ، لأن عادة المتقصص أن يظهر قوله عند ثقاته وخاصته ، فلايلبث القول أنيظهر ٥٠٠ ولأنهم لوسكتوا حتى ينقرض العصر فلابد أنيموت منيتقيم قصبله فيجب أنيظهم قوله ٥٠٠ أويموت هوقبل من يتقيم فينعقد الاجماع ٠

ه - انيسودى اجتهادهم الىموافقته ويسكتوا فيدلعلى رضاهم واجماعهم (٢)
 فسكوتهم يترجح من فهم الموافقة فهو حجمهة .

٣ . - السكوت الدال على الانكسار بالقسرائين ٠

وهذاعكس الثاني ، وهوليس باجماع بالاخلاف ، لأنه ليس سكوتامجردا بل هو سكوت عنالا ظهار باللسان ولكن فينفسالوقت الانكارحاصل عنطريق الأمسارات فلاشك انمثل هذا السكوت بعدضم قرائن الانكاراليه لايصلح أنيفيد للموافقة فلايكون اجماعا يقينا ولايكون حجسة ، ونقلنامن العطاروالسبكي مايفيد ذلك ، (٣) والشرع قبل السكوت فيمحل الموافقة وكدليل للرضا ، فاذا اقترن السكوت بالإنكار فقد فقد السكوت ذلك المعنى المناط بالحكم به ، ولذلسك

⁽١) حاشيـة التفتـازاني على ابنالحاجب ٢/ ٣٧ - ببعض التصرف في العبارة -

⁽٢) التمهيد لأبي الخطابالحنبلي ٢/ ٣٢٦ - ٣٢٧

⁽٣) العطار ٢/ ٢٥٥ – ٢٢٦ والابهاج ٢/ ٩٩ ٣- ٠٨٠

٤ - السكوت ثم اظهــارالخطاف ٠

وهذا النوع أوضح من الثالث في عدم كونه من الاجماع السكوتي ،لأن هناك سكوت ولكنه لم يدم الله ظهر الخلاف بقول صريح أوبفعل صريح أوبهما معلم فهذا السكوت لاعلاقة له بالاجماع ٠

يقولالآمدى : أما ان حكم واحد بحكم وانتشر حكمه فيما بينهام وسكتوا عن الانكار ، وان كان الظاهرالموافقة علم ماسبق تقريره ، فذلك مما لايمنع من اظهار بعضهم الهخالفة فيوقت آخر لاحتمال أنيكون في مهلة النظر وقدظهر له الدليل عندذلك ، ويدل على ظهور هذا الاحتمال اظهاره للمخالفة فانه لوكان سكوته عنموافقة ودليل لكان الظاهر عدم مخالفته لذلك الدليل(١) أقول ، ومعنى هذا أنه اذاظهر من الساكت الخلاف فقد عدم السكوت ، فللا اجماع ، وانما هوالخلاف في المسألة ،

ه - السكوت بالقول والموافق مة بالفعسل •

هذا من باب الموافقة لأن الاتفاق كما عرفنا سابقا يعم القول والفعل والتقرير والتقرير والتقرير والمجتهد بالسكوت قولا ثم أظهر موافقته بالفعل فهذا دليل على الاتفاق في المسألة وهذه والاجماع بل هذا النوع أقوى من السكوت المقرون بالرضا ولذلك لايشترط فيه انقراض العصر حتى عند الذين يشترطونه في السكوتي ، كما ذكر الامدى عندبيان المذاهب في انقراض العصر ، فقال: ومن الناس من فصل ، وقال: " ان كانوا قد اتفقوا بأقوالهم أو أفعالهم أ و بهما ، لايكون انقراض العصر شرطا .

واختاره الآمدى أيضا (٢)

وشبّه بعض الأصولييين هذا السكوت الصادرمن البعض قولامع العمل من الكل بتقرير الرسول عليه الصلاة والسلام ، وتقريرو حجمة فهذا حجمة أيضا قياسا عليمه •

يقبول الأنصارى : "" لو اتفقوا على فعل بأن عمل الكل فعلا ولاقول هناك فالمفتار أنه كفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن العصمة ثابتة لهم ولاجماعهم لعموم الدلائال التي مرت كثبوتها له عليه وعلى آليه وأصحابه الصلاة والسلام ٠٠٠٠

⁽۱) الاحكــام للآ مـدى ١ / ١٩٠ - ١٩١

⁽٢) أنظر الآمدى ١/ ١٨٩

وقال ابن السمعاني : كل فعل لم يضرج مضرج الحكم والبيان لاينعقدبه

ومن شرط الانقر اض لعصر المجمعين في القولي فالفعلي أولى بالاشتراط لقوة احتمال الرجوع فيه من القولي ١٠٠١)

وقال الشوكاني : أمالو اتفحق أهلالحل والعقد على عمل ولم يصدرمنهم قحول ، اختلفوا في ذلك ، فقيل انه كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن العصمة ثابتة لاجماعهم كثبوتها للشارع فكانت أفعالهم كأفعاله وبه قطع الشيخ أبواسحاق الشيرازي وغيره

وقال الغزالي في المنخول: انه المختار و

وقيال بالمنع • نقله الجويني عن القاضي ، اذلايتمور تواطو قوم لايحمون عدد اعلى فعل واحدد ••••

وقيال : انه ممكن ، ولكنه محمول على الاباحة حتى يقوم دليل على الندب أوالوجاوب ٠٠٠ وبه قال الجويني ٠

وقال القرافي هذاتفصيل حسن • (٢)

٦ _ نقـل قول صحـابـي مع عـدم نقل مخالفـة الأصحـاب له ولاموافقــتـه ٠

و هذاعندالذين يرون وقصوع الاجماع السكوتي في عصر الصحابة ، فهصم يقصولون هذابناء على أن قول الواحد من الصحابة حجة ، فاذالم ينقل خلاف من غيره فهو في معنى الاجماع ، كما قال الشافعي في الرسالة سائل ، أفرأيت اذاقال الواحدمنهم القول لايحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولاخلافا ، أتجد لك حجة باتباعه فيكتاب أوسنة أو أمر أجمع الناس عليه ؟

قلت له : ماوجدنا فيهذاكتابا ولاسنة ثابتة ، ولقدوجدنا أهلالعلمة ياخنون بقول واحدهم مرة ويتركونه أخرى ،ويتفرقوا فيبعض ماأخذوا به منهم ٠

⁽۱) فـواتح الـرحموت للأنصاري ٢/ ٢٣٥ بهامش المستصفى

⁽٢) أنظر ارشاد الفحول للشوكاني ص ٨٥ والبرهان للجويني ١/ ٧١٥ -٧١٧

قال : فإ لىشىئ صرت من هذا ؟

قلت: الى اتباع قول واحد اذالم أجد كتاباولاسنة ولااجماعا ولاشيئا في معناه يحكم له بحكمه أو وجدمعه قياس ٠٠ وقلما يوجد من قولالواحد منهم لاينالفه غياره من هذا ٠ (١)

وهذالاجماع يلى الاجماع الصريح فيالمرتبة كماقال الخبارى: المرتبة الشانية من الاجماع الذي يثبت بنص بعضهم وسكوت الباقين ، لأن النصص في الدلالة دون النص ٠ (٢)

وجديربالذكر أن الاجماعات التي قيل أنهاسكوتية يرجع وقوعها عامة الى عصر الصحابة والقرافي مصيب في قوله : "" لايكاديوجمد اجماع اليمو م الاوهو واقع فيعصر الصحابة (٣)

يعنى من ناحيـة الوقوع والواقع و لايمكنانعقادالاجماع في كل عصر ولكن السكوتي اما وجمد في عصرهم وهوالغالب أو في عصرالتابعين ومن تبعهم ثـم وجمد ت المذاهبالفقهية فلم يبق للسكوت دور من ناحية الرضا

٧ _ السكوت في قيول ليم ينتشير وقيدول انتشير ٠

اذاذهب واحد من أهل الحل والعقد الى حكم في مسألة ولمينتشر بين أهل عصره ، وكذلك لم يعرف له مضالف ، هل هذايكون اجماعسسا ؟ اختلفسوا فيسه ، والأكثسر على أنسه ليسس باجممساع ،

وهداهوالمختصصا ر ٠

وذلك لأنه انما يتخيل كونه اجماعا من أهلالعصر اذاعلموا بقوله وسكتوا عنالانكار ٠٠٠ أما اذالم يعلموا به فيمتنع رضاهم به أوسخطهم ، ومع ذلك يحتمل أن لايكون لهم فيتلك المسألة قول لعدم خطورهاببا لهم ، واحتمال أن يكون مضالفا له ،احتمالان على السوا ء ٠

ومن لاقول له فينفسالأمس في المسألة ، أو له قول ، لكنه متردد بين الموافقة والمخالفة ، فلا تتحقق منه الموافقة والاجماع (٤)

⁽۱) الرسالية للشافعي ص ٩٧ه

⁽٢) المغني فيأصول الفقه للخبازى ص ٢٨٦ طبعة جامعة أم القرى

⁽٣) تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٢٥

⁽٤) الاحكام للآمدى ١/ ١٨٨ - ١٨٩

فالسكوت اللذى يلدل على الموافقة هوالذى يحصل بعدانتشارقول القائل بينهم ثم استمرار السكوت منهم ، أما اذالم ينتشر القول فلااعتبارلمثل هذالسكوت فى الموافقة •

قـال السبكـي : الـمسـألة فيما اذاقال بعض أهلالعصر قولا ولم يعلـم لـه مخالف ، الاأنـه بـلغ أهل العصر ـ وليست مختصـة بعصرالصحابـة ـ على خـلاف مـاصوّره الامـام ، تلك المسألـة فيما اذانقل أنـه بلغجميعهم وسكتوا عليه وفي هـذه المسـألـة ثـلاثــة مذاهــــب :

- ١ _ ليـس باجماع ولاحجــة ٠
- ٢ كالسكوتي حـتى يجـرى فيـه الخـلاف المتقدم ، لا ن الظاهر مع الاشتهار
 وصـولـه اليهم
- ٣ ـ وهـوالحـق عند الامـام واتباعـه وبـه جزم المـصنف ٠٠٠
 أن هذا القول ان كان فيما يعم البلوى كنقضالوضوء بمسالذكر كان كالسكوت اذلابد لمن انتشر فيهم من قول لكنهلميظهر ٠

والالم يكن اجماعا ولاحجاة لاحتمال ذهولللبعض عنساه

واعلم أن الأمدى صورالمسألة بمااذذهب واحد منأهلالعصرالي حكم ولمينتشر بين أصحابه العصر ولكنه لميعرف لمه مخالف ٠

وتبعـه ابنالحاجب فـي شـرطه عدم الانتشا ر وهوظاهركلام الامام ، وصرح بــه صـفىالدين الهندى ، وتصويرالمسألة بمااذاانتشـر •

واعلم أنه لامضالفة بين الكلامين ،فان الانتشار فيكلام الآمدى محمـــول على الشهرة وان لميعلم أنه بلغ الجميع •

والانتشارالمنفي هوالانتشار بحيث يبلغ الجميع وسكتواعنــه (۱)

فهذاأيضا من أنواع السكوتي ويشترط فيقبوله أن لايكون مقترنا بـالسخط ومن

الـشروطالانتشارو بلوغ الجميع •

واذا لم ينتشر فلادليل فيه للموافقة منالساكت فلايكون اجما عا ولاحجسة ٠

٨ - الساكستون أقـــــل:

. هذايحدخل فيأنواع السكوت لقبوله كدليل وأمارة على الموافقة من الجميع لأن السكوت لايكون الامن نفريسير وهذا النفر يقبل ما مدرمن عدد كبير •

ولوسكت أغلبهم فهذامحل خلف ولهذاقال الجصاص اذاكانالساكتون أقلل كان اجماعات ، والا فلل (٢)

⁽۱) الابهاج ۲/ ۳۸۲ (۲) التقريروالتعبير ۳/ ۱۰۳ ونسبه السرخسي الى النائشافعى أنظرأمولالسرخسي ١/ ٣٠٣ وقالالزركشي هذاغريب لايعرفه أصحابه عنه أنظرالبحرالمحيط ففيبيان المذهبالثامن فيالسكوتي ٠ ٤/١٠٥

۹ - السحكوت فيصما تعصم به البلسوى •

هـذانوع من السكوت أيضا ، والسكوت فيمثل هـذه الحالـة يـدل علىالموا فقة ويـه ينعقـد الاجماع لأنالسكوت فيعموم البلوى لابدوانيكون بعدالموافقـة ولابــد أنينتشرالقول ويبلغ الجميع ، فاذارأوه منكـرا فلايسكتـون فيمثلهذه الحالـة ولذلك اختـاره من ينكـرون حجـية السكوتي ، كماقال السبكي : "" انكـان فيمايعم البلوى كنقفالوضوء بمسالذكر كانكالسكوت اذلابدلمن انتشرفيهم منقول لكنـه لميظهر والالميكن اجماعـا ولاحجـة لاحتمالذهول البعض (1)

قال القرافي : قال الامام : انكان مماتعم به البلوی ولمينتشر ذلك القولفيهم وفيهم فقيه مخالف لميظهر فيجرى مجرى قول البعض وسكوت البعض وان كان مملك لاتعم به البلوى فليس باجماع ولاحجة • (٢)

ومثل ذلك عندا لأ سنوى الذيقال : منهم من قصال انكانذلك القول فيما تعصم به البلوى أى فيما تمسس الحاجمة اليم كمسالذكر فيكون كقول البعض وسكسوت الباقيمن لأن عموم البلوى يقتضى حصول العلم به ٠

وان لم يكن كذلك فلا، لاحتمال الذهول عنه

قالالامام وهذاالتفصيل هوالحق ، ولهذاجحزم به فيالكتاب (٣)

وهكذانرى أنهذا أيضا نوع منالسكوتي واعتبره البعض لأن وجه الموافقة فيه أقوى وهو ليس كالسكوت فيأمورعا دية قدتهم البعض ولاتهم الاخرين •

١٠ - السكوت فسي الاعتقساديسسا ت

لقد خص بعض الحنفيحة اثبات السكوتي في الفروع الفقهيكة ، أما السكوت في الاعتقاديات فهنا السكوت في الاعتقاديات عند المخالفة لايجوزمطلقا ،

قالوا : قول البعض مع سكوت آخرين اجماع في الاعتقاديات اجماعا بيننسا وبينكم فكذا الفروع لأن المناط أن السكوت رضا وهو مشترك ٠

⁽۱) الابهاج على المنهاج ٢/ ٣٨٢

⁽٢) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٣١–٣٣٢

⁽٣) الأ سنصوى ٢/ ١٩٤ بهامش التقصرير والتحبير

وقال الأنصارى ؛ وفيه نظر ، لأممل الخلاف الاجتهاديات لا الاعتقاديا ت فالسكوت في الاعتقاديات من غيررضا حرام (۱)

على كل فالسكوت في الاعتقاديات مقبول من جهة الرضا ، ولايطلب من الجميع الاظهار بليكفي من بعضهم السكوت ، مع أن هذه القضية لاتتعلق بموضوعنا ولكن علاقتها بالموضوع أن السكوت جنس وتحته أنواع فلايحكم على جنس الا ويشمل الحكم الأنواع كلها ، والخلاف الذي نجده عندالأصوليين في الحكم عليه هوتابع من تصور هم نوع السكوت ،

وأصل الى ختام هذا الفصل بنتيجة أن السكوت يتعدد ويتعدد الحكم عليه

والظاهـر من البحث في كتب الأصـول أن السكوت تـلزمـه قيود وشروط ليـدل على الرضـا ظـاهـرا وتنتفـي عنـه احتمالات أخرى تعتريـه سوىالرضـا ٠

ومن هذه الناحية أرى أن السكوت ينقسم الى ثلاثة أقسام :

- 1 _ السيسكوت البدال علين السرضييا •
- ٢ _ السكسوت المجسسر د عن قسرائس الرضسا والسخسسط،
 - ٣ _ الـــسكوت السدال على السخـــط .

ولكل حكمـه ، فالثالث ليس من باب الموافقة يقينا ، والثاني تتـساوى فيه الاحتمالات سوىالرضا ، ويترجح الرضا بماذكرناه فيمواضع متعددة ولكنه ظنية فيالاحتجاج به ٠

أما السكوتي الدال على الرضا لاقترانه علامات الرضا فهو حجمة اتفاقها والراجمع : أن الاجماع السكوتي اجماع وحجمة ، ولكنه لايقطع بصحتمه ، ولعل هذاهو الذي يتفق مع مانقل عن الامامين الشافعي وأحمد ، وذلك اذاتو افرت فيمسلام الشروط التي بيّناها ، ولايسمس اجما عصاحقيقمة لأنه لاينسب الى ساكمت قمول كماقال الامام الشافعي ، بل يكون اجماعها طنيا ، فهو دون الاجماع المريح القطعي ولكنه أعلى من خبر الواحدو القياس ، ولذلك يرجح به اذاتعارض الاجماع السكوتي مع خبر الواحد والقياس ، ولذلك يرجح به اذاتعارض

⁽۱) أنظر فواتح الرحموت للانصارى ٢/ ٢٣٣ بهامشالمستصفى والتقريروالتحبير ٣/ ١٠٢ - ١٠٣

الباب الثالث

في التعارض بين الإجماع السكوتي وغيره من الأكلة وتحته فصلان الفعن للأول مرتبة الإجاع لم وتي بن الأدلة

مرتبـــة السنكـوتــي بين الأد لــة الشرعيـة ٠

الاجمـاع كما ذكرنا هوالاتفاق وهوحنس يشمل القول والفعل والتقريــر ، فاتفاق المجتهدين بقولهم اجماع وكذلك اتفاقهم بتقرير بعضهـم على قول الآخرين أوفعلهم إجماع •

قال إبنالنجار: هو: اتفاق مجتهدى الأمهة فيعصرعلى أمر ٠٠٠٠ ودخصصا في قوله (على أمسر) جميع الأمهور من الأقوال والأفعال الدينية والدنيوية والاعتقادات والسكوت والتقريس ٠ (١)

وقال النسفي : (على أمر) يتناول القول والفعل أى السكوت والتقرير الشرعي والعقلى (٢)

فالاجماع السكوتي يدخل فيتعريف الاجماع المطلبق ولذايكون له حكم الاجماع ولكن الاجماع العام _ كما ذكرناسابقا _ على درجات ومراتب ولكل مرتبة حكم يختلف عن اجماع الدرجة الأخرى ، قالالعطار "" الاتفاقفي التعريف يعم المظنون والمقطوع (٣)

قال النسفي: واذا انتقال البينا اجماع الصحابة باجماع كل عصر على نقله كنقل الحديث المتواتر ، فانه موجب العلم و العمل قطعا كاجماعهم على كون

القرآن كتابالليه ٠٠٠٠ واذاانتقال الينا بالافاراد بأن روى ثقة أن الصحابة أجمعواعلىكذا كان كنقل السنة بالاحاد ، فانه يوجب العمل دون العلم كخبر الواحد _ كقول عبيدة السلماني اجتمعت الصحابة على المحافظة على الأربع قبل الظهر، وتحريم نكاح الأخت في عدة الأخت ، وتوكيد المهر بالخلصوة الصحيحة _ ٠٠٠٠ ثم هو على ماراتب ٠٠٠ باعتبار المجمعيان وكيفية اتفاقهم فالأقوى اجماع الصحابة نصا أى تصريحا من الكل _ لاخلاف في حجيلته _ فانه مثل الآية والخير المتواتر حتى يكفرجاحده ، ثم الذى نع البعض _ من الصحابة _ وسكت

⁽۱) شرح الكوكبالمنير لابنالنجار ٢/ ٢١١ وأنظر الأسنوى ٢/ ١٤٨

⁽٢) شرح المنار للنسفي ص ٧٣٧

⁽٣) حاشسية العطار علىجمع الجوامع ٢/ ٢٢٧

الباقون • لأنالسكوت في الدلالة على الاتفاق دون النص •

وفيالتلويح : لايكفرجاحمد الاجماع السكوتي وان كان هو من الأدلة القطعية

بمنزلة العام من النصوص • ثم اجماع من بعدهم أى اجماع أهلكل عصر بعــد الصحابة • • • على حكم لميظهر فيـه خلاف من سبقهم ، فانـه بمنزلة الخبـر المشهور • • • ثم اجماعهم على سبقهم فيـه خلاف ، فـانـه بمنزلة أخبارالاحاد ... يوجمبالعمل دون العلم ويكون مُقـدما علىالقيماس كخبرالواحد (1)

سائل الشافعى : فقال : حكمت بالكتاب السنة ، فكيف حكمت بالاجمـاع ثم حكمت بالقيـاس ، فأقمتهما مع كتاب أوسنـة؟ ٠

فقلت لـه : اني وان حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة ، فأصل ما أحكم به منها مفتر ق ٠

قال: أفيجور أنتكون أصول مفرقة الأسباب يحكم فيها حكما واحدا ؟ قلبت نعم: يحكم بالكتاب والسنة المجمع عليها الذى لااختلاف فيها ، فنقول لهذا حكمنا بالحق الظاهر والباطن و ونحكم بالسنة ، قدرويت من طريق الانفراد ولا يجتمع الناس عليها ، فنقول حكمنا بالحق في الظاهر ، لأنه قديمكن الغلط فيمن روى الحديث و ونحكم بالاجماع ثم القياس ، وهو أضعف من هذا ولكتها منزلة ضرورة لأنه لا يحل القياس والخبرموجود ، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء ولايكون طهارة اذا وجد الماء (٢)

ويظهر من كلام الشافعي أنه يقدم الاجماع على القياس ويشمل الاجماع ما اذا وجدقول واحد مع سكوت الاخرين فهوأولى بالاتباع وترك القياس معه ، والشافعي وان لم يذكر هذالاجماع ولكنه وانكان دون مرتبة الاجماع العام عنده ولكنه أعلى من القياس •

معلوم أن الامام الشافعي يرى كمايرى الاخرون أن الاجماع لابدله من مستند ، ولكن قد لانعلمه أو خفى عنا ، وهناتظهر فائدة الاجماع ٠

سـأل سائـل الشافعي ، فقال : ماحجـتك في أن تتبع مااجتمع الناس عليـــه

⁽۱) شرح المنار للنسفي ص ۶۰ ۷ - ۷٤۷ وانظر شرح التلويح على التوضيح ۲/ ۶۲ - ۱۵ والمغني للخبازی ص ۲۸۲ - ۲۸۳

^{﴿، (}٢) الرسالة للشافعي ص ٩٧٠ – ٩٩٨

مماليس فيه نص حكم الله ولم يحكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم أتزعم ما يقول غيرك أن إجماعهم لايكون أبدا إلاعلى سنة ثابتة وإن لميحكوها ؟ قلت له : أما ما اجتمعواعليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله ، فحكما قصالوا _ إن شاء الله -

وأما مالم يحكوه فاحتمل أن يكون قالوا حكاية عنرسولالله واحتمل غيصره ولايجوز أن يحكى المسموعا ، ولايجوز أن يحكى شيئا يتوهم ، يمكن فيه غيرماقال ، فكنا نقول بماقالو به اتباعا لهمم ونعلم أنهم اذاكانت سنن رسولالله لاتعزب عن عامتهم وقدتعزب عن بعضهم •

ونعلم أن عامتهم لاتجتمع على خلاف لسنة رسول الله ولاعلى خطأا نشاء الله (۱)
وهذه فائدة الاجماع فان الدليل قديكون ظنيا ولكن الاجماع يرفعه من درجة
الظن ، وكذلك اذاغاب عنادليل الحكم ولكن اذاوجدناهم مجمعون علىذلك الحكم
نـطمـئن بوجود المستند من دليل شرعي لديهم ولذ اعتبر الاجماع حجـــة ٠

والحجيج الشرعية _ كما قالالسرخسي _ على قسمين :

- ١ _ قسم موجب للعلم قطعا ٠
- ٢ _ قسم مجوّز غير موجب للعلم ٠

وانماسميناه مجلوّزا لأنه يجب العمل به ، والأصل أن العمل بغيرعلم

لايجوز · فأما الموجب للعلم من الحجج الشرعية فأنواع أربعــة ·:

١ _ كتـا ب اللــه

٢ ـوسنـة رسولااللـه المسموع منه والمنقول عنه بالتواتر

٣ ـ والاجمـــا ع ٠٠٠٠٠ (٤) والقياس وهو المستنبط منهذه الاصول الثلاثة .
 والأصل في كل ذلك لنا السماع عنرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه هو
 الذى أسمعنا ما أوحى اليه من القرآن بقـرا ؛ تـه علينا ، والمنقول عنه بطريق

متواتر بمنزلة المسموع عنـه فيوقوع العلم على مابينته ٠

وكذلك الاجماع ، فان اجماغ هذه الامـة انماكان حجة موجبة للعلم باسماع من رسولالله صلى الله عليه وسلم ، فان الله تعالى لايجمع أمته على الضلالة ، والسماع منـه مـوجـب للعلــم ، ، ، ، (٢)

وقال أيضًا : إجماع هذه الأمة حجة شرعا باعتبارعينه لاباعتباردليله (٣)

⁽۱) الرسالة للشافعي ص ٤٧١ (٢) أصول السرخسي ١/ ٢٧٧ – ٢٧٩

⁽٣) أصول السرخسي ١/ ٣٠٢

والاجماع مع كونـه حجـة شـرعيـة ، فانه يتفاوت في المراتب باعتبارات كثيرة فمنـه مايكون قطعيا وموجبا للعلم قطعا ،ومنـه مايوجب العـمل دون العلـم ومنه ماهو ظاهر الاحتجاج بـه ٠

واذانظرنا الى الاجماع من جهة تعارضه مع النص أوالاجماع أوالقيا س فترجيحنا يختلف حسب مرتبة الاجماع وحسب قوة الدليل المعارض لـه ٠

قال الرازى: الاجماع نوع منالحجة فيجوز التمسك بمظنونه كما يجوز بمعلومـه قياساعلىالسنة (۱)

والواقع أنالاجماع الصريح نفسه على درجسات ومراتب باعتبار مستنده ونقله وحسبالعصراللذى وقع فيه •

وهذه الدرجسات اذاكان لهاأثر فهو في حكم منكرالاجماع وليس فسي تقديم الاجماع على النص والقياس، لأن النسص قديمتاج الى التفسير أوالتأويل أوالنسخ ، أما الاجماع فليس كذلك ، والقيا سمقابل الاجماع قياس فاسد .

أما في حكم منكرالاجماع ، فلايحكم بكفره الااذاأنكر الاجماع الصريـــح المنقول بالتواتر ٠

يقول ابن عابدين: الحصق أن المسائل الاجماعية ، تصصارة:

1 - يصحبها التواتر عنصاحب الشرع كوجوب الخمس ٠

۲ ـ وقدلايصحبها ٠

فالأول يكفر جما حده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الاجماع ٠

أما اذالم تكن الآ يه أوالخبر المتواترقطعى الدلاله •

أو لم يكن الخبر متواترا ،

أو كان قطعيا لكن فيه شبهة ٠

أو لميكن الاجماع اجماع الجميع •

أو كان ولميكن اجماع الصحاية ٠

أو كان ولميكن اجماع جميع الصحابة ٠

أو كان اجماع جميع الصحابة ولميكن قطعيا بأن لميثبت بطريق التواتر ٠

أو كان قطعيا ولكن كان اجماعاسكوتيا ٠

ففيي كل هذه الصور لايكون الجمود عنه كفرا (٢)

797

⁽۱) المحصول للرازى ۲/۱ / ۲۱۶

⁽۲) · رد المحتار على الدرالمختار المعروف بحاشية ابن عابـديـن ٤ / ٢٢٣ طبعة دارالفكر وائظر شرح التلويح ٢ / ٤٦ وأصولالسرخسي ١/ ٢٩١ -

ولقد تناولالاً صوليون تعارض الاجماع مع النصوص وا تفقوا علىأن الاجماع مقدم على النص ، لأن النص محتمل يحتمل أن يكون منسوخا أوموولا وغير ذلك من الاحتمالات ، والاجماع لايحتمل لهذه فهومقدم على النص ولوكان مستند الاجماع طنيا "" لأن الاجماع يفيد القين ولوكان مستنده طنيا " (1)

يقول الغزالى : حكمه - أى الاجماع - وجوبالا تباع وتحريم المخالف

قال الأصفهاني في شرح مختصرابن الحاجب : علمنا بالتسواتر ان العلماء المحققيان أجمعوا على تقديم الاجماع على الناص القاطع ٢٠٠٠(٢)

بناء على تعريفات الاجماع السكوتي يتبين أن معظم الأسوليين يفرقو ن بين الاجماع السكوتي المحقرون بعلامات الرضا وبين الاجماع السكوتي المجرد عن علامات الرضا والسخط، ولكن مبنى على السكوت بعدالعلم برأى القائلين ، فيحكم الأصوليون عامة على الأول بأنه اجماع وحجة قطعية بمعنى أنه مثلالاجماع الصريح أو اجماع قطعا بمعنى الاجماع يقينا ،

والاجماع السكوتي المجرد حجمة ظنيمة ولكنها حجمة ظاهرة ومقدمصمة على خبرالواحد والقيماس ٠

وبعض الآ صولييان ياويدون هاذاالتقسيم لكنهم يارون وقوع الاجماع . السكوتي في عصرالصحابة ، فيقيدونه بعصارهم ٠

أما الذين يرون الاجماع السكوتي حجـة ظنيـة أوليـس بحجـة أصـلا ,هـم الذين يـرون أن الاجماع الصريح ليس قطعيا أوبكون قطعيا بشـروطوقيـود ، وبناء على هـذا الأصـل يـر ون أن الاجماع السكوتـي لايصلـح أن يكون اجماعـا ٠(٣)

⁽۱) أنظر شرح التلويح على التوضيح ٢/ ٤١ - ٢٢

والمستصفى للغزالى ١/ ١٩٦ قال الغزالي ؛ اكثرالاجماعات مستنده الى عمومات وظواهر وأخبار آحاد صحت عند المحدثين والاحتمال يتطرقاليها ، ويجوزالخطأ في قياس الاحاد ، أما اجتهاد الأمة المعصومة فلايحتمل الخطاً ،

⁽٢) بيسان مختصر ابن الحاجب لمحمود عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني - ٤٩ ٧ هـ - ١٤٠٧ م طبعة جامعة أم القرى - ١٤٠٧ هـ

 ⁽٣) قالاابن الحاجب: اذاأفتى واحمد وعرفوابه ولم ينكره أحمد قبل استقرار
 المحذاهب • فصاجم اوحج • وحجمة •

وعند الشافعي ليساجماعا ولاحجة ،، وعنده خلافته

قـال شـارحــه : اذاذهب واحـدمن المجتهدين الىحكم صورة قبلاستقرارالمذاهب على حكم تلك الصـورة ، والمجتهدون عـرفوا بأن ذلكالحكم صدر عنذلكالمجتهــد

• • • • • • • • • •

```
ولم ينكر ذلك الحكم أحد فهو اجماع قطعى ان علم انسكوتهم عن رضي ٠
                                                           والافهو حجـــة ٠٠٠
                                                     هذاهوالمختار عندالمصنف
                             ونقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه ليس اجماعا ولاحجة
                                           ونقل عنه خلافه : وهوحجة لااجمـاع ٠
       ثم قال : سكوت أهلعصره من المجتهدين ظاهر فيموافقتهم اياه فيذلكالحكم ، اذ
        احتمال الموافقة راجح ، لأن سكوتهم من غيرموافقة بعيد عادة ، فيكون
         سكوتهم ظاهرا كقولهم الظاهر ، لأنه حينئنذ صار السكوت الدال علىالموافقـة
       ظاهرابمنزلة قولهمالدال علىالموافقية ظاهرا فينتهض دليلالسمع علىكونهاجماعا
                           وحينئيذ اما أن تعلم موافقتهم باطنا أو لا ؟
           فان علمت كان اجماعا قطعا والاكان حجمة ، لأنالعمل بالظاهمير واجمب ٠٠٠٠
                       ( شرح مختصر ابنالحاجب للأصفهاني ١/ ٥٧٥ - ٧٧٥ )
        وانظر البحرالمحيط للزركشي ، حيث قصال ٠٠ أن ظهرعليهم الرضي بمسسا
                        ذهبوااليه ، فهو اجماع بلاخلاف ٠ """ ( ١٠٥/ كميل ٤ /٥٠٥)
                                   فالخلاف في سكوت مجرد عن الرضاوالسخط •
    وأول كللم الشافعي أنه فيسكوت لميتكرر ، أما اذاتكررالسكوت فهودال علىالرضا ٠
      وقا لالسبكي فسيرفع الحاجب: الاجماع المنفى هوالاجماع القطعي لأن " الاجماع
                                            مطلبق يبدخل تحتبه القطعي والبظني ""
                    فنول كلام المنكرعنالاجماع السكوتبي أنهينكر كونه قطعيا ٠
         قالابن تيميـة : اذاقـال بعض الصحابـة قولا وانتشـر فيالباقيـن وسكتوا
                        ولم يظهروا خلافه ، فهو اجماع يجسبالعمل سه عندنا •
      وقال أيضا : ان كان معه قياس خفي فيقدم على القياس الجلــــي
                                         قولا واحد ٠٠٠ ( المسودة ص ٣٣٥ )
                                              وانظر الابهاج ( ۲/ ۳۷۹ - ۳۸۱)
                                                       والاحكام للامدى ١/ ١٨٨
وقال العطار : المراد بالقطعي "" المقطوع فيه با لموافقة (حاشية العطار ٢٢٢)
     وقال الغزالي : ليسهاجماع ولاحجـة ٠٠٠ الااذادلت قرائن الاحوال على أنهم سكتـوا
                                          مضمحرين الرضا ( المستصفى 1/ ١٩١
      وقال الرازى: ان كان السكوت فيعصر الصحابة ، وفيما يفوت استدر اكله ٠٠ فيكو ن
                                            اجماعا (المحصول ٢/ ١ / ٢٢٣)
     ويقول الرازى في أصل الاجمعاع "" الانصاف أنه لاطريق الىمعرفة حصول الاجماع الافسي
     زمان الصحابة حيث كانواالمومنون قليلون ، يمكن معرفتهم بأسرهم علىالتفصيل
                                                     ( المحصول ٢/ ١ / ٤٥ )
```

وقال الرازى أيضا : أدلة حجية الاجماع ظنية ، فالاجماع أيضا ظنى ٠٠٠٠ وقال : لانقول بتكفير مخالف الاجماع ولابتسفيقه ولانقطع أيضابه... كيف وهو عندنا ظندين (المحصول ٢/ ١ / ٨٦)

فبناء على هذا الاصل في الاجماع العام صريحاكان أوغيرصريح لايلتفت الرازى الى الاجماع السكوتي مهما تقوى بالقرائن ٠

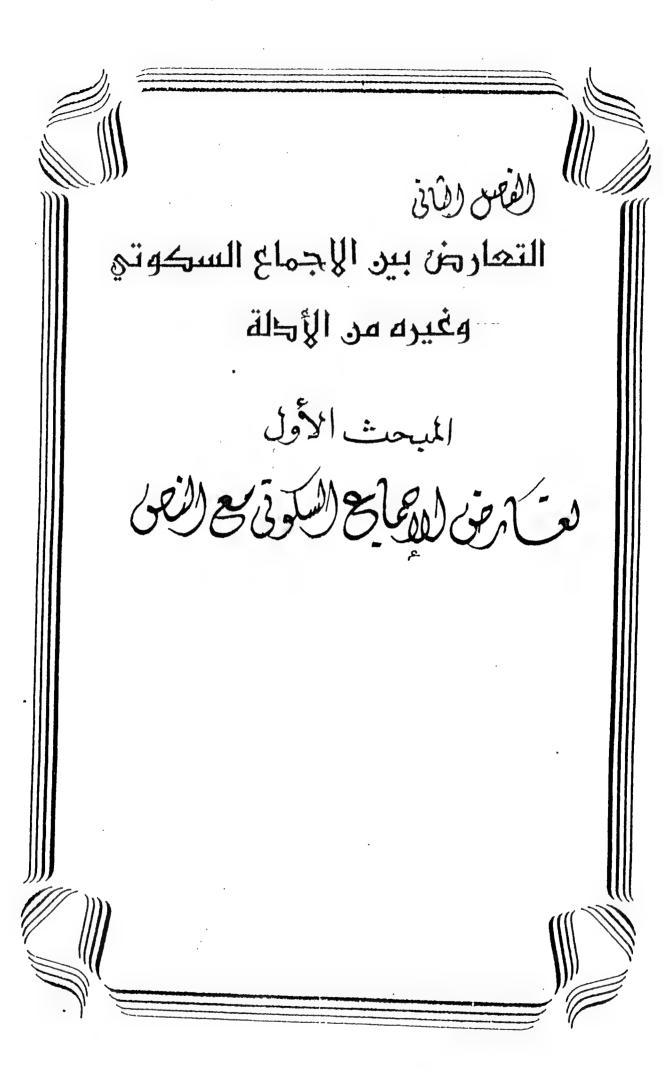
ونحن قررنا ان الاجماع قطعى وثابت بأدلة قطعية تصل بمجموعها الى درجــة القطـع والتواتر المعنوى المفيد للقطع والعلم ، فهكذا الاجماع السكوتي المقرون بعلامات الرضا • لأنه داخل فيمطلق الاجماع •

قال ابنتيمية / : فلما اتفقوا عليها وقطعوا على ثبوتها ، علمنا أن قبولها قيطعى أيضا من حيث الاجماع لامن حيث أ خبار الآصاد بلمن ناحية ان الامة تلقتها بالقبول فصارت الاخبار فيها كالمتواتر ٠٠٠ (المسودة ص ٣١٩)

ولاشك أنالامة اتفقت على قبول الاجماع ، وهذه قيمة الاجماع ولذارجح على النصوص الشرعية والأدلة الشرعية الأخرى ٠

والقول الصريح من كل مجتهد هوأساس الاجماع ، ولكن الاتفاق اذاحصل من قول البعض وسكوت الاخرين فيحصل المقصود ولذايدخل السكوتي في الاجماع على

وانمانزل من درجة الصريح لوجود شبهة ، ولكن هذه الشبهة اذاطرات على كونه حجة ظاهرة كما رجمنا ذلك فينهاية البابالثاني ٠ ٠٠



المبحـــث ا لأ و ل في تعارض الاجماع السكوتي مع النصص٠

١ _ اذاكان الاجماع سكوتيا بمعنى أنالسكوت مقرون بالرضا ، فهو اجماع ويقــدم

على النصص قطعاعندمن يقول بحميته ، لأن النص يحتاج الى تفسير أوينسخ أويخصص خلافاللاجماع • ٢ _ وكذلك الاجماع المجرد عن قرائن الرضا والسخط اذاوقع فيعصر الصحابيية فيهو أيضا قطعى ويقدم على النصوص والقياس •

٣. أما اذاكان الاجماع سكو تيا مجرداعن الرضاوالسخط ووقع فيعصرالسلف وقبل استقرار المداهب فهو حجمة ظنية ظاهرة يقدم علىخبرالواحد والقياس ويقال لم الاجماع تجوّزا •

ويرى البعض أنه لايقدم الاعلى القياس فقط ٠ (م)

قالالجراعيي: الاجماع كله مقدم على الأدلة ، وهو عليى أربعة مراتب:

لأنــه - ۱ - امـا منطـــو ق بـه

٢ ـ واما سـكوتـــي

وكل منهما ٣ - اماأن يكون متواترا

٤ - أو آحــادا ٠

فيقدم الاجمعاع المنطوق به الثابت بالتواتر - وهوالأعلى - ويليه الاجمعاع المنطوق به الثابت بالاحساد •

ثم يليه الاجماع السكوتي الثابت بالتواتر ، ثم يليه الاجماع السكوتي الثابت بالاحساد •

فهذه الأنواع الأربعية مقدمية على باقى الأدلية (١)

الاجماع قطعى ويقدم على الأدلية ، هذا لامناقشة فيه أما الظنى من الاجماع فهو أيضا مامون من النسخ والتأويل ولذا يقدم على النص الااذا كان قطعيا فلايقدم عليه لأن الظني أضعف من القطعى ، لكن اذاعدم النص أو احتاج الى التفسير فهنا هذا الاجماع يفيد فيكونه مفسرا ومرجحا احدى الاحتمالات من النص .

قال الامدى: الاجماع السكوتي ظنى والاحتدجاج به ظاهر (' وقال ابن تيمية: انكان فيعصر الصحابة فهو حجة مقطوعة (٣)

⁽۱) الكوكب المنير شرح مختصر البتحرير للجراعي ص ٢٢٧ ـ المخطوط ـ نيقلا عن الكتاب " حجية الاجماع "" الدكتور محمدمحمود فرغلى ص ٤٧٩

⁽۲) الاحكام للامدى ۱/ ۱۸۸

⁽٣) المسوّدة لالتيمية ص ٣٣٥" انانتشر بينالصحابة عنطريقالفتيا كان حجة مقطوعا بسها ... مقطوعا بسها ... (م) القياس مقابل الاجماع قياس فاســـد ٠

قال العطار: مثار الخلاف في كونه اجماعا حقيقاة وود والخلاف في التسمية (١) ويقول في بيان "" الحجاة "" لأنه يكتفي في الحجية بالظنى كما في القياس وخبر الواحد وقول ظاهر الدلالة دون قطعيتها ، لأنه حينئذ ينهض دليل السمع ظاهرا فانه سبيل المؤمنين ، وقول الأمة وهذاكان في الاستدلالية و

وقال السكوت مع الخلاف ليسهن عادتهم وهوخلاف الظاهر ، وخلاف الظاهر لايقدح في الحجيدة (٢)

قال التفتازاني: حينئد ينتهض دليل السمع أى ظاهرا فان علمت مصو افقصة الساكتين كان اجماعصا والاكان حجمة لأن الاحتمال انمايقدح في القطعيصة دون الحجميصة كالقياس وخبر الواحمد ١٠٠٣)

ومثاله في عدد ركعات التراويد ، فقد أجمع الصحابة في عهد مسر بنالخطاب علىعشرين ركعة ، وهذا اجماع سكوتي ولايعارضه نص الإما استدل من عدد ركعات صلاة الليل ، فعلاة الليل غير مختصة بشهر رمضان بل هي في ليالي السنة كلها وصلاة التراويح خاصة برمضان ، ثم نقلهذا العدد عن طريق خبر الواحد فيحتمل التأويل وعمل الصحابة باجماعهم مأمون من التأويل ، وللله قلنا أن الاجماع السكوتي ظني الحجية فهو مع ذلك مرجح على خبر الواحد .

قال ابن قدامـة : قيـام شـهر رمضان عشـرون ركعــة ٠

وأول من سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠

قال أبوهريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يامرهم فيه بعزيمة ، فيقول : "" من قام رمضان ايماناواحتسابا غفر له ماتقدم من ذنبه (٤)

وقالت عائد قد : صلى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ذات ليلة فصلحي بصلاته ناس، ثم صلى من القابلة وكثر الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أوالرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما أصبح قلل قدرأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم الااني خشيت أن تفترض عليكم قال وذلك في رمضان ٠٠٠(٥)

وعن أبيهريرة قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا الناس في رمضا ن يصلون فيناحية المسجد ، فقال ماهولاء؟ قيل هولاء الناس ليس معهم قرآن وأبدى بنكعب يصلى بهم وهم يصلون بصلاته ٠

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أصابوا ونعـم ماصنعــوا " (٦)

⁽۱) و (۲) حاشية العطار ٢/ ٢٢١ ٢٢٢ (٣) حاشية التفتار نيعلى ابن الحاجب ٢٧/

⁽٤) رواه مسلم (٥) رواه مسلم

⁽٦) رواه أبوداود وقال أحدرواته مسلم بن خالد وهو ضعيف ٠

وقال ابنقد امة : ونسبت التراويح الى عمربن الخطاب لأنه جمع الناس على أبي ابن كعب فكان يصليها بهم ٠

ثم قال : لما جمع عمرالناس على أبى بن كعب كان يصلى لهم عشرين ركعــة وأجمع عليـه الصحابـة فـي عصره (۱)

أقول : هذاوان لميكن اجماعاصريحا ولكنه اجماع ولوظنيا لأنه لايوجد مخالف لهذالاجماع فيعصرالصحابة فهو مقدم على خبرالاحاد ٠

وذهب البعض الى أن عددصلاة التراويح ثمانى ركعا ت، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى صلاة الليل ولايزيد من ثماني ركعات ٠

وكماقلنا نقل عنه صلى الله عليه وسلم العددفي صلاة الليل وليس في صلاة التراويح ولوسلمناأن صلاة الليل تشمل صلاة التراويح فهو خبر آحاد ويقدم عليه الاجماع السكوتي ٠

وعمار أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبعد الناس أن يبتدع في الدين ويخالف السنة النبوية ثم سكت الصحابة ولم يخالفوا عمر (٢)

فهذااجماع سكوتي وهومقدم علىخبرالواحد ٠

قال ابن تيمية: "" متى كانت دلالة الاجماع أقوى من دلالة النصوص قدم الاجماع والاقدم النص ولايجوز أن تدفع بالاجماع الظنى النصوص المعلومة لأنه حجمة ظنية " (٣)

و بناء على هذا اذاكان الاجماع السكوتي مجرداعن المستند ويخالف نص صحيح ولونقل عن الاحاد فهو مقدم على السكوتي لأن السكوتي هنا مختلف فيه من ناحية القبول والخبر الصحيح متفق على العمل به فيرجح على السكوتي هنا أما ماكان معه مستنده فيتقوى به فيترجح على أخباراً حاد أخرى لم يحصل عليها اجماع سكوتي ٠

وكلام ابن تيميـة يـوُّسـس قـاعـدة نطمئـن اليها وهـى أن النص اذاكان قطعيا قدم على الأجماع السكوتي واذاكانت دلالة الاجماع أقوى قدم على النص الظنى • واللـه أعلــم •

⁽۱) أنظرالبحث في المغنى لابنقدامة ٢/ ١٢٢ - ١٢٤ وبداية المجتهدلابنرشد ١/ ٢٠٩- ٢١٠

⁽۲) ومنها ما روى الترمذى بسنده عنأبيسلمة أنه سألت عاششة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ؟ فقالت ماكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولافي غيره على احدى عشرة ركعة ، يصلى أربعا فلاتسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى أربعا فلاتسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا ٠

فقالت عائشة فقلت يارسول الله أتنام قبل أن توتر؟ فقال ياء المعيني تنامان ولاينام قلبي "" قال أبوعيسى حديث حسن صحيح الترمذى ٢/ ٥١٨ – ٥١٩ في صلاة الليل ٠

وهناك أخبارأخرى فيهاغيرهذاالعدد ، فهى أخبارأحاد يقدم عليها الاجماع السكوتي الواقع في علهد عملر .

⁽۳) فتاوی ابنتیمیة ۱۹ / ۲٦۸

المبحث الشاني لعامل المعالم السوي مع القيم العاملي العاملية

المبحـــث الــُــان نــي تعارض الاجماع السكوتي مع القياس والمطحة .

لقد رأى معظم الأصوليين ومن بينهم الذين يقولون أن الاجماع السكوتيي ليس باجماع ولاحجة ، أنه يقدم على القياس .

واذااجتمع أهل عصر على رأى بنا ؛ على مصلحة ثم تغيرت هذه المصلحة فللاباس بمخالفة الاجماع المبني على المصلحة .

قال البردوى : هذالاجماع لايخلو عن نوع شبهة لماذكره الخصوم فيكون اجماعا مستدلاعليه ويكون دون القواطع من وجوه الاجماع لكنه مع هذامقدم علـــى القياس (۱)

نقل ابنتيمية عن القاضي حسين أنه قال : اذاقالالصحابي قولا ولمينتشر فيمابينهم فان كان معه قياس خفي فيقدم ذلك على القياس الجلي ، قولا واحدا . كذلك اذاكان معه خبرمرسل ، فان كان مجردا عن القياس ، فهل يقدم القياس الجلي علىذلك ؟ فيه قولان ، الجديد يقدم القياس .

وانانتشــر بينالصحابة عنطريقالفتيا كانحجة مقطوعابها • وهل يسمى اجماعا ؟ فيه وجهان • (٢)

والظاهر أنالاجماع لايكون معارضا للقياس الااذاكان معـه قياس خفي وهنا رأى المجمعون ترجيح الخفى على الجلي ولذا لايعتبر بهذالقياس (٣)

واذاكان مستندالاجماع نصامن الكتاب والسنة وعارضته مصلحة ، فلااعتبار لهذه المصلحة ، أما اذاكان مستند الاجماع مصلحة ثم عارضته مصلحة أخرى فتعتبر هذه المصلحة ولايعتبرهذاالاجماع ، ونقول أنه قدانتهى به العملل .

⁽۱) كشف الأســرار للبزدوى ٣/ ٢٣٢

⁽٢) المسودة لالتيمية ص ٣٣٥

وانظر الوصول الى الاصول لابن برهان البغدادى ٢/ ١٢٨ و والبحرالمحيط للزركشيي

وحاشيـة التفتازاني على مختصرابنالحاجب ٢/ ٣٧

⁽٣) أنظر الكوكبالمنير شرح مختصر التحرير للجراعي ص ٢٢٧

نقلا عن كتاب "حجية الاجمساع للدكتور محمد محمود فرغلي ص ١٨٤

مثاله فيصرف أموال الصدقات على فئات ذكرها القرآن (۱) ومن بين هذه الفئات " مولفة القلوب " ، فقد تقرر في عهدعمر ايقاف الصرف على هذه الفئة استناداالى المصلحة وليسهذا الغاء العمل بالنص بلمراعاة المصلحة فاذا رأى أولوالامر العمل بهذا النص عملوابه واذ الاحظواأن الاسلام قويت شوكته ولاحاجة الى الاستعانة بهولاء بصرف المال فلامانع من ذلك .

وقد ذهب عمر الى هذا الرأى واجتمع مع عمر اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ولم ينقل خلاف عن رأيه فكان اجماعا سكوتيا ، ولكن مادام هذالاجماع مبني على المصلحة ومراعاة الظروف فقديخالف عند تغيير الظروف ، كما هو الحال الان مثلا فالاسلام يحتاج الى صرف الاموال على فئات من الناس قد يميلون الى الاسلام بسبب المال أو هناك فئات نحتاج الى عدال على فئات من المال ، (٢)

وهكذاأُصل الى ختام هذالباب وهو ختام للجزّ الدراسي من رسالتنا هذه وهكذاأُصل الى ختام التطبيقيي ، ونستألالله التوفييق و السحداد ·

⁽۱) قال الله تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) التوبة - ٠٠ عليم حكيم) التوبة - ٠٠ (٢) بداية المجتهد لابن رشد ١/ ٢٧٥

الباب الرابع

القسم التطبيقي من أبواب الفقه

بسم الله الرحمن الرحيـم

- 1- قسم يصح الحاقه بالاجماعات الصريحة لأنه قد وصل الينا آرا؟ بعض المجتهدين مع يقين وجود الرأى من كل مجتهد في عصره لكنه يصعب حصول التصريح من كل منهم واحدا و احدا ولذلك أتناوله في الاجماعات السكوتية وهو أعلى درجات الاجماع السكوتي قوة ومسرتبة.
- ٢- قسم ثان :هو من الاجماعات السكوتية لأن القائلين بعضهم ولكنه لم يظهر قـــول
 مخالف في كتب الفقه أو نقل سكوت من الباقين ولذلك يدخل هذا القسم في قائمــة
 الاجماعات السكوتيــة .
- ٣- قسم ثالث: نعتبره من الاجماعات السكوتية لا لأنه لم يثبت فيه خلاف بل نقــل الخلاف ولكننا لم نعتد بخلافه لمخالفة ذلك الرأى صريح الكتاب أوالسنـــة فهذه أقـــوال شاذة (١) لا توثر على الاجماع ويبقى الاجمـاع حاصلا ولا عبرة بهذا الرأى المخالف.

وهناك قسم آخر وهو الذى أدعى فيه الاجماع ولكنه تحقق فيه وجود رأى مخالسف له دليله وقوة حجته ٠

ولذا لا يصح ادخاله في الاجماع السكوتي ولكننا نذكره متمما للبحـــث ونذكر الحكم فيه اثباتا أو نفيـا٠

وكان من المستحسن أن نرتب كل قسم من هذه الأقسام تحت قائمة مستقلـــة به ومنفصلة عن غيرهـــا٠

ولكنى اخترت الترتيب الفقهى حسب أبواب الفقه فأذكر كل هذه الأقسام فى الباب الواحد ونعلق عليه ببيان مرتبة هذا الاجماع وهكذا يسهل التعرف على أى اجماع يراد معرفت....ه٠

ولقد ذكرت مع كل اجماع مستنده من الكتباب والسنة اذا وجدته لمزيدمن الفائدة

(۱) قال الشوكاني : في قول ابن عمر أنه لايجوز الوضوع بماء البحر " لا حجـة في أقوال الصحابة لاسيما اذا عارضت المرفوع والاجماع " نيل الأوطار ٢٧/١

١- كتـاب الطهـــارة

والصلحة بطهارة الدحدث

قال ابن هبيرة:(1) أجمعوا على أن الصلاة لا تصح الا بطهارة _ الحــدث_ اذا وجد السبيل اليها (7) .

مستند الاجماع : قوله تعالى : " ياأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين(٣)

وقوله عليه الصلاة والسلام: لايقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول(٤)

(۱) هو عون الدين أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلى المتوفى في ٥٦٠ هـ الشبهير بالوزيسر،

- (۲) الافصاح عن معانى الصحاح لابن هبيرة طبعة ثانية حلبية ٢/١٩ ٥٠ وأيضا رحمية الأمة فى اختلاف الائمة لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقى الشافعى من علماء القرن الثامن الهجرى طبعة قطرية ص٥ و كذلك " الاجماع " لأبى بكير بن محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى ت (٣١٨ه) طبعة الرياض ص ٣١
 - (٣) المائــدة ه
 - (٤) رواه ابن خزیمة فی صحیحه باسناده ۱/۸

وانظر تفسير الطبرى ١١٠/٦ - ١١٥

قال الطبرى في تفسير الآية إن هناك عدة أقوال للسلف وهي كالآتي :

قــال ابن عباس: لا وضوء الا من حدث ٠٠٠

وقـال عكرمة : كان سعد بن أبى وقاص يصلى الصلوات بوضوء واحد ومثل هـــده الأقوال نقلها الطبرى عن قتادة وعبيدة السلمانى وشعبة و سعيد بن المسـيـب وابراهيم النُفعـى والضحاك والأسود والسـدى

وقول ثانى هو " اذا قمتم من نومكم الى الصلاة ٠٠٠

قاله زین بن أسلسم

وقول شالث : ذلك معنى به كل حال ٠

قيام المرء الى صلاته أن يجدد لها طهارة

نقل ذلك عكرمة عن على بن أبى طالب · وقال ابن سيرين : كان الخلفــــاً على يتوضئون لكل صلاة ١٠٠٠

وقال بعضهم كان على الايجاب ثم نسخ فصارمندوبا

ودليلهم ما رواه ابن خزيمة باسناده عن عبيد الله بن عبد الله بسن عمر الله بسن عمر الله عمر الله عمر الله عمر الكل علاة طاهرا كان أوغير طاهر عبد الله عبد الله عبد الله عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الغسيل حدثها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمر بالوضوء عند كل صلاة طاهرا كان أوغير طاهر ، فلما شق ذلك على رسول الله عليه وسلم أمر بالسواك عندكل صلاة ووضع عنه الوضوء الامن حسدت ٠

وكان عبدالله يرى أن به قوة على ذلك ، ففعله حتى مات ٠٠٠

(صحیے ابن خریمے ۱/ ۱۱ رقم ۱۵)

قال المحقق: " اسناده حسن ورواه الحاكم (1: ٦ - ١٥٥ د ،حديث ٤٨ ونقل ابن حجر هذه الرواية من ابن خزيمة فيفتح البارى 1: ٣١٦ وانظر تلخيص الحبيرا: ٦٨)

وبقب البخارى بقوله (لاتقبل صلاة بغير طهور) وذكر تحته حديث أبي هريرة .أنه قال قال رسولالله صلى الله عليه وسلم لاتقبل صلاة من أحدث حتى يتوضاً "

قال رجل من حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال: فساء أو ضراط (الوضوء ١/ ٤٦) قال ابن حجر فى شرح الحديث: فسّره ابو هريرة بأخص من ذلك تنبيها بالأخف عليي الأغلظ ، ولأنهما قد يقعان فى أثناء الصلاة اكثر من غيرهما (فتح البارى ٢٣٥/١) والخلاف اذا كان فهو فى تجديد الوضوء عند كل صلاة .

أما نفس تأدية الصلاة مع الحدث فلا خلاف في عدم صحتها يقول الطبرى بعد بيـــان الأقوال في تفسير الآيــة ·

" أجمعت الامة على أن الله عز وجل لم يوجب على نبيه صلى الله عليه وسلــم ولا على عباده فرض الوضوء لكل صلاة ٠٠٠ ((الطبرى ١٤/٤ ــ الجزء السادس) ٠ ويقول ابن حزم : الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة الا به لمن وجد الماء

هذا اجمساع لا خلاف فيه من احد (المحلِّي/٩٤ طبعة مصر)

وقال السرخسى: (اذا أراد الرجل الصلاة فليتوفأ) هذا لأن الوضوء مفتاح الصلاة قال صلى الله عليه وسلم ((مفتاح الصلاة الطهور)) (المبسوط ١/٥) وقال الشوكانى: عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال لولا أن أشهدة على أمتى لآمرتهم عند كل صلاة بوضوء ، ومع كل وضوء بسواك رواه احمد باسنهاد صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة (ص ٦٥ الحديث ١٤٢)

وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلاة. وهو مذهب الأكثــر٠

بل حكى النووى عن القاضى عياض انه اجمع عليه أهل الفتوى ولم يسبق بينهم خلاف (نيل الأوطار ٢٤٨/١)

فنرى أن الاجماع في هذه المسألة ثابت وقد يكون صريحا

ولكن أُلحقته بقائمة الاجماعات السكوتية لعدم الخلاف ونقل أقوال البعض ٠

قال ابن رشد: لم ينقل عن احد من المسلمين فى ذلك خلاف ولوكان هناك خالاف لنقال اذا العادات تقتضى ذلك بداية المجتهد ٧/١

ويستحسن هنا ذكر اجماع آخر,وهو متفرع من هذا الاجماع,وهو اتفاقهم علىى أن الطهارة الشرعية طهارتان •

١- طهارة من الحـــدث

٢_ طهارة من الخبيث

واتفقوا على ان الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف

١) وضوء ٢) وغسل ٣) وبدل منهما وهو التيمم

بداية المجتهد ٦/١

قال ابن عابدين:والطهارة شرعا النظافة عن حدث أو خبث (ابن عابدين ٨٣/١)

الطهــــارة بالمـــارة بالماء مع امكان استعمالـــه
 أجمـع العلماء على وجوب الطهارة بالماء مع امكان استعمالـــه
 وعدم الاحتياج اليـــه

والتيمم عند فقده بالتراب وهو بدلـه (۱)

ومستنده : قوله تعالى : " فلم تجدوا ما ا فتيمموا صعيدا طيبا ... (٢) وهو اجماع ثابت بقول البعض وعدم نقل الخلاف عن غيرهم

(۱) الافصاح ۰/۱ ورحمة الأمة ص ٥ ومراتب الاجماع ص ١٨ وبداية المجتهد ٢/١ وقال ابن حزم : لايتيمم من المرضى الامن لايجد الماء أومن عليه مشقة وحرج في الوضوء بالماء أو في الغسل به ٠ أو المسافر الذى لايجدالماء الذى يقدرعلى الوضوء به أو الغسل به ـ ٠ وقال عطاء والحسن : المريض لايتيمم أصلا مادام يجد الماء ، ولايجزيه الاالغسلأو الوضوء ٠ (المحلى ١/ ٣٤٦م ١٢٤ و ٢٢٥) ثم قال ابن حزم : أنه في أى سفر " قريبا كان أوبعيدا٠٠ هذا مما لانعلم فيه خلافا٠

(۲) النساء ٤٣ قال الطبرى: ومعنى الكلام: فأن لم تجدوا ماء أيها الناس وكنتم مرض أو على سفر أو جاء احد منكم من الغائط أو لمستم النساء فأردتم ان تصلوا فيتمموا. يقول: فتعمدوا وجه الأرض الطاهرة ،فامسحـــوا بوجوهكم وأيديكم (الطبرى ١٠٩/١

فالطهارة تنتقل الى التراب عند عدم الماء حقيقة أو حكما لذا يستعمـــل التراب فى التيمم عن الحدث الأصغر والأكبر ولكن بشروط ، لأنه طهارة شرعيـة حكمية وليست حقيقية ولذا شرطوا له النية والتوقيت وغير ذلـــــك

قال صاحب المنهاج : لأن التيمم بدل فلا اعتبار له مع وجود المبدل منــه، ولذا اعتبروا التيمم رخصـة لأن العزيمة في استعمال الماء (شرح المنهاج /٣٢٤/١)

وقال صاحب الفتاوى الخيرية : أما ما ً الطهارة فشرط فى فعله ٠٠٠ فلا يجوز التيمم مع وجود الما ً

(الفتاوى الخيرية على المذهب الحنفى ص٥)

الماء المطلبق لرفع المحدثيسن الأصغر والأخبر (١)
 أجمعوا على أن الماء المطلق يرفع الحدث الأصغر والأكبر (١)
 وهذا محل وفاق أما الماء الذي فقد اطلاقه فجرى فيه خلاف(٢)
 قال الله تعالى : وانزلنا من السماء ماء طهور (٢٠٠٠)

(١) الافصاح ١/١٥

(۲) قال النووى : ضابط فيما يطرأعلى الماء : أن ما يسلب اسم الماء المطلـــق يمنع الطهارة به ومالا فلا ومن تفاصيل هذا الضابط أن المتغير تغيـــرا يسيرا بما يستغنى عنه كالزعفران فالأصح أنه طهـور٠

والمتغير بما يستغنى عنه كثيرا فليس الطهور

والمتغير كثيرا بما يجاوره ولا يختلط به كعود و دهن وشمع طهور على الأظهـر أما المتغير بما لايمكن صون الماء عنه كالطين والطحلب والكبريــــت و النــورة والزرنيخ في مقر الماء وممره والتراب الذي يثور وينبت فـــي الماء ٠

والتغير بطول المكث والمسخن فطهرر

قال النووى : ولا كراهة فى استعمال شى ع من هذه المتغيرات بما لا يصلان عنه ولا فى ماء البحر.

وماء زمسزم •

ولا في المسخن ولو بنجاســة٠٠

والمشكّس في الحياض والبرك غير مكروه بالاتفاق ٠٠٠

وفى الأوانى مكروه على الأصح بشرط ان يكون فى البلاد الحارة ٠٠٠ وقال النووى الراجيم أنه لايكره مطلقا وهو مذهب اكثر العلماء وليس للكراهة دليل يعتمده أما المتغير بالتراب المطروح قصدا فطهور على الصحيح،

والمتغير بالملح فيه أو جه : أصحها يسلب الجبلي منه دون المائي

والمتغير بورق الأشجار المتناثرة بنفسها ان لم تنفتت في الماء فهو كالعود فيكون طهورا على الأظهر وان تفتت واختلطت فثلاثة أوجه

واذا اختلط بالماء الكثير أو القليل مائع يوافقه فى الصفات كمـــاء الورد المنقطع الرائحة وماء الشجر والماء المستعمل فوجهان ٠٠ (انظـــروضـة الطالبين ١٠١ ـ ١٢ بتصرف فى العبارة)٠

(٣) الفرقان ٤٨ أى المطهر للحدث والخبث من المائعات الماء المطلق خاصة وهـو العارى عن الاضافة اللازمة وقيل الباقى على وصف خلقتـــه (روضة الطالبين للنووى ٧/١ قال الآلوسى: الظاهر أنه نعت لماء ٥٠ فسره ثعلب: بما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره ٥٠٠ انظر روح المعانى للالوسى شهاب الديـــن محمود(ت ١٢٧٠هـ) ٣٠/٣ قال إبن العربي: أجمعت الامة لغة وشريعة على أنوصف طهور " مختص بالماء ولايتعدى الىسائر المائعات وهي طاهرة ٥٠٠ (أحكام القران ٣/١٢١ طبعة الحلبي)

قال ابن عابدين: العلماء اتفقوا على جواز رفع الحدث بالماء المطلـــق، وعلى عدمه بالماء المقيـد ثم الماء اذا اختلط به طاهر لايخرجه عن صفــة الاطلاق ما لم يغلب عليه ٠٠٠ بما لا يقصد به التنظيف.

ثم قال وحمكم سائرا لمائعات كالماء فكل ما لايفسد الماء لايفسد غير الماء وسائر المائعات كالماء في القلةوالكثيرة ...

وكذا يجوز بماء خالطه طاهر جامد مطلق أى بدون طبخ وسواء كان المخالط من جنسس الأرض كالتراب او يقصد بخلطه التنظيف كالأشـنان والصابون أو يكون شيئا آخـــر كالزعفران ٠ (ابن عابدين ١٨١/١–١٨٧)

قال ابن رشد: اجمعوا على أن كــل ما يغير الماء مما لا ينفك عنه غالبا انـــه لايسلبه صفة الطهارة والتطهير.

الا خلافا شاذا روى في الماء الاجن عن ابن سيرين وهو محجوج بتناول اســـم

واتفقوا على أن الماء الذى غيرت النجاسة اما طعمه او لونه او ريحه او اكثر من واحد من هذه الأوصاف انه لايجوز به الوضوء ولا الطهور به .

واتفقوا على أن الماء الكثير المستبحر لا تضره النجاسة التى لم تغير احد اوصافه، وانه طاهر مطهر (بداية المجتهد ٣٣/١)

قال الشاشى القفال: ما عدا الماء المطلق من المائعات كالخل وماء الورد والنبيذ وما اعتصر من شجر أو ثمر فلا تجوز به طهارة الحدث ولا طهارة النجس ٠٠٠ وقلل الأصم و ابن ابى ليلى يجوز رفع الحدث وازالة النجس بسائر المائعات ٠٠

وقال ابو حنيفة و ابو يوسف يجوزازالة النجاسة بكل مائع طاهر مزيل للعين ولايجوز رفع الحدث الا بالماء (حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء لأبي بكنر محمد بن احمد الشاشيالقفال (٥٠٧ هـ) طبعة اردنية (٦٠/١ والمغنى ١٨/١ - ١١ وابن عابدين ١٨٦/١ - ١٨١ وكشاف القناع للبهوتي ٢٤/١

وهكذا نرى أن الخلاف حاصل فلم يثبت الاجماع في المسألة

أما استعمال المائع الطاهر فى ازالة النجاسة دون الحدث فتقسيم حسن وله اهميـة فى أيامنا حيث تكثر انواع المائعات الكيماوية لازالة النجاسات والدهون والبقــع الزيتية وغيرهاما يصعب ازالته بالماء المطلق .

ومن يرى وجوب استعمال الماء المطلق فى ازالة النجاسة يقول باستعماله بعد زوال عين النجاسة بمائع آخــر٠

والماء الذى تغير بطول مكثه يطلق عليه اسم الماء فيصح التطهر به والرسول عليه الصلاة والسلام توضأمن آبار المدينة وقال أنزل الله تعالى المللاء طهورا فلا ينجسه شيء (رواه الدار قطنى عن راشد بن سعد) وفي رواية: الماء طهور لاينجسه شيء الاما غلب عليه ريحه أو طعمه "

وطول المكث لاينجسه فيبقى طاهرا

وروى عن ابن سيرين انه كره الوضوء بالماء الأجمن ونقل الجواز عن الحسن وقتادة وغيرهما (انظر ابن ابى شيبه ٤٢/١)

والاجماع لابن المنذر ص ٣٣ وكشاف القناع ٢٥/١ ورحمة الآمة ص٦٠

قال ابن حزم : ولا كان آجنا تغيرا من ذاته وان لم يكن من شيء حله (مراتـــب الاجماع ص ١٧)

فالحاصل أن الاجمسين الراكد باق على طهوريته وداخل في حكم الماء المطلسيق وذلك بالاتفاق ما لم يتغير كليا واذا تغير ففيه خلاف .

ويظهر من كلام ابن المنذر ان الخلاف في الأجن الذي تغيَّر بشيء حلَّ فيه فقـــال " اجمعوا على أن الوضوء بالماء الآجن من غير نجاسة حلـت فيه جائز (ص ٣٣) قال النووى: ماءمتغير اللون يعنى بطول المكث وأصل المنبع لا بوقوع شي اجنبــي فيه (نيل الاوطار ٤١/١)

قال ابن قدامه: لانعلم خلافا بين أهل العلم فى جواز الوضوء بماءِ خالطه طاهر لـم يغيره الا ما حكى عن أم هانى فى ماء بل فيه خبرْ لايتوضاً به (الدار قطتى ٣٩/١) ولعلها أرادت ما تغير به ٠

وحكى ابن المنذر عن الرهرى فيه "لم يتوضابه تغيّر لونه او لم يتغير والمحديث خلاف هذا القول " اغتسل النبى صلى الله عليه وسلم وروجته من جفنة فيها أثر العجين "رواه النسائى وابن ماجه والأثرم (المفنى ١٣/١) قال ابن قدامه : الماء اما ان يكون مطلقا عن قيد وهذا لاخلاف فيه

والنظر الآن في الماء والمضاف او المقيد بقيد من القيود والمضاف لاتحصل به روايـــة والمضاف لاتحصل به روايــة واحدغير الحنابلة وهو على ثلاثة انواء ٠

١- ما اعتصر من الطاهرات كماء الورد ٠٠٠

۲- ما خالطه طاهر تغییراسمه وغلب علی اُجزائه حتی صار صبغا او حبرا -- ۳- ما طبخ فیه طاهر فتغیر به کما ٔ الباقلی

فجميع هذه الأنواع لايجوز الوضوع بها ولا الغسل لانعلم فيه خلافا ١ الا ما حكيي عن ابن ابى ليلى والأصم ١ انها طهور يرتفع بها الحدث ويزال بها النجييس و لأصحاب الشافعى وجه فى ماء الباقلى المغلى وسائر من بلغنا قوله من اهيل العلم على خلافهم ٠

الضرب الثانى : ما خالطه يمكن التحرز منه فغيّر احدى صفاته طعمه او لونــه أو ريحه-كما الزعفران ٠

واختلف اهل العلم في الوضوء بــه

الضرب الثالث: من المضاف ما يجوز به الوضوء رواية واحدة وهو أربعة انـــواع٠

- ١- ما آضيف الى محله ومقره كما النهر والبئر واشباهها لهذا لاينفذ منه ما وهواضافة الى غير مخالـــط هذا الاخلاف فى جواز التطهر به بين اهــل العلم •
- ٢- ما لايمكن التحرر منه كالطحلب وسائر ما ينبت في الماء وكذلك ورق الشجــر الذي يسقط في الماء او تحمله الريح فتلقيه فيه وما تجذبه السيول مـــن العيدان والتبن ونحوه فتلقيه في الماء وما هو في قرار الماء كالكبريــت والقار وغيرهـا٠

اذا جرى عليه الماء فتغير به او كان في الارض التي يقف الماء فيها وهذا كله يعفى عنه لأنه يشق التحرز منه ٠

٣- ما يوافق الماء في صنفيه الطهارة والطهورية كالتراب اذا غيّر المـــا٠٠٠

٤- ما يتغير به الماء بمجاورته من غير مخالطة كالطاهرات الصلبة كالعـــود
 ولم يمع فيه لايخرج به عن اطلاقــه ٠٠

ولا نعلم في هذه الأنواع خلافًا (ابن قدامة ١١/١-١٢)

قال ابن رشد: الماء الذي خالطه زعفران او غيره من الاشياء الطاهرة التي تنفيك منه غالباحتي غيرت أحد أو صافه، فانه طاهر عند جميع العلماء

غير مطهر عند مالك والشافعيي

ومطهر عند ابي حنيفة ٠٠٠٠٠

واعتبر مالك الكثرة في المخالطة والقلة وفرق بينهما.

وقال أيضا: اجمع العلماء ان الماء الكثير لاتفسده النجاسة القليلة بل يجعلهـا الى الطبهارة (بداية المجتهد ٢٦/١-٢٧ وابن عابدين ١٨١/١) وذلك مشروط بعـدم التغيـر

٤ - الطهـــارة بالماء المسخن غير مكروه بالاتفاق

ويحكى عن مجاهد كراهة ذلك وكذلك كره احمد المسخّن بالنار ^(۱) ونقل ابن حزم الاجماع فى الماء المطلق الذى ((لم يسخّن)) أيضا ^(۲) فكاًنه يـــرى فى المسخن خـلاف .

وهذا اجماع واقع وحُمل القول المخالف على محمل لايض الاجماع

(١) رحمة الأمـة صه

(٢) انظر مراتب الاجماع ص ١٧ والمحلّى ١/ ٢١٠ م ١٥٦) وقال في بعض هذاخلاف قديم ٠٠ والعمل فى المذهب الحنبلى هو على عدم كراهة الماء المسخّن بطاهر والكراهة فى المسخّن بنجــس ٠

يقول البهوتى : ومنه مسفّن بطاهر كالحطب نسمالعموم الرخصة ، وعن عمر انه كان يسفّن له ما ً فى قمقمة ويغتسل به (رواه الدار قطللنى باسناد صحيح)

وابن عمر كان يغتسل بالحميم (ابن ابي شيبه (٢٥/١)

ولأن الصحابة دخلوا الحمام ورخصوا فيه وظاهره ولوكان وقودها نجسا • وقال : ومن نقل عنه الكراهة عُلل بخوف مشاهدة العورة او قصد التعميـــم

به (انظر کشافالقناع ۲۰/۱)

فالكراهة ليست على الاطلاق بل هي في الماء الذي سخن بالنجاسات ٠

وعلى هذا التأويل يزول الخلاف ٠

واذا قلنا أن الخلاف موجود فى الماء المسخن بأى شىء كان تسخينه فنقول أن العمل فى الصحابة كان على جوازه دون نقل خلاف منهم فيه فيبقى الاجماع فى عصرهم •

وفرق في الماء المسخن بالنجاسات على حالتين ٠

١- اذا وصلت النجاسة الى الماء ٠

٢- واذا لم تصل اليه ٠ فنقل وفاق فيما اذا لم تصل لنجاسة اليه لأن
 الذى يقول بكراهية يقول ذلك اذا وصلت اليه ٠

قال ابن قدامه : اما الماء المسخن بالنجاسة فهو على ثلاثة اقسام :

۱- قسم يتحقق وصول شيء من اجزاء النجاسة الى الماء فينجسه اذا كـان يسيرا ٠

٢- قسم لايتحقق وصول شيء من اجزاء النجاسة الى الماء والحائل غيــــر
 حصيـن فالماء على أصل الطهارة ويكره استعماله ٠

وقال الشافعى لايكره : لأن النبى صلى الله عليه وسلم دخل حمامــــا بالجعفة ، ولنا: انه ما عرد بين الطهارة والنجاسة مع وجودسبهــا فأقل أحواله الكراهـة

والحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما يروى عن ابـــن

عباس ولم يثبت ان الوقود كان نجسا ولا ان الحائل كان غير حصين،

٣- اذا كان الحائل حصينا فقال القاضي يكره واختاره الشريف أبو جعفر وذكر
أبو الخطاب في كراهة المسخن بالنجاسة روايتين على الاطلاق

(المغنى لإبن قدامه ١٥/١)

وقال إبن قدامه لأنها صفة خلق عليها الماء فأشبه ما لو برده (المغنى ١٤/١)

فهذا استدلال حسن وخاصة فيما لا نرى خلافا بين العلماء فى جواز الطهارة بالماء المبرّد وقد دعا النبى صلى الله عليه وسلم " اللهم طهّرنى بالماء والثلب والبرّد (متفق عليه)

وعلل ابن قدامه كراهة الماء المسخن اذا منعت الحرارة بالإسباغ في الوضــوء (المغنى ١٦/١)

الاجمـاع حاصـل على جـواز الوضـو، بمـا، البهـ الاجمـاع النهم مع الا ما حكى عن قوم أنهم منعوا الوضوء بماء البحر وقالوا بالتيمم مع وجوده وأجازه قوم للضـرورة (١)

ومستند الاجماع نص الحديث: روى ابو هريرة أنـه ((سال رجـل رسول الله صلى الله عليه فقال يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليـــل من الماء فان توضأنا به عطشنا أنتوضأبماء البحر ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماءه والحلميتية (٢) فهذا اجماع ولا يخرقه قول شاذ

(۱) المغنى لابن قدامة ۹/۱ و قال الشوكانى الذين يقولون بعدم الجواز هم ابــن عمر وابن المسيب وابن عبد البر وابن عمر و بن العاص و ووى عن أبي هريرة أيضًا.

ثم قال: ورواية أبى هريرة وابن عمر ترد ما نقل عنهما (نيل الأوطار٢٧/١) و دليلهم فى حديث ضعيف روى موقوفا على ابن عمر بلفظ ((ماء البحسسر لا يجزى من وضوء ولا جنابة ان تحت البحر نارا ثم ماء ثم نار حتى عد سبعة أبحر دسبعة أينار)) (انظر نيل الاوطار ٢٧/١) (وانظر المحلى ١/ ٢١٠م ١٥٦)

(۲) الحديث رواه الخمسة وقال الترمذى حسن صحيح واخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في المستدركوالدار قطني والبيهقي في سنيهما وصححه ابن المنذ ر وابن منيده والبغوى ٠

وقال هذا الحديث صحيح متفق على صحته ((انظر نيل الاوطار ٢٤/١ - ٢٥)) قال النووى: هذا الحديث أصل عظيم من أصول الطهارة ذكره صاحب الحاوى عن الحميدى شيخ البخارى وروى عن الشافعي أنه قال: هذا الحديث نصف عليم

وقال النووى من فوائد الحديث ان الطهور هو المطهر وجواز الطهارة من ماء البحر (المجموع للنووى ١٣٢/١) فلا اعتبار لخلاف هذا الحديث والاجماع واقع في صحة الطهارة بماء البحر فلا اعتبار لخلاف هذا الحديث والاجماع واقع في صحة الطهارة بماء البحر فلا وروى عن عمر ابن عمر رضى الله عنه انه قال "من لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله)) ولأنه ماء باق على أصل خلقته فجاز الوضوء كالعذب (المغنى لابن قدامة ١/٩ وروى الدار قطنى هذا الأثر عن ابن عباس ٣٦/١) وقال ابن رشد، اجمع العلماء على أن جميع أنواع المياه طاهرة في نفسهما مطهرة لغيرها .

الا ماء البحر فان فيه خلافا في الصدر الأول شاذا. وهم محجوجون بتناول اسم الماء المطلق له (بداية المجتهد ٢٣/١) ٦ - نجـ الله الذه

أجمع الائمة على نجاسة الخمسسر

الا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها

واتفقوا على أنها اذا تخللت بنفسها طهرت اى من غيـــر معالجة الآدمـــى (۱) .

وقال ابن رشد اكثرهم على نجاسة الخمــر وفى ذلك خلال لبعض المحدثيـــــن

فهذه مسألة خلافية فلا تعتبر في قائمة الإجماعات مع ادعاء الإجماع فيها أما اذاتخللت فهي حلل وهذا الاجماع صحيح .

باب الأنيسة:

 γ قال ابن قدامه ؛ لایختلف المذهب فی نجاسة المیتة γ قبل الدبغ ولا نعلم احدا خالف فیه γ .

وهذا اجماع سكوتى لعدم نقل الخلاف فى نجاسة جلد الميتة اما طهارة جلد الميتة يوكل لحمها بعد الدباغ وكذلك حيوان غير مأكول اللحم ففيها خلاف وهم محجوجون بقوله صليل الله عليه وسلم : أيما إهاب دُبعُ فقد طهر (٣) ، (٤)

⁽۱) رحمة الأمة ص ٧ والافصاح لابن هبيرة ١/١٥ والمغنى ٥٣/١ وبدايةالمجتهد ٧٦/١ وقال ابن رشد: اجمعوا على أن الخمر اذاتخللت ذاتها جاز أكلها والخل باجماع حلال (بداية المجتهد ٤٧٥/١ -- ٤٧٦٠)والمحلى ١٣٣/١ و١٨٨ م١٣٠ و١٤٤وقالهي رجس (٢) المغنى لابن قدامة ٤٩/١

⁽۳) متفق علیه ـ ورواه الدارقطنی بسنده ۲/۱ عن ابن عباس ورواه النسائی والترمذی وابن ماجة فی کتاب اللباس ۰

قال الترمذي حسن صحيح

ويفهم من الحديث ان الاهاب قبل دبغه نجس وهذا ما فهمه الصحابة ففسر لهـــم النبى صلى الله عليه وسلم ان الدباغ يطهره٠

عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم مر بشأة ميتة فقال: هلا انتفعتم بها.

قالوا يا رسول الله انها ميتة،

قال: أنما حرم اكلّها " زاد عقيل : أوليس في الماء والدباغ ما يطهرها " وال: أنما حرم اكلّها " (1/3-31)

⁽٤) قال ابن عابدين: الحاصل زكاة الحيوان مطهرة لجلده ولحمه ان كان الحيــوان و ولا فان كان الحيــوان و ولا فان كان جني المين مند تطهر شد على الله ماكولا والا فان كان جلده لايحتمل الدباغة فكذلك لأن جلده حينئذ بمنزلة اللحـم والا فيطهر جلده فقط (ابن عابدين ١/٥٠١) وقال الشوكاني ؛ لانزاع في نجاسة اهاب الميتة قبل دباغه اما طهارتها بعــد الدباغ فعلى سبعة أقوال ٥٠٠ انظر نيل الاوطار ٢٧٧١٨

وخلاصة المذاهب: أن الشافعية يجيزون ذلك ، والمنابلة يمنعون ذلك .

```
٩ - المضبب بـ الذهـ
```

المصضب بالاتفادان (١)

هذا الاجمساع غير حاصل لوجود خلاف في المسألة ، الا اذا قلنا

انه اجماع في الكثير وعند عدم الحاجـــة .

فهداما اتفق عليه الحمييي

(۱) أورد الدمشقى هذا الاجماع بهذا الاجمال ولكن الموضوع فيه تفصيل . قال ابن قدامه: فأما المضبب بالذهب أو الفضة فان كان كثيرا فهو محرم بكل حال ذهبا كان أو فضة لحاجة او لغيرها ، ٠٠٠٠ (الا ما دعت الضرورة اليه) بهذا قال الشافعى

واباح ابو حنيفة المضبب وان كان كثيرا لأنه صار تابعا للمباح فأشبه المضبب باليسير

قال النووى : أما المضبب بذهب فقطع الشيخ ابو اسحاق بتحريمه بكل حـــال روضة الطالبين ٢/١

وقال أيضا : لو اتخذ للاناء حلقة فضة او سلسلة او رأسا فيجوز (ولانعلم فيه خلافا)) ٤٦/١

قال الشوكانى : فى حديث أنس " أن قدح النبى صلى الله عليه وسلم انكســـر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة " . رواه البخارى

قال ابن سيرين ; انه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانهـــا حلقة من ذهب أو فضـة .

فقال له ابو طلحة ؛ لاتغير شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهـــذا يدل على أنه لم يغير شيئا.

الحديث يدل على جواز اتخاذ سلسلة او ضبة من فضة في اناء الطعام والشراب، وهو حجة لأبي حنيفة ٠٠٠٠٠ (نيل الاوطار ٨٦ـ٨٥/١)

وأصل المسسالة في تحريم استعمال الذهب والفضة في الأكل والشرب .

قال ابن قدامه : لا خلاف بين اصحابنا في أن استعمال آنية الذهب والفضة حرام وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والشافعي ولا أعلم فيه خلافا ٠٠٠ (المغنى ١/٥٥-٥٦) وقال الشوكاني : قال النووى : انعقد الاجماع على تحريب ما الأكل والشرب وسائر الاستعمالات في اناء ذهب او فضة الا رواية عن داود في تحريم الشرب فقط ولعله لم يبلغه حديث تحريم الأكل .

(وانظر المصلى (١/ ٢٠٨ م ١٥٣)

وقول قديم للشافعي والعراقيين ققال بالكراهة دون التحريم وقد رجع عنه ٠٠

وقد نقل الاجماع ابن المنذر أيضا على تحريم الشرب في آنيةالذهب والفضاة الاعن معاوية بن قرة وأصل الحديث عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولاتشربوا في آنية الذهب والفضاولاتأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة " متفق عليال الاوطار ١٩٥٨هـ٨٢/١

واتفقوا أيضا على ان هذا التحريم يشمل الرجال والنساء (الافصاح ص ٥٢ لعمــوم الفاظ الحديث وعلة التفاخر شاملة لكلا الجنسيين • وانما أبيح للنساء لبــــس حلى الذهب والفضة للزينة وليست الأوانــى •

قال الشيرازى : أما المضبـب بالذهب فانه يدرم قليله وكثيـره (المجموع ا/ ٢٥٤)

١٠ ـ ســـور ما يــوك ل لمــه٠

اتفقوا على أن سور ما يوكل لحمه من البهائم طاهر مطهر (۱) هكذا أدعى ابن هبيرة الاجماع فى المسألة ولكن الكلام فيه تفصيل (۲)

- (١) الافصاح ص٥٢
- (٢) قال ابن قدامة : قال ابوبكرابن المنذر: اجمع اهل العلم على أن سحور مايوًكل لحمه يجوز شربه والوضوء به فان كان جلالا يأكل النجاسات · فذكر القاضى روايتيحن :
 - ۱) انه نجـــس
 - ۲) انه طاهـــر

فيكون هذا من النوع الثانى من القسم الأول المختلف فيه • وقال ابن رشد : اتفق العلماء على طهارة أسار المسلمين وبهيمة الانعلماء وكان الاجماع في سؤر مأكول اللحم الذي لايأكل النجاسات اما الذي يأكله ففيه خلاف • (بداية المجتهد ٢٨/١)

وقد يستند الإجماع الى حديث: رواه الدار قطنى وغيره عن جابر بن عبداللــه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأبما افضلت السباع (الدارقطنى/٦٢-٦٣) فهذا الحديث يدل على ظهارة سور السباع لكن في/كلها مقال من جهة الأسنـاد، وعن حميدة بنت عبيرة عن كبشــة بنت مالك وكـانــت تحــت ابن ابى قتادة أن ابا قتادة الانصارى دخل فسكبت له وضوءا فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها أبو قتادة الاناء حتى شربت.قال،فرأني أنظر اليه ، قــال: اتعجبين يا ابنة اخى قالت:قلت:نعم،ثم قال:ان رسول الله صلى الله عليــه وسلم قال انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات ،

(الدار قطني ۲۰/۱)

والحديث يفيد أيضا أن سوّر مأكول اللحم طاهر لأنه ليس بنجس أصلا والحقـــت .

١١ - كتــاب الـوفـــو٠

أجمعوا على أن الجنب والحائض والمشرك اذا غمس كل واحد منهم يده فـــــى اناء فيه ماء قليل ، فان الماء باق على طهوريته (١)

ويصح الاجماع اذا راعيتا شروط المخمس ومنها ألا تكون على يده نجاســة والا يُنوى بهذا رفع الحدث وألا يكون بعد قيامه من نومه وقبل غسلهــا ثلاثــلا (٢)

ومستند الاجماع ما رواه ابن خزيمة قصة امرأة مشركة كان معها مـــاء فتوضأ الرسول عليه الصلاة والسلام منه (٣)

- (۱) الافصاح لابن هبيرة ۱/۷ه
- (٢) انظر مراتب الاجماع لابن حزم ١٦ ١٧
 - (٣) ابن خزيمة في صحيحه ١ / ٦٠

وما روى عبد الله بن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم كان يتوَّضا بفضل ميمونة (ابن خزيمة ٥٧/١)

وفيى سنن الدار قطني "كان يغتسل" (الدار قطني ۱ /٥٣)

وعـن ابن عباس عن ميمونة قالت اجنبـت فاغتسلـت من جفنة ففضلت فيهــــت فضلة فجاء النبى صلى الله عليه وسلم يغتسل منه فقلت انى قد اغتسـلـــت منه فقال الماء ليس عليه جنابة فاغتسل منه (الدار قطني١/٥٢)

وروى الشيخان عن عائشة مثل هذا

وحديث ابن خزيمة ، هذانصه ،عن عمران بن حصين قال : كنا مع رسول اللهصلى الله عليه وسلم فيسفر فدعا فلانا ودعا على بن أبي طالب ، فقال : اذهبا فابغيا لنا الماء ، فانطلقا فلقيا امرأة بين سطيحتين — أو بين مزادتين — على بعير فقالا لها أين الماء؟ قالت :عهدى بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خلوفا ، فقال لها انطلقي فقالت أيسن؟ قالا لها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : هذا الذى يقال له الصابي ؟ قالا لها هو الذى تعنين ، فانطلقا فجاءا بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثاه الحديث فقال استنزلوها من بعيرها ، ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم باناء فجعل فيه أفواه المزادتين — أو السطيحتين — ثم أطلق أفواههما ثم نودى في الناس "أن اسقوا واستقـوا " ، وذكر الحديث بطوله ، (ابن خريمة ١/ ١٠ رقم ١١٢)

١١ - النيــة:

النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء والتيمم عند كافة العلماء فلا تصح الطهارة الا بنية (1) وهذا اجماع في محل النظــر من حيث ايجاب النية في جميع الطهــارات ومحل وفاق اذا قلنا بمشروعية النية فهــي مجمع عليها والخلاف في كونها سنة أو واجبـة (٢) فالنــلاف في كونها واجبة أوسنة وليس في مشروعيتها .

(١) رحمة الأمة ص١٧

قال الكاساني : أما الذي هو في ابتداء الوضوء (اي من سنن الوضوو) فمنها النية عندنا.

وعند الشافعي هي فريضـــة

والكلام في النية راجع الى أصل: وهو أن معنى القربةوالعبادة غيـــر لازم في الوضوء عندنا

> وعنده لازم (بدائع الصنائع ١٩/١) ويمكن أن يكون هنا اجماعان :

- ١) احدهما الاجماع على أن النية لابد منها في التيمم
- ٢) ثانيهما الاتفاق على مشروعية النية في الطهـارات

قال النووى ، في فروض الوضوء هي سنة

اجماع لاخلاف فيه من أحسد ٠

الأول: النية : وهي فرض في طهارة الأحسداث ولا تجب في ازالة النجاسات على الصحيح

وقال يستحب أن ينوى بقلبه ويتلفظ بلسانه فان اقتصر على القلب أُجزاءُه المجموع للنووى ١/ ٣٥٩ وانظر حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للقفال قال ابن حزم: الوضوء للصلاة فرض لاتجزىًالصلاة الابه لمن وجدالماء، هذا ١٠٨/١

ثم قال / ؛ لايجزى الوضوء الابنية الطهارة للصلاة فرضا وتطوعا لايجزى أحدهما دون الاخر ولاصلاة دون صلاة ٠ (المحلى ١/ ٩٠ م ٠ ١١٠ و ١١١)

١٣ - الســواك،

في المَشروعية نفسها •

اتفقوا على استحباب السواك عند أوقات الصلوات وعند تغير الفرم (۱)
ومستند قوله عليه الصلاة والسلام " لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء " (۲)
وفى رواية عند كل صلاة .
وقال داود هو واجب .
وزاد اسحاق فقال : ان تركه عامدا بطلت صلاته (۲)
ويمكن اعتبار الاجماع في مشروعية السواك عند .

- (۱) الاقصاح ۱/۲ه
- (٢) انظر ابن جزيمة ٧٣/١ وغيره
- (٣) رحمة الأمة ص ٧ وقال الشاشي؛ السواك سنة مؤكدة وحكى عن داود انه قال هو واجب ولا يمنع تركه صحة الصلاة وقال اسحاق : ان تركه عامدا بطلت صلاته ولا يكره الا في حالة واحدة وهي في حق الصائم بعد الزوال (حلية العلماء الشاشي القفال ١٠٥١ ـ ١٠٦)

والذى أوجبه أوجب بناء على هذا الحديث ولفضيلة السحصواك والذى استحبه هو كذلك استدل بنفس الحديصث والحديث يفيد للمعنى الثانى لأنه لم يأمر خوفا من المشقة ولكنه حثهم على الالتزام بالسواك وهذا عين الندب ، وقال ابن حزم : السواك مستحب ولوأمكن لكل صلاة لكان أفضل " • (المحلى 1 / ٤٢٣ م ٢٧٠)

اتفقوا على استحباب السواك للصائم قبل الزوال (١)

ومستند الاجماع عموم النصوص الطالبة للسواك مع مراعاة الصوم وخلاف الصائـــم (٢)

(۱) الافصاح ۱/٥٥

وهذا ما ذهب اليه عامة العلماء بعد اختلافهم في كراهية الســواك للصائم بعد الزوال او لا ؟ (حلية العلماء للشاشي ١٠٥/١) فذهب الشافعية الى كراهيته بعد الزوال للصائم

وذهب ابو حنيفة الى عدم الكراهية قال الكاسانى : وله ان يستاك بأى سواك كان رطبا أو يابسا مبلولاأوغيـر مبلـول صائما كان أو غير صائم قبل الزوال أو بعده

لأن نصوص السواك مطلقة (بدائع الصنائع للكاساني ١٩/١)

قال ابن حزم: اتفقوا على أن منن

- ۱_ غسل یدیه ثلاثا
- ۲۔ ثم مضمض ثلاث۔۔۔۱
- ٣_ ثم استنشق ثلاثا
- ٤- ثم استئثر ثلاثا
- م غسل وجهه کله
- ٦- وخلل شعره ولحيته بالماء
- ٧- وغسل أذنيه باطنهما وظاهرهما
 - ٨- وجميع شعره حيث انتهـــــى
- ٩- ونوى الوضوء للصلاة قبل دخوله فيه ومع دخو لهفيه
 - ١٠ وسمى الله
 - ١١ ولم يقدم مؤخرا كما ذكرنـا
 - ١٢ ولا فرق بين غسل شيء من ذلك
- ١٣ـ ونقل الماء بيده الى جميع الأعضاء التي ذكر محددا لكل عضو منها

أنه قد أدى ما عليه في الأعضاء المذكورة (١) فيابن حيزم هنييا

لم يقصد تحسري الأركان وانما قصد ذكر ما يطلب في الوضوء وعلى هذالاينارع

(١) مراتب الاجماع لابن حزم ص ١٨

وانظر المحلى ٢٩٤/١-٢٩٥

ذكرت مجموعة هذه المسائل كما ذكرها ابن حزم مع انها تحتوى على عــدة نقاط ، وكل نقطة محل خــلاف أو وفـاق ، وتناولت كل نقطة لمالها في الصفحات الاتيــة ،ولكن ذكرتها هنا لمعرفـة منهج ابن حزم في بيان الاجماعات ،

٥١- فسل اليدين ثلاثا عند القيام من النوم ٠

يقول ابن قدامه في غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء: وليس ذلك بواجب عند غيرالقيام من النوم بغير خلاف نعلمه (۱)٠

يقول الشاشى القفال : ثم يغسل كفيه ثلاثا قبل ادخالهما الاناء ان كان على شك من نجاستهما٠

فان غمس يده في الاناء لم يفسد الماء

ومن أصحابنا من قبال : غسل الكفين قبل ادخالهما الاناء مستحب بكل حسال وان تيقن طهارة يده ٠

والمذهب الأول (٢)

فقد حصل الاتفاق على مشروعية غسل اليدين بصرف النظر عن الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا (٣) وكونه من أعمال الوضوء او لمجرد الاحتياط لطهارة الماء ٠

وانظر السنن الكبرى للبيهقي ١٥/١

وفى الدار قطبَى: اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده فى انائه او فى وَضوئه حتى يغسلها ثلاثا فانه لايدرى اين باتت يده •

الدار قطئي١/١٤

قال ابن رشد: ذهب قوم الى أنه من سنن الوضوء باطلاق وان تيقن طهارة اليد وهو مشهور مذهب مالك والشافعي

وقيل انه مستحب للشباك في طهارة يده •

وبه قال داود وأصحابه

وفرق قوم بين نوم الليل وقوم النهار

فأوجبوا ذلك فى نوم الليل ولم يوجبوا فى نوم النهار وبه قال أحمد ٠٠٠٠ ثم قال ابن رشد : والظاهر من الحديث أنه لم يقصد به حكم البدء فى الوضوء وانما قصد به حكم الماء الذى يتوضأبه اذ كان الماء مشترطا فيه الطهارة (بداية المجتهد ١٠٩-١٠)

وقال ابن قدامه : غسل اليدين في أول الوضوء مسنون بالجملة سواء قام من النوم أو لم يقم لأنها التي تغمس في الاناء وتنقل الوضوء الى الأعضاء ففي غسلهما احراز لجميع الوضوء ٠

⁽۱) المغنى لابن قدامة ۱/ والمحلى ٢٩٤/١

⁽٢) حلية العلماء للشاشي القفال ١١٥/١

⁽٣) ولقد روى الشيخان عنابى هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم قـــال: " اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغمس يده فى الاناء حتى يغسلها فانــه لايدرى أين باتت يده وزاد المسلم ـ ثلاثـا -

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله

فان عثمان رضى الله عنه وصف وضوء النبى صلى الله عليه وسلم فقال "دعـــا بالماء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلها ثم أدخل يده في الإناء " (متفق عليه)

ثم قال وليس ذلك بواجب عند غير القيام من النوم بغير خلاف نعلمه في محمد ه

فأما عند القيام من نوم الليل فاختلفت الرواية في وجوبه فروى عنن أحمد وجوبه وهوالظاهر عنه ٠

واختیار أبی بگر وهو مذهب ابن عمر وأبی هریرة والحسن البصری وروی أنه مستحصیصب ولیس بواجصب ۰

وبه قال عطاء ومالك والأوراعي والشافعي واسحاق وأصحاب الرأى وابن المنذر٠٠ (المغنى لابن قدامه ٧٣/١)

قسال النووى: (من سنسن الوضوء) غسل الكفيين قبل الوجه سواء قام من النوم وشك في نجاسة اليد وأراد غمسيده في الاناء أم لم يكن شيء من ذليك

لكن ان أراد غمس يديه في اناء قبل غسلهمسما

كره ان لم يتيقن طهارتهـها

فان تيقنها فوجهان الأصح لايكره الغمس ولا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثا قبل الغمس (روضة الطالبين ٥٨/١) (والمجموع ٣٥٠/١) وقال ابن عابدين البداءة بغسل اليدين الطاهرتين ثلاثا قبل الاستنجاء وبعده وقيد الاستيقاط اتفاقى ٠٠٠٠

قال ابن الكمال: السنة تقديم غسل اليد ،اما نفس الغسل ففرض.

والأسح الذي عليه الأكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند توهم النجاسة سينية موكدة (حاشية ابنءابدين ١١٠/١)

وقال الشوكانى : غسلهما في الوضوء سنة وذلك باتفاق العلماء كما قيال النووى (نيل الاوطار ١٦٥/١)

١٦ - المضمضة والاستنشى

الاجماع قائم على مشروعيتهما مع اختلاف في الحكيميم

يقول الشاشى : يتمضمض ثلاثا ويستنشق ثلاثا وذلك سنسة وبه قال مالك والزهسسرى.

وقال أحمد:هما واجبان في الطهارتين.

وقال أبو ثور : الاستنشاق واجب فى الطهارتين دون المضمضية وقال أبو حنيفة والثورى ومحمد وأبويوسف : هما واجبتان فى الغسل دون الوضيوء (۱)

(۱) حلية العلماء للشاشى القفال ١١٦/١ ونيل الأوطار ١٦٥/١ ومجمـع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٢١/١ وذلك لحديث رواه مسلم عن عمروبن عبسة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال " ما منكم من احد يقرّب وضوءه ثم يتمضمض ثم يستنشق ويستنثر الا جرت خطايا فيه وخيا شيمه مع الماء (مسلم كتاب الصلاة ١١٧/١ - ١١٨) (وانظر المجموع ٢/٥٥٥ - ٣٥٧) المضمضة والاستنشاق سنتان والمبالغة في المضمضة والاستنشاق سنة بلا خلاف ـ الا للصائم

(والمجموع ١/٦٢٦ - ٣٦٢)

وانظر حاشية ابن عابدين ١ /١١٦ ٥٠٠ والمبالغة فيها لغير صائم ٥٠٠ وقال : المضمضة والاستنشاق سنتان مؤكدتان والتثليث مستحصب ٥٠٠٠

وقال النووى: فان ترك المضمضة والاستنشاق جاز (المجموع ٢٥٢/١) والمضمضة: ان يجعل الماء في فيه ويديره فيه ثم يمجه والاستنشاق: ان يجعل الماء في انفه ويمده بنفسه الى خياشيمه (المجموع ٢٥١/١) ويستنشر: أي يطرح الماء من الانف بعد الاستنشاق (المجموع ٢٥٣/١)

(انظـر المحلـى ١/ ٢٩٥ م ١٩٨) قال ابن حزم في المضمضة والاستنشاق قال أحمد بن حنبل وداود : الاستنشاق والاستنثار فرضان في الوضوء وليسا فرضين في الغسل من الجنابة وليست المضمضمة فرضا لافي الوضوء ولافي غسل الجنابة • ثم قال : وهـذاهــو الحــق (١/ ٢٩٦)

١٧ ـ فسبل الوجه لا بد منه في الوضيوم

هـذا اجماع وقد يكون صريحا وتنص الآيـة على وجوب غسل الوجه

ومستنده قوله تعالى : ((فاغسلوا وجوهكم)) (١)

(۱) المائدة - ۷

والوجه: مابين نابت شعر الرأس المعتاد الى منتهى اللحية والذقن طـولا ومن الأذن الى الأذن عرضا (الافصاح ٩/١٥)

قال الشوكانى فى غسل الوجه ثلاث مرات وكذلك سائر الاعضاء الا الرأس ٠٠٠ وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الاعضاء مرة واحدة وأن الثلاث سنسة لثبوت الاقتصار من فعله صلى الله عليه وسلم على مرة واحدة ومرتين ٠

(نيل الأوطار ١٦٧/١ – ١٦٨)

وينتقل حكم الغسل الى اللحية دون البشرة تحتها وذلك أيضا باجماع العلماء اذا اختفت البشرة تحت اللحية من الرجل قال ابن هبيرة : اتفقوا على أن تخليل اللحية اذا كانت كثة وتخليلل الأصابع سنة من سنن الوضوء (الافصاع ٥٩/١)

قال ابن قدامه : اللحية اذا كانت خفيفة تصف البشرة وجب غسل باطنهــا وان كانت كثيفة لم يجب غسل ما تحتها ويستحب تخليلها بشروطه وممن روى عنه أنه كان يخلل لحيته : ابن عمر وابن عباس والحسن وأنس وابن ابى ليلـــي وعطاء بن السائـب •

وقال ابن اسحاق : اذا ترك تخليل لحيته عامدا أعاد لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته "(حديث رواه الترمذى عن عثمان بن عفان وصحــه وروى ابن ماجه وابو داود ايضا)

وقال عطاء وابوثور: يجب غسل باطن شعور الوجه وان كان كثيفا

كما يجب في الجنابة وهو مخالف للاجماع الذي يدعيه ابن هبيرة وغيره

ومذهب أكثر أهل العلم ان ايصال الماء الى باطن اللحية لايجب ولايجب التخليل) (انظر المغنى ٧٨/١ -٧٩ وبدائع الصنائع ٢٣/١ ونيل الاوطــــار (انظر المغنى ١٠٠/١ -٧٧٧ - ٧٧٧) وابن عابدين ١٠٠/١)

قال ابن قدامه غسل الوجه واجببالنص والاجماع (المغنى ١/٥٥) وهكذا نرى أن غسل الوجه محل اجماع العلماء وكذلك افاضة الماء على اللحية ومعظهم يحلون اللحية محل البشرة خلافا للبعض الذى يرون وجوب ايصال الماء الى داخل اللحية فالخلاف محصور في البشرة تحت الشعر وفي التخليل (انظر المحلى ١/٠٨١ - ١٨٥ م ١٩٠) قال ابن حزم : ولامعنى لتخليل اللحية في الغسل ولافي الوضوء وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وداود ٠"

١٨ - فسل اليدين الى المرفقين لابد منه في الوضوء

ويغسل يديه ثلاثا الى المرفقين:

لقوله تعالى : " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافـق (١)

والمستألة اجماعية سوى ادخال المرفقيلين

فقد أدخلهما الأكثرون في الغسلل

وقال زفر وأبو بكر بن داود : لايجب غسل المرفقيــن (٢)

(٢) قال ابن قدامه: لاخلاف بين علماء الأمة في وجوب غسل اليدين في الطهارة وآكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل منهم عطاء ومالك والشافعي واسحاق واصحاب الرآي ٠

وقال بعض أصحاب مالك وأبن داود لايجسب

وحكى ذلك عن زفسر .

قال ابن رشد: اتفق العلماء على أن غسل اليدين والذراعين من فروض الوضوء٠٠٠ واختلفوا في ادخال المرافق فيها٠

فذهب الجمهور ومالك والشافعى وابو حنيفة الى وجوب ادخالها وذهـــب بعض أهل الظاهر ومتأخرى أصحاب مالك والطبرى الى أنه لايجب ادخالها فـى الغسل (بداية المجتهد ١١/١ وانظر المحلّى ٢٩٧/١)

وقال ابن عابدین: (۱/۸۹ - ۹۹)

" غسل المرفقين والكعبين ليس بفرض قطعى بل هو فرض عملى كربع الـــرأس ولذا لا يحتاج الى دعوى الاجماع لأن الفروض العملية لايحتاج في اثباتهـــا الى القاطع "

⁽۱) المائدة ۷ وحلية العلماء ١٢٠/١ و المغنى ٩٠/١

19 - مسمح المسرأس في الوضيوع

قال ابن قدامة : لا خلاف فى وجوب مسح الرأس مستند هذا الاجماع قوله تعالى ((وامسحوا برؤوسكم)) (۱) واتفقوا على مشروعية مسح الرأس وأن الأولى مسح جميع الرأس مع خلافهم فى القــدر المجــزى، منـــه (۲)

- (۱) المائدة، ۷
- (٢) قال ابن قدامه : لا خلاف في وجوب مسح الرأس ٠٠٠٠٠ واختلفوافي قدر الواجـب

روى عن احمد ، وجوب مسح جميعه وهو ظاهر كلام الخرقى ومذهب مالك روى عن احمد ، يجزىء مسلح بعضه

وذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك وابوحنيفة الى أن مسح بعضه هو الفرض (بداية المجتهد ١٢/١)

قال ابن عابدین : ((ومسح ربع الرأس مرة)) ۰۰۰ ابن عابدین ۱۹۹۱ وقال النووی : مسح الرأس واجب بالکتاب والسنة والاجماع (المجموع ۲۹۵۱) ثم قال : المشهور من مذهبنا أنه مایقع علیه الاسم وان قصصصل وحکاه ابن الصباغ عن ابن عمر رضی الله عنهما وحکاه أصحابنا عن الحسسن البصری وسفیان الثوری وداود (المجموع ۲۹۹۱)

وقال أيضًا والمستحب أن يمسح جميع الرأس (المجموع ٤٠١/١ ومراتب الاجمـاع ص ١٩)

وروى الجماعة عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مســح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأبمقدم رأسه ثم ذهب بهما الى قفـــاه ثم ردهما الى المكان الذى بدأ منه (انظر نيل الاوطار ١٨٣/١)

قال ابن قدامه : اذا قلنا بجواز مسح البعض فمن أى موضع مسح أجزاءه لأن الجميع رأس الا أنه لايجزى مسح الأذنين عن الرأس لأنهما تبع فلا يجزى بهما عن الأصل (المغنى ٩٤/١) والخلاف قائم فى تكرار المسح والاكتفاء بالمسح مسرة واحدة (المغنى ٩٤/١) وانظر المحلى ٢٩٧/١-٢٩٨

٢٠ - ويفسل الرجلين مع الكعبيسين

قال ابن رشد؛ اتفق العلماء على ان الرجلين من أعضاء الوضوء

واختلفوا في نوع طهارتهما

فقال قوم : طهارتهما الغسل وهم الجمهور

وقال قوم : فرضهما المسح (وهم الشيعسة)

وقال قوم : بل طهارتهما تجوز بالنوعين : الغسل والمسح ٠٠٠ وبه قــال الطبرى وداود

وقال ابن رشد؛ جواز المسح هو أيضا مروى عن بعض الصحابة والتابعين ولكن من طريق المعنى

ومستند الاجماع قوله تعالى : وأرجلكم الى الكعبيين (٢)

هذه المسالة ذات شعب كثيرة من ناحية المناقشات التي دارت حول تفسير الآيـة.

والذى يترجح لدى الباحث هو أن الغسل أصل فى الرجلين المكشوف ييسين فاذا لبس الخفين كان الواجب مسحهما٠

ويمكن ادعاء الاجماع في المسألة في عصر الصحابة لأن الذي نقل عن بعض منهـــم خلاف ذلك فهو اما نقل ضعيف او ثبت رجوع القائل عن قوله (٣)

> (۱) بداية المجتهد ١٦-١٥/١ (۲) المائدة ٧ حلية العلماء ١٢٦/١

(٣) قال ابن قدامة ؛ غسل الرجلين واجب في قول أكثر أهل العلم قال عبد الرحمن بن أبي ليلي ؛ اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليهوسلم على الغسل القدمين ٠

وروی عن علی ؛ أنه مسح علی نعلیه وقدمیه ثم دخل المسجد فخلع نعلیـــه ثم صلیی

وحكى عن ابن عباس انه قال ; ما أُجد فى كتاب الله الا غسلتين ومسحتيـــن ومثل هذا عن أنس فى رده على الحجاج وعن الشعبى انهقال فى الوضوء مغسولان وممسوحان ، فالممسوحان يقطعان فى التيمم ، ، ، ولم يعلم من فقهاء المسلمين من يقول بالمسح على الرجلين غير من ذكرنا،

الا ما حكى عن إبن جرير انه قال ؛ هو مخيّر بين المسح والغسل ٠ (انظر المغنى ٩٨/١)

قال النووى : أجمع المسلمون على وجوب غسل الرجلين ولم يخالف فى ذلك من يعتدبه، وقالت الشيعة: فقالوا الواجب مسحهما،

وحكى أصحابنا عن محمد بن جرير أنه مخير بين غسلهما ومسحهما وحكاه الخطابــــى عن الجبائي المعتزلـــى •

وأوجب بعض أهل الظاهر الغسل والمسح جميعا (المجموع ٢٠١/١) (المحلى ٣٠٣-٣٠٣) قالابن حزم : وأما قولنا في الرجلين فان القرآن نزل بالمسح ٠٠ وقدقال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف منهم على بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة الشعبي وجماعة غير ٥ ، وهو قول الطبرى ، ورويت في ذلك أثار ٢٠٠٠٠ ثم قال :وانما قلنا فيهما بالغسل لماحدثنا ٢٠٠٠٠ فكان هذا الخبر زائدا علىما في الاية وعلى الاخبار التي ذكرنا وناسخا لما فيها ، (فالاخذ بالاية والرائد واجب) قال ابن عابدين : وغسل الرجلين الباديتين السليمتين فان المجروحتين والمستورتين بالخف وظيفتهما المسح (حاشية ابن عابدين ٩٨/١)

قال الشوكاني ؛ لم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الأعن على وابن عباس وأنسس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك ، (انظر مصنف عبد الرزاق ١٩/١)

شم قال الشوكاني أدعى الطحاوي وابن حزم أُن المسح منسوخ

وقالت الامامية الواجب مسحهما.

وقال محمد بن جرير الطبرى والجبائى والحسن البصرى أنه مخيّر بين الغسل والمسلح وقال بعض أهل الظاهر يجلب الجمع بين الغسل والمسلح ٠

وقد روى مسلم عن أُبى هريرة " أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لم يغســـل عقبه فقال ويل للأعقاب من النار"

وقال أيضا " ولم يثبت منه المسح ولو مرة وثبتت مصداومته على الغسل "

(انظرنيل الأوطار ١٨٩/١ -١٩٩)

وجل ما فى الآية أن فىأرجلكم قرائة بالسجر فهذه قضية نحوية و الآيـــــة دلالتهـــا أظهر على الغسل من المسـح ٠

لأن المسح لايحتاج الى قيد " الكعبين " بخلاف الغسل ثم أمر النبى صلى الله عليه وسلم بتخليل الأصابع وكذلك ما روى عنه عليه الصلاة والسلام عمله فى غسل الرجليسن (البخارى ومسلم عن عبد الله بن زيد وعثمان)

ذكر لعمر بن عبد العزيز المسح على القدمين فقال : لقد بلغنى عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أدناهم ابن عمك المغيرة بن شعبة أن النبى صلحت الله عليه وسلم غسل قدميه (انظر مصنف عبدالرزاق ٢٦٠-٢٦)

والذى يظهر لى أن الخلاف وقع بسبب تفسير الآية ولكن السنة النبوية جليسة في غسل الرجلين فالذى أنكر اثباته بالآية فلا يعنى أن الغسل غير مشروع بسلل اذا احتاجت الآية الى التفسير فالسنة فسرها بالغسل وجعل محل المسح الخفيسن والآية فسرتها السنة بغسل القدمين اذا كانتا مكشوفتين صحيحتين وبجعل محل المسلك الخف والجبائر .

١٦ _ الـوضـوع في المسمـــد

قال ابن قدامه ؛ لاباس بالوضوء في المسجـــد ادا لم يؤد احدا بوضوءه ولم يبل موضع الصلاة

وقد روى عن احمد أنه يكرهه صيانة للمسجد عن البصاق والمخاط وما يخسرج من فضلات الوضيوء ٠

وهذا مكروه عند غيره أيضا لأنهم أباحوا الوضوء اذا أمكن التجنب من هــذه الأ شـيـاء .

فالاجماع حاصل على جواز الوضوء مع الاجتناب عن التأذى وتلوث مكان الصلاة (١)

⁽١) انظر المغنى ١٠٥/١

⁽⁽قال ابن المنذر: اباح ذلك كل من تحفظ عنه من علماء الأسمار منهم: ابن عمر وابن عباس، وعظاء وطاوس وأبو بكر بن محمد وابن حـــــرم وابن جريج وعوام أهل العلم .
قال ابن قدامه وبه نقــول)

٢٢ ـ تنشيبف الأعضاء من الوضوء

قال ابن هبيرة: اتفقوا على أنه لايستحب تنشيف الأعضاء من الوضوء ثم اختلفـــوا هل يكــره ؟

فلم يذهب الى انه يكره الا أحمد فى إحدى روايتيه والرواية الصحيحـــة أنه لايكره (۱)

قال مالك لاباس بالمسح بالمنديل بعد الوضوء

وروى عروة بن الربير عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له خرقة ينشف بها بعد الوضوء (٢)

فهذا اجماع على جواز استعمال المنديل بلاخلاف صحيح من أهل العلم والسدى منعه فليس لحرمته بل للبيان أنه لايظن أحمد " ان التنشيف مطلوب بل هو عنسد الحاجة فقسط" وكذلك لايفهم منه الاستحباب .

(۱) الافصاح ١/٩٥

فى الوضوء المحلى ١ بن حزم: يكره للمغتسل أن يتنشف فى ثوبغير ثوبه الذى يلبس فان فعل فلا حرج ولايكره ذلك (٢) قال ابن قدامه ؛ لاباس بتنشيف اعضائه بالمنديل من بلل الوضوء والغســـل قال الخلال ؛ المنقول من احمد إنه لاباس بالتنشيف بعد الوضوء وممــن ، و ي

قال الخلال ؛ المنقول من احمد انه لاباس بالتنشيف بعد الوضوء وممــن روى عنه أخذ المنديل بعد الوضوء ؛ عثمان والحسن بنعلى وأنس وكثير من أهــل العلــم .

ونهى جابر بن عبد الله

وكرهه عبد الرحمن بن مهدى وجماعة من أهل العلم منهم ابن ابى ليلى وابسن المسيب والنخعى ومجاهد لأن ام المؤمنين ميمونة قالت: أن النبى صلـــــى الله عليه وسلم اغتسل فأتيته بالمنديل فلم يمسه وجعل ينفض المــــاء بيده (رواه الشيخان)

وترك النبى صلى الله عليه وسلم لايدل على الكراهة فان النبى صلى الله عليه وسلم قد يترك المباح كما يفعله

وما روى عن عائشة أنها قالت : كان السنبى صلى الله عليه وسلم خرقـة يتنشف بها بعد الوضوء : فقال احمد بن حنبل عن الحديث إنه منكر منكـر، وقال الترمذى : لا يصح فى هذا الباب شىء (انظر المغنى ١٠٤/١) وقال ابن حزم سئل عطاء عن المنديل : أيمسح به الرجل الماء ؟ فأبــى أن يرخص فيه وقال هى شىء أحـدث ،

قال السائل ابن جريج : أرأيت ان كنت أريد ان يذهب عنى برد الماء . قال فلا بأس به اذن ، (المحلى ٢٥/٢ ـ ٦٦ المجموع ٤٤٧/١ ـ) ناول النبى صلى الله عليه وسلم بعد اغتساله ثوبا فلم يأخذه وانطلــــق وهو ينفض يديه ،

ولا يكره التنشيف وقال قال ابن المنذر كل ذلك مباح ونقل المحاملــــى الاجماع على أنه لايحرم وانما الخلاف في الكراهة (انظرنيل الاوطار٢٠٨/١-٢٠٩) (تعليق المناقش) الفقها ً لم يتناولواهذه المسألة الافي الهامش وللعلما ً في المسألة أراء لعدم ورود نص صريح فيها .

مسسس المصحب

٢ ٣ ـ قال ابن قدامة: لايمس المصحفُ الا طاهـر يعنى طاهرا من الحدثين جميعا

روى هذا عن ابن عمر والحسن وعطاء وطاوس والشعبى والقاسمين محمصصد

الا داود فانه أباح مســه

واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم "كتبفي كتابه آية الى قيصر "

وأباح الحكم وحماد مسه بظاهر الكف لأن آلة المسباطن اليد فيصرف النهى اليه دون غيره (۱)

وقال ابن هبيرة : اجمعوا على أنه لايجوز للمحدث مس المصحف (٢) وقال الدمشقى : حكى عن داود وغيره الجواز (٣)

والمطهرون : قال بعضهم هم الملائكة قاله ابن عباس وابن جبير وجابر بـن زيد وعكرمه ومجاهد وغيرهم ·

وقال آخرون عنى بذلك انه لايمسه عند الله الاالمطهرون وقاله قتادة ثم قلل والمواب من القول في ذلك عندنا ان الله جل ثناءه اخبر انه لايمس الكتلل المكنون الا المطهرون فعم بخبره المطهرين ولم يخمص بعضا دون بعض فالملائك من المطهرين والرسل والأنبياء من المطهرين وكل من كان مطهرا من الذنوب فهلو ممن استثنى وعنى بقوله (الا المطهرون) انظر الطبرى ٢٠٩/١٣وفي المسألة خلاف والمديث الذي استدل به داود " لايفيد في ماذهب اليه لأن الآية التي كتب بها الني صلى الله عليه وسلم فانما قصد بها المراسلة والآية في رسالة أو كتاب فقل أو نحوه لايمنع مسه ولايصير الكتاب بها مصحفا ولا تثبت له حرمته والمدود الكتاب بها مصحفا ولا تثبت له حرمته والمنافق الكتاب بها مصحفا ولا تثبت له حرمته والمنافق والايميد والكتاب بها مصحفا ولا تثبت له حرمته والمنافق والايميد والكتاب بها مصحفا ولا تثبت له حرمته والمنافق والايميد والمنافق والايميد والمنافق والايميد والكتاب بها مصحفا ولا تثبت له حرمته والمنافق والايميد والمنافق والايميد والمنافق والايميد والمنافق والمنافق والايميد والمنافق والايميد والكتاب بها مصحفا ولا تثبت له حرمته والمنافق والم

والمس بالجسيد كالمس بالبيد (انظرالمغنى ١٠٩/١)

بقى أن ننظر هل أجمع الصحابة على شيء من ذلك اولا ؟
الواقع الاجماع غير حاصل في عصرهم فان بن عباس وغيره خالفوا رأى الصحابة ورأوا
جواز مس المصحف للمحدث حدثا أصغر .
يقول الشوكاني ؛ أما المحدث حدثا أصغر فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن

على والمؤيد بالله والهادوية وقاضى القضاة وداود الى انه يجوز له مسالمصحصف (نيل الأوطار ٢٤٥/١)ورخص مالك للصبيان في مسالمصحف على غير طهـــر

(بداية المجتهد ٢/١٤)

(فضلا يتبع)

⁽۱) المغنى ١٠٨/١

⁽٢) الافصاح ١/٩٥

⁽٣) رحمة الأمة ص١٦ قال ابن حزم : وقرائة القرآن والسجود منه ومس المصحصف وذكر الله تعالى جا كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب وللحائض(المحلى ١٩٩١) دليل الجمهور قوله تعالى : لايمسه الا المطهرون (الواقعة ـ ٢٩) ومثله عن مجاهد والضحاك

٤ ٦ _ غســـل أعضـا الوضــو ثلاث مــرات ٠

- قال الشوكانى: أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وأن الثلاث سنة لثبوت الاقتصار من فعله صلى الله عليه وسلم مرة واحدة ومرتين (1) والاجهماء حاصل ومانقل خلاف هذا فهو محمول على الاستحباب

فالاجماع غير واقع في هذه القضية

ولكنهم اجمعوا على عدم مس المصحف للمحدث حدثا أكبر فلم ينقل خلاف فى هذه المسألة، يقول الشوكاني: وقد وقع الاجماع على أنه لايجوز للمحدث حدثا أكبر أن يمسس المصحف، وخالف في ذلك داود (نيل الأوطار (1/ ١٤٤٢) ويقر ابن حزم في معرض الرد على الخصوم في أنبعض الصحابة يقولون بعدم قراءة المصحف للجنب وهم على وعمر وسلمان "" ولامخالف لهم من الصحابة (المحلى ١٩٦١) وخالف في ذلك داود (نيل الاوطار ١٤٤١) فخلاف داود لا يؤثر على الاجماع لأنه رأى لايعتمد على دليل صحيح، وهنسا فخلاف داود لا يؤثر على الاجماع لأنه رأى لايعتمد على دليل صحيح، وهنسا نذكر اجماعا آخر وهو جواز قراءة القرآن للمحدث حدثا أصغر والأفضل أنسسه يتطهر لها (انظر المجموع ١٩٦٢) وذكر ابن رشد أن الشعبى وابن سيرين قالا بعدم تلاوة المصحف للمحدث، وهذا يحمل على الكراهة،

(١) نيل الأوطار ١٧/١–١٦٨

قال ابن رشد: اتفق العلماء على ان الواجب من طهارة الأعضاء المغسولة هــو مرة مرة اذا أسـبع .

وأن الاثنين والثلاث مندوب اليهما لما صح أنه صلى الله عليه وسلم توضياً مرة ومرة وتوضاًمرتين ومرتين وتوضاًثلاثا ثلاثا (بدايةالمجتهد ١٣/١٢/١) وقال ابن قدامة: ((الوضوء مرة مرة يجزىء والثلاث أفضل)) هذا قول أكثر اهل العلم الا أن مالكا لم يوقت مرة ولا ثلاثا....

وقال الأوزاعى وسعيد بن عبدالعزيز الوضوء ثلاثا الا غسل الرجلين فانـــه ينقيهمـا،

وقد روى عن ابن عباس انه قال ((توضأ النبى صلى الله عليه وسلممسرة مرة رواه البخارى (المغنى ١٠٣/١)

ويعنى هؤلاء أن السنة هكذا أما الجواز فهو غير المستحب ،

يقول الكاسانى عن الوضوء مرة /"الصحيح انه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل

فمن زاد على الثلاث او نقص عن الثلاث بأن لم ير الثلاث سنة ٠٠٠ فقـد ابتدع"(بدائع الصنائع ٢٢/١

والأصل فى هذا الباب آية الوضواوأعمال الوضوا فيها مطلقا وشرحت السنة الآية فحددت ووردت أعمال الوضوا بالمرة والمرتين والثلاث ففهم العلمللة أن أقل الواجب مرة واحدة والتكرار يفيد مضاعفة الأجر الى الثلاث ا

والإجماع يوكد هذا الفهم بقى حكم الرأس والخلاف فيها مشهور عن أبى حنيفه ٥٦ - الت-رتيب بين اليمنى واليسرى .

قال ابن قدامه و لايجب الترتيب بين اليمنى واليسرى

ولا نعلم فيه خلافها،

لأن مخرجهما في الكتاب واحسد.

قال الله تعالى ((وأيديكم ٠٠٠ وأرجلكم)) والفقهاء يعدون اليدين عضوا والرجلين عضوا ولايجب الترتيب في العضو الواحد ٠

وقد قال على و ابن مسعود بهذا (۱)

ولم يخالف احد في ذلك من الصحابة فكان اجماعا سكوتيها. والافضل هو التيامن لحديث عائشة فيحبهصلىالله عليهوسلم للتيامن فيكل شيّ.

(۱) المغنى ١٠١/١ وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن لا اعادة على من بدأبيساره قبل يمينه في الوضوء (الإجماع ص ٣٤) ٠ قال النووى : تقديم اليمنى سنة بالاجماع وليس بواجب بالاجماع ٠٠٠ وكليسادا نقل الاجماع فيه آخرون ٠

وحكى أصحابنا عن الشيعة ان تقديم اليمنى واجب

لكن الشيعة لا يعتد بهم في الاجماع ٠٠

وروى البيهقى وغيره عن على أنه سئل عن تقديم اليمين فدعا بانا ً فتوضأ وبدأبالشمال معوفى رواية قال ما أبالى لو بدأت بالشمال م

وعن ابن مسعود انه رخص فی تقدیم الشمال (المجموع ۳۸۳/۱ و مصنف ابسین ابی شیبه ۳۹/۱)

شم قال تقدیم الیمنی قبل الیسری مستحب بل وعکسه یکره (انظر المجمــوع ۱۲/۱) وذگر وکیع عن علیبن أبي طالب وابن مسعود أنهما قالا: مانبالي بدأنا بأیسارنا أو بأیماننا (المدونة الکبری لمالك بن أنس ۱۱ ۱۰)

ولم يعلم خلاف هذا الإجماع الا ما رواه عبد الرزاق عن عطاء انه قال "لاتبدا بيسرى رجليك قبل يمناها (عبد الرزاق في مصنفه ٣٧/١) ويمكن حمله علي التنزيه لما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحب التياميين في كل شيء ولم ينقل انه بدأباليسرى في الوضوء فهذا يدل على استحيبابه به والاجماع في جواز ذلك وصحة الوضوء اذا بدأباليسرى قبل اليمني وقال الشافعي وذكر الله عز وجل اليدين والرجلين معا فأحب أن يبييل اليمني باليمني قبل اليمني قبل اليمني وان بدأ باليسرى قبل اليمني فقد أساء ولا اعادة عليمني قبل اليمني فقد أساء ولا اعادة عليمني فقد أساء ولا اعادة

(الأم _ ٢٦/١ طبعه شعبيه مصرية)

وفي هذا المقام جزئية أخرى قد ثبت الاجماع حولها وهي : التفريق اليسيـــر

بين أعضاء الوضوء لايضر بالاجماع٠٠٠(انظر المجموع ٤٥٤/١)و(المحلى٣١٢/١٣م٢٠) أما اذانكس وضوءه حيث بدأبرجلينقبل اليدين ففيه خلاف ، أجمازه مالك (انظرالمدونة الكبرى ١٥/١) وخالفه غيره (أنظر المغني١/ ١٠١ و المحلى ١/ ٣١٠)قال من نكس وضوءه أوقدم عضوا علىالمذكورقبله فيالقرآن عمدا أونسيانا لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء ٠٠

٣ ٢ - بساب ثواقسض الوهبسوم

قال ابن المنذر: اجمعوا على أن خروج الغائط من الدبر وخروج البول من الذكر وكذلك المرأة وخروج المنى وخروج الريح من الدبر وزوال العقل بأى وجه زال العقل ،أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة ويوجب الوضوء (1)

وهذه المسائل حصل عليها الإجماع إلا بعض الجزئيات فهى محل تفصيل (٢)

- (١) الإجماع لإبن المنذر ص ٣١ وانظر مراتب الإجماع لإبن حرم ص ٢٠
 - (٢) ١) خروج الغائط والبول للذكر والانتسى : أو الخارج من السبيليسن :

قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن الخارج من السبيلين ينقض الوضوء سواء كان نادرا او معتادا قليلا كان او كثيرا نجسا كان او طاهرا الا مالكا: فانه لايرى النقض بالنادر كالدود و الحصوغيره (الافصاح ١/١٦) قال الدمشقى : الخارج من السبيلين وهو البول والغائط ينقض الوضــــوء بالإجماع وأما النادر كالدود من الدبر والريح من القبل والحصاة والاستحاضة والمحدى ينقض أيضاه

الا عند مالنبك

واستثنى ابو حنيفة الريح من القبل (رحمة الأمة ص ١٣) قال ابن رشد: اجمع المسلمون على انتقاض الوضوء بما يخرج من السبيلين من غائط وبول وريح ومذى لظاهر الكتاب ولتظاهر الآثار بذلك ، أما ما خرج من السبيلين على وجه غير معتاد ففيه خلاف (بداية المجتهد ١/٤٣-٣٥) واذا كان السبيلان هما محل خروج البول والمذى والغائط والريح ودم الاستحاضة

فلا خلاف فى ايجاب الوضوء عنها ، أما اذا كان محل دم الحيض والنفاس والمنى بشهوة فهى توجب الغسل أما اذا كانا محل الخارج غير المعتاد كالدود والحصى ففيه خللف

قال النووى: الناقض للوضوء ما هو خارج من أحد السبيلين عينا كان أو ريحا من قبل الرجل والمرأة أو دبرهما نادرا كان كالدم والحصى أو معتادا نجـــس العين أو طاهرها كالدود والحصى ـ الا المنى فلا ينقض الوضوء بخروجه وانمـا يوجب الغسل

روضة الطالبين ٢٢/١

قال ابن رشد: الأصل فى هذا الباب قوله تعالى : ((او جاءُ احد منكم مسلم الغائط او لامستم النساء (النساء _ ٤٣) وقوله عليه الصلاة والسلام ((لايقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضاً))٠ واتفقوا في هذا الباب على انتقاض الوضوء من البول والفائط والريح والمسلكى والمودى لصحة الآثار في ذلك ١١١ كان خروجها على وجة الصحة .

وقال في بيان المذاهب: قال الشافعي واصحابه ومحمد بن عبد الحكيم من أصحــاب مالك كل ما خرج من هذين السبيلين فهو ناقض للوضوء من أي شيء خرج ...

وقال مالك وجل أصحابه ؛ كل ما خرج من السبيلين مما هو معتاد خروجه فهو ينقين

فلم يروا في الدم والحصاة والدود وضوءًا ولا في السلييس.

قال ابن قدامة : الذي ينقض الطهارة ،ما فرج من قبل أو دبر ۳۶/۱ - ۳۵) والمعتباد : كالبول والغائط والمني والمذي والودي والديم ، فهذا بنقض

والمعتساد : كالبول والعائط والمني والمدى والودى والريح ، فهذا ينقض الوضوء الجماعا . (المغني ١/ ١٢٥) قال النووى : الغائط بنص الكتاب والسنة والإجماع .

ثم قال في مذاهب العلمناء ي

مذهبنا أن الخارج من أحد السبيلين ينقض سواء كان نادرا أو معتادا وبـــه قال الجمهور ٠٠٠٠

(1 Lacae 3 7/7 - Y)

قال ابن عابدین ; وینقفه (الوضوع) خروج کل نجس معتادا او لا من السبیلین .٠٠ (حاشیة ابن عابدین ١٣٤/١)

قال ابن قدامه; دم الاستحافة ينقض الطهارة في قول عامة أهل العلمالا في قـــول ربيعه (المغنى ١٣٥/١) عن عائشة قالت جائتفاطمة بنتأبي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يارسول الله اني امرأة استحاض فلاأطهر، أفأدع الصلاة؟ قال لا انما ذلك عرق وليست بالحيفة فاذا أقبلت الحيفة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي " وقال الترمذي حديث حسن صحيح (الترمذي مع الأحوذي ١/ ٣٩٣-٣٩٢)

وحدیث صفوان بن عسال أنه قال ؛ أمرنا رسول الله صلی الله علیه وسلسم أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أیام ولیالیهن الا من جنابة لکن من غائط وبول ونوم ٠ (رواه الترمذی وقال حسن صحیح ورواه ابن خزیمة فی صحیحه ١٤/١)

وفى الريح قوله عليه الصلاة والسلام : عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد أحدكم فى بطنه شيئا فأشكل خرج منه شىء أو لم يخصر فلا يخرجن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا (رواه إبن خزيمة ١٧/١) ومثله عنصد البخارى حيى يسمع صوتا أو يجد روى البخارى عن أبى هريرة انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ،قال رجل من حضر موت ماالحدث يا أبا هريرة قال فساء او ضراط (كتاب الوضوء ٢٠/١)

وفى المذى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد ذلك احدكم فلينضيح فرجه وليتوضأوضوء للصلاة " (رواه ابن خزيمة ١٥/١)عن المقداد بن الأسود،

وذكر ابن خزيمة الاجماع فيه ٠

أما خروج المنى فله حالتان :

۱) خروجه بدفق وشهوة وعلى وجه الصحة
 فهذا يوجب الغسل للذكر والأنثى عند الجميع

قال الله تعالى : وان كنتم جنبا فاطهروا (النساء ــ ٤٦) وفى المرأة ما روته أُم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأم سليم وقــد سألته عن المرأة ترى فى المنام مايرى الرجل ؟ قال : اذا رأت الماء فلتغتســل قالت قلت فضحـت النساء وهل تحتلم المرأة ؟

> فقال النبى صلى الله عليه وسلم " تربت يمينك وفيما يشبهها ولدها اذا ؟ (ابن خزيمة عن أم سلمة ١١٨/١)

قال النووى : موجب الغسل الجنابة وهي بأمرين الجماع والانزال . (روضة الطالبين ١/١٨)

آما خروجه على وجه المرضى فعيوجب عند قوم ولا يوجب عند الآخرين قال ابعضا عابدين (قوله بشهوة) احترز به عما لو انفصل بضرب أو حمل ثقيل على ظهره فلا غسل عندنا خلاف للشافعى .

أما اذا خرج بشهوة فهو موجب للغسل اتفاقا (حاشية ابن عادين ١٦٠/١) وقال الشوكانى قال الترمذى فى وجوب الغسل من المنى : هو قول عامة أهل العلـــم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين ٠٠٠٠

وما يخرج بغير شهوة لمرض او لبرودة لايوجب الغسل (نيل الأوطار ٢٥٨/١) وانظر روضة الطالبين ٧٢/١ حيث قال النووى لاينقض الوضوء بخروج المنى وانما يوجب الغسل " وانظر مراتب الاجماع ص ٢١

أما نقض الوضوء من زوال العقل بأى شىء كان زوال عقله فـمجمع عليه . قال البهوتى : من النواقض زوال العقل كحدوث جنون أو برسام كثيرا كان أو قليــلا أو أو تغطيته باغماء أو سكر قليل أو كثير....

... اجماعا على كل الأحوال لأن هـوّلاء لايشعرون بحال (كشاف القناع ١٤١/١) قال ابن قدامة : زوال العقل على ضربين نوم وغيره، فأما غير النوم وهو الجنــون والاغماء والسكر وما اشبهه من الأدوية المزيلة للعقل فينتقض الوضوء بيسيره وكثيره اجماعا .

قال ابن المنذر ; اجمع العلماء على وجوب الوضوء على المغمى عليه لأن هـوّلاء حسهم أبعد من حسـسِ النائم بدليل انهم لاينتبهون بالانتباه (المغنى ١٢٨/١) (وانظر كذلك حاشية ابن عابدين ١٤٣/١) و روضة الطالبين ٧٤/١)

قال ابن المنذر: اجمعوا على ان دم الاستحاضة ينقض الطهارة ٠

وانفرد ربيعه وقال لاينقض الطهارة (الاجماع ص ٣١) وهذا قول شاذ والاجماع حاصل وانما الخلاف في الواجب هل هو الغسل او الوضوء قال ابين قدامه : أكثر أهل العلم أن الوضوء لكل صلاة يجزئها (المغنى ٢٦٤/١ - ٢٦٥) وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن الملامسة حدث ينقض الطهارة (الاجماع ص ٣٢) واختلفوا في تفسيرالملامسة الى قوليين انها الجماع و مطلق اللمس ولكن المجمع عليه

هو الجماع فهو موجب للغسل اجماعا وانظر المحلى ٢٢٧/١ و ٢٢٨ وخالف ابن حزم في ايجاب الوضوء من زوال العقل وعارضهم فيدعوى الاجماع مع أنه لم ينقل قولا مخالفابل اكتفى بوجود تناقض في النقول ، فبعضهم أوجب الوضوء وبعضهم أوجب الغسل (المحلى ١/ ٢١١ م ١٥٧) ويردعليه أن هذه الاقوال تثبت على الاقل زوال العقل من النواقض مع خلاف بينهم ٠

٧ - نوم المضطمع والمتكيّ

قال ابن هبيرة: اجمعوا على أن نوم المضطجع والمستند والمتكى عينقض الوضوء .

ثم اختلفوا فيمن نام على حالة من أحوال المصليان .. (١) والمسألة ذات شعب كثيرة والاتفاق على بعض الصور فقاط (٢)

- (۱) الافصاح ١/١٦
- (٢) ذكر النووى ثمانية مذاهب في الوضوء من النوم (المصموع ٧/٥١-١٧)

 1) النوم لا ينقض الوضوء على أي حال كان وهويحكي عن أبى موسى الأشعرى وسعيد

 بن المسيب وأبى مجلز وحميد الأعرج والشيعة الإمامية.
 - (قال ابن حزم : ذهب الأوزاعى الى أن النوم لاينقض الوضوء كيف كان، وقال ابن حزم هذا قول جماعة من الصحابة ،

أما النووى فروى عن الأوزاعى انه يقول بعدم الوضوء بالنوم اليسيسر اطلاقا وفى الكثير الوضوء ـ(انظر المحلى ٢١٢/١ ـ ٢١٨)

٢) النوم ينقض الوضوء بكل حال قليلة وكثيرة،

قال النووى : وهو مذهب الحسن البصرى والمزنى وأبى عبيد القاسم بن سلام واسحاق بن راهويه ـ وهو قول غريب للشافعي .

قال ابن المنذر وبه أقول ٠

٣) كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لاينقض بكل حال وهو مذهب الزهرى وربيعة
 والأوزاعى ومالك واحمد فى احدى الروايتين عنه .

(قال مالك فى المدونة (٩/١) من نام فى سجوده فاستثقل نوما وطلال ذك ان وضوءه منتقض، ومن نام نوما خفيفا ٠٠٠ لم أر وضوءه منتقضا ونقل مالك عن الزهرى أنه يقول فمن نام راكعا او ساجدا فعليه الوضوء وبه قال عطاء ومجاهد (المدونة ٩/١)

ويتضح من هذا التفصيل ان المذاهب السبعة يمكن ادراجها في قائمـــة واحدة، وهي أن نوم المضطجع ناقض عند الجميع سواء قالوا بعدم النقض في الصلاة

أو على هيئة الصلاة •

ويخالفهم من قالوا النوم ليس بناقض اطلاقا ولكنه قول شاذ ولايسانده دليل من الكتاب أو السنة فلا يمنع من انعقاد الاجماع ٠

والسنة صريحة في ايجاب الوضوء بالنوم وهذه قاعدة شرعية أن السبب يقصوم مقام المسبب اذا عسر الوقوف على المسبسب •

فخروج الريح هنا حدث وسبب موجب للوضوء والنوم مظنة للريح ولذا أقيـــم النوم مقام خروج الريح ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ((العين وكـــاء السبه فمن نام فليتوضأ (رواه احمد ٢٠/١ والبيهقي ١١٨/١ والدار قطني ١٦٠/١) ومثله ما رواه معاوية ٠٠ (انظر نيل الأوطار ٢٢٧/٦ـ٢٢٨)

ومثله ما رواه معاوية ٠٠ (انظر نيل الأوطار ٢٢٧/١-٢٢٨) وجاء في حديث ابى هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الانباء حتى يغسلها ثلاثا فانه لايدرى أين باتـــت يده (رواه ابن خزيمة في صحيحه ٤٩/١ وأخرجه الدار قطني)

فالأمر بغسل اليدين بعد النوم قبل غمسها يفهم منه البدء في الوضوء وليسس هذا الا لأن النوم ناقض للوضوء والذين قيدوه بالتمكن والاضطجاع وغيرها فهسسندا لتحقيق النوم

(انظر بداية المجتهد ١/٥٥ - ٣٧)

إلى اذا نام على هيئة من هيئات المصلى كالراكع والساجد والقائم والقاعــــد
 لاينقضى وضوءه سواء كان في الصلاة او لم يكن م

واذا نام مضطجعا او مستلقيا على قفاه انتقض •

وهذا مذهب أبى حنيفة وداود وهو قول للشافعي غريب .

م انه لاينقض الانوم الراكع والساجد م

روی مثل هذا عن احمـد ،

٦- انه لاينقض الانوم الساجد

بيروى هذا أيضا عن احمصد .

- γـ لاينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ونسبه في البحر الى زيـــد بن على وابي حنيفة •
 - الله اذا نام جالسا ممكنا مقعده من الأرض لم ينقض سواء قل او كثر سواء كلان في الصلاة او خارجها

وهذا مذهب الشافعي

ودليل هذا القول إن النوم ليس حدثا في نفسه وانما هو دليل على خروج الريح (نيل الاوطار ٢٢٥/١ - ٢٢٧)

وانظر حلية العلماء ١٤٥/١ - ١٤٦

قال الكاسانى : النوم (ناقض) مضطجعا في الصلاة او في غيرها بلاخلاف بين الفقهاء (انظر بدائع الصنائع ۳۰/۱ ـ ۳۱)

(م) وكا السه : معناه المستيقظ يدرك عن خروج ريح خلافا للنائم فانه يغفل عن ذلك ، قال البزذوى في قيام السبب مقام المسبب : " السفرمن اسبابالمشقة لامحالة يعني في الغالب ، ، ، ، فلذلك اعتبر نفس السفر سببا للرخص وأقيم مقام المشقة " (كشف الأسرار للبزدوى ٤/ ٣٧٦)

وقسم ابن قدامه : النوم الى ثلاثة أقسمام :

١) نوم المضطجع : فينقض الوضوء بيسيره وكثيره في قول كل من يقول بنقضه
 بالنـــوم ٠

٢) نوم القاعد: أن كان كثيرا نقض رواية واحدة

وان کا یسیرا لم ینقیض

وهو قول حماد والحكيم ومالك والثورى واصحاب الرأى .

وقال الشافعي لاينقض وان كثيرا اذا كان القاعد متمكنا مفضيا بمحل الحــدث الى الأرض ٠

٣) ما عدا هاتين الحالتيـــن

وهو نوم القائم والراكع والساجيد

فروى عن احمد في جميع ذلك روايتان

احداهما ينقض وهو قول الشافعـــــى

والثانية ؛ لاينقض الا اذا كثـــر

(المغنى 1/٨/١ - ١٢٩)

٢٨ ـ بطلان الوضو، والصلاة بالقهقه ...
 قال ابن هبيرة: اجمعوا على ان القهقهة في الصلاة تبطلها واختلفوا في انتقاض الوضوء بها فقالوا لاينقض الوضوء بهـــــا
 وقال ابو حنيفــه ينقض بهـــا (١)

(١) الاقصاح ١/٦٢

قال بوجوب الوضوع من القهقهة أبو موسى الاشعرى وابراهيم النخعى والشعبسى وسفيان الثورى والأوزاعى والحسن بن على وعبيدالله بن الحسن ١٠٠ (المحلبى ١٤٣/١ والمجموع ٢١/٢)٠

وقال ابن قدامة : الكلام مبطل ما انتظم حرفيين ، هذا قول أصحابنا ، وان ضحك فبان حرفان فسدت صلاته ،

وكذلك من القهقهة وان لم يكن حرفان

ولا نعلم فيه مخالفهاه

قال ابن المنذر اجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة •

وأكثر أهل الغلم على أن التيسم لإيفسدها

وقد روى جابر بن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال القهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوع (المغنى ٣٩/٣-٤٠) انظر الدارقطنى ١٧٢/١-١٧٣ وروى جابر في حديث آخر ليس في القهقهة وضوع روى ذلك عن عروة وعطــــاء والزهرى ومالك والشافعي واسحاق وابن المنذر،

وقال أصحاب الرأى يجب الوضوع من القهقهة داخل الصلاة دون خارجهـــا وروى ذلك عن الحسن والنخعى والثورى لما روى أبو العالية أن رسول الله على الله عليه وسلم كان يصلى فجاء ضرير فتردى في بئر فضحك طوائف ،فأمر النبى صلى الله عليه وسلم الذين ضحكوا أن يعيدوا الوضوء والصلاة (رواه الدار قطنى ١٧/١-١٦٠) وهو حديث مرسل وفيه ضعنه-

ويظهر من كلام ابن قدامه ان القهقهة تنقض الصلاة بالانتفاق وتنقض الوضوء عند البعيض من كلام ابن قدامه ان القهقهة أنلايضحكولايبتسم عمدا فانفعل بطلت صلاته وان سها بذلك فسجود السهو فقط ، أما القهقهة فاجماع ، (المحلى١٩/٢ م ٣١٩)

٩٦ - الوضوء من مسس الانتيين .

قال ابن هبیرة : اجمعوا علی أنه لا وضوء علی من مـسّ انثیه سواء گان من وراء حائل او من غیر حائل (۱) وهذا الاجماع غیر صحیح فقد ثبت الخلاف (۲)

(۱) الافصاح ١/٦٣

(٢) قال ابن قدامة : لاينتقض الوضوء بمس ماعد الفرجين من سائر البدن كالرفغ ﴿ وَالْانْتِينِ وَالْاِسِطُ ٠

فى قول عامة أهل العلم ،

الا انه روى عن عروة قال : من مس انثييه فليتوضأ

وقال الزهرى أحب الصى أن يتوضـاً،

وقال عكرمة : من مسمابين الفرجين فليتوضآ

وقول الجمهور أولى لأنه لا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه فـــلا يثبت الحكم فيه (المغنى ١٣٥/١) قال ابن حزم "رويناعن رسول الله من مس انثيه اورفغيه فليتوضأ الكنه مرسل (المحلي ٢٤٣/١)

وقد يكون قول الجمهور هو الراجح ولكن الاختلاف موجود الا أن نوول كـــلام عكرمة وعروة بالاستحباب كما يظهر من قول الزهري فيصح الاجماع بعد عـــذ علـي عدم ايجاب الوضوء لمن مس انثييه وهناك نقطة أخرى في المسألة قال مالـــك؛ لاينتقض وضوء من مس شرجا ولارفغا ولاشيئا مما هنالك الا من مس الذكر وحـــده بباطن الكف (المدونة الكبري لمالك بن انس ١/٨ـ٩)

وثم قال مالك ما معناه أن عروة قال بالوضوء من مس ذكره وعروة لم يكن يقـول بالوضوءمن مس الذكر حتى سمع حديث بسرة بنت صفوان .

ثم ذكر مالك عن هشام عن عروة عن أبيه أنه كان يقول من مسدكره فقد وجب عليه الوضوء (المدونة ٩/١)

فنسبـة القول الى عروة محل الشك والزهرى لايوجبه وعكرمة لم يصـــــرح بالانثييـن فمع هذا قـد يصح ادعاء الاجماع في المسألة

الرفغ : هوأصل الفخذ وكل موضع اجتمع فيه الوسخ فهو رفغ (المصباح المنيسير
 شرح الرافعى ص ٢٣٣)

الحدث فهو على الطهارة •

الا مالكا: 1- فانه قال يبنى على الحدث ويتوضاً وعنه ٢- رواية أخرى كمذهب الجماعــــة (١)

(١) الافصاح ١/١٦

وقال الدمشقى : فانه ظاهر مذهبه أنه يبنى على الحدث ويتوضأ

وقال الحسن : ان شك في الحدث وهو في الصلاة بني على يقينه ومضى في صلاتهه، وان كان في غير الصلاة أخذ بالشك (رحمة الامة ص ١٥)

قال الشاشى القفال: اذا تيقن الطهارة وشك فى الحدث بنى على يقين الطهارة ويستحب له ان يتوضأ٠

وقال مالك يجب عليه ان يتوضأ (حلية العلماء ١٥٥/١ وفي حاشية الكتاب تفسير قول مالك : اذا بقى على شكه))((جواهر الاكليل ص ٢٦))

قال مالك : من شك في بعض وضوئه يعرض له هذا كثيرا ٠

قال : يمضى ولاشى عليه وهو بمنزلة الصلاة •

وقال مالك فيمن توضاً فشك في الحدث فلايدري احدث بعد الوضوء أم لا ؟

أنه يعيد الوضوء بمنزلة من شك في صلاته فلا يدرى أثلاثا صلى أم أربعا فانه يلغى الشك ويعمل باليقين وهو الثلاث ·

قال ابن القاسم وقول مالك في الوضوء مثل الصلاة ما شك فيه من مواضع الوضيوء فلا يتيقن أنه غسله فليلغ ذلك وليعيد غسل ذلك الشيء

قلت لابن القاسم أرأيت من توضأ فأيقن بالوضوء ثم شك بعد ذلك فلم يـــدر أحدث أم لا ؟ هو شاك في الحدث •

قال ان كان ذلك يستنكحه كثيرا فهو على وضوئه وان كان ذلك لايستنكحه فليعصد الوضوء وهو قول مالك ٠

وكذلك كل مستنكح مبتلى فى الوضوء والصلاة (المدونة الكبرى ١٣/١-١٤) فظهر من التفصيل ان مالكا أمر بالوضوء للذى لايستنكحه الشك كثيرا •

وأما الذى يستنكحه الشك كثيرا فله أن يستمر فى صلاته ولايعيد وضوءه • قال البهوتى : ومن تيقن الطهارة وشك فى الطهارة بنى على اليقيلين •

وهو الطهارة في الأولى والحدث في الثانية لحديث عبد الله بن زيد قـال قال ابن حزم : فمنكانمستنكما بشيعماذكرنا توضأ ولابد لكلصلاة فرضاأو نافلة ثملاشي عليه فيما خرج منه من ذلك فيالصلاة ٥٠٠ ولابد للمستنكح ايضاأن يفسل ماخرج منه من البول والغائط والمذى حسب طاقته (المحلى ١٦١٨/١ـم ١٦١)

شكى الى النبى صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه أنه يجد الشيء في الصلة؟ فقال : لاينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحاه

(الحديث رواه الشيخان)

ولمسلم بمعناه مرفوعا من حديث ابي هريرة ولم يذكر فيه " وهو في الصلاة "

البخارى كتاب الوضوء ١-٤ ومسلم كتـاب الحيض ٩٨ - ٩٩

ولأنه اذا شك تعارض هنده الأمران فيجب سقوطهما (كالبينتين اذا تعارضتـا) ويرجع الى اليقين (كشاف القناع 189/1 ـ ١٥٠)

وانظر كذلك المغنى ١٤٤/١ - ١٤٥

قال ابن حزم : اجمعوا أن من أيقن بالحدث وشك فى الوضوء او أيقن انه لم يتوضأ فان الوضوء عليه واجب (مراتب الاجماع ص ٢٢ ـ ٣٣)

وقال النووى : اذا تيقن الحدث وشك هل تطهر أم لا ؟

فيلزمه الوضوء بالاجماع

وتيقن الطهارة وشك في الحدث بني على يقين الطهارة ولايلزمه الوضــو، سواء حصل الشك وهو في صلاة أو غيرهـا٠

هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء (المجموع ٦٣/١ _ ٦٤ الا مـــا روى عن الحســن ٠٠٠٠

والذى يظهر من كلام مالك والحسن البصرى أنهما يريان العمل باليقين وبشـرط حصوله عند الجمهور و شرط التكرار عند مالك وكذلك الحسـن .

ولكن اذا زال اليقين وغلب الشك _ فما العمل ؟

قال مالك بالسماح للمستنكح

وقال الحسن بالسماح لمن دخل الصلاة -

أما العمل باليقين فهو محل الاجملاع .

- قال الشاشي القفال: اذا أمر غيره حتى وضأه ونوى هو اجزأه .
- وحكى عن داود أنه قال لايجزئه حتى يُغشّل اعضاءُه بنفسه (١)
- وراًى داود هذا لايخرق الاجماع لمخالفته السنسة والاجمــاع(٢)
 - (۱) حلية العلماء (۱)
- (٢) قد ثبت أن ابن مسعود وغيره كانوا يقدمون الماء للرسول صلى الله عليــه وسلم عند وضوئه .

وقد يقال أن ذلك غير مستحب ولكن كلامنا في الجوازوهو ثابت فقد نقــــل الشوكاني حديث المغيرة ثم قال والحديث يدل على جواز الاستعانة بالغيـر في الوضوء .

وقد قال بكراهتها العترة ،

قال في البحر : الصب جائز اجماعا الأصبوا عليه صلى الله عليه وسلللم وهو يتوضأ٠٠٠

ثم قال ٠٠ وقد عرفت انه مجمع على جوازه وانه لا كراهة فيه وانما النزاع في الاستعانة بالغير على غسل أعضاء الوضوء ٠٠٠ (نيل الاوطار ٢٠٧٠- ٢٠٨) والاجماع الذي ذكرناه هو في صب الماء وليس في تغسيل أعضاء

الوضوء •

ولذا صبح وقوع الإجماع .

وماً ذهب اليه داود انما هو في الاستعانية

في غسل الأعضاء ،

قبال النووى ؛ اذا استعبان بمن يصب عليه الماء ؛ وجهان أصحهما لايكره اما اذا استعبان بمن بغسل له الاعضاء فمكروه قطعاء (روضة الطالبين ١٦٢/١)

٣ ٣ - الاستطابة مسن الحسدث

قال ابن حزم : اتفقوا على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر مالم يكن طعامـا أو رجيعا او نجسا او جلدا او عظما او فحما أو جمجمة جائز (۱)

قال النووى: قال أصحابنا يجوز الاقتصار فى الاستنجاء على الماء ويجوز الاقتصار على الأحجار ، والأفضل أن يهجمع بينهما فيستعمل الأحجار ثم يستعمل الماء وهل الاستنجاء واجب او سنة موكدة الأول:القول بالوجوب وبه قال جماهير العلمام

وحكى ابن المنذر عن سعد بن أبى وقاص وحذيفة وابن الزبير رضى الله عنهم أنهـــم كانوا لايرون الاستنجاء بالمـاء ٠

وعن سعيد بن المسيب قال ما يفعل ذلك الا النساء .

وقال عطاء : غسل الدبر محسدث ٠

قال القاض أبو الطيب وغيره: قالت الزيدية والقاسمية من الشيعة لايجـــوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود المـاء ٠

فأماسعد بن ابى وقاص وموافقوه فكلامهم محمول على أن الاستنجاء بالماء لايجـب أو أن الأحجار عندهم أفضـل ·

ولايعتد بخلاف الشيعة لأنه في مقابلة النص

وماستند. الاجماع وهو قوله تعالى: " فيه رجال يحبون أن يتطهروا (٢) وحصل الاجماع على جواز الاستنجاء مع الخلاف في الوجوب،

نزلت هذه الآية في أهل قباء ((فيه رجال يحبون ان يتطهروا)

وكانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية (رواه احمد ورواه ابن خزيمــة وابو داود والترمذى وابن ماجة والبيهقــى)

(انظر المجموع ١/٩٩)

قال البهوت..... يصح الاستنجار بكل طاهر جامد مباح منق ٠٠٠ الا الروث والعظام فلا يجزى الاستجمار بهما لقوله عليه الصلاة عليه والسلام ٠٠٠ لاتستنجوا بال...روث ولا بالعظام فانهما زاد اخوانكم من الجن (كشاف القناع ٧٥/١ والحديث رواهمسلم) والثانى قال به الحنفية قال به الحنفية قال ابن عابدين : ازالة نجس عن سبيل سنة مؤكدة

ثم قال والمستنجى به ما و وجر ويكره بعظم وطعام وروث ٠٠٠ (انظرحاشية ابنءابدين قال والمستنجى به ما وحجر ويكره بعظم وطعام وروث ٠٠٠ (انظرحاشية ابنءابدين قال ابنحزم: وتطهيرالقبل والدبر من البول والغائط والدم من الر جل والمرأة لايكون الابالها وحتى يزول الاثر أو بثلاثة أحجار متغايرة ٠٠ (المحلى ١/ ١٠٨ م ١٢٢)

⁽۱) مراتب الاجماع ص ۲۰ والمحلى ١٠٨/١ - ١١٣

 ⁽۲) فيما نزلت الآية في الثناء على أهل قباء لأنفيه رجال يحبون ان يتطهروا (التوبة 1۰۸) • روى ابوهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

٣٣ ـ المســـ على الخفيـــن المســـ على الجوربيـــن

قال ابن هبيرة : اجمعوا على جواز المسح على الخفين في السفر (١) وقال الشاشي القفال : يجوز المسح على الخفين في الوضوء ٠

وقالت الخوارج والامامية : لايجوز ذلك •

وهو قول أبي بكر بن داود وخالف أباه فيذلك (٢)

ولقد تم الاحماع في عصرالصحابة على جواز المسح على الخفين (٣)

واتفقوا على جوازالمسح فيالحضر أيضا

الارواية عن مالك (٤)

وثبت الاجماع في المسح على الخفين ومن روى عنه الانكار من الصحابة فقد ثبت رجوعهم والقول بالجواز (٥)

ومستند الاجماع : (أن جريرا بال ثم توضأ ومسح علىخفيه فقيل له تفعلهكذا؟ قال نعم ، رأيت رسول الله صلىالله عليه وسلم ثم توضأ ومسح علىخفيه ، قال ابراهيم (أى النخعي) كان يعجبهم هذاالحديث ، لأن اسلام جرير كان بعد نزول المائــدة (٦)

(٣) قال ابنقد امة: المسح على الخفين جائز عند عامة أهل العلم حكى ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في المسح على الخفين اختلاف أنه جائز وعن الحسن (أى البصرى) قال: حدثنى سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ""أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفيين ٥٠٠٠ قال أحميد: ليس في قلبي من المسح شئ، فيه أربعون حديثا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مارفعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وما وقفوا (المغنى لابن قدامة ٢٠٦/١) (وانظرنيل الاوطار ١/ ٢٠٩ للشوكاني حيث نقل عن ابن عبد البرأنه قال: لاأعلم من روى عن أحد من فقها السلف انكاره الاعن مالك مع أن الروايات الصحيحة مصرحة باثباته ٥٠٠")

وقال الشوكاني في مذهب الامامية وغيرهم فيانكار المسح على الخفين : ذهــب العتـرة جميعا والخوارج وأبوبكر بن داود الظاهرى الى أنه لايجرى المسح عــن غسل الرجليـن ٠

لأن أخبار المُسح منسوخة بسورة المائسدة ٠""

وأوّل الشوكاني رأيهم المخالف لاجماع الصحابة أنهم "" خالفوا الاجماع الظني والاجماع الظني حمزة للمناه يحيى بن حمزة للمناه تجلوز مخالف تم (أنظر نيل الاوطلام السار ١/ ٢١١)

وكيف يقال أنه اجماع ظنى وقد نقل عن ٨٠ صحابيا قولهم فيجواز المسح ومن بينهم على بن أبي طالب ، والواقع هذا اجماع قوى وقطعي وحاصل فيعصرالصحابة والأدلـــة تساندهم فللا يخرقه رأى مخالف لايسانده دليل ،

⁽۱) الافصاح ۱/ ۲۹

⁽٢) حلية العلماء فيمذاهبالفقهاء ١/ ١١٦ و ١٣٠

• • • • • • •

(٤) قال مالك : لايمسح المقيم على خفيه ، وقدكان قبل ذلك يقول يمسح عليهما ١٠ قال ١٠ ويمسح المسافـر وليـس لذلك وقـت (المدونة الكبرى ١/ ٤١) (وانظر المحلى ١/ ٣٢٦ م ٢١٢ حيث قال ابن حزم والرواية عن مالك مختلفة ، فالأظهر عنه كراهة المسح للمقيم ، وقدروى عنه اجازة المسح للمقيم وأنه لايرى التوقيحت لاللمقيم ولاللمسافر وأنهما يمسحان أبدا مالم يجنبا٠٠٠ وقال : وتعلق مقلدوه فيذلك بأخبار ساقطة لايصح منها شيَّ ٠٠٠٠ وذكروا آثارا عن الصحابة رضي الله عنهم ، لاتصبح •

٠٠٠ ولايصح خلاف التوقيت عن أحد من الصحابة الاعن ابن عمر فقط ٠٠٠ وهذا لاحجـة فيـه لأن ابن عمر لميكن عنده المسح ولاعرفه بل أنكره حتى أعلمه بــه سعد بالكوفـة ثم أبوه بالمدينة فيخلافته فلم يكن فيعلم المسح كغيره ، وعلى ذلك فقد روى عنه التوقيت ٠٠٠٠ ١/ ٣٢٦ - ٣٢٩)

قال ابن رشد : في جواز المسح على الخفين ثلاثة أقوال (لمالك) :

١ - القول الشمهور: أنه جائز على الاطلاق وبه قال جمهور فقها ؟ الأمصار٠٠٠

٢ ـ القُول الثانيّ : جمواره فيالسفر دون الحضر ٠٠٠ . ٣ ـ القول الثالث : منع جموازه جماطلاق ، وهو أشدها ٠٠

والأقاويل الشلاشة مروية عنالصدرالاول وعن مالك ٠٠٠ بداية المجتهد ١٨/١) وقال الشوكاني : أشارالشافعي فيالأمالى انكار ذلك علىالمالكية ، والمعروف المستقر عندهم قولان :

١) الجواز مطلقــ

٢) الجوآز للمسافر دون المقيم •

وعن ابن نافع فيالمبسوطة أن مالكا انماكان يتوقف فيخاصة نفســـه مع افتائـه بالجواز ••••• والأحـاديث في هذاالياب كثيرة وصحيحة ولذانـــرد قول كل مخالف بجوازه ويثبت الاجماع • ومالك لاينكر الاجماع فهو مع الاجماع أيضا ٠٠٠٠ نيل الأوطار ١/ ٢٠٩ - ٢١٠)

- (٥) نيل الاوطار ١/ ٢٠٩ والمحلى ١/ ٣٢١
- (٦) الحديث رواه البخارى (الصلاة باب الصلاة في الخفاف ٤٩٤/١ رقم ٣٨٧ ومسلم (الطهارة باب المسح على الخفين ٢/٢١ - ٢٢٨ رقم ٢٧٢ وللفظ له٠

روى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين فقلست يارسول الله نسيحت؟ فقال بلل نسيحت أنت ، بهذاأمرني ربي ٠٠

(روى أبوداود هذاالحديث بكماله (١٠٨/١ رقم ١٥٦) وروى غيره باختصار فروى البخاري عن عروة بن المغيرة عن أبيه قال كنت مع النبي صلىالله عليه وسلم

في سفسر فأهويت لأنزع خفيمه ، فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما ١٠٠ باب اذا أُدخل رجليه وهما طاهرتان ١٠٠ ١/ ١٣- ١٣) قال الشاشي القفال في المسح على الجوربين "" اختلفواكذلك في المسح على الجرموق والجعورب ٠٠ (حلية العلماء ١/ ١٣٤ – ١٣٥)

قال ابن قدامـة يجوز المسح على الجورب بالشرطين اللذين ذكرناهما فيالخف (أحدهما) أنيكون صفيقا لايبدو منه شئ من القدم (الثاني) أن يمكن متابعة المشى فيه ٠٠٠٠ قال أحمـد : يذكر المسح على الجوربين عن سبعة أوثمانية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠

وقال ابن المنذر: يروى اباحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على وعدمًا روابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء وبلال وابن أبي أوفى وسهل بن سعد .

وبه قال عطاء والحسن وسعيدبن المسيب و النخعى وسعيدبن جبير والأُعمش والثورى والحسن ابن صالح وابن المبارك واسحاق ويعقوب ومحمد .

وقال أبوحنيفة ومالك والاوزاعى ومجاهد وعمربن دينار والحسن بن مسلم والشافعــــى: لايجوز المسح عليهما الاأن ينعلا لأنهما لايمكن متابعة المشى فيهما ٠٠٠٠

ولنا : ماروى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والنعلين قال الترمذي حديث حسن صحيح ٠٠٠٠

ولأن الصحابة رضى الله عنهم مسحوا على الجوارب ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا • (المغنى ١/ ٢١٥)

قال ابن عابدين (أوجوربيم) الظاهر أنه اذاوجدت فيه الشروط يجور (أىالسمسح) اذاكانا ثخينين أى اللذين ليسا مجلّدين ولامنعّلين (حاشية ابن عابدين ١/ ٣٦٩) فالظاهر من العبارة أن الحنفية بقولون بالمسح على الجوربين اذاكانا ثخينين ولو كانا من القماش، وهذا الشرط موجود لدى الحنابلة ايضا فليس هناك خلاف ٠

ويرى ابن حزم بالجواز مطلقا ((والمسح على كل مالبسفيالرجلين ممايحل لباسه مايبلغ فوق الكعبين سنة سواء كانا خفين ١٠٠٠٠ أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أوشعر ١٠٠٠)) (المحلى ١/ ٣٢١)

فالمسح على الجوربين مجمع على جوازه وانما الخلاف في تثخينهما فقط ٠

٤ ٣ ـ لابد من تقدم الطهارة على المسح

قال ابن قدامة: لانعلم في اشتراط تقدم الطهارة لجواز المسح خلافا ووجهه ماروى المغيرة قال "" كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فيسفر فاهويت لانزع خفيه فقال: دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما (متفق عليه) (١)

وفي ادخال واحد ثم الثاني خلاف فالاجماع اذا أدخلهما طاهرتين مع بعض ٠ (أنظر المغنى ١/ ٢٠٧)

ومدة المسح للمقيم يوم وللمسافر ثلاثة ولياليهن •

قال ابن هبيرة : أجمعوا علىأن من أكمل طهارته ثم لبس وهو مسافر سفرامباحا تقصرفيمثله الصلاة ثم أحدث فله أن يمسح عليهما (الافصاح ٢٠/١) وذكر ابن المنسدر هذا الاجماع مطلقا دون قيد السفر (آنظر الاجماع ص ٣٤ والمحلى ١/ ٣٢١) وسند الاجماع ماجاء في الحديث قال صفوان بن عسال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخفين اذانحن أدخلناهما على طهر ثلاثا اذا سافرنا ويوما وليلة اذا أقمنا ولانخلعهما من غائط ولابول ولانوم الامن جنابة (صحيصح ابن خريمة ١/٧١ رقم ١٩٣ وغيره)

ومتى يبدأ وقت المسح أو متى تبدأ مدة المسح ؟ هذامحل خلاف (أنظر رحمة الامة ص ٢٦ والافصاح ص ٧٠ وحاشية ابنعابدين١/ ٢٧١ وكشاف القناع ١٢٩/١ وروضية الطالبين ١/ ١٣١ وبداية المجتهد (/ ٢١)

وقياسا على الخفين لوربط جبيرة على الكسر يجوز المسح عليها : قال البهوتي: ويصح المسح على جبائر على الكسر ١٠٠ لحديث جابر عنه صلى الله عليه وسلم في صاحب الشجـة "" انمايكفيه أنيتيمم ويعضد أويعصب على جرحه خرقـة ويمسح عليها ويغسل سائر جسـده (رواه أبود اود ١٠٠٠) وهو قول عمر ولم يعرف له مخالف من الصحابـة (كشاف القناع ١/ ١٢٦) وكذلك المغني ١/ ٢٠٩)

٥ ٣ - ثواقـــض المسح هي نواقض الوضوء ونزع الخفين
 ووجـوب الغســـل ومضـي المـــدة ٠

قال ابن قدامـة : اذا انقضت المدة بطل الوضوء وليسله المسح الا أن ينزعهما ثم يلبسهما على طهارة كاملـة (١)

(۱) المغنى ۱/ ۲۱۰) وكذلك بداية المجتهد ۱ / ۲۲ وابن عابدين ۱/ ۲۷٥

المستح المجزىء خاص سأعلى الخسف

٦ ٣ - قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن المسح يختص بما حاذى ظاهر القدمين (١)
 ومستنده قول على كرم الله وجهه : ((لوكان الدين بالرأى لكان أسفل
 الخف أولى بالمسح من أعلاه •

لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه (٢) واليه ذهب الثورى وأبو حنيفة والأوزاعي وأحمد بن حنبل ٠

وما روى عن مالك والشافعى وأصحابهما والزهرى وابن المبارك وسعد بن أبى وقساص وعمربن عبد العزيز الى أنه يمسح ظهورهما وبطونهما فهو محمول على كمال السنسة،

ودليلهم حديث المغيرة بن شعبة أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح أعلــــى الخف وأسفلــه (٣)

ومهما كان التفصيل في الأقوال الا أن الجميع يتفقون على أن المسح المجزى مسح أعلى الخصيف (٤)

(۱) الافصاح ۲۹/۱ (۲) رواه ابو داود والدار قطنىوهوحديث صحيح كما قال الحافيظ بن حجر .

(٣) رواه الخمسة ـ الاالنسائي وقال الترمذي حديث معلول وضعفه احمد ٠

(٤) قال الدمشقى : السنة أن يمسح أعلى الخف واسفله عند الثلاثة

وقال احمد : السنةماسح أعلاه فقط فان اقتصر على أعلاه اجزأه بالاتفاق

وان اقتصر على اسفله لم يجزه بالاجماع (رحمة الأمة ص ٢٦) وخالفه النـــووى فحكى قولا للشافعي بخلافه (روضة الطالبين ١٣٠/١)

قال النووى : في كيفية المسح أقله ما ينطبق عليه اسم المسح من محل فرض الغسل في الرجل الا اسفلها فلا يجوز الاقتصار عليه على الأظهر •

أما الأكمل فمسح أعلاه واسفله ولكن ليس استيعاب جميعه سنة على الأصح ٠ (روضـة الطالبين ١/١٣٠) قال البهوتى : ليس مرة ولايجب تكراره ويمسح ظاهره ٠٠ (انظر كشاف القناع ١٣٣/١)

قال ابن عابدين : على ظاهر خفيه اذ لايجوز المسح على الباطن ٠٠ (حاشية ابـــن عابدين ٢٦٧/١)

وروى عن اسحاق انه قال يجوز الاقتصار على الأسفل قياسا (حلية العلما 109/۱) فهذا القياس فى مقابلة النص وفى مقابلة إجماع من قبله فيرد هذا القياس وتصحح دعوى الاجماع على أن المسح المجزى خاص بأعلى الخصيف •

قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن المسح على الخفين مرة واحدة يجزى (الافصاح ٧٠/١) وهذا قياسا على الوضوء لأنه مادام اذ. جاز الاقتصار في الوضوء على واحدة وفــــى التيمم فكذا في المسح على الخفيــن •

قال أبن حزم: والمسح على الخفين ومالبس على الرجلين ، انما هو على ظاهرهما فقـط وضعّف ابن حزم الاثار الواردة في المسـح على الأسفل (المـحلى ١/ ٢٤٢- ٢٤٤ م٢٢٢)

٣ ٧ - الفسلسل وموجهاتسه

قال النووى : الذى يوجب اغتسال الحى أربعة متفق عليها وهــى :

- ١) ايلاج حشفــة الذكر في فرج
 - ٢) خسروج المنسى
 - ٣) الحيـــــض
 - ٤) النفياس (١)

الايلاج مع الانزال موجب الغسل وخروج المنى موجب للغسل اذا خصصرج بشهصوة وانقطاع الحيض والنفاس موجب للغسسل بالاجمصاع (٢).

(۱) المجموع ۱۳۱/۲ والمحلى ۲۶۷/۱ و ۲۵۲ و ۳۸۰ و ۳۹۱ و ٤٠٠

(٢) قال ابن رشد: اختلف الصحابة رضى الله عنهم في سبب ايجاب الطهر من الـوطء

۱) فمنهم من رأى الطهر واجبا فى التقاء الختانين أنزل او لم ينزل
 وعليه أكثر فقهاء الامصار مالك وأصحابه والشافعى وأصحابه وجماعة مــن
 أهـل الظاهر وبه قال الحنفية أيضا

٢) وذهب قوم من أهل الظاهر إلى إيجاب الطهر مع الإنزال فقط والسبب فـــى اختلافهم فى ذلك تعارض الأحاديث فى ذلك لأنه ورد فى ذلك حديثان ثابتان اتفق أهل الصحيح على تخريجهما أحدهما حديث ابى هريرة عن النبى صلــى الله عليه وسلم انه قال: اذا قعد بين شعبها الأربع والزق الختــان بالختان فقد وجب الغسل

أخرجه البخارى ومسلم وابوداود واللفظ لـه • والحديث الثانى حديث عثمان انه سئل فقيل له (أرأيت الرجل اذا جامــع أهله ولم يمـن ؟

قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره (رواه البخارى ٨١/١) وقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠

فذهب العلماء في هذين الحديثين مذهبي

- ١) أحدهما مذهب النســخ
- ٢) والثانى مذهب الرجوع والتساقط عند التعارض الذى لايمكن الجمع فيه ولا
 الترجيــح •

فالجمهور رأوا أن حديث أبى هريرة ناسخ لحديث عثمان ومن الحجة لهم على ذلك ماروى عن أبى إبن كعب انه قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة فى أول الاسلام ثم أمر بالغسل (أُخرجه أبو داود وكذلك

الترمذى (بداية المجتهد ٤٦/١ ـ ٤٧) وأخرجه ابن خزيمة (١١٢/١) وروى إبن خزيمة عن أبى موسى الأشعرى: انهم كانوا جلوسا فذكروا ما يوجب الغسلل فقال من حضر من المهاجرين: ١٤١ مس الختان الختان وجب الغسلل

```
وقال من حضره من الأنصار: لا حتى يدفسق
```

قال أبوموسى أنا آتيكم بالخبر - فقام الى عائشة رضى الله عنها - فسلّم ثـم

فقالت : لاتستحى أن تسأل عن شيء تسأل عنه أمك التي ولدتك فانما أنا أمك

قال : قلت مايوجب الغسل ؟

قالت على الخبير سقطتُ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا جلس بيـــــن شعبها الأربع ومس الختان الختان وجب الغسل (صحيح ابن خزيمة ا/١١٤) وأخرجـه مسلم بشيء من الاختلاف في الالفاظ (٢٧١/١ رقم ٣٤٩)

وظهر من هذا التفصيل أن القائلين من الصحابة لم يكونوا على علم بالناسكوا والحديث صريح فى وجوب الغسل من مس الختان بغض النظر عن الانزال وذكر الشوكانى اجماعا آخر وهو ((لو وفع ذكره على ختانها ولم يولجه لم يجب الغسل على أحسد منهما)) (نيل الأوطار ٢٥٨/١)

وفى الوطا اجماع آخر وهو لو وطئى مرارا فيجزيه غسل واحدولو اغتسل لكل مــرة فذلك أحسـن ٠

قال ابن حزم : اتفقوا على أن من وطئى مرارا امرأة واحدة ففسل واحد يجزيـــه (مراتب الاجماع ص ٢١) ولا فائدة فى تقييده بالمرأة الواحدة فلو وطئى النســوة كلها فالحكم كذلك ٠

روى البخارى عن أنس أن نبى الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه فـــى الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة (٧٩/١) الغسل ،باب الجنب يخرج ويمشــــى ٢٩١/١ رقم ٢٨٤)

وروى ابو داود : انه طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقيـــل يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا ٠

قبال هذا أذكى وأطيب وأطهر (الطهارة ،باب الوضوع لمن أراد أن يعود ١٩٩١رقم ٢١٩) (انظر المجموع ١٥٧/٢)

والحديث عند ابن خريمة ايضا ١١٥/١

وما رواه الجماعة الا البخارى عن ابى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قــال:
"اذا أتى احدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ " فهذا الحديث ان أوجب فليوجبب
الوضوء ولا يوجب الفسل وعدم ايجاب الغسل للعود صوما أجمع عليه العلماء (انظـر
نيل الاوطار ١٩٥/١ وابن خزيمة وعنده " فانه أنشط للعصود " ١١٠/١

قال ابن حزم اذاالتقى الختانان وجب الغسل أنزل أولم ينزل (انظر المحلى/٢٤٧) العرب العرب الغسل المرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب المحلى العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب ال

٢) والأصل في ذلك قوله تعالى : وإن كنتم جنبا فاطهروا (المائدة ٦٠)

وقال ابن رشد؛ لاخلاف في وجوبه على كل من لزمته الصلاة (انظر بداية المجتهد 17/1) واذا كان خروج المني بشهوة فلا خلاف في كونه موجبا للغسل أما اذاخرج على وجه المرض او بضرب او حمل ثقيل فلا يوجب الغسل عند الحنفية ويوجب عندغيرهم (انظر ابن عابدين ١٩٥١ – ١٦٧) (المحلى ٢٥٢/١) كيفما خرجت الجنابة بضربة او علة اولغير لذة ٠٠٠٠ اختلف العلما على الصفة المعتبرة في كون خروج المني موجبا للطهر فذهب مالك الى اعتبار اللذة في ذلك

وذهب الشافعى الى ان نفس خروجه هو الموجب للطهر سواء خرج بلذة أو بغير لسدة • (بداية المجتهد ٤٧/١)

قال البهوتى : موجب الغسل خروج المنى من مخرجه ٥٠٠٠ (كشاف القناع ١٥٨/١) والمرأة في ذلك كالرجل وذلك بالإجماع

الا ما روى عن الشخعى أنه كان لا يرى على المرآة غسلا من الاحتلام وهذا خلاف للحديث الذى رواه الجماعة عن أم سلمة : أنها قالت جائت أم سليم امرأة أبى طلحــــة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله ان الله لايستحى مــــن الحق هل على المرأة من غسل اذا هى احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رأت الماء (رواه البخارى ٧٩/١)

الغسل ،باب اذا احتلمت المرأة ٣٨٨/١ رقم ٢٨٢)

٣- ٤) الحييض والنفاس موجبان للغسل عند انقطاعهما بالإجماع

قال ابن رشد؛ اتفق المسلمون على ان الدماء التي تخرج من الرحم ثلاثــة:

- ١) دم حيف : وهو خارج على جهة الصحة
- ٢) دم استحاضة: وهو الخارج على جهة المرض وأنه غير دم الحيض٠٠٠
 - ٣) ودم نفساس: وهو الخارج مع الولد (بداية المجتهد ٢/١١ الى ٥٠)

قبال ابن قدامه : لا خلاف في الحيض والنفاس انهما موجبان للغسل

أما الحيض فالآية الكريمة (حتى يطهرن البقرة ٢٢٢)

وأما النفاس فقياسا عليه (انظر المغنى ١٥٤/١ و روحة الأمة ص ٢٠) والاجماع لابن المنذر ص ٣٨ والمجموع ١٤٧/٢ والمحلى ٤٠٠/١ قال : الغسل منه واجب بالاجماع وقال النووى "قال أصحابنا وغيرهم اعضاء الجنب والحائض والنفساء وعرقهم طاهر

وهذا لا خلاف فيه بيلسن العلمساء "

٣ ٨ ــ الفسل يوم الجمعة مشروع وليس شرطا لصحة الصلاة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا جاء أحدكم الى الجمعة فليغتسـل ⁽¹⁾ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأيوم الجمعــة فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك أفضـــل ^(٢)

قال الشوكانى: ذهب جمهور الفقها، من السلف والخلف وفقها، الأممسار السبى أنه مستحسب (٣)

> وخالفهم ابن حزم فقال غسل يوم الجمعة فرض لازم (٤) وهذا تشديد وغلو في الزام شيء ليس مطلوبا بهذا القدر(٥)

- (١) الحديث رواه الجماعة
- (٢) رواه ابن خزیمة " والترمذی " وحسنه وغیرهمـا
 - (٣) نيل الاوطار ٢٧٢/١
 - (٤) المحليين ١/ ٢٥٥

وهذا الغسل يكون قبل صلاة الجمعة فاذا اغتسل بعدها فلا يفيد للمطلوب قال ابن عابدين: لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر اجماعا (١٦٩/١) وفيه خلاف لابن حزم فانه قال: غسل يوم الجمعة انما هو لليوم لا للصلاة (المحلى ٢٦٦/١) ولقد اتفقوا على مشروعية الغسل ليومى العيدد وللاحرام مع اختلافهم فللمسل الوجوب والاستحباب (انظر نيل الاوطار ٢٧٨/١ - ٢٨٢)

(ه) واكثر من ذلك أوجب ابن حزم للجنب غسلتان في يوم الجمعة غسلة للجنابـة وغسلة ليوم الجمعة وكذلك الحائض (انظر المحلى ٢٨٩/١م ١٩٥٥)

٣ ٩ – بــاب التيمــــم

قال القفال: يجوز التيمم عن الحدث الأصغر والأكبر^(۱) روى عن عمر وابـــن مسعود انهما قالا لايجوز للجنب أن يتيمم وقيل انهما رجعا عن ذلك ·

وحكى عن النفعيأن الجنب يوّفر الصلاة حتى يجد الماء رواه ابن المنذر^(۲)
قال ابن رشد: اتفق العلماء على أن التيمم بدل عن الطهارة الصغرى واختلفوا في

فروى عن عمر وابن مسعود انهما كانا لايريا نه بدلا من الكبسرى وكان على وغيره من الصحابة يرون أن التيمم يكون بدلا من الطهارة الصغرىوالكبسرى وبه قال عامة الفقهساء (٣)

وما ذهب اليبه عمروابن مسعود خلاف ماجاء في حديث عمــار (٤)

روى البخارى عن شقيق قال ؛ كنت جالسا مع عبد الله وابى موسى الأشعىرى فقال له أبو موسى لو أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهرا اما كان يتيمم ويصلحف فكيف تصنعون بهذه الآية فى سورة المائدة " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا)) فقال عبد الله لو رخص لهم فى هذا لأوشكوا اذا برد عليهم الماء أن يتيممواالصعيد قلت وانما كرهتم هذا لذا ؟

قال نعم • فقال ابو موسى ألم تسمع قول عمار لعمر بعثنى رسول الله صلى اللـــه عليه وسلم فى حاجة فأجنبت فلم أجد الماء فتمرغت فى الصعيد كما تمرغ الدابــة فذكرت ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال انما كان يكفيك أن تصنع هكذا فضـرب بكفيه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بهما ظهر كفيه بشماله أو ظهر شماله بكفيه ثم مسح بهما وجهــه •

فقال عبد الله أفلم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟

وزاد يعلى عن الأعمـش عن شقيق كنت مع عبد الله وأبى موسى

فقال ابو موسى الم تسمع قول عمار لعمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنى أنا وأنت فأجنبت فتمعكت بالصعيد فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فقال انما كان يكفيك هكذا ومسح وجهه وكفيه واحدة ـ (البخارى ٩٦٠/١) التيمـم، باب التيمم ضربة ٥٥/١ رقم ٣٤٧)

وروى البخارى أيضا عن عمران بن حصين الخزاعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصل في القوم •

⁽۱) حلية العلماء ١٨٠/١

⁽٢) رحمة الأمة ص ٢٠

⁽٣) بداية المجتهدد ١/٤٦

⁽٤) الحديث رواه البخارى ومسلم ٠

فقال یا فلان ما منعك أن تصلی فی القصوم فقال یا رسول الله أصابتنی جنابسة ولا ما مقال علیك بالصعید فانه یكفیك • (البخاری التیمم ،بسساب رقم ۹ ، الحدیث ۳۶۸ ـ ۲۵۷/۱)

وقال ابن مسعود وتبعه النخعي " اذا كنت في سفر فأجنبت فلا تصل حتى تجد المساء وان حدثت فيتمسم وصل (مصنف ابن ابي شيبه ١٥٧/١ عبدالرزاق ٢٤٢/١ المحلى ١٤٤/٢ ولكنه ثبت رجوعه ذكر الترمذي في سننه ان ابن مسعود رجع عن قولــــه٠

(المغنى ۱۷۸/۱ - ۱۷۹) والمجموع ۲۰۸/۲ والمراجع السابقة سوى المحلى)

ويووّل كلام النخعى أنه يقصد بقوله انتظار الماء وتأجيل المسسسسسلة الى آخر وقتها حتى يتأكد عدم الحصول على الماء او عدم القدرة على استعمالسه وبه قال عامة العلماء قال على " يتلوّم لل ينتظر مابينه وبين آخر الوقت فلان وجد الماء والا تيمم (المغنى ١٧٨/١ لـ ١٧٩) ٠

ولكنه لو صلى في أول وقت الصلاة فتصح صلاته أما اذا وجد الما عبد الفراغ من الصلاة وقبل خروج الوقت فهناك خلاف بين الفقها على اعادة الصلاة .

عن ابى سعيد الخدرى: خرج رجلان فى سفر فحضرت الصلاة وليس معهما مــــاء فيتمما صعيدا طيبا فصليا ثم وجد الماء فى الوقت فأعاد احدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه فذكرا ذلك له فقال للذى لـم يعد : أصبت السنة واجزأتك صلاتك .

وقال للذى توضأوأعاد: لك الأجمر مرتين (رواه ابو داود والنسائى والدارمى والحاكم والدار قطئى)

أبو داود (الطهارة ،باب في التيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت ٢٤١/١ رقم ٣٣٨)

والدارمي (التيمم ١٩٠/١٠)٠

والحاكم في المستدرك (١٧٨/١) وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ووافقهالذهبي، والدار قطني (١٨٩/١) ٠

أما اذا وجد الماء بعد خروج الوقت فلا اعادة عليه اجماعا

(انظر الاجماع لابن المنذر ص ٣٥ والمغنى١/١٧٩)

وذكر الشوكانى في الجنب انه اذا صلى بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسسال باجماع العلماء .

الا مايحكى عن أبى سلمه بن عبد الرحمن التابعى انه قال لايلزمه وهـــو مذهب متروك باجماع من بعده ومن قبله وبالاحاديث الصحيحة المشهـــورة (نيل الاوطار ٣٠١/١)

والتيمم يكون من صعيد ولكنهم اختلفوا في اطلاق الصعيد (بداية المجتهـــد ١٥/١ - ٦٦)٠

قال ابن هبيرة: أجمعوا على التيمم بالصعيد عند عدم الماء أو الخوف مــــن

ثم اختلفوا فى الصعيد نفسه (الافصاح ص ٦٥ رحمة الأمة ص ٢١) وعدم الماء يكون حقيقة ويكون حكما قال إبن هبيرة : أجمعوا على أن المسافـــر اذا كان معه ماء وهو يخشى العطش فانه يحبسه لشربه ويتيمم (الافصاح ٦٨/١) أما الصعيد فهوالتراب عند الشافعى وأحمد وعند أبى حنيفة كل أجزاء الأرض وقـال الأوزاعي يجوز بالثلــج ٠٠٠

(انظر المجموع ٢١٣/٢ وكشاف القناع ١٩٧/١ حاشية ابن عابدين ٢٩/١ بدايةالمجتهد ٧٢/١ ومراتب الاجمـاع ص ٢٧) ٠

٠ ٤ - التيمــم لايــرفع المـدث بنل يبيـــم الصـلاة ٠

قــال ابن هبيـــرة

اجمعوا على أن التيمم لايرفع الحدث على الاستمرار ^(۱) واضاف الدمشقى فقال " بل يبيح الصلاة ^(۲)

أى لا يرفع الحدث بل يمكن المحدث من تأدية الصلاة مع بقاء الحـدث · وقال داود : يرفع الحـدث ·

وهذا بعد اجماعهم على مشروعية التيمم في الجملة (٣) ولأنه طهارة ضرورة فيجب النية في التيمم (٤)

(۱) الافصاح ۱/۲۲

(٢) رحمة الأمة ص ٢٣ (٣) قال ابن قدامه اجمعت الأمة على جواز التيمــم فىالجملة ١٧٣/١ (٤) المغنى ١٧٤/١

وقال ابن قدامه : لانعلم خلافا في أن التيمم لايصح الا بنيـة

غير ما حكى عن الأوزاعى والحسن بن صالح : انه يصح بغير نيسة وسائر أهلل العلم على ايجاب النية فيه (المغنى ١٧٤/١) والحكمة فى النية انها طهللوت فرورة وكيفيتها ان ينوى استباحة الصلاة فقط يقول ابن قدامه " ينوى استباحست الصلاة فان نوى رفع الحدث لم يصح لأنه لايرفع الحدث ٠

قال ابن عبدالبر: اجمع العلماء على ان طهارة التيمم لاترفع الحدث اذا وجد الماء (المغنى١/١٨٥) وانما هو طهارة ضرورة يستبيح بها الصلاة ٠

ولذا لايصح التيمم قبل دخول الوقت (المغنى ١٩٤/١)

قال النووى : ذكرنا ان التيمم لايرفع الحدث عند نا وبه قال جماهير العلمــا، وقال داود والكرخى الحنفى وبعض المالكية يرفعه (المجموع ٢٢١/٢) قال ابن هبيرة : أُجمعوا على أن المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول فسي

الصلاة انه يبطل تيممه ويلزمه استعمال الماء ٠

ثم اختلفوا فيما أذا رأى الماء وقد تلبّس بالصلاة (الافصاح ٦٨/١) وقال أبن المنذر: أجمعوا على أن من تطهر بالماء قبل وقت الصلاة أن ظهارتــه كاملة •

٣- اجمعوا على ان من تيمم وصلى ثم وجد الما بعد خروج الوقت ان لا اعادة عليه ٣- اجمعوا على أن من تيمم كما امر ثم وجد النا عبل دخوله فى الصلاة ان طهارته تنتقض وعليه أن يتطهر بالما ويصلى (الاجماع ص ٣٠) ٠ قال ابن حزم : كل حدث ينقض الوضو عادة ينقض التيمم وهذامالاخلاف فيه من احد من أهل الاسلام ،٠ ثم قبل : وينقض التيمم أيضا وجود الما عوا وجده فيصلاة أو بعدان صلى أو قبل أن يصلى ٠٠ (المحلى ١/ ٣٥١ م ٣٣٢ و ٣٣٤)

ا ٤ - تيمسم جمساعسة من موضع واحسد

قال ابن قدامه: يجوز أن يتيمم جماعة من موضع واحد بغير خلاف ٠

كما يجوز أن يتوضأجماعة من حوض واحد (١)

وقال الشاشى القفال: لايصح التيمم بتراب مستعمل فى التيمــم (٢)
وقال الشربينـى الخطيب: لا بتراب مستعمل على الصحيح وبه قطع الجمهور (٣)
ويبدو أن الأمرين مختلفان ويحملان على حالتيـن مختلفتيـن فاستعمــال

ولكن حصل الاجماع فى حالة أخرى وهى تيمم جماعة معا من مكان واحــد فهـذا لايدخل فى حكـم التراب المستعمل لأن التراب المستعمل هو ما تناثـــر من الوجه واليدين بعـد التيمم وليـس التـراب الـذى كان على وجـــه الأرض .

فتح القدير لابن الهمام ٩٤/١ قال اصحاب ابى حنيفة يجوز،

⁽۱) المغنى ١٨٨/١

⁽٢) حلية العلمناء

⁽٣) مغنى المحتباج ١/٢٩

٢ ٤ _ اشتراط النياة في صحاة التيمام ٠

قال الشاشى القفال: لايصح التيمم الا بالنية موفينوى استباحة الصلاة (١٠) وقال الشاشى القفال: لايصح التيمم الا بالنية مفينوى استباحة الصلاة (٢)٠٠٠٠٠(٢) وقال ابن رشد: الجمهور يقولون أن النية شرط فى التيمم لكونهاعبادة غير معقولة المعنى .

وشد زفر عن الحنفية فقال: أن النيسة ليست بشرط فيها وانها لاتحتاج الى نيسة وقد روى ذلك على الأوزاعي والحسل بن حي وهو ضعيف (٣)

والذين ذهبوا الى اشتراط النية اختلفوا فى كيفيتها هل ينوى رفع الحدث أو الاستباحة ٠

ذكر النووى انه لابد من نية تلك الفريضة بعينها (٤) والفتوى فى المذهب الحنفى على أن النية شرط للتيمم ٠

" شرطه ســــــة:

١_ النيـة

٧۔ المستح

٣- كونه بثلاثة أصابع فاكشر

٤_ الصعيــد،

هـ كونه مطهرا

٦_ فقيد الماء

فالاتفاق حاصل على شرط النية مع خلاف في كيفيتهــا، (٥)

ويتفرع من هذا صحة التيمم للصلوات مادام باقيا على الطهارة أو يتيمم لكل صلاة ؟ قال ابن حزم : والمتيمم يصلى بتيممه ماشا ً من الصلوات الفرض و النوافل مالم ينقض تيممه •• (المحلى ١ / ٣٥٥ م ٢٣٦) وخالفه العلماء في ذلك فالمسألة خلافية •

⁽۱) الافصاح 1 / ٦٦

⁽٢) حلية العلماء ١٨٤/١

⁽٣) بداية المجتهد ١/١٨

⁽٤) المجموع ١ ٢٢١ قال ابن الهمام : اذا نوى الطهارة أواستباحة الصلة القدير (٩٠/١) اجزأه ولا يشترط نيلسلة التيمم للحدث او للجنابة (فتح القدير (٩٠/١)

⁽٥) حاشية ابن عابدين ١٣٠/١

٣ ٤ - امامة المتيمم المتوضئي ...ن

قال الدمشقى : يجوز لمتيمم ان يوم المتوضئين والمتيممين بالاجماع٠

وحكى المنع عن ربيعه ومحمد بن الحسين $\binom{(1)}{1}$ والمسألة خلافية ولم يثبت الاجماع فيها $\binom{(1)}{1}$ أما عكسها فهو مجمع عليه $\binom{(1)}{1}$

(٣) قال ابن المنذر: اجمعوا على أن لمن تطهر بالماء أن يوم المتيمميـــن (الاجماع ص ٣٥) قال ابن قدامة : " اجمعوا على أن المتوضىء يوم المتيمم" قال ابن حزم : اختلفوا أيمس المتيمم المصحف ويوم المتوضىء أم لا ؟

فالحالة الثانية لاخلاف فيها اما الأولى فالخلاف واقع فيها وقال المتوفى للمتيممين ـ وقال قال ابن حزم : جائز ان يوم المتيمم للمتوفى والمتوفى للمتيممين ـ وقال بعد ذكر المذاهب : النهى عن ذلك أو كراهته لا دليل من قرآن ولا من سنسة ولا من اجماع ولا من قياس ٠٠٠ (المحلى ٣٦٦/١ ـ ٣٦٢)

⁽١) رحمة الأمسة ص ٢٣

⁽٢) ذكر ابن قدامة والنووى الاجماع على ذلك (المغنى ١٨٦/٢ والمجموع ١٦٣/٤)

ع ع _ التيمــم مسـح خفيـــــف ٠

قال النووى: التيمم مسح خفيف بالاجمـاع (١)

وأجمعت الأمة على أن التيمم لايكون الا في الوجه والبدين سواء كانعن حصدت أصغر أو أكبـــر٠

وقد اجمع المسلمون على أن الوجه مستوعب في التيمم وكذا اليدين السلمين المرفقيان أما مسح ما وراء المرفقين فلا يلزم م

بلاخلاف بين احد من العلماء.

ولايجوز المسح على حائسل على الوجه واليديسن ٠٠

وقد حصل الاجماع على سقوط مسح الرأس والأذنين والرجلين وسائر الجسد فـــى التيمــم (٢)

⁽۱) انظر المجموع ۲۲٪۲۲ و ۲۳٪ و ۶۵٪ و ۶۱٪ و ۲۳۰ والمغنى ۲۳۲٪۱ ونيـــل الاوطار ۲۰٫۱٪۱ وشرح مسلم للنووى ۲۳٪۲٪ و المحلى ۱۸۹٪۱ ـ ۲۵۰ ومراتب الاجماع ص ۲۲

a 2 _ من أحداث النساء الحيض والنفاس ·

قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن من أحداث النساء الحيض والنفاس واجمعوا على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها ولايجب عليها قضاءه •

واجمعوا على أن فرض الصوم غير ساقط منها مدة حيضها الا أنه محرم عليها الصـــوم

ويجب عليها قضاءه (۱)

وما ذكره في الحائض يسرى حكمه على النصفساء ايضا •

كما ذكره ابن هبيرة في مكان آخر " اجمعوا على ان النفاس من أحداث النساء وانــه يحرم ما يحرمه الحيض ويسقط مايسقطه (٢)

وحكى عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة ^(٣)
ومستند الاجماع حديث معاذة أنها قالت : سألت عائشة فقلت : ما بال الحائض تقضييي

فقالت أحرورية انت؟

قلت لست بحرورية ولكنى اسال ٠

قالت : كان يصيبنا ذلك ، فنوَّمر بقضاء الصوم ولا نبوَّمر بقضاء الصلاة (٤) وينبنى على الحيض والنفاس بعض الأحكـــام ٠

قال ابن قدامة : قد علق الشرع على الحيض احكاما (٥)

وفى النفاس؛ ما رواه ابودادود عن ام سلمة رضى الله عنها قالت كانت المرأة مسن نساء النبى صلى الله عليه وسلم تقعد فى النفاس أربعين ليلة لايأمرها النبى صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس (والحديث رواه الترمذى وابن ماجة ايضا) قال الشوكانى : الحديث يدل على أنها تترك الصلاة أيام النفاس وقد وقع الاجماع مسن العلماء كما فى المبحر على ان النفاس كالحيض فى جميع ما يحل ويحرم ويكره ويندب وقد اجمعوا على ان الحائض لا تصل وقد أسلفنا ذلك (نيل الاوطار ٢٣٢١ - ٣٣٣) انظر كشاف القناع ٢٥٤/١ ومراتب الاجماع ص ٣٣ والمغنى ٢٥٤/١ والمجموع ٢٩٤/٢ و ٣٥٩

⁽١) الافصاح ٧١/١ والاجماع لابن المنذر ص ٣٧ والمجموع ١٥١/٢

⁽٢) الافصاح ٧٤/١ و رحمة الأمة ص٣١

⁽٣) نيل الاوطار ١/٣٢٨ - ٣٢٩

⁽٤) رواه مسلم في كتاب الحيض وقال الشوكاني رواه الجماعة ٠

⁽٥) منها : انه يحرم وط والحائض في الفــرج ٠

منها : انه يمنع فعل الصلاة والصوم ٠٠٠

منها : انه يسقط وجوب الصلوة دون الصيام ٠٠

منها : انه يمنع قراءة القسرآن

```
منها: انه يمنع اللبث في المسجد والطواف بالبيت لأنسسه أغلظ الجنابة ٠٠
                                                   منها: انه يمنع صحة الطهارة لأن حدثه مقيهم
                                            منها: انه يوجب الغسل عند انقطاعه
                                                    وهوعلامسة البلوغ ٠٠
                       ولا تنتقض العدة في حق المطلقة ذات القروع وأشباهها الابه
 وقال بعد ذلك : أكثر هذه الاحكام مجمع عليها بين علما ً الامة ( المغنى ٢/٣/١-٢٢٣ )
 ومثله عند النووى مع زيادات ٠٠٠ ( انظر المجموع ٢/٢٦ ) وكشاف القناع ٢٢٦٠١-٢٢٧
                                وبداية المجتهد ١/١٥ الحيض يمنع أربعة اشياء
                                     ٣ ـ الطواف
                                                     ۲ ـ الصوم
                     ٤ ـ الجمـاع
                          وروى خلاف في مرور الحائض من المسجد او اللبث فيه ٠
 كما قال ابن حزم : جائز للحائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخلا المسجد وكذلك الجنب
 لأنه لم يأت نهى عن ذلك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الموم ـــن
                                               لاينجس " ( المحلى ٢/٠٥٧ ـ ٢٥٣ )
 وهذا خلاف ما ذهب اليه الأئمة وروى ابو داود وعن النبي صلى الله عليه وسلمهم
                                      انه قال " لا أحل المسجد لحائض ولاجنــب ٠
                                     ( انظر حاشية ابن عابدين ٢٩٢/١ - ٢٩٣ )
                              وقد أباح الحنيفة مرور الجنب والحائض للضرورة فقط
       وما ذهب اليه داود وابن حزم خرق الإجماع و استدلالهما بالحديث غير صحيـ
                                  لأن الاحاديث تفرق بين الطاهر والجنب والحائض ٠
 وعدم نجاسة المومن في عامة العلاقات والمعتقدات ولا يمنع ذلك من النجاســـة
الشرعية ولذا فرق الشارع بين المتوضى والمحدث ولذا منع الجنب والحائض من الصلاة •
 وهذا هو الفرق بين جواز المواكلة وسائر العلاقات مع الحائض سوى الجماع مسيع
                                                                أنها طاهـرة ٠
 ذكر الدمشقى اجماعا في حرمة وط الحائض قال ؛ وط الحائض في الفرج عمــدا
                                               حرام بالاتفاق ( رحمة الامة ص ٢٩ )
 وقال ابن هبيرة : اجمعوا على أنه يحرم وطَّ الحائض في الفرج حتى ينقطع حيضهـــا
                                                             ( الاقصاح ١/١٧ ) ٠
 ومستند الاجماع : قوله تعالى : ويسألونك عن المحيض قل هوأذى ،فاعتزلوا النسـاء
في المحيض ،ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فآتوهن من حيث امركم الله (البقرة ٢٢٢)
 والمحيض معناه الدم بالاجماع كما قال النووى (المجموع ٣٤٣/٢) وسوى الجماع يباح
                              استمتاعه من الحائض بما عدا ما بين السرة والركبة •
 قال ابن قدامه : الاستمتاع من الحائض فيما فوق السرة ودون الركبة جائز بالنـــم
                                                والاجماع ( المغنى ٢٤٢/١ - ٢٤٣ )
وفي الوطُّ اجماع آخر وهو " وطُّ الحائض قبل الغسل حرام وان انقطع دمها في قول اكثر
                                                                   اهل العلم •
 قال ابن المنذر هذا كالاجماع منهم ( المغنى ٢٤٤/١ ) والمجموع ٣٥٩/٢)وحاشيـــة
                                                            ابن عابدین ۲۹۷/۱ )
```

وثبت الخلاف فيه لحائض طهرت لأكثر امدا لحيض فيجوز قبل الغسل •

قال به ابو حنيفة والأوزاعي

(بدایة المجتهد ۸/۱)

٦ ٤ - أقلل الحيض وأكثره .

قال الدمشقى: اختلف الفقها على أقل الحيض وأكثره ولكنهم اتفقوا على ان أيام الطهر الفاصل بينن الحيضتين لاحد لأكثرها (١)٠

قال ابن حزم : في هذا خلاف في ثلاثة مواضع

أحدها: أقل مدة الحيض

والثانى : اكثر مدة الحيض

والثالث : الفرق بين العدة في ذلك وبين الصلاة والصوم (٢)

⁽۱) رحمة الأمة ص ۲۹ والمجموع ۳۷٦/۲ وحاشية ابن عابدين ۲/۱۱ وحلية العلمـــا، ۱/۸۱۲ ــ۱۲ وبداية المجتهد ۲/۰۱ والمحلى ۲۱۸/۱ــ۱۱

⁽٢) السمحلي ١/٥٠١ - ٢٠٤

كتساب المسللة

(1) قال ابن هبيرة أجمعوا على أن الصلاة أحمد أركان الاسلام الخمسية (١) قال الله تعالى: ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوت (٢) وقال عليه الصلاة والسلام: بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله ،واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان (٣) واجمعوا كذلك على انها خمس صلوات فى اليوم والليلة مؤقتة بمواقيت معلومة .

وهى سبع عشرة ركعة الفجر ركعتان ،والظهر أربع ،والعصر أربع والمغرب ثــلاث والعشاء أربع وذلك للمقيــم ٠

أما المسافر فله ركعتان عن الأربع فىالظهر والعصر والعشاء (٤)

(٤) الافصاح ٢١/١ والمغنى ٢٦٧/١ - ٢٦٩ ومراتب الاجماع ص ٢٤ وبداية المجتهد ٢٢/١ روى البخارى عن ابى ذر قال قال النبى صلى الله عليه وسلم : ففرض الله على أمتى خمسين صلاة ٥٠٠٠ (وثم طلب النبى التخفيف فخفف الى خمس) فقال هى خمسيس وهى خمسيون ٠٠٠

وروى البخارى عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حيث فرضها ركعتين ركعتين فللم الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر (البخارى كتاب الصلاة،باب كيلف فرضت الصلاة فى الاسراء ٤٥٨/١ رقم ٣٤٩ لل كتاب الصلاة (٩٩/١)

وذكر ابن حزم هذا الاجماع بأسلوب آخر حيث قال: اتفقوا على أن صلاة الصبح للخائف والآمن ركعتان في السفر والحضر وعلى أن صلاة المغرب للخائف والآمن في السفر والحضر ثلاث ركعات (مراتب الاجماع ص ٢٤٠) والمحلصين ٢ /١٨ (مراتب الاجماع ص ٢٤٠) والمحلصين وقال ابن هبيرة : اجمعوا على ان كل من وجبت عليه الصلاة من المخاطبيان بها ثم امتنصع من الصلاة جاحدا لوجوبها فانه كافر ويجب قتله ردة (الافصاح ١٩٠١) وان كان تركه كسلا و تهاونا مع اعتقاده لوجوبها ففيه مذاهب (انظر نيال الأوطار ١٩٠١) الأوطار ١٩٠١)

⁽۱) الاقصاح ۲۱/۱ ورحمة الامة ص ۳۲ (۲) النساء ١٠٣ .

⁽٣) رواه البخارى فى كتاب الايمان باب دعاوّكم ايمانكم عن ابن عمر رضى الله عنهما (١/٩٤ رقم ٨) . ٩/١

٨ ٤ - الصلاة فريضة على كل مسلم بالغ عاقـــل ٠٠٠

قال ابن هبيرة اجمعوا على أن الله سبحانه وتعالى فرضها على مسلم بالغ عاقل وعلى مسلمة بالغة عاقلة خالية من حيض أو نفاس ٠

> ولا يسقط فرضها في حق من جرى عليه التكليف بها (۱) ما دام أهلا للتكليـــف ٠

(۱) الافصاح ص ۷۶ وانظر بداية المجتهد ۱/۹۰ ((فقال تجب على المسلميم البالغ بلا خلاف)) ۰

قال البهوتى على كل مسلم مكلف بغير خلاف ٠٠٠ وتجب على نائم ٠٠ ومن تغطيي عقله بمرض أو اعماء او دواء مباح لأن ذلك لايسقط الصوم فكذا الصلاة ٠٠٠ وعين عمران بن حصين وسمرة بن جندب نحوه ولم يعرف لهم مخالف فكان كالاجماع ٠٠٠٠ بخلاف الجنون ٠٠٠ فلا تجب على مجنون لايفيق لأنه ليس من أهل التكلييسيف ٠٠ ولا تجب على صغير لم يبلغ (كشاف القناع) ٢٥٦/١-٢٦٢)

والأصل أداء الصلاة قائما • وينتقل الحكم عمن لايستطيع القيام الى الجلـــوس وان لم يستطع ذلك فالى اضطجاع وكذا الى الايماء ولكن لايسقط الحكم علـــائى حال حسب قدرته •

وقال الكاساني لو عجز عن الايماء وهو تحريك الرأس فلا شيء عليه عندنا٠٠ (بدائع الصنائع ١٠٧/١ – ١٠٨)

وقال الجمهور: يومى معينين وان عجز فالشافعية يقولون : يجرى افعال الصلات عليي

والصلاة هي عبادة بدنية محضة ولا تصح النيابة فيها •

ولذا قال ابن هبيرة ؛ اجمعوا على أن الصلاة المفروضة من الفروض التى لاتصـح فيها النيابة بنفس ولا مال (الافصاح ٧٦/١) وانظر مراتب الاجماع ص ٢٥ - و ٣٢ وكشاف القناع ٢٦٢/١)

فسى أوقات الصلحوات

وقت الظهر اذا زالت الشمس وأنه لا يجوز أن يصلى قبل الزوال (۱)
 واجمعوا على أن أول وقت صلاة الفجر طلوع الفجر الثانى المنتشروآخر وقتها المختار الى أن يسفر.

ووقت الضرورة الى أن تطلع الشمسس (٢) وكذلك وقت المغرب غروب الشمسسس وأول وقت العشاء من غروب الشفسق فهذه من المجمع عليهسسسا وما سواها فاختلسف فيه (٣)

والأصل فيه قوله تعالى : ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (٤)

(۱) الاقصاح ۱/۲۷ (۲) الاقصاح ۱/۸۷

(٣) قال ابن قدامة: اجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر اذا زالت الشمــــس قاله ابن المنذر وابن عبد البر وقد تظاهرت الأخبار بذلك وهكذا في حديث جبريل (المغنى ٢٦٩/١)

((وقال النبى صلى الله عليه وسلم أتانى جبريل عند البيت مرتين • فصلى الظهر في الاولى منهما حين كان الفي مثل الشراك " رواه ابوداودوالترمذي عن ابن عباس •

وحديث جابر رواه احمد والترمذى والنسائى وابن جبان والحكم وفيه " ان النبى صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل عليه السلام فقال له قم فصله، فصلــــى الظهر حين زالت الشمس ٠٠٠ الى آخره ٠

قال الشوكانى : الحديث بدل على ان للصلوات وقتين وقتين الا المغرب ٠٠٠ وعلـــى أن الصلاة لها أوقات مخصوصة لاتجزى قبلها بالاجماع ٠

وعلى ان ابتداء وقت الظهر الزوال ، ولاخلاف في ذلك يعتد به (نيل الاوطـــار ٥٩٤٠)

فهذا مجمع عليه وما نقل عن البعض التريث في الصلاة بعد الزوال ذلك من باب الاحتياط وللتأكد من حدوث الزوال (انظر حلية العلماء ١٣/٢) وهذه المسألة قديكون من الاجماع الصريح (٤) النساء - ٠٠)٠

قال ابن رشد : روى عن ابن عباس خلاف في أول وقت الظهر وهو شاذ

- ٢٠ وفى بداية وقت صلاة الفجر قال ابن قدامة : وقت الصبح يدخل بطلوع الفجر الثانى إجماعا وقد دلت عليه أخبار المواقيت ٠٠ (المغنى ١٩٧١) وقال الكاسانى : أول وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر الثانى وآخره حيسن تطلع الشمس (بدائع الصنائع ١٣٢/١) وانظر بداية المجتهد ٩٧/١)
- ٣- في أول وقت المغرب قال الكاساني "حين تغرب الشمس بلاخلاف (بدائع الصنائع المنائع) (177/1)

وقال ابن قدامة : أما دخول وقت المغرب لغروب الشمس فباجماع أهل العلم ولا نعلم بينهم خلافا فيه والأحاديث دالة عليه (المغنى ٢٧٦/١ وبدايـــــة المجتهد ٢/٥٠)

عـ فى أول وقت العشائ : قال ابن قدامة : لا خلاف فى دخول وقت العشائ بغيبوبة الشفق ، وانما اختلفوا فى الشفق ما هو ـ اى الحمرة او البياض ـ (المغنى ٢٧٧/١) قال الكاساني : أما اول وقت العشاء فحين يغيب الشفـــــــــــــــق بـلا خلاف وانما اختلفوا فى تفسير الشفق ـ (بدائع الصنائع ١٢٤/١ ومراتــــب الاجماع ص ٢٦ وبداية المجتهد ٩٦/١)

فهذه النقاط اتفق عليها العلماء ولم يظهر خلاف ما ذهبوا اليه ٠

قال السرخسي : قال محمدين شجاع الصلاة تجب بأول جز ً من الوقت وجوبا موسعا وهو الاصح (أصول السرخسي ا/ ١٣١) الموقت المحاساني ١٢٢١١) الوقت الموسع : ماله طرفان مثل صلاة الظهر .

والوقب المضيق : ماله وقت واحد مثل صلاة المغرب .

٥٠ _ أوقات الصلوات النم ____س٠

اختلاف اقوالهم في تحديد هذه الأوقات ٠

قال ابن رشد : اتفق المسلمون على ان للصلوات الخمس اوقات خمسا هــى شرط في صحة الصلاة .

وـ اتفقوا ـ ان منها أوقات فضيلة وأوقات توسعة (۱) وقال ابن قدامه: لكل صلاة وقت مختار ووقت الجواز ووقت الضرورة ـ علــى

أما المغرب فلا خلاف فى استحباب تقديمها فى غير حال السعدر وهو قـــول أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم قالـــه الترمــذى (٢)

(۱) بداية المجتهدد ۹۲/۱

(٢) المغنى ٢٨٤/١ وانظر الاجماع لابن المنذر ص ٣٨ ومراتب الاجماع ص ٢٦ والأصل في الأوقات حديث جابر في قمة امامة جبريل " عن جابر على بنعبدالله ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل فقال له قم فصله٠

فصلى الظهر حين زالت الشمس ،ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصلى العصـــر حينـما صار ظل كل شي مثلــه ٠

ثم جاءه المغرب فقال قم فصله فصلى المغرب حين وجبت الشمس ٠

ثم جاءُه العشاء فقال قم فصله فصلى العشاء حين غاب الشفق ٠

ثم جاءه الفجر فقال قم فصله فصلى الفجر حين برق الفجر-أوسطع-الفجر ٠

ثم جاءه من الغد للظهر فقال قم فصله فصلى الظهر حين صار ظل كل شي "

مثله ٠

ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصلى العصر حين صار ظل كي شي مثله

ثم جاءه المغرب وقتا واحدا لم يبزل عنه

ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل او قال ثلث الليل فصلى العشاء،

ثم جاءه حين أسفر جدا فقال قم فصله فصلى الفجر

ثم قال مابين هذين الوقتين وقت (رواه احمد واللفظ له والنسائى والترمذى وقال : حسن صحيح غريب ،وقال البخارى أصح شى فى المواقيت فيما حكاه الترمـــذى (٢٨٢/١ بعد الحديث ١٥٠)

(انظر روضة الطالبيسن ١٨٣/١) قال إس رشدفي أوقات الضرورة" فاتفقواعلى أنها لأربع: (١) للحائض تطهر في هذه الاوقات أوتحيض في هذه الاوقات وهيلم تصل (٢) و والمسافر بذكر الصلاة في هذه الأوقات وهو حاضر أو الحاضر يذكرها فيها وهو مسافر (٣) والصبى يبلغ فيها (٤) والكافر يسلم واقتلفوا في المغمى عليه (بداية المجتهد ١٠٠٠) وقال ابن رشد اتفق العلماء على أن ثلاثة من الأوقات منهى عن الصلاة فيها وهسمى وقت طلوع الشمس ووقت غروبها ومن وقت صلاة الصبح الى طلوع الشمس (بداية المجتهد ١٠٠١)

١٥ - بــاب الأدان

مشروعية الاذان والاقامة للصلوات المخمس .

- قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن الأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس والجمعــة (١)

قال النووى : واما حكم المسألة فالأذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس بالنصوص الصحيحة والاجماع ٠

ولا يشرع الأذان ولا الاقامة لغير الخمس من الصلوات بلاخلاف ^(٢) وهذا لاخلاف فيه وانما الخلاف في الحكم من حيث الوجوب وعدمه (٣).

(١) الافصاح ص ٧٩ ورحمة الأمة ص ٣٣ وانظر حلية العلماء ٢٠/٢

(٢) المجموع ٣٧/٣ أما في غير الصلوات ويشرع الاذان في أذن المولود ١٠٠ انظـــر حاشية ابن عابدين ٣٨٥/١ وكشاف القناع ٢٧٠/١ وذكر الترمذي : انه صلى اللــه عليه وسلم اذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة : قال الترمذي ، حسن صحيـــح

(٣) قال الشوكانى : أوجبهما العترة وعطاء واحمد بن حنبل • ومالك والأصطخرى ومجاهد والأوزاعي وداود (نيل الاوطار ٣٦/٢)

قال البهوتى : الاذان والاقامة فرضا كفاية للصلوات الخمس الموداة والجمعة (كشـاف القناع ٢٦٨/١)

هذا اذا كانت الصلاة جماعة وللرجال وفى وقتها واذا كان مفردا او مسافرا فليسله (كشاف القناع ٢٦٨/١) وعند الشافعى وأبى حنيفة انهما سنة (المجموع ٨٢/٣ وحاشية ابن عابدين ١٩٨١) وبداية المجتهد ١١٠/١ وروضة الطالبيسن ١٩٥/١)

وذكر ابن هبيرة الاجماع في عدم مشروعية الصلاة للجنائز والعيدين والكسيوف والخسوف والاستسقاء سوى ان يقول: الصلاة جامعية (الافصاح ص ٨٣ رحمة الأمة ص ٣٤) وقال الثورى: مذهبنا ان الأذان والاقامة لايشرعان لغير المكتوبات الخمس وبه قيال جمهور العلماء من السلف والخليف •

ونقل سليم الرازى فى كتابه روَّس المسائل وغيره عن معاوية بن ابى سفيان وعمر بن عبد العزيز انهما قالا هى سنة فى صلاة العيدين ٠

وهذا ان صح عنهما محمول على أنه لم يبلغهما فيه السنة • وهذا ان صح عنهما محمول على أنه لم يبلغهما فيه السنة •

٥٢ ـ الاذان والاقامة للرجال دون النساء .

قال ابن هبيرة: اتفقوا على أن النساء لايشرع ـ الأذان والاقامة ـ فـــى حقهن ولايســن (۱)

قال البهوتى : ويكرهان ـ أى الأذان والاقامـة للنساء والنناث ولـو بلا رفع صـوت (٢)

(۱) الافصاح ۸۰/۱ ورحمة الامة ص ٣٣

(٢) كشاف القناع ٢٦٨/١

قال الشوكانى : لم يوجبهما على النساء استدلالا بقول ابن عمر : ((ليس على النساء آذان ولا اقامة)) رواه البيهقى باسناد صحيح الا انه قال ابن الجوزى: لايعرف مرفوعا أن (نيل الاوطار ٣٦/٢)

وقال النووى : لايصح أذان المرأة للرجال هذا هو المذهب وبه قطع الجمهــور

أما اذا أراد جماعة النسوة صلاة ففيها ثلاثة أقوال ٠٠٠ وقال مالك وأحمد وداود يسسن للمرأة وللنساء الاقامة دون الأذان ٠

وقال أبو حنيفة لايسن الاقامة لهن (المجموع ١٠٠/٣ بدائع الصنائع ١٥٠/١)

وهكذا نرى أن الاجماع حاصل على عدم مشروعية الأذان للمرأة ولكن الخلاف بينهم في الكراهة نعم اذا قيد برفع الصوت فهو مجمع عليه بينهم ٠

ولأذان المرأة صورة أخرى وهي أذانها للرجال ٠

قال ابن هبيرة: اجمعوا على أن المرأة اذا أذنت للرجال لم يعتد بأذانهـا٠ فان اذنت للنساء فلا بأس٠

لأن ابن المنذر روى أن عائشة كانت تؤذن وتقيم (الافصاح ٨٢/١) قال الكاسانين: يكره اذان المرأة باتفاق الروايات لأنها ان رفعت صوتها فقد ارتكبت معصيدة وان خفقت فقد تركت سنة الجهر • ولأن اذان النساء لم يكن فى السلف فكان مبن المحدثات (بدائع الصنائع ١/١٥٠) روى مالك عن ابن عمر انه قال ليس عليا النساء اذان ولا اقيامة (المدونة الكبرى ٥٩/١)

قال ابن قدامة: ليس على النساء اذان ولا اقامة •

وكذلك قال ابن عمر وانس وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين والنخعي والثورى ومالك وأبوثور واصحاب الرأى ٠

ولا أعلم فيه خلافا٠

وهل يسن لهن ذلك ؟ فقد روى عن أحمد قال ان فعلنفلا بأس وان لم يفعلن فجائز (المغنى ٣٠٦/١) وعليه يحمل ماروى عن عائشة رضى الله عنها وانظر المحلى ١٦٩/٢

٣ ٥ _ الاعتدادبأذان المسللسم

قال ابن هبيرة : اجمعوا على أنه لايعتد الا باذان المسلم العاقــل وانه لايعتد به من مجنــون (۱)

(۱) الافصاح ۱/۲۸

ويكفى للمؤذن ان يكون عاقلا وان لم يكن بالغا ٠

قال ابن هبيرة: أجمعوا على أن أذان الصبى والمميز للرجال معتد به (الافصاح ٨٢/١ قاله الشاشي القفال: لايصح الأذان الا من مسلم عاقل ٠

ويصح أذان الصبى الذي تصح صلاته ويعتد به الرجال ٠

وقال داود لايعتد بأذانه للبالغين (حلية العلماء ٢/٣٦-٣٧)

قال البهوتى: الأشبه ان الأذان الذى يسقط به الفرض عن أهل القرية ويعتمد فى وقت الصلاة والصيام لايجوز ان يباشره صبى ـ قولا واحدا ـ ولا يسقط الفرض ولايعتمد فى العبادات .

أما الأذان الذى يكون سنة مؤكدة فى مثل المساجد التى فى المصــر ونحوه فهذا فيه روايتان والصحيح جوازه · (كشاف القناع ٢٧٢/١) وهذا الكلام أقرب الى قول داود وبهذا يظهر ان فى الصبى خلاف والاجمــاع · فى جواز أذان المميز فقــط·

مع أنه المستحب أن يكون المودن حرا بالغا طاهرا" (الافصاح ص ٨٢) ويستحب أيضا ان يكون المودن طاهرا ولكنه يجوز أذان المحدث حدثا أصغــر هذا باجماع وفي أذان الجنب خلاف ٠

قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن أذان المحدث يعتد به اذا كان حدثه هـــو الأصغر مع استحبابهم ان يودن طاهرا (الافصاح ٨٢/١)

واستدرك عليه الدمشقي بقوله : الشلاثة على الاعتداء بأذان الجنب •

وعن أحمد رواية أنه لايعتد بأذانه بحال وهى المختارة (رحمة الامة ص ٣٥) ولكن قال البهوتى " يكره اذان الجنب " كشاف القناع ٢٧٦/١) وقال النووى: أذان الجنب والمحدث واقامتهما صحيحان مع الكراهة وبه قلل الحسن البصرى وقتادة وحماد بن أبى سليمان وأبو حنيفة والثورى وأحمد وأبو شلور وداود وابن المنذر ٠

وقالت طائفة لايصح أذانه ولا اقامته منهم عطاء ومجاهد والأوزاعــــى واسحـاق ٠

وقال مالك يصح الاذان ولايقيم الا متوضأ (المجموع ١٠٥/٣) ويظهر مسن هذا أن المسألة خلافيه لثبوت الخلاف (وانظر بداعع الصناعع ١٥١/١) وذكر ابن هبيرة في أذان الجنب انه يودن خارج السمجد ٠٠ (الافصاح ٨٣ ورحمة الأمسة ص ٣٤)

٤ ٥ - قتال من ترك الأذان متعمــــدا

قال ابن هبيرة: اجمعوا على أنه اذا اتفق أهل بلد على شرك الأذان والاقامة قوتلوا على ذلك .

لأنه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله (١)

عن أنس بن مالك ان النبى صلى الله عليه وسلمكان اذا غزا بنا قوما لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر فان سمع أذانا كف منهم وان لم يسمع أذانا أغار عليهم ٠٠٠ الى آخر الحديث (٢)

وعامة المشايخ على الأول والقتال عليه ٠٠ (حاشية ابن عابدين١/٣٨٤) وقتال الامام لهوالا الآنهم عطلوا شعيرة من شعائر الاسلام الظاهرة.

⁽١) الافصاح ٨٠ رحمة الامة ص ٣٤

⁽۲) رواه البخارى فى باب ما يحقق بالأذان من الدماء ١٥٨/١ (الأذان ، ١٩/٢ رقم ٦١٠) قال ابن عابدين : قال محمد : لو اجتمع اهل بلدة على تركه أقاتلهم عليه، ولو تركه واحد ضربته وحبسته،

٥ ٥ - الاذان قبــل دخــول الوقــيت

قال ابن هبيرة: اجمعوا على أنه لايودن لصلاة قبل دخول وقتها الالصلاة الفجـــر٠

فانه يجوز أن يوذن لها قبل دخول وقتها عند مالك والشافعي واحمد (1) خلافا لأبى حنيفه

قال ابن المنذر اجمعوا على أن من السنة أن يؤذن للصلاة بعد (7) دخول وقتها الا الصبــح

(۱) الافصاح ص ۸۱ (۲) والاجماع لابن المنذر ص ۳۹

قال ابن حزم : اتفقوا على أن من أذن بعد دخول الوقت

فقال الله أكبر ٠٠٠ (مراتب الاجماع ص ٢٧ فيظهر من كلامه ان الاتفاق فـــى

الأذان بعد دخول الوقت ٠ (وانظر المحلى ١٥٩/٢)

قال البهوتى: لايصح الأذان قبل دخول الوقت لما روى مالك بن الحويسوث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: اذا حضرت الصلاة فليوذن لكم أحدكم ويومُمكم أكبركم الا الفجر فيباح الأذان لها بعد نصف الليل (كشاف القناع ٢٨١/١) وانظر روضة الطالبين ٢٠٧/١) وقال اما الاقامة فلايجوز قبل الفجر بلاخلاف ٢٠٨/١

(متفق عليه البخارى واللفظ له (الأذان ،باب من قال : ليوذن فى السفرمـــوذن واحد ١١٠/٢ رقم ٦٢٨) ومواضع أُخرى كثيرة والحــــد يـــد عنــد مسلم ولفظه مثل لفظ البخارى (كتاب المساجد،باب من أحق بالامامة ٢٥/١عرقم ٦٧٤)

٢٥ - استقبال القبلات للأذان .

قال ابن المنذر : اجمعوا على أن من السنة أن يستقبل القبلة في الأذان •

وقال أيضا : أجمعوا على أن من السنة أن يؤذن المؤذن قائما وانفرد أبو ثور فقال : يؤذن جالسا من غير علة (١) وهذا قول شاذ والاجماع حاصل على قيام المؤذن للأذان أو هـــوممول على الجواز ٠

(١) الاجماع ص ٣٩

قال ابن قدامة: ينبغى أن يوَّذن قائما،

حديث أبى قتادة هذا أخرجه البخارى (كتاب مواقيت الصلاة ،باب الأذان بعــد ذهاب الوقت ٦٦/٢ رقم ٥٩٥) واللفظ له فى حديث طويل (وهو حديث ليلــــة التعريس)٠

جاء في حديث ابي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال " قم فاذن" وكان مؤذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذنون قائمين،

وان كان له عدر فلا بأس ان يؤذن قاعدا ،
وان أذن قاعدا بغير عدر فقد كرهه أهل العلم ويصح (المغنى ٢٠٧١) وكذلك استقبال القبلة فمؤذنوا لرسول صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنكون مستقبلي القبلة "فان أخل باستقبال القبلة كره له ذلك ويصح (كشاف القناع ١٠٦/١) وحلية العلماء ٢٧/٢ والمجموع ١٠٦/٣ وبدائع الصنائع ١٠١٥١) وروضة الطالبين : وأضاف الثورى : الا اذا كان مسافرا فلا بأس بأذانه راكبا (١٩٩/١) ،

المـــؤذن يقيـــم .

قال ابن هبيرة : لا خلاف أن من أذن فله أن يقيم (١)

(١) الافصاح ١/٣٨

قال الكاسانى ؛ من أذن فهو الذى يقيم ،وان أقام غيره فان كان يتأذى بذلك يكره لأن اكتساب أذى المسلم مكروهوان كان لايتأذى به لايكره

وقال الشافعي ؛ يكره، تأذى به او لم يتأذ ٠

وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم " من أذن فهو يقيم " فهو حديث ضعيف

(انظر بدائع الصنائع ١٥١/١ وكشاف القناع ٢٧٨/١ و المجموع ١٢١/٣)

والحيسب عو عن زياد بن الحارث الصدائي أذن فجاء بلال يقيم فقال النبي

صلى الله عليه وسلم ان اخما صداءً أذن ومن أذن فهو يقيم رواه ابوداودوالترمذى (المسلاة ، باب من أذن فهو يقيم ٣٨٣/١ رقم ١٩٩) وقال الترمذى: حديث زياد انما نعرفه من حديث الافريقي والافريق ضعيف عند أهل الصحديث ٠

وقال مالك لا بأس ان يؤذن رجل ويقيم غيره (المدونة الكبرى ٥٩/١)

وقال ابو بكر الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ

اتفق أهل العلم في الرجل يودن ويقيم غيره ان ذلك جائز واختلفوا فلي

وقال ابن حزم : جائز أن يقيم غير الذي أذن ٠٠ (المحلى ١٨٤/٢)

٨ ٥ - أخصد السمرزق علي الأذان ٠

قال البهوتى: " لا خلاف فى جواز أخذ الرزق عليه (1) والأصل فيه عدم استئجار المؤذن لقوله عليه الصلاة والسلام لعثمان (٢) بن ابى العاص " اقتد باضعفهم واتخذ مؤذنا لا ياخذ على أذانه اجرا (٣) بأسا ولكن لم ير العلماء أفى منح الجعالة أو الرزق ملين أموال المسليمن على سبيل الجواز والأفضل هوالتطوع .

- (۲) حديث عثمان بن أبى العاص أخرجه احمد (۲۱/۲ ۲۱/۲) وأبوداود واللفظ لـه (الصلاة ،باب اخذ الأجر على التأذين ۳٦٣/۱ رقم ۳۱۵) والطبرانى فى المعجم الكبير ولفظه مثل لفظ أبى دادو (۲۲/۹) وابن خزيمة (۲۲۱/۱ رقم ۲۳۳) والبغوى فى شرح السنة (۲۸۰/۲ رقم ۲۱۷) وغيرهم وألفاظ الجميع مثــل الذى ذكرنا٠
 - (٣) الحديث رواه ابن خزيمة في صحيحه ٢٢١/١

قال النووى : يستحب للمودن التطوع بالأدان فان لم يتطوع رزقه الامام من مال المصالح ٠٠٠٠ وانما يرزقه عند الحاجة وعلى قدرها٠

أماالاستئجار على الأذان ففيه أقوال ذكرها النووى (انظر روضة الطالبيين المراد على الأذان ففيه أقوال ذكرها النووى (انظر روضة الطالبيين المراد المرد عاشية ابن عابدين ٣٩٢/١) والحق أن هذه القضيية مرتبطة بمصالح المجتمع واذا خيف على امتناع الناس عن الأذان الا بالأجير فلاباس به لأن استدامة الأذان أوليي .

وقال ابن حزم: لاتجوز الأجرة على الاذان الا على سبيل البر (المحلى ١٨٢/٢)

⁽۱) كشاف القناع ۲۲۰/۱

٩ ٥ _ طهارة المكان والبيدن وسيتبر العبورة

قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن طهارة موقف المصلى من الواجبات وان ذلك شرط فى صحة الصلاة (1) قال النووى : طهارة الموضع الذى يصلى فيه شرط فى صحة الصلاة (٢) فطهارة الموقف شرط باجماع العلماء (٣) والخلاف بينهم فى بعض الأماكن هل هى نجسة أم لا ؟

(١) الاقصاح ٨٣/١ (٢) المجموع ١٥١/٣

(٣) وعد ابن حزم الأماكن التى لا تصح فيها الصلاة (انظر مراتب الإجماع ص ٢٩ .)
قال الشاشي القفال : طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في صحة الصلاة فان
أصاب موضعا من البيت نجاسة ولم يعرف موضعها لم يجز له أن يصلى فيه حتى
يغسل جميعه في أصح الوجهين (حلية العلماء ٤٨/٢)
قال ابن رشد: أما الطهارة من النجس فمن قال انها سنة موكدة
ومن قال انها فرض باطلاق ٠

حكى عبد الوهاب عن المذهب في ذلك قوليـــن

ثم قال : أما المواضع التي يصلى فيها فان من الناس من أجاز الصلاة في كل موضع لاتكون فيه نجاســة٠

ومنهم من استشنى من ذلك سبعة مواضع ٠٠٠

ومنهم من استثنى المقبرة فقط ٠٠٠ (بداية المجتهد ١١٧/١) وهو حديث جابر بن عبد الله أخصصصصرجه البخارى(التيمم الباب الأول ٢٥٥١) - " وقد جاء فى الحديث الصحيصح: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى وذكر فيها وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا فاينما أدركتنى المعلاة صليت (متفق عليه) فأيما رجل من أمتى أدركته المعلاة فليمل " ومسلم(المساجد ،٢٠٠/١ رقم ٢١٥) بلفظ مختلصف عن البخارى • أيضا من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده بلفظ : " ٠٠٠٠٠ لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن احد قبلى ٥٠٠٠ وجعلت لى الأرض مساجد وطهورا أينما أدركتنى الصلاة تمسحت وصليست " •

قال ابن هبيرة: أجمعوا على أن طهارة البدن عن النجس شرط في صحة الصلاة للقادر عليها (1)

وقال أيضا : أُجمعوا على ان طهارة ثوب المصلى شرط فى صحة الصلاة (٢) فالطهارة مطلوبة للبدن نفسه ثم للثوب الذى على بدنه م

قال النووى : أما طهارة البدن عن النجاسة فهى شرط فـــى صحة الصلاة والدليل عليه قوله عليه الصلاة والسلام" تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر فيه (٣)

قال مالك : في الثوب يكون فيه النجس قال : لايطهره شيئ الا الماء وكذلك الجسد،

وقال أيضا فيمن لايعرف موضع النجاسة يخسله كله (٤)

- (۱) الافصاح ص ۸۶ (۲) الافصاح ۸۶
- (٣) الحديث بهذا اللفظ لم يخرجه الشيخان وانما هما أخرجا حديث ابن اعبـــاس الذي يتحدث عن عذاب القبر وليس فيه ذكر هذه الالفاظ وانمــا روى بلفظ مقارب منه عن ابي هريرة مرفوعا بلفظ : استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه " اخرجه الدار قطني (٢٨/١) وقال : الصواب مرسل) وروى عن ابن عباس مرفوعا بلفظ " عامة عذاب القبر من البول فتنزهوا مــن البول " اخرجه الدار قطني (١٢٨/١) وقال : "لاباس به "
 - (٤) المدونة الكبرى ٢١/١-٢٢

قال النووى : ازالة النجاسة شرط فى صحة الصلاة فان علمها لم تصح صلاتـــه بلا خلاف ٠

وان نسيها أو جهلها فالمذهب انه لاتصح صلاته ٠٠٠٠ وبه قال أبو حنيفة وأحمد

(انظر المجموع ١٣١/٣ - ١٣٢)

1 1 - ستــر العــرورة

قال ابن هبيرة: أجمعوا على أن ستر العورة عن العيون واجب وأنه شرط في صحة الصلاة .

وقال مالك انه واجــــب

وقال بعض أصحاب مالك هو شرط مع الذكر والقدرة $\binom{(1)}{(1)}$ وذكر فيه الاجماع \cdot

فالاجماع حاصل على وجوب ستر العورة مع اختلافهم فى تحديد سترا لعورة للمــرأة والرجــال (٣) .

(١) الافصاح ٨٣/١ وانظر المجموع ١٦٦/٣ ورحمة الامة ص٣٦

(٣) قال الشوكانى : ذهب الجمهور الى أن ستر العورة من شروط الصلاة ٠٠٠ وقال٠٠٠ الحق ان ستر العورة فى الصلاة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضى تركه عدم الصحة (نيل الاوطار ٧٦/٢) ٠

وقال ابن المنذر في تحديد الستصحص " أُجمعوا على ان الرجل يجب عليه الستر في القبل والدبصصر،

وعلى ان المرأة البالغة ان تخمر رأسها اذا صلت وعلى أنها اذاصلت وجميع رأسها مكشوف ان عليهاإعادة الصلاة م

وقال ابن المنذر ؛ ليس على الأمة ان تغطى رأسها الا الحسن فانه أوجبه

(انظر الإجماع ص ٤٥ الافصاح ٨٦ والمجمـــوع

⁽٢) مراتب الاجماع ص ٢٨ قال ابن حزم : اتفقوا ان ستر العورة فيها لمن قدرعلـــى ثوب مباح لباسه له فرض ٠

٦٢ - الطهارة على المادث

قال ابن هبيرة: اجمعوا على ان الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلة (١)

قال البهوتى الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر لقوله صلى الله عليه وسلم " لايقبل الله صلاة بغير طهور (٢).

وقال ابن المنذر : اجمع اهل العلم على ان الصلاة لا تجزى ً الا بطهارة اذا وجــد المرء اليها السبيـل (٣).

وهذا مجمع عليه بين العلمـــاء ٠

- (١) الاقصاح ص ٨٤
- (٢) كشاف القناع ١/ ٢٨٨ والحديث رواه مسلم
 - (٣) الاجماع ص ٣١

وعن ابن هبيرة : الشروط المتفق عليها فقال هي أربعية

- (۱) الوضوء بالماء او التيمم عند عدمه
 - (٢) الوقوف على بقعة طاهرة
 - (٣) استقبال القبلة مع القدرة
- (٤) العلم بدخول الوقت باليقين أو غلبة الظن (الإفصاح ٨٧ ورحمة الأمة ص٣٧) وقال مالك : العلم شرط عنده وليس غلبة الظن

(وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير٢٠١/١ دار الفكر٠)

٦٣ ـ العلم بدخول الوقت او غلبة الظن شرط لصحة الصلاة (١)
 والاجماع حاصل على العلم أما غلبة الظن ففيه خلاف لمالك .

(۱) انظر الافصاح ص ۸۷ ورحمة الأمة ٣٧ وحاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٢٠١/١ طبعة دار الفكر، وشرط مالك العلم وليس غلبة الظن فقسط،

استقبال القبلسة

- (۱) الافصاح ص ۸۷ (۲) البقرة ۱٤۳ (۳) رحمة الأمة ص ۳۸ وانظر مراتب الاجماع ص ۲٦ وروضة الطالبين ۲۰۹/۱
- (٤) قال ابن هبيرة : اجمعوا على انه لايجوز للمقيم في بلد صلاة التطوع الى غير القبلة لا راكبا ولا ماشيا (الافصاح ص ٨٤)

قال مالك : لايجوز الترخص بما ذكرناه إلا في سفر تقصير في مثله الصلاة •

فأما المقيم فلا يجوز له ترك القبلة في النفل

وقال أبو سعيد الأصطفرى : يجوز له ذلك في حال سيره (حلية العلماء ٦٨/٢ وانظر حاشية الدسوقي ٢٥٠/١) وانظر كشاف القناع ٢٠٥١هـ (حرممة الأمة ص٣٧) وهذا قول شــاذ لا دليل له

وكذلك قال ابن هبيرة : أجمعوا على جواز التنفل على الراحلة وصلوات السنـــن · الراتبة عليها حيث توجهت به السفر الطويل (الافصاح ص ٨٤)

قال البهوتى : وتصح الصلاة بدون استقبال القبلة لمتنفل راكب وماش فى سفر غير محرم ولا مكروه ولوكان السفر قصيرا لقوله تعالى " ولله المشرق والمغـــرب فأينما تولوا فثمّ وجه الله (البقرة ـ ١١٥)

قال ابن عمر نزلت في التطوع خاصة لما روى هو أنه صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلة حيث كان وجهه يومي برأسه وكان ابن عمر يفعله (كشاف القناع ١٠٥٠ والحديث متفق عليه ومثله عنذ النووى (انظر المجموع ٢٣٣/٣)

فالاجماع حاصل في جزء من هذه المسألة وهي حالة خاصة من السفر ٠

بما تقدم من شروط فيكون الاجماع واقع على أن صلاة النفل على الراحلة جائز في سفر طويل غير محرم ولا مكروه ٠ ٥ ٦ - الاجتهاد لمن اشتباه عليه القبلة ،

قال ابن هبيرة : أجمعوا على أنه اذا اشتبهت عليه القبلــة

فاجتهد فأصاب فلا إعادة عليه ٠

أما اذا اشتبهت عليه القبلة فاجتهد فأخطأففيهاخلاف ٠

وفي أحد قولى الشافعي في الجديد انه يعيـــد٠

وقال مالك : ان استبان انه كان منحرفا عنها لم يعد ٠

وان استبان انه كان مستديرا فعنه في الإعادة روايتان (١)

(١) الافصاح ص ٨٤

وعبارة المدونة كالآتبيي:

قال مالك في رجل صلى الى غير القبلة وهو لايعلم ثم علم وهو فــــى الصلاة •

قال : يبتدى ً الصلاة من أولها ولا يدور في الصلاة الى القبلة ولكن يقطـع ويبتدى ًمن الاقامــة •

ومن استدبر القبلة ٠٠٠ فصلى وهو يظن انه تلك القبلة ثم تبين له أنــه على غير القبلــة٠

قال : يقطع ما هو فيه ويبتدى ً الصلاة ٠٠

فان فرغ من صلاته ثم علم في الوقـت

قال : فعليه الاعسادة •

" ان مضى الوقت ـ قال ـ فلا اعادة عليه

وقال مالك : لون ان رجلا صلى فانحرف عن القبلة فعلم بذلك قبل أن يقضىى ملاته قال ينحرف الى القبلة ويبنى على صلاته (المدونة الكبرى ٩٢/١ - ٩٣) فتفيد العبارة ان هناك حالات ٠

١- اذا علم وهو مستدير القبلة اثناء صلاته انه يقطع صلاته ويبدأ

٢- اذا علم وهومستدير القبلة بعد فراغه من الصلاة فيعيد الصلاة اذاكـــان
 الوقـت باقيـا٠

٣- اذا علم وهو مستدير القبلة بعد فراغه من الصلاة فلايعيد الصلاة اذا مضى الوقــت ٠

٤- اذا انحـــرف قليلا وعلم وهو في الصلاة فانه ينحرف الى القبلة ويتم
 صلاته ٠

٦٦ - صلاة النفــل في جوف الكعبــة .

قال ابن هبيرة: اجمعوا على أن صلاة النفل فى الكعبة تصح ^(۱) وذكر النووى من أقوال العلما ً خلاف ذلك الاجماع ولذا لايصح ادعـــاء الاجمــاع ^(۲)

(۱) الافصاح ص ۸۵

قال النووى: فان دخل البيت وصلى فيه جاز لانه متوجه الى جزء البيست والأفضل أن يصلى الفرض خارج البيست لأنه يكثر الجمع فكان أعظم للأجمسر٠

ثم يقول: وبه قال أبو حنيفة ـ والثورى وجمهور العلماء وقال محمد بن جرير: لايجوز الفرض ولا النفل ،

وبه قال أُصبغ بن فرج المالكي وجماعة من الظاهرية •

وقال مالك وأحمد يجوز النفل المطلق دون الفرض والوتر(المجموع ١٩٤/٣-١٩٥٠

قال البهوتى : لا تصح الفريضة فى الكعبة ولا على ظهرها ٠٠٠ ويصح نذرالصلاة فيها وعليها كالنافلة ٠٠٠ (كشاف القناع ٢٧/١ – ٣٤٨) وانظر روضال الطالبيان ٢١٤/١) وقال ابن حزم : الصلاة جائزة على ظهر الكعبة وفى جوفها فريضة كانت أو نافلة (انظر المحلى ٣٩٨/٢ – ٣٩٩)

٦٧ ـ للصلاة أركان سبعة منها متفق عليهاوهي كما قال ابن هبيرة

- 1- النية للصلة
- ٢- تكبيرة الاحسورام
- ٣- القيام مع الاستطاعة
- ٤- القراءة في الركعتين للامام والمنفرد.
 - هـ السركسوع
 - ٦- السجـــود
- ٧- الجلوس في آخر الصلاة بمقدار ايقاع السلام (١)

قال النووى: الصلاة تشتمل على أركان وسنن ٠٠ والأركان المتفق عليها سبعة عشــر النية _ التكبير _ القيام _ القرائة _ الركوع _ الطمأنينة فيه _ الاعتــدال _ الطمأنينة فيه السجود والطمأنينة فيه والجلوس بين السجدتين والطمأنينة فيــه والقعود في آخر الصلاة ، والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلــم وترتيبها هكــذا (٢).

(۱) الافصناح ص ۸۸/۱ (۲) روضة الطالبين ١ /٢٢٣

١) النيسة:

قال ابن رشد: أما النية فاتفق العلماء على كونها شرطا في صحة الصلاة . قال النووى : يجب مقارنتها التكبير _ (روضة الطالبين ٢٢٤/١) بدايـــة المجتهد ٢٠٤/١) قال ابن حزم: النية في الصلاة فرض لازم (المحلى ٢٦١/٢) وقال أيضا في نية الفريضة يجب قصد فعل الصلاة وتعيين الصلاة المأتى اليهـا أما في النافلة فيكفى فيها نية فعل الصلاة ٥٠ والنية المعتبرة بالقلــــب ولايشترط التلفظ باللسان ٥ (انظر روضة الطالبين ٢٢٦/١ _ ٢٢٨)

قال البهوتى: النية شرط من شروط الصلاة ٥٠ فلا تصح الصلاة بدونها بحـــال (كشاف القناع ٢٦٤/١)

قال ابن عابدين : باب شروط الصلاة : هي ثلاثة أنواع شرط انعقاد كنيــــة وتحريمة ووقت ٠٠٠

وشرط دوام كطهارة وستر عورة واستقبال القبلة.

وشرط بقاء : فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة وهو القصيراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره (حاشية ابن عابدين ٢٠١/١)

وقال أيضا: النية عندنا شرط مطلقا لا ركن ٠٠ (حاشية ابن عابدين ٤٣٧/١) فظهر من هذا أن النية لازمة ولكنها ركن أو شرط ؟ فيه خلاف

ولا تفسد الصلاة الوساوس في داخل الصلاة قال ابن حزم اتفقوا على أن الفكرة في أمور الدنيا لا تفسد الصلاة (مراتب الاجماع ص ٢٩)٠

لأنه كما قال ابن المنذر: أجمعوا على أن من أحرم للصلاة بالتكبير أنه عاقد للها داخل فيها فاذا دخل فلا يفسده عمل القلب ماعدا نية الخروج من الصلاة وانمايفسده عمل الجوارح التى ليست من أعمال الصلاة (الاجماع ص ٣٠)

٢) تكبيرة الاحرام

قال ابن هبيرة : اتفقوا على أن تكبيرة الاحرام من فروض الصلاة ولا تصح الصلاة الا بالنطق بها (المحلى ٢٦٤/٢)

واتفقوا ايضا ان الاحرام ينعقد بقول المصلى " الله أكبر" •

وقال ايضا : أجمعوا على ان رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة (الافصاح ص ٨٩) وانه ليس بواجب (الافصاح ص ٨٩)

قال النووى : آما حكم التكبير فتعين كلمته على القادر فلا تجزى ترجمتـــه (المجموع ٣٦٥/٣) و (روضة الطالبين ٢٢٩/١)

قال ابن عابدین: ومــن فرائضها التی لاتصح بدونها التحریمة قائما (حاشیــة ابن عابدین ۲/۱۶)

قال البهوتى : فى الفرض: الله اكبر مرتبا متواليا وجوبا لايجزعه غيرهـــا لحديث أبى حميد الساعدى قال " كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا استفتــح الصلاة استقبل القبلة ورفع يديه وقال : "الله اكبر" ، رواه ابن ماجه وصححـه ابن حبان ٠٠٠ والعمل عليه عند أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم ٠٠٠ (كشاف القناع ٣٨٦/٣٨٥/١)

قال ابن رشد: اختلف العلماء في التكبير على ثلاثة مذاهب (بداية المجتهــد ١٢١/١)

والخلاف الذى بينهم هو هل تجوز التحريمة بكلمات اخرى غير الله اكبر (انظر بداية المجتهد ١٢٣/١ والمحلى ٢٦٣/٢)

وقال الدمشقى: حكى عن الزهرى انه قال تنعقد الملاة بمجرد النية من غيـــر التكبير وأضاف الثورى أن أبا الحسن الكرخى حكى عن ابن عليه والأُصم قولهما كقول الزهرى (رحمة الأمة ص ٣٨) والمجموع ٢٩٠/٣)

وهذا قول شاذ لادليل عليه ومخالف للنص فلا يخرق الاجماع • ويكبر مع رفع اليدين بالاجماع وانما الخلاف في القدر المجزئ من الرفع (انظر المجموع ٢٤٩/٣ – ٣٠٧ والمحلي ٢٦٤/٢)

٣) القيام مع الاستطاعة :

قال النووى: القيام فرض فى الصلاة المفروضة لما روى عمران بن حصين رضــى الله عنه قال كانت بى بواسيرفسالت النبى صلى الله عليه وسلم عن الصـــلاة فقال :((صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فصلى جنب))

(رواه البخارى كتاب تقصير الصلاة باب اذا لم يصل قاعدا ٢٠/٢- ٥٨٧/٢ رقم (البخارى كتاب تقصير الصلاة باب اذا لم يصل قاعدا ١١١٧)

أما في النافلة فليس بفرض ٠٠ ثم قال أما حكم المسألة فالقيام في الفرائض فرض بالاجماع لا تصح الصلاة من القادر عليه الا به (المجموع ٢٥٧/٣ ـ٢٥٨)

قال الكاسانى: أما أركانها فستة منها القيام (بدائع الصنائع ١٠٥/١) فهذا أمر مجمع عليه عمن يستطيع القيام • أما وضع اليد اليمنى على اليسرى فـــى حالة القيام فهوعند الأكثر سنة خلافا لمالك •

(٤) القراءة في الركعتين للامام والمنفرد:

قال ابن رشد: اتفق العلماء على انه لاتجوز صلاة بغير قراءة لاعمدا ولا سهـــوا الاشيئا روى عن عمر رضى الله انه صلى فنسى القراءة ٠

قينيل له ذلك ،فقال كيف كان الركوع والسجود ؟

فقيل حسن: فقال لاباس اذا . وهو حديث غريب ٠

وروى عن ابن عباس انه لا يقرأ في صلاة السرو

ثم قال واختلفوا فى القرائة الواجبة فى الصلاة (بداية المجتهد ١٢٥/١ ـ ١٢٧) وكلا مه عن نسيان القرائة وانه لاتجوز الصلاة معه لا اجماع عليه بل يكــــاد الاجماع ينعقد على خلافه ٠

وقال الكاسانى : القراءة فرض في الصلاة عند عامة العلماء ٠

وعند أبى بكر الأصم وسفيان بن عيينه ليست بفرض بناء على أن الصلاة عندهم اسم للافعال لا للأذكار حتى قالا يصح الشروع في الصلاة من غير تكبير ٠٠٠ وعامــــة الصحابة ٠

وعن ابن عباس انه قبال لا قراءة في الظهر والعصر٠٠٠

ثم قبال انه صح عنه رجوعه عنه

٠٠٠ اما قرائة سورة الفاتحة والسورة عينا في الأوليين فليست بفريضة ولكنها واجبة (بدائع الصنائع ١١٠/١ ـ ١١١)

فالفرض عند الحنفية هو قرائة القرآن مطلقا وفي الأولين من أربع (م) انظر ص ٢٣٤ قال النووى : ثم يقرأفاتحة الكتاب وهو فرض من فروض الصلاة لما روى عبادة بن

الصامت ان النبى صلى الله عليه وسلم قال " لا صلاة لمن لم يقرأبفاتحة الكتاب(البخارى كتـاب الأذان ،باب وجوب القراءة للامام والمأموم ٢٣٦/٢ ـ ٢٣٧ رقم ٧٥٦)

ثم قال النووى ومذهبنا ان الفاتحة متعينة لا تصح صلاة القادر عليهــا

الا بها وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين. فمن بعدهم ٠٠٠٠٠٠ (انظر المجموع ٣٣٦٦/٣-٣٣٠ والمحلى ٢٦٥/٢)

فالمجمع عليه قراءة القرآن والخلاف في فاتحة الكتاب •

وما روى عن الحسن والأمم فهو مخالف للسنة و عمــــل الصحابة

فلا اعتبار له ٠

أما قراءة سورة الفاتحة فهى مشروعة بالاتفاق مع الخلاف فى حكمها وكذلك سـورة بعدهــا٠

قال ابن هبيرة اتفقوا على ان قراءة سورة بعد الفاتحة مسنون فى الفجــــر والأوليين من كل رباعية ومن المغرب (الافصاح ص ٩٢/١ ورحمة الأمة ص ٤٠ وانظر بدائع الصنائع ١١١/١) ٠

قال البهوتى : لاخلاف بين أهل العلم فى استحباب قراءة سورة مع الفاتحة فـــى الركعتين الأوليين من كل صلاة (كشاف القناع ٢٩٩/١) وانظر المجموع ٣٨١/٣ و ٣٦١/٣) •

وهذه الأعمال بعضها جهرى وبعضها سرى وبعضها جهرى في بعض الأوقات وسرى في الأخرى، فمن خالف ذلك فهو تارك للسنسة ولكن الصلاة لاتبطل ،

قال ابن هبيرة: اتفقوا على انه اذا تعمد الجهر فيما يخافت فيه او الاخفات

فيما يجهر به لاتبطل صلاته الا انه يكون تاركا للسنية • الا ما رواه الطليطلى عن بعض أصحاب مالك انه متى تعمد ذلك فالصلاة فاستستدة • • والمذهب المشهور عن مالك الصلاة صحيحة وفي سسجود السهو قال يسجد سجدتي الستهتو (الافصاح ص ٩٣ ورحمة الامة ص ٣٣ والمدونة ـ ١٤٠/١) •

قال البن قدامة: في التشهد السنة اخفاء التشهد ٥٠ ولا نعلم في هذا خلافا ١٠٠ ثــم قال الجهر في مواضع الجهر والاسرار في مواضع الاسرار لا خلاف في استحبابه والأسلل فيه : فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك بنقل الخلف عن السلف ٠

فان جهر فى موضع الاسرار او أسر فى موضع الجهر ترك السنة وصحت صلاتــــه (المغنى ٣٨٥/١)

. (٥) الركيوع:

قال النووى: ثم يركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل اركعوا واسجدوا (الحج ٢٧) ثم قال: واجمعع العلماء على وجوب الركوع ودليله الآية الكريمة والسنة والاجماع واصل الفرض المجمع عليه هو الانحناء للركوع اما الطمأنينة ففى كونها فريض أو واجبة خلاف (انظر المجموع ٣٩٦/٣ وبدائع الصنائع ١/٥٠١ والمجموع ٣٩٦/٣ والمحلى ٢٨٦/٢) وذكره ابن هبيرة " اتفقوا على ان الانحناء حتى تبلغ كفاه ركبتيه مشروع فليل الركوع (الافصاح ص ٩٣ والمجموع ٤١٠/٣) ٠

وجزئية أخرى تتعلق بالركوع وهى " تطبيق اليدين فى الركوع فهذه جزئية اتفصحت الصحابة على كراهته الا ما نقل عن ابن مسعود ٠

وقوله مرجوح لمخالفته السنة ٠٠ (انظر المجموع ٢١١/٢)

ومن الذكر في الركوع قال ابن هبيرة: اتفقوا على أن الذكر في الركوع هو سبحــان د.ق العظيم والسجود هو: سبحان د.ق العظيم والسجود هو: سبحان ربى الأعلى والتسبيح والتحميد في الرفع من الركوع وسئوال المغفرة بين السجـــود . . (انظر الافصاح ١٠٠ رحمة الامة ص ٣٦ ومراتب الاجماع ص ٣٠ والمجموع ٣٢/٣٤ وبدائع الصنائع ٢٠٨/١) .

(٢) السجمود:

وهو كما قال الكاسانى ركن وأجمع عليه العلماء أيضا (بدائع الصنائع ١٠٥/١) قال النووى : والسجود فرض بنص الكتاب والسنة والإجماع ويستحب له التكبيرللأحاديث السابقة (المجموع ٢١/٣٤)٠

وهناك جزئية تتعلق بالركوع والسجود وهي قرائة القرآن فيهما فقد ذكر والإجماع على عدم قرائة القرآن في الركوع والسجود ٠

قال النووى: قال الشافعى والأصحاب وسائر العلماء عدم قراءة القرآن فى الركـوع والسجود والتشهد وغير حالة القيام من أحوال الصلاة لحديث على رضى الله تعالـــى قال: نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن وأنا راكع أو ساجـد (مسلم من على وعن ابن عباس) وانظر المحلى ٣٦١/٢

ثم قال الخلاف فيمن قرأ هل تبطل صلاته أو لا ؟ قولان (المجموع ٢١٤/٣) وذكر ابن هبيرة اجماعا في السجود قال : اتفقوا على أن السجود على سبعة أعضاء مشروع وهي بوادر الوجه واليدان والركبتان وأطراف اصابع الرجلين (الافصاح ص ٩٤ ورحمة الأمة ص ٣٣ والخلاف في الفرض من ذلك ٠٠٠ انظر بدائع الصنائع ١٠٥/١)

روى عقبة بن عامر انه قال لما نزل قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم قـــال النبى صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ٠

ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى قال " اجعلوها فى سجودكم " (ابودادو فى الصلاة ١٤٧ وابن ماجةفى الاقامة ٣٠ ومسند احمد ج١٥٥/٤

وقال ابن قدامه : ان قال مرة : اجزأه وقال مالك ليس فيه شيء محدود (المغنى ٣٦١/١) و المدونة الكبرى ٢٠/١)

(حديث عقبه بن عامر : ابو داود (الصلاة ،باب ،يقول الرجل في ركوعه وسجوده ٢٢/١٥٥ رقم ٨٦٩) ولفظه مختلف قليلا وابن ماجه (اقامة الصلاة ،باب التسبيح في الركوع والسجود ١٦٥/١ رقم ٨٧٢ ولفظه مثل لفظ ابن داود واحمد (١٥٥/٤)

لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم "قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ اجعلوها في ركوعكم ،فلما نزلت "سبح اسم ربك الاعلى قال : اجعلوها فمسمودكم " وهذا هو لفظ الجميع دون فرق)٠

 (α) الفرض عندالحنفية ماثبت بدليل قطعي α وللواجب ماثبت بدليل ظني α فهو دون الفرض α

وعند غيرهم هما على مرتبحة واحصدة

قال ابن عابدين : الفرض على نوعين ـ قطعي ـ وظنـي · والفارق بين الظني القوى المثبت للفرض وبين الظني المثبت للواجب اصطــلاحــا · · · · · (ابن عابدين ا / ٩٤)

(٧) الجلوس في آخر الصلاة بمقدار ايقاع السلام

اذا كانت الصلاة ثنائية ففيها جلسة واحدة فلا خلاف في الجلوس في آخر الصلة انه فريضة ٠

واذا كانت ثلاثية أو رباعية ففيها جلسة بعد ركعتين وهى مشروعة بالاتفـــاق مع خلاف في وجوبها٠

قال النووى: مدهبنا فى التشهد الأول والجلوسله انهما سنة وبه قال أكثــر العلماء منهم مالك والثورى والأوزاعى وأبو حنيفة ٠٠٠ وهو قول عامةالعلمــاء٠ وقال الليث وأحمد وأبو ثور واسحاق وداود هو واجب (المجموع ٤٥٠/٣)

وقال النووى في الجلوس الأخير " فاذا بلغ آخر الصلاة جلس للتشهد وتشهد وهـو فـرض ٠

••• الجلوس والتشهد فرضان عندنا لا تصح الصلاة الا بهما وبه قال الحسن البصرى وأحمد واسحاق و داود وعطاء وابن المنذر وعمر بن الخطاب ونافع مولى ابن عمـــر•

وقال ابوحنيفة ومالك الجلوس بقدر التشهد واجب ولا يجب التشهد ٠٠٠ (انظــر المجموع ٤٦٢/٣) ٠

وقال الكاسانى : انها القعدة الأخيرة (اى ركن) مقدار التشهد عند عامــة العلما ص. (انظر بدائع الصنائع ١١٣/١)٠

وقال الدسوقى المالكى : (كل فرد منه سنة مستقلة) هذا هو الذى شهره ابــن بزيزه خلافا لمن قال بوجوب التشهد الأخيــر٠

وذكر اللخمى قولا بوجوب التشهد الأول وشهر ابن عرفة والقلشانى ان مجمـــوع التشهدين سنةواحدة ولا فرق بين كون المصلى فذا او اماما او مأموما ولاتحمل السنة الا بجميعة وآخره ٥٠٠ يعنى ماعدا جلوس السلام اى ان كل جلوس مـــن الجلوسات غير الأخير سنة (حاشية الدسوقى ٢٤٣/١)

ويقول البهوتى: ثم يجلس للتشهد اجماعا (كشاف القناع ١/٥٧١ والمحلى ٢٩٩/٢) ويظهر من هذا العرض ان الجلوس والتشهد مشروعان والخلاف حاصل فى فرضيتهما قال ابن قدامه "هذا الجلوس والتشهد فيه مشروعان بلا خلاف ٠٠٠ (المغنى ٣٨٢/١) قال ابن هبيرة فى التشهد: الثققوا على الاعتداد بكل واحد من التشهد المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم من طريق الصحابة الثلاثة وهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس ينظر لهذه التشهدات الثلاثة نصب الراية (١٩/١ - ٢٢٢) حيث ذكرها عنهم وعزاها الى اصحابها٠

ثم اختلفوا في الأولى منها (الافصاح ص ٩٦ ورحمة الأمة ص ٣٤) قال ابن قدامة و بأى تشهد تشهد لما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز نص عليه أحمد فقال: تشهد عبد الله أعجب الى وان تشهد بغيره فهو جائيير لأن النبى صلى الله عليه وسلم لما علّمه الصحابة مختلفا دل على جواز الجميع فالأمير مجمع عليه والخلاف في الأفضلية فقط (انظر المغنى ٣٨٧/١)

وذكر ابن هبيرة اتفاقا في وجوب الترتيب بين افعال الصلاة هذه " اتفقـواعلـي وجوب ترتيـب أفعال الصلاة (الافصاح ص ٩٩) ٠

وقال الكاسانى :أما الترتيب في افعال الصلاة فانه ليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر انه بشرط (انظر بدائع الصنائع ١٣٧/١ ومراتب الإجماع ص٣٠)

وقال النووى : الترتيب واجب في أركان الصلاة بلا خلاف فان تركه عمدا بطلـــت صلاته (المجموع ١١٨/٤) ٠

فالاجماع حاصل في مشروعية ذلك مع خلاف في الحكيم •

٨ ٦ - الاتيــان بالسـالام ٠ .

قال ابن هبیرة: اتفقوا علی أن الأتیان بالسلام مشروع ثم اختلفوا فی عدده ۱۰ هو تسلیمتان أو تسلیمةواحدة (۱) وقال الدمشقی : والسلام مشروع بالاتفاق (۲)

(١) الافصاح ص ٩٨ (٢) رحمة الأمة ص ٣٤ ـ ٣٥

قال ابن قدامة: يشرع أن يسلم تسليمتين عن يمينه ويساره روى ذلك عن أبى بكر الصديق وعلى وعمار وابن مسعود ويقال نافع بن عبد الحارث وعلقمه وأبوعبد الرحمن السلمى وعطاء والشعبى والثورى والشافعى واسحاق بن المنذر وأصحاب الرأى •

وقال ابن عمر وأنس وسلمه به الأكوع وعائشة والحسن وابن سيرين وعمر بـــن عبدالعزيز ومالك والاوزاعي يسلم تسليمه واحدة ٥٠٠٠ المغنى ٣٩٧/١)٠

ثم قال والواجب تسليمة واحدة والثانية سنة قال ابن المنذر أجمــع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ان صلاة من اقتصر على تسليمة واحـــدة جائزة (المغنى ٣٩٦/١) ٠

وقبال أيضا ان هذا الخلاف في الصلاة المكتوبة •

أما صلاة الجنازة والنافلة فلا خلاف في أنه يخرج منها بتسليمة واحسدة (المغنى ۱/۳۹۷) ومراده من عدم الخلاف عدم الخلاف في المذهب الحنبلسي والسلام ركن الأولى منه عند الشافعية (روضة الطالبين ۱/۲۲۷ – ۲۲۸)والثاني مسنون وانظر بداية المجتهد ۱/۱۳۱ وحاشية ابن عابدين۱/۱۶۵هـ۲۵۰ والمحلى ۲/۰۲۲)

٩ ٦ - سنجمسود التلاوة وسنجمود السنهمسو

قال ابن هبيرة : اتفقواعلى أن سجود التلاوة غير واجب الا اباحنيفة فانه أوجبه على التالى والسامع " قصد السماع او لم يقصد (١) قال ابن قدامة : ومن سجد فحسن ومن ترك فلاشى عليه وهى سلنلة مؤكللله وهي التالي مؤكلات والم

روى زيد بن ثابت قال قصرأت على النبى صلى الله عليه وسلم سورة (النجميم) فلم يسجد أحد منا

ولأنه اجمساع الصحابسسة،

لأن عمر خير فى السجدة وقال هذا الكلام بحضرة الجمع الكثير فلم ينكره احد ولانقل خلافه (٢).

فالاجماع على مشروعية سجود التلاوة حاصل مع اختلافهم في المحكم

- (١) الافصاح ص ١٠٢ ورحمسة الأمسة ص ٤١
- (٢) والحديث متفق عليه والمغنى ٤٤٦/١ والمجموع ٦١/٤ ٦٢

حديث زيدبن ثابت: أخرجه البخارى (كتاب سجود القرآن ،باب من قرأالسجدة ولـم يستجد ٢/٤٥٥ رقم ١٠٧٣ ولفظه "قرأت على النبى صلى الله عليه وسلم والنجــم فلـم يستجد فيها" •

ومسلم (كتاب المساجد ،باب سجود والتلاوة ،١٠٦/١ رقم ٥٥٧) وألفاظه مختلفةتماما وأبو داود ولفظه مثل البخارى (الصلاة ،باب من لم ير السجود فى المفصل ٢/ ١٢ رقام ١٤٠٤) ٠ ٠ ٧ - سجـــود السهو في الصـالة ٠

قال ابن هبیرة: اتفقوا علی أن سجود السهو فی الصلة مشروع وانه اذا سها فی صلاته جبر ذلك سجود السهو $^{(1)}$

قصال ابن قدامة : قال الامام أُحمد : يحفسظ عن النبى صلى الله عليه وسلم خمسة أشياء :

- ١- سلم من اثنتين فسلم
- ٢_ سلم من ثلاث فسجــد
 - ٣،٤ وفي الزيادة والنقصان
- وقام من اثنتین ولم یتشهد .

ثـم قـال : ولا نعلـم فى جواز اتمام الصلاة فى حق من نسـى الركعة فــمـا (7)

فالاجماع حاصل على مشروعية سجود السهو مع خلاف في الحكيم (٣)٠

⁽١) الافصاح ص ١٠٤ ورحمة الأمة ص ٣٩

⁽٢) المغنى ١٢/٢

⁽٣) يظهر من عبارة ابن حزم في الموضوع أن ذلك واجب (مراتب الاجمياع ص ٣٣) قبال في المحلى (٢/٧٧) ٠٠٠ " فيانه يلزمه في السهو سجدتا السهو " وقيالالنووي : سجود السهو: هو سنة ليس بواجب (روضة الطالبين ٢٩٨/١)

١ ٧ - اذاسه الكتسر من مسرة .
 قال ابن قدامة : اذا سها سهوین او اكثر من جنس كفاه سجدتان للجمیع لا نعلم أحدا خالف فیه .
 واذا كان السهو من جنسین ففیه قولان (۱)

وقال الدمشقى : اذا تكرر منه السهو كفاه للجميع سجدتان بالاتفاق وعن الأوزاعى : اذا كان السهو من جنسواحد كفاه السجدتان واذا كان من جنسين فيسجد لكل سهـو٠ وعـن ابن أبى ليلى : قال يسجد لكل سهو سجدتين مطلقا (٢)٠

ويظهر أن الاجماع غير حاصل وهو قول الأكثر وليس قول الجميع أو قول الأكثر مخالف ،

⁽۱) المغنى ۲۱/۲

⁽٣) انظر رحمة الامة ص ٤١

وقال النووى : به قال اكثر العملاء ٠٠٠ المجموع ١٤٣/٤ ٠

- ٢٤١ -٧ ٧ - الفريضـة والنـافلــة سـوا٬ في السـهو .

قال ابن قدامة : حكم السافلة حكم القرض في سجود السهيو في قول عامة أهل العلم لا نعلم فيه مخالف.

إلا ان ابن سيرين قال : لايشرع في النافلة سجود السهو وهذا يخالف عموم ما رواه ابن مسعود من قول النبي صلى الله عليه وسلم " اذا نسى أحدكم فليسجد سجدتين ^(۱)

فالإجماع حاصل في المسألة (٢) لأن قول ابن سيرين مصادم للنص ولا دليل عليليه ٠

(۱) المغنى ٣٤/٣ والحديث رواه مسلم

"الا زاد الرجل او نقص في صلاته فليسجد سجدتيــن٠"

(٢) قال النووى: النفل والفرض في سجود السهو واحد

ومن أصحابنا من حكى قولا في القديم انه لايسجد للسهو في النفل وهذا لاوجه له لأن النفل كالفرض في النقصان

فكان كالفرض في الجبران (المجموع ١٦١/٤)

وتضم مسألة أخرى الى هذه المسألة وهي لو صلى نافلة فقام إلى ثالثة فلاخلاف بين العلماء على ما قاله في الحاوى الكبير انه يجوز ان يتمها أربعا ويجــوز أن يرجع الى الثانية ويسلم وأى ذلك فعل سجد للسهو (رحمةالأمة ص ٤٠ والمدونة (1YY/1)

قال مالك : في السهو في التطوع والمكتوبة سواء في ذلك •

٣ - السهـــــو علـــو الامـــام .
 قال ابن قدامة : ليس على المأموم سجود سهو الا أن يسهوامامه وجملته : ان المأموم اذا سها دون امامه فلا سجود عليه في قول عامة أهل العلـــم.

وحكى عن مكحول انه قام عن قعود امامه فسجد ٠٠٠ واذا سها الامام فعلى المأموم متابعته في السجود سواء سها معه او انفرد

وقال ابن المنذر : اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك ٠

- وذكر اسحاق انه اجماع أهل العلم سواء كان السجود قبل السلام أو بعده (۱) وهذه المسائل مجمع عليها سوى مسألة سها الإمام ولم يسجد ٠
 - فالراجح من مذهب الشافعى ورواية عن أحمد أن المأموم يسجد (٢)

(۱) المغنى ٣٢/٢ ومراتب الاجماع ص ٣٧ ورحمة الامة ص ٤١ وانظر المدونةالكبرى١٣٢/١٥ فما نقل الدمشقى عن مالك مذهبه يخالف ما في المدونة٠

قال مالك: من تكلم فى صلاته ناسيا بنى على صلاته ثم سجد بعد السلام وان كان مع الامام فان الامام يحمل عنه (المدونة ١٣٤/١ - ١٣٥) وقال النووى: ان سها خلف الامام لم يسجد ١٠٠ فان سها الامام لزم المأملسوم حكم سهوه لأنه لما تحمل الامام عنه سهوه لزم المأموم أيضا سهوه ١٠٠٠ (انظر المجموع ١٤٣/٤) وكشاف القناع ١٧٧/١ ـ ٤٧٨٤)

وقال ابن المنذر: اجمعوا على ان ليس على من سها خلف الامام سجود وانفسرد مكحول فقال عليه وقال أيضا اجمعواعلىأن المأموم اذاسجدامامه ان يسجدمعه (الاجماعص عوقال ابن حزم: اذاسها الامام فسجدللسهوففرض على المؤتمين ان يسجدوامعه ٠٠ ثم قال واذاسهاالماموم ولميسه الامامففرض على المأموم ان يسجد للسهو (المحلى ١٠/٣هـ/٨٩) ما ذهب اليه مكحول اثر نقل عنه ولا ندرى ما محمل كلامه هذا لأن نقل عنه ايضا

" ليس على من خلف الامام سهو" (مصنف ابن ابي شيبة ٢/٠٤)

كان الواقع فى سجود الامام يقدم عن المأموم ولكنه لو لم يسجد فقد ينجبر سجود المأموم عنه ولكن سهو المأموم لايترتب عليه شىء وخلاف مكحول لايوترلأنه نقل عنه قول آخر موافق للجمهور ونقل ابن حزم ذلك عن ابن سيرين أيضا (المحلى١/٢٨) فالمسألة خلافية و

٤ ٧ - الـــكــلام فـي الصـــلاة

قال ابن هبيرة : من تكلم عامدا او ساهيا بطلت صلاته ٠٠٠ قال ابن المنذر أجمع أهلالعلم على ان من تكلم فى صلاته عامدا وهو لايريد اصلاح شىء من أمرها ان صلاته فاسدة (١). وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : ان هذه الصلة لا يصلح فيها شىء من كلام الناس انمال المالية والتكبير وقراءة القرآن (٢) وكذا الأكل يبطل الصلاة بالإتفاق (٣).

(١) الافصاح ص ١٠٤ والاجماع ص ٤٠

قال النووى : ان تكلم في صلاته او قهقمه فيها او شق بالبكاء وهو ذاكـــر للصلاة عالم بالتحريم بطلت صلاته (المجموع ٢٧/٤ ص ٨٨)

- (٣) وقبال النووى : في شروط الصلاة والنهي عنه فيها ـ شروطها ثمانيـة :
 - ١- استقبال القبلسة
 - ۲- العلم بدخول الوقت او ظنه ٠
 - ٣۔ طهارة الحدث
 - ٤- طهارة النجس
 - م ستر العورة
 - ٦- السكوت عن الكلام : وللمتكلم في الصلاة حالات :
- ان نطق بحرف واحد لم تبطل صلاته الا اذا كانمفهما
 فانه تبطل ، وان نطق بحرفین بطلته ۰۰
- ۲- الكلام بعذر لمن سبق لسانه ۰۰۰۰ او تكلم ناسيا او جاهــــلا
 بتحريم الكلام فان كان ذلك يسيرا لم تبطل صلاته وان كثـــلر
 بطلت على الأصح ٠
- الكلام المبطل عند عدم العذر هو ما سوى القرآن والذكر والدعـاء وما في معناهـا٠
 - ٧- الكف عن الافعال الكثيرة أى ماكانت من غير جنس الصلاة
- ٨- الامساك عن الأكــل ولو قل (انظر روضةالطالبين ٢٧١/١-٢٩٦)
- (انظر المغنى ٢٦/٦ ـ ٤٧ والاجماع ص ٤٠ وكشاف القناع ٢٦٦١١ ومراتب الاجمـاع ص ٢٧ والمحلى ٢٧٣٣)

أمااذا ابتلع مغلوباله لاتبطل صلاته (وانظر نيل الاوطار ٣٥٢/٢ ٣٥٦) وفي النفل خلاف في اليسير،

⁽۲) حديث رواه مسلم (كتاب المساجد ،باب تحريم الكلام في الصلاة ٢٨٥٦-٣٨٢ رقم ٣٨٧) • ومثله عن زيد بن أرقم قال كنا نتكلم في الصلاة يكلم احدنا صاحبه وهو الى جنبه حتى نزلت " وقوموا لله قلنتين (البقرة ٢٣٨)فأمونا بالسكوت (متفق عليه)•

٥ ٧ ـ السهو في صلاة الجنازة

قال ابن قدامة : لايشرع السجود للسهو فى صلاة جنازة لأنها لا سجود أصلها ففى جبرها أولى ، ولا فى سجود تلاوة ، وقال اسحاق : هو إجمـاع (١) وكذلك لايشرع سجود السهو لحديث النفسى (٢)

(۱) المغنى ٢/٥٥

(۲) انظر المجموع ١٦٤/٤ ومراتب الاجمـــاع ص ٢٩ والحلى ٩٣-٩٢/٣ و وكذلك الالتفات في الصلاة والتثاوّب فيها و نظر المصلى الى ما يلهيه هذا كلـه مكروه ولكن لايشرع سجود السهو لكل واحد منهــا٠

قال ابن هبيرة : اجمعوا على أن الالتفات في الصلاة

والتشاؤب فيهاء

و نظر المصلى الى ما يلهيه مكروه (الافصاح ص ١٠١) ونقل اجماع فى كراهة ذلك وكذلك كراهة رفع البصر الى السماء ووضع اليدين على الخاصرة والصلاة معقوصا او مكشوفا او كف الشعر والثياب والتشبيك وفرقعا الأصابع والاعتماد على البيد فى الجلوس فى الصلاة ومسح الحصى •

وكذلك كل عبث يشغل عن الصلاة •

ولكن من ناحية سجود السهو فلا شيء عليه (انظر المغنى ١/٨ ـ ٩) واختلفوا في عـد الآية في الصلاة ٠

وقال ابن قدامة في جوازها إجماع حيث قال به يحيى بن رئاب وطاوس والحسسن ومحمد بن سيرين وابراهيم النخعى والمغيرة بن حكم ومجاهد وسعيدبن جبير ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف (وانظر المغنى ١٠/٢ والمجموع ١٩٩٤- ١٠٠) وبدائع الصنائع ٢١٦/١ وكره ابو حنيفه ذلك وقال ابويوسف لا بأس وقال النووى الأولى عدم العد فيمكن ان يقال ان الاجماع على جواز عدها حاصل

وذكر ابن رشد فى تنبيه الامام عن السهو " اتفقوا على ان السنة لمن سها فى ملاته ان يسبح له (بداية المجتهد ١٩٧١) (وانظر المحلى٢/ ١٢٠ وأضاف ابن حزم "" لايجوز لأحد ان يفتي الامام الافي أم القرآن وحدها ٢١٢/٢ م٢٧٩)

7 ٧ - الاوقــات المحظـورة للصــالة ٠

قال الدمشقى : الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها

أربعــــة

اثنان نهى فيهما لأجل الفعل

واثنان لأجل الوقست

فالأول : بعد العصر حتى تصفر الشمس

وبعد المبح حتى تطلسع

لأنه لو لم يصل العصر أو الصبح وان دخل وقتهما لجاز

أن يصلى ماشاء بلا خلاف

فاذا صلا هما لم يصل حتى تطلع الشمس أو تغرب فعلم ان النهى لأجل الصلاة وهسذا موضع اتفاق (۱)

(۱) رحمة الأمة ص ٤٤ ـ ٤٥ والمجموع ١٦٤/٤ (والأوقات الأربعـة هي الطلوع،الغـروب بعد الصبح وبعد العصر بدايةالمجتهد ١٠٢/١

وأضاف النووى فقال أما في الصبح فثلاثة أوجه ٠٠٠٠

ثم قال : لا يكره في هذه الأوقات مالها سبب كقضاء الفائتية و الصلاة المنذورة وسجود التلاوة

وصلاة الجنازة وما أشبهها (قال ابن المنذر اجماع المسلمين في الصلاة عليي الجنازة بعد العصر والصبح المغنى ۸۲/۲)

وقال أيضا : مذهبنا أن النهى من الصلاة في هذه الأوقات •

انما هو عن صلاة لاسبب لها فاما ما لها سبب فلا كراهة فيها (المجموع ١٦٨/٤ - ١٧١) والمغنى ٢/٨/١ - ٨٢)

فالظاهر من هذا أن المجمع عليه هو النهى عن الصلاة التى لاسبب لها (انظـر المغنى ٨٧/٢) اما في ذات السبب فالخلاف فيها موجود

والمتفق عليههوماقال ابن رشد: اتفق العلماء على أن ثلاثة من الأوقـــات منهي عن الصلاة فيها وهي 1- وقت طلوع الشمس

٢ ـ وقت غروبه ــــا

٣ ومن لدن تصلى صلاة الصبح حتى تطلع الشمــس واختلفوا فى وقتين ١ ـ وقت الزوال ٢ ـ وفى الصلاة بعد العصر (بدايةالمجتهد ١٠١/١ - ١٠١/١)

تم هذا الاتفاق في النفل المطلق ح٠٠٠٠ (بداية المجتهد ١٠٣/١)٠

والذى لاخلاف فيه اناعتبار الوقت بعد أداء صلاة العصر من يومه ٠ كما قال النووى : لا خلاف ان وقت الكراهة بعد العصر لايدخل لمجرد دخول العصـر بل لايدخل حتى يصليهـا (المجموع ١٦٤/٤) ٧ ٧ القيام في الصالة .

الأصل فى الصلاة القيام بدون عندر ولكن يباح الجلوس فى التطوع بعدر وبدون عندر قال ابن قدامة؛ لا نعلم خلافا فى اباحة التطوع جالسا والقيام أفضال ٠

وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم (١)

⁽۱) المغنى ٢/١٠٥ والحديث رواه البخارى (٢/ ٨٥٥ رقم ١١١٦ عن عمران بن الحصين ٠ أما جواز الصلاة جالسا لمن لايطيق فهو بالاجماع ٠ قال ابن قدامة : اجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام له أن يصلــــى جالسا ٠٠٠ (المغنى ١٠٦/٢)

ومن صلوات التطوع التراويح وهى سنة مؤكدة سنها النبى صلى الله عليه وسلم _ كما قال البهوتى _ وليست محدث__ة لافى مشروعيتها ولا في عددها •

ففى المتفق عليه من حديث عائشة " أن النبى صلى الله عليه وسلم صلاها بأصحابه ثم تركها خشية أن تفرض " وهى من أعلام الدين الظاهرة وهى عشرون ركعــة فى رمضان .

لما روى مالك عن يزيد بن رومان وقال " كان الناسيقومون فى زمن عمر فى رمضان بثلاث وعشرين ركعة " والسر فيه ان الراتبة عشر فضوعفت فى رمضان لأنه وقت جد وهذا فى مظنة الشهرة بحضرة الصحابة فكان اجماعا وروى أبوبكر بن عبدالعزيلين فى شهر فى كتابه الشافى عن ابن عباس " أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى فى شهر رمضان عشرين ركعة ٠٠٠٠ وفعلها جماعة أفضل ٠٠٠٠ (1)

(۱) كشاف القناع ٩٩٨/١ - ٤٩٩ وروضة الطالبين ٣٣٤/١ - ٣٣٥)

وانظر المغنى ١٢٢/٢ ـ ١٢٣ والاتفاق حاصل بين الائمة الأربعة على مشروعيــة صلاة التراويح جماعة ،

وقال الشوكاني : اتفق العلماء على استحبابها٠٠٠

وقال الشوكانى فى الحديث الذى أخرجه البيهقى (٢/٢٦) عن ابن عباس فيه

روى ابن حبان فى صحيحه عن جابر " انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمانىى ركعات ثم أوتر(الموارد ص ٢٣٠ رقم ٩٢٠)٠

روى البخارى عن عائشة انها قالت " ماكان النبى صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على أحد عشرة ركعة (التهجد ،باب قيام الني صلى الله بالليل في رمضان وغيره ٣٣/٣ رقم ١١٤٧)

فيحمل العدد الذي ورد في حديث عائشة على ركعات صلاة التهجد ٠

أما حديث جابر فلعل النبى صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمانى ركعات تيسيرا بهم ولكنه كان يصلىلنفسه عشرين ركعة كما في حديث ابن عباس ·

ولذا جمع عمر الناس على عشرين واجمع الصحابة على ذلك ،

وما زادا مالك على عشـرين فمقابل طواف اهل مكة · ولتبع فيه عمل الناس فــــى عهد عمر بن عبد العزيز ·

(انظر نيل الاوطار ٣/٧٥ - ٦١)

اتفق العلماء كما قال ابن هبيرة والدمشقى ^(۱) على مشروعية الجماعــة لأداء الصلوات الخمس وعلى أفضليتها على صلاة الفذ ولكنهم اختلفوا في حكم الجماعة^(۲) واكثرهم على أنها سنسة مؤكــدة،

- (١) انظر الافصاح ص ١٠١ ورحمة الامة ص ٤٥ والمحلى ١٠٤/٢
 - (٢) ذكر النووى خمسة اقوال في الجماعة
- ا) فرض كفاية كما قال بعض الشافعية (روضة الطالبين ٢٩/١)
 ٢)فرض على العيان وليست بشرط للصحة عطاءو الاوزاعى واحمد وابو ثور وابن المنسخر انظر المغنى (١٣٠/٢) قال الجماعة واجبة للصلوات الخمس وكشاف القناع (٣٢/١)
- ٣) فرض على العيان وشرط للصحة كما قال داود و بعض أصحاب احمد .
 (انظر بداية المجتهد ١٤١/١) ذهب الظاهرية إلى أن صلاة الجماعة فرض متعين على
 كلمكلف (قال ابن حزم: لاتجزى صلاة فرض أحدا من الرجال ١٠٠ إلافى المسجثة الإماً (المحلي ١٠٤/٣)
 ٤) قال جمهور العلماء انها ليست بفرض عينن
 - ه) واكثرهم انها سنة موّكدة (انظر المجموع ١٨٩/٤ وروضة الطالبين ١٣٩/١ وحاشية ابن عابدين ٥٦/١ه ونيل الاوطار ١٤٠/٣ - ١٤١)٠

ومسند الاجماع : عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلسسم ان أُثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولويعلمون مافيها لا توهما ولو حبوراً .

ولقدهممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلى بالناس ثم انطلق معـــــى برجال معهم حزم من حطب الى قوم لايشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار (متفق عليه)٠

وعن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضــل على صلاة الغذ بسبع وعشرين درجة ٠٠٠ (متفق عليه)

وعلى كل تسقط الجماعة بالاعذار سواء قلنا انها سنة أم فرض كفاية أم فرض عفاية أم فرض عبين ٠٠٠ واذا تركها لعذر فمعناه سقوط الإثم والكراهة ولا تحصل له فضيلتها بلاشك ٠ ومن الأعذار المطر والوحل ومدافعة الأخبثين وحضور الطعام وخوف الضرر في النفس والمال ٠

وقبال النووى حضور الطعام والأخبثان عذران يسقط كل واحد منهما الجماعة بالاتفاق (انظرالمجموع ٢٠٣/٢ ـ ٢٠٤)

٠ ٨ - الجماعاة باثنيان فصاعادا

قال ابن قدامة: وتنعقد الجماعة باثنين فصاعدا لا نعلم فيه خلافها (۱)

وصرح الدمشقى ان هذا العدد فى سوى الجمعــة (٢) وهــو متفـق عليه (٣)

(١) المغنى ١٣١/٢ (٢) ورحمة الأمة ص ٥٥

(٣) واذا كان الماموم واحداوقف على يمين الامام بالاجماع واذا كانوا أُكثر مــن إثنين وقفوا وراء الأمام بالاجماع ٠

اما اذا كانا اثنان فعند الجمهور يقفان وراء الامام

وحكى عن ابن مسعود أنهما يقفانعن يمين وشمال الامام ٠

(انظر رحمة الامة ص ٤٥ ـ ٤٩ والمغنى ١٤١/٢ وكشاف القنباع ٥٧٢/١ ٠

وقال البهوتي : السنة وقوف المأمومين خلف الامام ٧١/١ه

وقال الشوكانى : قال سعيد بن المسيب ان موقفالماموَّ م الواحد عن يسار الامام ولم يتابع على ذلك لمخالفته للأدلة .

وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار فقيل لاتبطل بل هي صحيحة وهـو قول الجمهــور٠

وقيل تبطل واليه ذهب أحمد والهادوية ٠٠٠ (نيل الاوطار ٣٦١/٣)

۱ ۸ - اقتصدا ٔ المخصالف في الفروع الفقهيصية · حينما ذكر ابن قدامة مسألة اقتدا ٔ الفاسق والمتبدع المعلن والخلاف فيها ،

ذكر مسألة أخرى وهى اقتداء المخالف فى الفروع الفقهية • فقال : أما المخالفون فى الفروع الفقهية ومالك والشافعى فالصلاة خلفهم صحيحة غير مكروهة •

نص عليه أحمد لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم يزل بعضهم يأتم ببعض مـــع اختلافهم في الفروع فكان ذلك إجماعا (١)

ومهما كان الأمر في عصر الصحابة فقد نشأفي عصور المذاهب الفقهية اتجاه آخـــر وهو صحة الاقتداء الا في بعض الحالات ^(٢)،

(۱) المغنى ١٤١/٢

(٢) قال النووى : في المسألة عدة أوجـه٠

- 1) الصحة مطلقا قاله القفال إعتباراً باعتقاد الامام
- ۲) لايمح الاقتداء مطلقا : قاله أبو اسحاق الأسفر ا ينى
 لانه وان أتى بما نشترط وتوجبه فلايعتقد وجوبه فكأنه لم يأت به
 - ٣) وان أتى بما نعتبره نحن لصحة الصلاة صح الاقتداء
 وان ترك شيئا منه أو شككنا في تركه لم يصح
- إ) وهو الأصح وبه قال أبو اسحاق المروزى والشيخ أبوحامدالأسفيل ينى والبندقجى
 والقاضى ابو الطيب والأكثرون ،ان تحققنا تركه لشىء نعتبره لم يصحالاقتداء
 وان تحققنا الإتيان بجميعه او شككنا صح (المجموع ٢٨٨/٢ ٢٨٩)

فلا يصح ادعاء الاجماع في المسألة مطلقيا في العصور المتأخرة مع صحة الادعاء بالاجمياع في عصر الصحابية • انظر المدونة الكبرى لمالك ١/ ٨٣-٨٤ حيث أجاز الصلاة خلف الولاة مرة ثم منع اذاكانوا من أهل الاهواء • • • واذالزم ذلك فقال " تصلى معه وتعيد" وسئل عن رجل صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود فقال: " يخرجه ويدعه ولايأتم به " •

٦ ٨ - امـامـة العبـد والأعمـ جائرة
 قال ابن قدامة : امامة العبد والأعمـ جائرة

هذا قول اكثر أهل العلم،

وقال مالك ؛ لا يومهم العبد إلا أن يكون قارئا وهم أميون ٠

شم قال : وفي صحة إمامة العبد إجماع الصحابة

فقد انتشرت قصة إمامة عبد بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روى أبو أسيد: تزوجت وأنا عبد فدعوت نفرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجابونى فكان فيهم ابو ذر وابن مسعود وحذيفة فحضرت الصلاة وهمم في بيتى فتقدم أبو ذر ليصلى بهم فقالوا وراءك؟ فالتقت الى ابن مسعود فقال أكذلك يا أبا عبد الرحمن فقال نعم ٠

فقدمونى وأنا عبد فصليت بهم " رواه صالح فى مسائله باسناده وهذه قصة مثلها ينتشر ولم ينكر ولا عرف مخالفها فكان ذلك إجماعا ثم قال وأما الأعمل فلانعلم فى صحة إمامته خلاف إلا ماحكى عن أنس أنه قال ما حاجتهم اليللما ولكن ما ثبت عنه خلاف ذلك. (١)

ومثله عند النووى (۲)

عند الشافعية ثلاثة اوجه في امامة الأعمى

وقال النووى : الصحيح عند الأصحاب ان العبد والأعمى سواء كما نص عليـــه الشافعى وبه قطـع الشيخ أبو حامد وآخرون على أنه لاكراهة في إمامـــة الأعمى للبصراء ٠

⁽۱) المغنى ١٤٢/٢ - ١٤٣ والمحلى ١٢٧/٣

⁽٢) انظر المجموع ٢٨٧/٤

٨ ٨ ـ اقامة الجماعـة في مسجد أكثرمن مـرة ٠

قال النووى: اذا أقيمت جماعة فى مسجد ولم يكن له إمام راتب (او هو كان على طريق المارين) فلا كراهة فى الجماعة الثانية والثالثة وأكثر بالإجماع ٠

وانما الخلاف اذا كان له إمام راتب و فكره الليسست والأوزاعي ومالك والثوري وأبو حنيفة أداء الصلاة بجماعة مكررة وأجازها احمد وإسحاق و داود وابن المنذر (۱)

(۱) انظر المجموع ٢٢٢/٤(بتصرف في العبارة)

قال ابن عابدين : يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة (أي ماله إمام وجماعة معلومان) بأذان وإقامة •

واذا كان مسجد طريق جاز إجماعا (حاشية ابن عابدين ٥٥٣/١ كما في مسجد ليس له إمام ولا مؤذن ويصلى الناس فيه فوجا فوجا٠

قال النووى: أجمعت الآمة على تحريم الصلاة خلف المحدث لمن عُلِم حدثه والمراد محدث لم يودن له في السلطة مدد مدت لم يودن له في السلطة مدد مدت المحدث بجنابة او بول وغيره والمسأموم عالم بحدث الامام أثم وصلاته باطلة بالإجماع .

وكذلك لو صلى محدثا مع إمكان الوضوء فصلاته باطلة وتجب إعادتها بالإجماع سواء تعمد ذلك أم نسيــه أم جهله (۱)

فوجوب الإعادة في حق المحدث مطلق سواء علمه أونسيه إجماعا • وفي النسيان يعيد عند التذكر أما في حـــق الـمأموم فبعد علمه سواء في ابتداء الصلاة أو اثناء تأديتها فلا يصح اقتداؤه إجماعها

⁽۱) المجموع ٤/٢٥٦ - ٢٦٢ والمحلى ٤/١٤١ - ٢١٥ (١٣١/٣)

٥ ٨ ـ ادراك الامـام راكعـا ٠

قال ابن حزم: اتفقوا (على) أن من أدرك الامام وقد رفع رأسه من الركوع واعتدل ورفع كل من ورائه رووسهم واعتدلوا قياما فقد فاتته الركعية.

وانه لا يعتبر بتينك السجدتين اللتين أدرك ⁽¹⁾ هذا باجماع في عصر الصحابة وظهر خلاف في العصـــور المتأخرة بعدم ادراك الركعة بالركوع ولكنه غير معتبر لأن الدليل مع الاجماع ولا دليل لمخالــف ^(۲)

(١) مراتب الإجمـاع ص ٢٥

وانظر المجموع ٤ /٢١٥

قال النووى : إن أدرك معه مقدار الركوع الجائز فقد أدرك الركعة ٠٠٠٠٠٠

ثم قال النووى : هذا الذى ذكرناه من إدراك الركعة باذراك الركــوع٠ هو الصواب نص عليه الشافعــى ٠

وقاله جماهير الأصحاب وجماهير العلماء وتظاهرت به الأحاديث وأطبق عليله النلساس •

وفيه وجه ضعيف ٠٠٠ انه لا يدرف الركعة بذلك حكاه صاحب التتمة عن إمـــام الائمة محمد بن إسحاق بن خزيمة ١٠٠ ومن أبى بكر الصبغى من أصحابنا وهذا ليس بصحيح لأن أهل الاعصار اتفقوا على الإدراك به فخلاف عن بعدهم لايعتد به ٠٠

(٢) وسند الإجماع : عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدواولا تعدوها شيئا ،ومن أدرك الركعة فقصد أدرك الصلاة " رواه ابن خزيمة والحاكم في المستدرك (٢٧٣/١ - ٢٧٤) وقال صحيح _ وأقره الذهبي ورواه ابو داود ورواه الشيخان بلفظ " من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة " .

قال ابن حزم: ان جاء والامام راكع فليركع معه ، ولا يعتدبتك الركعة لأنه لم يدرك القيام ولا القراءة ٠٠٠٠ واستدل بحديث ابى هريرة عن النبى ملى الله عليه وسلم قال "اعتوالمسلاة وعليكم السكينة فصلوا ما أدركتم وقضوا ما سبقكم (أبود اودفى كتاب الصلاة ٥٠٥ أحمسد ٣٨٢/٢) ٠٠٠ وقال من أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة ام القرآن وكلاهما فرض لاتتم الصلاة إلابه (المحلى ٢٧٤/٣)

والحديث ليس نصافى بيان الحكم واستدل إبن حزم بعمومه وهذاغيرمقبول مقابل نص مخالف له (انظر نيل الأوطار ١٧٢/٣)

٦ ٨ _ صلاة المتنف ل ورا المفترض ٠

قال ابن قدامة : لايختلف المذهب في صحة صلاة المتنفل وراء المفترض

ولا نعلم بين أهل العلم فيه خلافها٠

وهذه متفق عليها خلاف العكس فان صلى المفتــرض وراء المتنفل ففيه الخلاف •

منعه مالك وأصحاب الرأى وأكثر الحنابلة وأجازه عطاء وطا وسوالأوزاعى و الشافعى وأبوثور وغيرهم (١)

(۱) انظـر المغنى ١٦٦/٢

روى الترمذى عن أبى سعيد قال جاء رجل وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال " أيكم يتّجر على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه، قال الترمذى حديث حسن : وهو قول غيره واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين ٠٠٠ (سنن الترمذى بشرحه تحفة الأحوذى ٢/٢ - ٩) ومعلوم أن صلاة الثانى نافلة له وقد صلى مأموميا خلف مفترض ٠

قال الشوكانى: لا أعلم خلافا بين أهل العلم فى استحباب التخفيف لكل من أم قوما على ما شرطنا من الإتمام وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال " لا تبغضوا الله الى عباده يطول احدكم فى صلاته حتى يشق على من خلفه (١) وقد روى فى مشروعية التخفيف أحاديث كثيرة (٢)

(١) نيل الأوطار ١٥٦/٣

(٢) منها عن أبى هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم قال " اذا صلى أحدكـم للناس فليخفـف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبيـر٠

فاذا صلى لنفسه فليطول ماشاء (رواه الجماعة إلا ابن ماجة) أخرجه البخارى واللفظ له (الأذان ،باب اذا صلى لنفسه فليطول مـاشاء ١٩٩/٢ رقم ٧٠٣)

ومسلم (الصلاة ،باب لأمر الائمة بتخفيف الصلاة في تمام ١١/١٠٠٠ رقم ٢٦٧) واللفظ لـــه وأبو داود (الصلاة ،باب في تخفيف الصلاة ،٢/١٠ رقم ٢٩٤) واللفظ لـــه أيضا ٠

والنسائى (الامامة ،باب ما على الامام من التخفيف ٩٤/٢) والترمذى (الصلاة ،باب ما جاءُ اذا ام احدكم الناس فليخفف ٢٦١/١ رقــم ٢٣٦) وقال حسن صحيح وأحمد (٤٨٦/٢) ٠

فقال أبو حنيفة هو عزيمة

وقال مالك والشافعى وأحمد هو رخصة فى السفر جائز (۱) قال النووى: يجوز القصر فى السفر فى الظهر والعصر والعشاء ولايجوز فى الصبح والمغرب ولا فى الحضـــر٠ وهذا كلـه مجمع عليه (٢)

واختلفوا في السفر المبيح للقصر وفي مدة السيفير

⁽۱) رحمة الأمة ص ٥٠ وانظر الافصاح ص ١٠٩ والإجماع ص ٤٢ - ٤٣ و المغنى ١٨٨/٢ والمسافر الى الحرمين أيضا لـــــه أن يقصر إجماعا (الإجماع ٤٢-٤٣)

٩ ٨ - المسافر يتبم خطف الامام المقيم .

قال النووى: أجمعوا على أن المسافر اذا اقتدى بمقيم لزمه الاتمام (١)

وذكر الدمشقى أن لـمالك رأيا مفصّلا فى المسألــة فقال إذا أدرك ركعة من صلاة المقيم لزمه الإتمام والإفلا وقال إسحاق بن راهويه " يجوز للمسافر القصر خلف المقيم (٢) وثبت الخلاف فى المسألة فلا يصح إدعاء الاجماع لميها٠

(٢) رحمة الأمسة ص٥١

قال مالك : إذا أدرك المسافر صلاة مقيم أدركته منها أتم الصلاة واذا صلى المقيم خلف المسافر فاذا سلّم المسافر أتم هو ما بقى عليه (المدونــة الكبرى ١٢٠/١ - ١٢١)

قال النووى : للقصر اربع شروط ٠

۱ـ ان لا يقتدى بمتم فان فعله و لو فى لحظة لزمه الاتمام ۰۰۰ (روضــة الطالبين ۱۹۱/۱)

وقال ابن قدامة اذا دخل مع مقيم وهو مسافر أتم ٠٠ وبه قال ابن عمر وابــن عباس و جماعة من التابعين وبه قال الثورى والأوزاعى والشافعى وأبو ثــور وأصحاب الرآى ٠

وقال إسحاق : للمسافر القصر لأنها صلاة يجوز فصلها ركعتين فلم تزد بالاختمام كالفجر وقال طاوس والشعبى وتميم بن حذلم فى المسافر يدرك من صلاة المقيـــم ركعتين : يجزيان ٠

وقال الحسن والنخعــــى والزهرى وقتادة ومالك : ان أدرك ركعة أتـــم وان أدرك دونها قصر ٠٠ المغنى ٢٠٩/٢

قال ابن قدامه : اجمع أهل العلم على أن المقيم إذا أتـم بالمسافر وسلّــم

(وانظر الاجماع ص ٤٣ والمجموع ٢٧٥٣ ٠٠)

قال ابن حزم : ان صلى مسافر بصلاة امام مقيم قصر ولابد، وان صلى مقيم صلاة مسافر أتم ولابد (المحلى ٢٣٠/٣)

⁽١) المجموع ١٤١/٤ و ٣٥٥ - ٣٥٧

سللة الجمعسة

قال الدمشقى : اتفق العلماء على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيــان وغلطوا من قال هو فرض كفايـة

ولكنها تجب بشروط فلا تجب على المرآة والصبى والعبد والمسافر والمريض بالاتفاق، وتجب على أهل الأمصار اذ ابلغ عددهم أربعين أو اكثر أو مطلق الجمـع حسب إختلافهم فيه ٠

ولكنهم اتفقوا على أنالذي لا تجب عليه الجمعة إذا صلاها كانت صحيحة ٠

وكذلك اتفقوا على أن المأموم اذا أدرك ركعة من الجمعة فهو مسدرك للجمعة.

والذى فاته أكثر من ركعة فيصلى الظهر اذا أدرك الامام فى جلسته الأخيــرة خلافـا لأبـى حنيفـة

واتفقوا كذلك على أنهم إذا فاتتهم الجمعة صلوا ظهراواتفقوا كذلك علــــى أن الجمعة تسبقها خطبتان يلقيهما الخطيب قائما (١)

والأصل فيه قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يــــوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله و ذروا البيع ٠٠٠ (٢)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين (٣)

⁽١) رحمة الأمـة ص٥٤ (٢) الجمعـة ــ ٩

⁽٣)رواه أحمد ومسلم وابن ماجمة والنسائى (انظر سنن النسائى ٨٨/٣ عنابن عباس وابن عمر وصحيح ابن خزيمة ١٧٥/٣ عن ابى هريرة و ابى سعيد الخدرى وفيــه "تركهم " بدلا عن ودعهم " وليختمن على قلوبهم بدون " الله " ٠

وقال ابن خزيمة : باب ذكر الدليل على أن الوعيد لتارك الجمعة هولتاركها

عن جابر بن عبد الله بأن الني صلى الله عليه وسلم قال : من ترك الجمعــة ثلاثا من غير ضرورة طبع الله على قلبه ١٧٥/٣ - ١٧٦ والحاكم (٢٩٢/١)٠

للجمعة شروط وأركان وسنن نذكر منها ما اتفقوا عليه

١- اتفقوا على أن الجمعة فرض واجـب

ولكنهم اختلفوا هل هو فرض عين أُو فرض كفايـة

والأكثرون عنى أنها فرض عين (انظر روضة الطالبين ٣/٢ والمغنى ٢١٨/٢ وحاشية ابسن عابدين ١١٨/٢)٠

وقال البهوتى : انها صلاة مستقلة وليست بدلا عن الظهر كشاف القناع ٢١/٢-٢٠٠ قال الشوكانى : حكى ابن المنذر الإجماع على أنها فرض عين

وقال ابن العربى: الجمعة فرض باجماع الأمة

وقد حكى الخطابى الخلاف فى أنها من فروض الأعيان أو من فروض الكفايـــات
 وقال : قال أكثر الفقها على من فروض الكفايات .

وقال الشوكانى : وفيه نظر ٠٠٠ فان أكثر الفقها * قالوا ان الجمعة فرض عيــن٠ لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب ٠٠٠ (نيل الاوطار ٢٥٤/٣ ـ ٢٥٥)

قال ابن رشد: انها من وجوب الأعيان • وهو الذي عليه الجمهور

وقبال قوم انها من فروض الكفايات •

وقال النووى : الجمعة كالفرائض الخمس في الأركان والشروط الا انها تختص بثلاثة أشياء .

۱- اشتراط أُمور زائدة لصحتها ۲۰- اشتراط امور زائدة لوجوبها- ۳ - آداب تشرع
 فیها فشروط الصحة سـتــة :

١- الوقت ٥٠٠٠ وقتها وقت الظهر

٢- دار الاقامة ٠٠ وهي الأبنية التي يستوطنها العدد الذين يصلون الجمعـــة
 سواء فيه البلاد والقرى ٠

٣- ان لا يسبق الجمعة ولا يقارنها أخرى

٤_ العدد فلا تنعقد الجمعة بأقل من أربعين هذا هو المذهب الصحيح المشهور

م الجماعة فلا تصع الجمعة بالعدد فرادى ٥٠ وشروط الجمعة ٥٠ ما سبق فـــى غير الجمعـة٠٠

٦- الخطبة فمن شـرائط الجمعة تقديم خطبتيـن

ولوجوبها خمسة شروط:

١- التكليف فلا جمعة على صبى ولا مجنون

٢- الـحريــة ، = = عبد ٣- الذكورة . - - امائة

٣ـ الحكوره ـ ـ ـ ـ ـ مرأة ٤ـ الإقامـة ـ ـ - مسافى

٥- الصحة = = مريض

والأعذار المرخصة في ترك الجماعة هي المرخصة في ترك الجمعــة٠

وأمور مندوبة هي :

الغسل يوم الجمعة سنسة

التزين بأخذ الشعر والظفر والسواك وقطع الرائحة الكريهة و لبس أحســـن الثيـــــاب •

(انظر روضة الطالبين ٢/ من صفحة ٣ الى ٤٧)

وقال ابن عابدين الجمعة هي فرض عيـــن

وشروط صحتها سبعسة

1- المصر ٢- السلطان - ٣- وقت الظهر - ٤- الخطبة فيه - ٥- كونها قبلها -٦- الجماعاة - ٧- الإذن العام ٠

وشروط افتراضها تسعة٠

1- الإقامـة _ ٢- الصحة _ ٣- الحرية _ ٤ _ الذكورة _ ٥ _ قدرته علــى
المشـى _ ٦ _ عدم حبســه _ ٧ _ عدم الخوف _ ٨ _ عدم مطر شديد _٩ _ وجود
بصــر٠

وجازت الجمعة لمسافر وعبد ومريض وحرم على من لا عذر له أن يصلى الظهر قبلهـا ومن أدرك التشهد أو سجود سهو مع الإمـام أتمها جمعـة وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها (انظر حاشية ابن عابدين ١٣٦/٢ - ١٥٩)

وقال ابن حزم وقتها بعد الأذان الى آخر وقت الظهر واذا صلاه اثنان فصاعــــدا فركعتان يجهر فيها بالقـراءة ٠

والجمعة فرض على عبيده

ويتبدى الامام بعد الأذان و يخطب خطبتين بجلسة بينهما والخطبة ليست فرضـــا٠ ومن فاتته الجمعة صلى الظهر أربعا (انظر المحلى ٣/ ٢٦٢ م ٢٣٥) وكذلك المغنى ٢١٨/٢ الى ٢٥٤ وكشاف القناع ٢١/٢ـ ٤٦)

فالمتفق عليه من هذه المسائل هـي :

١- تجب الجمعة على مسلم حر بالغ ذكر صحيح مقيم

فلاتجب على العبد والصبى والمرأة والمريض والمسافر

وقد خالفهم ابن حزم في العبد فقال تجب على العبد كما تجب عليه حضور الصلــوات الخمس (انظر المحلـي ٣/ ٢٥٢ م ٥٣٣) وكذلك تجب علىالمسافر عنده ٠ قال مالك لايصلى العبد بالناس العيد ولا الجمعية لأن العبد لا جمعة علي___ه ولا عيد (المدونة ١٥٧/١)

ولكن لو صلى هولاً الجمعة تصح ولا اعادة عليهم (المحلى ٣/ ٩٥٢ م ٥٢٥) وكذلك الذين تجب عليهم الجمعة لا يصلون الظهر الا اذا فاتتهم الجمعة فلو صلوا الظهر قبل الجمعة فلا تصح صلاتهم إجماعا وعليهم أداً الجمعة (المغنى) ٢٥٤/٢) المحلى ٤٨/٣) ٠

والقراءة في الجمعة بالجهر إجماعا (المغنى ٢٣٠/٢)

والجماعـة شـرط للجمعة فلو صلوا فرادى يصلون ظهرا أربعا (المحلـــى ٣/ ٢٥١م٥٢٢) ويخطب الامـام قبل الصلاة ويودن قبل الخطبة (المغنى ٢٢٠/٢)

ويستحب للجمعة تنظيف البدن والشعر والأظافر والسواك والطيـب واللباس الحسـن بالإجماع (كشاف القناع ٢/٢٦ وروضة الطالبين ٣١/٣)المحلى٣/م٨٥م٣٥والمدونة ١٤٦/١) وانظر كذلك بدائع الصنائع ٢٥٦/١ – ٢٥٩)

وقال ابن قدامة : تجب الجمعة والسعى اليها سواء كان من يقيمها شيئا او مبتدعا عدلا أو فاسقىا

ولا أعلسم في هذا بيسن أهل العلسم خلافسا٠

ونقل عن عبد الله بن أبى الهذيل قال : تذكرنا الجمعة أيام المختار فاجمـع رأيهـم على أن يأتوه فانما عليه كذبه (المغنى ٢٢٤/٢) ٠

مسلاة الخسسوف

قال ابن قدامة : صلاة الخوف ثابتة بالكتاب والسنة •

أما بالكتاب فقول الله تعالى: واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة (1) أما السنة : فثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى صلاة الخصوف وجمهور العلماء متفقون على أن حكمها باق بعد النبى صلى الله عليه وسلم (٢) ولم يخالف فيه إلا ما روى عن أبى يوسف قول وهو قول الحسن بن زياد أنها لاتجصور ٠

والمراد من الخوف خوف العدو أيام القتــال (٣)

(٣) قال الكاسانى : صلاة الخوف مشروعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول أبى حنيفة ومحمد وهو قول أبى يوسف الأول •

وقبال الحسن بن زياد لا تجوز وهو قول أبى يوسف الآخــر٠

ثم قال الكاسانى : ولأبى حنيفة ومحمد إجماع الصحابة رضى الله عنهم على جوازها فإنه روى عن على أنه صلى صلاة الخوف (ذكره البيهقى تعليقا ٢٥٢/٣)٠ وروى عن أبى موسى الأشعرى انه صلى صلاة الخوف بأصبهان ٠

وروى أن سعيد بن العاص كان يحارب المجوس بطبر ستان ومعه جماعة من الصحابة منهم الحسن وحذيفة وعبد الله بن عمرو بن العاص فقال أيكم شهد صلاة رساول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال حذيفة : أنا ،فقام وصلى بهم صلاة الخاوف على نحو ما يقاول :

فانعقد إجماع الصحابة على الجواز (بدائع الصنائع ٢٤٣/١ وانظر المجموع٤/٥٠٥) فقولهما مخالف للاجماع ولا دليل لهما سوى أن صلاة الخوف خاصة بعصر النبــــى صلى الله عليه وسلم ولا دليل على خصوصيته بها ٠

ونقل الدمشقى عن المزنى أنه قال صلاة الخوف منسوخة بعمل الرسول عليه الصلاة والسلام حيث لم يصل صلاة الخوف في غزوة الخندق ·

وهذا غير صحيح لأن صلاة الخوف ثابتة ولم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام لــــم يصلها في الخندق لنسخ الحكم •

(انظر رحمة الأمة ص ٥٣ المجموع ٤٠٣/٤ -٤٠٦)

وقال الدمشقى : جميع الصفات المروية في صلاة الخوف معتد بها بالإتفاق ٠

والخلاف في الترجيح (رحمة الامة ص٥٥)

(وانظر بداية المجتهد ١٧٥/١ - ١٧٧)

والخوف العتبر هو الخوف من القتال في قتال مشروع ولذلك لو صلوا في أيــام الأمن صلاة الخوف لاتصــح •

(انظر المجموع ٤٠٣/٤ - ٤٣٣ وبدائع الصنائع ٢٥٥/١ والمحلى ٢٣٢/٣٣-٢٣٣م١٥)

⁽۱) النسساء ۱۰۲

⁽٢) المغنى ٢/٢٩٢

سلاة العيديين

قال الدمشقى : اتفقوا على أن صلاة العيدين مشروعة (۱) واختلفوا فى حكمها

ودليله قوله تعالى " فصل لربك وانحر (٢) وقوله " ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون (٣)

(۱) رحمة الأمة ص ٥٩ والاقصاح ١١٦ والمجموع ٥/٥- ٣ والمغنى ٢/٢٧٢-٣٧٣ وبدائسع الصنائع ٢٧٤/١ -٢٧٥ والمحلى ٣ / ٢٩٣ م ٥٤٣)

(٢) الكوثر ٢ (٣) البقرة ١٨٥

قال ابن عباس: شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمــر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبـة (البخارى ٢٣/٢ باب الخطبة بعد العيــد ٤٥٣/٢ رقم ٩٦٢)

قال ابن قدامة : لا خلاف بين أهل العم فى صلاة العيد مع الامام ركعتان وفيمـــا تواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه صلى العيد ركعتيــن وفعله الأئمة بعده الى عصرنا ولم نعلم أُحدا فعل غير ذلك ولا خَالف فيه (المغنى٢٧٩/٢) (انظر بدائع الصنائع ٢٧٧/١)

وقال النووى مثل هذا واضاف أنه لا يؤذن ولا يقام لصلاتى العيد ((وهــــدا بالاجمــاع)

وفيها تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام بالاتفاق ولكنهم اختلفوا فى عددها ومحلها (انظر المجموع ١٧/٥) وروى فى المغنى أن أول من أذن فى العيد ابن زياد (المغنى٢٨٠/٢) فهذا دليل على انعقاد اجماع الصحابة على عدم مشروعية الأذان لهما (انظــــر نيال الاوطار ٣٣٤/٣ - ٣٣٥) ٠

9 9 - الأعمال المستحبية في يومي الفطر والأضحيي . يستحب بعض الأعمال في يومي الفطر والأضحييي . بعض منها متفق عليه مثيل :

١- الطهارة بالغسل ولبس احسن الثيـــاب

فــالصـلاة فـي المسجـد الحرام أفضـل بلا خـلاف وكذا في المسجدالنبوي الشريف:

عن على رضى الله عنه قال " من السنة أن تخرج الى العيد ماشيا وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج رواه الترمذى. وقال حسن • (انظر نيل الاوطار ٣٢٥/٣ - ٣٢٦) و عن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الاضحى حتى يرجع (رواه ابن ماجة والترمذى والحاكم واحمد وابن حبان) ويشرع في عيد النحر تكبيرات باتفاق واختلفوا في بدايتها ونهايتها (المغنالية عن ١٠٠٠ ورحمة الأملة ص ٢٠ - ١١) قال ابن حزم : لايحرم العمل ولا البيع في شي من هذه الأيام ٥٠٠ ولاخلاف بين أهل الاسلام في هذا ٥٠٠ (المحلى ٢٩٣/٣)

⁽ انظر المجموع ٥/٠-١٠ والمغنى ٢/٤٢٢ - ٢٧٢ وبدائع الصنائع ١/٥٢١ و رحمـــة الأمــة ص ٦٠

و روضة الطالبين ٢/٢٧)

٩٤ - مسلاة الكسوف والخسيوف

قال ابن قدامة : صلاة الكسوف ثابتة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠ ولا نعلم بين أهل العلم في مشروعيتها لكسوف الشمس خلافا وأكثر اهل العلم على أنها مشروعة لخسوف القمــر٠

فعله ابن عباس وبه قال عطاء والحسن والنخعى والشافعى وإسحاق وقال مالك ليـــس لكسوف القمر سنــة ٠٠٠٠

والدليل قال النبى صلى الله عليه وسلم : ان الشمس والقمر آيتان من أيــات الله لايخسفان لموت أحد ولا لحياته فازا رأيتم ذلك فصلّوا ٠

ولا يسن لها أذان ولا اقامــة (١)

وقال النووى : صلاة كسوف الشمس والقمر سنة مؤكدة بالإجماع (٢)

(۱) المغنى ٢/٢٣ ـ ٣١٣ رحمة الأمة ص ٦٢ والاقصاح ١٢٢

(انظر ابن خزیمة فی صحیحه عن ابی مسعود عقبة بن عمرو۱۳۰۸ ۳۱۱۰

(٢) المجموع ٥/٤٤ والمحلى ٣١١/٣

قال مالك : في صلاة خسوف القمر يصلون ركعتين ركعتين كصلاة النافلة ويدّعــون ولا يجمعون وليس في صلاة خسوف القمر سنة ولا جماعة كخسوف الشمـس ٠

وقال ايضا : لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الا في خســوف الشمس ولم يعمل أهل بلدنا فيما سمعنا وأدركنا الا بذلك (المدونة ١٦٥/١-١٦٥)

ونقل ابن قدامة : ان أبا حنيفة يقول صلاة خسوف القمر فرادى ولا جماعة له ٠ قال الكاسانى : ذكر محمد رحمه الله فى الأصل ما يدل على عدم الوجوب فانه قالها نافلة ٠٠٠ وكذا روى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة قانه قال فى كسوف الشمس ان شاءوا صلوا ركعتين وان شاءوا صلوا أربعا وان شاءوا أكثر من ذلك ٠

وقال بعض مشايخنا انها واجبة ٠٠٠٠٠ ثم قال انها سنة مؤكــدة٠

اما فى خسوف القمر فقال الكاسانى الصلاة فيها حسنة وهى لاتصلى عندنا جماعة (انظر بدائع الصنائع ٢٨١/١ - ٢٨٢) فالجماعة مشروعة فى كسوف الشمس بالاتفاق ومشروعــة صلاة خسوف القمر بالاتفاق ايضا دون الجماعــة٠ واختلفوا هل يسمن له صلاة أم لا ٩ (١)

وله صلاة عند الثلاثة

وقال أبو حنيفة ليس فيه صلاة مسنونة بجماعة ٠

وقال صاحباه له صلاة بجماعـــة (٢)

قال ابن حزم : ان قحط الناس أو اشتد المطرحتى يودى فليدع المسلمون في أدبار صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ويدعو الامام في خطبة الجمعة ٠٠٠

فان أراد الامام البروز في الاستسقاء خاصة ـ لافيما سواه ـ فليخرج مبتذلا متواضعا الى موضع المصلى والناس معه فيبدأ فيخطب بهم خطبة يكثرفيها من الاستغفار ٠٠٠

ثم يحوَّل وجهه الى القبلة ٠٠٠ ثم يصلى بهم ركعتين كما قلنا في صلاة العيد ٠٠٠ الا أن صلاة الاستسقا ؟ يخرج فيها المنبر الى المصلى ولايخرج في العيدين ٠٠٠

قال الشافعي صلاة الاستسقاء كصلاة العيد ٠٠

وقد روينا عن السلف خلاف هذا ٠٠٠٠ ابن الزبير بعث الى عبدالله ابن يزيد _ هـو الخطمي _ أن يستسقي بالناس فخرج فاستسقـــى بالناس ، وفيهم البراء بن عازب وزيد بن أرقم فصلى ثم خطب ٠٠ وروينا أن عمر خرج الى المصلى فدعا في الاستغفار ثم انصـــرف ولم يصل ٠٠(٣)

⁽١) رحمة الأمة ص ٦٣ والافصاح ص ١٢٣

⁽٢) انظر المغنى ٣١٩/٢ ـ ٣٢٠ والمجموع ٥/١٠٠

قال ابن قدامة : صلاة الاستسقاء سنة مؤكدة ثابتة بسنة رسول الله صلى اللــه عليه وسلم وخلفائه رضى الله عنهم (المغنى ٣١٩/٢)

قال النووى: مذهبنا انها سنة مؤكدة وبهذا قال كافة العلماء إلا أُبا حنيفة فال النص في الاستسقاء صلاة (المجموع ١٠٠/٥

وهذه الصلاة لا أذان لها ولا إقامسة

قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافا (المغنى ٢٣٠/٢)قال ابن عابدين: هو دعاء واستغفار بلا جماعة وبلا خطبة (حاشية ابن عابدين ١٨٤/٢)

⁽٣) المحلى ٣/ ٣٠٩ -١١٠ م ٥٥٤)

قال النووى : غسل الميت فرض كفاية باجماع المسلمين وقال غسل الميست

وتكفينـــه

والصلاة عليه

ودفنـــه

فروض كفاية بلاخسلاف (١)

وغسل الميت يكون مثل غسل الجنابــة

كما قال ابن المنذر " اجمعوا على أن الميت يغسل غسل الجنابة (٢) والغسل مشروع وبعض أعماله وأعمال التكفين والصلاة عليه ودفنه مشروع بالاتفاق ولكن في كلون الغسل فرضا على الكفاية خلاف (٣)

(۱) المجموع ٥/١٢٨

(٢) الإجماع ص ٤٦ (٣) انظر نيل الأوطار ٣٣/٤ وكشاف القناع ٨٥/٢-١٠٦

٠٠٠٠ أما الذين يجب غسلهم فانهم اتفقوا من ذلك على غسل الميت المسلم الذى
 لم يقتل فى معترك حرب الكفار واختلفوا فى غسل الشهيد وفى الصلاة عليه ٠٠٠٠
 ٠٠٠٠ واتفقوا على ان الرجال يغسلون الرجال والنساء يغسلن النساء ٠

واجمعوا من هذا الباب على جواز غسل المرأة زوجها

وكذلك اجمعوا على ان المطلقة المبتوتة لاتغسل زوجها (حاشية ابن عابديـــن

واجمعوا كذلك على أن أقل واجب الغسل هو مرة واختلفوا فى الأكثر ولا يزادعن الأربع إتفاقا (بداية المجتهد ٢٢٦/١-٢٢٢-٢٢٩-٢٣١)

قال ابن عبد البر لا أعلم احدا قال بمجاوزة السبع (نيل الاوطار ٣٦/٤)

عن أبى بن كعب : أن آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه

وحفروا له وألحدوا له وصلوا عليه ثم دخلوا قبر ه فوضعوه في قبره ووضعــوا عليه اللبن · ثم خرجوا من القبر ثم حثوا عليه التراب ·

ثم قالوا یا بنی آدم هذه سنتکم " رواه أحمد فی مسنده (١٣٦/٥) والحاكـــم

```
في مستدركه (٣٤٤/١ - ٣٤٥ ) وقال صحيح الاسناد والطياليسيفي مسنده (ص ٧٤ رقم ٥٤٩)
```

(٢) وفى التكفين : قال البهوتى : يجب كفن الميت بثوب واحد وتكره الزيادة على الثلاث ·

وقيل في سبعة أثواب · (كشاف ١١٨/٢ - ١٢١ وانظربداية المجتهد ٢٣٢/١ والتكفين مشروع بالاتفاق والعدد مختلف فيه (انظر نيل الاوطار ٣٩/٤و٤٣٤٤

(٣) <u>الصلاة عليه :</u> قال ابن رشد : أجمع أكثر أهل العلم على إجازة الصلاة على كل من قال لا الله إلا الله •

الا أن مالكا كره لأهل الفضل الصلاة على أهل البدع

٠٠ وانما أجمع العلماء على ترك الصلاة على المنافقين (بداية المجتهد ١٣٩/١) .٠٠ ومن شرطها الطهارة عند الأكثـر٠

ومن شرطها القبلة عند الجميع (انظر بداية المجتهد ٢٤٣/١) (وانظر حاشية ابن عابدين ٢٠٧/٢ ونيل الأوطار ٦٦/٤–٦٧ والمحلى ٣٣٦/٣)

(3) الدفـــن: قال ابن رشد أجمعوا على وجوب الدفن (بداية المجتهد ٢٤٤١) قال الشوكانى حكى النووى فى شرح مسلم أجمع العلماء على جواز اللحد والشق (نيل الأوطار ٩١/٤) المجموع ٥/٢٨٧ المغنى ٣٨٢/٣ والمحلى ٣٣٤/٣) قال ابن حزم: مواراة المسلم فرض (مراتب الاجماع ص ٣٤) والاسراع فى دفنه مستحب ودفن الميت فى المقبرة أفضل بالاتفاق (المجموع ٥/٣٨٣) قال ابن قدامة: لاخلاف بين الائمة فى استحباب الإسراع بالجنازة ولكن قال ابن

قال ابن قدامة : لاخلاف بين الائمة في استحباب الإسراع بالجنازة ولكن قال ابن حزم : يستحب التأخير (المحلي ١٧٣/٥)

ويحمل هذا على التأخيـر اذا دعت الحاجـة اليه ٠

ما تمنعه الشريعة من لطم الخدود والعويل ونحوه ٠

واتباع الجنازة سنة (المجموع ٢٨٢/٥ و نيل الأوطار)والخلاف في كــون المتبع أمام الجنازة أو خلفها ولكنهم اتفقواطئأن الراكب يكون خلفها (المغنى ٢٥٥/٢)

واتباع الميت بنار يكره اذا لم يحتاجوا الى ضوء (انظر المغنى ٣٥٦/٢) ويكره اتباع النساء الجنائز ولا يحرم (انظر المجموع ٢٧٧/٥) وقال ابن حزم لايكره (المحلى ٣٨٧/٣ وهو محمول عند عدم الفتنة وعدم اظهار

وحفر قبر بعد الدفن لايصح لميت آخر الا بعد مضى زمن يبلى فى مثله (المجمـــوع ٥/٤٨٠ ورحمة الأمــة ص ٦٩ والمحلى ٣٣٧/٣)

ومن المباحات لا بأس بتعليم القبر بحجر او خشبة قال أُحمد لا بأس ان يعلّـــم الرجل القبر علامة يعرفــه بها ،

وقد علَّـم النبي صلى الله عليه وسلم قبر عثمان بن مظعون (المغني ٣٧٦/٣ ٣٧٣)

أخرج ابن ماجة (الجنائز ،باب ما جاء فى العلامة فى القبر ٢٨٦/١ رقم ١٥٦٠) عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة " حسنه البوصيرى فى زوائده ٠

وروى أبوداود (الجنائز ،باب في جمع الموتى في قبر ،والقبر يعلم ٣٣٥٥ رقم ٢٣٠٦) عن المطلب أنه صلى الله عليه وسلم بعد ان دفن عثمان بن مظعون أمسر رجلا ان يأتيه بحجر ، فلم يستطع حمله ،فحملها صلى الله عليه وسلم ووضعها عنسد رأسه وقال : أتعلم بها قبر أخى ،وادفن اليه من مات من أهلى " وهو منقطع ، والحاكم (١٩٠/٣) عن أبى رافع انه صلى الله عليه وسلم وضع حجسر عند رأسـه (أي رأس عثمان بن مظعون) وسنده واه ، انظر تلخيص الحبير(١٣٥/٢) ،

97 - ويشرع بعض الأعمال بمناسبة الموت والموتى منها ماهـــو متفـق عليـه :

١- اتفقوا على مشروعية التعزيـة

مع اختلافهم في وقتهــــا٠

قال ابن قدامة : يستحب تعزية أهل الميت

لانعلم في هذه المسألة خلاف

الا أن الثورى قال ؛ لا تستحب التعزية بعد الدفن (١)

وخالف الثورى في استحباب التعزية بعد الدفن

ولم ينكر جوازها وأحبها قبل الدفـــن

فهو مع الجماعة في مشروعية التعزيـــة

٢- والبكاء جائز ولكن الندب والنياحة ولطم الخد وشق الجيب من أعمال الجاهلية
 وحرمها الاسلام ٠

وذلك بالاتفاق (٢)

- ٣- قال ابن قدامة: لابأس ان يصلح طعاما لأهل الميت و يبعث به اليهم ولايصلحون
 هم طعاما يطعمون الناس (٣)
 - ٤- ولا بأس أن يزور الرجال المقابسر

قال ابن قدامة : لانعلم بين أهل العلم خلافا في اباحة زيارةالرجـــال

٥- و الاستغفار للميت يصل اليه ثوابه (٥)

قال ابن قدامة أما الدعاءوالإستغفار وأداء الواجبات فلا اعلم فيه خلافها اذا كانت الواجبات مما يدخله النيابة .

وقال النووى: أجمع المسلمون على ان الصدقة عن الميت تنفعه وتصله •

⁽۱) المغنى ٢/٥٠٥ ــ٤٠٦ ورحمة الامة ص ٦٩ـ ٧٠ والمجموع ٥/ ٣٠٦ ـ ٣٠٠ حاشيــــة ابن عابديــن ٢٤٠/٢ ــ ٢٤١

⁽۲) حاشية ابن عابدين ۲٤٠/٢ المجموع ٣٠٧/٥ – ٣٠٨

⁽٣) حاشية ابن عابدين ٢٤/٢ المغنى ٢١٠/١ و المجموع ٥/٣١٨ - ٣٢٠

⁽٤) حاشية ابن عابدين ٢٤٢/٢ المغنى ٢٢/٢ وقال النووى : يستحب للرجال زيارة القبور وهو قول العلماء كافة المجموع ٤٢٠/٥ –

⁽ه) حاشية ابن عابدين ٢٤٣ والافصاح ١٣١ ورحمة الأمة ص ٧٠ والمغنى ٢/٣٢٦-٢٢٤ المجموع ٥/٣٢٣

كتسساب الزكسساة

٨ ٩ - مشروعي ق الرك

۹۸ - قال النووى: الزكاة فرض وركن باجماع المسلمين وتظاهرت دلائل الكتاب والسنة واجماع الأمة على ذلك (١)

دليله قول الله تعالى : وآتوا الزكاة (٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس وعد منها الزكاة وحديث معاذ حينمابعثهإلى اليمن وأجمع الصحابةعلى قتال مانعيها (٣)

فمن جحد وجوبها فقد كغر وارتد عن الاسلام،وتجب بالاتفاق فى أربعة اصناف مع اختلافهم فى غيرها، وتجب على الحر المسلم البالغ العاقل بالإجماع مسع اختلافهم فى وجوبها فى مال الصبى والمكاتب والمجنون (٤) وقال ابن مسعود في اليتيم : أحصى مايجب في مال اليتيم من الزكاة فااذابلغ أعلمه ، فان شا ، زكّى وان لم يشا ، له يزكّ ،ورورى نحوهذا عن ابراهيم (۵)

وعلى وجوبها في اربعة أصناف

- ١) المواشــــى
- ٢) جنس الاثمان
- ٣) عروض التجارة (واتفقوا على اللازكاة في العروض التي لم يقصد بها التجارة
 بداية المجتهد ٢٥٤/١) ٠
 - ٤) والمكيل المدخر من الثمار والزروع بصفات مقصودة (رحمة الأُمة ٧١)
 وقال الكاساني : زكاة المال نوعان ١) الذهب والفضــة
- ٢) أموال التجارة ٣ السوائم ٤ زكاة الزورع والثمار (بدائع الصنائع
 ٢/٣) والمغنى ٢/٤٢٤)

قال ابن رشد: اتفقوا على أنها على مسلم حر بالغ عاقل مالك النصاب ملكا تامـــا (بداية المجتهد ٢٤٥/١)

وقال ابن رشد : ما اتفقوا عليه فصنفان من المعدن الذهب والفضة اللتين ليستا بحلى وثلاثة أصناف من الحيوان الابل والبقر والغنم ، وصنفان من الحبوب الحنطة والشعير وصنفان من الثمر التمر والزبيب (بداية المجتهد ٢٥١/١) (وانظر حاشيسة ابن عابدين ٢٥٨/٢ – ٢٥٩)

وفى المال حق المحتاجين سوى الزكاة ولكنه تطوع غير لازم ((قال البهوتى وصدقــــة التطوع مستحبة كل وقت اجماعا) كشاف القناع ٣٤٥/٢)

(٥) انظر المسألة في المغنى لابن قدامة (٦/ ٢٦٥)

⁽۱) المجموع ٥/٣٦٦ وبدائع الصنائع ٢/٢ - ٣ والمغنى ٢/ ٤٢٧

⁽۲) البقرة ۲۳ (۳) البخارى (۱۰ الايمان باب دعاوَّكم ايمانكم ۹/۱۱ رقم (۸) ۱۳۰-۱۳۰۱

⁽٤) وقال الدمشقى اجمعوا على ان الزكاة احد أركان الاســـلام

٩ ٩ - الصدقة في الابال والبقر والغنام .
 قال ابن المنذر: اجمعوا على وجوب الصدقة في الابال والبقر والغنام (۱)
 وقال ابن قدامه : لازكاة في غير بهيمة الأنعام من الماشية في قول اكثر أهل العلم واختلفوا فللم غيرها مثل الخيال .

الا أن يكون معدا للتجارة ففيه زكاة بالاتفاق

واتفقوا على الحاق الجاموس بالبقر والضأن والخروف بالغنم كما قال ابن المنسذر

وقال ابن المنذر أيضا : اجمعوا على أن الإبل لا تضم الى الغنم ولا البقـــر وان البقر لا تضم الى الإبل والغنـــم (٣)٠

- (۱) الاجماع ص ٤٦ والمغنى ٢/٣٤٦
- (٢) الاجماع ص ٤٧ والمغنى ٢/٤٤٤ ٥٥٣ وانظر حاشية ابنعابدين ٢٨٠/٢
 - (٣) الاجمـاع ص ٤٧

وتجب الزكاة في المواشي بعد توافر شروط عديدة وهــي :

١- بلوغ النصاب وذلك بمقدار معلوم لكل صنف

۲_ حولان الحول سوى الثمار والزروع

٣ كون المواشى سائمة

٤_ النيـــة

(وانظر حاشية ابن عابدين ٢٦٧/٢ والمغنى ٨/٢٥) والحول شرط فيما سوى الزورع والثمار والركاز عند الجميع (المغنى ٢٦٧/٤ والاجماع ص ٤٩ وحاشية ابن عابدين ٢٠٩/٢ وبداية المجتهد ٢٧٠/١) والمال المستفاد اذا كان من نمائه كربح مال التجارة ونتاج السائمة فهذا يجب ضمه الى ما عنده من أصله فيعتبر حوله بحوله ٠

لا نعلم فيه خلافا (المغنى ١/٨٦٤) والنية شــرط ---

الا ماحكى عن الأوزاعى انه قال لاتجب لها النية لأنها دين (المغنى ٢٧٦/٢) وقول الأوزاعى مجرد تشبه بالدين ثم أداء الدين نفسه عبادة ولوسلم ففيه فسارق بينه وبين الزكاة لأن الزكاة عبادة ، وتقتضى العبادة اقترانهابالنية ، فلايقـوم رأيه معارضا بالاجماع ،

وفى الزروع والثمار قال ابن رشد أجمعواعلى ان الواجب فى الحبوب إماماسقــــى بالسماء فالعشر واما ما سقى بالنضح فنصف العشر • واختلفوا فى النصاب (بدايــــة المجتهد ٣٦٥/١) واجمعوا في الماشية أن اقل النصاب في ما تجب الزكاة كالآتــــي :

- ١) في الابل خمسة فلا تجب في دون من الخمسية واذا ابلغت الخمسة ففيه____ا
 شـــاة
 - ٢) وفي الشياه اربعون شاة الى ١٢٠ شاة ففيها شأة
 - ٣) وفى البقرة بقرة ففيها تبيع او تبيعة الى ٣٩ بقرة
 وقال ابن المسيب والزهرى فى كل خمس بقرات شاة مثل الابل لأنها عدلت بالابل
 فى الهدى والأضحيـــة.

وهذا قياس مقابل النص فقد امر النبى صلى الله عليه وسلم معاذا حينميا بعثه الى اليمن أن يأخذ من كل حالم دينارا ومن البقر من كل ثلاثين تبيعيا أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة .

(انظر المغنى ٢/٢٦ - ٤٤٧ الاجماع ص ٤٦ وبداية المجتهد ٢٥٩/١ - ٢٦٢ والحديث رواه الترمذى والنسائى (انظر سنن الترمذى ٢٥٦/٣ تحفة الأحوذى باب ماجاء في زكاة البقـــر).

حدیث معاذه سندا اخرجه ابو داود (الرکاة ،باب فی رکاة السائمة ۲۳۶/۲ رقیم ۱۵۷۳) والترمذی (الرکاة ،باب ماجاء فی رکاة البقر ۱۱/۳ رقم ۱۲۳) وحسنه والنسائی (الرکاة ،باب رکاة البقر ۲۰/۵ – ۲۲) وابن ماجه (الرکاة باب صدقیة البقر ۱۸۰۷)

الذهب عشرون مثقالا من الذهب وفيهـــا
 ربع العشر بعد حولان الحول ٠

ونصاب الفضـة مائتا درهم وفيـها ربع العشر أيضـا (١)

(۱) رحمة الأمة ص ۷۹ ـ ۸۰ وابن المنذر ص ۶۷ ـ ۶۸ والمغنى ٥/٣ ـ ٣٦

وحاشية ابن عابدين ٢٩٥/٢ - ٢٩٧

قال ابن رشد : اتفقوا على انه خمس أواق (من الفضة) واتفقوا على ان الواجب في ذلك هو ربع العشر (انظر المحلى ٣٥٠/٣)

ثم قال اختلفوافي نصاب الذهب

فأكثر العلماء على أن الزكاة تجب في عشرين دينارا وزنا كما تجب فـــى مائتـى درهم • (بداية المجتهد ٢٥٥/١) فنصاب الذهب مختلف فيه والاتفاق في الفضة فقط (انظر المحلى ٣٥٧/٣) ١٠١ _ دفع الزكاة الى الأصــول والفــروع · لايجوزدفع الـركاة الــركاة الــــي

- ا- الأهـ ول
- ٢- الفـــروع

قال ابن قدامة : أجمع اهل العلم على ان الزكاة لايجوز دفعها الى الوالديسن في الحال التي يجبر الدافع اليهم على النفقة عليهم ٠٠٠٠ والولد كذلك فالنفقسة التي يؤديها له تغنيه عن الزكاة ٥٠٠٠ وأجازمالك للجد والجدة وبنى البنيسسسن لعدم وجوب نفقتهام عليه (١)

٣- ولا للزوجـــة٠

أما الزوجة فلا يجوز دفع الزكاة اليها اجماعا

لأن نفقتها عليه (٢)

٤- ولا لكافــر الا لتأليف القلـب ونحـوه

م ولا لمملــوك

٦- ولا لغنى الا اذا كان من العاملين عليها ونحوهم

٧- ولا لبنــــامساجدونحوها

٨ ولالبنى هاشم _ وهم آل على وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحرث بــن
 عبد المطلب-بالاجماع (٣) بشرط وصحيحول الخميس اليهمم

لأن الأصل فى صرف الزكاة فى الاصناف الثمانية التى ورد ذكرها فى كتاب الله والقصد من ذلك مساعدة الفقراء وسد حاجات المحتاجيان فالانفاق فى المصاريف الانشائيات لا يفيد لهذا المقصد

⁽۱) المغنى ٢/٣٨٦ الاجماع ص ٥١ وحاشية ابن عابدين ٣٤٦/٢ ورحمة الأمة ٨٧ والمعيار المعرب للونشريس ٣٧٢/١ وعبارته : ومن لايلزمه نفقته وليس في عياله ولا عادة يرفقه فيجوز لهم اعطاءهم

⁽۲) المغنى ٢/٤٨٤ وحاشية ابن عابدين ٢/٦٣٣

⁽٣) انظر المغنى ٢٨٩/٢ ـ ٤٩٧ ورحمة الامة ٨٦ـ٨٦ وكشاف القناع ٢٣٨ - ٢٣٩ وانظر نيل الاوطار ١٩٤/٤ وذكر الشوكانى عدة أقوال فى آل هاشم : والأصل عنـــد الجميع الحرمة ولكن البعض أُجازوا بشروط وفى ظروف ٠

١٠٢ زكاة الفطاد ر

اتفقوا على مشروعية زكاة الفطــــر

واجمعوا على أن المسلمين مخاطبون بها عمن يلونهم ذكروراكانوا أو أناثا صغارا أو كبارا عبيردا

أوأحرازا

(م) الا ماشد فيه الليث فقال ليس على أهل العمود زكاة الفطــر

وانما هي على أهل القرى ولاحجة له ٠

ثم اتفقوا على أنها تجب على المرء فى نفسه ٠٠٠ وتجب عليه فى ولده الصغار اذا لم يكن لهم مال وكذلك فى عبيده اذالم يكن لهم مال (١)

وركاة الفطر تخرج من البر والشعير والتمر والزبيب والأقط ووقتهيا يوم الفطر قبل الصلاة ولكن يجوز تعجيلها قبل العيد بيوم أو يومين (٢)

(۱) بداية المجتهد ٢٧٩/١ (انظر المغنى ٣/٩٧ ورحمة الامة ص ٨٢ - ٨٤

والاجماع ص ٤٩ ٥٠ ونيل الاوطار ٢٠١/٢-٢٠٣

وعن ابن عمر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطــر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من أقط او صاعا من شعير على كل حروعبد ذكر وأنثى من المسلمين

متفق عليه عن ابن عمر بدون ((او صاعا من أقط)) أخرجه مسلم واللفظ له الزكـاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ١٧٧/٢ رقم ٩٨٤) والبخارى (الزكـاة ، باب فرض صدقة الفطر ٣٦٧/٣ رقم ١٥٠٣) ٠

ولفظ " أقط " ما جاء في حديث ابن عمر ،وانما في حديث أبي سعيدالخدري ٠

(م) أهل العمود : أصحاب النفيام النفين يسكنون في البادية .

قال في العماد : خشبة تقوم عليها الخيمة (انظر المعجم الوسيط ٦٣٢/٢)

اجمع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان وانه ركن من أركان الاسلام والدليل قوله تعالى: "ياأيها الذين آمنوا كتـــب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم " ٠٠٠ الى قوله تعالى " فمن شهد منكم الشهر فليصمه (۱) ٠

والصوم هو امساك عن المفطرات من طلوع الفجر الصادق الــــى غروب الشمـس ٠

روى ذلك عن عمر وابن عباس وبه قال عطاء وعوام أهل العلم (٢) وشد الأعمش فقال من الصباح لأن به يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ٠

وهذا رأى مرفوض ومخالف للنص والاجماع فاذا رأوا هلال رمضان وجب عليهم الصيام بالإجماع (٣)٠

(١) المغنى ١٠٤/٣ والآية في البقرة ١٨٣ -١٨٥

(۲) المغنى ۱۰۵/۳ قال ابن عابدين : هو امساك عن المفطرات حقيقة وحكما فنسبى وقت مخصوص من شخص مخصوص مع النية (حاشية ابن عابدين ۲۷۱/۳ وبدايةالمجتهد ۲۸۳/۱ وانظر كشاف القناع ۳٤۹/۳)

(٣) المغنى ١٠٦/٣

فان غم عليكم (البخارى عن أبى هريرة ٣٥/٣)

وروى البخارى عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رأيتموه فصوموا واذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له (البخــارى ٣٣/٣) انظر بداية المجتهد ٢٨٤/١)

قال ابن حزم: الصيام قسمان فرض وتطوع وهذا اجماع حق متيقن ٠٠٠ فمن الفرض صيام شهر رمضان ٠٠٠ فهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم حرا كلما أو عبدا ذكرا او انثى الا الحائض والنفساء فلا يصومان أيام حيضتهما البتق ولا أيام نفاسهما ويقضيان صيام تلك الأيام وهذا كله فرض متيقن من جميليا

وگذلك المسافر والمريض يجوز لهما الافطار ولكنهما يقضيان الكفارة في بعيض أحواله (انظر رحمة الأمة ص ٨٩ ومراتب الاجماع ص ٤٠ وللمريض ان يدفع والحامل والمرضع والشيخ الفاني والعجوز في حكمها (انظربدايةالمجتهدا/٣٠١)

١٠٤ - والنياة شرط للصوم الواجلب

قال ابن المنذر : أجمعوا على أن من نوى الصيام كل ليلـة من صيام شهر رمضـــان فصام أن صومه تام (۱)

وقال الدمشقى : اتفقوا على وجوب النية في صوم رمضان وانه لايصح الا بنيـة٠

وقال زفر ـ من أصحاب أبى حنيفة ـ ان صوم رمضان لايفتقر الى نية ويروى ذلك عن عطاء (٢) ٠

وقولهما مخالف لما ورد في الحديث " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيامله $^{(7)}$

واخرجه غيرهما موقوفا قال الترمذى الموقوف أصح (نيل الاوطار ٢١٩/٤) قال النووى: لا يصح النوم الا بنية ومحلها القلب •

ولا يشترط النطق بلا خلاف (رُوضة الطالبين ٢/٣٥٠) وحاشية ابن عابديـــن

وقال ابن عابدين قال زفر ومالك تكفى نية واحدة اى عن الشهر كله وروى عن زفر ان المقيم لايحتاج الى النية ولو مسافرا لم يجز حتى ينوى مسن الليل وعند علمائنا الثلاثة لايجوز الا بنية جديدة لكل يوم من الليل او قبل الزوال مقيما أو مسافرا (حاشية ابن عابدين ٢٧٩/٣ – ٣٨٠) وانظر بدايسة المجتهد ٢٩٢/١-٢٩٣٠

قال ابن حزم : لايجزى صيام أُصلا ـ رمضان كان او غيره ـ الا بنية مجددة فـــى كل ليلة لصوم اليوم المقبل فمن تعمد ترك النية بطل صومه (المحلى ٤٥٧/٣)

⁽۱) الاجماع ص ٥٢ (٢) رحمة الامة ص ٩١ وبداية المجتهد ٢٩٢/١

⁽٣) الحديث اخرجه ابن خزيمة ٢١٢/٣ عن حفصة رضى الله تعالى عنها وابن حبـــان وصححاه مرفوعا٠

٥٠١ - حكسم السمور للصائم ٠

قال ابن المنذر: اجمعوا على ان السحور مندوب اليه (۱) وقال ابن قدامة: لانعلم في استحباب السحور بين العلماء خلاف ٠٠٠ وكذلك التعجيل في الفطر.

قال ابن قدامة : وهو قول أكثر أهل العلم ولم ينقل خلافهم (٢)

(۱) الاجماع ٥٢ المجموع ٦/٠٣٠ (٢) المغنى ١٧٣٣ - ١٧٤

عن سهل بن سعد ان النبى صلى الله عليه وسلم قال " لايزال الناس بخيـــر ما عجلوا الفطر " متفق عليه،

قال الشوكانى : أحاديث تعجيل الافطار وتأخير السحور صحاح متواترة (نيــــل الأوطار ٢٤٦/٤)

وقال أيضا : واتفق العلماء على ان محل الافطار تحقيق غروب الشمس بالرؤيــة او بإخبار عدلين أو عدل (نيل الأوطار ٢٤٦/٤) و(انظر ٢٤٨/٤ -٢٤٩) وعن أبى ذر ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : لا تزال أمتى بخيــر ما أخروا السحور وعجلوا الفطـر (رواه أحمد في مسنده) .

من استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه القي فلا شيء عليه

قال الخطابي : لأأعلم بين اهل العلم فيه اختلافها،

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على ابطال صوم من استقاء عامدا (١) وذكر الكاسانى : ان أبا يوسف شرط مل الفم في الاستسقاء (٢) لأن الأصل عدم افساد الصوم الا بالدخول ٠

والحديث محمول على الكثيسر (٣)

(٣) الحديث رواه ابن حبان والحاكم والدار قطنى والنسائى والترمذى عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من ذرعه القى فليس عليه قضاء ومـــن استقاء فليقضــى ٠

قال الشوكانى : قال ابن مسعود وعكرمة وربيعة والهادى والقاسم انه لايفسـد الصوم سواء كان غالبا او مستخرجا ما لم يرجع منه شى ً باختيار(نيل الاوطار ٢٢٩/٤)

فالاجماع غير حاصل في المسالسة،

وما لايمكن التحرز منه كابتلاع الريق لا يفطره

وكذلك لاينظر بالمضمضة ولا بالقبلة ما لم ينزل وذلك بالاجماع (انظر المغنى ٣/ ١٢٨ - ١٢٦ والاجماع ص ٥٣ ومراتب الاجماع ص ٤٠ والمحلى ٢/٥٥٦ ونيل الأوطـار ٢٣٦/ - ٢٣٧)٠

⁽۱) المغنى ١٣١٣-١٣١ والاجماع ص٥٦ - ٥٣

⁽٢) بدائع الصنائع ٢/٢٣-٩٣

قال ابن حزم: اتفقوا على أن الأكل لما يغذى مسن الطعام مما يستأنف ادخاله فى الفم والشرب والوط مرم للصائم من حين طلوع الشمس الى غروبها (۱) والافطار عن طريق الطعام او الجماع اله أحكال بعضها متفق عليه (۲)

- (١) مراتب الاجماع ص ٣٩
- (٢) قال الدمشقى : اتفقوا على أن من أكل وهو يظن أن الشمسقد غابت أو أن الفجر لم يطلع ثم بان الأمر بخلاف ذلك انه يجب القضاء عليه (رحمة الأمة ص ٩٢) وقال ابن قدامة هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم وحكى عن عروة ومجاهد والحسن واسحاق لاقضاء عليهم ٠

فهذه مسألة خلافيـــة ٠

وكذلك اجمعوا على أن من وطى وهو صائم فى رمضان عامدا من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهى عتق رقبية أو صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وقال ابن قدامه انزل اوليم ينزل ٠

أما من أكل او شرب متعمدا وهو صحيح مقيده في شهر رمضان · فاتفقوا على أنه يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار وذلك بالاجماعواختلفوا في وجوب الكفيارة ·

واتفقوا أيضا على انه يحصل قضاء ذلك اليوم الذي تعمد الأكل فيه بصيام يـوم في مكانه (المغنى ١٣٠/٣ ـ ١٤١ ورحمة الأمة ص ٩٣ قالابن رشد : أجمعوا علـي أن من وطي في يوم رمضان ثم كفر ثم وطي في يوم آخر أن عليه كفارة أخرى : واجمعوا على أنه من وطي مرارا في يوم واحد أنه ليس عليه الاكفارة واحـدة (بداية المجتهد ٣٠٦/١)

وانظر كشاف القناع ٣٧٠/٢

١٠٨ ـ الصــوم تطــوعــا

صـــوم التطوع مندوب في بعض الأوقات ومكـروه في أحيان أخرى ٠

قال ابن قدامة : صيام ثلاثة أيام من كل شهـــر مستحب لانعلم فيه خلافا (۱) والأيام هي ١٥،١٤،١٣،

(۱) المنغني ۴ / ۱۸۰

قصال ابن رشد: أما المرغب فيه المتفق عليه فصيام يوم عاشورا ً وأما أيصلم الغرر من كل شهر فعنتلف فيه لأن مالك كره ذلك ·

مخافة ان يظن الجهال بها انها واجبة (انظر بداية المجتهد ٣٠٨/١-٣٠٩) فلا خلاف في جواز ذلك ولكن الكراهة لحكمة اخصري .

لأن المنع عنه في مقابل النص المبيح لذلــــك ٠

والمنهى عنه المتفق عليه هو صوم يومى الفطر والاضحـــى ٠

(بداية المجتهد ١٣٠٩/١)

(وانظر المغنى ١٨٠/٣)

وما اجمعوا عليه في التطوع كما قال ابن رشد : "ليسس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء ٠

واختلفوا اذا قطعه لغير عذر عامدا

(بدایة المجتهد ۲۱۱/۱)

قال الدمشقى : اتفقوا على ان الاعتكاف مشروع وانه قربةوهو مستحب كل وقت · وفى العشر الأواخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر(١) ·

قال ابن رشد: الاعتكاف مندوب اليه بالشرع واجب بالنذر ولا خلاف في ذلك · إلا ما روى عن مالك انه كره الدخول فيه مخافة ان لايوفي شرطه وهو في رمضان

أكثر منه في غيره وبخاصة العشر الأواخر منه (٢)٠

ويصح الاعتكاف في كل مسجد وفي المساجد الثلاثة أفضل وينعقد بالنية ويلزم لـــه بعض الأعمال ويفسده بعض التصرفــات (٣)٠

(٣) قال ابن رشد : من شرط الاعتكاف المسجد (بداية المجتهد ٢١٣/١) .
وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الاعتكاف جائز في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد إيليا أي بيت المقدس (الاجماع ص ٣٥)
وقال النية شرط : ولا أعلم فيها اختلافا (بداية المجتهد ١/٥١٥)
والمطلوب من المعتكف البقاء في المسجد وعدم الخروج الا لحاجة وأن يشغلل

ورحمة الأمة ص ٩٧ و المغنى ١٨٩/٣ وبداية المجتهد ١٣٢/١)
قال ابن رشد : اتفقوا على انها ما عدا الأعمال التى هى أعمال المعتكيف وانه لايجوز للمعتكف الخروج من المسجد الالحاجة الانسان أو ما هو فى معناها بداية المجتهد ١٩٧١ والجماع يبطله : قال ابن رشد اجمعوا على ان المعتكف اذا جامع عامدا بطل اعتكافه الا ما روى عن ابى ابن لبابة فى غير المسجد (بداية المجتهد (٣١٦/١ وانظر الاجماع ص ٥٤ ومراتب الاجماع ص ١٤ رحمية الأمة ص ٩٦-٩٧) والنص صريح فى هذا " ولاتباشروهن وانتم عاكفون فى المساجد "البقرة ح ١٨٧ ٠

وليس مفهومه اذا خرج من المسجد لليجامع امرأته بأ ورد اسم المسجد لكــون الاعتكاف فيه والمعتكف يبقى فيه لهذة اعتكافه فهو لايد لبيان الغالب ٠

⁽١) رحمة الأمة ص ٩٥ وانظر المغنى ١٨٦/٣

⁽٢) بداية المجتهد ٣١٢/١

-۱۱۰ گئے۔۔۔۔ ا

الحج أحد الأركان الخمسة التي بني الاسلام عليها والأصل في وجوبه الكتاب والسنـة والإجماع •

قال الله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومــن كفر فان الله غنى عن العالمين (١)

عن أبى هريرة قال سئل النبى صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل قال ايمــان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال : حج مبرور(٢) وأجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة واحدة (٣) ويجب الحـــج بخمسة شروط ١- الاسلام ٢- العقل - ٣- البلوغ - ٤- الحرية - ٥- الإستطاعة ٠

قال ابن قدامة لانعلم في هذا كله اختلافا (٤) ويضاف شرط آخر للمرأة وهو وجود محرم معها وقال الشافعي يجوز مع نسوة ثقات (٥)

⁽۱) آل عمران ۹۷ (۲) رواه البخاری (الحج ،باب فضل الحج المبرو ۱۸۱۳رقم۱۵۱۹) ۱۹۶/۲)

⁽٣) المغنى ٢١٣/٣ ومراتب الإجماع ص ٤١ رحمة الأُمة ص ٩٨ـ ٩٩ وقال ابن المنذرعلى المرء في عمره حجة واحدة الا أن ينذر نذرا٠

⁽٤) قال ابن رشد : الشروط قسمان -1- شروط صحة -٦- شروط وجوب • فأما شروط الصحـة فلاخلاف بينهم أن من شروطه الاسلام •

واختلفوا فى صحة وقوعه من الصبى ، فذهب مالك والشافعى الى جواز ذلك ومنسع منه أبوحنيفة ولا خلاف فى اشتراط الاستطاعة فى ذلك ،

والاستطاعة هي : استطاعة البدن والمال مع الأمن ٥٠٠٠ واختلفوا في تفصيـــــل الاستطاعة بالبدن والمال (بداية المجتهد ٣١٩/١)

⁽ه) قال ابن عابدين : مع زوج أو محرم ٠٠٠٠ وليس لزوجها منعها من حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة (حاشية ابن عابدين ٢/٥٦٤ وانظر كشلاف القناع ٢/٨٤٤)

عن عبدالرحمن بن سابط يرفعه قال : من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يمنعه مرض حابس ولاسلطان جائز أو حاجة ظاهرة فليمت على أى حال يهوديا أو نصرانيـــا (رواه سعيد في سننه كشاف القناع ٢٩/٢)

قال الشوكانى : قال أحمد : لا يجب الحج على المرأة اذا لم تجد محرما والله كون المحرم شرطا فى الحج ذهبت اللهترة وأبو حنيفة والنخعى واسحاق والشافعي فى أحد قوليه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب وقال مالك وهو مروى عن أحمد انه لايعتبر المحرم فى سفر الفريضة وروى عن الشافعى وجعلوه مخصوصا من عموم الأحاديث بالإجماع ومن جملة سفر الفريضة سفر الحج ٠

وأجيب بأنه المجمع عليه انما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار (نيل الأوطار ٣٢٥/٤)

والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام عن إبن عباس: انه سمع النبى صلى اللصه عليه وسلم يخطب يقول: لا يخلون رجل بامرأة الا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم ، فقام رجل فقال بيا رسول الله ان إمرأتى خرجت حاجة وإنصل اكتتبت في غزوة گذا وكذا ، قال : انطلق فحج مع امرأتك (متفق عليه) ، فيه منع الخلوة بالأجنبية وهوإجماع (نيل الأوطار ٢٢٤/٢)

(وانظر بداية المجتهد ٣٢٢/١)

قال ابن قدامـة : ان لم يجد مالا يستنيب به فلا حج عليه بغير خـــلاف (١)

(۱) قال الدمشقى : أما المعضوب العاجز عن الحج بنفسه لزمانة أو هرم أو مرض لايرجى بروّه ،فان وجد أجرة من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الحج فى ذمته عند الثلاثة،

وقال مالك المعضوِّب لايجب عليه الحج وانما يجب الحج على من كان مستطيعـا بنفسه خاصـة٠

واذا استاجر من يحج عنه وقع الحج عن المحجوج عنه بالاتفاق ٠

إلا في رواية عن أبي حنيفة (رحمة الأمة ٩٩-١٠٠)

وقال ابن قدامة : يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة والمرأة عن الرجل والمرأة في الحج ٠

فى قول عامة أهل العلم لا نعلم فيه مخالفا،

إلا الحسن بن صالح فانه كره حج المرأة عن الرجل قال ابن المنذر : هـــده غفلة عن ظاهر السنة فان النبى صلى الله عليه وسلم أمر المرأة أن تحـــج عن أبيها (المغنى ٢٢٦/٣)

عن ابن عباس ان امرأة من بنى خثعم قالت: يا رسول الله ان أبى أدركتــه فريضة الله فى الحج شيخا كبيرا لايستطيع أن يستوى على الراحلة،

أفاحج عنه ؟"قال حجى عنه " (متفق عليه)

قال ابن رشد : لاخلاف بين المسلمين انه يقع عن الغير تطوعا وانما الخيلاف في وقوعه فرضا (بداية المجتهد ٣٢٠/١) قال مالك : لايستأجر به الا مين قد حج ٠٠٠ وان جهلوا واستأجروا من لم يحج اجزأ ذلك عنه (المدونة ١٩١/١) قال ابن عابدين : تقبل النيابة عند العجز فقط بشرط دوام العجز الى الموت ويشرط نية الحج عنه ٠٠٠

(حاشية ابن عابدين ٨/٢ ٥ – ٥٩٩)

^{* :} زمن لا حراك به كان الزمائة منعته الحركة (المغيام المنبر ص ١٤٤)

قال ابن المنذر: أجمعوا على ما ثبت به الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى المواقيت (١) قال ابن قدامه: أجمع أهل العلم على أربعة مسن المواقيت وهى - ١- ذوالحليفة -٢- والجحفة -٣- وقرن المنازل - ٤ - ويلملم ٠

فأما ذات عرق فميقات أهل الشرق فى قول أكثر أهل العلم ٠٠٠ وقال ابن عبد البر أجمع أهل العلم على أن احرام العراقى من ذات عرق احرام من الميقات ٠

واختلفوا فيمن وقت ذات عرق (٢)

روى البخارى عن ابن عباس قال فيه : ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت:

لأهل المدينية ذالحليفية

لأهل الشام الجعفسة

ولأهل نجـــد قرن المنازل

ولأهل اليمين يلمليم

هن لهن ولمن أتى عليهن من غيرهن لمن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ، حتى أهل مكة من مكة يهلون منها (البخارى ٣٨٣/٣ كتاب الحج ٠٠٠ باب مهل أهل مكة وباب مهل أهل الشام ٣٨٤/٣ رقم ١٥٢٤ و ٣٨٧/٣ رقم ١٥٢٦) واذا مر شخص بميقات وفي طريقه ميقات آخر فعليه أن يحرم من الميقات الأول عند الجمهور وعند الحنفية يجوز له بأيهما شاء والأفضل من الأول (نيل الأوطار١٣١٤) وحاشية ابن عابدين ٢٧٦/٤) ولكن أوجب الجمهور الدم اذا جاوز لميقات آخر وقال المالكية والحنفية ـ لاشي عليه ٠

وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن من أحرم قبل الميقاط أنه محرم (الاجماع ص ٥٥ وقال ابن قدامه: الإحرام قبل الميقات جائز وتأخيره عنه لايجوز (المغنى٣٤٩٣٣-٣٥٠ وقال أيضا لاخلاف في أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم ولكن الافضل الإحرام مصن الميقات (المغنى ٣٥٠/٣) حاشية إبن عابدين ٣٧٧/٢

⁽۱) الاجماع ص ٥٤ مراتب الاجماع ص ٤٢

⁽۲) المغنى 7577 - 757 وكشاف القناع 7777 - 777 وانظر حاشية ابن عابديــن 750/7 وبداية المجتهد 771/1

أما أهل مكة ومن دخل فيها واقام فميقاته محله وإن اعتمر فمن الحـل ٠

قال ابن قدامة : أهل مكة ومن كان بها سواء كان مقيما بها أو غير مقيم لأن كل من أتى على ميقات كان ميقاتاله٠

وكذلك كل من كان بمكة فهى ميقاته للحج وان أراد العمرة فمن الحل لانعلــــم فى هذا خلافـا٠

ولذلك أمر النبى صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبى بكر أن يعمـــر عائشة من التنعيم (المغنى ٢٤٦/٢ وكشاف القناع ٢٨/٢ والحديث متفق عليـــه ولايجوز لمن أراد دخول مكة نسكا تجاوز الميقات بغير احرام لأنه صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت ولم ينقل ولا عن أحد من أصحابه أنهم تجاوزوها بغير احرام ٠

فان لم يرد الحرم ولا نسكا لم يلزمه الاحرام بغير خلاف لأنه صلى الله عليه وسلم واصحابه اتوا بدرا مرتين ولم يكونوا محرمين (كشاف القناع ١٩/٢ورحمية الأمة ص١٠٣ والمغنى ٢٥٢/٣-٢٥٣)

وقال ابن قدامة : من جاوز الميقات مريداللنسك غير محرم فعليه أن يعـــود ليحرم منه ان أمكنه سواء تجاوزه عالما به أو جاهلا عن تحريم ذلك فان رجع إليه فأحرم منه فلا شيء عليه •

لانعلم في ذلك خلافا •

وروى عن عطاء والحسن والنخعى : لاشى على من ترك الميقات وهذا القول يفتقــر الى الدليل فلا يقوم معارضا للاجماع •

أما من جاوز الميقات وهو لايريد النسك فهو على تفصيل • كما قال ابن قدامــة: هو على قسميـن•

١- لابريد دخول الحرم بل يريد حاجة فيما سواه فهذا لايلزمه الإحرام بغير خــلاف ٠
 ٢- من يريد دخول الحرم _ مكة وغيرها _ فهو على ثلاثة أضرب ٠

١- من يدخلها من خوف أو لحاجة مثكررة

٢ من لايكلف الحج كالعبد

٣- المكلف الذي يدخل لغير قتال ولا لحاجمة

فهذه الأوجه الثلاثة لها أحكام والخلاف حاصل بين العلما ؛ (المغنى ٢٥٣/٣-٢٥٤) فعند الحنفية لايدخل آفاقى إلا محرما الله أن يذهب إلى جدة مثلا ثم يدخل مكــــة (انظر حاشية ابن عابدين ٤٧٧/٢)

قال مالك : لا أحب لاحد من الناس أن يقدم من بلده الى مكة فيدخلها بغير إحسرام ... وانا أرى في ذلك واسعا ... (المدونة ٣٢٥/١) وبداية المجتهد ٣٢٥/١)

- 117 قال ابن حزم: اتفقوا على أن الإِحرام للحج فسرض (۱) وإحرام الرجال إزار ورداء
 - واحرام المرأة لباسها إلا القفازيــن (٢)
 - (۱) مراتب الإجماع ص ٤٢
- (٢) قال البهوتى : الإحرام نية النسك أى الدخول فيه و سمى احراما لأن المحصرم باحرامه حرم على نفسه أشياء كانت مباحة له من النكاح والطيب وأشياء مصلن اللباس ونحوها ٠

أما المرأة فلها لبس المخيط في الاحرام إلا القفازين (كشاف القناع ٢٧٣/٣- ٢٧٤) قال ابن رشد: اتفق العلماء على بعض الأحكام الواردة (في الاحرام) فما اتفقوا عليه أنه لايلبس المحرم قميصا ولا شيئا٠

ولا ما كان في معناه من مخيط الثياب ٠

وأن هذا مخصوص بالرجال •

ولا بأس للمرأة لبس القميص والدرع والسراويل والخفاف والخمر ٠٠٠٠ وان احرام المرأة في وجههــا٠

وان لها أن تغطى رأسها وتستر شعرها٠

والمحرم لا يخمّر رأسه

٠٠٠ ورخّص الثورى في القفارين

ويحرم على المحرم الطيب ،ومجامعة النساء والقاء التفث وإزالة الشعر وقتل القمل وصيد البر (لقوله تعالى : ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (المائدة ٩٥) ثم قال ابن رشد : فهذه الخمسة اتفق المسلمون على انها من محظورات الإحرام (انظر بداية المجتهد ٢٦٦١، ٣٣١) والإجماع ٥٥ وقال ابن قدامة : اجمعوا على أن صيد البر مباح المغنى ٢٦٦١ و صير البر خارج الحرم إما صيد الحرم فحرام علل المحرم والحلال بالإجماع المغنى ٣١٧/٣ وكذلك قطع أشجار الحرم والمغنى ٣٢٠/٣) وهذا الاحرام للنسك بأنواعه الثلاثة هذا بالإجماع واختلفوا في الأفضل منها ٠ قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على جواز الاحرام بأي الأنساك الثلاثة شيساء واختلفوا في أفضلها٠

وجملة ذلك : الاحرام يقع بالنسك على وجوه ثلاثة ٠

۱) تمتع – ۲ – افراد – ۳ – قران (المغنى ۲/۲۵۲ – ۲۸۰)

هو أن يهل الرجل بالعمرة في أشهر الحج من الميقات

اذا كان مسكنه خارجا عن الحرم ،ثم يأتى حتى يصل البيت فيطوف لعمرته ويسعصى ويحلق فى تلك الأشهر بعينها ثم يحل بمكة ثم ينشى الحج فى ذلك العام لعينصم وفى تلك الأشهر يعينها من غير أن ينصرف الى بلده

٠٠٠٠ واتفق العلماء على أنه من لم يكن من حاضرى المسجد الحرام فهو متمتــع واختلفوا في المكى هل يقع منه التمتع أم لايقع ٠٠٠ (بداية المجتهد ٣٣٢/١) والغسل للاحرام سنة ولا يكون الإحرام الا بنية (انظر بداية المجتهد ٣٣٦/١-٣٣٣) ولكنه لو أحرم بغير غسل فجائز٠

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الإحرام جائز بغير اغتسال ٠

ومن أراد الاحرام أستجبله أن يغتسل قبله في قول أكثر أهل العلم وليس ذلك واجبا في قول عامة أهل العلم (المغنى ٢٥٦/٣)

ولبس الهميان مباح للمحرم ولا يدخل في حكم المخيط قال ابن عبد البر: أجازذلك جماعة فقهاء الأمصار متقدموهم ومتأخروهم (المغنى ٢٨٤/٣) (الايمنع الاحسرام من ان يستظل بالسقف والحائط والشجر والقبة وذلك عند جميع أهل العلم (المغنى ٢٨٧/٣) انظر ابن عابدين ٢٦٧/١ و ٤٨٦ و ٤٩١ و ٤٩١ و ٤٩١ و ا

واذا احتاجت سدلت على وجهها ثوبا خفيفا.

قال ابن قدامة لا نعلم في هذا خلافا (المغنى ٣٠٣/٣)

والمحرم يباح له ابتغاء فضل الله بالتجارة وصنع الصنائع · قال الله تعالى : ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم (البقرة ـ ١٩٧) وقال ابن قدامة : لانعلم في اباحتها خلافا (المغنى ٣١٣/٣)

١١٤ العصــار للمحــرم

118 ـ أجمع أهلالعلم على أن المحرم اذاحصره عدو من المشركين او غيرهم فمنعوه من الوصول الى البيت ولم يجد طريقــا آمنا فله التحلل (۱)

قال الله تعالى : فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (٢)

(۱) انظر المغنى ٣٢٦/٣

قال ابن رشد : اختلف العلماء في هذه الآية اختلافا كثيـرا

فقال قوم بينهم مالك والشافعي المحصر ههنا هو المحصر بالعدو

وقال آخرون بينهم النخعى هو المحصر بالمرض

ثم قال أجمعوا على أن المحصر بمرض أو ما اشبه عليه القضاء وفي الهدى خلاف، وقال من قال الإحصار منالعدو أو جب القضاء ايضا،

ويستوى فى الإحصار حاضر المسجد الحرام وغيره (انظر بداية المجتهد ٢٥٤/١ – ٣٥٢) قال ابن عابدين : إذا أحصر بعدو أو مرض أو موت محرم أو هلاك نفقة حل له التحلل فعليه إن حل من حجه ولو نفلا حجة بالشروع وعلى المعتمر عمرة ٠٠٠ (حاشية ابن عابدين ٥٩٠/٢ – ٩٩٣)

110 - وأعمال الإحرام كثيرة منها ما هو ركن ومنها ما هو واجب ومنها ما هو سنة .

فاذا كان الإحرام عن العمرة فعليه الطواف سبعا مع الرمل في الثلاثة الأُولــــي والاضطباع ٠

والسعى بين الصفا والمروة •

والحلق أو التقصيــــر •

واذا كان عن الحج فالوقوف بعرفة وطواف الزيارة ركنان (١)

قال البهوتى : أركان الحج أربعة

۱- الوقوف بعرفة لحديث الحج عرفة وطواف الزيارة قال ابن عبد البر هو من فرائض الحج لاخلاف في ذلك بين العلماء لقوله تعالى ((وليطوفوا بالبيت العتيق)) (۲)

۲ـ والسعى بين الصفا والمروة ــ٣ـ الاحرام وهو نية النســك ٠
 وواجباته سبعة :

1- الإحرام من الميقات -7- الوقوف بعرفة الى الليل -7- والمبيت بمزدلف -3- والمبيت بمنى ليالى أيام التشريق - هـ والرمى للجمار مرتبا -7- والحلق او التقصير -7 وطواف الوداع وماعدا هن سنن. وأركان العمرة ثلاث -7- والطواف -7 والسعى

وواجباتها شیئان ـ ۱ ـ الاحرام من الحل ـ ۲ ـ والحلق او التقصیر فمن ترك سنة فـــلا فمن ترك ركنا لم يتم نسكه ومن ترك واجبا ولو سهوا فعليه دم ومن ترك سنة فــلا شـی عليه (۳)

قال ابن رشد : الجمهور مجمعون على أن صفة كل طواف واجبا كان او غير واجب (٣٢٠/١)أن يبتدى من الحجر الأسود ٠٠٠٠ ثم يجعل البيت على يساره ٠٠ فيطو ف سبعة أشواط • يرمل فى الثلاثة وذلك فى طواف القدوم على مكة وذلك للحلام والمعتمردون المتمتع وانه لا رمل على النساء ويستلم الركن اليمانى ٠٠

واجمعوا على أنه لا رمل على من أحرم بالحج من مكة من غير أهلها ٣٤٠/١
 وهم المتمتعون ٠٠٠ واختلفوا في أهل مكة ٠

واتفقوا على أن من سنة الطواف استلام الركنين الأسود اليماني للرجـــال دون النساء ٣٤١/٦

واجمعوا على أن تقبيل الحجر الأسود خاصة من سنن الطواف إن قدر٠٠٠ واجمعوا

⁽۱) انظر حاشية ابن عابدين ٢/٧٦٤ وقال وواجبه (اى الحج) نيللف وعشرون ٠

⁽٢) السمسيم. ٢٩

⁽٣) كشاف القناع ٢/٥٠٥ - ٦٠٦

الرمــل : الاسراع في الممشى في الاشواطالثلاثة الاولى لاظهار الجلدوالقوة · الاضطباع : كشف الكتف الايمن اثناء الطواف وجعل الرداء تحت المنكب ·

على أن من سنة الطواف ركعتين بعد إنقضاء الطواف (والمجموع ٤/٨هــ٥٥ ٠٠٠٠٠٠ وقال أيضا : العلماء أجمعوا على أن الطواف في الحج ثلاثة أنواع ٣٤١/١ 1- طواف القــدوم (٢) طواف الإفـاضـة بعد رمى جمرة العقبة يوم النحـر٣- طواف الـــوداع ٠

(ولايجزئه الطواف من خارج المسجد (والاجماع ص ٦٢) والطواف في الأوقات المنهب عنها جائز (والمجموع ٢٢/٨) ومن طاف وسعى محمولا لعلة جاز(والمغنى ٣٥٨/٣) ومن طاف وسعى محمولا لعلة جاز(والمغنى ٣٥٨/٣) واجمعوا على أن الواجب منها الذي يفوت الحج بفواته طواف الافاضة والسعبين ابين الصفا والمروة واجب عند مالك وسنة عند أبى حنيفة وركن عند الشافعي وأحمد مدم واتفقوا على أن السعى انما يكون بعد الطواف ومن شرطه الطهارة مسسن الحيض كالطواف ويبدأ من الصفا ويختم بالمروة (والمجموع ٢٦/٨) طواف النسساء وسعيهن مشي كله (والمغنى ٣٥٥/٣) ٢٤٦/١ وفي يوم التروية : اتفقوا علسي أن الامام يصلي بالناس بمنى يوم التروية الظهر والعصر والمغرب والعشاء بهسسا مقصورة إلا انهم أجمعوا على ان هذا الفعل ليس شرطا في صحة الحج لمن ضاق عليسه الوقت ١٤٦/١ (والمغنى ٣٤٦/١ والمجموع ٢٤٩/٢)

... الوقوف بعرفة ركن ٣٤٦/١ ويصل الامام الى عرفة يوم عرفة قبل الزوال فساذا زالت الشمس خطب الناس ثم جمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر ثم وقسسف حتى تغيب الشمس ... ولا خلاف بينهم ان إقامة الحج هي للسلطان الأعظم أو لمسني يقيمه السلطان الأعظم لذلك وانه يصلي وراءه برا كان السلطان أو فاجسسساا أو مبتدعا . (٣٤٧/١)

واتفقوا ان القراءة في هذه الصلاة سرية

والوقوف بعد الصلاة شرط بالاجماع ٣٤٨/١

ولو أفاض قبل الزوال لايعتد به بالاجماع ١/ ٣٤٨ - ٣٤٩

وقال فى مزدلفه : اجمعوا على ان من بات بالمزدلفه ليلة النحر وجمع فيها بين المغرب والعشاء مع الامام ووقف بعد صلاة الصبحالى الاسفار بعد الوقوف بعرفية ان حجم تام (والمغنى ٣٦٧/٣ والاجماع ص ٦٤)

وفى رمى الجمار : أجمع المسلمون أن من رماها فى هذا اليوم فى ذلك الوقـــــت

وأجمعوا على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم يوم النحر منالجمــرات غيرها والوقت المستحبله من طلوع الشمس الى زوالها ٢٥١/١

ومن حيث أخذ الجمار أجزاه (الاجماع ص ٦٥ والمغنى ٣٨٠/٣ - ٣٨٣)

وفى أعمال يوم النحر قال وثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى فى حجته الجمرة يوم النحر ثم نحر بدنه ثم حلق رأسه ثم طاف طواف الافاضة (انظرالمغنى ١٤/٣عــ١٥)

واجمع العلماء على أن هذا سنة الحج المأثورة عن النبى صلى الله عليهوسلتم ٣٥٢/١

وفى رمى الجمار قال واتفقوا على أن جملة ما يرميه الحاج سبعون حصاة ٠٠٠٠٠٠ (والمغنى ١/٢٥٣) واجمعوا على أن من سنة الجمار الثلاث فى أيام التشريق أن يكون ذلك بعد الزوال ٠

واجمعوا على أن من لم يرم الجمار أيام التشريق حتى تغيب الشمس من اخرهـــا انه لا يرميها بعد •

وقال ابن المنذر اجمعوا على ان التقصير بدلا من الحلق يجزئه وليس علـــى النساء حلق (الاجماع ص٦٦ والمغنى ٣٩٠/٣) ويحصل الحل بطواف الزيارة وعلى الخارج من مكة طواف الوداع ٠

واذا حاضت المرأة فلا وداع عليها ولا فدية

وقد خالف فى ذلك زيد بن ثابت ولكن رجع إلى قول ابن مسعود (المغنى ٢٠٦/٣) ومن حلق رأسه قبل نهاية أعمال الحج لعلة فعليه فدية بلاخلاف قاله ابن قدامهة وكذلك عليه فدية لو تطيب (المغنى ٢٤٤/٣)

(6) وانظر حاشیة ابن عابدین (70.73 - 70.0)

٦١١ - الصيد للمحسرم،

الصيد ممنوع للمحرم اذا كان بريا وحشيا مأكولا (١) والهدى شاة أو سبع بدنة ويكون في الحرم ويشترط كونه خاليا من العيوب (٢)

- (١) انظر المغنى ٣/٣٩ ـ ٤٤٠
- (٢) قال ابن قدامة الهدى الواجب بغير النذر ينقسم الى قسمين :
 - ۱) منصوص علیه
 - ٢) مقيس على المنصوص عليه

أما المنصوص عليه فأربعة اثنان على الترتيب الواجب ما استيسر من الهـدى وأقله شاة أو سبع بدنة فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبة اذا رجع

- ۱) دم المتعة
- ٢) دم الإحصار

وإثنان على التخييسر

- ١) فدية الآذى
- ٢) جزاء العبد

وما ليس بمنصوص

٠٠٠٠ ويقاس عليه أيضا كل دم وجب لترك واجب ٠٠٠ فالواجب فيه ما استيســ من الهدى فان لم يجد فصيام عشرة أيام ٠

أما من أُفسد حجه بالجماع فالواجب فيه بدنة بقول الصحابة المنتشر الـــذى لم يظهر خلافه ٠٠٠ والهدى يكون في الحرم والصيام يجزئه بكل مكان ٠

(انظر المغنى ٤٦٧/٣ ـ ٤٧٦

وانظر بداية المجتهد ٣٣٦/١ و ٣٧٦

۱۱۷ ـ زيارة مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام .

زيارة مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام مشروعة وتشـد

الرحال اليه وكذلك تستحب زيارة قبر النبى صلى الله
عليه وسلم عند وصوله المدينة المنورة .

قال ابن قدامة : يستحب ريارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم (۱) وقال البهوتى : لازم استحباب ريارة قبره صلى الله عليه وسلم استحباب شد الرحال البهوتى : لازم استحباب بعد حجه لاتمكن بدون شد الرحال فهذا كالتصريح باستحباب شد الرحل لزيارته صلى الله عليه وسلم (۲) ٠

وبه قال النووى وقال ايضا عن نافع أن ابن عمر كان اذا قدم من سفر دخــل المسجد ثم أتى القبر فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكــر السلام عليك يا ابتاه (٣)

(٣) وفى الباب حديث رواه الدار قطنى (٢٧٨/٢) والبيهقى باسنادين ضعيفيـــن وقال البيهقى فى السند نكارة " عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج فزار قبرى بعد وفاتى فكانما زارنىي فى حياتى " وفـــي رواية من زار قبرى وجبت له شفاعتى ٠

ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث رواه الشيخان عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد ١٠٠٠ المسجد المقصى _٣_ ومسجدى هذا لأن الصلاة فى هذه المساجد أفضل من غيرها .

و لايستحب السفر لمجرد الريارة ولكنه حينما يدخل المسجد فعليه السلام على وسول الله على الله عليه وسلم وهكذا ينال ثواب شد الرحال والأجر المضاعلية وكذلك ينال قربة بزيارته ،

(انظر لمزيد من البحث نيل الأوطار ١٠٧/--١١١)

⁽۱) المغنى ٣/ ٤٧٧ – ٤٧٨

⁽٢) كشاف القناع ٢٨/٢٥ وانظر حاشية ابن عابدين ٢٦٦٦-٢٢٦والمجموع ٢٠٥٣-٢٠٥٠٦

أجمع المسلمون على أن النكاح مشروع وله ركنان الايجاب والقبول ويشرع فيه الولاية والشهادة والصداق .

قال عليه الصلاة والسلام : يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فانهاء أغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء (١) قال الدمشقى : اتفق الائمة على أن من تاقت نفسه اليه وخاف العنت وهللونا الزنا فانه يتأكد في حقله (٢)

قال ابن عابدين : يكون واجبا عند التوقان ٠٠٠ ويكون سنة مؤكدة..في الأصح ٠٠٠ حال الاعتدال أي القدرة على وط"ومهر ونفقة ٠٠٠ مكروها لخوف الجور فــان تيقنه حرم ذلك ٠ (حاشية ٦/٢-٢)

ثم قال وينعقد بايماب وقبول

وقال ابن رشد : قال قوم هو مندوب إليه وهم الجمهــور٠

وقال أهل الظاهر: هو واجسسب (قال ابن حزم: وفرض على كل قادر على الوط ١٠٠٠ المحلى ٢/٣/) وقال المتأخرة من المالكية هو في حق بعض الناس واجب وفي حق بعضهم مندوب إليه وفي حق بعضهم مباح ١٠٠ وهذا بسبب الالتفات الى المصلحة (بداية المجتهد ٢/٢) قال البهوتي: قال أحمد في رواية المروزي ليست العزوبة من أمر الاسلام في شي ومن دعاك إلى غير الاسلام (انظر كشاف القناع ٥/٤- ٥) ومن شروط النكاح السولى ، الشهود حالمداق ه

قال ابن رشد؛ اختلف العلماء هل الولاية شرط من شروط صحة النكاج أم ليستت بشرط (بداية المجتهد ٨/٢)

وقال ابن رشد: اتفق ابو حنيفة والشافعي ومالك على أن الشهادة من شرط النكاح، واختلفوا هل هي شرط تمام يؤمر به عند الدخول أو شرط صحة يؤمر به عندالعقد ١٧/٢ وفي الصداق " اتفقوا على أنه شرط من شروط الصحة (انظر ١٨/٢) ويجب بالدخول أو الموت (٢٢/٢) واذاً طلق قبل الدخول وفرض الصداق فلها النصف (٢٣/٢)

⁽۱) الحدیث رواه الشیخان رواه البخاری عن عبد الله بن مسعود ۳/۷ وانظــــر گشاف القناع ۶/۵ ۰

والدليل على مشروعية الولاية قوله عليه الصلاة والسللم " لانكاح إلا بولسى (رواه ابن حبان والحاكم عن أبى موسى وصححاه)

وفى معناه أحاديث أخرى (أنظر نيل الأوطار ١٣٥/٦)والنهى للبطلان حقيقتة او

ذهب الى الأول على وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبوهريرة وعائشـة وجمهور أهل العلم فقالوا لا يصح العقد بدون ولى ٠

قال ابن المنذر لايعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك (نيل الاوطار ١٣٦/٦)

(بداية المجتهد ١٢-٨/٢) قال ابن رشد اختلف العلماء هل الولاية شرط من شروط صحة النكاح ...

قال اتفقوا على ان من شرط الولاية -1- الاسلام -٢- البلوغ -٣- الذكورية ٠٠٠٠٠٠ واختلفوا فى العبد والرشد ٠٠٠ والعدالة (بداية المجتهد ١٢/٢ -١٣) وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها٠

فى قول أكثر أهل العلم •

والأمة وليها سيدها بغير خلاف علمشاه

ويقدم الأخ بعد الأب والإبــن

ولا خلاف فى ذلك (انظر المغنى ١٣/٧هـ١٥) وقال ابن المنذر يقدم الإبن على الأب (انظر الاجماع ص ٩١)

والسلطان ولى من لا ولى له بغير خلاف (المغنى ١٧/٧ والاجماع ص٩١) ولا ولاية لكافر على مسلمة بحال (المغنى ٢٧/٧ والاجماع ص٩١ و بدائع الصنائع

ويظهر من الأحاديث ان الولاية من شروط النكاح ولكنها لمصلحة المرأة وولاية الأب أقوى من ولاية الآخرين (نيل الأوطار ١٣٩/٧)

والدليل على مشروعية الشهادة الحديث الذي سبق ذكره

والقصد منها الإعلان وإعلام الأخرين عن العقد.

قال ابن رشد: قال ابن عباس لا نكاح إلا بشاهدى عدل و ولى مرشد " ولا مخالـــف له من الصحابة وكثير من الناس رأى هذا داخلا في باب الاجماع بداية المجتهد ١٧/٢

(وهذا الحديث رواه الدار قطني مرفوعا وفي سيستنسسسده

راوواحد عدى بن الفضل وهو ضعيات

وقال أبو ثور وجماعة ليس الشهود من شرط النكاح ولا شرط صحة ولا شرط تمام وفعل ذلك الحسن بن على (بداية المجتهد ١٨/٢)

وهذا إجماع سكوتى خالف فيه أبو ثور ومن معه بعد انعقاده ٠

والدليل على الصداق قوله تعالى : واتواالنساء صدقاتهن نحلة (النساء ـ ٤) وقال تعالى : فانكحوهن باذن أهلهن وأتوهن اجورهن بالمعروف (النساء ٢٥٠) ويصح النكاح من غير تسمية الصداق •

فى قول عامة أهل العلم قال تعالى ((لا جناح عليكم ان طلقتم النساء مالــم
تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة (البقرة ـ ٢٣٦) (المغنى ٢٣٧/٧)
قال ابن رشد : اجمعوا على أن نكاح التفويض جائز (بداية المجتهد ٢٦/٢)
وقال البهوتى : ويقرر الصداق وهو المهر كاملا حرة كانت الزوجة أو أمــــة
موت وقتل كالدخول ٠٠٠٠ ويقرره ايضا وطوها فى فرج ٠٠٠٠

وفى مرض موت قبل دخوله ٠٠٠٠٠ وخلوة الزوج بها٠٠

روى ذلك عن الخلفاء الراشدين وزيدوابن عمر (انظر مصنف ابن ابى شيبـــــة (٢٣٤/٤) روى أحمد والأثرم بأسناهما عن زرارة بن أوفى قال "قفــــى الخلفاء الراشدون المهديون ان من أغلق بابا او أرخى سترا فقد أوجب المهروجبت العــدة .

وروى ايضا عن الأَحنف عن عمر وعلى أخرجه عنهما البيهقى (٢٥٥/٧ – ٢٥٦) وفيه انقطاع ٠

وهذه قضایا اشتهرت ولم یخالفهم احد فی عصرهم فکان کالاجماع (کشــاف القناع ۱۸۸۰ والمحلی ۳۲/۹ و ۵۹ و ۷۰)۰

١١٩ _ الأصل في الابضاع .

الأصل في الأبضاء التحريم والنكاح مما يزيل التحريم ولكن هناك موانع أُخرى لاتزول ولا يصح النكاح معها ٠

قال ابن عابدين : أسباب التحريم أنواع ٠

١ - قرابة - ٢ - مصاهرة - ٣ - رضاع - ٤ - جمع - ٥ - ملك - ٦ - شرك _٧_ ادخال امة على حرة فهى سبعة (١)

وهى مجمع عليها مع خلاففي بعض التفاصيل (٢)

- كشاف القناع ٥/١٧ ٩٨ (۱) حاشیة ابن عابدین ۲۸/۲
- (٢) قال ابن رشد : اتفقوا على أن النساء اللاتي يحرمن من قبل النسب السبع ... المذكورات في القرآن •
 - ١- الأمهات

 - ۲- والبنات ۳- الاخوات
 - 4- والعمات م- والخالات

 - ٦- وُبنات الأخ ٧- وينات الأخت

واتفقوا على أن الأم ههنا : اسم لكل انثى لها عليك ولادة من جهة الأم أو من جهة ا لأب •

والبنت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة من قبل الابن أو من قبل البنت أو مباشرة ٠ الأُخت : اسم لكل انثى شاركتك في أحد اصلبك او مجموعهما أعنى الأب أو الأم أوكليهما والعمة: اسم لكل أنثى هي أخت لأبيك أو لكل ذكر له عليك ولادة

والخالة ؛ إسم اللخت أمك او أخت كل أنثى لها عليك ولادة •

وبنات الأخ : اسم لكل أنثى لأُخيك عليها ولادة من قبل أُمها أو من قبل أُبيهـ أو مباشرة •

وبنات الأخت : اسم لكل أنثى لأُختك عليها ولادة من قبل أُمها أُو من قبل أُبيهـ أو مباشــرة٠

فهولاء الأعيان السبع محرمات ولاخلاف في هذه الجملة ٠٠٠٠

وهذا اجماع ملحق بالصريح •

٠٠٠٠ واجمعوا على ان النسب الذي يحرم الوطُّ بنكاح يحرم الوطُّ بملك اليميــــر (بداية المجتهد ٣٢/٢)

ثم قال : المحرمات من المصاهرة أربع

١- زوجات الآباء: لاتنكحوا ما نكح آباءكم من النساء ٢٣

٢- زوجات الابناء : وحلائل أبنائكم اللذين من أصلابكم - النساء ٢٣

٣- أُمهات النساء: (وأُمهات نسائكم))

إ_ بنات الزوجات : وربائيه اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن النساء ٢٣

فهولاء الأُربع اتفق المسلمون على تحريم اثنتين منهن بنفس العقد وهوتحريسم زوجات الآباء والابناء ٠

وواحدة بالدخول وهي ابنة الزوجة ٠٠٠

أما الام فذهب الجمهور من كافة فقها ً الأمصار الى أنها تحرم بالعقد على البنت دخل بها او لم يدخل م

وذهب على وابن عباس الى أُنها لا تحرم الا بالدخول على البنت وهذه روايـة فعيفة منهما٠٠٠٠ بداية المجتهد ٣٢/٢ ٣٤

(واختلفوا فى تعريف الدخول هل هو بالوط الصحيح او يكون لعلاقة الزنا أثرا فى تحريم البنت وكذلك هل من شرط البنت كونها فى حجر الزوج (انظر بدايسة المجتهد † † وانظر حاشية ابن عابدين † †)

وفى الرضاع قال ابن رشد : اتفقوا على ان الرضاعة بالجملة يحرم منه مايحسرم من النسب أُ عنى أن المرضعة تنزل منزلة الأم ·

وفى الرضاع وسن الرضاع وعدد الرضعاتوفى لبن الفجيل وأثره اختلاف (بدايــــة المجتهد ٣٥/٢ وحاشية ابن عابدين ٢٠٩/٢ – ٢١٨)

واتفقوا انه يحرم لبن كل امرأة بالغ وغير بالغ أو يائسة من المحيض كان لها زوج أو لم يكن،حاملا كانت أو غير حامل ٠٠٠ (بداية المجتهد ٣٩/٢ - ٤٠)

وكذلك اتفقوا على ان الرضاع يحرم فى الحولين _ (بداية المجتهد ٣٦/٢) وفى مانع العدد قال ابن رشد : اتفق المسلمون على جواز نكاح أربعة من النساء معا وذلك للأحرار من الرجال واختلفوا فى العبيد (بداية المجتهد ٢٠/١-٤١) المغنى ٨٥/٨ وبدائع الصنائع ٢٣٦/٢ ورحمة الأمة ص ٢١٨ ويحكى عن القاســـم ابن ابراهيم أنه أباح تسعاوقال الواو فى الآية للجمع وهذا شاذ .

وفى مانع الجمع قال ابن رشد: اتفقوا على انه لايجمع بين الأُختين بعقد نكاح لقوله تعالى ((وان لا تجمعوا بين الاختين)) النساء ـ ٢٣ واختلفوا فى الجمع بينهما بملـــك اليمين والفقهاء على منعه ٠

واتفقوا كذلك على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لثبوت ذلك عنه عليه الصلاة والسلام من حديث أبى هريرة وثبوته عنه عليه الصلاة والسلام انه قال عليه الصلاة والسلام : لا يجمع بين المرأة وعمتها ولابين المرأة وخالتها (بداية المجتهد ١/٢٤)

وفى مانع الرق قال ابن رشد: اتفقوا على أنه يجوز للعبد ان ينكحالاًمة وللحرة أن تنكح العبد اذا رضيت بذلك هى وأولياؤها،

واختلفوا فى نكاح الحر للأمــة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ (بداية المجتهد ٤٣/٢) واتفقوا فى هذا الباب على أنه لايجوز ان تنكح المرأة مُن ملكتُه وانها اذا ملكت روجها انفسخ نكاحها (بداية المجتهد ٤٣/٢)

وفى مانع الكفر قال ابن رشد : اتفقوا على انه لايجوز للمسلم ان ينكح الوثنية "ولا تمسكوا بعصم الكوافر" (الممتحنة ١٠) وقال : ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن (البقرة ٢٦١ ٠٠٠ واتفقوا على أنه يجوز ان ينكح الكتابية الحرة الامال روى عن ابن عمر فى ذلك و فى الأمة الوثنية خلاف (انظربدايةالمجتهد٢/٤٤) (انظر المغنى ١٩٩٧-١٣٦١) وقد يرى الامام منع ذلك فى المصلحة العامة كملل فعل عمر بحذيفة ٥٠٠ وكذلك طعام اهل الكتاب وأهل الكتاب هما اليهود والنصارى ولايدخل فيها المجوس عند الجميع الا أباثور/قال يدخلون وهذا شاذ (المغنى ١٣١/٧) وفى مانع الإحرام خلاف وكذلك فى نكاح المريض مرض الموت (بداية المجتهد٢/٥٤-٣٦) وفى مانع العدة قال ابن رشد: اتفقوا على ان النكاح لايجوز فى العدة كانست عدة حيض أو عدة حمل أو عدة أشهر ٥٠٠٠٠ (بداية المجتهد ٢/٥٤)

فى مانع الزوجية قال ابن رشد: اتفقوا على ان الزوجية بين المسلمين مانعـــة وبين الذميين (بداية المجتهد ٤٨/٢) واذا اسلم الزوجان الكافران فى وقــت واحد فيبقيان على نكاحهما بالاتفاق (المغنى ١٢٩/٧ – ١٣١) وبداية المجتهد ٤٨/٢) واذا كان تحت كافر أكثر من أربع وأسلم فله ان يمسك الأربع مع خلاف بين الفقهاء في الاختيار (بداية المجتهد ٤٩/٢)

واذا اعتقت الأمة فلها الخيار بالاجماع (بداية المجتهد ٣/٢ه)

١٢٠ - من عقروق الرومسة على الزوج .

قال ابن رشد : اتفقوا على أن من حقوق الزوجة على الزوج النفقة والكسوة لقوله تعالى : ((وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (١)

واتفقوا على وجوب النفقة وهذا ملحق بالاجماع الصريح واختلفوا فى وقت وجوبها ومقدارها ولمن تجب وعلى من تجب (٢) وكذلك تجب التسوية بين الزوجات فى القسم بلا خلاف واذا نشرت الزوجة فيسقط حقها من النفقية والقسيم (٣)

⁽۱) البقرة - ٣٣ (٢) بداية المجتهد ٢/٥٥ والمحلى ١٢/٩

⁽٣) قال ابن قدامة : لانعلم بين اهل العلم فى وجوب التسوية بين الزوجات فــى
القسـم خلافا ، قال الله تعالى : وعاشروهن بالمعروف (النساء ١٩)
وقال تعالى وان خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، (النساء - ٣
وعمـاد القسم الليـل (المغنى ٢٠١/٣-٣٠٨)والمحلى ١٧٥٩

وقال في الناشرة : النشور معصية الروج وبالنشور يلحقهــا الاثم بالمخالفــة والمعصية وسقوط حقوقها من النفقة والكسوة ويباح الضرب والهجر ٠٠٠

ولا يضربها لخوف النشوز أَى قبل حدوث النشوز ٠٠٠٠ (انظر المغنى ٣١٨/٧)

١٢١ ـ الوليمـــة مشـروعــــة

قال ابن قدامـة: لا خلاف بين أهل العلم في أن الوليمة سنة في العـــرس مشروعــة (1) وهذا كالصريح • ولا خلاف في قبول الدعوة لمن دعى اليهــــا مالم يخـف من منكــر • والا عند في الما يخـف من منكــر • واذا حضر فقد قبل وله أن ينصرف بدون طعام اذا رغب عنه فانه أدخل السرور في قلوبهم بحضـوره (٢)

(۱) المغنى ٧/٥٧٧

قال البهوتى:

قال النبى صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف ((أو لم ولو بشاة)) متفق عليه والوليمة سنة موكدة ٠

والاجابة اليها واجبة عن ابن عمر صرفوعا: اجيبوا هذه الدعوة اذا دعيتم اليها)) متفق عليه) (انظر كشاف القناع ١٨٤/٥ - ١٨٩)

⁽٢) انظر المغنى ٢٧٦/٧ والمحلى ٢٣/٩ حيث يرى ابن حزم ان ذلك فرض

١٢٢_ بعض الأنكحة المنهى عنها بالشــرع

مثل نكاح الشغار والمتعة ٠

قال ابن رشد في نكاح الشغار: اتفقوا على ان صفته هو ان ينكح الرجل وليته رجلا آخر على أن ينكحه الآخر وليته ولا صداق بينهما إلا يضع هذه ببضع الأخرى واتفقوا على انه نكاح غير جائز لثبوت النهى عنه واختلفوا اذا وقع هــــل يصح بمهر المثل أم لا ٠٠٠؟

وفى نكاح المتعة قال ابن رشد تواتر ت الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريمه الا انها اختلفت في الوقت الذى وقع فيه التحريم ٠٠٠ وأكثر الصحابة وجميع فقها الأمصار على تحريمها ٠

واشتهر عن ابن عباس تحليلها للضرورة وتبع ابن عباس على القول بها أصحابهم من اهل مكة واهل اليمن (١)

⁽۱) انظر بداية المجتهد /۱۵-۵۹ انظر الحديث عن الشغار في البخاري ۷ / ۱۵ كتاب النكاح باب الشغار قال ابن قدامة : والصيح عن عباس القـــول ببطلانه ٠ والمحلى ١١٨/٩

وقال زفر الشرط باطل ويصح النكاح على التأبيد اذا كان بلفظ التزويج (المغنى ١٧٨/٧-١٧٨ و رحمة الامة ص ٢١٩ وبدائع الصنائع ٢٧٢/٢-٢٧٣ وكان يرى ابن عباس ان المتعة من الضرورة ٠

روى البخارى عن أُبى جمرة قال سمعت ابن عباسيسالعن متعة النساء فرخص فقال له مولى له : انما ذلك فى الحال الشديد ،وفى النساء قلة أُو نحوه فقال ابن عباس نعم ٠٠٠٠ (كتاب النكاح باب (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا ١٦٧/٩ رقم ١١٦٥) وانظر المحلى ١٢٧/٩

۱۲۳ - الخلــــــع

قال الدمشقى : الخلع مستمر الحكم بالإجماع ويحكى عن بكير بن عبدالله المزنى انه قال الخلع منسوخ وهذا ليس بشى .

واتفق الائمة على أن المرأ اذا كرهت زوجها لقبح منظره او سوء عشرته أو غير ذلك جاز لها أن تخالعه على عوض ٠

وان لم يكن من ذلك شى وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز وحكى عن الزهــرى وعطاء وداود أن الخلع لا يصح في هذه الحالة (١)

وداود في هذا يسير على أصله من ان الاجماع السكوتي ليس حجة فلم يجر الخلصيع في هذه الحالصة وعلى كل فلم يثبت الاجماع في الخلع بدون سبب .

قال ابن قدامة: جملة الأمر أن المرأة اذا كرهت زوجها لخُلقه أو خُلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه أو نحو ذلك وخشيت ألا تودى حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه بعوض تفتدي به نفسها منه .

بقوله تعالى : فان خفتم ان لايقيما حدود الله فلاجناح عليهما فيما افتدت به (البقرة ٢٢٩) عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس أتت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه فى خلق ولا دين ، ولكن أكره الكفر فللم الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديقته قالت نعم ٠٠٠٠٠٠ فقال رسول الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة (البخارى باب الخلع ٢٠/٧) (٣٩٥/٩ رقم ٣٧٥٠) ٠

وبهذا قال جميع الفقها عبالحجاز والشام .

قال ابن عبد البر: لا نعلم أحدا خالفه إلا بكر بن عبد الله المزنى ٠٠٠ وهــــذا مخالف لإجماع الصحابة لأنه لم يوجد مخالف لقول عمر وعثمان وعلى (المغنى ٧/ ٣٢٤) والمجموع ٣/١٦ــ وبداية المجتهد ٦٨/٢

ويصح الخلع في الطهر والحيض قال النووى: وبـه قال عامة أهل العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن امرأة ثابت هــل هي حائض أو طاهر (المجموع ١٣/١٦ـ١٥ والمغنى ٣٥٢/٧)

⁽١) رحمة الامة ص ٢٢٦ وانظر بداية المجتهد ٢٧/٢ والمحلى ١١١٥٥

١ ٢ ٤ كتساب الطسسلاق

الطلاق حل قيد النكاح وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع ٠

قال الله تعالى : (الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان)(۱) أما السنـة: فما رواه البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما انه طلق امرأته وهى حائض علـــى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى اللــه عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها تــــم ليمسكها حتى تطهر • ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبـــل ان يمس فتلك العدة التى أمر الله أن تطلق لها النساء (۲)

واجمع الناس على جواز الطلاق لانه ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصيـــر بقاء النكاح مفسدة محضة وضررا مجردا بالزام الزوج النفقة والسكنى وحبـــس المرآة مع سوء العشرة والخصومة الدائمة من غير فائدة فلذلك أزيل النكاح(٣)٠ وقال الدمشقى : هو مع استقامة حال الزوجين مكروه بالاتفاق (٤ وهذاكالاجمـاع الصريــــح ٠

 ⁽۱) البقرة ۲۲۹
 (۲) رواه البخارى في كتاب الطلاق البحاب الاول (۱)
 (۹) (۳۲۵)

⁽٣) المغنى ٣٦٣/٧ (٤) رحمة الامة ص ٢٦٨ وكشاف القناع ٢٦١/٥ وقــال الطلاق : حل قيد النكاح او بعضه • وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام (ما أحل الله شيئا أبغض اليه من الطلاق)

رواه أبوداود عن ابن عمر برجال ثقات وابن ماجة ٠ قال شارح المهذب: أجمع المسلمون على وقوع الطلاق الذى أذن الله فيه وأباحـه اذا كان من مكلف مختار عالم بمدلول اللفظ قاصد له (المجموع ٢٦/١٦)٠ وقال البهوتى: يباح الطلاق عند الحاجة اليه ٠٠٠٠ ويكره من غير حاجة ٠٠٠٠ومن الطلاق طلاق محرم كفعله في الحيض ونحوه ٠٠٠ ومنه طلاق واجب كطلاق المولى بعــد التربص ١٠٠٠ اذا لم يفي "٠٠٠ويستحب الطلاق عند تفريطها في حقوق الله الواجبـة نحوه (كشاف القناع ٥/٢٦١ – ٢٦٢)

ولا يقع الطلاق من مجنون ونائم ومغمى عليه ٠٠٠ كشاف القناع ٢٦٣/٥) قال ابن رشد: اتفقوا على من يقع طلاق الزوج العاقل البالغ الحر غيرالمكرم (بداية المجتهد ٨١/٢)واتفقوا على ان الطلاق يقع على النساء اللاتى في عصمـــة أزواجهن ٠٠٠٠ (بداية المجتهد ٨٣/٢)

ه ۱ ۲ - أنـــواع الطـــلاق .

قال ابن رشد اتفقوا على ان الطلاق نوعان ٠

1- با كن (وهو ما لا يملك الزوج فيه مراجعة زوجته الا بنكاح جديد) ٢- رجعى (وهو الذي يملك فيه الزوج رجعتها من غير اختيارهــا

ومن شرطه ان يكون في مدخول بها مطلقة دون الثلاث بغير عوض ٠

واتفقوا على ان العدد الذى يوجب البينونة فى طلاق الحر ثلاث تطليقات اذا وقعت متفرقات ٠٠٠٠ (١)

وهذه بینونة كبرى لا تحل له حتى تنكح زوجا غیره وهناك بینونة صغرى وهى مـــا اذا طلقت الزوجة دون الثلاث بعوض وفیها یحل للزوج ان یعقد علیها عقدا جدیــدا بشروطه وهذا كله كالصریـــح ٠

⁽۱) بداية المجتهد ٢/٠٢ ـ ٦١ قال ابن المنذر : اجمعوا ايضا على ان له الرجعة بالدخول بها مالم تنقض العدة فاذا انقضت العدة فهو خاطب من الخطاب (الإجماع ص٩٩) المحلى ٢٠١/٩ و ٣٩٤

قال ابن المنذر؛ اجمعوا على ان من طلق زوجته ولم يدخل بها طلقة انها قــد بانت منه ولا تحل له الا بنكاح جديد ولا عدة عليها (الاجماع ٩٩ـ١٠٠ (المغنـــى ٣٧٤/٧ والمجموع ٢٦٢/١٦)

وطلاقها سنّى وكذلك طلاق الحامل سنيّ (المغنى ٣٧١/٧)

١٢٦ ـ الفاظ الطلاق منها صريحة ومنها كناية

فالصريح يتعلق الحكم به سواء صدر عن الجِد أو الهزل ولا ينظِر الى النيـة ·

وأ لفاظ الكنايات كثيرة وينظر فيها الى النيــــة

قال ابن المنذر: اجمعوا على ان جد الطلاق وهزله سواء (۱) وقال ابن قدامة : صريح الطلاق لا يحتاج الى نية بل يقع من غير قصد ولا خــلاف فى ذلك وهذا كالصريح ٠

ولفظ الطلاق متفق على كونه صريحا واختلفوا في السراح والفراق (٢)

⁽۱) الاجماع ص ۱۰۱ وبدائع الصنائع ۱۰۰/۳ قال النبى صلى الله عليه وسلم : ثلاث جدهن و هزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة (الترمذي وقال حسن)

⁽۲) المغنى ۷۸/۷ – ۳۸۰ وبدائع الصنائع ۹۹/۳ – ۱۰۱ والاجماع ص ۱۰۱ والفظ الكنايات تحتاج الى نية ومنها ما تقوم مقام البينونة وما تقوم مقام البينونة وما تقوم مقام الرجعية (المجموع ۱۰٤/۱۱) والمحلى۴۳۲۹–۶۶۸ و ولى وفى لنية خلاف لابنحزم قال ابن رشد : أجمع المسلمون على أن الطلاق يقع اذا كان بنية وبلفـــظ صريح ٠٠٠ واتفق الجمهور على أن الفاظ الطلاق صنفـان ـ صريح وكنايــــة

للمرء ان يطلق زوجته طلقات ثلاث بالتوالى فلو طلق ثلاثا مرةواحدة فهل يعتبر واحدة او ثلاثها ؟

قال ابن المنذر: اجمعوا على ان من طلق زوجته اكثر من ثلاثة ان ثلاثا منهاتحرمها عليه (۱)

وقال مالك وأبو حنيفة جمع الثلاث في وقت واحد محرم الا انه يقع كالطلاق في الحيــف وبه قال عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود٠

وذهب أهل الظاهر وابن تيمية وابن القيمالي أن الثلاث لايقع وهو مذهبالزيدية وهذا اجماع سكوتي خالف فيه أهل الظاهمير عملا بأصلهم فيه

واحتجوا بما رواه احمد ومسلم عن ابن عباس قبال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فامضاه عليه عمر (۲) .

وايضا عن ابن عباسقال " طلق ركانة زوجة ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليهـــا حزنا شديدا فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتها قال طلقتها في مجلس واحد قال انما تلك طلقة واحدة فارتجعهـا٠(٢)

وقال في حديث ركانة انه طلق ألبتة لا ثلاثا (٣)

وقال الشوكانى : الحديث يدل على ان من طلق بلفظ البتة وأراد واحدة كانت واحمدة وان أراد ثلاثا كانت ثلاثما (٤)

قال ابن عبد البر تكلموا في الحديث ؛ وفي رواية ؛ انه طلق امرأته سهيمسسة البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال والله ما أردت الاواحدة فقال رسول الله والله ما اردتُ الا واحدة قال ركانة والله ما اردتُ الا واحدة و الله ما اردتُ الا واحدة و الله ما الدي الا واحدة و الله ما الدي الا واحدة و الله ما الدي الله ما الدي الله ما الله

فردها أليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلقها الثانية في زمان عمر بـن الخطاب والثالثة في زمان عثمان رواه أبو داود (الطلاق ،باب في النية ٢٥٥/٢ رقم ٢٠٠٦) وقال : وهذا أصح من حديث ابن جريج" والحاكم (١٩٩/٢) وقال حسن صحيــح .

(٤) نيل الاوطار ٢٥٥/٦ – ٢٥٦ وانظر المحلى ٣٨٧/٩-٤٠٠ وابن حزم يرى وقوع الثلاث مجموعة كانت أو مفرقــة٠

⁽۱) الاجماع ص ۱۰۰ (۲) رواه احمد في مسئده ۲۱٤/۱ ومسلم ٠

⁽٣) حديث ركانة رواه الترمذي • وصحعه ابن حبان والحاكم

ومذهب الشافعى وأحمد فى رواية ان طلاق الثلاث بلفظ واحد غير محرم وهو مذهب أبى ثور وداود (المجموع ٨٥/١٦ والمحلى ٣٩٤/٩) .

وعن عائشة ان امرأة رفاعة جائت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالىت يارسول الله ان رفاعة طلقنى فبت طلاقى (البخارى كتاب الطلاق ـ باب من جوز الطلاق الثلاث ٣٦١/٩ رقم ٣٦٠٥) ٧/٥٥ وروى البخارى عن ابن عمر انه قال ان طلقها ثلاثىا حرمت حتى تنكح زوجا غيره (٣٦/٥) (الطلاق باب من قال لامرأته انت على حـــرام ٣٧١/٩ رقم ٣٦٨٥) ولأنه طلاق جاز تفريقه فجاز جمعه (المغنى ٣٦٨/٧)

وقال ابن قدامة هو قول من سمينا من الصحابة ٠٠٠ ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولهم فيكون ذلك إجماعا (المغنى ٣٦٩/٧)

وقال ابن قدامة : ان طلق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح روجا غيره ٠٠٠٠ (المغنى ٣٧٠/٧ والمجموع ١٧٨/١٦) وقد روى عن ابن عباس خلك ما روى عنه ٠

ويظهر من التفصيل ان لفظ الثلاث له تأثير في الطلاق ولكنه لو طلق متفرقا فهو يقطع النكاح ٠

أما اذا قاله في وقت واحد وأراد الثلاث فيقع الثلاث واذا اراد من لفظ الثلاث التأكيد فهو كما نوى ومنع عمر من ذلك أى لم يلتفت الى نية المطلق وعلى كليل فهذه مسئلة خلافية • (قال ابنحزم: من طلق امرآته ثم كررطلاقها • • • فهوطلاق و احد • • وهذا وخلاففيه وتبقى المسألة اجماعية اذا قلنا ان النية لها اعتبار في الحكم • (المحلي ١٩٨٦) والذي منعه عمر هو اعتبار النية بعد ما كان معتبرا أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم •

أما امضاء الطلاق الثلاث في وقت واحد فهو لاخلاف فيه ولذا تأكد رسول الله صليي الله عليهوسلم انه لم يرد الا واحدة " وبُعد التأكد أُمضي الواحدة ·

والمطلقة ثلاثا لا تحل له حتى تنكح روجا غير ويطأها٠

قال ابن قدامه أُجمع اهل العلم على ذلك (المغنى ١٥/٧٥ و المجموع ٢٦٢/١٦

١٢٨ - تعليــق الطـلاق بشـرطيـن ٠

قال ابن قدامة : لو علق الطلاق بشرطين لم يقع قبل وجودهما جميعا في قول عامة أهل العلم (١)

- 179 - 179

وهو الحلف على ترك وط المرأة فلايصح الايلاء الا أن يحلف بالله وهذا بلا خلاف بينهم (٢) والدليل قوله تعالىى: للذين يولون من نساءهم تربص أربعة أشهر (٣) والغيل هو الجماع بلا خلاف بينهام (٤)

(۱) المغنى ١/٥١/ و ١٦٥

قال ابن المنذر: اجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم على أن الغي الجماع كذلك قال ابن عباس و روى ذلك عن على وابن مسعود وبهقال مسروق وعط والشعبى والنخعي وسعيد بن جبير والثورى والأوزاعى والشافعى وأبو عبيد وأصحاب الرأى ١٠٠٠٠٠ واصل الغي الرجوع (المغنى ٧/٧٥ه - ٥٥٨ والاجماع ص١٠ والمجموع ٢٦٦/١٦) والمجموع ٣٢٦/١٦)

وقال ابن قدامة : المولى اذا أبان روجته انقطعت مدة الايلاء بغير خـــلاف علمناه سواء بانت بفسخ أو طلاق ثلاث او بخلع او بائقضاء عدتها من حيــن الطلاق الرجعى لأنها صارت أجنبية منه (المغنى ٥٦٦/٧)٠

⁽٢) المغني ٢٣/٧٥ و المجموع ٢٦١/١٦ و الاجماع ص١١٣

⁽٣) البقرة ٢٢٦

⁽٤) قال ابن قدامة : ليس في هذا اختلاف بحمد الله

وهو تشبيه ظهر الزوج زوجته بأنثى محرّمة عليه على التأبيد .

وكان طلاقا في الجاهلية ففسخ حكمه إلى إيجاب الكفارة بالعود •

قال ابن المنذر : اجمعوا على أن صريح الظهار ان يقول الرجل لامرأته أنت علـــيّ كظهر أمي (١)

وقبال الدمشقى : اتفقوا على أن المسلم اذا قال لزوجته أنت على كظهر أمى فانسسه مظاهر منها ولا تحل له حتى يقدم الكفارة ،

وهي عثق رقبة إن وجدهها

وإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين

فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا (٢)

وظهار العبد مثل ظهار الحر (٣)

والمظاهر يحرم عليه وط"امرأته قبل أن يكفر اذا كانت الكفارة عتقا أوصوما بلاخلاف للنص عليه وهذا كالصريح •

وفي الاطعام خلاف (٤)

فان جامع بين الصيام فعليه الاستيناف (٥)٠

- (١) الاجماع ص ١٠٥ المغنى ٨/٥ والمجموع ٣٤٣/١٦
 - (٢) رحمة الأمة ص٢٣٦
 - (٣) الاجماع ص ١٠٥
 - (٤) المغنى ١١/٨ ورحمة الأمسة ٢٣٨

والاصل فيه قوله تعالى في سورة المجادلة ٢-٤ الآيات التي نزلت في خولة امرأة أوس بن شابت (أخرجه أبو داود ٦٦٢/٢ رقم ٢٢١٤) وابن الجارود (رقم ٦٤٦) وابن عبان ص ٣٢٤ رقم ١٣٣٤ واحمد ٢٠/١ والبيهقي ١٩٩٧) ٠

وفرقوا مما بين صريح الظهار والمحتمل للظهار وغيره ٠

فالصريح لايحتاج الى نية الظهار

فهاذا قبال أنت على كظهر أمي فهو صريح وان قبال انت على كأمي فاذا نوى بــــه الظهار كان مظاهرا " قال ابن قدامة ليسفيه اختلاف ٠٠ (المغنى ٩/٨)

> والمغنى ٢١/٨ (٥) الاجماع ص١٠٦ - ١٠٧

۱۳۱ - اللعان : التلفظ بالألفاظ المخصوصة وسمى لعانا لأن الزوج بيلعن نفسه ٠

وهو قذف الرجل امرأته ثم يلعن كل واحد نفسـه اذا كذب ٠

قال الله تعالى: والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم ١٠٠٠(١) وأجرى النبى صلى الله عليه وسلم اللعان في عويمر العجلاني وزوجته (٢) قال الدمشقى: اجمعوا على أن من قدف امرأته أو رماها بالزنا أو نفى حملهـــا أو اكذبته ولا بينة له أنه يجب عليه الحد وله أن يقيم البينة أو يلاعن وهوأن يكرر اليمين أربع مرات بالله انه لمن الصادقيــن٠

ثم يقول في الخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لاعهال من عينئذ الحد ولها دروّه باللعان ٠

وهو أن تشهد أربع شهادات بالله أنه من الكاذبين ثم تقول في الخامسة ان غضبب

وهذا كالصريـــح ٠

⁽۱) النور - ٦

⁽٢) انظر البخارى ٤/٧ه (الطلاق ،باب اللعان ٤٤٦/٩ رقم ٥٣٠٨) عن سهل بن سعــد الساعدي ٠

⁽٣) رحمة الامة ص ٢٣٨ وبداية المجتهد ١١٥/٢

وقال ابن المنذر : اجمعوا على أن الرجل اذا قذف زوجته قبل ان يدخل بها انــه يلاعنها (الاجماع ص ١٠٧ - ١٠٨ والتلاعن موجب للتفريق بالاتفاق ٠

وانما الخلاف هل الحاكم يفرق بينهما أو اللعان نفسه /(المغنى ٦٣/٨ ورحمة الأمــة موجب ستغريق : ص ٢٣٩) •

١٣٢ - باب العـــدة

قال ابن قدامة : أجمعت الامة على وجوب العدة في الجملية ٠

وانما اختلفوا في أنواع منها،

واجمعوا على أن المطلقة قبل المسيس لا عدة عليها لأن العدة تجب لبراءة الرحم(١) والمعتدات ثلاثة أقسام ·

۱ـ معتدة بالحمل فعدتها بوضع الحمل لقوله تعالى : واولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن (۲)

٢- معتدة بالقروء: فعدتها بالقرء: والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء (٣)

٣ معتدة بالشهور: هذه عدة الايسات من الحيض او من لم يحضن من النساء فعدتهان ثلاثة اشهر لقوله تعالى : واللائل يئسان في المحيض من نسائكم ان ارتبتمفعدتهن ثلاثة أشهر (٤) واللاتي لم يحضن والتي توفي عنها زوجها وهي حائل فعدتها أربعة أشهر وعشرا وعدة الحامل وضع حملها(٥)٠

ولايجور للمعتدة أن تنكح في عدتها أي عدة كانت لقوله تعالى : ولا تعزموا عقصدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجلصه (٦)

وللمعتدة الرجعية النفقة والسكنى وكذلك الحامــل (٧)

⁽۱) قال ابن رشد: اما غير الهدخول بها فلا عدة عليها باجماع لقوله تعالى : فمسالكم عليهن من عدة تعتدونها ـ الاحزاب ـ ٤٩ (بداية المجتهد ٨٩/٢)

⁽٢) الطلاق ـ ٤ (٣) البقرة - ٢٢٨ (٤) الطلاق ـ ٤

وانظر المغنى ١٨٦٨ـ ٩٧ والاجماع ص ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٧ والمجموع ٢١/٠٨٥ - ١٨٥وبداية المجتهد ٨٩/٢

⁽٥) والمغنى ١١٩/٨ الاجماع ١١٠ وبداية المجتهد ٢/٣٢ وحاشية ابن عابدين ١٠/٥-٥١٢م

⁽٦) انظر المغنى ١٢٤/٨ والآية في البقرة - ٢٣٥

⁽۷) قال ابن رشد: اتفقوا على ان للمعتدة الرجعية النفقة والسكنى وكذلك الحامـــل لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم (الطلاق ــ٦ وقوله تعالة : وان كــن أولات حمل فانفقواطينهن حتى يضعن حملهن (الطلاق ــ٦) بداية المجتهد ١٩٥٢ حاشـيــة ابن عابدين ١٩٥٣ ــ ٦٠٠ ٠

قال ابن قدامة : اذا غاب الرجل وكانت غيبته غير منقطعة يعرف خبره وياتى كتابه فهذا ليس لامرأته ان تتزوج فى قول أهل العلم أجمعين ·

الا أن يتعذر الانفاق عليها من ماله فلها أن تطلب فسخ النكاح واجمعــوا كذلك على أن روجمة الأسير لا تنكح حتى تعلم يقين وفاته •

هذا قول النخصى والزهرى ويحيى الأنصارى ومكحول والشافعى وأبى عبيد وأبى شـور وإسحاق وأصحاب الرأى (۱)

وهذا من الإجماع السكوتـــى •

⁽۱) المغنى ١٣٠/٨ والمجموع ٦١٤/١٦ حاشية ابن عابدين ٦٠٤/٣ - ٦٠٥٠٠

تجتنب الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب والزينة والبيتوتة فى غيــر • منزلها والكحل •

قال ابن قدامة : هذا يسمى الحداد ولا نعلم بين أهل العلم خلافا فى وجوبـــه على المتوفى عنها زوجهـا٠

إلا عن الحسن : فانه قال : لا يجب الإحـداد وهو قول شذ عن أهل العلم وخالف به السـنة (۱) قال ابن المنذر : ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لايحل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهروعشرا(۲)

⁽۱) المغنى ۱۸/۱۸ ـ ۱۰۹ (۲) الاجماع ص ۱۱۰ والمحلى ۱۲/۱۰ وانظر حاشية ابن عابدين ۳۰/۳ ـ ۳۳۰ وبداية المجتهد ۱۲۲۲ وونيل الاوطار ۱۲۸٫۳ ـ ۳۲۱ و ۳۳۴ والحديث اخرجاه عن ام سلمة أخرجه البخارى (الطلاق ،باب تحد المتوفى عنها أربعة اشهر وعشرا ۱۸۶۹رقـم ۱۳۳۶) ومسلم (الطلاق ،باب وجوب الاحداد في عدة الوفاة ۱۱۲۶/۲ رقم ۱۱۸۷) .

أجمع المسلمون على جواز البيع في الجملة والحكمة تقتضيه (۱) قال الله تعالى / ((واحل الله البيع وحرم الربا))(۲)

قال ابن هبيرة : اتفقوا على جواز البيع وتحريم الربا٠ قال الدمشقى : الاجماع منعقد على حل البيع و تحريم الربــا٠ واتفق الائمة على ان البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق التصرف وعلى أنه لايصح بيع المجنــون (٣)

وهذا كالصريـــح

وبدائع الصنائع ٥/٥١ والمجموع ١٦٤/٩

قال الدمشقى بيع العين الطاهرة صحيح بالاجماع (رحمة الامة ١٢٩ والافصاح ٢٠٨) ويحرم بيع الميتة (نيل الاوطار ١٦١/٥) والخمر والخنزير (بدايةالمجتهد ١٢٦/٢) واتفقوا على انعقاد البيع بالقبول والايجاب مع خلافهم فى كونهما شرطا أو ركنا (المجموع ١٧٥٩-١٧٨) قال ابن عابدين هما ركنه،وشرطه أهلية المتعاقدين (حاشية ابن عابدين ٤/٤٠٥)

روى الشيخان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ان الله ورسوله حرما بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) البخارى (البيوع ،باب بيع الميت والاصنام ١٤٢٤/٤ رقم ٢٣٣٦) ومسلم (المساقاة ،بيع تحريم بيع الخمروالميتةرقـم ٢٠٧/٣ رقم ١٥٨١) ٠

⁽۱) انظر المغنى ۴۸۰/۳ والمجموع ۱۵۳/۹ – ۱۵۷ قال ابن عابدین : مبادلة شــــی ُ مرغوب فیه بمثله علی وجه مخصوص ویکون بقول او فعل (۴/۶۰۶)

⁽٢) البقرة ٢٥٧: قال ابن حزم: بيع الحاضرالمرئى المقلب بمثله أوبدنانيراودراهم حاضرة مقبوضة متبوضة متعلق ٢٥٤)

⁽٣) مراتب الاجماع ص ٨٣ والافصاح ٢٠٧ ورحمة الامة ص ١٢٧

١٣٦ ـ العقـــود على أضرب ويتعلق الخيار ببعض منهـــا

- الـ عقد لازم يقصد منه العوض وهو البيع وما في معناه وهو نوعان :
 أ) بيع لايشترط فيه القبض في المجلس مثل الاجارة في الذمة فهذا يثبت فيه الخيارلان الخيار ورد في البيع وهذا في معناه .
- ب) ما يشترط فيه القبض في المجلس كالصرف والسلم وبيع مال الربا بجنسه فلا يدخله خيار الشرط لان معناه ان لايبقي بينهما علقة بعد التفرق.
 - ۲- لازم لايقصد به العوض كالنكاح والخلع ٠
 فلا يثبت فيهما خيار كذلك الوقف والهبة لانه في ثبوت الخيار هنا ضرر ٠
- ٣- لا زم من أحدطرفيه دون الآخر كالرهن لازم في حق الراهن جائز في حق المرتهن، فلا يثبت خيار وكذلك الضمانة والكفالسسة،
 - عقد جائز من الطرفين كالشركة والمضاربة والجعالة والوديعة والوصيصة
 فهذه لايثبت فيها خيار للتمكن من فسفها بأصل وضعها .
 - هـ متردد بين الجواز واللزوم كالمساقاة والمزارعة والظاهر انهما جائران فلا يدخلهما خيار

وقيل ها لازمــان

٦- لازم يستقل به أحد المتعاقدين كالحوالة وأخذ الشفعية فلا خيار فيهم يسالان من لايعتبر رضاه لا خيار له .

واذ لم يثبت في احد طرفيه لم يثبت في الآخـــر(١)

وقال النووى العقود ضربان العقود الجائزة والعقود اللازمة ٠٠٠٠(٢)٠٠٠ وخيار الشرط عند الجميع وفي خيار المجلس خلاف (٣)

(۱) انظر المغنى ٥٠٥/٣ - ٥٠٦ بتصرف العبارة

(٢) انظر المجموع ٩ /١٨٦ - ١٩٠

(٣) الحنفية لايجيزون خيار المجلس ويوجبون خيار الشرط ٠٠٠(انظر بدائع الصنائع ١٣٧/٥ وقال الكاساني خيار الجلس ليس ثابت عندنا ٢٢٨/٥

وقال النووى : واقوى ما يحتج به فى ثبوت خيار الشرط الاجماع (المجموع ٢٠٣/٩ ـ٢٠٣) قال النبى صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار مالم يتفرقا٠٠(متفق عليه)

١٣٧ - شــروط البيــع ٠

قال النووى: شـروط البيع خمسـة

١- ان يكون المبيع طاهرا

۲۔ متفقا ہے

٣_ مقدورا على تسليمه

<u> ٤</u> معلومــا

م مملوک (۱)

وقال الأعيان الطاهرة على ضربيــن

١ ـ ضرب لا منفعة فيه

۲_ ضرب فیه منفعــة (۲)

قال النووى : فالذي ينتفع به يصح بيعه بلا خَلاف اذا استكمل شروطه

(۱) المجموع ٩/ ٢٥٠ (٢) المجموع ٩/ ٢٦٠-٢٦٠

قال ابن عابدین : شرائط البیع أُربعة انواع ۱) شرط انعقاد ۲) ونفاذ ۳)وصحة ٤) ولزوم ٠

فالأول أربعة انواع ١) في العاقد ٢٠) في نفس العقد ٣) في مكانه ٤) في العقود عليه ٠

ففي العاقد العقل والعــدد ٠٠٠٠٠٠

وفي العقد مواققة الايجاب للقبول

وفى مكانه اتحاد المجلـــس

وشرط المعقود عليه ستة : كونه موجودا مالا متقوما مملوكا في نفسه ه وكون الملك لليائع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدورالتسليم

وشرائط النفاذ الملك أو الولاية

وشرائط الصحة خمسة وعشرون منها عامة ومنها خاصة ·أماالرابع وهـوشرائط اللزوم بعد الانعقاد واللزوم فخلـوه من الخيارات الأربعة وباقى الخيارات ·

فقد صارت جملة الشرائط ستة وسبعين ـ (انظر حاشية ابن عابدين ١٤/٥-٢٠٥) وقال البهوتى : شروط البيع سبعة (١) القبول وفق الايجاب (٢) العاقديكون جائز التصرف (٣) يكون البيع والثمن مالا (٤) يكون البيع مملوكا لبائعه ملكا تاما٠

```
٧) يكون الثمن
               البيع يكون مقدورا على تسليمه ٦) ويكون البيع معلوما لهما
                    معلوما لهما حال العقد ( انظر كشاف القناع ١٣٦/٣ - ١٦٢ )
وقال النووى يكفى للعلم علم عينه وقدره وصفته (المجموع ٣١٣/٣) واذا كـــان
                                                           مؤجلا فيعلم أجله
                                ( انظر الافصاح ۲۱۲ )
                                                     فلا ينعقد بيع المعدوم •
                             ( المجموع ٩/٣٨٠ - ٣٨١ )
                                                          وهو باطل بالاجماع
                                    الا ما استثناه الشرع من بيع السلم ونحوه
                                    ولا يجوز بيع مالا يملكه من غير اذن مالكه
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لاتبع ماليس عندك " ( رواه أبــــوداود
          والترمذي والنسائي وابن ماجه عن حكيم بن حزام وقال الترمذي حسن،
              قال ابن المنذر أجمعوا على أن بيع الحر باطل ( الاجماع ص ١١٤ )
                                                   وانظر مراتب الإجماع ص ٨٤
 وقال إبن حزم : اتفقوا على ان المرأة الحرة العاقلة البالغة كالرجل في كــل
                                            ما ذكرنا ( مراتب الاجماع ص ٨٤ )
                                      وكما لايجوز بيع البحر لايجوز بيع الحرة •
                            ومن هذا الباب أم الولد فلا يجوز بيعها ولا هبتها،
 قال النووى : هذا هو المذهب وقال هو مجمع عليه لأن وما كان فيه من خلاف فـــى
                          القرن الأول فقد ارتفع وصار الآن مجمعا على بطلانه •
 وخالف في ذلك داود ومبني الخلاف على اعتبار الاجماع السكوتيأ وعدم اعتبـــاره
 وداود انكر هذا الاجماع والجمهور على رأيهم في اعتبار الاجماع السكوتي والمعتمد
 في تحريم أم الولد ما رواه مالك والبيهقي وغيرها بالأسانيد الصحيحة عن عمسر
 بن الخطاب انه نهى عن بيع أمهات الاولاد و اجمع التابعون فمن بعدهم على تحريم
                                                                     بيعها ٠
```

وهذا على قول من يقول من أصحابنا ان الإجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف ومدد قال الخطابى وغيره : يحتمل ان بيعها كان مباحا فى أول الاسلام ثم نهى عنها النبى صلى الله عليه وسلم فى آخر حياته ولم يشتهر ذلك النهى الى زمن عمه فلما بلغ عمر النهى نهاهم (انظر المجموع ١٩٣٩-٢ - ٣٦٤) قال ابن حزم : لا يحل بيع أمة حملت من سيدها ٥٠٠٠ (انظر المحلى ١٥٥٥-٥٠٠)

١٣٨ - بساب الربسسساء

الربا أصله الريادة قال الله تعالى : فاذا أنزلنا عليها الماء اهتـرت وربت (۱) وفى الاصطلاح تفاضل فى أشياء ونسأ فى أشياء مختص بأشياء وهو نوعــان ربا الفضل و ربا النسيئة (۲)

قال ابن رشد: اتفق العلماء على ان الربا يوجب في شيئين :

۱- فى البيع (٢) وفيما تقرر فى الذمة من بيع أو سلف او غير ذلك فأمـــا
 الربا فيما تقرر فى الذمة فهو صنفان ٠

صنف متفق عليه : وهو ربا الجاهلية الذى نهى عنه

.... وأما الربا في البيع فإن العلماء أجمعوا على انه صنفان نسيئــــة وتفاضل ٢٠٠٠٠(٣)

قال الله تعالى : وأحل الله البيع وحرم الربوا "

قال ابن قدامة : وقد كان فى ربا الفضل اختلاف بين الصحابة فحكى عن ابن عباس وأسامة بن زيد وزيد بن أرقم وابن الزبيرأنهم قالوا : انما الربا فى النسيئة لقوله عليه الصلاة والسلام " لا ربا الا فى النسيئة " .

والمشهور من ابن عباس انه رجع عن قوله ٠

ولكن قال سعيد بن جبير سألت ابن عباس قبل موته بعشرين ليلة عن الصرف فلم ير به بأسا وكان يأمر به (٤)

⁽۱) الحصيح ٥٠ (٢) كشاف القناع ٣٩/٣

⁽٣) بداية المجتهد ١٢٨/٢ و بدائع الصنائع ١٩٢/٥ المجموع ١٩٤١والافصاحص ٢١٢

⁽٤) المغنى ٣/٤ وكشاف القناع ٣/٣٦

روى النسائى عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـــال " لا ربا الى فى النسيئة " سنن النسائى ٢٨١/٧)
وقال أبن حزم : الربا لايكون إلا فى بيع أو قرض أو سلم وهذا ما لاخلاف فيه مــن أحد (المحلى ٤٠١/٧)

١٣٩ ـ قال الدمشقى : الأعيان المنصوص على تحريم الربا بالاجماع ستة

١_ الذهــــ

٢_ الفضــة

٣ البـــر

٤- الشعيبير

هـ التمــر

٦- الملـع (١)

قال ابن المنذر : اجمعوا على ان الستة الاصناف متفاضلا يدا بيد ونسيئة حرام (٢)

(١) رحمة الامة ص ١٣٣

(٢) الاجماع ١١٧ - ١١٨ ومراتب الاجماع ص ٨٥ والافصاح ص ٢١٣-٣٢٣

والمجموع ١٠/٥٠ و ٥٨

وقال ابن حزم : اتفقوا على ان اصناف القمح كلها نوع واحد

: واصناف الشعير كلها نوع واحــــــــــد

واصناف الملح كلها نسبوع واحسسسد

و اصناف الملح كلها نوع واحمد المراتب الاجماع ص ٨٥

وانظر المغنى / ١٩/٤-٢٠ والمحلى ١١/٧٤-٤٠٢) .

واتفقوا على انه لايجوز بيع الجيد بالردى من جنس واحد

مما يجرى فيه الربا الا مثلا بمثل سواء بسواء ٥٠٠٠ (الاقصاح ص ٢١٢ - ٢١٣

ورحمة الامة ١٣٤)

روى عبادة بن الصامت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : الذهب بالذهلب بالذهلب بالذهب بالذهب بالذهب بالنفة مثلا بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل والتمر بالتمر مثلا بمثل والبربالبرمثلا بمثل والملح بالملح مثلا بمثل والشعير بالشعير مثلا بمثل فمن زاد أو ازداد فقدأربى بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم بدابيد ،وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم بدابيد وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم بدابيدوس وبيعوا الشعير بالتمركيف شئتم بدابيد(رواه مسلم ١٠٠) فهذه الأعيان المنصوص عليها حكمها ثابت بالنص والإجماع (المغنى ٤/٤هـه)

١٤٠ ـ ربـا الفضل وربا النسـا ٠.

قبال ابن قدامة : كل ما حرم فيه التفاضل حرم فيه النساء بغير خسلاف ٠

لأن تحريم النساء آكد الذلك جرى في الجنسيـــن

المختلفين فاذا حرم التفاضل فالنساء أُولى بالتحريم (١)

(۱) المغنى ١/٩/ والمجموع ٩/٨٥١ - ٥٥٩

والبيع جزافا ايضا يدخل في التحريم لاحتمال التفاضل • وأُجازه ابن حزم (المحلي ٥٢٢/٧)

قال ابن المنذر: اجمع اهل العلم على أن ذلك غير جائز اذا كانا من صنعف واحد (وأُجازه مالك وبه قال الأوزاعى بداية المجتهد ١٤٦/٢ - ١٤٧)

أما اذا اختلف الجنس فلا بأسيدا بيد وكره ذلك بعض أصحاب أحمد (الاجمـــاع ص ١١٨ ـ فهذه مسألة خلافيـة) ·

اما اذا قسم المكيل أو الموزون خرصا جاز ٠

قال ابن عباس: قسمت الصحابة رضى الله عنهم الغنائم بالخرص ذلك فى محضـر من جماعة كثيرة منهم وانتشر فى بقيتهم فلم ينكر فصار اجماعا على ما قلناه (المغنى ١٦/٤)٠

وبيع الصبرة من الطعبام غير جائز اذا كبان من صنف واحد (الاجماع ص ١١٨) والمجموع ١٩٥/١٠ - ١٩٦ ٠

وروى النسائى وغيره عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتباع الصبرة من الطعام بالكيل المسمحي من الطعام (النسائى ۲۷۰/۷) ٠

وان باع مافيه الربا بغير جنسه ومعه من جنس ما بيع به الا انه غير مقصــود كدار مموه سقفها بالذهب جاز٠

قال ابن قدامة : لا أعلم فيه خلافا ٠٠٠٠٠٠ (المغنى ٣٠/٤)

(انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٢/٤ وقال ابن عابدين يجب تغيير المسألة بما اذا لم تكثر الفضة او الذهب المموه)) ٠

أما اذا باع ربوى بربوى أخر يخالفه فى علة الربا حل فيه التفاضل والنســـاء والتفرق قبل التقابض ·

قال الشافعى : لا أُعلم المسلمين اختلفوا فى أن الدنانير والدراهم يسلمان فى كل شى ً إلا أن أحدهما لايسلم فى الآخر (المجموع ١٥٤/١٠) ومراتب الاجماع ص ٨٥)٠

١٤١ ـ بيسغ السدين بالسديسن .

قال ابن المنذر : أُجمع اهل العلم على أن بيع الدين بالدين لايجـــوز٠

وقال أحمد : إنما هو إجماع (١)

(١) الاجماع ص ١١٧ المجموع ١٠٢/١٠

وبداية المجتهد ١٤٧/٢

ومسند الاجماع على حديث ضعيف الإسناد ولكنه مشهور ٠

روى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكاّلي بالكاّلـــى (الدارقطنى ٢١/٣) وفسر الكاّلى بالدين (المغنى ٣٧/٤)

(وانظر حاشية ابن عابدين ٢٧٣/٤) ٠

١٤٢ - انصراف المتصارفين قبل التقابض ٠

قال ابن قدامة : متى انصرف المتصارفان قبل التقابض فلابيع بينهما٠٠٠ والقبض فى المجلس شرط لصحته بغير خلاف ٠ قال ابن المئذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان المتصارفيـــن

قال ابن المندر: اجمع كل من تعقط عنه من اهل العلم على ال المنظارفينسان اذا افترقا قبل ان يتقابضا ان الصرف فاستد (۱)

قال النووى : جوّز اسماعيل بن علية التفرق عند اختلاف الجنس و(مع اتحاد علية الربيا) وهو محجوج بالأحاديث والاجمياع ٠

ولعله لم يبلغه الحديث ولو بلغه لما خالفه (٢)

(۲) المجموع ۱۰۱ - ۱۰۲ و ۱۰۱ - ۱۰۲

والحديث رواه البخارى ومسلم وغيرهما ٠

الذهب بالورق ربا الاهاء وهاء ٠٠٠ هذا لفظ حديث عمر بن الخطاب أخرجـه البخارى (البيوع : باب بيع الشعير بالشعير ٢٧٧٤—٣٧٨ رقم ٢١٧٤) ومسلم المساقصاة باب بيع الصرف ١٢٠٩/٣ رقم ١٥٨٦)

وقال نصر المقدسي: تحصل في القبض ثلاث مسائل

- ١) ما يعتبر فيه القبض قبل التفرق بالاجماع وهو الصرف ٠
 - ٢) ومالا يعتبر فيه بالاجماع وهو بيع المطعوم بالنقد
- ٣) ومختلف فيه وهو بيع المطعوم بعضه ببعض (المجموع ٦٩/١٠ و ٨٩/١٠)

قال ابن رشد: اتفق العلماء على ان من شرط الصرف ان يقع ناجزا

واختلفوا في الزمان الذي يحد هذا المعنى ٠٠٠٠ (انظر بدايةالمجتهد١٩٧/٢)

⁽۱) المغنى ٤/٠٤-٤١ وفي المجلس خلاف

۱٤٣ - الغرر المانع من عصقد البيسع · الغرر مانع عن عقد البيع اذا كان كثيرا فاحشا

ونهى عن بعض أنواع البيع لوجود الغرر،

قال ابن رشد: الغرر يوجد في المبيعات من جهة الجهل على اوجه : اما من جهــة الجهل بتعيين المعقود عليه ·

أو تعيين العقده

أو من جهة الجهل بوصف الثمن والمثمون المبيع أو بقدره

أو بأجمله ان كان هنا لـــك أجل

وإما من جهة الجهل بوجوده أو تعذر القدرة عليه ٠٠٠

وإما من جهة الجهل بسلامته أعنى بقاءه

وههنا بيوع تجمع اكثر هذه أو بعضها

ومن البيوع التى توجد فيها هذه الضروب من الغرر بيوع منطوق بها وبيوع مسكوت عنها .

والمنطوق به اكثره متفق عليه وانما يختلف في شرح اسمائها والمسكوت عنهـــا مختلف فيــه (۱)

فالمنطوق به مثل: نهى عن بيع حبل الحبلة وبيع مالم يخلق(المجموع ٢١٣/١١–(٢١٤) وبيع الثمار حتى تزهى وبيعالملامسة والمنابذة وبيع الحصاة وبيعتان في بيعة وبيع و شرط وبيع وسلف وبيع المضامين والملاقيح يقول ابن رشد عنهافي بيع الملامسة ((هذا هجمع على تحريمه))(١٤٨/٢)

وعن البيوع الأُخرى قال : هذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها (١٤٩/٢) وفي بيع الثمار قبل أن تخلق قال ابن رشد: جميع العلماء مطبقون على منصح ذلك (١٤٩/٢) والصلاح يكفى في الجملة قال ابن رشد: أَجمع فقهاء الأُمصار على بيع الشمر الذي يثمر بطنا واحدابطيب بعضه وان لم تطبه جملته معا (١٥٧/٢) وكذلصك اتفقوا على بيع حاضر مرئى (بداية المجتهد٢/١٥٥) وكذلك اتفقوا على منصع نجسشفي البيع (١٦٧/٢)

⁽۱) بدایةالمجتهد۱۶۸/۲ قال النووی: النهی عن بیع الغرر أصل فی اصول الشرعیدخل تحته مسائل کثیرة (نیل الاوطار ۱۲۷/۰ و ۵ /۱۲۰ والمغنی ۱۳۶۶–۱۲ الافسساح ۲۲۱ مراتب الاجماع ص ۸۲

١٤٤٠ العيبالموجب للخياسار

العقود المقصوده منها المعاوضة هي التي يجب فيها الخيار بالعيب فلاخيار بالعيب فلاخيار بالعيب فلاخيار بالعيب فلاخيار بالعيب في عقود لا تقصد فيها المعاوضة (١)

قال ابن هبيرة : اتفقوا على ان للمشترى الرد بالعيب الذى لم يعلم به حـال العقد ما لم يحدث عنده عيب آخر وان له امساكه ان شاء بعد عثوره عليه (٢)

وانظر المغنى ١٠٩/٤ والبيع صحيح في قول اكثر اهل العلم

ويعد من العيوب كل ما يوجب النقص فى المالية والقيمة وهذا راجع السيم عرف أهل الشأن وان علم بالعيب وتصرف فى البيع فيبطل خياره • قال ابن المنذر كان الحسن وشريح وعبد الله بن الحسن وابن ابى ليلى والثورى واصحاب السرأى يقولون اذا اشترى سلعة فعرضها على البيع لزمته وهذا قول الشافعي ولا أعلسم فيه مخالفا (الاجماع ص ١١٨ – ١١٩ والمغنى ١٢٤/٤) •

⁽۱) انظر بدایة المجتهد ۱۷٤/۲

⁽⁷⁾ الافصاح ص 77 مراتب الاجماع 47 - 40

150 - الاحتكسار في الأقوات

قال السبهوتى : يحرم الاحتكار فى قوت الآدمى فقط لحديث أبى امامة أن السببى صلى الله عليه وسلم : نهى أن يحتكر الطعام (١) وحمل البعض النهى علــــــى الكراهـة (٢)

سـئـل أحمد ما الحكرة ؟ قال ما فيه عيش الناس أى حياتهم وقوتهـم٠

قال الشوكانى بعد ذكر عدة اقوال فى الاحتكار : الحاصل أن العلة اذا كانست هى الإضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار الا على وجه يضرّبهم ويستوى فى ذلسك القوت وغيسره (٣)

⁽۱) عن معمر بن عبدالله العدوى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : لايحتكــــر الا خاطى ً • وكان سعيد يحتكر الزيت رواه احمد ومسلم وأبو داود والترمـــذى (نيل الأوطار ٢٤٩/٥)

⁽٢) كشاف القناع ١٧٦/٣ ومراتب الاجماع ص ٨٩ ورحمة الأمة ١٤١ والافصاح ٢٣٧٠

⁽٣) انظر نيل الاوطار ٥/٠٥٠)

انظر المحلى لابن حزم ٦٤/٩ ؛ الحكرة المضرة بالناس حرام سواء في الابتياع أو في امساك ما ابتاع ويمنع من ذلكوالمحتكر في وقت رخاء ليس اثما بل هـــو محســن٠

1٤٦ - السَلُم هو : ان يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمـــة . الى أجــل •

والسلم في لغة أهل الحجاز هو السلف في لغة أهلالعراق ولكن السلف قـد يكون قرضـا (١)٠

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن السلم جائز وهو: " ان يسلم الرجل صاحبه في طعام معلوم موصوف من طعام أرض لايخطى مثلها بكيل معلوم ،ووزن معلوم ، الى أجل معلوم ودنانير ودراهم معلومة يدفع ثمن ما أسلم فيه قبل ان يتفرقا في مقامهما الذي تبايعا فيه ويسمى المكان الذي يقبض فيه الطعام فاذا قيلا ذلك وكانا جائزي الأمر كان صحيحا (٢) وله شروط بعض منها متفق عليها (٣)٠

⁽١) المجموع ٩٤/١٣

⁽٢) الاجماع ص ١١٩

⁽٣) انظر رحمة الأمة ص ١٤٤ والافصاح ٢٣٥ وكشاف القناع ٢٧٦/٣ ـ ٢٩٨ والمجمــوع ٩٧/١٣ والمغنى ٢٠١/٤ وبدائع الصنائع ٥/١٠٠ والشروط هي : ستة في المسلــم فـــه٠

۱) ان یکون فی الذمة ۲) ان یکون موصوفا ۳) ان یکون مقدرا

٤) ان يكون موجلا ه) ان يكون الأجل معلوما ٦) ان يكون موجودا عند
 حل الأجل.والثلاثة في رأس مال السلم ٠

¹⁾ ان يكون معلوم الجنس ٢) مقدرا ٣) نقددا قال الشوكانى: اتفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المسيب واختلفوا فى بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال فى المجلس وعن ابن عباس قال النبى صلى الله عليه وسلم: من أسلف فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (رواه الجماعة) نيل الأوطار ٥٥٥٥-٢٥٦)

۱٤٧ه القرض: هو دفع مال ارفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله والأصل فيه كما قالالبهوتى : الاجماع لفعل النبى صلى الله عليه وسلم وهو نوع من السلف لارتفاقه .

وهو قربه مندوب اليهسا(۱) ويجوزفي المكيل والموزون بغير خلاف (۲) وفي غيرهما خلاف ٠

(۲) قال ابن المنذر : أجمعوا على ان استقراض الأشياء من الاطعمة وغيرها جائسر (الاجماع ص ۱۲۰) قال ابن عابدين : صح القرض في مثلي ـ ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك ـلافي

غيره ٠

(حاشية ابن عابدين ٥/١٦١–١٦٢)

ويجب رد مثل الشي ويجوز للمستقرض بيع ما استقرض وأكله وتملكه وانـــه مضمون عليه وكل شرط يزيد القرض فهو حرام وليس القضاء في بلد آخر مـــن هـذا فيجوز وهو الذي سمى بالسفتجة وهو مأثور عن ابن الزبير وغيــره (مراتب الاجماع ص ٩٤ والمغنى ٢٣٩/٤ – ٢٤٠ والاجماع ص ١٢٠) ونيـــل الأوطار ٢٥٩/٥ – ٢٦٠) ٠

⁽۱) كشاف القناع ۲۹۸/۳ والافصاح ص ۲۳۲ مراتب الاجماع ص ۹۲-۹۶ المغنى ۲۳۱/۳ روى البخارى عن أبى رافع أن النبى صلى الله عليه وسلم استسلف من رجــل بكرا فقدمت على النبى صلى الله عليه وسلم إبل الصدقية .

فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره فرجع اليه أبو رافع فقال يا رسول الله لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا فقال : إعطه فان خير الناس أحسنهم قضــا ؛

المضاربة هي القراض بلغية أهل المدينيية

وهو أن يدفع انسان الى انسان ما لا يتجر فيه والربح مشترك .

واتفق الائمة على جواز ذلك (١)

قال ابن حزم كل أبواب الفقه ليس منها باب إلاوله أصل فى القرآن والسنة وحكمه ولله الحمد حاشا القراض فما وجدنا له أصلا فيها البتة ولكنه إجماع صحيح مجرد والذى قطع عليه انه كان فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم و علم ماقره ولو لا ذلك ماجاز (٢)

وقال ابن قدامة عن ابن مسعود وحكيم بن حزام انهما قارضا ولا مخالف لهما فـــى الصحابة فكان اجماعا ولأن الناس بحاجة الى المضاربة فالدراهم لا تنمى الابالتقليب وليس كل من يملكها بحسن التجارة (٣) .

(۱) انظر رحمة الامة ص ۱۸۱ وقال ابن عابدين : هو عقد شركة فى الربح بمال مــن جانب رب المال وعمل من جانب المضارب ٠

وركنها الايجاب والقبول (ولها انواع ولكل حكم) حاشية ابن عابديــــن ٥/٥٤-١٤٦ و ٦٤٧/٠) وشرطها امو رسبعة٠٠

- عد ابن حزم الموافع التي ثبت فيها الاجماع من المضاربة ٠
- ۱- القراض بالدنانير والدراهم من الذهب والفضة المسكوكه الجارية في ذلـــــك
 البلد جائز (مراتب الاجماع ١٣٤٩)
- ٣- فى القراض ان لكل واحد منهما اذا تم البيع وحصل الثمن كله أن يتـــرك التمادى فى القراض شاء الآخر أم أبــى
 - ٤- العامل باق على قراضه ما لم يمت هو أو يمت مقارضه او يترك العمل ٠
 - ٥- القراض كما ذكرنا في التجارة المطلقة جائز ٠
 - ٦- جواز التجارة حينئذ في الحضر
- ٧- صاحب المال إن أمر العامل ان لايسافر بما له فذلك جائز ولازم للعامل وانه

٨- انه ان امره بالتجارة في جنس سلعة بعينها مأمونة الانقطاع فان ذلــــك
 جائز لازم ما لم ينهه عن غيرها (انظر مراتب الاجماع ص ٩٣-٩٣ والإجمـاع
 ص ١٢٤-١٢٥) و حاشية ابن عابدين ٤٨٠/٦-٤٨١)

- (٢) مراتب الاجماع ص ٩١-٩٢
- (٣) المغنى ٥/١٩ ـ ٢٠ وكشاف القناع ٣/٧٩٤)

قال ابن قدامة : لايستحق المفارب اخذ شى من الربح حتى يسلم رأس المال اللي ربه ومتى كان فى المال خسران و ربح جبرت الوضيعة من الربح ٠٠٠ لأن معنىك الربح هو الفاضل عن رأس المال ٠٠٠

(لانعلم في هذا خلافها (المغنى ٥/١٤)

ولا يجوز له اخذ شي من الربح بغير إذن رب المال بلا خلاف علم (١٦/٥)

وقال ابن المنذر: اجمع كل من نحفظ عنه من أُهل العلم انه لايجوز أن يجعــل الرجل ديناله على رجل مضاربة ٠

وممن حفظنا ذلك عنه عطاء والحكم وحماد ومالك والثورى واسحاق وأُبـــو ثور وأصحاب الرآى وبه قال الشافعـى (المغنى ٥٣/٥)٠

189 ـ الرهن: الثبوت والدوام وقيل الحبس وشرعا: المال الذي يجعل وثيقة بالدين يستوفي من

ان تعذر استيفاء ما عليه٠

وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع •

1- قال الله تعالى : وان كنتم على سفر فلم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة (۱) 7- روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما الى أجمل ورهنه درعمه (۲)

٣- واجمع المسلمون على جواز الرهن في الجملة (٣)

قال البهوتى : هو جائز وليس بواجب اجماعا لأنه وثيقة بالدين فلم يجب كالضمان ويجوز في السفر والحضر (٤)

وذكر الدمشقى ان داود خصه بالسفر دون الحضر للآية (٥) ونقل ابن المنذر عن مجاهد مثل ذلك (٦)

وهذا رأى مخالف للاجماع وورودكلمة السفر ليس لتخصيص الرهن بالسفر بل لحدوث مثل هذه الحالات في السفر أكثر ولذا ذكر والا فالرهن لتوثيق الدين ولحماية المصلال وهذا المعنى لا علاقة له بالسفر أو الحضر بل هو متحقق فيهما •

قال ابن قدامة : فأما ذكر السفر فانه خرج مخرج الغالب لكون الكاتب يعدم فــــى السفر غالبا ولهذا لم يشترط عدم الكاتب وهو مذكور معه ايضا (٧)

قال ابن حزم : لايجوز اشتراط الرهن الا في البيع الى أُجل مسمى في السفر أو فـــــى السلم إلى أُجل مسمى في السفر خاصــة مع عدم الكاتب في كلا الوجهيــن ٠

⁽۱) البقرة ـ ۲۸۳ (انظر تفسيرالطبرى ۱٤٠/۳ قال ابن جرير: جائز للرجـــل أن يرهن بما عليه ويرتهن بماله من حق في السفر والحضر لصحة الخبـر٠

⁽٢) رواه الشيخان(البخارى ١٨٦/٣)

⁽٣) المغنى ٢٤٥/٤ الافصاح ص ٣٦٨ (٤) كشاف القناع ٣٠٧/٣ ـ ٣٠٨ والمجموع ١٠٤/١٣

⁽٥) رحمة الأمة ص ١٤٧

⁽٦) الاجماع ص ١٢١

⁽٧) المغنى ٤/٢٤٢

⁽ لا ق وقال ابن رشد : قال قوم من أهل الظاهر لايجوز أُخذ الرهن إلا في السلم خاصة أعنى السلم فيه وذلك للآية - (بداية المجتهد ٢٧٣/٢) لايجوز الرهن كذلك عندهم اذا يكون هنالك كاتب (بداية المجتهد ٢٧٤/٢) وقالوا ايضا لايجوز الا في السفر (٢٧٥/٢) انظر المحلى ٤٨٠/٨ و أوّل عن رهن النبي صلى الله عليه وسلم انه رهن تطموع ٠

١٥٠ _ ش_____ن السره___ن ،

قال ابن رشد فى شرط الراهن: لاخلاف فى الراهن ان من صفت الداد الله السداد (١)

ومن الشرط: القبيض

قال ابن رشد : اتفقوا بالجملة على ان القبض شرط فى الرهن لقوله تعالى ((فرهان مقبوضة))

واختلفوا هل هو شرط تمام او شرط صحة ٠

ولا يمتلك المرتهن بالقبـــــف

قال ابن رشد لو شرط ذلك فيوجب النسسخ

لقوله عليه الصلاة والسلام " لايغلق الرهـــن " (٣)

(۱) بداية المجتهد ۲۷۲/۲

(۲) بدایة المجتهد ۲۷٤/۲

(٣) بداية المجتهد ٢٧٥/٢

عن أُبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال " لايغلق الرهن من صاحبــه الذي رهنه ،له غنمه وعليه غرمه ٠

رواه الشافعى والدار قطنى والحاكم والبيهقى وابن حبان ورجاله تقصيات إلا ان إرساله محفوظ (نيل الاوطار ٢٦٥/٥)

والراهن كذلك لايتضرف فيهضمدة الرهن فلايبيعه ولا يهديه

وهذا مجمع عليه إلا العتق (انظر الاجماع ص ١٢٣) واذا يكون الرهن جمارية فلا يحل للمرتهن وطوّها اجماعا (المغنى ٢٧٥/٤)

ولا يبرأمن الرهن الا بدفع الدين كله ولايصح اخراج بعض الرهن إِجماعا(الاجمــاع

ص ١٢٣ والمغنى ٢٧٠/٤ ويصح أن يرهن مال غيره إذا أذن له (الاجماع ص ١٢٣

والمغنى ٤/٨٥٢)

الحجر : هو منع شخص معين أن يتصرف في ماله

قال ابن رشد: أُجمع العلماء على وجوب الحجر على الأيتام الذين لم يبلغوا الحلم لقوله تعالى ((وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح (١)

واختلفوا في الحجر على العقلاء الكبار اذا ظهر منهم تبذير لأموألهم (٢) التفليس : المفلس مازادت ديونه على ماله أومن لامال لله (٣)

(۱) النساء ـ ٦

(۲) بداية المجتهد ۲۷۹/۲ : ولا يخرج الصغار من الحجر الا ببلوغ سن التكليــف وايناس الرشد منهم وان كانوا قد اختلفوا في الرشد ماهو ۰۰۰ (۲۸۰/۲)
(وانظر الاجماع ص ۱۲۵ ورحمة الأمة ۱۵۶ والمغنى ۲۶۳/۶)

وإقرار المحجور على نفسه جائز (الاجماع ص١٣٦ والمجموع ٢٨٥/١٣) و١٢ ٣٤٤ وقال ابن قدامة : ان عادوا لسفه حجر عليه

وحجته في ذلك قصة عثمان مع ابن الزبيسر

روى عروة بن الزبير ان عبد الله بن جعفر ابتاع بيعا فقال على رض الله لآتين عثمان ليحجر عليك فأتى عبد الله ابن الزبير فقال ابتعت بيعا وان عليا يريد أن يأتى امير المؤمنين عثمان فسأله الحجر على فقال الزبير انا شريكك فللله البيع فأتى عثمان فقال ان جعفر قد ابتاع بيع كذا فاحجر عليه •

فقال الزبير أنا شريكه في البيع فقال عثمان كيف أحجر على رجل شريكه الزبيــر قال أحمد لم اسمع هذا إلا من ابي يوسف القاضي

وهذه قصة يشتهر مثلها ولم يخالفها احد في عصرهم فتكون اجماعا (المغنى ٢٥٢/٤) (٣) انظر كشاف القناع للبهوتي ٣/ ٤٠٥ والمجموع للنووي ١٣/ ٢٧١

والرشد هو البلوغ عندالحنفية وعند غيرهم الصلاحية للتكليف والسفه : هو تبذير المال على خلاف مقتضالشرع والعقل (انظـر حاشية ابن عابـدين 1/ ١٤٧) الصلح معاقدة يتوصل بها الى الاصلاح بين المختلفين ويتنوع أنواعا :

١_ صلح بين المسلمين

٢_ مع أهل الحرب

٣_ بين اهل العدل ٠

٤ مع أهل البغـى

مـ بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما •

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلح بين المسلمين جائز الا صلحــا حرم حلالا او أحل حراما (۱)

وأجمعت الأمة على جواز الصلح في هذه الأنواع التي ذكرناها (٢)

وهناك صلح أخر وهو صلح اقرار وييوز ملك اقرار فيالمال . وهوالذي عبر عنه النووي بأنه صليم الصلم (٣)

قال ابن حزم : لايحل الصلح البتة على الانكار ولا على السكوت الذي لإنكــار معه ولا اقرار (المحلي ٢٠٩/٨)

قبال الدمشقى : اتفق الائمة على أن من علم ان عليه حقا فصالح على بعضه لم يحل لأنه هضم للحق (رحمة الامة ١٥٥)

قال ابن قدامة : جملته من اعترف بحق وامتنع من أدائـه حتى صولح علـ بعضه فالصلح باطل لأنه صالح عن بعض ماله ببعض وهذا محال ٠

وسواءً كان بلفظ الصلح او بلفظ الا براء او بلفظ الهبة المقرون بشرط ٠٠٠ وعدابن قدامة أقوال العلماء في المسألة ـثم قال ـ الخلاف في التسمية

اما المعنى فمتفق عليةً (المغنى ١١/٤ - ٣٦٢)٠٠ (٣) قال النووى: الصلح على خمسة أقسام _ منها _ صلح اقرار على مسال (المحموع ۱۳/ ۳۸۷) وقال ابن عابدين وهوالصلح عن دعوى المال مطلقا ولوباقرار أو بمنفعة ١٠٠٠٠ ويثبت الولاء باقرار والا لا (حاشية ابنعابدين (TTT /0

⁽١) قال ابن حزم : هذه الرواية ساقطة لانه انفرد بها كثير بن عبدالله بن زيد بن عمر وهو ساقط متفق على اطراحه (المحلى ٦١٣/٨)

⁽٢) المغنى ٤/٢٥٣

الحسوالسسنة

الحوالة: هي تحول الحق وانتقاله من ذمة الى ذمة

وهى ثابتة بالسنة والاجمساع ٠

روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال " مطل الغنى ظلم فاذا اتبع أحدكم على ملى ً فليتبع "(1)

وأجمع أهل العلم على جواز الحوالة في الجملسة (٢)

قال الدمشقىي : اتفق الائمة على انه اذا كان لانسان على آخر حق فأحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة •

وقال داود يلزمه القبــول (٣)

ونقل ذلك عن أبى ثور وابن جرير وأكثر الحنابلسسة

فوهم من ادعى الإجماع في الزام القبول (٤)

والصحيح وان الذين نقلوا الاجماع نقلوه في الجواز والنخلاف في اللزوم •

قال ابن حزم : فرض على الذى أحيل ان يستحيل عليه ويجبر على ذلك ويبــرآ المحيل مما كان عليه (المحلى ١٧/٨ه)

⁽۱) رواه البخارى ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجة (البخاري ١٣٣:٣)

⁽٢) المغنى ٤/٣٩٠

المحلى ١٩/٨

⁽٣) رحمة الأُمة ص١٥٧

⁽³⁾ **المجموع 17/073**

وهى الكفالة ٠٠٠٠ وهى ضم ذمة الضامن الى ذمة المضمون عنه فى التزام الحق والأصل فى جوازه الكتاب والسنة والاجماع ٠

- الله تعالى: "ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم " (۱)
 قال ابن عباس الزعيم الكؤيــــل
- ۲ عن سلمة بن الاکوع ان النبی صلی الله علیه وسلم أتی بجنازة لیصلّی علیه سا فقال : هل علیه من دُیـن ؟ قالوا لا فصلی علیه ،ثم أتی بجنازة أخـــری فقال: هل علیه من دُین؟قالوا : نعم قال فصلوا علی صاحبكم قال أبوقتادة علیّ دینه یارسول الله ،فصلی علیه (۲)
 - ٣- أجمع المسلمون على جواز الضمان في الجملة (٣)

وقيل هي عقد ارفاق مستقمل ٠ (آنظر نيل الأوطار ٥/ ٢٦٦)

وقال ابن حزم ؛ وقال يجوز الضمان بغير رغبة المضمون عنه (المحلى ٢٢/٨٥ قـال ابن قدامة كذلك وفيه إجماع (المغنى ٤٠٠/١ المجموع ٤٥٠/١٣)

وقال ايضا لايجوز ضمان الوجه (المحلى ٣٧/٨ه)

قال ابن عابدين: هو الكفالة بالمال ٥٠٠ وركنها ايجاب وقبول ٥٠٠ وشرطها كـــون المكفول به مقدور التسليم ٥٠ وفى الدين كونه صحيحا قائما٠٠ وحكمهالزوم المطالبة على الكفيـل ٥٠ وأهلها من أهل التبرع (حاشية ابن عابدين ١٨٢/٥–٢٨٦) قال ابن قدامة : ان ابراً صاحب الدين المضمون عنه برئت ذمة الضامن لانعلـــم

خلافًا (المغنى ٤/٩٠٤ المجموع ١٣/٢٦٤ وابن عابدين ٥/٢١٧)

⁽۱) سورة يوسف - ۷۲ -

⁽٢) البخارى ١٢٦/٣ (الكفالة ،باب من تكفل عن ميت دينا ٤٧٤/٤ رقم ٢٢٩٥)واللفظ

⁽٣) المغنى ٩٩/٤٣ ـ ٤٠٠ رحمة الأمة ص ١٥٨ المجموع ٣٩٩/٤٠ قال الشوكانى : اختلفوا هلى هى بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهــــى عن بيع الدين بالدين او هى استيفاء ؟

هى اجتماع في استحقاق أو تصرف

وهى ثابتة بالكتاب والسنة والإجمــاع •

أما الكتاب فقوله تعالى: فهم شركاء فى الثلث (1) والسنة فقال النبى صلى الله عليه وسلم: يقول الله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما (٢) وأجمع المسلمون على جواز الشركة فللمسلمون على المسلمون على الشركة فللمسلمون على الشركة فللمسلمون على المسلمون على الشركة فللمسلمون على المسلمون على الشركة فللمسلمون على المسلمون على المسلمون على الشركة فللمسلمون على المسلمون على المسلمون على المسلمون على المسلمون على الشركة فللمسلمون على المسلمون على المسلم

والشركة على أقسام عديدة:

⁽۱) النساء ۱۲

⁽٢) رواه ابُو داود عن أبى هريرة وسكت عنه وصححه الحاكم وأعلّه الدارقطني بالإرسال

⁽٣) المغنى ٥/٥ والمجموع ١٥/٥٠٦ ـ ٤٠٦

⁽٤) المغنى ١٦/٥ ورحمة الامة ص ١٦٠ والمجموع ١٦/٥٠ ــ ٥١١

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مسلسن الشريكين مالا مثل مال صاحبه دنانير أو دراهم ثم يخلطا ذلك حتى يصير مالا واحد الايتميز على أن يبيعا ويشتريا ما رأيا من التجارات على ان ما كسسان فيه من فضل فلهاوما كان من نقص فعليهما٠

فاذا فعلا ذلك صحت الشركة (الاجماع ص١٢٢ وكشاف القناع ٤٨٦/٣)

وهى إقامة الغير مقام نفسه فى تصرف جائز معلوم (1) قال ابن عابدين : التوكيل صحيح بالكتاب والسنسة • قال تعالى : " فابعثوا أحدكم بورقكم هذه •••• (٢) ووكّل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بشراء آضحية (٣) وعليه الاجماع (٤)

قال الدمشقى : الوكالة من العقود الجائزة فى الجملة بالإجماع وكل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له فيه الوكالة كالبيع والشـــراء والاجارة والقضاء والديون والخصومة فى المطالبة بالحقوق والتزويج (٥) والوكالة عقد جائز من الطرفين للموكّل عزل وكيله متى شاء وللوكيل عزل نفسـه وتبطل أيضا بموت أحدهما ايهما كان وجنونه المطبـق ولا خلاف فى هذا كله (٦)

⁽۱) حاشية ابن عابديه ١٠/٥

⁽٢) الكهـــف - ١٩

⁽٣) رواه أبو داود والترمذى وهو ضعيف لجهالة راو،وعن عروة بن الجعد البارقى ان النبى صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشترى به شاة فاشترى له بـــه شاتين فباع أحدهما بدينار وجاءه بديناروشاة فدعا له بالبركة في بيعـــه وكان لو اشترى التراب لريح فيه (رواه البخارى ابو داود واحمد في مسنـده)

⁽٤) حاشية ابن عابدين ٥٠٩/٥

⁽ه) رحمة الأمة ص ١٦٢ و المغنى ٥/٣٠ والمجموع ٢٥/٥٥٥ - ٣٣٥) قال ابن حزم : لايجوز التوكيل على إلاقرار وإلانكار أصلا٠٠٠ وقد صح اجماع أهل الاسلام على ان لايصدق أحد على غيره الا على حكم الشهادة فقط ٥٠٠ (المحلى ٣٦٦/٩) وانظر نيل الأوطار ٥/٥٠٥

⁽٦) المغنى ٥/٨٨ـ٨٩ المجموع ٩٧/١٣ واقرار الوكيل على موكله في الحدود والقصاص غيرمقبول سواء كان بمجلس الحكم أو غيره (المغنى ٦٤/٥ والمجموع ٥٣٨/١٣)

۱۵۷ - العارية : إباحة الإنتفاع بعين من أعيان المال بدون عوض قال الله تعالى : " ويمنعون الماعون " (۱) وقال ابن عباس وابن مسعود أنه العوارى

أجمع المسلمون على جواز العارية واستحبابها وفي وجوبها خــــلاف(٢) ويجب رد العارية ان كانت باقية بلاخلاف ويجب ضمانها اذا كانت تالفة وتعــدى فيها المستعير وفيما اذا لم يتعد خلاف وقال الحسن والنخعى وغيرهما هي أمانة لايجب ضمانها إلا بالتعـدى (٣)

وقال ابن عابدين: لا تضمن بالهلاك من غير قصد كالوديعة وشرط الضمان باطلل كشرط عدمه (٩/٩/٥) انظر بداية المجتهد ٢١٣/٢ نيل الأوطار ٩٣٤/٥ روى أحمد وأبو داود عن صفوان بن أمية : ان النبى صلى الله عليه وسللام استعار منه يوم حنين ادرعا ، فقال اغصبا يا محمد ؟ قال بل عارية مضمونة قال فضاع بعضها فعرض عليه النبى صلى الله عليه وسلم أن يضمنها له فقللان أنا اليوم في الاسلام أرغب " " وله شاهد"٠٠٠٠ نيل الأوطار ٣٣٧/٥)

قال الكاساني : المستعار امانة في يد المستعير في حال الاستعمال بالإجماع (بدائع الصنائع ٢١٧/٦)

وقال ابن المنذر: اجمعوا على ان المستعير لايملك بالعارية الشى"المستعصار (الاجماع ص ١٣١ وبدائع الصنائع ٢١٨/٦ والمجموع ١٤/ ٣٦- ٣٧) وقال ابن المنذر اجمعوا على أن له أن يستعمل الشى"المستعار فيما أذن لصه أن يستعمله فيه وللمستعير أن ينتفع بنفسه وان أجاز له فيعير غيره وإلا لا هذا بالاجماع (الإفصاح ٢٦٧ والمجموع ١/١٥ كشاف القناع ١٨/٤) والانتفاع يكون ما هو معروف فليسله إفساده — (انظر مراتب الإجماع ص ١٤)

⁽۱) الماعون - ۷ قال ابن عابدین : هی تملیك المنافع مجانا ٥/٦٧٧

⁽٢) المغنى ه/١٦٤ بداية المجتهد ٣١٣/٣ نيل الأوطار ٣٣٣/٥ قال ابن حزم : هى فـرض فى بعض المواضع (المحلى ١٦٨/٩)

⁽٣) المغنى ه/١٦٤ حاشية ابن عابدين ٥/٦٧٩

١٥٨ - الغصب : هو الاستيلاء على مال الغير بغير حق (١)

وهو محرم بالكتاب والسنة والاجماع ٠

قال الله تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (٢)

وعن عائشة : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ظلم ڤيهد شبر. من الأرض

طوّقه الله من سبع أرضين"(٣)

وكذلك عن أُنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " لايحل مال امرى مسلم الابطيب نفسته (٤)

و أُجمع المسلمون على تحريم الغصب في الجملسة (٥)

- (۱) انظر حاشیة ابن عابدین ۱۷۸/-۱۷۸
 - (٢) النساء _ ٢٩
- (٣) رواه الشيخان روى البخارى عنها (١٧١/٣) أنها قالت لأبى سلمة ﴿إِيا ابــا سلمة اجتنب الأُرض فان النبى صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قيد شبر مـــن الأرض طوقه من سبع أرضين﴾
 - (٤) رواه الدارقطني وله طرق عنده وعندغيره (أنظر نيل الأوطار ٥/ ٣٥٦)
 - (٥) نيل الأوطار ٥/٥٥٣ والمغنى ١٧٧/٥

قبال الدمشقى : الاجماع منعقد على تحريم الغصب وتأثيم الغاصب

وأنه يجب رد المغصوب ان كانت عينه باقية ولم يخفد من نزعها اتلاف نفــــــس قال ابن هبيرة: اتفقوا على انه اذا غصب خيطا فخاط به جرح نفسه وخاف علــــى نفسه التلف ان هو نزعه انه لايلزمه سوى القيمة لأجل الخوف على النفـــــس (الافصاح ص ٢٧٤)

واتفقوا كذلك على ان العروض والحيوان وكل ماكان غير مكيل ولا موزون يضم اذا غصب وتلف بقيمته (رحمة الأمة ص ١٧٣ الافصاح ٢٧٠-٢٧٤ والمغنى ٢٠٩٥- و٢٧٧ والعنى ١٠٩٥ و١٧٧) قال الشوكانى : لاخلاف فى ان المثلبي يضمن بمثله (نيل الأوطاره/٣٦٤) واذا كان المغصوب جارية ووطئها الغاصب فهو زان

فان كان عالما بالتحريم فعليه حد الزنا ٠٠ (المغنى ١٩٩/٥) المحلى ٨/٥٦٥

١٥٩ ـ الشفعــة: هي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المنتقلة عنه من يد من انتقلت اليه،

وهي شابتة بالسنة والاجماع •

عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل ما لم يقسم ،فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (٢) قال ابن المنذر : أُجمع أهل العلم على إثبات الشفعة للشريك الذى لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائسط (٣)

(٣) الاجماع ص ١٢١ والمغنى ٥/٢٦ وبداية المجتهد ٢٥٦/٢

قال ابن هبيرة : اتفقوا على أن الشفعة تجب فى الخليط (الافصاع ص ٢٧٤) وقال الدمشقى : تثبت الشفعة للشريك فى الملك باتفاق الائمة

وفى الشفعة بالجوار خلاف

قال به أبو حنيفة ومنعه الشافعية والحنابلة (رحمة الامة ١٧٨ والمغنىه/٢٢٩- ٢٣٠) وقال ابن رشد : قال أهل المدينة لا شفعة للجار وللشريك القاسم قال ابن المنذر : أجمعوا على أن من اشترى شقصا من أرض مشتركة فسلم بعضهم الشفعة وأراد بعضهم ان يأخذ،

فلمن أراد الأخذ بالشفعة أن يأخذ الجميع أو يدعه

وليسله أن يأخذ بقدر حصته ويترك ما بقى (الاجماع ص ١٢٠ والمغنى ٢٧٢/٥)
قال ابن رشد: اتفقوا على أنه من انتقل اليه بشراء من شريك غير مقاســـم٠٠
(بداية المجتهد ٢٥٨/٢)

وقال ابن رشد: اتفقوا على أنه يأخذ فى البيع بالثمن ان كان حالا واختلفوا اذا كان البيع إلى أُجل ٠٠٠(بداية المجتهد ٢٥٩/٢) قال ابن حزم الشفعة واجبة فى كل جزء بيعمشاعاًغير مقسوم ٠٠ المحلى ٨٢/٩ –

٣٨ - و ٨٨

⁽۱) المغنى ٥/٢٢٩

⁽۲) البخاري ۱۱٤/۳

170 _ الاجارة: وهى ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع وهى تمليك منفعة بعوض قال الله تعالى : " فان أرضعن لكم فآتوهن اجورهن " (۱) روى أبو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

قال الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة

- ۱) رجل أعطى بى ثم عدر
- ۲) رجل باع حرا فأكل ثمنه
- ٣) ورجل استاجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره (٢)

قال ابن قدامة : أُجمع أهل العلم في كل عصر ومصر على جواز الإجارة إلا ما يحكي عن عبد الرحمن بن الأُصم انه قال : لايجوز ذلك لأنه غرر يعنى انه يعقد على منافع لم تخلق وحكى ابن رشد عن ابن عليه أنه منعها أيضا .

وهذا غلط ،لا يمنع انعقاد الاجماع الذي سبق في الأعصار وسار في الأمصار. والقياس أيضا دال عليها فان الحاجة الى المنافع كالحاجة الى الأعيان .

فلما جاز العقد على الأعيان وجب أن تجوز الإجارة على المنافع (٣)

وقال ابن رشد: اجمعوا على إبطال اجارة كل منفعة كانت لشى محرم العين او محرمة بالشرع (٢٢٠/٢) وكذلك كل منفعة كانت فرضى عين على الإنسان بالشرع كالصلة .

⁽۱) ألطلاق - ٦

⁽۲) رواه البخارى ۱۱۸/۳

⁽٣) المغنى ١٢١/ – الاجماع ١٢٨ ورحمة الأمة ص ١٨٥ والافصاح ٢٧٧ وبدايةالمجتهد٢٢٠/٢ قال ابن حزم / الاجارة جائزة في كل شي له منفعة (رقام المسألة ١٢٨٥) وذكر ابن رشد ان إبن علية أيضا منعها (بدايةالمجتهد٢٠/٢٢ و رحمة الامة ص ١٨٥) وما قالا عن الضرر ان المنافع في وقت العقد معدومة قال ابن رشد: انها ان كانت معدومة في حال العقد فهي مستوفاة في الغالب ،والشرع انما لحظ من هذه المنافع ما يستوفى في الغالب او يكون استيفاؤه وعدم استيفائه على الساوا الدايةالمجتهد٢٠/٢٢)

171 – والاجارة تكون على منفعة وعلى عمل لمدة لقاء أجر فلا بد ان يكون الأجر معلوما وكذلك المدة فلا بد ان يكون الأجر معلوما وكذلك المدة قال ابن المنذر : اجمعوا على إجارة أن يكرى الرجل من الرجل دارا معلوم باجر معلوم (۱)

(۱) الاجماع ص ۱۲۸ والمغنى ٣٢٥ - ٣٢٣ - ٣٢٣ قال ابن قدامة: لاخلاف بين أهل العلم فى إباحة إجارة العقار ٠ وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن إجارة المنازل والدواب جائزة

وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن إجارة المنازل والدواب جائزة اذا بيّسن الوقت والآجر ،وكانا علامين بالذى عقدا عليه الاجارة ويبيئان سكنى السدار وركوب الدابة وما يحمل عليهما (الاجماع ص ١٢٨) (وبداية المجتهد ٢٢٦/٢)

(۲) قال ابن قدامة : 1ذا اكترى عينا فوجد بها عيبا لم يكن علم به فله فسـخ العقد بغير خلاف نعلمه ۰۰۰ وان شاء أخذ ها ۰۰ (المغنى ٣٣٩/٥) ويجوز استئجار الآدمى بغير خلاف ۰۰

وقد أُجِّر موسى عليه السلام نفسه لرعىالغنم (المغنى ١٤١/٥) قال ابن رشد: اتفقوا على إجارة الدور والدواب والناس على الأُفعال المباحة وكذلك الثياب والبسـط (٢٢١/٢) ويجب الضمان على الممكرى اذا تعدى وذلك بالاتفاق (انظربدايةالمجتهد٢٣٢/٣٣١/٢

177 - الوديعة: هي العين التي يضعها مالكها عند آخر ليحفظها وهي مشروعة اجماعا (۱)

قال صاحب تكملة المجموع: أجمع علماء كل عصر على جواز الايداع والاستيداع

... وقبولها مستحب لن يعلم من نفسه الأمانة (۲)

قال الله تعالى: " ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها" (۳)

(١) انظر نيل الأُوطار ٣٣٣/٥

(٢) المجموع ١٤/٥

وقال الدمشقى : اتفق الائمة على أن الوديعة من القُرُب المندوب اليها وان فى حفظها ثوابا وأنها أمانة محضـة٠

وان الضمان لايجب على المودع إلا بالتعدى (رحمة الامة ص ١٦٩ والافصاح ٢٦٧ و نيل الاوطار ٥/١٤ والمجموع ٦/١٤)

وقال ابن المنذر : اجمعوا على أن الأمانات مردودة الى أربابها (الاجماعص ١٢٩)

وكذلك متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الإمكان وإلا ضمن (رحمــة الامة ص١٧٠ والافصاح ٢٦٧ والمجموع ٢٧/١٤)

والمطلوب من المودع احراز الوديعة وحفظها (انظر الاجماع ص ١٢٩ والحرز ما يحفظ به اموالسه (انظر المحلى ١٣٧/٧)

(٣) النساء - ٨ه

١٦٢ إحياء الموات ٠

المسسوات: الأرض التي ليس لها مالك ولا بها ماء ولا عمارة

ولا ينتفع بها أحد ٠

والأصل فى إحياء الأرض حديث جابر مرفوعا: من أحيا أرضا ميتــة فهى له " (1)

قال الدمشقى : اتفق الائمة على ان الأرض الميتة يجوز إحياوها ويجوز إحياء موات الاسلام للمسلم بالاتفاق (٢)

قال الشافعى : بلاد المسلمين شيئان عامر وموات فالعامر لأهلهوكل ما صلح به العامر ان كان مرفقا لأهله من طريق وفناء وسيل ماء أو غيره فهو كالعامر فى ان لايملك على أهله إلا باذنهم ٠٠٠٠

والموات شيئان : موات قد كان عامرا لأهله معروفا فى الاسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتا فذلك كالعامر لأهله لايملك عليهم الا باذنهم٠

والثانى : مالم يملكه أُحد من أُهل الاسلام يعرف ولا عمارة فى الجاهلية أُولـــم يملك ٠

فذلك الموات الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أحيا مواتــــا فهو له(٣)٠

⁽۱) كشاف القناع ٢٠٥/٤ والحديث رواه الترمذي وقال حسن صحيح٠

⁽٢) رحمة الأمة ص ١٨٩ والافصاح ٢٨٤ ومراتب الاجماع ص ٩٥ والمجموع ١٨٩٥٤ قنال ابن عبد البر أُجمع العلماء على أن ما عرف بملك مالك غير منقطع أنه لايجوز احيارُه لأحد غير اربا به (كشاف القناع ٢٠٦/٤)

⁽٣) ولايدخل في الاحياء ماتعم منفعته لجميع الناس مثل الطرقات والشوارع وغيرها (٣)

^{...} ويجوز الارتفاق بالقعود في الواسع من ذلك للبيع والشراء على وجه لايضيــق على أحد ولا يضر بالمارة لاتفاق أهل الأمصار في جميع الأمصار على إقرارالناس على ذلك من غير إنكار .. (انظر كشاف القناع ٢٠٨/٤ والمجموع ٤٧٧/١٤)

٤ ٦ ١ - حمايـة الاراضي العامة لمصالح المسلمين ٠

قال البهوتى : للامام أن يحمى أرض موات لرعى دواب المسلمين

التى يقوم بحفظها من الصدقة والجزية ودواب الغزاة ورعى ماشية الضعفاء عــن البعد للرعى وغير ذلك مالم يضيق على المسلمين يقول عمر رضى الله المال مال الله ،والعباد عباد الله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت مـن الأرض شبرا في شبر (رواه أبو عبيد في الأموال (ص ٣٣٢ رقم ٧٤٢)

قال مالك : بلغنى انه كان يحمل على أربعين الفا من الظهر فى سبيل الله وروى أيضا أن عثمان حمـى

واشتهر ولم ينكر فكان كالاجماع وليس ذلك لغيره (١)

(۱) كشاف القناع ٢٢٣/ - ٢٢٤

وقال فى تكملة المجموع : فأما ما حمى الامام بعد رسول الله صلى الله على الله على الله على الله على الله عليه وسلم فان أراد ان يحمى لنفسه او لأهله او للأغنياء خصوصا لم يجــز وان أراد ان يحمى لخيل المجاهدين و نُعـــــم الجزية والصدقــة ومواشى الفقراء نظـر ٠

فان كان الحمى يضر بكافة المسلمين فقرائهم وأغنياءهم لضيق الكلاء عليهم فحمى أكثر مواتهم لم يجز٠

وان كان لايضربهم لأنه قليل من كثير يكتفى المسلمون بما بقى من مواتهم

أ) لايجوز ان يحمى : لرواية مجاهد عن ابن عباسقال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة الماء والنار والكلاء وثمنه حرام •

والسجة وسعم لما فيه من صلاح المسلمين لما روى ان أبا بكر حميي الربدة لابل الصدقة واستعمل عليه مولاه أبا اسامة وتولى عليه قطبة بن مالك الثعلبي (المجموع ١٨٨/١٤ – ١٨٩) والحديث رواه أحمد وأبود داود وابن ماجة ٠٠٠) فالاتفاق حاصل على الجواز بشرط عدم الضيق وعدم الضرر بالمسلمين وعيدم

التخصيص لنفسه

١٦٥ _ اللقطـة: هي المال الضائع من ربه يلتقطه غيره (١)

قال ابن هبيرة: اتفقوا على جواز الالتقاط بالجملة ثم اختلفوا فى الأفضل (٢) واتفقوا ايضا على التعريف مع اختلافهم فى مدته وكذلك اتفقوا فى اباحــة اليسيــر (٣)

(١) المجموع ٤/٣٠٥

والاصل فيها ما روى البخارى عن زيد بن خالد قال جاء رجل الى رسول الله على الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال أعرف عقاصها ووكاءها ثم عرّفها سنة فان جاء صاحبها وإلا فشأنك بها قال فضالة الغنم ؟ قال هى لــــــك أولاً فيك او للذئب •

قال فضالة الإبل قال مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الما وتأكل الشجر حتى يلقاها ربَّها (اللقطة ،باب اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة الخ ٠٠٠٠ ه/٨٤ رقم ٢٤٢٩) (١٦٣/٣)

- (٢) (انظر بداية المجتهد ٢٠٤/٢
- وقال ابن رشد أما لقطة الحاج فالعلماء أجمعوا على أنه لايجوز التقاطها لنهيه عليه الصلاة والسلام عن ذلك ولقطة مكة ايضا لايجوز التقاطها الالمنشد (٣٠٥/٢ وانظر نيل الاوطار ٣٨٦/٥
- (٣) بداية المجتهد ٢/٥٠٣: اتفق العلماء على تعريف ماكان منها له بال سنسة
 (انظر ايضا رحمة الامة ص ١٩٦ والافصاح ٢٩٢-٢٩٣
 وفى اليسير قال ابن قدامة : لانعلم خلافا بين أهل العلم فى اباحة أخسسذ
 اليسير والانتفاع به وقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن عمر وعائشة وبه قال عطاء
 وحماد بن زيد وطاوسوالنفعي ويحيى بن كثير ومالك والشافعي وأصحاب السسراي

177 - اللقيط: وهو الطفال المنباوذ والتقاطه واجب الكفاية لأن فيه احياء لنفس (1)

قال ابن المنذر: أجمعوا على أن الطفال إذا وجد في بلاد المسلمين ميتا أن غسله ودفنه في مقابر المسلمين واجلب (٢)

وهذا في عامة الاحوال وحكم الحنفية بكفره اذا وجد في بيعة أو كنيسة أو مكان يخص الكفار دون المسلمين (٣)

ونفقة اللقيط غير واجبة على اللاقط (٤)

⁽۱) انظر المغنى ١١٢/٦ وبدائع الصنائع ١٩٨/٦ وبداية المجتهد ٣٠٩/٢

⁽٢) الإجماع ص ١٣١

⁽٣) والاجماع ص ١٣١ والمغنى ٦/١١ المجموع ١/٢٤٥ بدائع الصنائع ٦/٩٩١ وبدايـة المجتهـد ٣١٠/٣ ، والمحلى ١٣٢/٧ - ١٣٥

177 _ الجعالة : وهي موّنة الرد حيث يجعل صاحب الضالة لمن وجدها شيئا معلوما٠

والأصل فيه قوله تعالى: ولمن جاء به حمل بعير وانا به رعيم (۱)
قال ابن قدامة : جملة ذلك أن الجعالة في رد الضالة والآبق وغيرهما جائسزة،
وهذا قول أبى حنيفة ومالك والشافعي ولا نعلم فيه مخالفا (٢)
وقال الدمشقى : اتفق الائمة على أن راد الآبق يستحق الجعل برده اذا شرطه شم
اختلفوا في استحقاقه اذا لم يشرطه (٣)

ذكر الكاسانى ان أباعمر والشيبانى قال كنت قاعدا عند عبدالله بن مسعسود فجاء رجل فقال قدم فلان بإباق من القوم فقال القوم لقد أصاب أجرا فقسال عبد الله وجعلا ان شاء عن كل رأس درهما٠

ولم ينقل انه أنكر عليه منكر فيكان إجماعا (بدائع الصنائع ٢٠٣/٦-٢٠٤ (والمغنى ٩٦/٦)٠

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني ٦/٥٠٦ والمغنى ٩٣/٦ الآية في سورة يوسف ٢٠٠٠

⁽۲) المغنى ٦/٣٩

⁽٣) رحمة الأُمة ص ١٩٩ والافصاح ٢٩٦

17A ـ الوقـف: وهو ازالة الملك عن العين والمنفعة علـي وجه القربة بتمليك المنفعة (۱)

والوقف قربة مندوب اليها واتفقوا على جوازه والأصل فيه ما روى عبد الله بسن عمسر أن عمر رضى الله عنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم وكان قد ملك مائسة سهم من خيبر فقال : قد أصبت مالا لم أصب مثله وقد أردت أن أتقرب به الى الله تعالى فقال أحبس الأصل وسلبًل الثمرة (٢)

وهو أول وقف شرع في الإسلام حيث لم يكن وقف في الجاهلية (٣)

قال الدمشقى : اتفقوا على أنه إذا صرب الوقف لم يعد إلى ملك الواقـــف(٤)

⁽١) المجموع ١٤/٩٥

⁽٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد وابو دادود والترمذي

⁽٣) تكملة المجموع ١٩٩/١٤ وانظر نيل الأوطار ٢٦-٢٢

⁽٤) رحمـة الأمة : ١٩٢ الافصاح ٢٨٧

۱۲۹ ـ الوصية: وهى تبرع خاص مضاف الى ما بعد الموت (۱)
وهى ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع •

قال الله تعالى : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خير الوصية للوالدين(٢) وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما حق امرى مسلم يبيت ليلتينوله شيء يريد أن يوصى فيه إلا وصيته مكتوبة عند رأسه (٣)

واجمعوا على مشروعية الوصيـة •

قال ابن قدامة : أجمع العلماء في جميع الأمصار والأعصار على جواز الوصية (٤) والوصية محصورة في ثلث ماله ،

ولا تنفذ وصيته لوارثه الإبامضاء الورثة (٥)

(۱) نيل الأوطار ٣٨/٦ (٢) البقرة - ١٨٠

(٣) رواه الجماعة (نيل الأوطار ٣٨/٦

(٤) المغنى ١٣٧/٦ نيل الأوطار ٤٠/٣٩/٦ وقال الشوكانى : الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر ومكروهة في عكسه ومباحة فيمن استوى الأمر ان فيه ومحرمة فيما اذا كان فيها اضرار قال ابن حزم : اتفقوا على ان وصية العاقل البالغ الحر المسلم المصلح

قال ابن حزم : اتفقوا على ان وصية العاقل البالغ الحر المسلم المصلــــ لماله نافذة (مراتب الاجماع ص ١١٣ والاجماع ص ١٠ والمغنى ٢٤٤/٦)

(٥) الاجماع ص ٨٩

وقال ابن قدامة أجمعوا على ان لزوم العمل بالوصية انما هو بعد المصوت (المغنى ١٤٨/٦)

وقال فى تكملة المجموع : أجمعت الامة على ان الدين مقدم فى التنفيــــد على الوصية (المجموع ٢٠٨/١٥) و مراتب الاجماع ١١٠

قال ابن المنذر: واجمعوا على ان للرجل ان يرجع فى كل ما يومى به الاالعتق (الاجماع ص ٩٠ ومراتب الاجماع ص ٢٠٦ والمجموع ١٣٥/١٥ – ١٣٨ والمغنى ١٨٨/١) والافضل ان يجعلالوصية لاقباريه الفقراء وهذا باجماع بينهم (المغنى ٢١٧/٦ والمجموع ٥١/٢٥ والتبرعات المنجزة اذا كانت فى الصحة فهى من راس المال لانعلم فى هذا خلافا وان كانت فى مرض الموت فهى من ثلث ماله (المغنى ١٩٢/٦ وحاشية ابن عابدين ٢٧٩/٦ -٨٠٠

170 — باب الفرائض: الفريضة مأخوذة من الفرض وهو القطع وقيل من فرضة القوس وهو الحرز الذى في طرفه وفرائض الله ما ألزم به عباده (۱) قال ابن عابدين: الفريضة ما يفترض على المكلف ٥٠٠٠ وقد سمى بها كل مقدد فقيل لا نصباء المواريث فرائض لأنها مقدرة لأصحابها ثم قيل للعلم بمسائلله الميراث علم الفرائض (۲)

وهذا جزء هام من دين الله تعباده وقد فرضه الله في كتابه وهو حق العبد على العبد ولكن الله اعتبره وصية منه واعتبر مخالفتها تعديا لحدوده قال الله تعالى : «يوصيكم الله في أولادكم ٠٠٠٠٠ فريضة من الله ان الله كان عليما حكيما)، ثم قال (وتلك حدود الله ومن يعلى الله ورسوله ويتعد حسدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهيسن) (٤)

١) آية محكمة (٢) أو سنة قائمـة (٣) أو فريضة عادلة (٥)
 وقال عمر بن الخطاب تعلموا الفرائض فانها من دينكـم (٦)

ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضلل ٠

⁽۱) انظر تكملة المجموع ٢٠٦/١٥ ونيل الأوطار ٦٢/٦

⁽٢) حاشية ابن عابدين ٧٥٧/٦ (٣) الآية ١١ من النساء

⁽٤) الآية ١٤ من النساء

⁽ه) حديث عبد الله رواه أبو دادود وابن ماجة (أبودادو الفرائض ،باب ماجـاء في تعليم الفرائض ٣٠٦/٣ رقم ٢٨٨٥) وابن ماجه (المقدمة ،اجتناب الـــرأى والقيـاس ١٢/١ رقم ٤٢) انظر نيل الاوطار ٦١/٦ - ٦٢

171 _ قال الدمشقى : أُجمع المسلمون على أن اسبابالميراث ثلاثــة:

(٣) ولاء وان الأسباب المانعة من الميراث ثلاثــة:

(۱) رق (۲) قتــل (۳) اختلاف دیـن (۱)

قال ابن رشد : الأُجناس الوارثة ثــلأثـة

۱۔ دو نسب

۲_ أصهـار

٣_ موالــي (٢)

والوارثون من الرجال عشرة ومن النساء سبعة (٣)

والفرائض المقدرة ستة ٠ النصف والربع والثمن والثلث والثلثان والسدس (٤)

قال ابن حزم : العبد لايرث ولايورث ماله كله لسيده هذا مالا خلاف فيه (المحلى

وذكر ابن رشد: في ميراث القاتل تفصيلا ٠٠٠ (بداية المجتهد ٣٦٠/٣) وفي الولاء قال ابن رشد : أجمع العلماء على ان من اعتق عبده عن نفسه فـــان ولاءهله وانه يرثه اذا لم يكن له وارث وانه عصبة له اذا كان هنالك ورثـــة لايحيطون بالمال " قال عليه الصلاة والسلام في حديث بريرة " انما الولاء لمـــن أعتق " (٣٦١/٢ -٣٦٣/٣)

وقال ايضا : اجمعوا على انه لايجوز بيع الولاء ولا هبته

وقال ابن رشد: اجمع المسلمون على ان الكافر لايرث لقوله عليه الصلاة والســلام لايرث المسلم الكافر ٠٠٠٠٠ واختلفوا في ميراث المسلم الكافر (بدايةالمجتهــد

٣٥٢/٢ والمحلى ٣٠٤/٩ روى البخارى عنأسامة بنزيد أنه قال صلى الله عليه وسلم لايرث المؤمنُ الكافرَ ولايرث الكافرُ المؤمنُ (١٨٧/٥ باب؛ أين ركز النبي الراية يوم الفتح) (٢) بداية المجتهد ٣٣٩/٢

(٣) رحمة الأمة ص ٢٠٠ قال ابن رشد هولاء اذا فصلوا كانوا من الرجال عشرة ومن النساء سبعة ٣٢٩/٢

(٤) رحمة الأمة ص ٢٠٠ حاشية ابن عابدين ٢/٣٧٧

⁽۱) رحمة الأمة ص ٢٠٠ الافصاح ص ٣٠٥ والمغنى ٢/٥٠٦ - ٣٠٦

الجناية : اسم لما يكتسب من الشسر وشرعا اسم لفعل محرم حل بمال او نفس وخص الفقهاء اسم الغصب والسرقة بماحل بمسسال

واسم الجنايـة بما حـل بنفـس او أطــراف (١)

لاخلاف بين الائمة في تحريم القتل بغير حق ٠

قال الله تعالى : ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله الا بالحق (٢)

والقتل إما أن يكون عمدا أو خطأ وذلك باتفاقهم واختلفوا فسيى شبهالعميد قال ابن قدامة : أجمع العلماء على أن القود لايجب الا بالعمد ولانعلم بينهم فسي وجويه بالقتل عمدا اذا اجتمعت شروطه خلافا (٣)

قال الله تعالى : وكتبنا عليهم فيها ان النفسس بالنفس (٤)

وقال عليه الصلاة والسلام " العمد قودالا أن يعفو ولى المقتول (٥)

والمرأة والرجل سواءً في القصاص فيقتل الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل(٦) ـ ولكن في المسألة خلاف _ وكذلك الرئيس والمرؤوس سواء ويجرى بينهما القصاص (٧) قال ابن قدامة لانعلم في هذا خلافها.

⁽۱) حاشية ابن عابدين ٢٧/٦ه والمغنى ٢٥٤/٨ وقال "كتاب الجراح " يعنى كتاب الجنايات وانما عبر عنها بالجراح لغلبة وقوعها به انظر بدايةالمجتهد ٣٩٤/٢ قال ابن رشد الجنايات التي لها حدود مشروعة أربعة ١٠ انظر بداية المجتهد٣٩٤/٢)

⁽٢) الاسراء ٢٣ انظر المغنى ٢٠٩/٨ ومراتب الاجماع ص ١٣٧ـ١٣٨

⁽٣) المغنى ٢٦٠/٨ - ٢٦٨ وبداية المجتهد ٣٩٧/٢ : اجمعوا على ان القتل صنفــان عمد وخطأ وكذلك المحلى ٢١٠/١٠ طبعة دار الفكر ١٤٠٨هـ

⁽٤) المائدة ٥٤

⁽٥) الحديث رواه ابن أبى شيبة وغيره ٠

الاجماع ص ١٤٤ والمغنى ٢٦٦/٨ - ٢٦٩

قال الدمشقى : اتفقوا على ان من قتل نفسا مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول ابنا للقاتل : ان عليه القود (رحمة الامة ص ٢٦١)

⁽ وانظر المجموع ٢٠٤/١٧ ومراتب الاجماع ص ١٣٨ المغنى ٢٨٥/٨) قال ابن رشد القباتل الذي يقباد منه يشترط فيه باتفاق ان يكون عاقلا بالغــا مختارا مباشرا غير شارك له فيه غيره (بداية المجتهد ٣٩٦/٢)

وبداية المجتهد ٢/٤٠٠ (٧) المغنى ٨/٣٨٨

١٧٣ _ قتـل الخــطا ،

قال ابن قدامة : في قتل الخطّأ: أُجمع أُهل العلم على أُنه لاقصاص عليه ٠

لقوله تعالى : ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الـى أهله (١) والخطأأن يرمى شيئا ويصيب ادميا كما قال ابن المنذر وذكر فيه الإجمـاع (٢)

(۱) النسا ۹۲ والمغنى ۲۹۷/۸

(٢) الاجماع ص ١٤٥

قال ابن رشد : قال جمهور فقها ً الأمصار بشبه العمد والمشهور عن مالك نفيه إلا في الإبن مع أبيــه وقد قيل انه يتخرج عنه في ذلك رواية أخــرى

وباثباته قال عمر بن الخطاب وعلى وعثمان وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعرى والمغيرة ولا مخالف لهم من الصحابة (بداية المجتهد ٣٩٧/٢) والمقتول عمدا اذا كان له بنون بالغون فعفا أحدهم ان القصاص قد بطل ووجبست الدية (بداية المجتهد ٢/٣٠٤) فان عمر أسقط القود بعفو البعض وروى ذلك عن ابن مسعود ولا مخالف لهما من الصحابة فدل على انه اجماع ولأن القصاص لا يتبعض فاذ اسقط البعض سقط الجميع وقال بعض أهل المدينة لايسقط القصاص بعفو بعض المستحقيسن

أما اذا كان بعضهم غائبا فلا بد من حضور الجميع واذنهم لاستيفاء القود (انظر تكملة المجموع ٣١٨/١٧ - ٣١٩ والمغنى ٣٤٩/٨ - ٣٥٢

٤ ٧ ١ - جريان القصاص في الأطـراف ٠

قال ابن قدامة : أُجمع أُهل العلم على جريان القصاص فــــى الأطـــراف ٠٠

وقد ثبت ذلك بقوله تعالى : والعين بالعين والأنف بالأنف والآذن بالأذن والسنن بالسن والجروح قصناص (١)

ويشترط لجريان القصاص فيها شروط خمسية

- ١) أن يكون عمدا
- ٢) يكون المجنى عليه مكافئا للجانى بحيث يقادبه لو قتله
 - ٣) ان يكون الطرف مساويا للطـــرف ٠٠٠
- ٤) إمكان الاستيفاء من غير حيـــف وهو ان يكون القطع من مفصـل ٠٠٠٠
 - ه) الاشتراك في الإسم الخاص فلا تؤخذ يمين بيسار (٢)

(۲) المغنى ٢٠/٨-٣٢١ المجموع ٢٤٠/١٧ الافصاح ٣٨٣ الاجماع ص١٤٦ مراتب الاجماع ص ١٣٩ والشرط الخامس ليس بمتفق عليه فقد خَالف ابن سيرين وشريك رأى الجمهـــور (المغنى ٨/٣٣٠)

ويستحب انتظار برء الجرح ليقتص منه (المجموع ٢٩٨/١٧ المغنى ٣٤٠/٨ الوجود خلاف في التاخير والتعجيل ولم يصح ما قاله ابن المنذر ان الاجماع حاصل على الانتظار (الاجماع ص ١٤٦) وسراية الجناية مضمونة بلا خلاف (المغنى ٣٣٩/٨)

واتفق العلماء على أعضاء الجسم الأُخرى قياسا على الأُعضاء المُنصوصة واستدلالا بحديث عمر وبن حزم واستنباطا من الآية

مثل الذكر والانثيين قال ابن قدامة في المسألة : لا نعلم بين أهل العلم خلافـــا (انظر المغنى ٣٢٦/٨ - ٣٢٧) رحمة الامة ص ٢٧٠ - ٢٧١ والافصاح ص ٣٨٦

⁽١) المائدة ٥٥

١٧٥ - ميراث الصدياة ،

قال الشافعى: لم يختلفوا فى أن العقل ـ أى الدية ـ موروث كالمال وجملة ذلك انه اذا قتل رجل رجلا خطأ أو عمدا وعفى على المال فان الدية تكون لجميع ورثة المقتول لقول ـ تعالى : " ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة وديــة مسملمة الى اهلــه (1)

⁽۱) المجموع ٢٨١/١٧ مراتب الإجماع ص ١٤١ والمحلى ١١/٥ المسألة ـ ٢٠٢٩

⁽٢) النســاء ٩٢

١٧٦ - ديــة المـرأة المــرة ٠

قال ابن هبيرة: اجمعوا على ان دية المرأة الحرة في نفسها النصف من دية الحر المسلم (١)

وديـة الرجـل الحر مائـة من الإبــل بالاتفـــاق (٢)

(۱) الافصاح ص ٣٨٦ ورحمة الامة ص ٢٧١ الاجماع ص ١٤٧ المجموع ٣٨٠/١٧ وقال الأصم وابن علية ريتها كدية الرجــل وهذا مخالف لاجماع الصحابة لانه قد روى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت انهم قالوا بذلك ولا مخالف لهم (انظر المحلى ٢٨٤/١٠ طبعة دار الفكر ٨٨)

(٢) ورحمة الأمة ص ٢٦٧ والاقصاح ص ٣٨٠ الاجماع ص ١٤٧ ومراتب الاجمــاع ١٤٠ والمغنى ٣٦٧/٨

وحديث عمروبن حزم في النسائي ٨/٨٥ (العقول)

قبال ابن حزم : والدية فى العمد والخطأ مائة من الابل فان عدمت فقيمتها وفقد صح ان الاجماع متيقن على أن الدية تكون من الابل : واختلفوا هل تكون من غير ذلك ١٠٠٠ (المحلى ٢٨٢/١٠ طبعة دار الفكر ٨٨م)

قال ابن حزم في خديث ابن حزم : فانه صحيفة ولا حُير في اسناده ٠٠٠٠

(المحلى ٢١/٢٠_٢٢ المسألة (٢٠٣٠)

في قصاص المرأة من الرجل خـلاف وفي الديـة وفـاق ٠

١٧٧ _ ديـة أعضـاء الانسـان ٠

قال ابن قدامة في دية أعضاء الانسان

" كل عضو لم يخلق الله تعالى فى الانسان منه الاواحداكاللسان والانف والذكر والصلب ففيه دية كاملة لأن اتلافه اذهــــاب منفعة الجنــس واذهابها كاتلاف الجنـس٠

ومسافيه منه شيئسان كاليديسن والرجليسن ٥٠٠ ففيهما دية كاملة لان في اتلافهما منفعة الجنسس ٠

وفي احداهما نصف الدية لان في اتلافه اذهاب نصف منفعهة الجنس،

وهذه الجملة من مذهب الشافعي ولا تعلم فيه مخالفا (١)

⁽۱) المغنى ٨/٥٦٥ والمجموع ١٠١/١٧٤

الحد: لغة المنع واصل الحد الحاجز بين شيئيسن وفي الشرع هي عقوبسسات مقدرة على المعاصي لأجل حق الله (۱)

وهى الردة ،والبغى ،والزنـا والقذف والسرقة وقطع الطريق وشـرب الخمــــر الـردة: : قال الدمشقى : هى قطع الاسلام بقول أوبفعل أوبنية اتفق الائمة على أن من ارتد عن الاسلام وجب عليه القتل (٢)

فالمرتد هو الراجع عن دين الاسلام الى الكفسر٠

قال الله تعالى ؛ ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فاوّلتك حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (٢)

وقال النبى صلى الله عليه وسلم " من بدل دينه فاقتلوه " (٤)

قال ابن قدامة : أجمع اهل العلم على وجوب قتل المرتد •

روی ذلك عن ابی بكر وعمر وعثمان وعلی ومعاذ و أبی موسی وخالد وغیرهم ولــم ینگر ذلك فكان اجماعـا (۵)

وثبت من أقوال العلماء ان الردة موجبة للقتل وما حصل من البعض من خـــلاف انما هو في الاستتابة و كيفية القتل فهذا لا يخرق اجماعهــم٠

قال الشوكانى : قال عمر فيمسن ارتد وقتلوه " هلا حبستموه ثلاثا" عمر كتب إلى أُمرُه ذلك ولم ينكر على ذلك أحد من الصحابة " فكأنهم فهموا من قولسه صلى الله عليه وسلم " من بدل دينه فاقتلوه " أى إن لم يرجع (نيل الاوطسار ٢٢١-٢١٦/٢

وهذه حكم بالظاهر فاجمعوا على ذلك قال ابن عابدين : من تكلم بكلمة الكفسر هازلا او لاعبا كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده (حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٤)

⁽۱) قال الشوكانى : هى عقوبة مقدرة لأجل حق الله فيخرج التعزيز لعدم تقديــره والقصاص لأنه حق آدمى (انظر نيل الاوطار ٩٨/٧)

⁽٢) رحمة الأمة ص ٢٨٢ (٣) البقسرة ٢١٧

⁽٤) أخرجه البخارى (الجهاد ،باب لايعذب بعذاب الله ١٤٩/٦ رقم ٣٠١٧) وابو داود (الحدود ١٤١٤ه رقم ٢٥٥١) والترمذى (الحدود ،الحديث ١٤٥٨) والنسائـــــى (١٠٤/٧) وابن ماجه (الحدود ،٢/٢٨ الحديث ٢٥٦٣) ٠

⁽ه) المغنى ٣/٩ والمجموع ١٨/ه وحاشية ابن عابدين ٢٢١/٤ - ٢٢٢ (انظرمراتــــب

ويحكم بتكفير انسان اذا انكر الاسلام او حكما قطعيا ثابتا بالكتاب أو السنسة أو الاجماع وكذلك لومس ذات الرسول عليه الصلاة والسلام بالسوء" (حاشية ابــــن عابدين ٢٣٣/٤ والاجماع ص ١٥٣)

والخلاف في شاتم الرسول في قبول التويته فقط

ويدخل الساحر بشرطه في حكم المرتد وكذلك زنديق ودهرى وملحد بقول ابـــن عابدين : السحر حرام بلا خلاف بين أهل العلم واعتقاد اباحته كفر٠٠٠٠ والظاهــر من كلام الساحر انه يكفر اذا كان في السحر مايلزم نقض الايمان ويتضمن كفـــرا وقال ابن عابدين في الزنديق : انه يطلق على من ينفى البارى تعالى وعلـــي من يثبت الشريك وعلى من ينكر حكمته ،

والمنافق غير معترف بنبواة نبينا صلى الله عليه وسلم · والدهرى كذلك مع انكاره اسناد الحوادث الى الصانع المختار سبحانه وتعالى · والملحد هو من مال عن الشرع التويم الى جهة من جهات الكفر فالملحد أوســـع فرق الكفــر حــدا ·

والزنديق اذا كان مسلما اصلا ومعروفا بزندقيته والدعوة اليها فهو في حكم المرتدد

والزنديق يشارك المنافق في إبطان الكفر (حاشية ابن عابدين ملحُصا ٢٤١/- ٢٤٢ وانظر نيل الاوطار ٢١٨/٧ - ٢٢١)

ويدخل الانسان في الاسم بأداء شهادة التوحيد واقراره ان محمدا رسول الله وكل ماجاء به حق ويبرأ من كل دين خالف دين الاسلام وهو بالغ صحيح عاقــــل (الاجماع ص ١٥٤ وحاشية ابن عابدين ٢٢٧/٤)

١٧٩ ـ الزنــا : اتفق الائمة على ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد قال الله تعالى : ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا (١) وحد الزنـا مائة جلدة للبكر والرجم للمحصـن ٠

قال ابن قدامة : الوطُّفى القبل شرط لا خلاف فيه بدون شبهة له فى وطئها (٢) وقال ابن قدامة : اتفقوا بعد ذلك على وجوب الرجم على الزانى المحصن رجـــلا كان او امرأة ٠

وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علمسساء الأمُصار في جميع الأعصلار

ولا نعلم فيه مخالفسا

الا الخوارج فانهم قالوا الجلد للبكر والثيبب (٣)

ولا حجة لهم سوى عدم ورود حد الرجم في القرآن وهذا لايقول به الا جاحد للاســـلام فالسنـة مصدر تشريعي وثبت حد الرجم بالسنـة المتواترة •

واتفقوا على انه يرمى بالحجارة حتى الموت •

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المرجوم يدوم عليه الرجم حتى يموت(٤) ولا يقام الحد الا باعتراف أو اقامة بينة وهي شهادة أربع (٥)

⁽۱) الابسرا ، ۳۲

⁽٢) انظر المغنى ٩/٤٥ قال ابن رشد: هو كل وط على غير نكاح صحيـــح ولا شبهـة نكاح ولا ملك يمين • وهذا متفق عليه بالجملة من علما الاسلام (بدايــــة المجتهد ٤٣٣/٢ •

⁽٣) المغنى ٩/٥٣ والاجماع ص ٢٤٢ وبداية المجتهد ٢/٤٣٤ وفي الاحصان خلاف ٢/٥٣٥

⁽٤) المغنى ٦٤/٩.

⁽ه) انظر الإجماع ص ١٤٣ رحمة الامة ص ٢٨٦ المغنى ٦٩/٩ وبدايةالمجتهد ٢٨٣٦ ولا بد ان يصف هولاً الأربعة حقيقة الزنـا٠

ولايقام حدالرجم على الحامل الابسعد وضع الحمل (الاجماع ص ١٤٢ والمغنى ٢٦/٩) واجمعوا على ان حد البكر الزانى الجلد واختلفوا فى تغريبه (بداية المجتهد ٢٣٦/٢)

قال ابن قدامة أجمع الصحابة على التغريب (المغنى ٩/٤٤) وقالت الحنفية التغريب زيادة على النص (انظر بدائع الصنائع ٣٩/٧) وقالوا عن اجمياع

الصحابة انه كان على اعتبار التغريب تعزيرا مرتبطا بالمصلحة • والمقام عليه حد الزنا يغسل ويكفــن•

بلا خلاف

وهل يصلى عليه : عند الاكثر يصلى عليه

وقال مالك ؛ لا يصلى على من قتله الامام حدا (المغنى ٤٣/٩)

واذا تكرر ما يوجب الحد قبل اقامة الحد اجزأه حد واحد بلاخــلاف •

قال ابن المنذر : أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم منهم عطاء والزهرى ومالك وأبو حنيفة واحمد واسحاق وأبو ثور وأبو يوسسف وهو مذهب الشافعي ٠

وان أقيم عليه الحد ثم حدثت منه جناية أُحْرى ففيهاحدها بلا خلاف

وذكر ابن حزم خلافا في ذلك (المحلى ٢٦/١٢ مسألة ٢١٧٣) ولا حد على مكرهة فيي

روى ذلك عن عمر والزهرى وقتادة والثورى والشافعى واصحاب الرأى و لا نعلم فيــه مخالفــا٠

اتى عمر بامرأة قد زنت فقالتانى كنت نائمة فلم استيقظ الا برجل قد جشم على فظى سبيلها ولم يضربها لأن هذه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات (المغنى ٩/٩٥) واتفقوا على تحريم اللواط وانه من الفواحش العظام (رحمة الامة ص ٢٢٧ والمغنى ٩/٠٢ وهل فيه الحد أو التعزير خلاف ٠

١٨٠ - القــــذف: وهــو الرمـى بالزنـــا ٠
 والقاذف يلحق العار بالمقذوف ويشيع الفاحشة فيحد وهو محرم
 باجماع الأمـة ٠

قال الله تعالى : والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهدا ً فاجلدوهـم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون (۱) قال ابن قدامة : أجمع العلما ً على وجوب الحد على من قذف المحـصن اذا كان مكلفا محصنـا٠٠٠٠

وبه يقول جماعة العلماء قديما وحديثا (٢) وحد القاذف ثمانون جلدة سواء كان مسلما او كتابيا وللقاذف العبد أربعون جلدة (٣)

(١) النور ٤

روى أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال " اجتنبوا السبـــع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هـن ؟

قال: ١) الشرك بالله ٢) والسحر ٣) وقتل النفس التي حرم الله الابالحــق ٤) وأكل الرباه) وأكل ما ل اليتيم ٦) والتولى يوم الزحف ٧) وقـــذف المحصنات المؤمنات الغافلات ٠

- 1) العقل ٢) الحرية ٣) الاسلام ٤) العفة عن الرنا ٥) يكون كبيرايجامع مثلبه (٩/٣٨-٨٤) وقال ابن عابدين : الحرية والتكليف (العقل والبلوغ) والاسلام والوط والنكاح الصحيح (حاشية ابن عابدين ١٦/٤ وبداية المجتهد ٢/٤٤-٤٤١
 - (٣) انظر المغنى ٩/١٨هـ٨٦ والمجموع ١٨٩/١٨ مراتب الاجماع ١٣٤ والاجماع ص ٤٣
 والمغنى ٩/٩٣هـ٩٤

ويحد من قذف ملاعنة نص عليه أحمد وهو قول ابن عمر وابن عباس والحسين وطاوس ومجاهد ومالك والشافعى وجمهي ورالفقهاء ولا نعلم فيه مخالفيا ٩٥/٩ ولأن حصانتها لاتفسد باللعان ولا يثبت الزنا بهولذلك لم يلزمها به حد

قال ابن المنذر: اجمعوا على انه اذا قال الرجل للرجل " ياابن الكافـــر" وابواه موّمنان قـــد ماتا ـ أن عليه الحـد

واذا قال للرجل يايهودى او يا نصرانى ان عليه التعزير (الاجماع ص١٤٣ المغنى ٩٠/٩ والمجموع ٨٨/١٨ .

واذا قال يا فاسق ياخبيث ليس عليه الحد (الاجماع ص ١٤٣) والمقذوف هو الذى يطالب بالحد وليس المطالبة لابيه واُمه بأن يطلبا بالقذف مادام المقذوف حيا (الاجماع ص ١٤٤

ولا يجب الحد الا بصريح القذف وبطلب المقذوف (المجموع ٢٨٧/١٨ واذا أتى القاذف ببينة على ما ذكره فالحد يسقط عنه (مراتب الاجماع ص ١١٤) ۱۸۱ ـ السرقة: وهى اخذ الشى على وجه الاستخفاء من حرز والنهب: هو الاخذ بالقهر مع العلم به ٠ والاختلاس: اخذ الشى عيانا ثم ينفلت المختلس والحد على السارق فقط (۱) وكذلك لاحد على الخائن (الاجماع ص١٤٠)

قال النبى صلى الله عليه وسلم: ليس على المنتهب قطع ولا على المختلس قطع ومـــن انتهب نهبة مشهورة فليس منا (٢)

وحد السرقة ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع

١- قال الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما (٣)

٢_ روت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تقطع اليد في ربع دينــــار فصاعدا (٤)

واجمع المسلمون على وجوب قطع السارق في الجملة (٥) قال ابن المنذر: اجمعوا علين أن القطع انما يجب على من سرق ما يجب فيه قطع من الحرز (٦)

- (۱) انظر المغنى ١٠٣/٩ والمجموع ١١/١١٣-٣١٢ قال الدمشقى اتفقوا على ان المختلسس والمنتهب والغاصب على عظم جناياتهم واثامهم لا قطع عليهم (رحمة الأمة ٢٩٧ وانفرد اياس بن معاوية فقال "أقطعه" (الاجماع ص ١٤٠) وبداية المجتهد ٢ /٤٤٥ المحلى ٣٠٤/١٢
 - (٢) الحديث رواه الخمسة عن جابر (شيل الاوطار ١٤٧/٧)
 - (٣) المائدة ٣٨
- (٤) متفق عليه : البخارى (الحدود ،باب والسارق والسارقة ٩٦/١٢ رقم ٩٧٨٩)
 ومسلم (الحديث ١٦٨٤) وابو داود (الحدود ،باب ما يقطع فيه السارق ١٥٤٥هـ-
- (ه) المغنى ١٠٦/٩ والمجموع ٢١١/١٨ الافصاح ص ١٤٤ قال ابن رشد : اتفقوا على أن من شرطه أن يكون السارق مكلفا ٢٤/١٢ (المحلى ٣٢٤/١٢ كتاب السرقة)
- (٦) الاجماع ١٣٩ ومراتب الاجماع ص ١٣٤ قال الدمشقى : اجمعوا على ان الحرز معتبر في وجوب القطع ثم اختلفوا فــــي صفته ٠٠٠٠ (رحمة الأمة ص ٢٩٢) ٠

وقال ابن رشد : اتفقوا على ان السرقة تثبت بشاهدين عدلين وعلى انها تثبت باقرار الحر (بداية المجتهد ٤٥٤/٢ انظر المغنى ١٣٧/٩ والاجماع ص ١٤٠)

قال ابن قدامة : هذا قول أكثر أهل العلم ٠٠

ولا نعلم عن أحد من أهل العلم خلافهم الا قولا حكى عن عائشة والحسن والنخعى فيمن جمع المتاع ولم يخرج به من الحرز عليه القطع

وعن الحسن مثل قول الجماعة.

وحكى عن داود انه لايعتبر الحرز لان الآية لاتفصيل فيها وقال فى هــــنه السنقول : ليس فيه خبر ثابت ولا مقال لأهل العلم الا ما ذكرناه فهو كالاجمـاع والاجماع حجة على من خالفه (المغنى ١١١٠/٩-١١١

وقال فى المجموع : قال أهل الظاهر وطائفة من أهل الحديث القطع على من سـرق النصاب وان سرقه من غير حرز (تكملة المجموع ٣٣٥/١٨)ويظهر من عبارة ابـــن حزم انه اعتبر الحرز فقال ٠

" اتفقوا انه من سرق من حرز من غير مغتنم ٠٠ (مراتب الاجماع ١٣٥) لكن قال فى المحلى: اشتراط الحرز فيها باطل ٠٠٠٠ ولا خلاف بين أحد فى الامة كلها فى ان السرقة هى الاختفاء بأخذ الشى ليس لحمد، ولا يدخل للحرز فيما اقتضاه الاسم ٠٠ (المحلى ١١٠/١٣ كتاب السرقة) ويقام حد السرقة على الرجل والمرأة على سواء بالاتفاق ٠ وكذلك اذا اشترك جماعة فى سرقة فعلى كل واحد منهم القطع (انظررجمة الامحمدة

ص ۲۹۲ الافصاح ٤١٧ المغنى ٢٤٠/٩) واذا وجد المتاع عند السارق بعينه فالمتاع يرد على المسروق منه وان كان

واذا وجد المتاع عند السارق بعينه فالمتاع يرد على المسروق منه وان كان تالفا فعلى السارق رد قيمته أومثله (ا نظر المغنى ١٢٠/٩ ــ١٣٧ الاجماع ص ١٤٠ ورحمة الامة ٢٩٤ والافصاح ٤١٧)

1 1 - شــرب الخمـر: قال ابن المنذر اجمعوا على تحريم الخمر (۱) قال ابن رشد: اتفقوا على ان شرب الخمر دون اكراه قليلها وكثيرها حرام (۲)

(۱) ۱) الاجماع ۱۶۱ الاقصاح ۲۲۰ – ۲۲۱ والمغنى ۱۰۸/۹ قال الله تعالى : انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلك تقلحون (المائدة ۹)

(٢) بداية المجتهد ٢٤٣/٢

والمجمع عليه هو الحَمر من العنب وفي المسكر من غير خلاف ولكن الذي يظهر ان الحنفية ايضا يقولون بتحريم كل مسكر واخذوا بقول محمد الذي قال كل ما اسكر كثيره فقليله حرام قال ابن عابدين قالوا بقول محمد نأخذ (حاشية ابن عابدين عابدين عابدين ٢٨/٤)

وانظر مراتب الاجماع ص ١٣٦ ورحمة الامة ٢٩٩ - ٣٠٠

ونيل الأوطار ١٥٧/٧

ويقام الحد بإقرار او بشهادة شاهدين عدلين (بداية المجتهد ٢٥٤٢)واذا انقلبت الخمر الى الخل بنفسها جازت وظهرت

قال ابن قدامة في قولهم جميعا (المغنى ١٧٣/٩ ومراتب الاجماع ص ١٣٧)

١٨٣ ـ التعزير : وهو مشروع لكل معصية لاحد فيها ولا كفارة (١)

قال ابن عابدين : الحاصل وجوبه باجماع الامة لكل مرتكب معصية ليس فيها حد مقدر كنظر محرم ومس محرم وخلوة محرمة ٥٠(٢) والتعزير قد يكون لحق الله مثل ازالـة المنكــر٠

وقد يكون لحق العبد مثل النهـب ٠

فالأول لايحتاج فيه الى اقامة الدعوى والرجوع الى الحاكم واما الثانــى فلا يقيمه الاحاكم وذلك بناء على طلب المصاب (٣)

⁽۱) رحمة الامة ص ٣٠١ والمغنى ١٧٦/٩

⁽۲) حاشية ابن عابدين ۲٦/٤

⁽٣) انظر حاشية ابن عابدين ٢٥/٤

١٨٤ الحرابة او قطع الطريق

قال الله تعالى : انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض ذلـــك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم (1)

قال الشوكانى : ذهب أكثر العترة والفقها ً الى أن المحارب هو من أخاف السبيل فى غير المصر لأخذ المال وسواء أخاف المسلمين أو الذميين (٢)

قال ابن قدامة : فان تابوا قبل أن يقدر عليهم سقطت عنهم حدود الله تعالىك وأخذوا بحقوق الأدميين من الأنفس والجراح والأموال الا أن يعفى لهم عنها •

لانعلم في هذا خلافا بين أهل العلم (٣)

(۱) المائدة - ٣٣

قال ابن عباس وكثير من العلماء نزلت الآية في قطاع الطريق من المسلمين وبه يقول مالك والشافعي وأبو ثور واصحاب الرآي ٠

وحكى عن ابن عمر انه قال نزلت هذه الآية في المرتدين وحكى ذلك عن الحسين وعطاء (المغنى ١٤٤/٩) ٠

(٢) نيل الأوطار ١٧٦/٧

(٣) المغنى ١٥١/٩ رحمة الامة ٢٩٨ – ٢٩٩ ومراتب الاجماع ١٢٨ والافصاح ٢٣٣ والمغنى ١٤٤/٩ – ١٤٩

ذكر ابن قدامة ثلاثة شروط في صحة الحرابة

١- أن يكون ذلك في الصحراء

٢- أن يكون معهم سلاح

٣- أن ياتوا مجاهرة ويأخذو المال قهرا٠

١٨٥- البغاة : الباغى الخارج على امام الحق والساعى فـــى
الفساد (١)

قال ابن عابدين : المسلمون اذا اجتمعوا على إمام وصاروا آمنين به ، فخــرج عليه طائفة من المؤمنيــن ٠

فان فعلوا ذلك لظلم طلمه بهم فهم ليسوا من أهل البغى وعليه ان يتـرك الظلم وينصفهـم٠

ولا ينبغى للناس أن يعينوا الإِمام عليهم لأن فيه اعانة على الظلم •

ولا أن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لأن فيه اعانتهم على خروجهـم على الإمـام ٠

وان لم يكن لظلمظلمه بهمولكن لدعوى الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم

وانظر الافصاح ٢٠٦ و رحمة الامة ص ٢٨٣ - ٢٨٤ والاجماع ١٥٨ ومراتب الاجماع ١٢٦ - ١٢٧ وتكملة المجموع ٢١/٣٥٥ - ٥٣٥ والمغني ٨/٣٢٥ - ٥٢٥

ويقاتل معهم الى أن يفيئوا الى الله ولا يجهز على جريحهم ولا يؤخذ مالهم سوى الســـلاح ولايتبع مدبرهـم •

واذا اخذ أهل البغى خراج ارض فعلى أهل العدل أن يحتسبوه (مراتب الاجماع) ولا يجب عليهم ضمان ما اتلفوا فى القتال لا عليهم ولا على أهل العدل (المجموع) ويحرم سبى ذراريهم ونسائهم بلا خلاف ٠

⁽۱) حاشية ابن عابدين ٢٦١/٤

⁽٢) نفس المرجع ٤/٢٦-٢٦٢

١٨٦ - باب الإمامية : وهي الرياسة العامة في شئون الدين والدنيا واذا أطلق " الإمام " انصرف إلى الخليفة •

وهى ضرورية لأن الانسان لايصلح له أن يعيش في الفوضى و الإمارة و الامامة و الخلافة كلمات مترادفة في معنى واحد •

قال ابن حرم : أنه لابد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين وينصف المظلوميـــن من الظالميـــن (۱)

وقال الماوردى : الإمامة موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسسة . الدنيــا٠٠

وعقدها لمن يقوم بها فى الأمة واجب بالاجماع وان شذ عنهم الأصم (٢) ومن شروط صحة الامامة ان يكون ذكرا بالغا عاقلا مسلما عدلا عالما من الفقه ملل يخرجه عن ان يكون مقلدا (٣) وطاعته واجبة مالم تكن فى معصية والقتال دونه فرض وأحكامه نافذة (٤)٠

ولعل الأصم ذهب الى مذهب بعض المتكلمين الذين اعتبروا نصب الامامة امسرا طارئا عند فشو الظلم وان امتنع الناس عن الظلم فلا يجب نصب الإمسام ورد عليهم بعمل الصحابة فهم مع كونهم متمسكين بالعدل والحق اجتمعوا على نصب الإمام (المجموع ١٩/١٧ه وأول عمل قاموا به بعد دفن الني صلى الله عليسه وسلم هو إختيار خليفتسه ٠

وروى عبادة بن الصامت: قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكره وأن لا ننازع الأمر أهله (البخارى ،الأحكام باب كيف يبايع الإمام الناس ١٩٢/١٣ رقم ٧١٩٩ و ٧٢٠٠) ٠

وقال ابن عابدين : يثبت عقد الامامة إما باستخلاف الخليفة إياه كما فعصل أبوبكر رضى الله عنه وإما ببيعة جماعة من العلماء أو من أهل الرأى والتدبير مع اختلافهم فى عددهم ٠٠٠٠ ويميصر اماما بالتغلب ونفاذ الحكم والقهصر بدون مبايعة أو استخلاف (انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٣/٤ وتكملة المجموع ١٨/١٧هـ ١٩٥٠٠

⁽١) مراتب الإجماع ص ١٢٤ ورحمة الأمة ٢٨٣

⁽٢) الأحكام السلطانية ص ٥

⁽٣) المجموع ١٨/١٧ه وابن عابدين ٢٦٤/٤ ـ٢٦٥ مراتب الإجماع ١٢٦ ورحمة الأمة ٢٨٣-٢٨٤

⁽٤) مراتب الإجماع ص ١٢٦ وابن عابدين ٢٦٤/٤ - ٢٦٥

۱۸۷ ـ الـجهاد لغة المشقـة جاهدت أى بلغت المشقة وشرعا: بـــذل الجهـد في قتال الكفــار ٠

وجنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم إما بيده إما بلسانه وإما بماله وأول ما شرع الجهاد بعد هجرةالنبي طالله عليه وسلمالىالمدينةاتفاقا (۱)

روى عن أنسقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جاهدوا المشركين بأموالكـم وأيديكم وألسنتكـم (٢)

وقال ابن عابدين : هو شرعا الدعاء الى الدين الحق وقتال من لم يقبله •
وقال يعبر عنه بالسير والجهاد والمغازى (٣) والجهاد من أفضل العبادات
بعد أداء الفرائض من الملاة والصيام والزكاة والحج (٤)
عن أنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه وسلم قال لغدوة في سبيل اللسسسه
أو روحة خير من الدنيا وما فيها(٥)

- (۲) آخرجه ابو داود واللفظ له (الجهاد ،باب كراهية ترك الغزو ۲۲/۳ رقم ۲۰۰۶) والنسائی (۷/۲) واحمد (۱۲٤/۳ ،۱۵۳ ،۲۰۱) والحاكم (۸۱/۲) وغيرهم ٠
- ٣) قال صاحب تكملة المجموع ترجم الكتاب بالسير لأن الاحكام المودعة في متلقاة من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزواته (المجموع ١٨ /٤٤ وابن عابدين ١٢١/٤) ومراتب الإجماع ١١٩٠٠
- (٤) روى عى ابن مسعود قال قلت يا رسول الله أى الاعمال أفضل ؟ قال الصلاة على ميقاتها قلت ثم أى؟قال بر الوالدين قلت ثم أى ؟قال الجهاد فى سبيل الله ولو استزدته لزادنــــى (البخارى ١٧/٤ باب قتل الجهاد) (٥) رواه البخـارى (٤/ ٢٠) باب الغدوة والروحـة ٠٠٠
- والجهاد هو الذب عن بيضة الاسلام والذود عن حماه حينما العبادات الأخرى هي من جوهرالاسلام وصلبه فاذا جاهد مجاهد خدم الاسلام وهذه العبادات أيضا ولولا الجهاد لطغى آهل الكفر ومنعوا المسلمين من اقامة شعائر الاسلام ولذا يطالب كل عضو من حزب الله أن ينصر حزبه ويرفع راية الاسلام حسب طاقته وكفائته وبجهاده يصل درجة الصائم

⁽۱) انظر نيل الأوطار ٢٣٦/٧ – ٢٣٧ قال الشوكانى يطلق أيضا على مجاهدة النفسس وذلك بتعلم أمور الدين فالعمل بها وتعليمها الى الغير، ومجاهدة الشيطان بدفع ما يلقى الشبهات ويزنيه من الشهوات ومجاهدة باليد واللسان والقلب ٠٠٠٠

روى أبوهريرة قال مرّ رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عيينة من ماء عذبة فأعجبته لطيبها فقال لو أعتزلت الناس فأقمت فى هسندا الشعب ،ولن أفعل حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لرسبول الله صلى الله عليه الله عليه فقال : لا تفعل فإن مقام أحدكم فى سبيل الله أفضل من صلاته فى بيته سبعين عاما. ألا تحبون ان يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة ؟

اغزوا في سبيل الله ومن قاتل في سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنسة (رواه الترمذي)

ولذا اعتبر ترك الجهاد من علامة النفاق ٠

قال عليه الصلاة والسلام من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبــة من النفاق (أخرجه مسلم وابو داود والنسائى عن أبى هريرة)٠

ويدرك المراء أجر الغازى بالخروج الى الثغور ولقاء العدو وبتزويد الغازى السلاح ومونة القتال وأيضا بالقيام بشئون الغازى وأسرته كما جاء فى الحديدث عن زيد بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه من جهّز غازيا فى سبيل الله فقد غيرا •

ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا (متفق عليه)

والجها في أحكام الفقه على درجات فرض عين وفرض كفاية .

فهو فرض كفاية على وجه عام فاذا قام به البعض سقط عن الآخرين ولكن لهم الاهتمام بشئون الجهاد حسب طاقاتهم وامكانياتهم مساديا ومعنويا وسيَّعيَّن اذا داهم العسدو دار المسلمين واذا التقى السزحفان واذا استنفر الإمام (انظر تكملة المجمسوع ١٩٧/٥ المغنى ١٩٧/٩)

ومن لازم الجهاد وجود النظم الجماعى للمسلمين وقيادة مسئولة عن إقامة الديـــن والإهتمـام بشـئون المسلميــن •

ولذا قال ابن قدامة : أمر الجهاد موكول إلى الإمام وإجتهاده ويلزم الرعيــــة طاعته فيما يراه من ذلك (المغنى ٢٠٢/٩)

واذا اجتمع المسلمون في مكان تحتراية الاسلام فعلى المسلمين في مناطــق الكفـار الهجرة إلى دار الاسلام كما قال " الهجرة عن دار الكفر واجبة اجماعـا (تكملة المجموع ٤٧/١٨)

ولا يؤثر على أجر المجاهد كون الامام غير عدل وعادل .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثلاث من أُهل الايمان :

- ١) الكف عمن قال لا اله الا الله ولا نكفره بذنب ولا نخرج عن الاسلام بعمل٠
 - ۲) والجهاد ماض منذ بعثنى الله الى ان يقاتل آخر امتى الدجال لايبطله
 جور جائر ولا عدل عادل ٠
 - ۳) والايمان بالأقدار (رواه أبو داود وسكت عنه نيل الاوطار ۲٤٢/۳ ٢٤٣)
 و أبو داود (الجهاد ، باب في الغزو مع أئمة الجور ٢٠/٣ رقم ٢٥٣٢)

١٨٨ - شروط فرضية الجهاد.

ويشترط لفرضية الجهاد أن يكون عاقلا بالغا حرا ذكرا فلا يجب على المجنون والصبى والعبد والمدرأة .

وذلك باتفاقهــم (١)

قال صاحب تكملة المجموع : لايجب الجهاد على المرأة لحديث عائشة اخرجـه البخارى قالت استأذنت النبى صلى الله عليه وسلم فى الجهاد فقال جهادكــــن الحـــ

أما اذا ساهمت في عملية الجهاد بأعمال وحُدمات تناسب طبيعتها فهذا أمسر مقبول ولها أجر ورضح من الغنيمة دون السهـم .

وفى رواية سألته نساوه عن الجهاد فقال نعم الجهاد الحج (٢) وكذا المعذور قال الله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريث حرج (٣) ولا تصح النيابة في الجهاد (٤)

والغاية من الجهاد ابتفاء مرضات الله رفع كلمة الله وكسر شوكة الكفار ولكنن الله وعد المومنين بالحسنى في الدنيا والآخليرة .

فحصول الغنيمة لا يمنع من الأجر ولكن النية لها كلمة أخيرة أمام السرب سبحانه وتعالى فاذا جاهد لغرض دنيوى فجهاده غير مقبول عن أبى موسى قلل سنسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حميسة ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل الله ؟

قال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله رواه الجماعة (٥)

⁽۱) المغنى ١٩٧/٩ أبن عابدين ١٢٢/٤ – ١٢٣

⁽٢) البخارى الجهاد،باب جهاد النساء ٢٥/٦ و ٢٦ رقم ٢٨٧٥ و ٢٨٧٦)

⁽٣) الفتـــح ١٧

⁽٤) تكملة المجموع ٢/١٨ عن الربيع بنت معود قالت كنا نغزو مع النبى مليى الله عليه وسلم فنسقى القوم ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى الى المدينية (البخارى ١١/٤ بابرد النساء)٠

⁽٥) البخارى ١٥/٤ الجهادباب من قاتل لتكون كلمة الله ـ(٢٧/٦ رقـم ٢٨١٠) ٠

والقتال فى الاسلام مثل رائع فى اعلاء كلمةالله ود حركلمة الكفر مع كظم الغيظ والشفقة على الانسان وحتى على الحيوانات والكائنات الأخرى من النباتات ومراعاة قواعد الشرع فى أشد حالات النزعة الحيوانية مع ألد الاعداء وقت قرع السيلوف وقطع الحلقوم حيث لا مجال للعواطف الرقيقة والحس النبيل •

فالمجاهد المسلم يقاتل على جهتين في وقت واحد مع نفسه الأمارة بالسوء ومع أعداء الاسلام والمسلمين

وهو ينتصر فى كلتا الجبهتين متبعا لتعاليم الاسلام قال الله تعالىكى:
" وجاهدهم به جهادا كبيرا " (۱) أى بالقرآن وفشره ابن عباسبذلك كما قال
الآلوسي وبين أنواع الجهاد ثم قال" ويستدل بالآية على الوجه المأثور على عظم
جهاد العلما ولأعداء الدين بما يوردون عليهم من الأدلة وأوفرهم حظا المجاهدون
بالقرآن منهم ٠٠٠ (٢)

ويلاحظ دارس غزوات الرسول عليه الصلاة والسلام وأسلوب القرآن في تنصاول تلك الغزوات وآثارها أن القرآن دائما يشير الى الثغرات التي تجلت في ساحصة القتال في فبط النفس ويفع الأصبع على نقاط الفعف ثم يصف لهم العلاج وهكصدا يمنح للمجاهد السلاح الفعال في الجبهة الداخلية والخارجية مع بعد ولا يتصرك للأعداء فرصة التسلل الى صفوف المسلمين لا بالبطش ولا بالاغراء ولا بالتأمر،

⁽١) سورة الفرقان: ٥٢

⁽٢) روح المعاني لشهاب الدين سيد محمود الألوسي ت ١٢٧٠ه ٧/ ٣٢ـ ٣٣ طبعة دارالفكر ١٣٩٨ ه)

١٨٩ - حسكسسم المبسسارزة ،

قال ابن قدامة : تجوز المبارزة باذن الأميــر

في قول عامة أهل العلم

إلا الحسن فانه لم يعرفها وكرههــا

ودليل الإجماع : فعل حمزة وعلى وعبيدة بن الحارث فانهم بارزوا عتبة وشيبية والوليد بن عتبة يوم بدر بإذن النبى صلى الله عليه وسلم (١) ومثل ذلك حسدت فى غزوة الخندق وغزوة خيبر ٠

وقال ابن قدامة : المبارزة مستحبة ومباحة ومكروهة حسب تمكن المبارز وضعفه وحاجة المسلمين الى إثبات القوة (٢) .

ولعل كره الحسـن المبادرة الى المبارزة اما اذا تحدى الحُصم فعلـــــى المسلميـن قبول ذلك ثم ذلك باذن الامام ٠ ولذلك شرط غيره إذن الامــام (٣)٠

⁽۱) الحديث رواه أحمد وابوداود عن على وعند الشيغين عن أبى ذر (٩٢/٥)فــــى باب قتل أبى جهل مختصرا تقدم عتبة بن ربيعة ومعه ابنه واخوه فنادى من يتبارز ؟ فانتدب له شباب من الأنصار فقال من انتم فاخبروه فقال لاحاجــة لنا فيكم وانما أردنا بنى عمنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قـــم باحمزه قم يا على قم يا عبيدة بن الحارث ٠٠٠٠

⁽٢) المغنى ٢١٦/٩ ـ ٢١٨ والمجموع ٨١/٨٩ ـ ١٠٠

⁽٣) قال ابن حزم : اختلفوا في المبارزة فكرهها الحسن البصري والثوري وأحمد واسحاق الإباذن الامسام •

وروى عن الاوزاعى لايحمل ولايبارز الا باذن الأمير (مراتب الإجماع ص ١١٧) ومثل ذلك نقل عن أبى هريرة من الشافعية (رحمة الأمة ص ٣٠٨)

١٩٠ ـ الغنيمة إهى ما أخذ من الكفار بإيجاب الخيل والركاب فإن كسان

فيها سلب وجعله الامام للقاتــل أو مال لمسلم سلمه إليه

ثم يقسم الباقي على خمسة أخمساس

خمس لأهل الخميسس

وأربعة أخماسها بين الغانميسن

((قال الله تعالى : واعلموا انما غنمتم من شي من الله خمسه وللرســول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيــل ٠٠٠٠ (١)

(۱) الأنفال - ٤١ تكملة المجموع ١٢٥/١٨

وابن عابدين ١٣٧/٤ والمجموع ١٥٧/١٨

الفي ً ما نيل منهم بغيـــر قتــر قتــر الفـي ً محدد في سورة الحشـر

وعلى كل مجاهد تسليم ما اغتنم الى الأمير فهو يقدم بالتقسيم •

ويجوز له الانتفاع بمطعوم

أما عن المتاع فلا يجوز فانه غلول وهو حرام بالاتفاق (انظر مراتب الاجمـاع ص ١١٦) والمغنى ٢٧٨/٩ نيل الاوطار ٣٣٥/٧ ـ ٣٣٦

روى عبد الله ابن مفضل قال : أصبت جرابا من شحم يوم خيبر فالتزمته وقلـــــت لا أعطى اليوم أحدا من هذا شيئا • فالتفت فاذا برسول الله صلى الله عليه وسـلـم

مبتسما ،فاستحيت منه (متفق عليه واللفظ لمسلم) وفيالبخارى: قال كنا محاصرى خيبر فرمى انسان بجراب فيه شحم فنزوتلاخذه فالتفت فاذا النبي صلي الله عليه وسلم فاستحييت. واتفقوا على ان الغنيمة تملك بالقسمة الصحيحة فلا بد من تقسيم الامام ٠ (١٧٢/٥) 191 - الجزيسة : الضريبة الماخوذة من الكافر مقابل اقامته

بدار الاسلام في كل عام وحمايته وتمتعه بدارنــا٠

قال الله تعالى: حتى يعطوا الجرية عن يدوهم صاغرون (١) واجمعوا على جواز أخذ الجزية من أهل الكتاب واختلفوا فى المجـــوس والمشـركيـــن (٢)

⁽١) التوبة ٢٩

⁽۲) المغنى ٩/٣٢٨ قبال ابن قدامة فى الحاق المجوس بأهل الكتباب فى الجزية لانعلم فى هذا خلافا فإن الصحابة رضى الله عنهم أجمعوا على ذلك وعمل به الخلفاء الراشدون ومن بعدهم الى زمننا هذا من غير نكير ولا مخالف وبه يقول أهل العلم من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر وغيرهم ولا جزية على عبد ولا نساء (الاجماع ص ٢١ والمغنى ٩/١٤١) ولا يصح عقد الذمة والهدنة الا من الإمام أو نائبه وبهذا قال الشافعييي ولا نعلم مخالفا (المغنى ٣٣٧/٩)

197 - قال النووى: يقتل الجاسوس الخُربى بالاتفاق
اما المعاهد والذمى ففيه خلاف
ولكنده لو شرط عليه ذلك في عهده فينتقض العهد بالاتفاق (۱)

(۱) تكملة المجموع ١٢٤/١٨ -١٢٥

روى البخارى (٤/٤٨ باب الحربى اذا دخل دار الاسلام بغير أمان عن أياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال أتى النبى صلى الله عليه وسلم عين مان المشركيان وهو فى سفر فجلس عند أصحابه يتحدث ثم انفتل فقال النبى صلى الله عليه وسلم اطلبوه واقتلوه (فلحقه أحدهم) فقتله فنفله سلبه (الجهاد ،باب الحربى ١٦٨/٠٠٠٠٠ رقم ٣٠٥١)

الباب الخامس

نهاذج التطبيقات الفقهية في ضوء

موقف إبن حزم من من الإجماع السكوتي قبولاً وتاويلاً

البـــاب الخـــاء

مقــدمــة هــدا البــاب

لقد تناولنا مباحث الاجماع السكوتي وقلنا أن الاجماع السكوتي منه ماهو ملحق بالاجماع الصريح لوجود قرائن الرضا من الساكتين وهذا لاخلاف فيه أما السكوتيي الذي تجرد عن قرائن الرضا أوالسخط فهو محل الخلاف ورجعنا أن مثل هـــــذا الاجماع حجمة ظنيمة اذا تأكدنا بعدم السخط من القرائن كالعلم ببلوغ الجميع بالاشتهار فيما بينهم ومضى محدة تكفي للنظر فيالقضية و٠٠ و و ٠٠ وهذالقســـم يطلمق عليه اسم الاجماع تجموزا ولكنه دليل شرعي ٠٠

وحاولت جمع المسائل التي صح فيها الا جماع لعدم الخلاف أو ادعى فيها الاجماع وهنا في هذا الباب أحاول بيان بعض المسائل التي دار حولها النقاش وادعى فيها نفر بعدم الخلاف واحتجوا والأخرون إما أوردوا الخلاف أو رفضوا مثل هذا الاجماع لدليل آخر أقوى منه ، وهذا القسم من البحث يبرز الحانب التطبيقي للمباحث الأصولية أكفر دقة فقد ترد هذه المباحث في كتب الأصول حسب القواعد المقررة لدى كل مذهب ولكن الاعتماد على الاجماع السكوتي كحجة يُرى في كتب الفقه ،

ويمثل ابن حزم الذين يعارضون الإجماع السكوتي ودورّه في التفريع ويرد الاحتجاج به ولو على سبيل التعضيد ، ولكني بعد الدراسة المستوعبة للمحلى وجمد تسمسه يتجمه سبسعة اتجمهاهات في هدا الموضوع ،

الحـــالــة الأولـــي : كثيرا ما يستعمل ابن حزم كلمة "" لاخلاف فيـه"" في الاجماع الصريح وفي المسائل التي اجمعت عليها قاطبة وهو الذي يسميه أحيانا ب "" الجماع متيقان "" و فمثلا قال في الوضوط للصلاة "" لاتجزى الصلاة الا به لمن وجد الماء هذا اجماع لاخلاف فيـه من أحــد (۱)

وقال في الخمر "" أما الخمر فمحرمة بالنص والاجماع المتيقن فواجب اجتنابها " (٢)

الحالة الثانيــة:

يتناول ابن حزم الإجماع السكوتي ويحتج به ولوعلى سبيل التعضيد وليس على سبيل التأسيس ولكنه يقبله ويحتج به حينما يراه مفيدا له • يقول: من فُرض على المصلى أن لايبصق أمامه ولاعن يمينه في صلاة كان أو في غيسر صلاة • • وقال بعد ذكرالاحاديث الواردة في الموضوع "" روينا النهى عن ذلك عن حذيفة وأبي هريرة ولامخالف لهما من الصحابة " (٣)

⁽۱) المحملي ۱/ ۹۰ (۲) المحلي ۱/ ۱۸ والفريب ان ابن حزم ذكر الاجماع المتيقن في اثبات قضية عقلية ، ذكر سن البلوغ فقال "" اما استكمال التسعة عشرعاما فاجماع متيقن "" وحجته "" لايختلف فيحمد اثنان من أهل كل ملة ويلدة في ذلك " فهذا تقدير عام وليس مقدرا بنص شرعصي ولكنه جعله اجماعا متيقنصا (أنظر المحلي ۱/ ۱۰۳) (۳) المحلي ۲/ ۳۳۸ (۳)

وقال ابن حزم "" الجهر والاسرار في قرآءة التطوع ليلا ونها را مباح للرجال والنساء اذ لم يأت منع شيّ من ذلك ولاايجاب شيّ من ذلك فيقرآن ولاسنة

فان قيل : تخفصيض النسياء ٠

قلنا : لم ؟ ولم يختلف مسلمان في سماع الناس كلام نساء رسول الله صلىالله عليه وسلم مباح للرجال • ولاجاء نصفي كراهـة ذلك من سائر النساء (١)

فهنا استدل ابن حزم بعدم ورودالنص في المسألة وادعى فيه الاجماع فاستدلاله بعصدم النص يبيح لأمهات المومنين إسماع صوتهن وقديكون على ذلك اجماع ولكنه يوسع نطللا الحكم في ضوء هذا الاجماع السكوتي فيشمل جميع النساء المسلمات .

الحسالسة الثسالشة

كثيرا ما يجد ابن حزم معارضيه يستحلون بالاجماع السكوتي مقايل نص تفنيدا لحجبته فيرفض ابن حزم قبول رأيهم وهنا يرفض الاحتجباج الاحماع السكوتي نفسـه لان القول بعدم الخلاف غير صحيح فقد ثبت الخلاف عنده •

قال ابن حزم : كل ما ؛ خالطه شيّ طاهر مباح ، فظهر فيه لونه وريحه وطعمـــه الاانه لم يزل عنه اسم الماء فالوضوء به جائيز والغسل له للجنابة جائز ٠ روى عن مالك نحو هذا ، • • والذي عليه أصحابه بخلاف هذا فقال ابن حزم • • " وهنذا خطأ من القول لأنبه لادليل عليه من قرآن ولامن سنة ولااجماع ولاقول صاحب ولاقياس ٠٠ بل خالفوا فيه شلاشة من الصحابة رض الله عنهم ولايعرف لهم مخالف منهم وخالفوا فيه (Y)"··· فقهاء المدنيية

ــة الـرابـعــة : أحيانايذكرابندزم السكوتي لالزام خصمه بــــه كمجة عندهم فمخالفوه يعظمون قولا لايعرف له مخالف فاذا ذهبوا خلاف هذا القول فهسسم تركو ا هذا الأصل ، فهنا يلزم ابن حزم مخالفيه بقبول ماثبت بالاجماع السكوتي ٠

فقال في أجرة الأذان : " لا تجوز الأجرة على الأذان ٠٠٠ وجائز أن يعطى على سبيل البر ٠٠٠ وقال مالك لابأس بأخذ الأُجرة على ذلك ٠٠ وهذاخلاف النص ومانقل عن ابن عمــــر عن طريق عبدالرزاق أنه قال لرجل إني لأبغضك في الله ثم قال لأصحابه انه يتغنى فيي أذانه ويسأخنذ عليه أجسرا " ثم قال ابن حزم " لايعرف لابن عمر في هذا مخالف مسن الصحابـة ٠٠٠ وهم يشنعون هـذا اذا وافق تقليـدهم ٠٠٠ (٣)

الحسالسة الخسسامسسسة :

وقديكون القول ثابتا عند ابن حزم ومروى بسنسد صحيح أومقبول ولايوجد له مخالف ولكنه يرفض الاحتجاج به لأنه يحمل على محمل آخــــر ولايفي بالمطلوب في رأى ابن حزم •

قال ابن حزم ؛ فان جاء والامام راكع فليزكع معه ولايعتد بتلك الركعة لانه لم يدرك القيام ولاالقراءة ٠

وقال آخرون: ان أدرك الركعة مع الامام (أى ركع معه) اعتد بها فقال ابن حزم في حجتهم : احتجوا بآثارثابتية ، الاأنهم لاحجية لهم في شيّ منها (٤)

المحلي ١/ ١٩٣ - ١٩٤ و ١/ ٢٠١ (۱) المحلي ۲/ ۹۹

¹AT - 1AT / Y (Υ)

المطيى ٢/ ٢٧٤

الحــالــة السادسـة:

أحيانا يذكر معارضو ابن حزم قولا ولامخالف لــه ويقر ابن بوجود هذا القول ولم يثبت عنده خلاف هذا القول ولكنه يرده بحجة ان ما شبت عنده من النص خلاف هذا القول ، فيقول الحجة في رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في أحــد سواه .

قال في قول الامام ولاالضالين "" يقول المأموم " آميــن " وهذافرض واذاقاله الامام فهو حسن وسنـة " ثم ذكر ابن حزم أقوال السلف في المسألة وقال " هذاعمل الصحابة رضىالله عنهم • وقال الثورى وأبوحنيفة : يقولها الامام سـرا ••• تقليدا لعمربـن الخطاب وابن مسعود ••• ثم قال ابن حزم " لاحجـة في أحـد مع رسول الله صلىاللـه عليه وسلم (۱)

الحــالـــة السابعـــة:

الظاهر من كلام ابن حزم وموقفه فـــي كثير من التطبيقات انه لايرى الاحتجاج بالإجماع السكوتي ثم هو ينفي القياس مطلقا وقطعا ولكنه قاس على ماثبت بالاجماع السكوتي ولو مرة أو بفع مرات ٠

قال ابن حزم فيمن خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها "" فكل عمل عمله من بيع مدر أو طلاق أو نكاح وغيرذلك فهو باطل مردود لأنه في حكم الصلاة مدر ولاخلاف في أن هذه الأفعال كلها محرمة في الصلاة فكل ماوقع منه في هذه الحال

ووصوف في الفعل الجائز اللازم المأموربه أوالمباح بلاشك • وقال رسولالله صلىالله عليه وسلم : " من عملا ليس عليه أمرنا فهورد " وهذاعمل ليس عليه أمره عليه السلام فهو مردود بلاشــك " (٢)

فهذا استنباط من عموم الحديث وهو ذهب اليه بناء على عدم الخلاف في عمل النكاح والطلاق في حالة الصلاة ،ثم قاس ابن حزم عليه حال كل انسان خرج من صلاته حتى الذى نسبى وظن انه أتمها ، فيحكم عليه ابن حزم ببطلان هذه الأعمال كلها قياسا على من هو يصلى فلماذا لم يقس ابن حزم على مرفوع القلم من الناسي والجاهل والنائم والنم وارد فيهم ، ثم لوارتكب هذا الخارج من الصلاة جناية فهل تهدر منه لأنه في حالـة الصلاة وهذه الجناية تنافي الصلاة فهى مردودة ؟

والغالب من هذه الأحوال عند ابن حزم أربع حالات ، أذكر الحالتين منها هنـــا وسأذكر الحالتين الأخيرتين مستقلا لبيان مسائل التطبيق حولهما •

أما الحالات الاربعية الواردة كشيراوهي تشل تقريبا ٦٠٠ اجماعا حسب إحصائي من المحلى

- ١ _ بيانه الاجماع المتيقن بقوله " لاخلاف فيه من أحصيد".
- ٢ ـ بيانه قول صحابي أوأكثر وقوله انه ليسله أو لهم مخالف ٠ ١٠١ اجماعا ٠
- ٣ ـ الرامه مخالفه بقبول هذا القوللعدم المخالف له ٠
- إ _ رفضه احتجاج المخالف بقول صحابي لأمخالف له لانه ثبت القول المخالف أو نقـل
 هذا القول بسند معلول •

⁽۱) المحلى ٢/ ٢٨٦ - ١٩٤

⁽٢) المحلى ٢/ ١٤١

⁽م) روى الترمذي بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم متى ستيقظ وعن الصبي حتى يشب وعن المعتوه حتى يعقل ، وقال حسن غريب وفي الباب عن عائشة الترمذي مع الاحوذي ١٨٥/٤-٦٨٧) وكذلك روى الطبراني (انظرنصب الراية للذيلعي ١/ ٦٥)

۱ ـ الاجماع المتيقـــن : قال ابن حزم المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل
 حر أوعبد ذكر أو أنثى خمس وهـى ٠٠٠٠ ثم قال " كل هذا إجماع متيقن مقطوع بــــه
 لاخلاف فيــه بين أحــد من الأمــة قديما وحديثا (۱)

(۱) المحلى ٢/ ١٨ وانظر المحلى ـ أرقام التالية منها ـ لمثل هذه الاجماعات .

۱/ ۹۰ ،۳۳ ، ۳۰۱ ، ۱۰۰ ، ۱۳۳ ، ۲۱۸ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۳۳ ، ۲۸۰ ، ۲۳۱ ، ۲۰۱ ومن الجزّ الثاني ٤ ، ۱۰ ، ۱۱ ، ۹۰ ، ۹۹ ، ۱۶۱ ، ۱۶۱ ، ۱۶۱ ، ۱۵۱ ، ۱۵۱ ، ۱۵۱ ، ۱۵۱ ، ۱۵۱ ، ۱۵۱ ، ۱۵۲ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۲۱ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۳۳ ، ۲۰۱ ، ۲۰۰ ، ۲۰۱ ،

ومن الجزء الخامــس ٣، ٥٥، ٧٨، ٨٤، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٢١ ، ١٧١ ، ١٧٥، ١٢٩، ٢٣٩ ٢٢٣ ٢٢٣ ومن الجزء السـادس ٤٢، ٣٨، ٢٢١، ٢٣١، ١٤١، ١٤١، ٢٧١، ١٧٩، ١٨٠ ، ٣٨٢ ٢٣٣٠٧٣٣ ٨٣٤، ٥٥٥، ٢٣٦، ٢٩٦ ، ٢٢٤

ومن الجزء السلاميع ٢٢، ٢٦، ٢١، ٢٩، ١٩١، ١١١، ١٥١، ١٩١، ١٩٩، ١٩٩، ١٠٣ ،١٠٤ ٢٠٤، ٣٣١، ٢٤٥ ، ٨٩٥

ومن الثـامــن ٥٤، ٩٨، ١٢٤، ١٤٧، ٩٢٩، ٣٢٩، ٢٨٢، ٢٨٢، ٢٨٢، ٩٨٦، ٩٩٢، ٩٩٢، ٩٩٢ ٣٢٩، ٣٢٩ ومن الجـــز التاســع ١٣١، ٢٢٠، ٢٤٠

ومن الجـــر العاشـــر

ومن الجبرء الحادي عشبير ١١، ١٥، ٣٧، ١٥٢، ٣١٤

ومن الجـــر الثاني عشـــر ۲۱، ۲۱، ۸۲، ۱۲۷، ۱۲۹، ۱۸۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۲۲۳، ۲۲۳ ۲۶۲، ۲۵۲، ۲۷۲، ۸۲۲، ۲۹۸، ۴۰۷، ۳۲۱

ولايستقرراًى ابن حمرم في تعريف الاجماع المتيقن فمرة يقول عنه أنه" لايشك فيه انه قال به جميع الصحابة رضى الله عنهم (المحلى ٤/ ٤٣) ومرة يقول انه لايكون اجماعا الامالاشك في أن كل مسلم يقول به فان لم يقله فهوكافر كالصلوات الخمس والحج الىمكة وصوم رمضان ونحو ذلك (المحلى ٤/ ٤٥٦) ومرة يقول فصح الاجماع المتيقن بنقل كواف الاعصار عصرابعدعصر الى النبي صلى الله عليه وسلم (المحلى ٨ / ٢٩٩)

فنلاحظ انه حصرالاجماع المتيقن مرة فيالصحابة صريحا كان أوسكوتيا نقل بالاحاد أو بالتواتر ومرة يعتبر لعقده دخول جميع العصور بجميع أفرادها ، مع اعترافه أنه مستحيل حتى في عصر الصحابة فكيف يمكن حصر جميع أفرادالامة ـ وكأنه يصل الى نتيجة أن مثل هذا الاجماع غير واقع ثم لافائدة في حصره والاحتجاج به لانه اذاكان موافقا للكتاب والسنة فهو مرفوض ٠

وكما قلنا سابقا لايرى ابن حزم الاجماع مكملا للشريعة أو متعايشا في جو الشريعة تحت ظل الكتاب والسنة ومشاركا في بناء الصرح الاسلامي عن طريق مساهمات الفقها ء بل يراه اما تابعا مهملا للكتاب والسنة أو معارضامعاديا لهما ، فنراه كثيرا ينقل قول صحابي واذاصعب عليه تضعيفه أو تأويله يقول لاحجة في أحد سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهل ياترى كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستنبطون المسائل من الكتاب والسنة في ضوء اجتهاد اتهم وحسب فهمهم أم كانوا يتجهون في التفريع اتجاها معاديا للاسلام ؟وبهذا الاتجاه يهمل ابن حزم دور الاجماع ولكنه يغلب عليه الاتجاه الاخسر وهو ذكر الاجماعات والاحتجاج به فلذا نراه يتناول أنواعامن الاجماعات .

٢ ـ قول صاحب أوصاحبين آوأكثر ولامخالف لهذا القول • قال ابن حزم في صلاة القائم وراء الجالس "" هولاء أبوهريرة وجابر وأسيد وكل من معهم من الصحابة وعلى عصهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيرمسجده لامخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلا كلهم يروى امامة المجالس للاصحاء ولم يروعن أحد منهم خلاف لابيهريرة وغيره في أن يصلى الاصحاء وراء ه جلوسا (۱)

(۱) المحلى ٢/ ١١٤ .

وانظـر مثل هذه الاجماعات في المحلى ـ من الجزَّ الاول ١١٤- ١١٥ ، و١٦٨- ١٦٩ ، ٢٠٧ ٢٥٦، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٤٦، ٣٤٦، ٤١١، ٤١٣،

ومن الجبر ً الثاني ٢٨، ١١٤، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٧٥، ٩٧٩، ٣٨٥، ٢٩٣، ٢٩٣، ٣٠٩، ٤٠٥،٤٠٠ ومن الجز ً الثالث لمه ، ١٣، ٢٦، ٢٢، ٢٧، ٩١، ١١١، ١٢١، ١٢١، ١٣٠، ٢٥١، ١٢٨،

YF7 , • Y7 , IA7 . •

ومن الجزُّ الرابع ١٠-١١، ١٠٦، ١٩٤، ٢٠٩، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣٤٨، ٣٧٣، ١٤٤

ومن الجزَّ الخامس ٧٠، ٧١، ١٠٥، ٢٦٦، ٣٣٢، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٦، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨١،

1A7 . 7.7 . 017 . 777 . ATT- PTT

ومن الجسر السادس ٧٨، ٩٤، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٩، ٢٨٦، ٢٢٦

ومن الجـزَّ السابـع ٥٠، ٦٢، ٧١، ١٩٩، ٣٣٧، ٥٦١، ٢٧١، ٢٧٩، ٩٧٦، ٩٩٤ ، ١٩٩ ٣٦٥، ٢٧٥

ومن الجسر الشامسين ١٠٩، ٣٦٤، ٥٥٨، ٥٩٥ ، ٢٥٨،

ومن الجزء التاسيع ١٢٣

ومن الجيزء العاشيير ١١

ومن الجـزء الحادى عشـــر ۸۳، ۱۷۲، ۳۳٦

ومن الجسزَّ الثاني عشـــر ٤٠، ٥٣، ١٨٦، ٣٢٣

قال ابن حزم في المحلى (٢/ ٤٠٥) الخبرالذى أوردنا اجماع الصحابة بحضرة رسولالله صلى الله عليه وسلم ملى الله عليه وسلم عند عقد الاجماع شرط لصحته ؟

ثم ذكر ابن حزم (المحلى ١١/ ٨٣) في الدية قول عمر وقال هوبحضرة الصحابة ولايوجد له مخالف ثم يقول أمانحن فلا حجة عندنا فيقول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذه الرواية ليست اجماعا لانه قديسكت الصاحب لبعض المعاني وقديغيب نفرمنهم ولا اجماع الاماتيقن ان كل واحد علمه "

ومن أين يأتي اليقين والعلم بقول كل واحسد ؟

٣ ـ الصنف الشالث من الاجماعات عندابن حزم اجماع براه ابن حزم لوجود قول ولامخالف له
 ومعارضوه خالفوا هذا القول مع قولهم بمثل هذا الاجماع .

وسنــذكر أمثلة هذالصنف مستقلا ولكن نذكرهنا أرقام الصفحات من المحلى التى ورد فيها هذالصنف من الاجماعات ٠

فمن الجبر؛ الاول ٩٥-٩٦، ١١٤، ١٩٤،١٩٩، ٥٢٦، ٢٦٢، ٢١١، ١١٥، ٣٢٤، ٣٥٨، ٣٣٣ ٤١٠، ٢٤١

ومن الجبزء الثاني ١٥، ٢٨، ٥٥، ١٤٨، ١٦٩، ٢٨١، ٢٨١، ٣٤٩، ٣٨٩

ومن الجبرء الشالث ، ٢٨، ٤٠، ١٩، ١٣٥، ١٣٥، ٢٨٣ ٣٦٣، ٣٨٣ ٢٠٦، ٤٠٨ ، ١٣١، ٣٣٤

ومن الجسز الرابع ٢٥،٦٨، ١١٢، ١٤١، ١٤١ ، ١٦١، ١٤٩، ٢٥٣، ٢٥٣ ، ٢٥٨، ١١٤ ٢٢٤، ٢٣٤

ومن الجـزَّ الخامـــس ١٢ ، ٢١،٠٦، ٣٩، ٤٧، ١٢، ٨٠، ١١٠، ١٤٨، ١٢١، ١٢٠، ٥٣٠،٥٣٣

ومن الجزء السادس ٢٢، ٢٧، ٩٩، ٣١٤، ٣٣٥، ٣٨٩، ٢١٤، ٣٥٥، ٢٥٤

ومن الجـرع الثـامـن ٧٤، ١٨٠- ١٨١ ، ٢٧٥، ٢٢٣، ٢٧٨، ٢٧٤، ٩٥٥، ٢٩٥، ٨٢٥

ومن الحـــز؛ التاســـع ۱۲، ۲۲، ۱۵۱، ۸۸، ۲۹۲، ۱۸۱

ومن الجــر العاشــر ٢١٨

ومن الجسز الشاني عشـسر ٥٠، ١٩٥، ٢٥٣، ٢٦٦، ٣١٢، ٢٣٣

٤ ـ الصنف الرابع من الاجماعات في ادعاء مخالفيه الاجماع ولم يثبت ذلك عند ابن حزم
 لضعف السند أو لوجود قول مخالف أو لحمله هذالقول على محمل آخر .

وهذه الاجماعات وردت في المحلى في هذه الصفحات التاليـة •

فمسن الجسزء الأول ١٢٤، ١٨٧، ١٩٣، ٢١٢، ٢١٦، ٢٧٨، ٩٩٦، ٢١٣، ٢٨٣، ٢٥٨، ٢٢٦، ٢٧٦ ٣٨٣، ٤٠٩، ٣١٤

ومن الجبز الثاني ٨-٩، ١١- ١٢، ٢٢، ٢٧٦، ٢٨٩، ٥٠٥

ومن الحبرِّ؛ الشالث ، ١٣٣، ١٩٠، ٢٥٣، ٣٤٨، ٤١٦، ١٨٤

ومن الجزء الرابع صـ٦، ١٠–١١، ٤٢، ١٥٥، ١٧١، ١٨١، ٣٨٩، ٣١٢، ٣٥٢، ٣٥٠، ٣٧٧، ٣٤٠٠٤٣٠

ومن الجسزء الخامسس ٨، ٦٩، ٣٩ ، ٧٩، ٧٩، ٢٩، ١٦١ ،١٤٥ ،١٥٣ – ١٥٥ ،١٦٦ ،١٩٤ ،١٩٤

1817 . 11. 16.1 . 200 . LEL . LEL . 18. 1.13 . 113 . 113 . 113 .

ومن السادس ۲۹ ،۲۲ ،۸۲ ،۸۳ ،۱۱۲ ،۱۲۱ ،۱۳۹ ،۱۵۲ ،۰۰۲ ،۲۸۲ ،۳۳۲ ،۳۳۰

* \$YA . \$\$Y . \$TY . TAY . TAO . TAT . TYY . TTY

ومن الجسزء السابع ٤٨٣، ٥٠٦ ، ٥٣٣ ، ٥٤١ ، ٤٥٠

ومن الشامن ۸ ،۱۰۱ ،۱۶۰،۱۶۰–۲۰ ،۲۰۲۰،۱۷۷،۱۷۷،۲۸ ،۱۳۷،۱۳۱،۱۳۱،۱۲۱،۸۸۱،۱۲۱ ۱۹۲۰۲۹۲،

377, YTT, F3 7407, 747, 187, 813, 773, Y33, 303, 503, 343

ومن الجسزء التاسع ٦٣،١٧٠،١٣٦،٥٥٠،١٥١س٣٩،٢٩٦،٢٩٢،٢٩٢،٣٣٣،٤٧٣،٧٣٠،٤٣٣، ٣٣٩،

ومن البجزء البعاشر ٣٤-٢٥، ٢٨٨، ٢٧٨، ٢٥١ ، ٢٤١-٢٤١ ، ٢٤١ - ٢٤١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٢٨٨ ، ٢٧٨

ومن الجبر؛ الحادي عشـــر ١٥٠١١، ٢٦١، ١٦٢، ١٨٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٢، ١٩٢١ ، ١٩٢١ ، ٢٢١، ٢٢١،

397 , 137 , 737 , 337 , 737

ومن الجـز الثاني عشر ٣٩ ،٦٧ ،٩١ م ١٠٠ ،١١٥ ،١٧٢ ،١٨١ ،١٨١ ،١٩٠ ، ٢١٠ ٢٢١،٢٢٦

777, 997, 377, 507, 487, 197, 797, 773, 333

وقبل أن نذكر مسائل التطبيق نسطر سطورا في بيان موقف الذين يحتجون بالاجماع السكوتي لأننا نراهم يصأخذون ماثبت بالاحماع السكوتي ومرة يتركونه ، فسبب هصدا انهم يختارون بين أدلة الشرع في ضوء القواعدالمقررة فمتى وافق الاجمــاع السكوتي قلواعلد المذهب أخلذوا بله والا تلأولوا ، وهذاهوالسبب وراء قبولهلم ماثبت بالاجماع السكوتي أو عدم الالتفات اليه •

قال الجصّاص ، كان أبوالحسن ـ الكرخي ـ يقول كثيرا مما أرى لأبي يوسف فـي إضعاف مسالة يقول : القياس كذا الااني تركته للأثـر ، وذلك الأثر قول صحابيلايعرف عن غيره من نظرائمه خلاف ٠

قال أبوالحسن : فهذايدل من قوله دلالة بينة على أنه كان يرى ان تقليد الصحابي اذالم يعلم خلافه من أهل عصره أولى من القياس •

وقال أبوالحسن الكرخي : أما أنا فلايعجبني هذاالمذهب •

وقال : أما ابوحنيفة فلايحفظ عنه ذلك انماالذي يحفظعنه انه قال : اذااجتمعــت الصحابية على شيئ سلمناه لهم واذااجتمع التابعون زاحمناهم ٠٠٠

قال أبوبكر ـ الحصّاصـ وقديوجد نحو ماذكره عن أبى يوسف في كتب الأصول أيضــا وقدقال أصمابنا : ان القياس فيمن أغمى عليه وقت الصلاة ان لاقضاء عليه ، الاانهم تركوا القياس لما روى عن عمار _ بن ياسر _ أنه أغمى عليه يوما وليلة فقضى (١) فتركوا القياس لفعل عمار •

وحكى عن أبي سعيدالبردعي ان قول الصحابي يترك له القياس اذالم يعلم مسسن نظرائه خلاف ٠٠٠

وكان أبوالحسن _ الكرخي _ يرى قبول قولالصحابي لازما فيالمقادير اليّ لاسبيل الى اثباتها من طرف القياس والاجتهاد ، ويعزى ذلك الى أصحابنا ٠٠ ونحو أكشــر النفاس أربعون يصوما ٠٠ (٢)

ونقل عن السلف اعتماد اليداليمني على اليسرى ولكن الأوزاعي خير بينه وبين الإسال كماقال السرخسي "" وكان يقول انما أمروا بالاعتماد اشفاقاعليهم لانهم كانوا يطوّلون القيام فكان ينزل الدم الى روّس أصابعهم فقيل لهم لواعتمدتم لاحرج عليكم والمذهب عندعامة العلماء أنهاسنة واظب عليه رسول الله على الله عليه وسلم ١٠٠ ٣)

وتأول الحنفيـة ماجاء في حديث بسرة بنت صفوان عن الوضوء بمن الفرج ، قال السرخسي مابال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل هذابين يدى كبار الصحابــــة حتى لم ينقله أحمدمنهم وانماقاله بين يدى بسرة ٠٠٠ ولوثبت فتأويله "من ملس الذكر" أى من بال أى أنه كناية عن البول (٤)

وماجاء في جوازالجمع بين الصلاتين لسفر أولعذر فقدتأوله السرخسي بقوله : لإ يجمع بين صلاتين في وقت احدُهما في حضرولافي سنفر ٠٠٠٠ ـ ثم قال ـ ان الجمع بينهما كان فعلا لاوقتا ، و بـه نقـول

وماجاء في حديث زينب زوجة عبدالله بن مسعود في جواز صدقة المرأة لزوجها قالوا يحوزلها دفع الصدقة ولايجوزدفع مال الزكاة اليه • قال أبوحنيفة عن حديث رينـــب المراد بالزكاة صدقة التطوع ، وهي تجوز (٦)

⁽۱) هذا الأشرأخرجه الدارقطني بسندضعيف ۲/ ۸۱ والبيهقي في السنن الكبرى ۱/ ۳۸۸

⁽٢) الفصول في الأصول لأبيبكر الحصّاص الرازى ٣/ ٣٦١ – ٣٦٤ (٣) المبسوط للسرخسي ٢٣/١ – ٢٤ (٤) المبسوط للسرخسي ١/ ٦٦ (٥) المبسوط ١ / ١٤٩

وقال السرخسي في مقدارالزبيب في صدقة الفطر "" الأثر فيه شاذ وبمثله لايتبين التقدير لأنه لوكان صحيحا لاشتهر لعلمهم به (۱) فهذا أصل عندهم انهم اذارأوا الخبرشاذا مقابل المشهور فأولوه .

وقال السرخسي: " لابأس بأخذ الكمأة في الحرم لأنه ليس من نبات الارض بل هو مودع فيه • وكذلك لابأس بأخذ حجارة الحرم ، وقدنقل عن ابن عباس وابن عمسر انهما كرها ذلك •

ولكنا نأخذ بالعادة الجارية الظاهرة فيمابين الناسباخراج القدور ونحوها من الحزم ولان الانتفاع في الحرم مباح ٠٠ فيجوز اخراجهه (٢)

هكذانرى انهم يقولون بالاحماع السكوتي ولكنهم لايقبلونه الافي ضـو٬ قواعـد المحذهب فيقبلونه مؤولا اذاخالف هده القواعـد و واذاعارض الاجماع السكوتي النص الصريح من الكتاب والسنـــة المتواترة أوالمشهورة فهو يبقى مرجوحا ولاينظر اليه أما اذاعارضه قياس فيرجح عليه ،

⁽¹⁾ Ilanued 7/ 111- 118

⁽٢) المبسوط ٤/ ١٠٥

ـائـل هـذاالبــا ،

وسأتناول هنا بعض المسائل بالدراسة والمقارنة في ضوء المذاهب الفقهية وآرائهم حول الاجماع السكوتي قبولاوتآويلا •

واخترت هذه المسائل من المحلى لابن حزم ، وجعلتها في صنفين ، صنف ـ وهو يحتوى على ٢٤ مسألة _ في المسائل التي ادعىفيها ابن حزم بالاجماع على قول لامخالف له ، وتسرك معارضوه هذا القول لسبب من الأسباب ولكنه يلزمهم بقبوله لانهم يقولون بالإجماع السكوتي. وصنف _ وهو يحتوي على ٢٦ مسألـة _ في المسائل التي ادعى فيها مخالفوه الاجماع _ وينفى ابن حزم هذا الادعاء لوجود قول مخالف أو لضعف في السند •

١ ـ المسالة الأولى :

قال ابن حزم في غسل يوم الجمعة "" غسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ مسن الرجال والنساء وكذلك الطيب والسواك •

وحجبته : قوله صلى الله عليه وسلم الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان يستن وأن يمس طيبا (١)

ثم قال ابن حزم : وممن قال بوجوب فرض الغسل يوم الجمعة عمربن الخطاب بحضــرة الصحابة رضي الله عنهم ولم يخالف فيه أحدمنهم ، وأبوهريرة وابن عباس وأبوسعيد الخندرى وسعدبن أبي وقناص وعبدالله بن مسعود ٠٠٠٠

وقال أيضا ؛ مانعلم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضيالله عنهم اسقاط فرض الغسل يوم الجمعـة ٠

وذكرابن حزم آراء المخالفين وأدلتهم فقال معلقا على هذه الأدلة " هذاكل مــا شغبوا به وكله لاحجمة لهم فيه لان كل هذه الاثار لاخيرفيها حاشاحديثىعائشة وعمرفهما محيحان ولاحجة لهم فيهما على ماسنبين ان شاء الله تعالى • فقال عن حديث عائشـة آنه منسوخ

قال ابن قداُمةْ : " لاخلاف في استحباب غسل يوم الجمعة ، وفيه آثاركثيرة صحيحة

٠٠٠ وليس ذلك بواجب في قول أكثر أهل العلم ٠ قال الترمذى : العمل على هذا عندأهل العلم من أصحاب النبي صلىالله عليهوسلـــم ومن بعدهم ، وهوقول الأوزاعي والثورى ومالك والشافعي وابن المنذر و أصحاب الرأى وقال ابن عبدالبر : أجمع علما ً المسلمين قديما وحديثا على أن غسل الجمعــة

ليس بفرض واجب •

روى الترمذي عن سمرة بن جندب قال : قال رسولالله صلىالله عليهوسلم " من توضأً يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل ٠" (٣)

الحديث عند البخارى _ كتاب الجمعة بابالطيب يوم الجمعة _ ٣/٢ وعند مسلم

وأبي داود والنسائي وغيرهم • (٢) المحلى لابن حزم ١/ ٢٥٥ – ٢٦٦ رقم المسألة ١٧٨ (٣) قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه آخرون ايضا انظرنصبالراية للزيلعي ٨٨/١

وانظر ابن عابدین ۱/ ۱۲۸ - ۱۲۹ المغنى لابن قدامة ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٢

وادعى ابن حزم الاجماع في وجوب الغسل ليوم الحمعة بقول عمر بحضرة الصحابة ، ولكن احتج العلماء من هذه القبصة نفسها على عدم الوجوب .

قال الزيلعي: يويد ذلك ان عمر رض الله عنه لم ينكر على عثمان حين جاء الى الجمعة من غير أن يغتسل فانه قال " مازدت على أن توضأت فكان ذلك بمحضر مــن الصحابة ، وانما أنكر عليه تأخره ـ ولم ينكر عليه تركه للغسل ـ .

أما قوله صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب ، فقال الخطابي معناه قـوى في الا ستحباب ٠٠٠ قال : ويدل عليه أنه قرنه بما لايجب اتفاقا كمارواه مسلـــم في حديث أبي سعيد الخدرى انه عليه السلام قال : غسل الحمعة على كل محتلـــم والسواك وان يمس من الطيب مايقدرعليه ...

ويحمل مارواه مالك ـ يعني حديث من أتى الجمعة فليغتسل ـ على الاستحباب أ وعلى النسـخ (١)

ومهماكان الامر فلم يثبت الاجماع على فرضية الغسل لوجود حديث في الترخيص عـن الغسل (٢)

فلم يصح قول ابن حزم انهم خالفوا الاجماع السكوتي ، فهنا اما اجماع على ما ذهبوا اليه أويوجد مخالف ، فلم ينعقد الاجماع حتى ينسبوا الي المخالفة .

⁽۱) نصب الراية ۱/ ۸۸ روى البخارى عن ابن عمر أن عمربن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة اذدخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبيي طلى الله عليه وسلم فناداه عمر أية ساعة هذه ؟ قال اني شغلت فلم انقلب الى أهلي حتى سمعت التأذين فلم أزد أن توضأت ، فقال الوضوء أيضا ، وقدعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل ٢/ ٣ والحديث عند غيره أيضا ملى الناس ينتابون (٢) روى البخارى عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي فياتون في الغبار يصيبهم والعرق فيخرج منهم العرق فأتى رسول الله عليه وسلم انسان منهم وهوعندى فقال النبي صلى الله عليه وسلم "لو انكم تطهرتم ليومكم هذا" (البخارى ٢/ ٨)

٢ - المسألة الثانية : في المسح على الجوربين •

قال ابن حزم : المسح على كل مالبس في الرجلين ممايحل لباسه ممايبلغ فوق الكعبين سنـة سواء كانا خفين من جلود أولبود أوعود ٠٠ أو جوربين من كتان أوصوف أُوقطـن أووبر أوشعر _ كان عليهما جلد أولم يكن _ أوجرموقين أوخفين على خفين ٠٠٠٠ وحجمة ابن حزم : حمديث المغيرة بن شعبة (١) عند أحمد " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين " .

ثم قال ابن حزم : وممن قال بالمسح على الجوربين جماعة من السلف ، ورو ى عن على بن أبي طالب " انه مسح على جوربيه ونعليه ، أ وكذاروى عن ابن عمر والبراء ابن عازب وأبي مسعود البدرى وأنس بن مالك وأبي أمامة الباهلي وعمربن الخطاب ٠٠ وقال أبوحنيفة لايمسح على الجوربين ٠٠ وقال مالك لايمسح عليهما الاان يكـون أسفلهما قدخرزعليه جلد ، وقال الشافعي لايمسح عليهما الاانيكون مجلدين ٠٠٠

فقال ابن حزم : " اشتراط التجليد خطأ لامعنى له لانه لم يأت به قرآن ولاسنــة ولاقياس ولاقول صاحب • والمنع من المسح على الجوريين خطأ لانه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلاف الآثار ٠٠٠٠ والعحب أن الحنفيين والمالكيين والشافعيين يعظمون مخالفة الصاحب اذاوافق تقليدهم وهم خالفوا هنا أحدعشـــر صاحبا الامخالف لهم من الصحابة ممن يجيز المسح ٠ (٢)

وورد فيالمدونة : " كان مالك يقول فيالجوربين يكونا ن على الرجل وأسفلهما

جلد مخروز انه يمسح عليهما ، ثم رجع ، فقال : لايمسح عليهما

وقال ابن عابدين : اما أن يكون الجورب مجلدا أومنعلا أوثخينا (٤)

وجوابهم عن حديث المغيرة بن شعبة ان الصحيح والهحفوظ عنه المسح على الخفيـــن وليس على الجوربين •

والتأويل عن الحديث لوصح وعن الاثار ، ان هذا في الجوربين الصفيقين أ و المنعلين (٥) فالذين يمنعون من المسح عليهما يوقلون ولايخالفون الاجماع السكوتي اذا صبح الاجماع (٦)

⁽۱) روى البخارى عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة عن رسولاللـ صلى الله عليه وسلم أنه خرج لحاجته فأتبعه المغيرة باداوة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين (١/ ٦٢)

(٢) المحلى ١/ ٣٢١ – ٣٢٥ رقم المسألة ٢١٢

(٣) المدونة الكبرى ١/ ٤٠

⁽٤) ابن عابدين ١/ ٢١٩ - ٢٧١ وانظر فتح القدير لابن الهمام ١/ ١٣٩ ونصبالراية للزيلعي ١/ ١٨٤ – ١٨٦ والمغنى لابن قدامة ١/ ٢١٥

⁽ه) قال التهانوى في اعلاء السنن (١/ ٢٤٣- ٢٤٦) نقلا عن مجمع الزوائد ١/ ١٥٠ ومصنف عبد الرزاق ١/ ١٩٩ قال سعيدبن المسيب والحسن يمسح على الجوربين اذاکانا صفیقین (مصنف ابن أبي شیبة

قال النووى (ا نلبس جوربا جاز المسح عليه بشرطين ١٠ ـ أن يكون صفيقا لايشف و٢٠ ـ أن يكون صفيقا لايشف و٢٠ ـ أن يكون منعلا ١٠ وقال في مذاهبالعلماء " حكى ابن المنذر اباحة المسح على الجورب عن تسعة من الصحابة ١٠٠٠ وكره ذلك مجاهد وعمروابن دينار والحسن بن مسلم ومالك والاوزاعي وحكى أصحابنا عن عمروعلى رضي الله عنهما جواز المسح على الجورب وان كان رقيقا ١٠٠٠ وقال النووى عن حديث المغيرة أنه ضعيف ضعفه الحفاظ ٢٠٠٠ ولوصح لحمل على الذي يمكن متابعة المشي عليه جمعالم النواد من المناه على المناه على المناه على المناه على الناه على بين الادلة وليس في اللفظ عموم يتعلق به منه وحمله البيهقي على المنعل وروى عن أنس بن مالك مايدل على ذلك ٥٠٠٠٠٠ والحواب عن حديث أبيموسي انه ضعييف قال أبوداود في سننه هذاالحديث ليس بالمتصل ولابالقوى ("المجموع ١/ ١٩٩ ـ ٥٠٠) و لينظر نصب الرابة (١٨٤/١١) .

قال ابن حزم : أما وطُّ زوجها أو سيدها لها اذارأت الطهر ، فلا يحل الابأن تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء أو بأن تتيمم ان كانت من أهل التيمم • فان لم تفعل فبأن تتوضأ وضوء الصلاة أوتتيمم ان گانت من أهل التيمم • فان لم تفعل فبأن تغســـل فرجها _ ولابـد _ أى هذه الوجوه الأربعة فعلت حل وطوها •

برهان ذلك : قوله تعالى : ويسالونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلواالنساء فيالمحيض ولاتقربوهن حتى يطهرن ٠٠٠٠٠ الى آخرالآية (1)

فقوله حتى يطهرن معناه حتى يحصل بهن الطهر الذي هوعدم الحيني ، وقوله تعالى " فاذاتطهرن " صفة فعلهن ٠

وكل ماذكرنا يسمى فيالشريعة وفياللغة تطهرا وطهرا ، فأى ذلك فعلت فقد تطهرت قال الله تعالى (فيه رجال يحبون أن يتظهروا) (٢) فجاء النص والاجماع بانه غسل الفرج والدبر بالماء ٠٠٠ ثم قال وممن قال بقولنا في هذه المسألة عطاء وطاوس و مجاهد وهو قول أصحابنا ٠٠٠

وذكر ابن حزم مذاهب الفقهاء ثم قال ؛ لم يرو عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم في المسألة شيّ ولا نعلم أيضا عن أحدمن التابعين الاعن سالم بن عبدالله وسليمــان ابن يسار والزهرى وربيعة المنع من وطئها حتى تغتسل ، ولاحجة في قولهم لوانفردوا فكيف وقد عارضهم من هو مثلهم ٥٠٠٠ فان قالوا لايحل وطوُّها الابما يحل لها الصلاة ٠٠٠ قلنا هذه دعوی باطل ۰۰۰۰۰ (۳)

قال ابن قدامـة : لاأعلم في هذاخـلافا أن الحائض تغتسل قال النووى: به قال جمهور العلماء وحكاه ابن المنذر عن سالم بن عبدالله وسليمان ابن يسار والزهرى ٠٠ ولم يصح عن طاوس أنه أجاز عندالشبق أن تتوضياً ٠٠٠ فكــان القول الاول كالاجماع ٠٠٠

وابن عباس والمفسرون فسرواالايسة ٠٠٠ اذااغتسلسسن

واستدل ابن حزم بعموم أقوال هولاء حيث انهم رأوا التطهر يحصل بالغسل وبالوضوء وبغسل الفرج ، وهذا صحيح ولكنهم لم يقولوا أن الحائض يكفي لها غسل الفرج فمــا أطلق لغة لم يطلق شرعا والشرع قيد التطهر هنا بالغسل فلا يصح الاحتجاج بالايـــة التي نزلت في غسل الفرج من الغائط وليس من الحيض •

وادعى ابن حرم عدم نقل شيَّ في هذاالباب من الصحابة ، والصحيح انه نقل عن ابن مسعود في ذلك • "جاءت امرأة وزوجها الى عمرين الخطاب ـ وكان عنده عبدالله بن مسعود _ فقالت ياأمير المومنين ان زوجي طلقني فانقطع عني الدم بعدثلاث حيض فأتاني وقدوضعت مائي ورددت بابي وخلعت ثيابي فقال قدراجعتك ، فقال عمر لابن مسعود ماترى فيها ؟ قال أرى أنها امرأته مادون أن تحل لهاالصلاة ، قال عمر وأناأرى ذلك (٦)

فاما هذااجماع أو ليسهناك اجماع على ماقاله ابن حزم •

⁽٢) التوبة البقسرة (1)

رقم المسألة 707 المحلى ١ / ٣٩١ – ٣٩٤ (4)

^{11 - 750 /1} (٤) المغني

^{(ُ}ه) المجموع '٢/ ٣٧٠ وانظرنصبالراية 1/ ٢٠٢ (٦) موسوعة فقه ابن مسعود نقلا عن مصنف عبدالرزاق ٦/ ٣١٦ وسنن البيهقي ٧/ ٤١٧ وآثار أبي يوسف برقم ٦١١ والمحلى ١٠/ ٢٥٨ وسنن سعيدبن منصور ١٠/٣ ٢٩٠

قال ابن حزم: " لاحد لأقل الطهر ولالأكثره ، فقد يتصل الطهر باقي عمرالمرأة فلا تـحيض بلاخلاف من أحـد مع المشاهدة لذلك وقدترى الطهر ساعة وأكثر بالمشاهدة ٠ وقال أبوحنيفة لايكون طهر أقل من خمسة عشر يوما ٢٠٠٠

وبعد ذكرالمذاهب قال ابن حزم قولنا هو " قول ابن عباس ٠٠٠ ولامخالف له في ذلك من الصحابة رضى الله عنهم ٥٠٠ (١)

قال مالك سئل سالم بن عبدالله كم تترك الصلاة المستحاضة ؟ فقال سالم تتركها خمس عشرة ليلة ثم تغتسل وتصلى حتى ترى القصة البيضاء ، وكان مالك يقول دم النفاس ستون يوما ثم رجع عن ذلك ٠٠ وقال أرى أن يسأل عن ذلك النساء وأهل المعرفة (٢) وقال ابن قدامة : أقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشريوما ، لأن كلام أحمـــد لايختلف ان العدة تصح أن تنقضي فيشهر واحد اذاقامت البينة به ٠٠٠ وقال مالك والثورى والشافعي وأبوحنيفة أقل الطهر خمسة عشر ٥٠ وذكر أبو ثور ان ذلــــك لايختلفون فيـه •

فقال ابن قدامة : لنــا : ماروى عن على رضىالله عنه ان امرأة جاءً ته وقــد -طلقها زوجها فزعمت انها حاضت في شهر ثلاث حيض طهرت عندكل قرع وصلت ٠ فقال على لشريح : قل فيها • فقال شريح ان جاءت ببينة من بطانة أهلها ممسسن يرضى دينه وأمانته فشهدبذلك والافهى كاذبة ، فقال على (قالون) وهذابالرومية معناه " جيد " ، وهذالايقوله الاتوقيفا ، ولأنه قول صحابي انتشر ولم نعلـــم خــلافـه (۳)

قال ابن الهمام : أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها ومانقص من ذلك فهو استحاضة ٠٠٠ وأكثره عشرة أيام ولياليها والزيادة استحاضة ٥٠٠ وأقل الطهر خمسة عشر يوما هكذانقل عن ابراهيم النخعى • وانه لايعرف الاتوقيفا •• ولاغاية لأكثره •••

ثم قال : قال رسولالله صلىالله عليهوسلم أقلالحيض ثلاثة وأكثره عشحرة أيحام وأقل مابين الحيضتين خمسة عشريوما ٥٠٠٠ قيل : وأجمعت الصحابة عليه ٥٠٠ (٤)

ذكر ابن قدامة ان ابن عباس كان يقول : " أمامارأت الدم البحراني فانهــا لاتصلى ، واذارأت الطهر ساعة فلتغتسل ، وروى ان الطهر اذاكان أقل من يوم لايلتفت اليه لقول عائشة " لاتعجلين حتى ترين القصة البيضاء (٥)

فثبت القول المخالف لماقاله ابن حزم ولم يصح الادعاء بالاجماع في المسألة •

المحلى ١/ ٤١٠ ــ ٤١٣ رقم المسألة ٢٦٧ (1)

المدونة ١/ ٤٩ - ٥٣ **(Y)**

المغنى ١/ ٢٢٥ – ٢٢٦ (٣)

فتح القدير ١/ ١٤١- ١٥٥ والحديث رواه الدارقطني بسندضعيف (أنظر نصب (٤) الراية ١/ ١٩١ – ١٩٣)

⁽ه) المغني ١/ ٢٢٥ ٢٢٦

المســالــة ه لاقضاء على من ترك الصلاة متعمدا ٠٠٠٠

قال ابن حزم : أمامن تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لايقدرعلى قضائها أبدا فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ٠٠٠ وليتب وليستغفرالله عزوجل ٠ وقال أبوحنيفة ومالك والشافعي يقضيها بعدخروج الوقت ٠٠٠٠

وحجمة ابن حزم : "برهان صحة قولنا " فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون (١) وقوله تعالى: فخلفمن بعدهم خلف أضاعوا الصلاة وا تبعوا الشهوات ٠٠ (٢).

فلوكان العامد لترك الصلاة مدركا لها بعدخروج وقتها لماكان له الويل ولاالغي ٠٠٠ وأيضا فان الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتا محددا لطرفين يدخل في حين محدود و يبطل في وقت محدود٠٠٠

وقدصح عن رسولاالله صلىالله عليهوسلم " من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله ٥٠٠٠فصح أن مافات فلاسبيل الى ادراكه ٥٠٠

ثم قال ابن حزم : وممن قال بقولنا في هذا عمربن الخطاب وابنه عبدالله وسعدبين أبي وقاص وسلمان وابن مسعود ٠٠ ٠٠وغيرهم

وقال أيضا " قدجاء عن عمر وعبدالرحمن بن عوف ومعاذبن جبل وأبيهريرة وغيرهم من الصحابة أنه من ترك صلاة فرض واحد متعمدا حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد٠٠٠

قال ابن قدامة : من ذكر أن عليه صلاة وهو في أخرى أتمها وقضى المذكورة ٠٠٠ وجملة ذلك ان الترتيب واجب في قضاء الفوائت ، نص عليه في مواضع ، قال في رواية داود فيمن ترك صلاة سنة يصليها ٠٠٠ وقدروى عن ابن عمر مايدل علىوجوب الترتيب

وعن جابر بن عبدالله أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم الخندق عن صللة الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهبت ساعة من الليل فأمر بلالا فأذن وأقام فصلى الظهـر ٠٠٠٠ الحديث ٠ (١)

فالحديث نص في إعادة الصلاة التي شغل عنها الانسان ، وهذه الحالة غيرحالة النوم والنسيان فهو يترك الصلاة متذكرااياها فوُجد نوع من التعمد ولو يبررله عذر ٠

ثم هذادين الله في ذمة العبد مثل الصوم وحج بيتالله وتبرأ ذمته بأدائه ولو قضاء • وابن حزم يوجب قضاء الاعتكاف لأنه دين الله حتى أوجب على ولى الميت ان مات قبل قضائه (٥) فلماذا لايعتبر الصلاة دينا أيضا ٠

أما احتجاجه بالآثار فهى في بيان شناعة ترك الصلاة وليس فيها أنه لايقضيها أبدا. ثم اذاارتدانسان فمصيره القتل فلماذا يفهم من هذاالكلام انه عادالي اسلامه ولم يعد الى صلاته • وتأول ابن حزم ماحدث يوم الخندق انه نسيان فهذاغيرصحيح •

وابن تيمية ايضا يرى هذاللمتعمد ولكنه لم يدع بالاجماع بل قال " وهوقول طائفة من السلف كأبي عبدالرحمن صاحب الشافعي ٠٠٠ (٦)

وهولم يذكر من السلف الاأباعبدالرحمن ولم يجد قولا من الصحابة فكيف يقسال أن في المسألة اجماع في عصرهم ؟

⁽۲) مریم ۹ه الماعون (1)

ستوں ہ المحلی ۲/ ۱۰ – ۱۲ رقم المسآلة (T)

المغني ١/ ١٣٤ ـ ٣٥٥ و ٤٤٠ وانظرنصبالراية ٢/ ١٦٢ - ١٦٦ في استاد الحديث (٤)

الفتاوي الكبري المجلد الخامس، الاختيارات العلمية ص ١٩

قال ابن حزم : فان صلين جماعة وأمتهن امرأة فحسن ٠

وحجته : لانه لم يأت نص يمنعهن من ذلك ٠٠٠ وروينا عن ريطة الحنفية ان عائشـة أم المومنين أمّتهن في صلاة الفريضة ٠

وعن حجيرة بنت حصين قالت أُمّتنا أم المومنين أم سلمة في صلاة العصر وقامت بيننا قال وهو قول قتادة والأُوزاعي و٠٠٠٠

وقال سليمان بن يسار ومالك بن أنس لاتوم المرأة النساء فيفرض ولانافلة ٠٠٠ فقال ابن حزم: هذاقول لادليل على صحته وخلاف لطائفة من الصحابة لايعلم لهــم من الصحابة مخالف، وهم يشنعون هذا اذاوافق تقليدهم ٠٠٠ (١)

قال ابن قدامـة : ممن روى عنه أن المرأة توّم النساء عائشة وأم سلمة وعطاء والثورى ٠٠٠

والتورى .٠٠ وروى عن أحمد أن ذلك غيرمستحب ، وكرهـهأصحاب الرأى ، وان فعلن أجــزأهن ٠٠٠ وقال الشعبي والنخعي وقتادة : لهن ذلك فيالتطوع دون المكتوبة ٠

وقال الحسن وسليمان بن يسار : لاتوَّم في فريضة ولاناقلة ٠٠٠ وبه قال مالك ٠٠٠(٢)

وقال التهانوى عن الحديث : روايتها تدل على كراهة جماعة النساء وعملها
على الاباحة وكراهة الشيَّ لاتنافي جوازه ، فلعلها أمت النساء أحيانا لبيان الجواز
أولتعليم النساء صفة الصلاة ، ونحن لاننفي الجوازفي المسألة حتى قلنا بصحة صلاتهن
اذاصلين جماعة (٣)

ونقل مالك عن على بن أبي طالب أنه قال : " لاتوَّم المرأة " (٤) فهذاعــام للرجال والنساء فليسَ هناك اجماع في المسألة لوجود قول مخالف وهوقول علــى ومنعهم للكراهة وتأويلهم للحديث انه لبعض الاسباب ولذا لم تكن عادتهن الصــلاة جماعة بل هذانقل عنهن في بعض المواقع ٠

⁽۱) المحلى ١/ ١٦٧ - ١٦٩ رقم المسألة ٣١٩

⁽٢) المغنى ٢/ ١٤٨ – ١٤٩

⁽٣) اعلاء السنان ٤/ ٢١٥ وانظر نصب الراية ٢/ ٣٠

⁽٤) المدونة الكبرى ١/ ٨٥

قال ابن حزم: فمن صلى الى غيرالقبلة _ ممن يقدر على معرفة جهتها _ عامــدا أوناسيا ، بطلت صلاته ، ويعيد ماكان فيالوقت ان كان عامدا ويعيدأبدا انكان ناسيا ، برهان ذلك: ان هذين مخاطبين بالتوجه الى المسجد الحرام فيالصلاة فصليا بخلاف ما أمر به ولايجرى مانهى الله تعالى عما أمرعزوجل به .

وقال أبوحنيفة : من يصلي في غيرمكة الى غيرالقبلة مجتهدا ولم يعلم الابعـــد أن سلم اجرأته صلاته ٠٠٠

وقال الشافعي : من خفيت عليه الدلائل والمحبوس في الظلمة والأعُمى الذى لادليل لــه يصلون الى أى جهة أمكنهم ويعيدون اذاقدروا على معرفة القبلة ٠٠٠٠

ثم قال : فان قال قائل قدروى عبدالله بن عامر بن ربيعة : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندرأين القبلة فصلى كل رجل معنا حياله فأصبحنا فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى (فأينما تولوا فثمم وجه الله (۱)

وعن عطاء مشله ٠٠٠ فان مثل هذين الخبرين لايصحان ٠٠٠ ثم لوصحا لكان حجمة لنا لان هولاء جهلوا وصلاة الجاهل تامة وليس الناسي كذلك ٠٠٠

وقال ابن حزم عن الذين خالفوه من المالكية : " انما العجب من المالكيين الذين يعظمون خلاف الصاحب اذاوافق تقليدهم ، ثم خالفوا ههنا عمل طائفة عظيمة من الصحابة لايعرف لهم مخالف (٢)٠٠٠٠)

وورد في المدونة : من أين جاء الفرق بين الجاهل والناسي؟ ٠٠ ثم الجهل نتيجة النسيان أيضا ٠٠٠ وذكر مالك بعض السلف القائلين بهذا٠٠(٣)

قال ابن قدامة : اذاصلى بالاجتهاد الى جهة ثم أراد صلاة أخرى لزمه اعادة الاجتهاد .٠٠ وهذامذهب الشافعي ، فان تغير اجتهاده عمل بالثاني .٠٠ وهذالانعلم فيه خلافا.٠٠٠ ثم قال : والمجتهد اذاصلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان له أنه صلى الى غير جهة الكعبة يقينا لم يلزمه الاعادة ، وكذلك المقلد .٠٠ ودليلنا حديث عامربن ربيعة وهو حديث حسن (٤)

فلايصح الادعاء بعدم الخلاف في المسألة والحديث يدل على ذلك ، ثم ماذكر ابن حزم من أقوال الصحابة لاتذل على ماذهب اليه ابن حزم ٠

قال ابن الهمام: ان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرته من يسأله عنها اجتهدد لان الصحابة تحروا وصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن العمل بالدليل الظاهر واجب ٠ (٥)

⁽۱) البقرة ۳۰۰

⁽٢) المحلى ١/ ٢٥٨ - ٢٦١ رقم المسألة ٣٥٣

⁽٣) المدونة ١/ ٩٢ – ٩٣

⁽٤) المغنى ١/ ٣٢٢ – ٣٢٥

⁽ه) فتح القدير ١/ ٢٣٦- ٢٣٧

قال ابن حزم : لاتجوز إمامة من لم يبلغ الحلم لافي فريضة ولافي نافلة ولاأذانُه ٠٠٠ وقال الشافعي تجوز امامته في الفريضة والنافلة ويجوزأذانه ٠

وقال مالك تجوزامامته في النافلة ولاتجوزفيالفريضة ٠٠٠

واحتجوا بحديث عمروبن سلمة ٠٠ (١)

ثم قال ابن حزم فهذافعل عمروبن سلمة وطائفة من الصحابة معه لايعرف لهم مــن الصحابة مغه لايعرف لهم مـن الصحابة مخالف و فأين الحنفيون والمالكيون المشنعون بخلاف الصاحب اذاوافق تقليدهم وهم أترك الناسله ولاسيما من قال منهم ان مالايعرف فيه خلاف فهو اجماع وقدوجدنا لعمروبن سامة هذاصحبة ووفادة على النبي صلى الله عليه وسلم مع أبيسه و

ثم قال : أما نحن فلاحاجة عندنا في غيرماجا ولمرسول الله صلى الله عليه وسلم من اقرار أوقول أوعمل ، ولوعلمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف هــذا وأقره لقلنابه ١٠٠٠ ووجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قدقال اذا حضرت الصـلاة فليوذن لكم أحدكم وليومكم أقرأكم ٠

ووجـدناه صلى الله عليه وسلم قدقال ان القلم رفع عن الصغير حتى يحتلم ٠٠٠ فصح انه غيرمامور ولامكلف ٠٠٠ واذاهو كذلك فصلاته غيرجائز ٠٠٠ أما الفرق بين الفريضة والنافلة فلاوجه له أصلا ٠٠٠ (٢)

قال ابن قدامة ؛ لايصح ائتمام البالغ بالصبى في الفرض ، نص عليه أحمــد وهو قول ابن مسعود وابن عباس، وبه قال عطاء ومجاهد والشعبي ومالك والشــورى والأوزاعي وأبوحنيفة وأجازه الحسن والشافعي واسحاق وابن المنذر ٠٠٠

ثم قال أما حديث عمروبن سلمة الجرمي ، فقال الخطابي كان أحمد يضعف أمرعمروبن سلمة ، وقال مرة دعـه ليس بشـىً بيـن ٠٠٠

سلمـة ، وقال مرة دعـه ليسبشـئ بيـن ٠٠٠ ولم يتحقق بلوغ الامرالىالنبي صلىالله عليهوسلم فانه كان بالبادية في حي من العرب بعيداعن المدينة ٠٠٠(٣)

فمطلبنا من هذالنقل هو اثبات قول مخالف فلم ينعقد الاجماع كما ادعى بهابن حزم ٠

⁽۱) وحديثه "" قال : كنا بحاض يمربنا الناس اذاأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذارجعوامروابنا فأخبرونا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلذا وقال كذا ، وكنت غلاما حافظا فحفظت من ذلك قرآنا كثيرا فانطلق أبي وافد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفرمن قومه فعلمهم الصلاة ، وقال يومكم أقروكم فكنت أقرأهم لما كنت أحفظ فقدموني فكنت أومهم وعلى بردة لي صغير ة فكنت اذا سجدت تكشفت عني فقالت امرأة من النساء وارواعنا عورة قارئكم ، فاشتروا لي قميصا عمانيا فمافرحت بش بعد الاسلام مافرحت به فكنت أومها منين ،

⁽٢) المحلى ٣/ ١٣٤ - ١٣٥ رقم المسألة ٤٩٠

⁽٣) المغني ٢/ ١٦٧ – ١٦٨

قال ابن حزم : المرآة تعتكف في المسجد كما يعتكف الرجل ولوكانت حائضا ٠٠ وحجمته : قوله تعالى (وأنتم عاكفون فيالمساجمه) (١)

وقال ابراهيم النخعي وأبوحنيفة تعتكف المرأة في مسجد بيتها ٠٠

فقال ابن حزم : هذاخطاً لان مسجد البيت لايطلق عليه اسم المسجد ، ولاخلاف في جسواز بيعه ٠٠٠ وفي أن يجعل كنيفا (في محل المسجد)

ثم قال : وقدصح ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اعتكفن في المسجد ، وهــم يعظمون خلاف الصاحب ولامخالف لهن من الصحابـة ٥٠٠(٢)

قال ابن قدامة : أذاحاضت خرجت من المسجد وضربت خباء في الرحبة ٠٠

ثم قال : أما خروجها من المسجـد فلاخلاف فيه ٠٠ وقدقال النبيطياللهعليهوسلم "" لاأحل المسجـد لحائض ولاجنب "" • وروى عن عائشـة قالت كن معتكفات اذاحضن أمــر رسولاالله صلى الله عليه وسلم باخراجهن من المسجد وان يضـربن الأخبية في رحبـة المسجد حتى يطهرن "رواه أبوحفص باسناده ٠

> ومتى طهرت رجعت الى المسجد فقضت وبنت ولاكفارة عليها • ولانعلم فيه خلافسا ٠ (٣)

وماروى ابن حزم عن اعتكاف حائض فهو في المستحاضة كما ورد في حديث عائش...ة اعتكفت مع رسولالله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت تــــرى الحمرة والصفرة وربماوضعت الطست تحتهاوتصلي (٤)

قال الكاساني : روى الحسن عن أبي حنيفة ان للمرأة أن تعتكف في مسجد الجماعة وان شاء ت اعتكفت في مسجد بيتها ٠٠٠ فلاخلاف في الجواز وانما في الفضيلة ٠٠ وذلـك لحديث " صلاة المرأة في مسجدبيتها أفضل من صلاتها في مسجد دارها ٠٠ (٥)

فالذين منعوا من الاعتكاف لم يمنعوا على وجه التحريم وانما رأواالافضل لهـا مع الجواز وهذاأيضا بسبب دليل من حسديث فاما أن نقول ان هذالايعتبر ترك الاجماع أونقول انهم تركواالاجماع السكوتي لوجود نص أقوى منه ٠

⁽١) البقرة ١٨٧

⁽٢) المحلي

٣/ ٤٣٠ ـ ٤٣١ رقم المسألة ٣٣٣ ٢٠٦ والحديث " لاأحل المسجد لحائض ولالجنب " رواه البيهقي وغيره (٣) المغني ٣/ ٢٠٦ واسناده غيرقوى انظرالمجموع ٢/ ٣٥٨ (٤) أخرجه البخارى ٣ / ٦٤ – ٦٥ (٥) بدائع الصنائع ٢/ ١١٣ وانظرنصبالراية ١/ ١٩٤ ـ٢٠١

قال ابن حزم: الشيخ والعجوز اللذان لايطيقان الصوم فالصوم لايلزمهما • قال الله تعالى (ولايكلف الله نفسا الاوسعها) (١)

واذالم يلزمهما الصوم فالكفارة لاتلزمهما لان الله تعالى لم يلزمهما اياها و لا رسول الله صلى الله عليه وسلم والأموال محرمة الابنص أوإجماع ٠٠

وقال : فرأى أبوحنيفة على الذي لايطيق الصوم لهرمه الطعام مسكين مكان كل يوم ولم يره على الحامل والمرضع · وأوجبه مالك علىالمرضع خاصة ولم يوجبه علىالحامل ولاالشيخ الكبير ومثله قال كثيـر من الصحابة والتابعين ٠

فقال ابن حزم : خالفوا ههنا عليا وابن عباس وقيس بنالسائب واباهريرة ولايعرف لهم من الصحابة مخالف ٠٠٠ وأمانحن فلاحجـة عندنا في غيرالنبي صلىاللهعليهوسلم • وقال عن الآية (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) (٢) قدمح عن سلمة ابن الاكوع وعن ابن عباس نسخ هذه الآية كماذكرنا فيهذا الباب ١٠ وانها لم تنرل قط في الشيخ ولافي الحامل ولافي المرضع ، وانمانزلت في حال وقدنسخت وبطلت ٠٠ (٣) قال ابن قدامة: الشيخ الكبير والعجوز اذاكان يجهدهما الصوم ويشق عليهما مشقـة شـديدة فلهما أن يفطرا ويطعما لكل يوم مسكينا ٠

هذاقول على وابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيدبن جبير والثورى وأبى حنيفة ٠٠٠ وقال مالك لايجب عليه شيَّ لانه ترك الصوم لعجزه فلن تجب فدية • وللشافعي قولان •

فقال ابن قدامة : لنا الايـة وقول ابن عباس في تفسيرها : نزلت رخصة للشيخ الكبير ولان أداء الصوم واجب فجازان يسقط الى الكفارة كالقضاء (٤)

وقال ابن قدامة أيضًا : الحامل والمرضع اذاخافتًا على أنفسهما علهما الفطر وعليهما القضاء فحسم ، لانعلم فيه بين أهل العلم اختلافا ، لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه ، وان خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء واطعام مسكيـــن كل يوم ، وهذايروى عن ابن عمر وهوالمشهور من مذهبالشافعي ،

وقال ابن قدامة: لماروى عن ابن عباسقال: كانت رخمة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهمايطيقان الصيام أن يفطرا ويطعمامكان كل يوم مسكينا والحبلي والمرضع اذاخافتا على أولادهما أفطرتاوأطعمتا " رواه أبوداود وروى ذلك عن ابن عمــــر ولامخالف لهما من الصحابة (٥)

وقال مالك في المرضع: تطعم المرضع وتفطر وتقضى ان خافت على ولدها ٠٠٠ وقال في الحامل: لا اطعام عليها ولكن ان صحت وقويت قضت ما أفطرت ٠٠ وما الفرق؟ قال : لان الحامل هي مريضة والمرضع ليستِ بمريضة _وقال _ وابن عمر قال__ه ولاصيام ولافدية على من أدركه الكبر • قال بـه سـالم (٦)

فهذاقول مخالف فلايصح الادعاء بالاجماع ولم يخالفواالاجماع وانما ذهبوااليما ذهبوا لدليل آخر ٠

⁽٢) البقرة ١٨٤

⁽٣) المحلى ٤/ ١٤٤ رقم المسألة ٢٦٩ (٤) المغني ٣/ ١٥١–١٥٢

⁽ه) المغني ٣/ ١٤٩ - ١٥٠ (٦) المحدونة ١/ ٢١٠ - ٢١١

قال ابن حزم : الحج الى مكة والعمرة اليها فرضان على كل موّمن عاقل بالغ ذكرأو أنثى بكرأوذات زوج ، الحروالعبد والحرة والامة في كل ذلك سواء ، مرة فيالعمـــر اذاوجداليها من ذكرنا سبيلا ٠

وحجمته : قوله تعالى (وأتموا المحمج والعمرة لله)(١)

وقال : قال قوم العمرةليست فرضا ٠

واحتجوابالأَحاديث ، فقال ابنحزم عنها " أماالاحاديث التي ذكروا فمكذوبة كلهـا ، ثم ذكر عن ابن عباس انه قال : الحج والعمرة واجبتان ، وروى كذلك عن جابربنعبدالله مثله وقال سعيدبنالمسيب : كانوا لايختلفون ان العمرة فريضة ٠٠٠٠

وقال أبوحنيفة ومالك ليست فرضا

فقال ابن حزم: والقوم يعظمون خلاف الصاحب الذىلايعرف له مخالف وهم قدخالفواههنا عمربنالخطاب وابنه عبدالله وابنعباس وجابر بنعبدالله وابن مسعود وزيدبن ثابست ولايصح عن أحمد من الصحابة خلاف لهم في هذا الارواية ساقطة من طريق ابي معشمر عسن ابراهيم ان عبدالله بن مسعود قال العمرة تطوع والصحيح عنه خلاف هذا كماذكرنا ٠٠٠

ثم قال ومن أقوى حججنا عليهم قوله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة " فصح انها واجبة بوجوب الحج وانفرضها دخل فيفرض الحج ٢٠٠٠(٢)

قال ابن قدامة : تجب العمرة على من تجب عليه الحج ١٠٠ روى ذلك عن عمروابن عباس ١٠٠٠ وقال أحمد - في رواية - ليست واجبة وروى ذلك عن ابن مسعود وبه قيال مالك وأبوثور وأصحاب الرأى لماروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال: لا ، وان تعتمروا فهو أفضل أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح وعن طلحة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع ١٠٠ رواه ابن ماجة

ثم قال ابنقدامة : لنا انه قول من سمينا منالصحابة ولامخالف لهم نعلم الاابن مسعود على خلاف عنه ، أماحديث جابر فضعيف ، (٣)

قال ابن عابدين : العمرة في العمر مرة سنة مؤكدة على المذهب _ وأوجب البعصف _ فقال!منهم من أطلق اسم السنة وهذ الاينافي الوجوب (٤) لكن الواجب عند الحنفيصة دون الفرض لان الفرض لابدلا شباته دليل قطعي • وماورد من ايجاب في الأحاديصصف فحملوا على التأكيد ، ودليلهم التارك المستطيع لوترك الحج يكفر ولكنه لايكفسر اذاترك العمرة مع الاستطاعة •

وعلى كل مع وجود قول ابنمسعود لايصح الادعا عبالاجماع • أ

⁽۱) البقــرة ۱۹۲

⁽٢) المحلى ٥/ ٣- ١٣ رقم المسألة ٨١١

⁽٣) المغني ٣/ ٢١٨ – ٢١٩

⁽٤) حاشيـة ابن عابدين ٢/ ٤٧٢

قال ابن حزم: فاذاجاء من يريد الحج أوالعمرة الى أحمد هذه المواقيت ،فان كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه ان كان رجلا ، فلا يلبس القميص ولاسروايلولاعمامة ولاقلنسوة ولاجبة ولابرنسا ولاخفين ولاقفازين البتة لكن يلتحف فيماشاء من كساء أ و ملحفة أورداء ويتزر ويكشف رأسه ويلبس نعليه ، ولايحل له أن يتزر ولاأنيلتحف في ثوب صبغ كله أوبعضه بورس أوزعفران أوعصفر ٠٠

ثم قال : فإن لم يجد الرجل ازارا فليلبس السر اويل كماهي وإن لميجدنعلين فليقطع خفيه تحت الكعبين ولابد له ويلبسهما كذلك ٠٠٠

شم ذکرابن حزم حجته فقال : برهان ذلك ماروى عن ابن عمسر قال : سال رجل رسول الله صلىالله عليهوسلم مايلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسولالله صلىاللهعليهوسلم لاتلبسوا القميص ولاالعمائم ولاالسراويلات ولاالبرانس ولاالخفاف الااحمد لايجدالنعليسن فليلبس خفين وليقطعهما أسفلُ الكعبين · ولاتلبسوا من الثيابشيثًا مسه الزعفران و لا الورس (۱)

وقال أبوحنيفة : ان لم يجمد ازارا لبس سراويل ، فان لبسها يومــا الى الليل فعليه دم ، ولابسد ٠٠٠

وقال مالك : من لم يجد ازارا لبس سراويل وافتدى ٠

وقال محمد بنالحسن : يشق السراويل ويتزربها ولاشيّ عليه ٠٠

فقال ابن حزم / أما تقسيم أبي حنيفة بين لباس السراويل والخفين يوما الي الليل وبين لباسهما أقل من ذلك ، فقول لايحفظ عن أحد قبله ٠٠٠

وأماقول مالك ٠٠٠ فخطأ لابرهان على صحته ومالك معذور لانه لم يبلغه حديث ابنعباس وقول محمدبن الحسن فخطأ ٠٠٠

ثم قال : وهم يعظمون خلاف الصاحب الذي لايعرف له مخالف ، وقدذكرنا فيالـمسألـة ماروى عن ابنعباس وابن عمر وعائشـة وعلى والمسور ٥٠ ولانعلم لأحدمن الصحابة رضي الله عنهم قولاغير الأقوال التي ذكرنا فيهذه المسألة ، فخالفها الحنفيون والمالكيون وكلها آراء فاسدة لادليل علىصحتها ٢٥٠٠٠)

قال ابن قدامة : اذالبس قميصا وعمامة وسراويل وخفين لميكن عليه إلاقديمة واحدة ٠٠ وقال الكاساني : محظورات الإحرام في الأصل نوعان • نوع لايوجب فساد الحجونوع يوجلب فستساده ٠ أما الذي لايوجب فساد الحج فأنواع بعضهايرجع الىاللباس وبعضها يرجع السي الطيب ومايجرى مجراه إزالة الشعث وقضاء التفث ٠٠٠٠

وتأويل منع السراويل اذالبسها مخيطا ، أما اذالبس ازارافلا شيَّ عليه (٤)

أماماقال ابنحزم فلم يقل به الصحابة بل أجازوا باللبسكازار ، ومادام لبسس السراويل كلباس ممنوع ومخالف لمعنى الحج فعليه فديدة • (٥)

⁽۱) الحديث رواه البخارى ٣/ ١٩ ومسلم والنسائي وابنخزيمة والبيهقي ٥/ ٤٦ ـ٩٩

٣٣ - ٧٧ رقم المسألة ٣٢٨ (۲) المحلى ٥/

⁽٣) المغني ٣/ ٤٣٥ (٤) بدائع الصنائع ٢/ ١٨٣ – ١٨٦

انظراعلاء السنن ١٠/ ٤٩ ـ ٥٠ قال التهانوى نقلاعن الطحاوى فيمعاني الاثار ١/ ٣٦٨ يجوز لبس السراويل لمن لايجد ازارا بفتقـه ، واذالبسه فعليه فـدية

قال ابن حزم: القارن والمعتمر سواء في الجزاء فيماذكرنا سواء في حل أصابوه أوفي حرم، انما في كل ذلك جزاء واحمد، وهوقول مالك والشافعي •

وقال أبوحنيفة : على القارن جزاءًا ن ، فان قتله في الحرم وهومحرم فجزاء واحسد

ثم قال : وقدجا ًت آثار عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم سئلوا عن الصيد يصيبه المحرم فماسألوا في شيّ من ذلك أقارن هو أم مفرد أم معتمسر؟ فبطل ماقالوه جملة ٠٠ (١)

(۱) قال ابن قدامـة مثل ماقالابن حزم واستدل بأن الصحابة رضىالله عنهم سئلـوا عمن أفسدنسكه لم يأمروه الابفداء واحـد ولم يفـرقوا ۰۰۰ (۲)

قال ابن الهمام ؛ كل شيّ فعله القارن مماذكرنا ان فيه على المفرد دما فعليه دمان دم لحجته ودم لعمرته ٠٠ لانه يحرم باحرامين عندنا ٠٠

فان قيل ينبغي ان يتداخلا لحرمة الاحرام والحرم ٠٠٠ قلنا حرمة الاحرام أقوى من حرمة الحرم لانه يحرم قتلالصيد في الأ ماكن كلها والحرم لايحرمه الافيها ٠٠٠٠٠٠ فيتبع أضعف الحرمتين أقواهما لان الاصل ان السببين اذااجتمعا في يجابحكم واحسد أحدهما أقوى من الاخر فان الحكم يضاف الى أقواهما ، ويجعل مادونه كالمعدوم كالحافر مع الدافع ٠٠٠ وليس كذلك الحج والعمرة لان حرمتهما في المحرمات سواء فلم يتبسع أحدهما الاخسسر ٠٠ (٣)

فخالف الحنفية هذا الرأى امالعدم عقد الاجماع عندهم أولوجود دليل أقوى منـــه وهو قاعدة مذهبهم في ضوء النصوص العامة وقياسهم عليها هذه المسألة ٠

قال النووى: المفردوالقارن فيكفارات الاحرام واحمد لان القارن كالمفرد فمي الافعال فكان كالمفرد في الكفارات (٤)

وهذاقياس فالظاهر أنه ليس محل الإجماع ولانه لوكان كذالاستدل به النــــووى.

⁽۱) المحلى ٥/ ٢٦٥ رقم المسألة ٨٨٦

⁽٢) المغنى ٣/ ٤١١

⁽٣) فتح القديس ٢/ ٤٧٢

⁽³⁾ **المجموع ٧/ ٢٥٥**

قال ابن حزم: قال الحنفيون الاكراه بضرب سوط أوسوطين أوحبسيوم ليس اكراها ٠٠٠ فقال ابن حزم: هذاتقسيم فاسد لانه لميأت به قرآن ولاسنة ولامعقول ، والضرب كله سوط الى مائة الف أوأكثر ، وهم يشنعون بقول الصاحب الذي لايعرف له مخالف ، وقال عبد الله بنمسعود : مامن ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاما يدرأعني سوط أوسوطيللد الاكنت متكلما به " ولايعرف له من الصحابة رض الله عنهم مخالف ٠٠٠ (١)

وعندمالك " اكراه السلطان وغيرالسلطان سواء اذاكان مكرها " • وكيف الاكسراه؟ الضرب والتهديد بالقتل والتهديدبالضرب والتخويف الذى لاشك فيه والسجن كله اكراه (٢) قال الكاساني : الاكراه نوعان ، تام وناقسى ، فالتام بالقتل والقطع والضرب الذى يخاف منه تلف النفس أوالعضو قلالضرب أوكثسر ••

ونوع لايوجب الالجاء والاضطرار وهوالحبس والقيد والضربالذى لايخاف منه التلف ٠٠٠ وهذا النوع يسمى اكراها ناقصا ٠٠٠

وقال أبوحنيفة الاكراه لايتحقق الامن السلطان (٣)

ثم الاكراه عندالحنفية على أنواع نوع مباح ونوع مرخص ونوع حرام فالمباح هـو شـرب الخمر وأكل الميتة والمرخص هواجراء كلمة الكفر والحرام هو قتل مسلم بغـير حـق (٤)

فالاتيان بالمباح عندالاكراه واجب اتيانه وهذالذى ذكره ابن حزم عصن ابن مسعود هو من هذاالقبيل وشانيا ابن حزم غفل عن كلمة " ذى سلطان " ، وعنصد الحنفيصة الاكراه من ذى سلطان اكراه قصل أوكشص فلم يخالفوا قول ابن مسعود ٠

⁽۱) المحليين ٧/ ٢١٣ رقم المسألية ١٤٠٩

⁽٢) انظرالمدونة ٣/ ٢٠٩

⁽٣) بدائع الصنائع ٧/ ١٧٥ – ١٧٦

⁽٤) انظر بدائع الصنائع ٧/ ١٧٦ - ١٧٧

لايحل لاحسد تلقسي الجسسلسب ٠٠٠٠٠

قال ابن حزم: لايحل لأحدد تلقى الجلب سواء خرج لذلك أو كان ساكنا على طريق الجلاب وسواء بعد موضع تلقيه أم قرب ٠٠٠ أضرذلك بالناس أولم يضر ٠٠٠ والجالب بالخيار اذادخل السوق ٠٠٠

وحجته ، ماروی ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق (۱)

ثم قال ابن حزم : هذانقل تواتر رواه خمسة من الصحابة رض الله عنهم وروا ه عنهم الناس، وبهذاقال السلف ٠٠٠ فعن أبي هريرة انه نهى عن تلقي الجلب، فمن تلقى جلبا منه فالبائع بالخيار اذا بلغ السوق ٠٠ وهذانص قولنا ولايعرف لـــه من الصحابة مخالف ٠٠٠٠

وآباحه أبوحنيفة جملة الاانه كرهه ان أضر ذلك بأهل البلد دون ان يحظره ٠٠٠٠٠٠ وهذا خلاف لرسولالله صلى الله عليه وسلم وخلاف صاحبين لايعرف لهمامن الصحابة مخالفه

قال ابن قدامـة : كرهه أكثر أهل العلم منهم عمربن عبدالعزيز ومالك والليث والأوزاعي والشافعي واسحاق ٠ وحكى عن أبي حنيفة انه لم يربه بأسـا ٠ (٣)

وقال ابن الهمام ومايكره من البيوع - تلقى الجلب اذاكان يضرباً هل البلد فان كان لايضر فلاباً س به (٤)

ونرى أن الحنفية حملوا النهى في الحديث على الضرر فهم نظروا الي قصد الشارع من النهى وهو الحاق الضرر ، ويهمنا هنا هو عدم حصول الاجماع على ذلك كما قال ابن قدامة ، (٥)

⁽۱) الحديث رواه البخارى ومسلم انظرمسلم رقم ١٥١٧

⁽٢) المحلى ٧/ ٣٧٤ - ٣٨٠ رقم المسألة ١٤٦٩

⁽٣) المغني ٤/ ١٦٤ – ١٦٥

⁽٥) انظر المجموع ١٣/ ٢٠ – ٢٢

لايحل بيع كلب أصلا لاكلب صيد ولاكلب ماشيـة ٠٠٠٠

المسالية ١٦

قال ابن حزم : لايحل بيع كلب أصلا لاكلب صيد ولاكلب ماشية ولاغيرهما ، فان اضطر اليه ولم يجد من يعطيه اياه فله ابتياعه ٠٠٠

ولايحل اتخاذ الكلب أصلا الالماشية أولصيد أوزرع ٠٠٠

ولايحل قبل الكلاب فمن قتلها ضمنها بمثلها ٥٠٠ الا لأسواد البهم ٥٠

وبرهان ذلك : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن

ا قال ابن حرم : هذانقل تواتر لايسع تركه ولايحل خلافهه ٠٠٠

ولم يصح خلاف ماروى عن أحد من الصحابة •

وخالفه الحنفيون فأباحوا بيع الكلاب وأكل أشمانها ٠٠٠

وقال استدلوا باثار ضعيفة ثم لوصحت لماكان لهم فيها حجة ٠٠٠

فان ذكروا قصة عثمان في قضائه في قيمة الكلب فقال ابن حزم : هذاقضاء فيقصاص وليس بيعًا ٠٠٠٠ (٢)

قال ابن قدامة : جموّر أبوحنيفة بيع الكلاب وأخذ ثمنها لله يباح الانتفاع به ويصح نقل اليد فيه ومانهى عن ثمن الكلب فهو في الكلاب واستثنى منها كلبالصيد (٣) قال النووى : مذهبنا أنه لايجوز بيع الكلبسواء كان معلما أوغيره ٠٠٠ وبهذاقال جماهير العلماء وهومذهب أبيهريرة وحسن البصرى والأوزاعي وربيعة والحكم وحمصاد وأحمد وداودوابن المنذر وغيرهم ٠٠٠

وقال أبوحنيفة يصح بيع الكلاب التي فيها نفع ٠٠٠ وحكى ابن المنذر عن جابسر وعطاء والنخعي جواز بيع الكلب للصيد دون غيره ٠٠٠ ورووا في جواز البيع أحاديث عن أبيهريرة وعمر وعبدالله بن عمرو بن العاص ٠٠٠ وقال النووى عن الاحاديث أنها ضعيفــة ٠٠٠٠ (٤)

ومهما كان الترجيح ولكن الذى ثبت بهذه النقول ان القول المخالف حاصل فلنذا لايصح الادعاء بالاجماع لقول جابر مخالف ٠٠٠

⁽۱) الـحديث رواه مالك فيموطاه ٢/ ١٥١

⁽٢) المحليي ٧/ ٢٩١ - ٩٩٨

⁽٣) المغنيي ٤/ ١٨٩ - ١٩٠

⁽٤) المجموع . ٩/ ٢٢٨ - ٢٢٩ ونصب الرأية (١/٣٥-٥٥).

قال ابن حزم: بيع المصاحب جائز وكذلك جميع كتب العلوم ٠٠٠ أما العلم فلايباع وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ٠٠٠٠

وحجته : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون بيع المصاحف ... ثم روى ابن حزم آثارا في منع بيع المصاحف وقال مانعلم روى اباحتها الاعن الحسن والشعبي باختلاف عنهما وعن أبي العالية ، والأثران ضعيفان . .

فأين المالكيون والحنفيون والشافعيون المشنعون بخلاف الصاحب الذى لايعــرف له مخالف ٠٠٠٠

أمانحن فلاحجة عندنا في قول أحمد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم • فاحتج ابن حزم بعموم الاية (أحل الله البيع) (١) وقوله (قدفصل لكم ماحرم عليكم) (٢) فبيع المصاحف جائز اذلم يفصل لنا تحريمه (٣)

قال ابن قدامة : لم نعلم مخالفا لابن عمر وابن عباس وأبي موسى الأشعرىفي عصرهم على كراهة بيع المصاحف ٠٠٠(٤)

قال النووى : اتفق أصحابنا على صحة بيع المصحف وشرائه واجمارته ونسخه بالأجرة والصحيح من المذهب ان بيعه مكروه ٠٠٠ وقيل يكره البيع دون الشراء ٠٠٠

كسره ابن مسعود شراء المصحف وبيعه ٠٠٠ وشددابن عمر في بيعه وروينا عن أبيموسى الاشعرى كراهـة ذلك ، وكره بيعها وشراؤها علقمة وابن سيرين والنخعي وسريجومسروق وعبدالله بن يزيد ٠

ورخص جماعة في شرائها وكرهوا بيعها ، روينا هذا عن ابن عباس وسعيدبـــن جبيـر واسحاق ٠٠٠ ورخصت طائفة في بيعه وشرائه منهم الحسن وعكرمة والحكم ٠٠٠

روى البيهقي باسناده عن ابن عباس ومروان بن الحكم انهما سئلا عن بيــــع المصاحف للتجارة فقالا : لانرى ان تجعله متجرا ولكن ماعملت بيديك فلابأسبه ٠٠٠٠ وعن مالك بن أنس انه قال لابأس ببيع المصحف وشرائه ٠٠٠

ثم قال النووى: وهذه الكراهة على وجه التنزيه تعظيما للمصحف عن ان يبتذل بالبيع أويجعل متجرا • قال وروى عن ابن مسعود الترخيص فيه ، واسناده ضعيف •

وقول ابن عباس: " اشتر المصحف ولاتبعه " ان صح عنه يدل على جوازبيعه مع الكراهة •

وعلى كل فالمسألة ليست اجماعية وماقيل في المنع فهو محمول على الكراهـة تعظيما للمصحــف .

⁽۱) البقسرة ۲۷۵ (۲) الأنعام ۱۱۹

⁽٣) المحلى ٧/ ٤٤٥ رقم المسألة ١٥٥٨

⁽٤) المغنى ٤/ ١٩٨

⁽ه) المجموع P / ۲۵۲ - ۲۵۳

قال ابن حزم : لايجوز أن يقبل كافر أصلا لاعلى كافرولاعلى مسلم حاشا الوصية في السفر فقط ، فانه يقبل في ذلك مسلمان أوكافران ـ من أى دين كانا ـ أوكافسسر وكافرتان أوأربع كوافسسر ٠٠

وحجته : قوله تعالى (إن جاءكم فاسق بنباً فتبينوا ١٠ (١) والكافرفاسق فوجسسب أن لايقبل وقال تعالى (ياأيها الذينآمنواشهادة بينكم اذاحضرأحدكم الموت حيسن الوصية اثنان ذواعدل منكم أو آخران من غيركم ان أنتم ضربتم فيالارض فاصابتكسسم مصيبسة الموت ٠٠٠٠ (٢)

وقال ابن عباس أوآخران من غيركم أى من غيرالمسلمين من أهل الكتساب وقال ابن حزم بعدذكرالأثسار "" هولاء أم المومنين عائشة وأبوموسىالاشعرى وابنعباس وعلى ـ في رواية عنه ـ ولامخالف لهم من الصحابة رضىالله عنهم ٠٠

وخالفهم أبوحنيفة ومالك والشافعي ، فقال ابن حزم " هذا مماخالفوه فيه جمهـور العلماء والصحابة ولامخالف لهم من الصحابة وهم يعظمون ذلك اذاوافق أهواء هـم ورفض ابن حزم دعوى نسخ الايـة ٥٠٠(٣)

قال مالك : لاتجوز شهادة أحمد من أهل الكفر لافي سفرولافي حضر ولاأرى أن تجوزشهادتهم ٠٠٠(٤)

قال ابن قدامـة : تجوز شهادة الكفار من أهل الكتاب فيالوصية في السفر اذالم يكن غيرهم ٠٠٠

قال ابن المنذر : بهذاقال أكابرالماضيني معنى الآية التي في سورة المائدة ، وممن قاله شريح والنخعي والأوزاعي ويحيى بن حمزة وقضى بذلك ابن مسعود وأبوموسى رضىالله عنهما ٠٠

وقال أبوحنيفة ومالك والشافعي لاتقبل ،لأن من لاتقبل شهادته على غير الوصيــة لاتقبل في الوصيـة ٠٠٠

وقال ابن قدامـة قدثبت هذا الحكم بكتابالله وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم و قضاء الصحابة به ۰۰۰ (٥)

وتأول الحنفية الآية وبناء على أصلهم العمل بعطعية النص من القرآن تركسوا قول ابن مسعود ولعلهم لايرون اجماعا على رأيه ٠٠٠ (٦)

⁽۱) الحجرات ٦

⁽٢) المائدة ١٠٦

⁽٣) المحلى ٨/ ٤٩١ ـ ٥٠٠ رقم المسألة ١٧٩١

⁽٤) المدونة ٥/ ١٥٦

⁽ه) المغنى ١٦٠ /١٦١ – ١٦٦

⁽٦) انظرفتح القدير لابن الهمام ٦/ ٤٨٦ - ٤٨٨

الحامل من نكاح فاسد أوالزنا تتزوج قبل وضع الحمل ٠٠٠ المسالسة ١٩

قال ابن حزم : ان حملت المرأة من زنى أومن نكاح فاسد مفسوخ أوكان نكاخاصحيحا ففسخ لحق واجب أوكانت أمة فحملت من سيدها ثم اعتقها أو مات عنها فلكلمن ذكرنــا أن تتزوج قبل أن تضع حملها الاانه لايحل للزوج ان يطأها حتى تضع حملها ، كل ذلك بخلاف المطلقة أوالمتوفي عنها وهي حامل ٠٠٠

حجمة ابن حزم : الحامل المطلقة أوالمتوفي عنها هي معتدة بنص القرآن وقدحرم الله عزوجل تكاح المعتدة جملة حتى تتم العبدة • وأماسائر من ذكرنا فلم يأت فيالقرآن ولافي سنة ايجاب عدتهن عليهن ٠٠٠ واذالم تكن المرأة فيعدة ولاذات زوج فلها أنتتزوج الاان يمنع من ذلك نصعن ذلك ولانص يمنع ههنا من الزواج ٠٠ ولايحل بالنص وطعمامل الاأن يكون الحمل منه •

وقد اختلف الناسفيها ، فقال أبوحنيفة و الشافعي ومحمدبن الحسن وأبويوســف في أحمد قوليه للحامل من زنى أن تتزوج ولايطوّها حتى تضع حملها ٠٠٠ وقال مالك لاتتزوج الحامل من زنى حتى تضع حملها ٠٠٠

ثم قال ابن حزم : ممن روى مثل قولنا عمربن الخطاب ٠٠٠ فهذاعمر يبيح للحامل من زنى الزواج بحضرة الصحابة لايعرف له منهم مخالف وهم يعظمون مثل هذا لوظفروا به • وشغبوا المخالفون بأن قالوا : قال الله تعالى " (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعــن فقال الاثر في هذا المعنى من-الاية-منقطع .٠٠٠ (٢)

وقال ابن قدامـة : رفع الى عمر بنالخطاب امرأة تزوجت في عدتها ، فقال هـل علمتما ؟ فقالا : لا • فقال : لوعلمتما لرجمتكما فجلاه أسواطا ثم فرق بينهما •• ٠٠ (٣) وهذادون ذكر ان المرأة كانت تعتد بحمل أو بغيره ومن زنى أوبالفسخ ٠٠ فلم يثبت الاجماع

وقال ابن الهمام : فان تزوج حبلى من الزنا جازالنكاح ولايطوُّها حتى تضع حملها هذاعند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف ٠

أما لوكان الحمل ثابت النسب فالنكاح باطل بالاجماع ٠٠٠ والامتناع فيالاصل حرمة الحمل وهذا الحمل محترم ٥٠٠ وحرمة الوطُّ كي لايسقي ماءه زرع غيره (٤)

وذكر ابن الهمام حديثا رواه أبوداود فيسننه أن رجلا من الانصار يقال لهنضرة ابن أكتم من أصحاب رسولالله صلى الله عليه وسلم قال : " تزوجت امرأة على أنهابكـر في سترها فدخلت عليها فاذاهي حبلي ، فقال لي رسولالله صلى الله عليه وسلم : لهـا الصداق بمااستحللت من فرجها ، والولدعبدلك " ، وفصرّق بيننا وقال اذاوضعت فحدوها فقال ابن الهمام : وهو ظاهر في عدم صحة نكاح الحامل من زنا لقوله " وفرق بيننا" الاأن يحمل على تفريق الأبدان فقط بأن منعه من الخلوة بها الى أن تلد ٠

مع أن فيه من المنسوخات " والولدعبدلك " الاأن يحمل على انه يصير خادمالك ٠٠ ٠٠ وهذاكله اذاثبت هذا الحديث ٠٠٠ (٥)

والظاهر أن مالك وغيره أخذوابهذالحديث وعلى الأقل هذاالحديث يورد شبهة فالأخذ بالأحوط في الأبضاع أولى ٥٠ وعلى الأقل هذايمنع من الادعاء بالاجماع ٠

الطلاق (1)

١٥٦ - ١٥٧ رقم المسألة ١٨٦٩ (۲)

^{07 / 9} (٣) وانظرالمدونة ٢/ ١٨٦ -١٨٧ و ٣ / ١٢٩ قال مالك : كل وطء والمرات والمداعدة فيه الولد ففرق بين الرجل وبين المرأة فلايتزوجها حتى تنقفي عدتها وان كان يثبت منه فلا يطبؤها في تلك العدة وان كان يثبت منه فلا يطبؤها في تلك العدة ووان كان يثبت منه فلا يطبؤها في تلك العدة ووي الترمذي باسناد حسن عن رويفع بنثابت الانصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لايحل لامري يؤمن بالله واليوم الاخر أن يسقي ماء ه زرع غيره ـ يعني اتيان الحبالى ـ والحديث رواه أبود اود أيضا و

قال ابن حزم ؛ لاقود على مجنون ولاعلى صبى ولاعلى سكران ٠٠٠

وذكرابن حسرم قول ابن الربير في المجنون ، انه قال : جناية المجنون في ماله " ثم قال : وقدخالف الحنفيون والمالكيون والشافعيون في هذاماصح عن ابن الربير ولم يصح قط عن أحـد من الصحابة خلافه .

وهم رووا عن معاوية في ذلك فقال ابن حزم لاحجة لهم فيما روى عن معاوية مع ان الأثر ضعيف ٠٠٠٠ (١)

وقال ابن قدامة : لاخلاف بين أهل العلم أنه لاقصاص على صبى ولامجنون وكذلك كل زائل العقل بسبب يعذرفيه مثل النائم والمغمى عليه ٠٠٠٠ (٢)

وقال مالك : جناية الصبى والمجنون خطاً ١٠ وان كان المجنون يفيق ويجن فما أصاب في حال جنونه فهو بمنزلة ماوصفت لك ، وماأصاب في حال افاقته فهو والصحيح سواء ١٠٠ (٣) وقال الكاساني : أما الذى يرجع الى القاتل فخمسة أحدها أن يكون عاقلل والثاني أن يكون بالغا فان كان مجنونا أوصبيا لايجب ، لأن القصاص عقوبة وهماليسا من أهل العقوبة ، لأنها لاتجب الابالجناية وفعلهما لايوصف بالجناية ١٠٠ (٤)

فليس في مذهب الحنفية والمالكية ماذكره ابن حزم فهم مع الاجماع (٥)

⁽۱) المحلى ١٠/ ٢١٨ – ٢١٩ رقم المسألة ٢٠٢٤

⁽٢) المغني ٨ / ١٨٤ وانظرالمجموع ١٨/ ٣٥٠

⁽٣) المدونة ٦/ ٣٩٩

⁽٤) بدائع الصنائع ٧/ ٢٣٤

ه) انظرفتح القدير لابن الهمام ٩/ ١٥٤ و ١٦٧ قال ابن الهمام يقتل الرجل ٠٠ بالمجنون فهذاعكسما اذاقتل انسانا وقال ان شهر المجنون علىغيره سلاحا فقتله المشهورعليه عمدا فعليه الدية في ماله ٠٠٠

قال ابن حزم في اختلاف الشهود في وصف الجريمة : "لما اختلفوا في ذلك ، فنظرنا في ذلك فنظرنا في ذلك فالذى نقول به أن كل ماتمت به الشهادة ووجب القضاء بها ، فان كل مازاد ه الشهود على ذلك فلاحكم له ، ولايضرالشهادة اختلافهم كمالايضرها سكوتهم عنه ، •

وان كل مالاتتم الشهادة الابه فهذاهوالذي يفسد اختلافهم ٠٠٠

وحجـة ابن حـزم : الغرض من الشهادة اثبات الزنىالمحرم والقذف المحرم والسرقة المحرمـة ٠٠٠ ولامزيـد قال تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوابأربعة شهدا الماطدوهم ثمانين جلدة ٠٠٠ (١)

فالواجب هواثبات الزنى فقط • ثم قال ؛ وقدجا ً نحوذلك عن السلسسة وردأثر عن عمر أنه أقام الحد فيرجل شهدعليه رجل بشربالخمر والاخر بالتقيو بالخمر وقال ابن حزم : هذاحكم عمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ولايعرف له منهم

مخالف في اقامة الحد بشهادتين مختلفتين احداهما أنه رآه يشربالخمر والاخرى أنه لميره يشربها لكن رآه يتقيوها •

وعهدناهم يعظمون خلاف الصاحب اذاوافق تقليدهم وهم ههناخالفوا عمربسن الخطاب ٠٠ وجميع من بحضرته من الصحابة ٠٠٠٠(٢)

قال ابن قدامة : اختلافهم ـ أى الشهود ـ في فعل أوزمان أومكان قذف وليـــس بشهادة (٣)

قالابن الهمام : والمرادمن تطابقهما تطابق لفظهماعلى افادة المعنى سواءً كان ذلك بعين ذلك اللفظأو بمرادف ٠٠٠٠ (٤)

والاختلاف في الألفاظ اذاكان طفيفا فلااعتبارله عندهم أيضا وذكرالزيلعسي فيالقصة التي ذكرها ابن حزم أن عمر أقام عليه الحد بعدشهادة امرأة المجلود مع شهادتهمسسا (٥)

فلايصح قول ابن حزم أن المسألة اجماعية لعدم مخالف لأُنه وجد التفسير لهذا العمل ثم هم لايخالفون هذا الرأى اذاكان الاختلاف طفيفا ٠٠٠

⁽١) النسور ٤

⁽٢) المحلى ١٢/ ٤٧ ـ ٥٠ رقم المسألة ٢١٨٠

⁽٣) المغني ٩/ ٢١٥

⁽٤) فتح القدير ٦/ ٤٩٢ و ٥٠٣

⁽٥) انظرنصبالرايــة ٤/ ٨٦ – ٨٧

قال ابن حزم في المحلل والمحلل له : قال عمربن الخطاب : " لا أوتى بمطلل الله ولارجمته ٠٠٠ ثم قال عهدنا بالحنفيين والمالكيين والشافعيين يعظمون خلاف الصاحب اذاوافق تقليدهم ، ولكنهم قدخالفوا عمربنالخطاب ٠٠٠

ثم قالابن حزم: ونقول ان عقدالنكاح بشرط التحليل فاسد ، وعليه الحد وعليها ان كانت عالمة بذلك ، وهكذاالقول فيالشغار والمتعة ٠٠٠ (١)

قال ابن قدامة ؛ لعن الله المحلل والمحلل له " قول من سمينا من الصحابــة لامخالف لهم ، واحتجوا بحديث ذى الرقعتين ، فقال أحمد ليسله اسناد ، وقــال أبوعبيد هومرسل ، ويحمل هذا الحديث على قصده نكاح رغبة ولوشرطالتحليل ، (٢) ولم يجزمالك هذا النكاح فلماذا يوجه اليه ابن حزم التشنيع ، وما ذكر مـــن

مسائل العودة الى الزوج الأول فليست من مسائل التحليل (٣)

قال ابن الهمام : واذاتزوجها بشرط التحليل فالنكاح مكروه كراهة التحصريم لقوله صلى الله عليه وسلم : " لعن الله المحلل والمحلل له وهذاهومحمله ، فلا طلقها بعدماوطئها حلت للاول لوجود الدخول في نكاح صحيح فالنكاح لايبطل بالشرط وعن أبي يوسف انه يفسد النكاح ، وعن محمد يصح النكاح ولايحلها على الأول ،

وقال الزيلعي : ظاهرالحديث يدل على التحريم كماقال أحمد ولكـــن لما سماه محللا ، وقال ابن الهمام هذا اصطلاح أصحابنا انهم لايطلقون على الحرام الاعلى المنع الثابت بالقطع وماثبت بالظني يسمونه مكروها ، (٤)

وتأويل قول عمر أنه هددزاجرا ولبيان التشنيع ولم يرد بذلك اقامة الحسسد حقيقسة .

وخالف الحنفية هذا القول الذى لامخالف له فخالفوه لوجود نص أقـــوى من ذلك وهوكما قال ابن الهمام "قدعملنا بالنص وقد جعلنا منهيا للحرمة في صورة الحرمة الغليظة لكن ثبت له وصف آخر بنص آخر وهو اثبات الحل مطلقا فقلنا به و تركتم أنتم العمل بـه (٥)

⁽۱) المحلى ۱۲/ ۱۹۵ رقم المسألة ۲۲۱۷

⁽٢) المغنى ٧/ ١٨٠ – ١٨٣

⁽٣) انظرالمدونة ٢/ ٢٩٤ - ٢٩٥

⁽٤) فتح القدير ١٤/ ٣٤ – ٣٧ وانظرنصبالراية ٣٤./٣

⁽ه) فتح القدير ٤٠ ٣٦

قال ابن حزم في قذف الأب ابنه حكم عمربن عبد العزيز بحده • وبه قال مالك والأوزاعي وأبوسليمان • •

وقالت طائفة : لاحـد على الأب كماروى عن عطاء والحسن ذلك وبه قال أبوحنيفة و الشافعي وأحمدبن حنبل ٠٠٠٠

واحتجوا بقوله تعالى (وبالوالدين احسانا (۱) وقوله تعالى (فلاتقل لهما أف (٢)

22

فقالوا ليس من البرولا الاحسان ضربهما بالسياط ٠٠

ثم قال ابن حزم مانعلم لهم غيرهذا أصلا وكل هذا لاحجة لهم فيه لانه لايقتضي اسقاط الحصد وهذامثل اقامة الحد علىذى القربى ٠٠٠ ثم قاسوا وقياسهم باطل ٠٠٠٠ ٠

حجمة ابن حسرم : قال ووجمدنا قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ٠٠٠٠ (٣)

ــانها تشمل الجميع ـ فلم يقل تعالى الاالوالد لولده ٠٠٠

ثم ذكر ابن حزم عن عمر أنه قال : لاعفو عن الحدود ولاعنشى منها بعدأن تبليغ الامام فان اقامتها سنية ٠٠٠

فهذاقول صاحب لايعرف له مخالف وهم يغظمون مثلذلك ٠٠٠ وهم خالفواعمر لانه عمّم الجميع ولم يخمّص أحدا ٠ (٤)

قال ابن قدامة : اذاقدف ولده ١٠٠ لم يجب الحدعليه ١٠٠ بهذاقسال عطاء والحسن والشافعي واسحاق وأصحابالرأى ١٠٠

وقال عمربنعبد العزيز ومالك وأبوثور وابن المنذر عليه الحد لعموم الايسة ٠٠ ثم قال ابن قدامة ولنا : هي كالقصاص ولأن الحدود تدرأ بالشبهات ٠٠ وبهذا تخصص الايسة ٠٠ والفرق بين القذف والزنا ان حد الزنا خالص لحق الله تعالى ولاحق للادمي فيه وحد القذف حق لادمي فلايثبت للابن على أبيه قصاص ٠٠٠ وأمسا قذف سائر الأقارب فيوجب الحسد على القاذف في قولهم جميعا ٠٠٠ (٥)

فهذه القضية مختلف فيها وماقال عمر فهوفي العفو واقامة الحد على الاب لايدخل في العفو بل الى أصل آخر فلم يقل أحد بالاجماع في المسألة ٠٠٠٠

و(١) الاستراء ٢٣

⁽٢) الاسسراء ٢٣

⁽٣) النور ٤

⁽٤) المحلى ١٢/ ٢٦٤ - ٢٦٧ رقم المسألة

⁽٥) المغنى ٩ / ٨٦ - ٨٧ وانظر المجموع ٢٠ / ٥٥

المسالية ٢٤ حدالخمير أربعون جملدة. ٠٠٠٠٠

قال ابن حزم في تحريم الخمر اختلف الناسفي حسدشساربها ٠٠٠

قالت طائفة لم يفرض فيها حــــد ٠٠٠٠

وقالت طائفة لاحصد فيسهسا أصسلا ٠٠٠

وقالت طائفــة بل فــرض فيــها الحــد ٠٠٠٠

ثم اختلفوا في العدد فقالت طائفة ثمانون جملدة وقالت طائفة أربعون فقال ابن حزم : صح بماذكرنا ان القول بجلد أربعين ٠٠ هوقول أبيبكر وعمر وعثمان وعلى والحسن بنعلى وعبد الله بن جعفر بحضرة الصحابة رضى الله عنهممممل حفيل فليسلهم مخالف - ٠٠٠ (١)

قال الزيلعي : حدالخميير والسكر ثمانون سوطا فيالحير لاجماع المحابة وفيه أحيا ديث عندمسلم ومالك والحاكم وعبدالرزاق ٠٠٠٠٠

عن أنسقال أُتِيَ النبيصلى الله عليه وسلم برجل قدشرب الخمر فضربه بجريد يــن نحوالاربعين ، وفعله أبوبكر ، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمــن ابن عوف أخف الحدود ثمانون ٠٠٠٠ فأمــر بـه عمـــر (٢)

وقدقيل أن الاربعين هي حد الخمر والآخر للزجير ولوكان كذلك فمحل الاجميع الأربعين فقط ٠٠٠٠

⁽۱) المحملي ۱۲/ ۳۲۶ - ۳۲۷ رقم المسآلة ۲۲۹۱

⁽٢) نصب الراية ٣/ ٣٥١ - ٣٥٣ والحديث رواه مسلم ٢/ ٢٢

قال ابن حزم : الوضوء بالماء المستعمل جائز وكذلك الغسل به بجنابة سواء وجد ماء آخــر أولم يوجـد ٠٠٠ وسواءً كان المتوضى ً به رجلا أو امرأة ٠٠٠ وحجته : قوله تعالى (وان كنتم مرضى أوعلى سفسر أوجاء أحدمنكم من الغائطأولامستم النساء فلم تجدوامــا ٢ ٠٠٠ (١)

فعم تعالى كل ماء ولم يخصه فلا يحل لاحد أن يترك الماء فيوضوعه وغسله الواجـب وهويجده الامامنعه نص ثابت أواجماع متيقن مقطوع بصحته ٠٠٠

ثم قال " لايختلف اثنان ان الماء فيغسل الأعضاء يمازجه ماء مستعمل وماء جـديـــد٠ وهو قول الحسن البصري وابراهيم النفعي وعطاء بن أبيرباح •••

وقال أبوحنيفة : لايجوز الغسل ولاالوضوء بماء قدتوضأبه أواغتسل به ويكره شربــــه ورورى عنه أنه طاهر ٠٠ والأظهر عنه أنه نجـــس ٠٠٠

وقال الشافعي : لايجزى الوضوء ولاالغسل بماء قداغتسل به أوتوضأبه وهوطاهر كلـــه وعندبيان أدلتهم قال ابنحزم : قال بعضهم قدجا ً عن ابن عباس ان الجنب ا ذ ا اغتسل في الحوض أفسـد ما ؟ ه • وهذالايصح بل هوموضوع وانماذكره الحنفيـــون عن حماد بنأبيسليمان عنابراهيم عن ابن عباس ولانعلم من هو قبل حماد ولانعـــرف لابراهيم سماعا من ابن عباس ٠٠٠٠ والصحيح عن ابن عصباس خلاف هذا

وذكروا عن رسولالله صلىالله عليهوسلم في تحريمه الصدقة على آل محمد"انماهـي غسالة الناس ٠٠٠٠فقال ابن حزم " لاحجمة فيه أصلا لأن اللازم لهم في احتجاجهم بهذاالخبرأن لايحرم ذلك إلاعلى آل محمد خاصة ٠٠٠ أمااحتجاجهم بقول عمر فانهـــم مخالفون له لأنهم لايجيزون في أصل أقوالهم شرب ذلك الماء ٠٠٠

وقال : قدصح أن رسولالله صلى الله عليه وسلم توضأ وسقى انسانا ذلك الوضوء وأنه عليه السلام توضياً وصب وضوء ه على جابير بن عبيد الله ٠٠٠ (٢)

قال ابن الهمام : الماء المستعمل لايجوزاستعماله فيطهارة الأحداث خلافالمالك والشافعي ٠٠٠ واختارالمحققون من مشايخ ماوراء النهر طهارته وعليه الفتوى ٠٠٠٠٠٠

وقال الزيلعي : ماورد في ظهارة الماء المستعمل هو حديث ضعيف أماماورد فــي عـدم طهارته فهو رواه مسلم في صحيحه عن أبيهريرة رضىالله عنه قال: قالرسولالله صلى الله عليه وسلم لايغتسل أحمدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقال كيف ياأباهريرة فقال يتناوله تناولا ٠٠٠٠(٤)

وقال ابن قدامة : لايتوضاً بماء قدوضيُّبه يعني الماء المنفصل عن أعضاء المتوضيّ والمغتسل في معناه • وظاهرالمذهب ان المستعمل في رفع الحدث طاهرغيرمطهر لايسرفع حدثا ولايزيل نجسا ٠ وبه قال الأوزاعي وهوالمشهور عن أبي حنيفة ٠٠٠ وعن أحمصد رواية أنه طاهر مطهصر وبه قال الحسن وعطاء والنخعي والزهرى ومكحصول وأهل الظاهر. . • • • •

وروى عن على وابن عمر وأبي أمامة فيمن نسى مسح رأسه اذاوجدبللا في لحيته أجـزأه ان يمسح رأسه بذلك البلل ٠٠٠(٥)

وأى المذهب يكون راجعا حسب قوة أدلته ولكن ليس هناك اجماع ولاادعى به أحسد فليس لاحد أن يثبت قولا مخالفا

⁽۱) النس

المحلي ١/ ١٨٢ – ١٨٨ رقم المسألة ١٤١ (هذه المسائل من ٢٥ الي٥٠ من الصنف الرابع الذي يثبت فيه ابن حزم قولا مخالفا أو يضعف ال

⁽٤) نصبالراية ١/ ٩٩- ١٠١ (٣) فتح القدير ١/ ٧٤ – ٧٥ و٧٨ (ه) المغني لابن قدامــة ١/ ١٦ – ١٧

قال ابن حزم : النوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قل أوكثر قاعدا كان أو قائما في صلاة أوغيرها أوراكعا أوساجدا كذلك أومتكئا أومضطجعا أيقن من حواليسه انه لم يحدث أولم يوقئوا ٠٠٠

وحجته : حديث صفوان بن عسال • وقدجا ، فيه ولكن من غائط وبول ونوم (١) فقال فعم عليه السلام كل نوم ولم يخص قليله من كثيره ولاحالامن حال ٠٠٠٠ وهذاقول أبي هريرة وأبيرافع وعروة بنالزبير وعطاء والحسن البصرى وسعيدبنالمسيب وعكرمة والزهرى والمزني وغيرهم ٠٠٠٠

وذهب الأوزاعي الى أن النوم لاينقض كيف كان ٥٠ وهو قول جماعة من الصحابة ٥٠٠٠ ذكرابن حزم بعض هذه الاقوال ثم قال " ولقد ادعى بعضهم الاجماع على خلافه جهـــلا وجرأة ٠٠٠ وذهب داودبن على الى ان النوم المضطجع فقط ينقض وهوقول عمروابنعباس فقال ابن حزم ولم يصح عنهما وانماصح عن ابن عمار وصح عن ابراهيم ٠٠٠٠

وذهب أبوحنيفة الى أنه لاينقض النوم الوضوء الاأن يضطجع أويتكئ ٠٠٠ فقال ابن حزم : هوقول لانعلم عن أحدمن المتقدمين الاان بعضهم ذ كر عن حمــاد ابن أبى سليمان والحكم ولانعلم كيف قالا؟

وقال الشافعي جميع النوم ينقض الوضوء قليله وكثيره الامن نام جالساغيرزائل ٠ واحتجوا بأحاديث ، قال ابن حزم عنها " هذاكله لاحجـة فيـه "

وقال : هي أقوال مختلفة كماترى ليس لأحد من مقلديهم أن يدعي عملا الاكان لخصومه ان يدعى لنفسه مثل ذلك ٠

وقال في الصحابة الذين كانواينامون انتظارا للصلاة " هذاايهام مفتضح " وقال فيالحديث " العينان وكاء السـه " انه ساقط لايمـــح "

قال ابن الهمام : النوم مضطجعا أومتكئا أومستندا الى شيَّ لوأزيل عنه لسقـط لان الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل فلايعرى عن خروج شيَّ عادة والثَّابت عادة كالمتيقن به " - ثم قال ابن الهمام - أما النوم المضطجع فناقض للوضوء • وفيه طريقان :

١ _ عينه حدث بالسنة المروية فيه لان كونه طاهرا ثابت بيقين ولايزول اليقين الابيقين مثله ، وخروج شئ منه ليس بيقين فعرفنا أنه حدث ،

٢ ـ الحدث ممالايخلو عن النائم عادة فان نوم المضطجع يستحكم فيسترخي بهمفاصله واليه أشار رسولالله صلىالله عليهوسلم العينان وكاءالسه فاذانامت العينان

استطلق (۳) وكان أبوموسى الأُشعرى يقول لاينتقضالوضوء بالنوم مضطجعا ٠٠٠ (٤) روى مالك عن عمربن الخطاب ، قال اذانام أحدكم وهومضطجع فليتوضأ ٠٠

وأبوهريرة كالن يقول ليس على المحتبي النائم ولاالقائم النائم الوضوء

وقال عطاء ومجاهد من نام راكعا أوساجدا فعليه الوضوء

وقال الزهرى ان السنة فيمن نام راكعا أوساجدا فعليه الو ضوء

وقال ابن أبي سلمة من استثقل نوما فعليه الوضوء على أى حال كان ٠(٥)

فهذاأبوهريرة يخصص النوم ويحكم ببعضه بعدم النقض وابن حزم يروى عنه مطلقا ومهما كان الامر فلم يدع أحد هنا بالاجماع ولم يصح الاجماع هنا الافي حالة ذكرناها في الباب الرابع

⁽۱) اخرجه النسائي والطبراني ٨/ ٢٢ والبيهقي ١/ ١١٤ ـ١١٨ وابن خزيمة وابنماجة (٢) المحلى ١/ ٢١٢ ـ ٢١٨ رقم المسألة ١٥٨ (٣) انظرنصب الراية ١/ ٤٥ ـ ٤٦ فقال ضعفه البعض ووثقه الاخرون

^{(ُ}عَ) فتح التقدير (/ ۲۲ ۰ – ۳۳ (ه) المدونة ۱/ ۹ – ۱۰

قال ابن حزم : أماقولنا في مسح الرأس فان الناس اختلفوا ٠٠

فقال مالك بعموم مسح الرأس فيالوضوء ٠

وقال أبوحنيفة يمسح من الرأسفرضا مقدار ثلاث أصابع ٠٠

وقال الثورى ؛ يجزى من الرأس مسح بعضه ولو شعرة واحدة ٠٠

وقال داود يجزى من ذلك ماوقع عليه اسم المسح ٠٠٠

قال ابن حزم : هذاهوالصحيح ٠٠٠

وحجته : قول الله تعالى : وامسحوا بروسكم ٠٠٠

والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن هوغير الغسل بلاخلاف ٠٠ والغسل يقتضي الاستيعاب والمسح لايقتضيه ٠٠٠

ثم قال لايعرف عن أحدمن الصحابة رض الله عنهم خلاف مارويناه عن ابن عمر • ولاحجة لمن خالفنا فيمن روى عنه من الصحابة وغيرهم مسح جميع الرأس لأننا لاننكر ذلك بل نستحبه وانما نطالبهم بمن أنكر الاقتصار على بعض الرأس في الوضوء فلل

دولة . صح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس ، قاله ابن المنذروغيره

ولم يصح عن أحدمن الصحابة انكاردلك كماقال ابن حزم

وجاء في " بعض رأسه " قول ابن عمـر " مسح مقدم رأسـه " (١)

قال مالك : المرأة في مسح الرأس مثل الرجل تمسح على رأسها كلها (٢) وقالت الشافعية المسح المجزى هو أقل مايطلق عليه اسم المسح وقالوا في الاستيعاب انه مكمل ومستحب والخلاف في الإجزاء

قال النووى أقل مايجزى من مسح الرأس مايقع عليه اسم المسح وان قل حكــاه ابن الصباغ عن ابن عمـر وحكاه أصحابنا عنالحسن البصرى وسفيان الثورى وداود ٠٠٠ وحجته : الباء للتبعيض وليس للالصاق (فيالآية) والنبي صلى الله صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته " فهذا يمنع وجوب الاستيعاب ويمنع التقديـر بالربع والثلث والنصف فان الناصية دون الربع ٠٠ ومسح كل الرأس لبيـان

الفضيلة والبعض بيانا للجواز (٣) والمسالة ليست اجماعية كما ادعى ابن حزم لان قول ابن عمر يفسر/بمقدم الرأس فلا يصح القول بأنه يقول بأقل من ذلك (٤)

⁽۱) المحلى ۱/ ۲۹۷ - ۳۰۰ رقم المسألة ۱۹۸ واثرابن عمرواه الدارقطني ۱/ ۱۰۷ وسنده صحيح ۰

⁽٢) المدونة ١٦ /١٦ (٣) المحمدة ١١ ٣٩٩ - •

٣) المجموع ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠ ٤) انظرنصب الرية ١/ ٢٩ ـ ٣٣ حيث ذكر الأحاديث في مسح الرأس كله ٠٠٠

قال ابن حزم: ومدة المسح على الخفين يوماوليلة للمقيم وثلاثة أيـام ولياليهن للمسافـــر •

روى ابن حزم ذلك عن سعدبن أبي وقاص وعمر وابن مسعود وابن عباس وغيرهــــم من الصحابة وبه قال الأئمة سوى مالك • فالأظهر عنده كراهة المسح للمقيم ، وقد روى عنه اجازة المسح للمقيم •

وذكر أصحابه بعض الآثار في ذلك ، فقال ابن حزم " انها واهية لاحجة فيها " ، ثم قال ؛ لايصح خلاف التوقيت عن أحمد من الصحابة إلاعن ابن عمر فقصصط وهذالاحجة فيه لأن ابن عمصر لم يكن عنده المسح ولاعرفه بل أنكره حتى أعلمه به سعد بالكوفة ثم أبوه بالمدينة في خلافته ، وقدروى عنه التوقيت ، (۱) قال مالك قال عقبة بن عامر " قدمت على عمربن الخطاب بفتح من الشام وعلى خفاف لي فنظر اليهما فقال : " كم لك منذ لم تنزعهما ؟ قال قلت لبستهما يوم الجمعة ، واليوم الجمعة ثمان ، قال : أصبحت ، واليوم المحتود ، و

فالقائل لعدم التوقيت ليس ابن عمر فقط بل هذاعمر أيضا وعقبة معه ••• أما من ناحية التوقيت فلاشك ان الأحاديث الواردة في التوقيت أقوى ولكنما

اما من ناحية التوفيت فلاسك أن الأحاديث الواردة في التوفيت الحوى وللسن يهمنا هو الاجماع بين الصحابـة فيـه فهو غيرواقع ٠٠٠ الااذاتأولنا انه ظل لابسا وكان ينزعهما في نهاية المدة ثم يلبسهمــا

مرة ثانيـة ولكن الأثر عام فيفهم منه استمراراللبسطوال هذه المدة ٠

⁽۱) المحلـــى ١/ ٣٢٥ رقم المسألة ٢١٢

⁽٢) المدونة ١/ ١١ - ٢٢

⁽٣) انظرنصب الراية ١/ ١٦٦

قال ابن حزم : المتيمم بتيممه يصلى ماشاء من الصلوات ، الفرض والنوافل مالم ينتقض تيممه بحدث أوبوحود الماء .

أما المريض فلا ينقض طهارته بالتيمم إلاماينقض الطهارة من الأحداث فقطه وبهذايقول أبوحنيفة وسفيان الثورى والليث بنسعد وداود ٠٠٠

ثم قال ابن حزم : وقال مالك لايصلى صلاتافرض بتيمم واحد ٠

وقال الشافعي : يتيمم لكل صلاة فرض ولابـــد ٠٠٠

وعند ذكر حججهم قال : فان قالوا ان قولنا هوقول ابن عباس وعلي وابن عمــــر وعمروبن العاص ٠٠٠٠

قلنا: أما الرواية عن ابن عباس فساقطة ٠٠

أما الرواية عن عمروبن العاص فهي منقطعة ٠٠٠

والرواية عن علي وابن عمر لاتمصيح ٠٠٠٠ولوصحت لماكان في ذلصيك حجميدة الخاليس في قول أحمد حجمة الخاليس في قول أحمد حجمة دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠

وأيضا فان تقسيم مالك والشافعي وأبيثور لميرو عن أحمد ممن ذكرنا ، فهممهما

ثم قال ابن حزم " وأيضًا فقد روى نحو قولنا عن ابن عباس • (١)

قال مالك التيمم من الجنابة والوضوء سواء ٠٠٠٠(٢)

قال النووى : ينبغي للمتيمم لفريضة أن ينوى استباحة تلك الفريضة بعينها وأصله التيمم يستبيح ولايرفع الحدث ·

وقال داودوالكرخي وبعض المالكية يرفع الحدث ٠٠٠ (٣)

وقال الزيلعي : روى الدارقطني عن ابن عباس " من السنة أن لايصلي بالتيمم أكثـر من صلاة واحدة والحسن بن عمارة تكلموافيه •

وروى البيهقي عن ابن عمر قال يتيمم لكل صلاة وان لم يحصدت وقال استاده صحيصح ٤٠٠٠٠)

ففي صوء هذالاشر لايصم الادعاء بالاجماع لوجود مخالف ٠٠٠٠

⁽۱) المحلى ١/ ٣٥٥ - ٥٥٩ رقم المسألة ٢٣٦

⁽٢) المدونية ١/ ٤٢

⁽٣) المجموع ٢/ ٢٢١

⁽٤) نصب الرايــة ١/ ١٥٩

قال ابن حزم: فان جاء والامام راكع فليركع معه ولايعتدبتلك الركعة لأنه لم يدرك القيام ولاالقراء ة ٠٠٠

وقال قائلون : ان أدرك الركعة مع الامام اعتد بها واحتجوابآثار ثابتـة الاانهـم لاحجة لهم في شيّ منها ٠

منها : قوله صلى الله عليه وسلم " من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة " ٠ وقوله صلى الله عليه وسلم: " من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك السجدة " ٠٠ ومنها : حديث أبيبكرة انه جاء والقوم ركوع فركع ثم مشي الى الصف ، فلماقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال: " أيكم الذى ركع ثم جاء الى الصف؟ فقال أبوبكرة أنحصا ٠ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم " زادك الله حرصا ولاتعد"٠

ثم قال ابن حزم: أما الحديث الاول فهو حجمة عليهم لانه مع ذلك لايسقط عنمه قضاء مالم يدرك من الصلاة _ وهذامالاخلاف فيه من أحد _ وليس في الخبـــر أنه ان أدرك الركعية فقد أدرك الوقفية ٠٠٠

وكذلك الحديث الثاني ٠٠٠ ولم يقل انه ان أدرك الركعة فقد أدرك الوقف ــة التي قبل الركوع فلايجوز لاحمد أن يقحم في كلامه ماليس فيه ٠

أما الحديث الثالث فلاحجة لهم فيه أصلا لانه ليس فيه انه اجتزأ بتلك الركعة وأنهه لم يقضها ، فسقط تعلقهم به جملة مد،

وحجمة ابن حزم في الحديث "" ائتواالصلاة وعليكم السكينة فصلوا ما أدركتم واقضوا ماسبقكم (١) ثم قال: هومأمور بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضاء ماسبقه واتمام مافاته فلايجوز تخصيص شيٌّ من ذلك بغيرنص آخر ٢٠٠٠

وقد أقدم بعضهم علىدعوىالاجماع على قولنهم فقال ابن حزم " هوكاذب في ذلك "" لأنه قدروى عن أبيهريرة اذاأتيت القوم وهم ركوع فلاتكبر حتى تأخذ مقامك من الصف ٠٠٠٠ ورورى عن زيدبن وهب قال : دخلت أنا وابن مسعود المسجد والامام راكع فركعنا ثم مضينا حتى استوينا بالصف فلمافرغ الامام قمت أقضي فقال ابن مسعود "قدأدركته"٠ فان قیل : فلم یر ابن مسعود ذلك ؟

قلنا نعم • فكان مسادًا؟ فان تنازع الصاحبان فالواجب الرجوع الى ماقاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠ فليس قول ابن مسعود حجة علىزيد ولاقول زيد حجمة على ابنمسعود ٠٠٠ وليس فيهذا الخبر رجوع زيد اليقول ابنمسعود ولورجع لما كان في رجوعه حجمة ٠٠٠ ثم ذكرابن حزم بعض الاقوال التي توكد الخلاف في المسالة ٠٠

٢)٠٠٠) وهذه الآثار تويد الرأى القائل بالاعتدادبتلك الركعة اذاأدرك الركوع ٠٠

قال النووى : أن أدرك معه مقدار الركوع الجائز فقد أدرك الركعة ١٠ لماروى أبوهريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف اليها أخرى ، فان أدركهم جلوسا ملى الظهرأربعا ٠٠٠

وبه قال جماهير العلماء وتظاهرت به الاحاديث وأطبق عليه الناس وفيه وجــه ضعيف أنه لايدرك الركعة بدلك قال أبن خريمة وأبويكي الصبغي • وهذاليس بصحيـــح

وفي حديث آخر مثله ورو عصريحا عن ابن مسعود وريد بن ابت وابن عمر (٣)

فهذه مسألة اجماعية على الاعتدادبه ومانقل ابن جُرَّم من قول مخالف ليس صريحا في عدم الاعتدادبه بل فيه الاتيان بالسكينة فلو أدرك انسان ركوعابسكينة ؟ فهذا؟

قال ابن حمرم : من صلى حنبا أوعلى غيروضوء حمدا أونسيانا حفصلاة من ائتمبه صحيحة تامحة الاأن يكون علم ذلك يقينا فلاصلاة لحه لانحه ليس مصليحا ٠٠٠ وقال أبوحنيفة لاتجزى صلاة من ائتم بمن ليس على طهارة عامداكان الامام أوناسيحا ٠٠وقال مالك : ان كان ناسيا فصلاة من خلفه تامحة وان كان عامدا فلاصلاة لمن خلفه ٠٠وقال الشافعي وأبوسليمان كماقلنا ٠٠٠٠

وحجـتــه : قوله تعالى (لايكاف الله نفسا الاوسعها) (۱) وليسفيوسعناعلم الغيب من طهارته .. وعمدتنا في هذاماحدثناه عنأبيبكرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجـر فكـبّر ، فأوما اليهم " أن مكانكم " ، ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم فلما قضى الصلاة قال : " انما أنا بشـر مثلكم واني كنت جنبـا ..."

وقال عن عروة عن أبيه أن عمربن الخطاب صلىبالناس وهوجنب فأعاد ولم يبلغنــا أن الناس أعادوا ٠

وعن ابن عمـر ان أباه صلىبالناس صلاة العصـر وهوعلى غير وضوء فأعاد ولم يعـد

وعن ابراهيم النخعي والحس وسعيد بن جبير فيمن أم قوما وهوعلى غيرطهارة أنه يعيد ولايعيدونه ولم يفرقوا بين ناس وعامد ٠ وروينا عن على بن أبي طالب يعيد ويعيدون ٠

فقال ابن حزم : لاحجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقصد خالفه عمر وابن عمر ، هذالوصح عن على فكيف ٠٠ ولايصح لان في الطريق اليصم مطرح ومجهول ٠

وروى المخالفون عن سعيد بن المسيب انهم يعيدون •

فقال ابن حزم : لوكان صحيحا كان مرسلا ولاحجة فيه ،وفيه كذابان ومجهول • فوصل ابن حزم الينتيجة " ان الرواية عن عمروابن عمر صحيحة فلم يصح خلاف لهما •(٢) قال النووى : أجمعت الأملة على تحريم الصلاة خلف المحدث لمن علم حلديه (وهلو

قال النووى ؛ اجمعت الامنة على تحريم الطلاة خلفا المحدث نصب فلم حديث (ومحر ليس من أهل الاعدار) • • • فان صلى خلف المحدث بجنابة أوبول أوغيره والمأمو م عالم بحدث الإمام أثم بذلك وصلاته باطلة بالاجماع . •

وان لم يعلم حتى سلم منها أجرزاته ٠٠٠سواء كان الامام عالما بحدث نفسه أم لا لانه لاتفريط من المأموم في الحالين ٠٠ وهذاهو المذهب وبه قطـــع

وحكاه ابنالمنذر عن عمرينالخطاب وعثمان وعلى وابنعمر والحسن البصرى وسعيدبن جبير والنخعيوالأوزاعي وأحمد وسليمان سن حرب وأبوثور ٠٠٠

وحكى عن على أيضا وابن سيرين والشعبي وأبي حنيفة وأصحابه انه يلزمه الاعادة ، وهو

قول حمادبن أبي سليمان شيخ أرحنيفة دوه (٣)

وقال ابن الهمام أمن اقتدى بإمام ثم علم أن إمامه محدث أعاد • وروى عن على قال في الرجل يصلىبالقوم جنبا قال يعيدويعيدون •••(٤) ولايصح الإدعاء بالاجماع لوجود قولين متعارضين •••

(۱) البقرة ۲۸۲ (۲) المحلى ۳/ ۱۳۱ – ۱۳۶ رقم المسألة ۶۸۹ (۳) المجموع ٤/ ٢٥٦ /۲٦ (٤) فتح القدير— ۱/ ۳۲۵ – ۳۲۲ وذكر ابن الهمام ان ابن مسعود قال مثل قول على قال ابن حزم : كون الصلوات المذكورة في السفرركعتين فرض ، سواء كان سفـر طاعة أومعصية ٠٠ آمنا كان أوخائفا ٠٠٠ فمن أتمها عامدا عالما ٠٠ بطلت صلاتـه وان كان ساهيا سجـد للسهو ٠٠٠

وقال أبوحنيفة : قصرالصلاة _ في السفر _ فرض ٠

وقال مالك : من أتم فعليه الاعادة فيالو قــــت ٠٠٠

وقال الشافعي: القصرمباح ، ومن شاء أتــم •••••

وحجـة ابن حـزم ؛ حديث عائشـة ، قالت فرضت الصـلاة ركعتين ، ثم هاجر رسولالله على الأولـى " (۱)

٠٠٠٠ فاذاصح هذا فهى ركعتان لايجوز أن يتعدى ذلك ومن تعداه فلم يصل كما أمـر فـلا صلاة لـه اذاكان عالمابذلك ٠٠٠٠

واحتج الشافعية بحديث رو ته عائشــة قالت: كان رسولالله صلىالله عليه وسلم يسافر فيتم الصلاة ويقصـر وكانت عائشـة تتم فيالسفـر •

وعثمان أتم الصلاة بحضرة جميع الصحابة رضى الله عنهم فأتموها معه ٠٠٠٠

وقال ابن حزم : لاحجـة لهم فيه لان حمديث عطاء عن عائشة منكـر ٠

وأما فعل عائشة وعثمان فهما تأولا تأويلا خالفهما فيه غيرهمامن الصحابق ٠٠٠٠٠٠ ثم قال ابن حزم : فاذااختلف الصحابة فالواجب ردما تنازعواالىالقرآن والسنة ٠٠٠ (٢)

ولم يدع الشافعية الاجماع بل هوكماذكر النووى "" مذهبنا أن القصر والاتمام جائزان وان القصر أفضل من الاتمام ٠

وبهذاقال عثمان بن عفان وسعدبن أبيوقاص وعائشة وآخصرون ۔ وعدهم النووی

ثم قال النووى وحكى وجوب القصر عن ابن عمر وابن عباس وعمر بـــن عبد العزيز ٠٠٠٠ (٣)

فلم يتوجه اللوم اليهم • ولم يثبت الاجماع على أى رأى من قولين •

⁽۱) الخارى ٥/ ۱۷۲

⁽٢) المحلي ٣/ ١٨٥ – ١٩٢

قال ابن حزم : يكبرالامام والمأموم بتكبيرالامام على الجنازة خمس تكبيــرات لاأكثـر ، فان كبروا أربعا فحسن ولاأقل ٠٠ ولاترفع الأيدى الافي أول تكبيرة فقــــط فاذا انقضى التكبير المذكور سلَّم تسليمتين ، وسلمواكذلك ٠٠٠

حجمة ابن حزم : قال ابن حزم صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كبر سبعا خمسا وأربعا ٠٠٠

روى عن أبي وائل قال : جمع عمربن الخطاب الناس فاستشارهم في التكبير على الجنازة فقالوا كبترالنبي صلى الله صلى الله عليه وسلم سبعا وخمسا وأربعا ، فجمعهم عمــر على أربع تكبيرات كاطول الصلاة ٠٠٠

وقالوا : هذا اجماع فلايجوز خلافسه ٠٠٠

فقال ابن حزم : هذافي غاية الفساد لأن الخبر ضعيف (١)

ومعاذالله أن يستشير عمر رضى الله عنه في إحداث فريضة بخلاف مافعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠٠ وروى نفس الكلام بطرق أُخرى ٠٠٠

فقال ابن حزم : هذاكذب لأن ابراهيم لميدرك ابن مسعود وعلى بن الجعد ليس بالقوى وسعيد لم يحفظ من عمر الانعيه النعمان بن المقرن على المنبرفقظ ، فكل ذلك منقطع وضعيف ٠٠٠

ولوصح لكان مارووه من ذلك مكذبا لدعواهم لان صاحب معاذ المذكور كبّـر خمسا ولم ينكر ذلك عليه ابن مسعود ٠٠٠ وقدذكر ابن حزم عنزيدبن ثابت بن أرقم انـه كبـربعد عمـر خمسـا ٠٠٠

وذكرابن حزم آثارًا في الخمس والثلاث والأربع ٠٠٠٠

ثم قال : " أف لكل اجماع يخرج عنه على بن أبي طالب وعبدالله بنمسعود وأنس ابنمالك وابنعياس والصحابة بالشام ثم التابعون بالشام وجابربن زيد وغيرهـــم بأسانيـد في غايـة الصحـة ...٠٠

ثم قال : وكل هذاحق وصواب وليس من هولاء انكار تكبيرخمس أصلا ٠٠٠ (٢)

قال ابن قدامة : روى الجوزجاني باسناده عن زيدبنأرقم ان رسول الله ملى الله عليه وسلم كان يكبر أربعا ثم يقول ماشاء الله ثم ينصرف ٠٠٠ ثم قال ابن قدامة : سنة التكبير على الجنازة أربع لاتسن الزيادة عليها ولايجوز النقص منها ٠٠٠ (٣)

قال ابن حجر ' ثبت انه صلى الله عليه وسلم كبر على الجنازة أكثر من أربـع والأربع أولى لاستقرار الامرعليها واتفاق الصحابة • وكان آخر مرة انه صلى الله عليه وسلم كبر أربعا • وكان علي يكبر على بدرى ستا وعلى الصحابة خمسا وعلى المسلمين أربعا • ففهم من هذا ان العددكان لميزة أخرى والمشروع هو الأربع (٤)

فشبت الاجماع على الأربع وفي زيادة العددسب آخر كماذكر ابن حجـو

⁽۱) وصحح له ابن خزيمة وابن حبانوالحاكم وهو من كبار التابعين (عامربنشقيق)

⁽۲) المحلى ٣/ ١٤٧ – ٥١ (٢)

⁽٣) المغني ٢/ ٣٦٥

⁽٤) المجموع ٥/ ٣١١ والتلخيص الحبير لابن حجر/بحاشية المجموع ٥/ ١٦٦ -١٦٨

الزكاة فرض على الرجال والنساء الاحرارمنهم والحرائر والعبيد قال ابن حزم: والاماء والكباروالصغار والعقلاء والمجانين من المسلمين ٥٠ ولاتوَّخندمن كافسسر٠ حجة ابن حزم: قول الله عزوجل (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (١)

فهذا خطاب من الله تعالى لكل بالغ عاقل من حراوعبد ذكر أوانثى ، لأنهـــم كلهم من الذين آمنوا •

وقداختلف الناس في العبد •

قال أبوحنيفة والشافعي زكاة مال العبد على سيحه •

وقال مالك لاتجب الزكاة في مال العبد لاعليه ولاعلى سيده ٠٠٠

وفي المكاتب " مـوّه بعضهم بأنه صح الاجماع على أنه لازكاة في مال المكاتب " • فقال ابن حزم " هذاباطل وماروى اسقاط الزكاة عن مال المكاتب الاعن أقلل

من عشرة من بين صاحب وتابع ٠٠٠

وقدصح عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين ان المكاتب عبدمابقــــى علیه درهم ۲٬۰۰۰ (۲)

قال النووى : أما المكاتب فلازكاة عليه لافي عشرزرعه ولافي ماشيته ولاسائر أمواله ٥٠٠ لاخلاف في شيّ من هذاعندنا ٠

ولايجب عليه زكاة الفطر أيضًا ٠٠٠ وفيه وجه ضعيف ٠٠٠

ثم قال النووى وبه قال جمهورالعلماء من السلف والخلف ، قال ابن المنذر هوقول العلماء كافة ، الاأباثور فأوجبها على المكاتب في كل شيَّ كالحر ٠٠٠ وحكاه العبدري وغيره عن داود ٠٠٠

ومااحتج داود بقوله تعالى (وأقيمواالصلاة ٠٠٠) فهي محمولة على الحر٠٠٠(٣) قال ابن قدامة ؛ لاأعلم خلافا بين أهل العلم في أنه لازكاة على المكاتب ٠٠٠ الاأباثور ٠٠٠ فقال ابن قدامة هذارواه الفقها في كتبهم ٠٠٠(٤)

وهذا اجماع سكوتي لعدم مخالف وماذكرابن حزم من الأقوال فهي في بيان حالة العبدالمكاتب فهو عبدالي أن يدفع الكل ويتحرر ولكن ليس في هذه الا قوال انه يدفع الركاة ويطبق عليه كل أحكام العبد • ولوقلنا بماقال ابن حزم فوجد مخالف لقوله وهوابن عمـــر

كماذكر مالك (ه)

⁽٢) المحلى ٤ / ٣٧٣ - ٣٧٨ رقم المسألة ٣٣٨

⁽٣) المجموع ٥/ ٣٢٦ - ٣٣١

^{27 /}Y (٤) المغنى

⁽٥) المدونة ١/ ٢٤٨ – ٤٩ ذكر مالك عن ابن عمر وعمربن عبدالعزيز وعطاء وسغيد ابن المسيب هذا وكذاعن المسروق •

قال ابن حزم في اشبات روية الهلال: " من صح عنده بخبر من يصدقه ، من رجل واحد أوأمرأة واحدة عبدأوحر أوأمة أوحرة فصاعدا ، أن الهلال قدرئى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم صام الناس أولم يصوموا •

وكذلك لورآه وحده ولوصح عنده بخبرواحد أيضا للكماذكرنا للفصاعلنا ان هلال شوال قدرئي فليفطر أفطرالناس أولم يفطروا ٠٠٠

حجـته : عن ابن عمر عن النبي صلىالله عليه وسلم انه ذكررمضان فقال : " لاتصوموا حتى ترواالهلال ولاتفطروا حتى تروه ، فان غمّ عليكم فاقدرواله (١) ٠٠٠ واختلف الناسفي قبول خبرالواحمد ٠٠٠

فقال أبوحنيفة والشافعي بمثل قولنا في هلال رمضان ، ولم يجيزوا في هلال شوا ل الارجلين عدلين ٠٠٠

وقال مالك لاأقبل فيكليهما الارجلين عدلين ٠٠٠

فان قالوا : فمن أين أجرتم فيهما خبرالواحد ؟ ٠٠٠

قلنا : لأنه من الدين ، وقد صح في الدين قبول خبر الواحد ، فهو مقبول في كل مكان الاحيث أمرالله تعالى بأن لايقبل الاعددا سماه لنا ١٠٠٠٠٠

قال : فان شقّبوابماروينا عن الحارث بن حاطب وأبيعثمان النهدى وعمروبن دينار وأبي وائل ٠٠٠ فقلنا : "حديث الحارث بن حاطب فيه راومجهول فلم يصح ثم لميكن فيه حجمة لانه ليس فيه الاقبوله اثنين ونحن لاننكر هذاوليس فيه ان لايقبل واحمداه وكذلك حديث أبيءشمان ـ على أنه مرسل ـ وكذا القول في فعل على سواء بسواء ٠٠٠

أما خبرعمر فقدصح عن عمر فيهذا خلاف ذلك •

ان عمر بن الخطاب كان ينظر الىالهلال فرآه رجل ، فقال عمر يكفي المسلمين أحدهم فأمرهم فأفطروا أوصاموا " ٠

فهذا عمر بحضرة الصحابة رضىالله عنهم وليسله مخالف ٠٠٠٠ وقدروينا أيضا عن على بن أبي طالب • وبه يقول أبوثور • (٢)

والحديث الذى احتج به ابن حزم معلول كما قال الزيلعي

واحتج مالك بحديث " لايصام ولايفطر الابشهادة عدلين " والحديث أخرجـــه الدارقطني بسندمحيح متصل (٣)

قال مالك لاتجوزفيه شهادة رجل واحد وان كان عدلا _ قلت _ فشهادة رجلين؟ قال هي جائزة في قول مالك ٠

وروى مالك عن عمرين الخطاب أنه أجاز شهادة رجلين على روية هلال رمضان ٠٠٠ وروى عن عمروين دينار أن عثمان بن عفان أبى أن يجيز شهادة هشام بن عتبية وحده على هلال رمضان ٠٠٠ وروى عن على مثله أيضا (٤)

فبصرف النظرعن الترجيح لم يصح ادعاء الاجماع كما ذكرذلك ابن حزم ٠٠٠

⁽۱) الحديثرواه مسلم الميام باب (۲) رقم ۲،۳ ، وأبوداود الصيام باب اوالنسائي صيام باب ۹ ـ ۱۰ والبخاری ۳٪ ۳۲ (۲) المحلی ۶٪ ۳۷۳ ـ ۲۷۸ رقم المسألة ۷۵۷ (۳) انظرنصبالراية ۲٪ ۳۶۱ ـ ۱۹۶ والمجموع ۲٪ ۲۸۱ (٤) المدونة ۱/ ۱۹۶ ـ ۱۹۴

قال ابن حزم : لابأس أن يغطي الرجل ـ المحرم ـ وجهه بماهوملتحف به أوبغير ذلك ، ولاكراهـة في ذلك ٠

ولابّاس أن تسدل المرأة الثوب على رأسها وعلى وجهها ٠٠٠

حجـته : أما أمرالمـر أة فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم انمانهاها عن النقاب ولايسمى السدل نقابا فان كان البرقع يسمى نقابا لم يحل لها لباسه • وأما اللثام فانه نقاب بلاشـك فلايحـل لـها •••

فانقال وروينا عن محمد بن المنكدر قال رأى ابن عمر لم قدسدلت ثوبها على وجهها۔ و هى محرمة ـ فقال اكشفي وجهك فانما حرمة المرأة في وجهها ٠٠٠

قال ابن حزم : صح خلاف هذا عن غيره كماروينا عن فاطمة بنت المنذر أنأسما ً بنت أبي بكر الصديق كانت تغطي وجهها وهى محرمة ٠٠ وعن معاذة العدوية قالـــت سئلت عائشة أم المومنين ماتلبس المحرمة ؟ فقالت لاتنتقب ولاتلثم وتسدل الثـوب علىوجهها ٠ وعن عثمان ذلك أيضا ٠٠٠٠

فكان الرجوع فيذلك الىمامنع منه رسولالله صلى الله عليه وسلم فقط وأما الرجل : فكان عثمان بن عفان وزيدبن شابت وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محصرمون (وروى ابن حزم الآثار في ذلك) ٠

قال أبوحنيفة : لايغطي المحرم وجهه فان فعل فعليه الفديسة ٠٠٠

فقال ابن حزم : مانعلم أحداقال هذاقبل أبي حنيفة ، وهم يعظمون خلاف الجمهور و قدخالفوا ههنا عبدالرحمن بن عوف وعثمان بن عفا ن وزيدبن ثابت وجابربن عبدالله وابن عباس وابن الزبير وجمهورالتابعين ٠٠٠

فان تعلقوا بابن عمر فقدذكرنا فيهذاالباب عن ابن عمر نهىالمرأة عنأنتسدل على وجهها ٠٠٠ وقدخالفوه ٠٠٠٠

ثم قال : لوكان تغطية المحرم وجهه مكروها أومحرما لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا لم ينه عن ذلك فهومباح (١)

قال ابن قدامة في تغطية المحرم وجهه ٠٠٠ " روى ذلك عن عثمان بن عفــان و٠٠٠٠٠ ولم نعرف لهم مخالفا في عصرهم فيكون اجماعا ٠٠٠٠

وقال في احرام المرأة في وجهها " لانعلم في هذاخلافا الاماروى عن أسماء ٠٠٠ فيحتمل أنهاكانت تغطيه بالسدل عندالحاجمة ٠ فلايكون اختلافها ٠

وقالابن المنذر وكراهية البرقع ثابتة عن سعدوابنعمر وابنعباس

وعائشة ولانعلم أحدا خالف فيه (٢)

قال مالك ؛ للمرأة أن تسدل رداء ها من فوق رأسها علىوجهها اذاأرادتستــرا فان كانت لاتريدسترا فلا تسدل ٠٠ وقال من غطى رأسه ناسيا أوجاهلا فنزعه ٠٠فلاشــيَّ عليه ٠٠ وان تركه حتى ينتفع به فعليه الفديــة (٣)

قال النووى: مذهبنا أنه يجوزللرجل المحرم ستروجهه ولافدية عليه وبه قال جمهور

العلماء . وقال أبوحنيفة لايجوزكرأسه واحتجوابحديث ابنعباس رواه مسلم وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم في محرم سقطعن دابته فمات " لاتخمروا وجهه ولارأسه"، وعن ابن عمر انه كان يقول " مافوق الذقن من الرأس فلايخمره المحرم " رواه مالك والبيهقي وهوصيح عنه ٠

ثم قال النووى أماقول ابن عمر فمعارض بفعل عثمان وموافقيه (٤) فثبت أن الادعاء بالاحماع غيرصحيح في المحرم أمافي المرأة فالاجماع حاصل ٠

⁽۱) المحلى ٥/ 4 – 1 رقم المسألة 4 (۲) المغني 4 / 4 (۲) المحدونــة 4 (۱) 4 – 4 (۱) المحدونــة (۱) المحدو

قال ابن حزم : كل من تعمد معصية أى معصية وهوذاكرلحجه مـذ يحرم الىأنيتم طوافـه بالبيت للافاضـة ويرميالجمرة ، فقدبطل حجـه ٠

فان أتاهاناسيالها ٥٠٠ فلاشع عليه في نسيانها ٥٠٠

وحجمة ابن حزم : قوله تعالى (فمن فرض فيهن الحج فلارفث ولافسوق ولاجمهدال

فكان من شرط الله تعالى براءته من الرفث والفسوق ، فمن لم يتبرأ منها فلم يحج كماأمر ، ومن لم يحج كماأملسر فعلا حمج لعه ٠٠٠٠

وقال ابن حزم عن مخالفيه " من عجائب الدنيا ابطالهم الحج بتقبيلسمه امرأته المباحة لمه فيمنى ولم ينهه الله تعالى قطعن هذا • ثم لايبطلون بالفسوق من قتل النفسالمحرمة وترك الصلاة ••••

واعجب شيّ من هذا دعواهم الاجماع علىهذا ولاسبيل الىأن يأتوا برواية عنأحمد من الصحابية رضىالله عنهم فيأن تعمدالفسوق لايبطل •

بل الروايات عن السلفُ تشهد لقولنا ، روى عن مجاهد أنه قال : انالنحرم من الميقات وأخشى أن لاأخرج منه حتى أخرج احرامي ، ، ، وان شريحا كان اذاأحسر م فكانه حيدة صماء ، ، ، ، (٢)

أقول: ليسفي أقوالهم ابطال الحج عن هذا بل هم كانوايودون الحج بمصراعاة أحكامه وآدابه فعلى الانسان أن يتبع هداهم في ذلك ولكن ليس كل معصية تجازى بابطال الحج أوباراقة الدم والفقيه ينظر الى ظاهر الحال ويحكم عليه والله يعلم سرائر الانسان فهويتولى عنها واذاكان الامر كذلك فكل دُنب الانسان يبطال الحج بهذاالشكل ٠٠٠

⁽١) البقسرة ١٩٧

⁽٢) المحلى ٥/ ١٩٧ رقم المسألة ٨٥٠

المسالسة ٣٨ - جائز للمحرم دخول الحمام والتدلك وغسل الرأس بالخطمي٠٠٠٠

قال ابن حزم : جائز للمحرم دخول الحمام والتدلك وغسل رأسه بالطين والخطمي والاكتحال والتسويك والنظرالى المرأة وشم الريحان وغسل ثيابه وقص أظفاره وشاربه ونتف ابطه والتنوّر ، ولاحرج في شنّ من ذلك ولاشنّ عليه فيه ، ، ، ،

حجتــه : لأنـه لم يأت في منعه من كل ماذكرنا قرآن ولاسنة ٠٠

ومدعى الاجماع فيشيُّ من ذلك كاذب علىجميع الأمة وقائل مالاعلم له به ٠٠

وقداختلف السلف في ذلك ٠٠٠٠ دخل ابنءباس حمام الجحفة وهومحرم وقال ان الله تعالى لايصنع بوسخ المحرم شيئا ٠٠٠ وانه قال المحرم يدخل الحمام وينزع ضرسه وانانكسسر ظفره طرخه " أميطوا عنكم الأذى ان الله لايصنع بأذاكم شيئا " ٠ وانه كان لايسرى بشم الريحان للمحرم بأسا٠٠٠

وسئل أبن عمير عسل ثياب المحرم قال : لاباسبه إن الله لايصنع بدرنك شيئا" • فإن قالوا : قالالله تعالى " ثم ليقضواتفثهم (١) قلنا روينا عن ابن عمير قال : التفث ماعليهم من الحج " •

وقد أخبر رسول الله صلى الله علبه وسلم من الفطرة قص الاظفار ونتف الابط وقص الشارب والفطرة سنة لايجوزتعديها ، ولم يخص عليه السلام محرما من غيره (٢)

قال النووى مذهبنا يحرم حلق جميع شعورالبدن والرأس، وبه قال الأكثرون ٠٠٠ ويحرم على المحرم قلم أظفاره ويجرى مجرى حلق الرأس ٠٠٠ وقدنقل ابن المنذر وغيره اجماع المسلمين على تحريم قلم الظفر فيالاحرام فلعلهم لنم يعتدوا بداود٠٠٠٠

وأماحك الرأس فلاأعلم خلافا في اباحته بل هوجائز وقدحكى ابن المنذر جوازه عن ابن عمر وجابر وسعيد بنجبير والثورى، • • ولم يذكرفيه خلافا لكن قالوابرفق لئسلا ينتف الشعر (٣)

وقال النووى في طلا الرأس بالطين أوالحنا ونحوهما "ان كان رقيقا لايستر فلافدية وان كان شغينا ساترا فوجهان والاصح وجوب الفدية (٤) وقال في الاكتحال لاأن يكتحل به والالزمته الفدية (٥) ولافدية في الحنا والعصفر (٦) وفي شم الرياحين قال مذهبنا تحريمه ووجوب الفدية وبه قال ابن عمر وجابر و الشورى ٠٠٠ وقال هو حلال لافدية فيه عثمان وابن عباس ٠٠ وهوقول أكثر الفقها (٧) وقال النووى روى البيهقي باسناده الصحيح المتصل عن ابن عباس أنه كان لايرى بأسا للمحرم بشم الريحان ٠٠ وروى البيهقي عكسه عن ابن عمر وجابر باسنادين محيحين (٨) وقال النووى ثبت ان ابن عمر قال يكتحل المحرم بكل كحل لاطيبفيه وكرههه مجاهد (٩)

فهذه المسائل لااجماع فيها بل لكل مذهب سندمن الصحابة ولكن فينفسالوقت لايصح الاجماع على ماقال ابن حزم لان قول ابن عباس مروى بسنسد فعيف وهويشمل الفسل ودخول الحمام وازالة الظفرالمكسو رولا يشمل على ماذكره ابن حزم ٠٠٠

⁽۱) الحسج ۲۱ (۲) المحلى ٥/ ۲۷۸ ـ ۲۷۹ رقم المسألة ۹۹۱

⁽٣) المجموع ٧/ ٢٤٨

⁽۱) المجموع ٧/ ٢٥٧ (٤) المجموع ٧/ ٢٥٧

⁽ه) المجموع ٧/ ٢٦٩

⁽r) ILARAGE $\frac{1}{2}$

⁽٧) المجموع ٧/ ٢٨٣

⁽٨) المجموه ٧/ ١٥٣ – ٥٥٣

⁽٩) المجموع ٧/ ٣٧٦

قال ابن حزم : من تطيب ناسيا أوتداوى بطيب أومسه طيب الكعبة أومس طيبالبيع أوشراء أولبس مايحرم على المحرم لباسه ناسيا أولضرورة طال كل ذلك منه أوقصــر فلا شيًّ عليه ٠٠٠ وله أن يحتجم ويحلق مواضع المحاجم وله أن يدهن بماشاء ٠٠٠٠٠ فلو تعمد لباس ماحرم عليه أوفعل ماحرم لغيرضرورة بطل حجه واحرامه ٠٠٠٠

3 7 3

حجـــه قوله تعالى (ليس عليكم جناح فيما اخطاتم به ولكنماتعمدت قلوبكم (١) وقال أبوحنيفة من غطيّ رأسه أووجهه أولبس ماشهي عامداأوناسيا أومكرها يوماالي الليل فعليه دم ٠٠٠ وفي أقل ذلك صدقة وفي الحجامة دم وفي الحلق صدقة ٠٠٠ وقال مالك من فعل شيئا من ذلك فأماطبه عن نفسه أذى فعليه الفدية ولايحتجـــم الامن ضرورة ٠٠٠٠

وقَــال الشافعي لاشيّ في النسيان الأفي حلق الرأس ففيه الفدية وقال لايحلـق موضع المحاجم ٠٠٠

وبعد ابطال كل هذه الاقوال وحججهم قال ابن حزم : قان ذُكْروا ماروى عن ابـــن عباس والنخعي ان من ترك من نسكه شيئا فليرق دما ٠٠٠

قلنا : أنتم أول من خالف ذلك لانكم تجعلون في أكثر ذلك صدقة لادمـا .٠٠٠٠

فان ادعوا اجماعا كسنبسوا لأنهم لايقدرون على أن يوردوا فيذلك قول عشرة منصاحب وتابع في ذلك مع اختلافهم في الأقوال ٠٠٠٠(٢)

قال النووى: قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن له دهن بدنه بالزيت والشحم والشيرج والسمن ٠٠٠٠ وأجمعوا على أنه ممنوع من حيث استعمال الطيب (٣) وقال الشافعي : استعمال الطيب حرام وهذامجمع عليه وقال النووى مذهبنا أنه اذالبس أوتطيب ناسيا لاحرامه أوجاهلا تحريمه فلا فدية وبه قال عطاء والثوري واسحاق وداود ٠٠٠ (٥)

وقال فيالحجامة : مذهبنا جواز الاحتحام مالم يقطع شعره •• وبه قال جمهورالعلماء ٠٠٠ وقال ابن عمرليس له الحجامة الامن ضرورة ٠٠٠ ودليلنا حديث ابن عباس (٦)

قال ابن الهمام : لايمس طيبا لقوله عليه الصلاة والسلام " الحاج الشعث التفل " وكذالودهن ، ولايحلق رأسه ولاشعربدنه لقوله تعالى " ولاتحلقوا روّسكم ٠٠٠(٧). ولايقص من لحيته ٠٠٠ ولايلبس ثوبا مصبوغا بورس ولازعفران ولاعصفر ٠٠٠ ولابأس بسان يغتسل ويدخل الحمام ٠٠٠٠ ثم قال ومذهبنا مذهب عائشسسة في هذا

فهذه المسائل تدور حول تفسير النصوص ولكل مذهب أدلته للترجيح وكل منهم تمسك بقول صحابي فقدنقول لم يثبت فيها الاجماع ٠٠٠

هذه من ناحية ومن ناحية أخرى اذ ا قال بقول عشرة من الصحابة وللقول مخـالف فلا ترجيح بالعدد ولكن اذاقال به واحدد ولامخالف لمه فهو معتدبه

الاحتزاب

⁽٢) المحلّى ٥/ ٢٩١ – ٢٩٢ رقم المسألة ٩٥٨ (٣) المجموه ٧ / ٣٨٢ قولان ٧ / ٢٧١ (٢) المجموع ٧ / ٣٥٥ – ٢٥٦ (٧) ال (٤) المجموع ٢٧٠ / ٢٧٠ وقال في شم رائحة الكعبة (ه) المجموع ٢٠/ ٣٤٣ (٧) البقرة ١٩٦

⁽٨) فتح القديس ٢/ ٣٤٧ - ٣٤٩

المسالسة ، ٤ لايحل التولى يوم الزحف ولوكثرعددهم الامتحيزا اليفئته٠٠٠

قال ابن حصرم : لايحل لمسلم أن يفر عن مشرك ولاعن مشركين ولوكثرعددهم أصحصلا لكن ينوى فيرجوعه التحير الى جماعة المسلمين ان رجماالبلوغ اليهم أوينوى الكصرّ الى القتال

حجته : قوله تعالى : " (ياأيهاالذين آمنوا اذالقيتم الذين كفروارحفا فسلا تولوهم الأدبارومن يولهم يومئذدبره الامتحرفالقتال أومتحيزا الى فئة فقدبا المغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) (۱)

وقال قوم : ان الفرار مباح من ثلاثة فصاعدا٠٠٠

قال ابن قدامة : لايحل لمسلم أن يهرب من كافرين ، ومباح له أن يهرب منثلاثة فان خشى الأسعر قاتل حتى قُتــل ـ كأن الثبات عزيمة والفرار رخصة ـ •

ثم قال ابن قدامة : حكى عن الحسن والضحاك أن هذاكان يوم بدرخاصة ولايجـــب في غيرها والامرمطلق ، فلا يجوز التقييد والتخصيص الابدليل ٥٠٠ وانمايجب الثبـا ت بشرطين :

- ان يكون الكفار لايزيدون على ضعف المسلمين فان زادوا عليه جازالفـــرار
 لقوله تعالى (الئن خفف الله عنكم ٠٠٠٠٠) وهذا ان كان لفظه لفظالخبر فهو أمــر ٠٠٠٠
- ٢ أن يقصد بفراره التحيز الى فئة والتحرف لقتال ٠
 فان قصداً حدهذين جاز وهو مباح له ٠ قال النبي صلى الله عليه وسلم أنا/ اني
 فئة لكم وقال عمصر انافئة كل مسلم ٠٠٠ (٤)

فلو كان الضعف في سند الأُشرعن ابن عباس فهناك أقوال أخرى بأسانيد أخرى تويدهــا فلا وجه لرده وهذه المسألة قدتكون من الإجماعةالسكوتية لعدم مخالف لابن عباس حتىى لووجدنا الضعف فيسنده ، ثم هذاتفسيسر صحابي للايسة وتفسيسره مقبول ،

⁽۱) الانفسال ۱۵ – ۱۲

⁽٢) الانفسال ٥٥

⁽٣) المحلى ٥/ ٣٤٢ رقم المسألة ٩٢٣

⁽٤) المغنى ٩/ ٣١٧ ـ ٣١٩ والحديث رواه أبوداود باب التولى يوم الزحف ٢/ ٤٣

قال ابن حزم: لايملك أهل الحربيون مال مسلم ولامال ذمى أبدا الابالابتياع الصحيح أوالهبة الصحيحة ٠٠٠ فكل ماغنموا من مال ذمي أومسلم أوآبق اليهم فهوباق على ملك صاحبه ٠٠٠

وللسلف ثلاثة أقوال في هذا ٠٠٠

١ - لايردشيّ من ذلك الى صاحبه لاقبل القسمة ولابعدها لابثمن ولابغير ثمن وهولمن
 صار في سهمنه ٠٠ به قال على والحسن ومعمر وقال على وفيّ المسلمين لايرد٠ "

٢ ـ ان أدرك قبل القسمة رد الى صاحبه ، وهذاروينا عن عمر وزيدبن ابتوغيرهما ،

٣ ـ ان أدرك قبل القسمة ردالى صاحبه بغيرشمن ، وصاحبه أحق به بقيمته بعـــد القسمـة ، وبه قال النخعى وشعريح ومجاهــد ٠٠٠

فقال ابن حزم في قول على "لم يصح لانقطاعه ، وكذلك عن عمسر ، ولايصسم عن أحدمنهم لانه من رواية مكحول وهولم يدرك عمسسر ،

وصح عن ابراهيم وشريح ومجاهد وهوقول مالك والأوزاعي٠٠٠

وحجمة ابن حرم : قوله تعالى " (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)(١)

فالايحال الغصب لمسلم فكيف يصح لكافسار ؟

وقال : انه ليسافيها قول يصح عناهدمن الصحابة وانماصحت عنبعض التابعين فقلط والخلطاً لم يعصم منه أحمد بعدالنبي صلى الله عليه وسلم ٠٠٠٠

فاذاسقطت كلها فلم يبق الاقولنا ٠٠٠ وهوالثابت عن رسولالله صلى الله عليه وسلم (٢)

قال ابن قدامة ؛ ماأخذه أهل الحرب من أموالالمسلمين وعبيدهم فأدرك ما ماحبه قبل قسمته فهو أحق به بالثمن الذى ابتاعه من المغنم في احدى الروايتين ٠٠٠ هذافي قول عامة أهل العلم منهم عمررضي الله عنه وعطاء والنخعي ٠٠٠ وقال الزهرى لايرد اليه وهوللجيش ونحوه عن عمروبندينار٠٠٠ (٣)

ومادام ذكرابن حزم نفسه فالخلاف حاصل ويدور الاجماع حول قول عمر فهو منقسول بأكثرمن سند فاذاثبت فهواجماع ٠

Artist of

ولكن لم يدع أحد الاجماع عليه بل هوكماقال ابنقد امة قول عامة أهل العلم،

⁽۱) البقسرة ۱۸۸

⁽٢) المحليي ٥/ ٣٥٢ - ٣٦٠ رقم المسألة ٩٣١

⁽٣) المغنسي ٩/ ٢٧١ – ٢٧٣

تقسم الغنيمة ولاتباع وتقسم في دارالحرب وتقسم الأررضوتخمس٠٠٠ المسألــة ٢٤

قال ابن حزم : تقسم الغنائم كماهي بالقيمة ولاتباع لانه لم يأت نص ببيعهـــ وتعجل القلسمية في دارالحرب، وتقسم الارض وتخلصَّس كسائبرالغنائم ٠٠٠٠

وهو قول الشافعي ٠٠

وقال مالك تباع الغنيمة وتقسم أثمانها وتوقف الارض ٠٠٠

وقال أبوحنيفة : الامام مخير ٠٠٠ فان أوقفها فهى ملك للكفار الذين كانت لهم ٠٠٠ فقال ابن حزم : قال الله تعالى (فكلوامماغنمتم حلالا طيبا٠٠٠) (١)ولم يقل من أثمان ماغنمتم ،

ثم قالابن حزم: أما الارض فان الصحابة اختلفوا ٠٠٠

فروينا ان ابنالزبير وبلالا وغيرهما دعواالي قسمة الأرض ، وان عمروعلياومعاذا و أباعبيدة رأوا ابقا ع ها ١٠ رأيامنهم ٢٠٠

وان تنازعوا فالمردود الىالله ٠٠٠٠

ونقل ابن حزم عن عمر أنه قال أيضًا : " لولاآخرالمسلمين ماافتتحت قرية الاقسمتها كماقسم رسولاالله صلى الله عليه وسلم أرض خيبــر " •

ثم قال ابن حزم : وهذا أعظم حجمة عليهم ٠٠٠ وهذارجوع من عمرالي القسمة ٠٠٠٠٠٠ ثم هذارأي منسه ٠٠٠٠ وما أخبر عن النبي صلىالله عليهوسلم هوخير من رأيسه ٠٠٠ وأبطل ابن حزم مااحتجوا به من الآيات والآثسار (٢)

قال ابن قدامة : يجوزنقسيم الغنائم في دارالحرب ٠٠ وبهذاقال مالك والأوزاعي والشافعي وابنالمنذر وأبوثوره ولأنالناس كأنوا يبيعون غنائمهم ويقسمونها فيأرض عبدوهم وهذافعل رسولالله صلىالله عليهوسلم ٠٠٠ (٣)

قال ابن الهمام ؛ لايقسم غنيمة في دارالحرب حتى يخرجها الىدارالاسلام ٠٠٠٠ وأصله ١٠٠٠ن الملك للغانمين لايثبت قبل الاحرازبدارالاسلام عندنا ٠٠ وقال أبويوسف أحب اليّ انلايقسمها حتى يحرزها ٠٠٠

وقسمسة الامام هناك (فيدارالحرب)لاتفيد ملكا الااذاكان عن اجتهاد فانه أمضى القضاء في فصل مجتهدفيه أولكان لحاجة ، فان الحاجة موضعها مستثنى ٠٠٠

وقال ابنالهمام : قسم رسولالله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين وبني المصطلق وأوطاس في ديارهم ···· فتاويله ··· لان السبب تم ، فان تمامه بثبوت اليدالناقلة أى قدرة النقلوالتصرف كيفشاء نقلا وادخارا ، وهذامنتف عنه مادام في دارالحرب،٠٠٠٠ ثم قسمة النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين كان بعد منصرفه الى الجعرانة وكانت أول حدود الاسلام ٠٠٠ وفتحت أرض حنين وبني المصطلق بعدفتح مكة وأجريت أحكام الاسلام فيها٠٠٠

ثم قال : والملك لايثبت قبل القسمة بمجرد الهزيمة ٠٠٠

وقال أيضًا ٠٠ القسمة لاتصم اذاقسم بلااجتهاد أواجتهد فوقع علىعدم صحتها قبل الاحراز أما اذاقسم فيدار الحرب مجتهدافلا شك في الجواز وثبوت الاحكام (٤)

فهناك اتفاق على القسمة بعدالاحراز ولكن هل يتم الإحرازبمجردالاستيلاء أوبالخروج الى دارالاسلام هومحل خلاف ، ويصح هذااذاقسم الامام عن اجتهادمنه عندالحنفية أيضا فهذاتاً ويل من الحنفية للحديث وعمل الرسول صلى الله عليه وسلم وليس مخالفة الاجماع وفي تقسيم الارض انعقدالاجماع على رأى عمر ولم يصرالمخالفون على رأيهم وهذ ليسسس من باب مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم بل هومن بابالنظرالي المصلحة وتعميـــم فائدة الملك الثابت لجميع المسلمين حتىالذين يأتون بعدعمر ٠٠٠٠

⁽٢) المحلى ٥/ ٨٠٤- ١٤٤ رقم المسألة ٥٩٧

الانفال ٦٩

⁷⁵⁷ e 087 - 587 (٣) المفني ٩ / ٣٦٣ و ٢٨٥ — ٨٦٪ (٤) فتح القحيصر ٥/ ٢٢٢– ٢٢٤

قال ابن حزم: التضحية جائزة من الوقت الذى ذكرنا يوم النحر الى أن يهل هلال المحرم • والتضحية ليلا ونهارا جائز • • •

اختلف الناسفي هذا ٠٠٠٠

١ ـ قالابن سيرين النحريوم واحمد الىأن تغيب الشمس ٠٠٠

٢ - قال جابربن زيد النحر في الأمصار يوم وبمنى ثلاثة أيام ٠٠٠

٣ ـ التضحية يوم النحر ويومان بعده ٠٠ به قال عمروعلى وابنعباس وابنعمر وأبيهريرة وأنــس وبـه يقـول أبوحنيفـة ومالك ٠٠٠٠ ولم يصح عن أحـد سوى عن أنــس

٤ ـ يوم النحروثلاثة أيام بعده ٠٠ به قال ابن عباس وعطاء والحسن وهوقول الشافعي

ه _ قال عبدالرحمن بنعوف وسليمانبنيسار : الأضحى الى هلال المحرم ٠٠٠

من قال يوم النحريوم الأضحى وحده ، قال "أنه مجمع عليه" وماعداه فمختلف فيه ، فقال ابن حزم : صدقوا والنصيجيز قولنا علىمانأتي به بعدهذاانشاء الله ، أمامن قال بقول أبيحنيفة احتج بأنه قول روى عن عمر وعلى وابنعمر وابنعباس و أبيهريرة وأنيس ولايعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، ومثل هذ الايقال بالرأى ، ، ، ،

فقال ابن حزم: ان كان هذا اجماع فقد خالف عطاء وعمربن عبد العزيز والحسين والزهرى و٠٠و٠٠

وقدروينا عن ابن عباس مايدل على خلافه لهذاالقول ٠٠٠ (١)
قال النووى : مذهبنا جوازالذبح ليلا ونهارا في هذه الأيام جائز لكـــن
يكره ليلا ٠٠٠ وبه قال أبوحنيفة واسحاق وأبوثور والجمهور وهوالأصح عنأحمد٠٠٠
وقال مالك : لايجزئه الذبح ليلا ٠٠٠٠

وقال عن وقتها : " يدخل وقتها اذاطلعت الشمس يوم النحر ، هذامذهبنا وبه قال داود وابنالمنذر ٠٠٠

وقال عطاء وأبوحنيفة يدخل وقتها فيالأمصار اذاصلى الامام وخطب ٠٠٠٠

وقال النووى عن أيام النحر " أيام النحر أيام التشريق وهي أيام الاضحيــة وبه قال على وجبير بن سعيد وابن عباس وعطاء ٠٠٠

وقال مالك وأبوحنيفة يوم النحر يومين يعده ٠٠٠ وهذاروى عن عمر وعلى وابنعمر وأنسس ٠٠٠٠ (٢)

فحسب النقول هذه يظهر أن للاصحاب أكثرمن قول فلايصح الادعاء بالإجماع ٠٠

وانظرنعب الراية ٤/ ٢١١ - ٢١٣

⁽۱) المحلي ٦ / ٣٩ ـ ٤٣ رقم المسألة ٩٨٢

⁽۲) المجموع ۸/ ۴۹۰

قال الزيلعي روى عن عمر وعلي وابنعباس أنهم قالوا أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها ٠٠٠ فقال عنه الزيلعي غريب جدا وروى مالك فيالمو طا عن نافع عنابن عمر أنهكان يقول : الأضحى يومان بعديوم الاضحى ٠٠٠ وقال مالك أنه بلغـــــه أن على بنأبي طالب كان يقول مثل ذلك ٠٠٠٠ نصب الراية ٤ /٢١٣

قال ابن حسزم: حسلال أكسل الخيسل والبغسسسا ل ٠٠٠

روينا عن خالدبن الوليد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير (1)

وعن جابر " نهانارسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحميسر ولم ينهنا عن الخيل (٢)

وقال تعالى (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينــــة) (٣)

فقال ابن حزم : هذا كل ماشغبوابه ، فأما الأخبار فلايحتج بشيّ منهــــا٠ فقدصح عن جابر اباحة الخيل عن النبي صلى الله عليه وسلم ٠

أماالاًيَـة فلاذكر فيها للأكل لاباباحة ولابتحصريم فلا حجمة لهم فيها ٠٠٠٠٠

روينا عن أسماء بنت أبيبكر الصديق : نحرنا على عهد رسولالله صلىالله عليهوسلم فرسا فأكلناه ... (متفق عديه)

ثم قال ابن حزم : أما فتياالعلماء بأكل الفرسفتكادتكون اجماعا على ماذكرنا قبل ولانعلم عن أحمد من السلف كراهية أكل لحوم الخيل الارواية عنابن عباس الاتصح لانفيسنده مجهول ٠ (٤)

قال ابن الهمام : بعدذكر حديث خالدبنالوليد في منع أكل لحوم الخيل والبغال والعمير " يكره لحم الفرس عندأبي حنيفة ٠٠٠ وهوقول مالك ٠٠

وقال أبويوسف وأحمدوالشافعي لابأس بأكله ٠٠٠

واستدل أبوحنيفة بالاية فقد وردذكرالخيل والبغال في محل الامتنان ٠٠٠٠ فيكره أكله احتراماله ٠٠ ولأن في كله تقليل لاله الجها د وحديث جابرمعارض بحديث خالد والترجيح للمحرم ٠٠٠ (٥)

قال ابن قدامة : تباح لحوم الخيل كلها عرابها وبراذينها نص عليه أحمد وبه قال ابنسيرين وروى ذلك عنابن الزبير والحسن وعطاء والاسودبنيزيد وبه قال حماد بنزيد والليث وابن المبارك والشافعي ٠٠٠٠ (٦)

ولايصح القول بأن فيالسمسألة اجماع لوجود حديث خالد وهو رواه الطحاوى بسند جيد ٠٠٠٠

⁽۱) آخرجه الطحاوى في مشكل الاشار ٤/ ١٦٦ وانظر نصبالراية ٤/ ١٩٦

⁽٢) شرح السنة للبغوى ١١/ ٢٥٦

⁽٣) النحل ٨

⁽٥) فتح القدير ٨/ ١٩٩ - ٢٢١

⁽٦) المفنيي ٩ / ٤٠٧ و ٤١١ – ٤١٢

المسالسة ٥٤ من حلف عامد اللكذب فعليه الكفارة ٠٠٠٠٠

قال ابن حـزم : من طف عامـداللكذب فيمايطف فعليه الكفـارة ، وهوقول الأوزاعي والحسن بن حي والشافعي ٠٠٠٠

وقالت طائفة ؛ لاكفارة في ذلك ، وهوقول أبي حنيفة ومالك وسفيان الثورى وأبي سليمان حجمة ابن حزم ؛ روينا مثل قولنا عن السلف ٠٠٠٠

سئل الحكم بن عتبة عن الرجل يطف بالحلف الكاذب ، أفيه كفـسارة ؟ قال : نعـم • ومثله عن عطاء ومجاهد والحسن وسعيدبن جبيـر •

وقال معمر في رجل يحلف على أمر يتعمده كاذبا ويقول والله لقدفعلت ولم يفعـــل ٥٠٠٠ قال أحب اليّ أن يكفــر ٥٠٠٠

وروينا القول الثاني عن أبي العالية ان ابن مسعود كان يقول " كنانعد من الذنب الذى لاكفارة له ، اليمين الغموس، أن يحلف الرجل كاذبا على مال أخيه ليقطعه " ٠٠ وعن ابراهيم النخعي والحسن وحمادبن أبي سليمان : " هذا اليمين أعظم من أن يكفر أو " أنها كذبة لاكفارة فيها " ٠

وقال ابن حزم " فأماتمويههم بأنه روى ذلك عن ابن مسعود ولايعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف " - فغير صحيح - لان الرواية عنه منقطعة فأبو العاليات الم يلق ابن مسعود ٠٠٠ وانما أدرك أصاغر الصحابة ٠٠٠

فاذاسقطكل ماشغبوا به • قلنا : فلنأت بالبرهان •••

وهوقوله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم اذاحلفتم واحفظوا أيمانكم ٠٠٠٠) (۱) فظاهرالقرآن ايجاب الكفارة في كل يمين ٠٠٠ فهي واجبة بنص القرآن ٠٠ (٢)

قال ابن قدامـة : اليمين التي فيها الكفارة باجماع المسلمين هى التي علـــى المستقبل من الأفعال ٠٠٠

وقال قوم : من حلف على فعل معصية فكفارتها تركها ٠٠٠

وقال سعيدبن جبير : اللغو أن يحلف الرجل فيمالاينبغي له بعني فلا كفــارة عليه فيالحنـث (٣) ٠٠٠

ومن حلف على شيّ وهويعلم أنه كاذب فلاكفارة عليه لأن الذي أتىبه أعظم منأ ن تكون فيه الكفارة • هذاظاهرالمذهب نقله الجماعة عن أحمصد ••• وهوقول أكثراهلالعلم منهم ابنمسعود وسعيدبنالمسيب والحسن ومالك •••••

وروى عن أحمد أن فيها الكفارة • وروى ذلك عن عطاء والزهرى و•••• (٤)

فالمسألة خلافية ولم يصح القول بالأجماع فيها

⁽۱) المائيدة ۸۹

⁽٢) المحلى ٦/ ٨٨٨ - ١٨٤ رقم المسألة ١١٣٤.

⁽٣) وفي هذا المعنى حديث رواه أبود اودعن عمروبن شعيب

⁽٤) المغني ٩/ ٩٣ - ٤٩٦ وانظر المجموع ١٨/ ١٣- ١٤ وفتحالقدير٤/ ٣٤٨-٣٥٨

قال ابن حميزم: المحرب الايجوز في البيع والسلم الافي ستة أشياء فقصصط التمصر / القمصح / الشعيصر / الملح / الذهصب / الفضة ٠٠٠٠ وهو في القرض في كل شـنُ ٠٠٠

والأنواع الستسة باجماع مقطوع به ٠٠

وماعداالأنواع المذكورة فمختلف فيه

وممن قال لاربا الافي الأصناف الستة المذكورة طاوس وقتادة وعثمان البتي وأبوسليمان وجميع أصحابنا ٠٠٠

واختلفوا في العلة ٠٠٠٠

وحجمة أهل كل قول الاجماع على ماقالوا ٠٠٠

قال ابن حزم في الدعوى ٠٠٠ " دعواهم ههنا باطل ٠ لأن من ادعى الاجماع على أهـل الاسلام ، وفيهم الجن والانـسسفي مسالة لم يروفيها قول عن ثمانية من الصحابـة أصلا أكثـرها بـاطل ، لايصح ٠٠٠ ولاعن ١٣ من التابعين أصلا على اختلاف شديد بينهـم فقد ادعى على الباطل ٠ فكيف والخلاف في هذا أشهر من الشمـس ٠٠٠٠ (١)

قال ابن قدامـة : الحاصل ان مااجتمع فيه الكيل والوزن والطعم من جنـسس واحـد ففيه الربـا ٠٠٠ روايـة واحـدة ٠٠٠

هذاقول أكثر أهل العلم ، قال ابنالمنذر هذاقول علماء الأمصار فيالقديم والحديث سوى قتادة ، فانه بلغني أنه شدّ عن جماعة الناسفقصّر تحريم التفاضــــل على الأشياء الستـة ٠٠٠ (٢)

قال النووى: أجمع المسلمون على تحريم الربا في هذه الأعيان الستة المنصوص عليها ٠٠٠٠٠

واختلفوا في ماسواها ٠٠ فقال داودالظاهرى وسائر أهل الظاهر والشيعة والفاساني وسائر نفاة القياس لاتحريم في الربا في غيرها و حكاه صاحب الحاوى عسن طاوس ومسروق والشعبي وقتادة وعثمان البتي ٠٠٠

ويمكن تأويل قول المخالفين لذلك أنهم قصدوا بالمنع "" لاربا بالنص في غير الستة ٠٠٠

⁽۱) المحلى ٧/ ٤٠١ رقم المسألة ١٤٨٠.

⁽٢) المغني ٤ / ٤ - ٩

 ⁽٣) المجموع ٩ / ٣٩٣ - ٥٩٣

(

قال ابن حزم : العارية غيرمضمونة ان تلفت من غير تعدى المستعير وسواء ماغيب عليه من العوارى و مالم يغب عليه منهـــا ٠٠٠٠

أما تضمينها ، فان الناسقد اختلفوا ٠٠٠

قالت طائفة : هي مضمونة علىكل حال بأي وجه تلفـت ٠٠٠

وقالت طائفة : لايضمن الاانيشترط المعير ضمانها فيضمن حينئذ ٠٠٠

وقالت طائفة : لاضمان على المستعير غير المغل يعني المتهم ٠٠٠٠٠

قال أبوهريرة : العارية تغرم ، وكذاعن ابن عمر وشريح ومسروق وعطاء بن أبي رباح وضمنها الحسن ثم رجع عـن ذلــــك ٠٠٠

وقال الزهرى: أجمع رأى القضاة على ذلك اذارأوا شرورالناس ٠٠٠٠

وبهذايقول الشافعي وأحمدبن حنبل وأصحابهما ٠٠٠٠

واحتجوابقول الله تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الي أهلهـــا) (۱) وكـذلك ماجاء في حديث عن أدرع صفوان بن أميـة ٠٠٠

وبماروى " العاريـة مــوّداة " و " الزعيم غارم " ٠٠٠٠

فقال ابن حزم عن هذه الأدلة: " وكلاهما لايصح ثم لوصحت هذه الالفاظ لماكان فيها الاأنها موداة ٠٠٠ وهكذانقول ان أداوها فرض و التضمين غيرالأداء وليس فيها أنهسا مضمونة أصلل ٠٠٠

ثم قال : ووجدنا مثل قولنا عن عمر وعلي ٠٠٠٠ فقال على بن أبي طالب : العارية ليست بيعا ولامضمونة انماهومعروف الاأن يخالف فيضمن " ٠٠٠ وهذا صحيح عن عليي ٠٠٠٠ (٢)

قالالنووى: اذاقبض العين ضمنها ٠٠٠

قال الماوردى: اتفق الفقها على أن ماتلف من أجزائها بالاستعمال غيرمضمون على المستعير ٠٠٠ واختلفوا في تلف عينها على خمسة مذاهــب ٠٠٠ (٣)

قال ابن قدامة : يجب ردالعارية ان كانت باقية بغيرخلاف ٠٠٠ ويجب ضمانهــا اذاكانت تالفـة ٠٠٠ روى ذلك عن ابن عباس وأبيهريرة ٠٠٠ (٤)

ولم يصح الاجماع في هذه المسألة ولم يدع أحمد بالاجماع ، أما اذارأى ابن حزم أن مانقله لم يقل خلافه أحمدمن الصحابة فقد قاله ابنعباس وأبوهريرة ٠٠

⁽۱) النساء ٨٥

⁽٢) المطلبي ٨/ ١٣٨ - ١٤٥ رقم المسألة ١٦٥٢٠

⁽٣) المجموع ١٤/ ٢٠٣ - ٣٠٧

⁽٤) المغني ٥/ ١٦٣ – ١٦٥ وانظرأيضا فتحالقدير ٧/ ٤٦٤ قالابنالهمام : هى جائزة ٠٠٠ وأمانة ، ان هلكت من غيرتعد لم يضمن ٠٠٠ وانظرأيضا المحدونة ٦/ ١٦٣

المسالية ٨٤ من ملك ذارحم محرمة فهو حرساعة يملكه ٠٠٠٠٠

قال ابن حزم: من ملك ذارحم محرمة فهوحر ساعـة يملكه ، فان ملك بعضـه ، لم يعتق عليه الاالوالدين خاصـة والأجـداد والجـدات فقـط ٠٠٠ وان كان لهمال يحمل قيمتهم واستسعوا ٠٠٠٠

وقالت طائفـة : لايعتق الامن ولده من جهة أب أوأم أومن ولده هوكذلك أوأخ أو أخــت فقــط · وهوقول مالك ٠٠٠٠

احسنا فعسط . وهوقول مانك ٠٠٠٠ وقال الشافعي : لايعتق الامن ولده من جهة أب أوأم ومن ولده وهوكذلك ٠٠٠٠٠ وقال الأوزاعي يعتق كل ذى رحم محرمة كانت أوغيرمحرمة حتى ابن العم ٠٠٠ قال ابن حزم بعدبيان المذاهب : " مانعلم قول الشافعي عن أحمد قبلـــــه ٠٠٠ ولانعلم له حجمة الادعوى الاجماع علىعتق من ذكرنا ٠٠٠

وهذه دعوى كاذبــة ٠٠٠

فمايحفظ فيهذه المسألة قول عنعشرين من صاحب وتابع ـ وهم ألوف ـ فأين الاجماع؟ ثم قال وحجتنا في رواية ابن عمر " من ملك ذارحم محرمة عتق " وهوخبرصحيح، وقدتعلل فيه الطوائف المذكورة بأن ضمرة انفرد واخطأبه ٠٠٠ فقال ابن حرم : فأمادعوى انه أخطأ فباطل لانهادعوى بلابرهان .

ثم قال : وصح عن قتادة ذلك أيضا وهو قولاالزهرى وأبيسلمة بنعبدالرحمن بن عوف والليث بنسعد وسفيان الثورى والعمن بن حى وأبيحنيفة وعبداللهبن وهسبب وغيرهم ٠٠٠٠٠ ولامخالف لهسبم ٠٠٠٠ (١)

قال ابنقدامـة : من ملك ذارحم محرم فهوحر ـ رواه أبوداود وابــن ماجة والترمذى ـ وروى ضمرة مثل هـذا (٢)

سئل أحمد عن ضمرة ؟ فقال ثقـة الاأنه روى حديثين ليس لهما أصل ،أحدهما هذالحـديث ٠٠٠ (٣)

قال النووى : من ملك أحد الوالدين وانعلوا أوأحد المولودين وانسفل عتقوا ٠٠ (٤)

ويظهر أن كل رأى مبنى على دليل من النص من الكتاب والسنة حسب الفهم ولكن المسألة لمينعقدعليهاالاحماع ٠٠٠

⁽۱) المحليي ٨/ ١٨٦ - ١٩٣ رقم المسألة ١٦٦٩

⁽۲) ابن ماجة ۲/ ۱۰۷

⁽٣) المغني ١٠/ ٣١٤ – ٣١٥

⁽٤) المجموع ١٦/ ٨ - ٩

هل يستقــاد فيالحــرم ؟

قال ابن حزم : هلل يستقاد في الحيرم ؟ اختلف الناس في ذلك ٠٠٠

وعاب ابن عباس على ابن الزبير في رجل أخذه في الحل ثم أدخله الحرم ثم أخرجه السي الحل ثم قتله ٠٠٠

وقال عطاء الشهرالحرام كذلك مثل السحرم في ذلك ٠٠٠٠

٢ _ وقال الزهرى : من قتل في الحرم قُتل في الحرم ومنقتل في الحل ثم دخل الحرم أخرج الى العراب العرب العرب العالما فقُتل في الحل ٠٠٠ قال الزهرى تلك السنة

وبه يقول أبوحنيفة وأحمدبن حنبل واسحاق ٠٠٠

٣ ـ وروى عن قوم خلاف هذا ففي قوله تعالى (من دخله كان آمنا) قال قتــادة
 كان ذلك في الجاهلية ، فأما اليوم فلوسرق فيه أحدثُطع وان قتل قُتل ، ولوقـــدر
 على المشركين فيه قُتلوا ٠٠٠

وبه يقول مالك والشافعي وأبوسليمان ٠٠٠٠

قال ابن حزم : بعد ذكر القائلين بهذالقول : " هولاء من الصحابة عمربن الخطاب وابنه عبدالله وابن عباس وابن الزبير أبوشريج ٠٠٠ ولامخالف لهم من الصحابة ٠٠٠٠٠ ومن التابعين ٠٠٠٠

أما قتادة والحسن فليس فيقولهما خلاف لماذكرنا لان الحسن أخبر عمن كان فــي الجاهلية ولم يقل انالاسلام جاء بخلاف الآية وأماقتـادة فلميقل "أن من أصاب فيالحل أقيدبه فيالحرم

وضعّف ابن الآشارالتي استدلوابها فقصة ابن الأخطل خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم و (من دخله كان آمنا) أمر وليس خبرا لان القرامطة الكفرة قتلوافيه أهل الاسلام ووجدنايزيدبن معاوية والغاش الحجاج قدقتلا فيه النفوس المحرمة ٠٠٠٠ وكذب من أدعى انه في الجاهلية ٠٠٠

وقال في احتجاجهم بقطع يدامرأة من قريش ٠٠ " ليس في هذا أنها قطعت يدهافي الحرم٠٠.

ثم قال ابنحرم : هولاء أبوهريرة وابنعباس وابنشريج كلهم يروون عنرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال " مكـة حرمها الله تعالى " فبيقين ندرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لميحرم مكة خصوصا القتال المحرم بالظلم لانه محرم فيكل مكان فيكل أرض ٠٠٠٠ انماهو حرم القتال المحامور به في غيرها ٠٠٠٠

فان قالوا كان لعمر دارا للسجن بمكة قلنا :روينا خلاف هذا ٠٠ وطاوسكره السجن بمكة فان أنكروا علينا خلاف عمر ونافعوصفوان ٠٠

قلنالهم : نحن لاننكر هذا اذاأوجبه قرآن أوسنة ٠٠٠٠

وعمر وابنه وأبوشريح وابن عباس وابن الزبير كلهم يقولون " لايقام قود بمكة أصللا" ولامنالف لهم من الصحابــة والقرآن معهم والسنة ٠٠٠٠

فهذاهوالاجماع الشابت المقطوع به على جميع الصحابة أنهم قالوابه ٠٠٠

أمانحن فلاحجة عندنا الافي قول الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠ (١)

قال ابن قدامة ؛ من قتل أو أتى حداخارج الحرم شملجاً الى الحرم لميبايع ولميشار حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد ٠٠٠ هذاقول ابن عباس وعطاء وعبيد بن عمر ٠٠٠ ومن قتل أوأتى حدا في الحرم أقيم عليه الحدفي الحرم ٠٠٠ وقال ابن قدامة ؛ لانعلم فيه خلافاا وبه قال ابن عباس (٢)

⁽۱) المحلى ۱۱ / ۱۶۳–۱۵۲ رقم ۲۰۹۰ (۲) المغني ۹/ ۱۰۰ – ۱۰۲ فنقول اماهناك نقلان متعارضان أونقول هناك خلاف بينهم فلايصح القول بالاجماع أونقول الاجماع حاصل على اقامة الحدفيالحرم وهوالمعمول به اليوم٠٠٠

المسألــة ٠ ٥ هل للمولى عفو في قتل الغيلمة أو الحصر ابحمة ؟

قال ابن حزم : هل للولى عفو فيقتلالغيلة أوالحرابصة؟

اختلف الناس فيهدده

فقالت طائفة: لاعفو في ذلك للولى ٠٠٠ وبهذاقال مالك ٠٠

وقال آخرون : بل لوليه مالولى غيره من القود أوالعفو أوالدية ٠٠٠ كماحكم في ذلك عمربن عبد العزيز ٠٠٠ وبهذايقول أبوحنيفة والشافعي وأبوسليمان ٠٠٠٠

وحجة الطائفة الأولىي حديث أنس بنمالك فيقتل يهودى قتل جارية غيلة فقتل بها بالحجر وكذلك صديث العرنيين ٠٠٠

فقال ابن حزم ليس في هذه الآشار خيار ٠٠٠

وكذلك قالواً : كذافعل عثمان ولايعرف له فيذلك مخالف ٠٠٠

فقال ابن حزم: أما حديث اليهودى ٠٠٠ فليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشاوروليها ولاأنه شاوره ٠٠٠ فاذالم يفعل ذلك فلايحل لمسلم أنينسب ذلــــك العرسول الله صلى الله عليه وسلم فيكذب عليه ٠٠

وفيحديث العرنيين ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم شاور أوليا ، ه أولميشاور أوليا ، ه ٠٠٠

أما الرواية عن عثمان فضعيفة جـدا ٠٠٠٠

ثم قال ابنحزم : لاحجة فيقول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجدنا قوله تعالى (كتب عليكم القصاص) فعم تعالى كل قتل كماذكر ، وجعل العفلوف فيذلك للولى ولو أراد الله تعالى أن يخص من ذلك قتل غيلة أوحرابة لما أغفللم

قالابن قدامـة فمن قتل منهم وأخذالمال قتل ، وان عفاصاحب المال ٠٠٠٠٠٠٠ روينا نحوهذا عنابنعباس وبه قال قتـادة ٠٠٠٠

اذاقتل وأخذ المال فانه يقتل أويصلب فيظاهر المذهب وقتله متحتم لايدخلـه عفـو ٠٠٠ أجمع علىهذاكله أهلالعلم ٠٠

قال ابنالمنذر أجمع علىهذاكل من نحفظ عنه من أهل العلم ٠٠٠ روى ذلك عنعمــر وبه قال سليمان بنموسى والزهرى والشافعي وأصحابالرأى ٠٠٠٠

لأنه حدمن حدود الله فلم يسقط بالعفو كسائر الحدود ٢٥٠٠٠() فالاجماع على هذا القول وليس على قول ابن حزم ٠٠٠

⁽۱) المحلى ۱۱/ ۱۸۰ – ۱۸۶ رقم المسألة ۲۱۰۲

⁽٢) المغني ٩ / ١٤٥ - ١٤٧ و ٨ / ٢٧٠

خاهدالسالة

النتائج التي وصلت اليها في ضوء البحث أذكرها في آخر الرسالة •

- 1 الاجماع ثابت بالكتاب والسنة •
- ٢ ـ الاجمـاع لـه أهميـته وميـزتـه أنـه يمثل عصمـة الأمَـة ودورها في التشريع ٠
 - ٣ الاجمـاع هو ما أجمع عليه علماء هذه الأمهة من أهل الحل والعقد ٠
 - ٤ ـ وتطلق كلمـة الأمـة على المجتهدين من الفرقـة الناجيـة لأنهم يمثلون الأمـة
- في مجال التشريع فالاجماع يكون أصالة منالمجتهدينويكون للأمة تبعا لهم
 - ه ـ ولقد حصل الاجماع على مسائل كثيرة فقيهية وغير فقهية
 - ٦ ـ ومن الاجماع اجماع صريح وسكوتمي ٠
 - ٧ والسكوتي ، وردلمه عمدة تعريفات وهو بين القبول والرد عندالأصوليين ٠
 - ٨ واذاثبت أن السكوتي يطلق علىالمجرد من قرائن الرضا والسخط وكذلك
 - يطلق على المقترن بدلائل الرضا ، فالثاني مقبول بلاخلاف ٠
- والخلاف في قبول السكوتي المجرد ، فرجحت قبوله كما عندالكثير من العلماء ولكن بشروط وقيو د ٠
 - ٩ ولا يختص القول بقبول السكوتي بالمذهب الحنفي كما اشتهر عنهم بل قالبه علماء من المحذاهب الأربعــة ، وعامتهم يقبلونه بشروط تومعدانتشار القصول ومصاحبة السكوت دليل الرضا ظاهرا .
 - 10 ـ ويـر دعلى السكوتي احتمال وشبهـة بسبب الاحتمالات الواردة على السكــوت فينسزل درجـة من القطع ، ويبقى ظنيا في حجيـته ولكنه يطلق عليه لفــــظ " الاحمـــاع " لوجود نوع من الاتفــاق •

 - ١١ ـ يقدم الاجماع السكوتي على خبرالواحد والقياس عند التعارض ٠
 - ١٢ ـ ولكونـه ظنيـا فيحجـته يمكن لمجتهدى عصـر بعد عصرالاجماع مخالفــة
 هذا الرآى المبنى علىالاجماع السكوتي اذاعشروا علىدليل قوى مخالف لهذا
 الاجمـاع ٠
 - 17 ـ الواقع أن مثل هذه الإجماعات قد تمت وتكرر وقوعها في عصرالصحابة عسامة وفي عصرالتابعين أحيانا وندر بعدعصرالسلف ولذاقلما ادعى أحسد بحدوث مثل هذالاجماع بعد عصرالسلف ، وخاصة بعداستقرارالمذاهب ،
- ١٤ ـ وفي عصرنا يكون الاجماع اما صريحا واما سكوتيا بمعنى يعلم بالرضا قطعا
 - 10 ـ لقد جمعـنا عـدة اجماعات سكوتيـة من كل باب فقهى وقد أدخل فيالسكوتـي ماليس منـه، وقـد يكون الاجماع في مسألة صريحا ولكنه نزل الىالسكوتي لعدم نقل القول من كل مجتهد ، وجُمْعُنا ليس حصـرا للجميـع ولكنه الأكثـر •
 - 17 ـ وتناولت بعض التطبيقات الفقهية التي دارالنقاش فيها حول الاحتجاج بالاجماع السكوتي قبولا وتأويلا ، فأثبتتأن القائلين بالاجماع السكوتي يقبلونكم كما هو وأحيانا يؤولون المنقول بالسكوتي أو يتركونه لوجود دليل أقوىهنه ولكن في كل حال يلتفتون اليه ٠٠٠ حتى ابن حزم ـ وهو لايبالي به كدليل صولكنه يذكره ولوالزاما لخصمه بقبوله أوتعضيدا لماذهب اليه ٠٠
 - 17 وفي أيامنا احتلت المجامع الفقهية محل المجتهدين فقد تكون قراراتها محل اجماع الامة اذاانتشرت ووصلت الى علماء البلدان ووافقوا عليها ٠٠٠٠ وهذاالاجماع قديكون صريحا وقديكون سكوتيا ٠٠٠

ملحـــق الاحـــا ديـث مع تخريجهــا

الحديث وتخصريجسه

رقحم الصفححة

روى أبوعبيد في كتابالقضاء عن ميمون بن مهران ، قال :

كان أبوبكر الصديبق اذا ورد عليه حكم نظر في كتابالله تعالى فان وجد مايقضي به قضييه • وان لم يجد فيكتابالله نظرفي سنية رسولا لله صلى الله عليه وسلم فان وجد فيها مايقضي به قضى به فان أعياه سأل الناسهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه كذا وكذا •

فان لميجـد سنة سنها النبي صلى الله عليه وسلم جمع روّســا، الناس فاستشارهم ، فاذا اجتمع رأيهم علىشـيّ قضى به ٠

وكان عمسر يفعل ذلسك •

اعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٦٣

قالعبداللهبن مسعود : انه قدأتينا علينا زمان ولسنا نقضى ولسنا شفى ولسنا هناك ثم ان الله بلغنا ماترون ، فمن عرض عليه قضاء بعد اليوم فليقض بمافيكتابالله فان جاء ه أمرليس فيكتابالله ولاقضى به نبيه صلىالله عليه وسلم فليقض بماقضى به الصالحون ،

فان جا ء ه أمر ليس فيكتابالله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وسلم ولاقضى به الصالحون فيجتهد رأيه ولايقل انيأرى انيأخاف فان الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مشتبهات فدع مايريبك الى مالايريبك •

اعلام الموقعين لابنالقيم 1/ ٦٢- ٦٣ وأخرجه بسنده ابنعبدالبر في " جامع بيان العلم وفضله (٣١٥)

من لم يجمع الصيام فللاسيام لله

حديث رواه أبوداود عن حفصة _ أم المومنين _ بهذا اللفظ كتابالصوم باب النية في الصيام ٢/ ٨٢٣ برقم ٢٤٥٤

وابن خزيمـة ٢/ ٢١٢ برقم ١٩٣٣ والدارقطنـي ٢/ ١٧٢ برقم ٣ والبيهقي ٤/ ٢٠٢ والترمذى كتاب الصوم باب ماجاء لاصيام لمن لم يعزم من الليل ٣/ ٩٩ برقم ٧٣٠ والنسأئى ٤/ ١٩٦ ٠

قال الترمذى حديث لانعرفه مرفوعا الامن هذا الوجه وقدروى عصن نافع عن ابنعمصر قولصه وهو أصحح ٠

٣١ روى البخارى في كتابالتوحيد باب كلام الرب عزوجل يوم القيامــة مع الأنبيـاء وغيرهـم ـ ٣ / ١٨٠ ـ عن حميد عن أنس حديثا ورد فيـه قولـه عليه الصلاة والسلام "" يـا رب أمتـي أمتــي ""

33

الحسديث وتخسريجسسسه

تركست فيكم أمرين لن تفلوا ما ان تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه •

أخرجه مالك بلاغا - الموطا كتابالقدر بابالنهى عن القول بالقدر ٢/ ٨٩٩ برقم ٣ - وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله مرفوعا

عن أنسقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " افترقت بنواسرائيل على احدى وسبعين فرقة ، وان أمتى ستفتـرق على اثنين وسبعين فرقحة كلها في النار الاواحدة ،

قالوا : يارسول الله ومن هذه الواحدة ؟ قال : الجماعـة • ثم قال : ((واعتصموابحبل الله جميعا ولاتفـرقـوا)) •

ابن ماجـة ـ الفتن ، باب افتراق الأمم ٢/ ٣٧٧ رقـم ٤٠٤١ ـ وصحـحه البوصيـرى في زوائده عليـه ٠ وأحمـد في مسنـده ـ ٣/ ١٢٠ و ١٤٥٠

وابن أبي عاصم فيالسنسة ١/ ٣٢ برقم ٦٤

صديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه. وسلم قال: ان الله يرضي لكم ثلاثا ويسخطلكم ثلاثا ٠٠٠٠٠

رواه مالك في الموطا ٣٠/ ٩٩٠ رقم ٢٠ الكلام باب ماجاء في اضاعـة المال ٠

مسلم ـ الأقضية ، بابالنهى عن كثرة المسائل منغير حاجة ، ٣/ ١٣٤٠ رقم ١٧١٥بدون جملة " وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم ، وذكر البغوى بتمامــه ٢٠٢/١- ٢٠٣رقم ١٠١ -

قال معاوية سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لايزال من أمتى أمة قائمة بأمر الله لايشرهم من كذبهم ولا ٠٠٠٠٠٠

رواه البخارى عن معاوية في كتابالتوحيد باب قول الله انما قولنا لشيَّ اذاأردناه ٠٠ -١٣/ ٤٤٢ رقم ٧٤٦٠ - ومسلم - الامارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم لاتزال طائفة من أمتى ٠٠٠ ٣/ ١٥٢٤ رقم ١٠٣٧ -

عن عبدالله بن زمعة قال لما استعز برسول الله صلى الله عليه وسلم وأناعنده فينفسر من المسلمين فقال مروامن يصلى للناس ٠٠٠٠

رواه أبوداود ـ السنة ، بابغياستخلاف أبيبكر ٥/٤٧رقم ١٦٠٠. والحاكم ـ ٣ / ٦٤١ ـ وصحاحه على شرطمسلم وسكتالذهبي ٠

رقــم الصفحـــة	الحسديسسست وتخسسريجسسسمه
	عن أبيمالك الأشمـرى قال: قالرسولالله هلىالله
	عليهوسلم : ان الله أجماركم عن ثلاث خلال ٠٠٠٠
	رواه أبوداود في كتابالفتن ،باب (۱) ـ ٤ /٤٥٢
	رقم ٢٥٣ ((٤٠٨٦)) قالالخطابي في اسناده اسماعيل
	ابنعياش الحمصي عن أبيه ٠٠٠ ولميسمع منأبيهشيئا
	وأبوه اسماعيلبنعياش قدتكلم فيه غيرواحد •
	(معالم السنن للخطابي ٦/ ١٣٩ ـ-١٤٠)
	عن أنـس قال : سمعت رسولالله صلىالله عليه وسلم
	يقول ان أمتى لاتجتمع علىضلالـة ٠٠
	رواه ابن ماجمة ـ كتابالفتن ، باب السوادالاعظم
•	۲/ ۳۱۷ رقم ۳۹۹۸
	وعبد بن حميـد في المنتخب من مسنده ص ٣٦٧ رقم ٢٢٠
·	ضعفه البوصيسرى فيمصباح الزجاجة بأبي خلفالأعمى
	واسمه حازم بن عطاء
	وابن أبي عاصم فيالحسخصة ؟ ٤١ رقم ٨٤
	عن عبدالله بن عمر قال : قال رسولالله صلىالله
£ 7	عليه و سلم لايجمع الله هذه الامة على ضلالة أبد٠٠٠
	روى الترمـذي هذاالحديث ولفظه "" ان الله لايجمع
	أمـتى ـ أوقال أمـة محمــد ـ علىضـلالـة ،ويدالله
	على الجمياعية ، ومن شيدٌ شيدٌ في النار ٠
•	وقال الترمذي حديث غريب من هذاالوجه ٥٠٠ وفيالباب
•	عن ابن عبــاس ٠
	قال المباركبورى فيشرح الحديث : " الحديث قداستدل
	به على حجية الاجماع وهو حديث هعيف لكن له شواهد
	الترمذي معشرحه تحفة الاحوذي ٦ / ٣٨٦ (دارالفكر)
•	ورواه ابن أبيعاصم فيالسنة ١/ ٣٩ رقم ٨٠
	والحصاكم ١/ ١١٥ ـ١١٦
	روى أحمد عن أنبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
·	أنـه قال : اثنان خيرمن واحـد وثـلاث خيرمن اثنين
,	وأربعة خيرمن ثـلاثـة ، فعليكم بالجماعة فان الله
	لن يجميع أمتيي الاعلى هيدي ٠
	رواه أحمد مرفوعاً - ٥/ ١٤٥
	لاتزال طائفـة من أمتى ظاهرين على الحق لايضرهم ٠٠٠
	رواه مسلم - الامارة ، باب قوله صلى الله عليه وسلم:
	لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين علىالحق ٠٠ الخ ٠٠

قول ابن مسعود : أن الله نظرقلوب العباد فوجدقلب

أخرجته أبوداودالطيالسي فيمسنده (ص ٣٣ رقم ٢٤٦ ولفظه:

محمد خيرقلوب العباد فبعثه برسالته ٠٠٠٠٠

٤A

ان الله عزوجل نظرفي قلوب العباد فاختارمحمدا فبعثه برسالاته وانتخبه بعلمه ، ثم نظرفسي قلوب الناسبعده فاختارله أصحابه فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه صلى الله عليه وسلم ، فمارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنن ومارآه قبيحسنا فهو عند الله قبيحسن

٥٣

مثل أملتى كالمطر لايدرى أوله خير أم آخره٠٠ رواه أبوداودالطيالسي ص ٢٧٠ رقم ٢٠٢٣ وأحملك (١٣٠/٣)

والترملذى كتابالامثال باب ٥/ ١٥٢ رقم ٢٨٦٩ وقال حسن غريبب ٠

والقضاعي فيمسند الشهاب ٢/ ٢٧٧ رقم ١٣٥٢ ٠٠٠

٥٥

لما أنزلالله قوله انمايريدالله ليذهبهنكم٠٠٠ رواه الحاكم (٢١٦/٢) عن أم سلمة بلفظمتقارب وصححه على شرطالبخارى وأقره الذهبي وراه مسلم عن عائشة (٤/ ١٨٨٣ رقم ٢٤٢٤ نحوه واخرجه الترمذى في موضعين بلفظ: اللهم هولاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس طهرهم تطهيرا في سياق طويل (التفسير ،سورة الاحزاب ٥/١٥٣ رقم ٥٠٣٠ والمناقب بالإمناقب أهل البيت ٥/

اني تركت فيكم ماان أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي ٠٠

لفظ الترمذى ؛ التراك فيكم ماان تمسكتم بسه لن تضلوابعدى أحدهما أعظم من الاخر كتابالله حبل ممدودمن السماء الىالارض وعترتي أهل بيتي (كتاب المناقب ،بابمناقب أهل بيتالنبي صلى الله عليه وسلم ٥/ ٦٦٣ رقم ٣٧٨٨ وقال حسنغريب والحاكم ٣/ ١١٠بلفظ ؛ اني تارك فيكم أمريسن لن تضلوا ان اتبعتموها وهماكتابالله وأهل بيتي عتصرتى ، في سياق طويل ٠

وأخرجه أحمد ٤/ ٣٦٧

والسدارمسي ٢/ ٤٣١ - ٤٣٢

ومسلم ٣/ ١٨٧٣ رقم ٢٤٠٨ عن زيدبنأرقم فيسياق طويل بلفظ : وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله ٠٠٠ وأهال بيتصبصي ٠ ٥٥ فيالحاشية

عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدى٠٠٠ روى التسرمدى عن العرباض بن سارية قال : وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما بعدصلاة الغداة موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال رجل انهسدا موعظة مودع فيما ذاتعهد الينا يارسول الله؟ قال أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان عبدحبشى ، فانه من يعش منكم يراختلافا كثيرا ، واياكم ومحدثات الامور فانها ضلالة، فمن أدرك ذلك منكم فعليه بسنتي وسنة الخلفساء الراشدين المهديين ، عضواعليها بالنواجذ ،

الترمذى كتابالعلم ، باب الاخذبالسنة واجتنابالبدعـة رقم الحديث ٢٨١٥ (تحفة الاحوذى ٧/ ٤٣٦– ٤٤٢) قال الترمذى هذاحديث حسن صحيـح ٠

وقال المباركبورى: أخرجه أحمد وأبود اود وابن ماجه وسكت عنه أبود اود ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره و وقال وقال وقال وقال وقال رسول الله عليه وسلم اقستدوابالذين من بعدى أبي بكر وعمر " فخص اثنين 0000 فاذاقال أحدهم قولا وخالفه فيه غيره من الصحابة كان المصيرالي قوله أولى 000

المحدينية طيبية تنفيي خبثهاكميا ينفي الكير خبث الحديد"

روى البخارى في كتابالحج ،باب فضل المدينة وأنهاتنفسي الناس (٣/ ٢٦) عن أبي هريرة يقول : قال رسول الله عليه وسلم أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يشرب وهى المحدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد وروى الترمذى عن جابر حديثا وردفيه قوله صلى الله عليه وسلم انها المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها (الترمذى باب ماجاء في فضل المدينة ، رقم الحديث (103) (تحفة الاحوذى 10/ 193 – 25) قال الترمذى وفي الباب عن أبي هريرة وهذا حديث حسن صحيح قال المباركبورى : أخرجه الشيخان والنسائى والنسائى والنسائى والله المباركبورى : أخرجه الشيخان والنسائى والنسائى

عليـكـم بـالسـواد الأعظـــم ٠٠٠٠٠ هـذاجـز، من الحديث الذى رواه ابنماجـة عن أنــــس (كتاب الفتـن باب السوادالأعظم ٢/ ٣٦٧ رقم ٣٩٩٨)

عليكمبالجماعصة "" جحزء من الحديث الذي رواه الترمذي في كتابالفتن ،با لزوم الجماعـة رقم الحديث ٢٢٥٤ تحفـة الاحوذي ٣٨٣/٦ ـ ٣٨٣٠٠

قالالترمذى هذاحديث حسنصحيح غريبمن هذاالوجه

71

الحـــديـــث وتخـــريج

رقحم الصفحــ

من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفرله ماتقدم من ذنبيه و٠٠٠٠٠

الحديث رواه البخارى عن أبي هريرة في كتاب الصوم باب من صام رمضان ايمانا واحتسابا •••• ولفظه : "" من قام ليلة القدرايماناواحتسابا غفرله ماتقدم من ذنبه ومن صام رمضان ايماناواحتسابا غفرله ماتقدم من ذنبه •

وفي باب فضل من قام رمضان عن أبيهريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لرمضان من قصامصه ايماناواحتسابا غفرله ماتقدم من ذنبه (٣/ ٣٣ و ٨٥)

وروى ابنخريمة فيصحيحه عن أبيسلمة عنعبدالرحمن قال : أقبل رمضان فقالرسول الله صلى الله عليه وسلم انشهر رمضان شهر افترض الله صيامه واني سننت للمسلمين قيامه ، فمن صامه وقامه ايمانا و احتسابا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، صحيح ابنخريمة جماع ابواب ، ذكر أبواب قيام شهر رمضان ٣/ ٣٣٥ رقم ٢٣٥

قـالت عائشة ؛ صلى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ذات ليلة فصلى بصلاته ناس ، ثم صلى من القابلة •••• رواه مسلم (صلاة المسافرين ١٧٨)

ورواه ابنخريمة عن عائشة وفيه "" أمابعد فانه لميخف على شأنكم ولكني خشيت أن تفترض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها " (٣/ ٣٣٨ رقم ٢٢٠٧)

وقال ابنخزيمة ؛ فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان الامـركذلك فيخلافة أبي بكـر وصدر امن خلافة عمر حتى جمعهـم عمـر على أبيبن كعب ، وصلى بهم • فكان أول ما اجتمع الناس على قيام رمضان • (٣٣ / ٣٣٩)

عن أبي هريرة قال : خرج رسولالله صلىالله عليه وسلم فاذا الناس فيرمضان يصلون فيناحية المسجد ، فقال ماهولا ؟ ٠٠٠ رواه ابن خزيمة في صحيحه (٣/ ٣٣٩ رقم ٢٢٠٨) وفيله "أصابوا - أو - نعم ماصنعوا " • ذكر ابن عبد البران في الرواة مسلم بن خالد وهوضعيف كما ذكر ابن حجـر (فتح البارى ٤/ ٢٥٢) هذه الرواية •

147

الاماغلب على ريحه أو طعمه (١/ ٢٨) ومن قول سعيدبنالمسيب (١/ ٢٩) أنزلالله الماء طهورا فلا ينجسه شيُّ • وهناكأحاديث وفي كلها كلام •

لايقبل الله صلاة بغير طهور ولاصدقة من غلول ٠ رواه ابن عمر مرفوعا • 184 أخرجه مسلم (الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة 177 770 والـ (۱/ ۲۰۶ رقم ۲۲۶) والترمذى (الطهارة باب ماجاء لاتقبل صلاة بغير طهور (۱/ ٥٠٠٠ الحديث ١ وقال هذا الحديث أصح شئّ فيهذا لباب وأحسسن ٠ وابن ماجـة (الطهارة ، باب لاتقبل صلاة بغيرطهور ١/ ٥٥ الحديث ٢٦٩ عن عبدالله بن خنظلة الانصارى أن رسولالله صلىالله عليه وسلم أمر بالوضوء بكل صلاة طاهراكان أوغير طاهر٠٠ 1 24 رواه ابن خزیمـة فيصحيـحه ١/ ١١ رقم ١٥ والحاكم ١/ ١٥٦ وصححه على شرط مسلم وأقره الذهبي، وأبوداود فيسننه الطهارة بابالسواك ١/ ٤١ رقم ٤٨ انظر فتح الباری ۱/ ۲۳۲ مفتاح الصلاة الطهسور ٠٠٠٠ 188 المبسوط للسرخسي ١/ ٥ رواه محمد بنالحنفية مرفوعـا٠ أخرجه أبوداود (الطهارة باب فرض الوضوء ٤٩/١ رقم ٦١ والترمذى (الطهارة بابماجاء أن مفتاح الصلاة الطهور ١/ ٨ _ ٩ رقم ٣ وقال : هذا الحديث أصح شيّ فيالباب وأحسن ٠) وابن ماجة (الطهارة باب مفتاح الصلاة الطهور ١/ ٥٥ رقم ۲۷۲) ورواه أبوسعيد الخدرى مرفوعا أخرجه ابن ماجة (١/ ٥٥ رقم ۲۷۳ لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل 188 وضوء بسواك ٠٠٠ أخرجه أحمد عن أبيهريرة (٢/ ٢٥٩) وأخرجه ابنحبان عن عائشة بلفظ "" لولاأن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عندكل صلاة "" مواردالظمآن الى زوائد أبن حبان (ص ٦٥ الحديث ١٤٢) الماء طهور لاينجسه شيَّ الاماغلب عليه ريحه أوطعمه ٠٠٠ 1 24 روى الدارقطني الحديث عنثوبان بلفظ : الماء طهــور

1 EA	حكى عن أم هانى أنها كرهت أن تتوضأ بالما الذى يبل فيه الخبـر •
	رواه الدارقطنی (۱/ ۳۹) وفیه راو مبهم ۰
1 £A	اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وزوجته من جفنة فيها أثـر العجيـن • أخرج النسائي الحديث عن أم هاني (١/ ١٣١ الطهارة ،
	الحرج التساني الحديث عن الم هاني (۱۱ /۱۱ الطهارة ، باب ماذكر الاغتسال فيالقصعة التي يعجن فيها) والزوجة هي ميمونــة •
101	وابن ماجمة (الطهارة باب الرجل والمرأة يغتسلان من ي
1.0+	عن عمـر أنه كان يسخـن لـه ماء فيقمقمة يغتسل به ٠٠ رواه الدارقطنى (١/ ٣٧) وقال هذا اسنادصحيح وانظر نصـب الراية في تخريج أحاديثالهداية للزيلعى (١/ ١٠٣ – ١٠٤)
101	دعا النبي صلى الله عليه وسلم ((اللهم طهرني بالما ، والثلج والبرد ، رواه مسلم عن عبد الله بن أبي أوفى (الصلة ، باب مايقول اذارفع رأسه من الركوع ١/ ٣٤٦ رقم ٤٧٦ – ٢٠٤ ولفظ مسلم ؛ اللهم طهرني بالثلج والبرد والما ، البارا
101	والنسائي (الطهارة بابالوضوء بماء الثلج والبرد ٢٧٦/١ وأحمــد (٤/ ٥٣٣ - و - ٣٨١) عن أبي هريرة أنه سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم
101	فقال : يارسول الله انانركب البحر ونحمل معنا القليل ٠٠٠ رواه أبود اود (الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ٦٤/١ رقم ٨٣ والترمــذي (الطهارة باب ماجاء في ماء البحر أنه طهور
	1/ ۱۰۰ — ۱۰۱ رقم ٦٩ وقال حسن صحيــح ٠ والنسائي (الطهارة ، بابالوضوء بماءالبحر ١/ ٢٧٦)
	وآخرجه أيضا ابن خزيمة وابنحبان فيصحيحيهما والحاكم في مستدركه والدارقطني •والبيهقي • وأحمد (٢/ ٣٣١، ٣٦١، ٣٩٣) أيما اهاب دبــغ فقـد طهـر ""
70 <i>1</i>	رواه البخارى عن عبدالله بن عباس (الذبائح باب جلود الميتة ٩ / ٦٥٨ رقم ٥٣١ه ولفظه يختلف عما ذكرنا ٠ ومسلم (الحيض ، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ١/ ٢٧٧ رقم ١٠٥) ولفظه يختلف ٠
•	ه النسائي (ياب حلود المبتة ٧/ ١٧٣)

رقم الصفحـ الحسديسسث وتخس

الترمسذي (اللباس باب ماجاء فيجلود الميتة ٤/ ٢٢٠ رقم ۱۷۲۸) وقال : حسن صحيــح • ابن ماجمة (اللباس باب لبس جلود الميتة اذادبغست

٢/ ٣٠٠ رقم ٣٦٥٣) واللفظ لـه ٠

الدارقطني (١/ ٤١ - ٤٢)

أبوداود (اللباس باب في أهبالميتة ٤/ ٣٦٧ رقم ٤١٢٣

عن أنس أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ ٠٠٠ رواه البخاري بلفظه (فرضالخمس ،باب ماذكر من درع النبي صلىالله عليهوسلم وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه ٦/ ٢١٢ رقم ٢١٠٩)

وأخرجه البخاري (في الاشربة ،باب الشرب من قدح النبي صلىالله عليهوسلم ١٠/ ٩٩ رقم ٦٣٨٥) وجماء فيممم " عن عاصم الأحول قال : رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عندانس بن مالك وكان قدانصدع ، فسلسله بفضة ٠٠ قـال: قال أنس لقدسقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهسذا القدح آكشـرمن كـذاوكـذا "

عن صديفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لاتلبسوا الحرير ولاالديباج ولاتشربوا فيآنية الذهب والفضة٠٠٠ رواه البخاري واللفظ له (الاطعمسة ، باب الاكل في انساء مفضيض ٩/ ٥٥٥ رقم ٢٦٥٥)

٣/ ١٦٣٨ رقم ٢٠٦٧ - ٥) ومسلم (اللباس ، باب ۲

عن جابر بن عبدالله أن رسولالله صلى الله عليهوسلم توضا بمساء الفضلت السباع ٠٠٠

رواه الدارقطني ١/ ٦٢ وفي اسناده مقسسال ٠

ان امرأة مشركة كان معها ماء فتوضأ رسول اللهصلى الله عليه وسلم منـــه ٠٠٠

هذامفهوم الحديث الذي رواه البخاري عن عمران بنالحصيت في كتابالتيمم باب (٦) باب الصعيدالطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ١٠٠٠ (٩٤ - ٩٤)

وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٥٩ - ٦٠ رقم ١١٣)

لولاأن أشق على أمتى لامرتهم بالسواك ٠٠٠٠

وفي رواية "" عند كل صلاة "" وهيرواية مسلم (الطهارة بابالسواك ١/ ٢٢٠ الحديث ٢٥٢)

والترمذي (الطهارة بابماجاء في السواك ٣٤/١ رقم ٢٢) والنسائي (١: ١٢) وابن خزيمة (١٣/١) وقال الزيلعى فينصب الراية (٩/١) رواه الائمة الستة في كتبهم • وأخرجه الطحاوى "" بلفظ مع كل وضوء"" في شرح معاني الاشار ٤٣/١ وأحمـــد (١٠/٢ع) والبيهقي (٨/ ٣٥) 100

107

104

101

17+

رجلا لم يغسل عقبيه ، فقال: ويل للاعقاب من النار٠٠٠

(الطهارة ، باب وجوب عسل الرجلين بكمالهما ١/ ٢١٤ رقم ٢٤٢)

الحسديسث وتخسسريجسسسسسسه

أمرالنبي صلى الله عليه وسلم بتخليل الاصابع • وروى عنه عمليه في غسل الرجليين •

17+

أخرج أبوداود حديث تخليل الاصابع عن لقيطبن صبــرة (الطهارة ، باب في الاستنثار ۱/ ۹۲ـ۱۰۰۰ رقم ۱۶۲) والترمـذی (الطهارة ، باب ۱/ ٥٦ رقم ۳۸)

وابن ماجـه (الطهارة ، بابتخليلالاصابع ١/ ٨٦ رقم ٢٦٦) والنسائي (١/ ٧٩)

أما عمله : فيغسل الرجلين فمروى فيحديث عبد الله بن زيد أخرجه البخارى (الطهارة ، باب مسح الرأس كلمه // ٢٨٩ رقم ١٨٥) ومسلم (الطهارة ، باب فيوضوء النبي صلى الله عليه وسلم ١/ ٢١٠ رقم ٢٣٥)

177

روى عروة بن الزبير عن عائشة ان رسولالله صلى الله عليه وسلم كانت له خرقة ينشف بها بعد الوضو و ٠٠٠ الحديث أخرجه الترمذ ى (الطهارة ، باب ماجا و فلي التمندل بعد الوضو و ١/ ٧٤ رقم ٥٣) وقال حديث عائشة ليس بالقائم ولايصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شـى ٠

والدارقطنى (۱/ ۱۱۰) وقال : أبومعاذ هو سليمان بن أرقم وهو متروك ٠

وأخرجه الحاكم (١/ ١٥٤) والبيهقى (١/ ١٨٥)

عن ميمونـة ان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل فأتيته بالمنديل فلم يمسه وجعل ينفض الماء بيد ه ٠٠٠٠

177

أخرجه البخاری (الطهارة ، باب ۱/ ۳۷۵ رقم ۲٦٦ و ۱/ ۳۸۲ رقم ۲۷۶ و ۱/ ۳۸۶ رقم ۲۷۲) ومسلم (الحصيف ، ۱/ ۲۵۶ رقم ۳۱۷) ماد ترواد د (الطفارة براد المندران عدالمفوئ وبعد

وابن ماجه (الطهارة ، باب المنديل بعدالوضوء وبعد الغسل ۱ / ۸۹ رقم ٤٨٥)

۱۷۳

كتب النبي صلى الله عليه وسلم آية فيكتابه الىقيصر٠٠٠ المحليي لابن حيزم ١٠٠ ٧٧

لايمسس القسرآن الاطبساهسسسر ٠٠٠

روى هذا الحديث عن طريق عدة من الصحابة أوردها كلها الزيلعى فينصبالراية بأسانيدها ثم تكلم عليها ١/ ١٩٦-١٩٩) وأخرجه الحاكم (١/ ٣٩٧) والدارقطنى(١/ ٢١-١٢٤) والبيهقى (١/ ٨٨) ومالك في الموطا (كتابالقرآن باب(١) ١٩٩/١ رقم ١) والدارمي (الطلاق باب طلاق قبل النكاح ١٦١/٢)

عن ابن عباس أنه قال : توضاً النبي صلىالله عليهوسلم	
مرة مصرة ٠٠٠ رواه البخصارى (الوضوء ، بابالوضوء مرة مرة ۱/ ٢٥٨ رقم ١٥٧)	
كان يحصب التيصامن فصي كل شمصً ٠٠٠٠٠ أخرجه البخصارى (الوضوء ، باب التيمن فيالوضوء والغسل	140
 ۱/ ۲٦٩ رقم ۱٦٨) ومسلم (الطهارة ، باب التيمن في الطهور وغيره ١/ ٢٢٦ رقم ٢٦٨) وأبود اود (اللباس ، باب في الانتعال ٣٧٨/٣ رقم ٤١٤٠) والترمذي (الطهارة ، باب مايستحب من التيمن في الطهور 	
 ٢/ ٥٠٦ رقم ٦٠٨) والنسائي (الطهارة ، باب بأى الرجلين يبدأ الغسل ١٨/١) وابن ماجــة (الطهارة بابالتيمن في الوضوء ١٨/١ - ٧ رقم ١١٤) 	
قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت حبيش: انه دم دم عرق فتصوضعً لكل صلاة ٠٠ رواه الترميذي (الطهارة ، باب ماجاء في المستحاضية ١/	177
۱۲۷ رقم ۱۲۵) وقال حسن صحیح ۰ عن صفوان بن عسال : أمرنا رسول ۱ لله صلى الله علیه وسلم أن لاننزع خفافنا ثلاثة أیام ولیالیهن الامن جنابة لكن ۰۰۰۰ رواه الترمذی (الطهارة ، بابالمسحعلی الخفین للمسافــر والمقیم ۱/ ۱۵۹ رقم ۹۲) وقال حسن صحیح ۰ وابن خزیمـة فیصحیحه (۱/ ۱۶)	177
والنسائي (الطهارة بابالتوقيت في المسح على الخفين ١/ ٨٣ – ٨٤) وابن ماجمه (الطهارة ، باب الوضوء من النوم ٩٠/١ رقم ٤٩٧) عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذاوجد أحبدكم في بطنمه شيئا فأشكل خرج منه شي أولم يخرج ٢٠٠٠٠٠٠ أخرجه مسلم (الحيض ، باب الدليل علي أن من تيقن الطهارة	1 YY
 ۱/ ۲۷۲ رقم ۳۱۲) وأخرجه البخارى (الوضوء ، باب لايتوضاً من الشك حتى يستيقن ۱/ ۲۳۷ رقم ۱۳۷) والحديث عندالبخارى منرواية عبدالله بنزيد وأبود اود (الطهارة ،باب اذاشك في الحدث ۱/ ۱۲۳ رقم ۱۷۷) وابن خزيمية (۱/ ۱۷) عن المقدادبن الاسود قال قال رسول الله (ص) في المذى اذا وجدذا 	177
رواه أبوداود (الطهارة ، بابغيالمذى ١/ ١٤٣ رقم ٢٠٧) والنسائي (الطهارة ، باب ماينقضالوضوء ومالاينقض من المذى ١/ ٩٧) وابن ماجــه (باب الوضوء من المذى ١/٩٥ رقم ٢٤ وابن خزيمـة (١/ ١٥) عن أم سلمة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذار آتالماء	174
ابن خزیمة في صحیحه ۱/ ۱۱۸) (والبخاری ۳۸۸/۱ رقم ۲۸۲)	197

	رقتم المعجب
xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx	xxxxxxxxxxx
القهقهسة تنقسض الصسلاة ولاتنقسض الوضوء ٠٠٠	174
لم يخرجه الدارقطني بهذااللفظ وانما أخرجه (١/ ١٧٢)	
عن جمابر موقوفما عليمه • بلفظ "" اذاضحك الرجل فسمي	
الصلاة أعادالصلاة ولم يعصد الوضصوء ""	
عن أبيالعالية أن رسولالله صلىالله عليهوسلم كانيصلي	
فجا ً ضرير فتردى في بئر فضحك طوائف ،فأمر النبي صلى	110
الله عليهوسلم الذين ضحكوا أنيعيدوا الوضوء والصلاة ٠٠	
آخرجه الدارُقطني (۱/ ۱۲۰ رقم ۳۵)	
عن عبدالله بنزيد ٥٠٠ مر تخريج الصحديث ٠	
وقدثبت أنابنمسعود وغيره كانوا يقدمون الماء للرسول	. 171
صلىالله عليهوسلمعندوضوئه ٠	
انظر مسلم (۱/ ۲۲۸ - ۲۳ الاحادیث ۲۲۳ - ۲۳)	
ونصب الرايحة 1/ ١٣٧ – ١٤٧) والطبراني (١٦٥/١– ١٦٦)	
عن المغيرة بنشعبة أن النبي صلىالله عليهوسلم مسح عليي	1.49
الخفين ، فقلت يارسول الله نسيت؟ فقال بل "أنتا نسيات،٠٠٠	
أخرجه الائمة الستحة الاأن الشيخين والترمذى والنسائي رووه	
بدون "" فقلت يارسولالله نسيت "" أخرجه ابوداود بكماله	
١٥٦ وأخرجه الحاكم بهذهالزيادة (١/ ١٧٠) وقال استاده صحيح	١٠٨/١رقيم
وأقـره الذهبـي • انظر نصبالراية (١/ ١٦٣)	1
بال رسولالله صلىالله عليهوسلم ثم توضأ ومسح علىخفيه ٠٠	
روى البخارى الحديث عن جريربن عبدالله (الصلاة ، باب الصلاة	144
فيالخفـاف ١/ ٤٩٤ رقم ٣٨٧)	•
ومسلم (الطهارة ، باب المسح على الخفين ١/ ٢٢٧- ٢٢٨ رقم	
۲۷۲ واللفظ لـه ۰	
نصرلت همذه الايصة في أهمل قصبصاء ٠٠٠٠	144
أخرجه أبوداود عن أبيهريرة و الطهارة ، باب الاستنجاء بالما	
۱/ ۳۸ – ۳۹ رقم ٤٤)	
والترميذي ٥/ ٢٨٠ رقم ٣٠٠) وقال غريب من هذا الوجه • وابن ماجية (الطهارة ، بابالاستنجاء بالماء ١ي ٧١ رقم ٣٦٨)	
لاتستنجـوا بالروث ٢٠٠٠لخ ٢٠٠	147
هـذاللفظ عندالترمذى (الطهارة ، بابكراهية مايستنجى به ٠	
۱/ ۲۹ رقم ۱۸)	
وأخرجه مسلم في حديث الجن الطويل ، جاء فيه : وسالوه الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في ايديكم أوفر ما	1.44
يكون لحما وكل بعرة علف لدوابكم ، فقال رسولاالله صلى الله عل	
وسلّم فلا تستّنجوا بهما فانهما طعـام افوانكم (الصلاة ، بالالجهر بالقراءة في الصبح 1/ ٣٣٢ رقم ٤٥٠)	
الجهر بالقراءة في الصبح ١/ ١١١ رسم ١٥٠)	

حديث أبي هريرة "" اذاقعد بين شعبها الاربع ٠٠٠ أخرجه أبوداود بهذا اللفظ (الطهارة ، باب في الاكسال ١/ ١٤٨ رقم ٢١٦) وأخرجه البخارى (الغسل ، باب اذالتقى الختانان ١٩٥/١ رقم ٢٩٥) ومسلم (الحيض ، بابنسخ الماء من الماء ١/ ٢٧١ رقم ٣٤٨) حديث عثمان أنه سحئل ٠٠٠ الخ ٠٠

أخرجه البخارى (الغسل ، باب . غسل مايصيب من فرج المصرأة ١/ ٣٩٦ رقم ٢٩٢)

ومسلم (الحيض ، باب انما الماء من الماء ٢٧٠/١ رقم ٣٤٧) عن أبي بن كعب أنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما

جعـل ١٠٠٠٠لخ ٠ أخـرجـه أبوداود (الطهارة ، باب فيالاكسال 1/ ١٤٦ رقم ٢١٤) أخـرجـه أبوداود (الطهارة ، باب فيالاكسال 1/ ١٤٦ رقم ٢١٤) والترمذى (الطهارة ، ١/ ١٨٣ – ١٨٤ رقم ١١٠ –١١١) قال حسن صحيح ٠ وأحمـــد ٥/ ١١٥ – ١١٦) والدارمي (١٩٤/١) والبيهقي ١/٥٢١) وابن ماجـة (الطهارة ، باب فيوجوب الغسل من التقاء الختانين 1/ ١١١ رقم ٢٠٤) وابن خزيمــة (١ / ١١٢)

اذاأتى أحـدكم أهلـه ٠٠٠ رواه الجماعة الاالبخارى عن ابيسعيد الخدرى و أخـرجـه مسلـم (الطهارة ، باب جواز نوم الجنـب // ٢٤٩ رقم ٣٠٨ واللفظ لـه ٠

أبوداود (الطهارة ، باب الوضوء لمن أراد أن يعود ١٠/ ١٤٩— ١٥٠ رقم ٢٢٠)

والترمندي (الطهارة ، ١/ ٢٦ رقم ١٤١)

والنسائي (1/ ۱۶۲) الطهارة باب فيالجنب اذاأراد أن يعود ٠ وابن ماجمه (الطهارة ، باب ماجاء اذاأراد أن يعود أن يتوضأ 1/ ١٠٩ رقم ٥٩٢)

اذاجاء أحدكم الى الجمعة فليغتسل " رواه الخمسة • أخرجه البخارى عن ابن عمر (الجمعة ،باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٣٥٦ رقم ٨٧٧)

ومسلم (الجمعة ، ٢/ ٥٨٠ رقم ٨٤٥) عن عمر بنالخطاب بلفظه وعن ابن عمر بفرق يسير) ٢/ ٧٩٥ رقم ٨٤٤)

أبوداود (الطهارة ، باب في الغسل يوم الجمعة ١/ ٢٤٢ رقم ٣٤٠ والترمذى (الصلاة ،باب ماجاء في الاغتسال ليوم الجمعة ٢/ ٣٦٤ ٬ رقم ٤٩٢) عن ابن عمـر

النسائي (الجمعة ، باب الامر بالغسل ليوم الجمعة ٩٣/٣) ابنعمر٠ ابن ماجـه (اقامة الصلاة بابماجاء في الغسل يوم الجمعة ١٩٦/١ رقم ١٠٧٤) عن ابن عمـــر ٠

وابن خريمة (٣/ ١٢٥ عن عمربنالخطاب) و(٣/ ١٢٦ عنابن عمر)٠

197

الحـــديـــــــــــــــــــــــــــــــــ	رقــم الصفحـــة
من توضأ يوم الجمعـة فبها ونعمـــت ٠٠٠ الخ ٠	197
أخرجه أبوداود (الطهارة ،باب باب الرخصة في رك الغسل	
ليوم الجمعـة ١/ ٢٥١ رقم ٣٥٤ وللفظ له ، وفيه" فهو أفضل"	
عن سمرة بن جنسدب ٠)	
والترمـذي (باب ماجاً فيالوضوء ليوم الجمعة ٣٦٩/٢ رقم	
٩٩٧) وقال حديث حسـن ٠	
والنسائي (الجمعة ،باب الرخصة فيترك الغسل يوم الجمعـة	
٣/ ٩٤) وابن خــزيمــة (٣/ ١٢٨ رقم ١٧٥٧)	8
وثبـت رجوع عبدالله بنمسعود عن رأيه في التيمم للجِنُب ٠	1 9.8
فقد قال " اذاكنت في سفر فأجنبت فلاتصل حتى تجدالماء ،و	
اذا أحدثت فتيمم وصل ""	•
ذكــر التـرمــذي رجوعه (الطهارة ، باب ماجاء في التيمم للجنب اذالميجدالماء ١/ ٢١٦)	·
وابن أبيشيبـة فيمصنفه (١/ ١٥٧)	
وعيدالرزاق فيمصنفـه (۱/ ۲٤٢)	
حسديث جرير بال ثم توضأ ومسح على خفيه ٠٠٠ أخرجه البخاري	
عن جرير وليس عن أبيهريرة كماتقدم ذكره (الصلاة ، باب	1.4.4
الصلاة فيالخفصاف ١/ ٤٩٤ رقم ٣٨٧)	
ومسلم (الطهارة ،باب المسح على الخفين ٢٢٧/ ح ٢٢٨ رقم ٢٧٢) وابن خزيمـة (١/ ٩٤)	
وحديث سعد بن أبي وقاص • ولفظه " عن النبي صلىالله عليه	
وسلم أنه مسح علىالخفيان • اخرجه البخاري (الوضوء باب	1.69
المسح على الخفين ١/ ٣٠٥ رقم ٢٠٢) وابنخزيمة (٩٢/١)	
حديث صفوان بنعسال أمرنا النبي ٢٠٠٠٠	
اخرجه بهذا اللفظ أحمد (٤/ ٢٤٠) وابنخريمة (١/٩٧رقم١٩٣)	191
"" ادخلتهمــا طاهرتيـن "" جزء من حديث المغيرة أخرجه	
بهذااللفظ البخارى (الوضوء، باب اذا أدخل رجليه وهما	
طاهرتان ۱/ ۳۰۹ رقم ۲۰۱)	
ومسلم (الطهارة ، باب المسحعلى الخفين ١/ ٢٣٠ رقم ٢٧٤-٢٩١).	
حديث جابر في صاحب الشجية ٠٠٠٠ أخرجه أبوداود	
(الطهارة، باب في المجروح يتيمم ١/ ٢٣٩ - ٢٤٠ رقم ٣٣٦)	
والدارقطنيي (۱/ ۱۹۰)	
قـول علــى بن أبي طالب : " لوكان الدين بالرأى٠٠٠	198
أخـرجـه أبوداود (الطهارة ، باب كيف المسح ١/ ١١٤ رقم١٦٢)	
والدارقطنسي (١/ ٢٠٥) وقال ابن حجـر في تلخيص الحبيـر	
(۱/ ۱٦٠) ان أباداود قال "" اسناده صيحتح "" ٠	
حديث المغيرة أن النبي صلىالله عليهوسلم مسح أعلى الخنف	198
وأسفيله ٠٠٠٠أخرجه بهذااللفظ أحميد (٤/ ٢٥١)	
وأبوداود (الطهارة ، بابكيف السمح ١/ ١١٦ رقم ١٦٥)	
والترمـذي (الطهارة ، بابمأجاء فيالمسح أعلاه وأسفله ١/ ١٦٢	
رقم ۹۷) وقال حدیث معلول ۰	
وابن ماجمه (الطهارة بابماجاء فيمسح أعلى الخف وأسفله ١٠٣/١	
رقم ۷۲) والدارقطنــی (۱/ ۱۹۰)	
وفي الحديث كلام : انظر نصالراية (١/ ١٨١ – ١٨٢)	

والحديث عن أنس عن أبى ذر كما أخرجه البخارى (كتاب الصلاة

حديث عائشـة ٥٠٠٠٠ أخرجه البخاري (الصلاة ، بابكيف

باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء ١/ ٤٥٨ رقم ٢٤٩)

فرضت الصلاة في الاسراء ١/ ٤٦٤ رقم ٣٥٠)

: 49

14.9

١٤٤ رقم ٧٨٧ ولفظه " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

قام الى الصلاة استقبل القبلة ورفع يصديه وقال " الله أكبر""

وأخرجه ابن حبان كما في موارد الظمآن (١/ ١٢٣ رقم ٤٤٢) ولفظه " كان رسول الله (ص) اذاقام الىالصلاة استقبل القبلة ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ثم قال " الله أكبر" ٠

رقم ۱۱۲)

377

حديث على في النهى عن قراء ة القرآن في الركوع و السجود، أخرجه مسلم (الصلاة ، باب النهى عنقراء ة القرآن في الركوع و السجود ١/ ٣٤٨ رقم ٤٨٠ – ٢٠٩) وحديث ابن عباس فيه ٥٠٠ أخرجه مسلم (في الكتاب و الباب السابقين ١/ ٣٤٩ رقم ٤٨٠ – ٢١٢

* 77 E

حدیث السجود علی سبعة أعضاء ۰۰۰ أخرجه البخاری عن ابن عباس بلفظ "" أمرالنبي صلی الله علیه وسلم أنیسجد علی سبعة أجراء ولایکف شعرا ولاثوبا ؛ الجبهة والیدین والرکبتیت والرجلین (کتاب الاذان ، باب السجود علی سبعة أعظم ۲/ رقم ۲۰۸)
والحدیث نفسه عند البخاری بلفظ"" أمرت أن أسجد علی سبعة أعظم ؛ علی الجبهة ـ وأشار بیده علی أنفه ـ والیدین والرکبتین وأطراف القد مین (باب السجود علی الانف ۲/ ۹۷

حمديث ابن مسعود في ٠٠٠ اذانسى أحمدكم ١٠٠٠لخ ٠ رواه مسلم (كتاب المساجمد ، باب السهو في الصلاة والسجود له ١/ ٤٠٢ رقم ٥٧٢ه – ٩٤)

والزیادة أیضا عندمسلم (۱/ ٤٠٣ رقم ٧٢٥ – ٩٦) وأبوداود (الصلاة ، باب اذاصلی خمسا ۱/ ٦٢٠ رقم ١٠٢٠)

777

حديث زيد بن أرقم : ٠٠٠ أخرجه البخصارى (كتاب العمل في الصلاة ، باب ماينهى من الكلام في الصلاة ٣ / ٧٢ ٣ رقم ١٢٠٠) بلفظ "" ان كنا نتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يكلم أحدنا صاحبه بحاجة ، حتى نزلت (حافظوا على الصلوات ٠٠) للاية _ فأمرنا بالسكوت ٠

744

وأخرجه مسلم (المساجد باب تحريم الكلام فيالصلاة 1/ ٣٨٣ رقم ٣٩٥) بلفظ "" كنا نتكلم فيالصلاة يكلم الرجل صاحبه وهواليجنبه فيالصلاة حتى نزلت "" ((وقوموالله قانتين)) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام "" •

حديث " من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ""

أخرجه البخارى ـ واللفظ له ـ (كتاب تقصيرالصلاة ، باب صلاة القاعد ٢/ ٨٦٥ رقم ١١١٦) عن عمران بن الحصين قال: سألت النبي صلىالله عليهوسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال:

وأخرج مسلم الحديث عن عبدالله بن عمروبن العاص (صحصلاة المسافرين، باب جواز النافلة قاعدا ١/ ٥٠٧ رقم ٧٣٥) • • •

وأحمـــد (٣/ ٥) بلفظ "" أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ثم جاء رجل فقال النبي (ص) من يتجر على هذا أويتصدق على هذا فيصلى معه ؟ قال فصلى معه رجل ٠

وكذلك أخرجه الدارمي (١/ ٣١٨) والحاكم (١/ ٢٠٩) والبيهقى ٣/ ٢٩) بفروق يسيرة ٠

حـديث "" لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات ٠٠٠٠ واللفظلمسلم (الجمعـة ، باب التغليظ فيترك الجمعة ٢/ ٥٩١ رقم ٨٦٥) عن ابن عمـر وأبيهريرة •

وأخرجه أحمــد (١/ ٢٣٩ ، ٢٥٤، ٣٣٥) عن ابن عمر وابن عباس بفرقيسير ، وعنهما روى ابن ماجــة (المساجد ، باب التغليظ فيالتخلف عن الجماعة ١/ ١٤٢ ـ ١٤٣ رقم ٧٧٨) ولفظه مثل لفظ مسلم الاأن فيـه "" الجماعات "" بدل " الجمعات "" ،

والنسائي (عن ابنعباس وابنعمر ٣/ ٨٨) وابن خزيمة (٣/ ١٧٥) عن أبيهريرة وأبيسعيد الخدرى بفرق بسيط ٠

عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "" من ترك الجمعة شيلاثا من غيرضرورة طبع الله علىقلبه ٠٠

أخرجه الحاكم (١/ ٢٩٢) كما رواه ابنخزيمة •

روى عن على أنه صلى الخوف ١٠٠ ذكره البيهقي في السنن (٢/ ٢٥٢) وانظر تلخيص الحبير (٢/ ٧٨)

روى عن أبيموسى الاشعرى أنه صليصلاة الخوف با صبهان ٠٠٠٠ أخرجه الطبراني في المعجم الاوسط كماذكره الالباني في ارواء الغليل (٣/ ٤٢٢) والبيهقي (٣/ ٢٥٢) وفيه راويان ضعيفان٠ لكن عزاه الهيثمى في مجمع الزوائد (٣/ ١٩٧) الى الطبراني في الكبير والاوسط، وقال : ورجال الكبير رجال الصحصيح ثم ذكره الالباني برواية ابن أبيشيبه فيمصنفه (٣/ ٤٦٢) وصحح سنده علىشسرط الشيخيسن ٠

سعید بن العاص کان یحارب المجوس بطبرستان ۰۰ الخ ۰ آخرجـه آبوداود (الصلاة ، باب من قال : یصلی بکل طائفــة رکعـة ۲/ ۲۸ رقم ۱۲ ۱۲)

والنسائي (صلاة النصوف ٣/ ١٦٧) وابن أبي شيبه (٢/ ٤٦١ - ٤٦٢)

والطحاوى في شرح معاني الاشار (١/ ٣١٠) ولفظه قريب مماذكرنا، الحاكم (١/ ٣٣٥) وأحمـــد (٥/ ٣٨٥ ، ٣٩٩)

قال على : من السنة أن يخرج الى المصلى ماشيا وأن يأكل شيئا قبل أن يخرج ••••

أخرجه الترمذى واللفظ له (الصلاة ، بابماجا ً في المشى يوم العيد ٢/ ٤١٠ رقم ٣٠٥ وابن ماجمة (اقامة الصلاة ،باب ماجا ً في الخروج الى العيد ماشيا ١/ ٢٣٦ رقم ١٢٨٩) مختصرا على المشى ٠ والبيهقي (٣/ ٢٨١) وقال الترمذى هذا حديث حسن ٠ 17.7.

377

. ۲٦٦

777

 $\lambda \Gamma \Upsilon$

779

حديث بريدة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لايغدو يوم الفطر حتى يأكل ولاياكل يوم الأضحى حتى يرجع ٢٠٠٠ أخرجه كل من : ابن ماجحه (الصيام، باب الاكل يوم الفطر قبل أن يخرج ٢٢٢/١ رقم ١٧٦٠) واللفظ عنده "" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لايخرج يوم الفطر حتى يأكل وكان لايأكل يوم النحر حتى يرجع "ورواه الترمذى (العيدين ، باب الاكل يوم الفطر قبل الخروج ٢٢١ رقم ١٤٥ وقال حديث غريب ٠)

وصححه الحاكم وأقره الذهبي وكذلك صححه ابن القطان انظر نصب البرايحة (٢/ ٢٠٨ - ٢٠٩)

ورواه البخارى (العيدين ، باب الاكل يوم الفطر قبل الخروج /۲ / ٤٤٦ رقم ٩٥٣ عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لايغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات "

وأخرج الترمذي هذا الحديث (٢/ ٤٢٧ رقم ٤٣٥)

حديث "" ان الشمس والقمـــر ٠٠٠ الخ ٠

أخرجه البخارى (الكسوف ، باب الصلاة فيالكسوف ٢/ ٥٢٦ رقم ١٠٤١) عن أبيءمسعود قال قال النبي صلىالله عليهوسلم :"" ان الشمس والقمر لاينكسفان لموت أحمد من الناس ولكنهما أيتان من آيات الله فاذارأيتموه فقوموا فصلوا ٠٠"

ومسلم بلفظ بالخارى تقريبا (الكسوف ، باب ذكرالنداء بصلاة الكسوف ٢/ ٦٢٨ رقم ٩١١)

وابن خزيمــة (٢/ ٣٠٨) ولفظه لفظالبخارى ٠

صلاة الاستسقاء سنة موّكدة ثابتة بسنة رسولالله صلى اللسه عليه وسلم وخلفائه "" رواها عنه جماعة من الصحابة منهم عبدالله بنزيد عندالبخصاري •

(الاستسقاء ، باب تحويل الرداء في الاستسقاء ٢/ ٤٩٧ رقم ١٠١١) وابن خزيمـة (٢/ ٣٣٠- ٣٣٢ رقم ١٤٠٦)

وعن أنس عندالبخارى (الا ستسقاء ، باب رفع الامام يده فــي الاستسقاء ٢/ ٥١٧ رقم ١٠٣١)

وابن خزیمة (۲/ ۳۳۳ رقم ۱٤۱۱)

وروى البخارى عن أنس قال كان عمربنالخطاب اذاقحطوا خصرج يستسقي بالعباس (الا ستسقاء ، باب سوّال الناس الامام الاستسقاء ٢/ ١٩٤٤ رقم ١٠١٠) وابن خزيمة (٢/ ٣٣٧ رقم ١٤٢١)

وروى الشافعى فيالام (١/ ٢٢١) أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبابكر وعمر كانوابصلون صلاة الاستسقاء • الاأن سنــده ضعيف •

حـديث ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " اذارأيتموه ١٠٠٠لخ ٠

هذا لفظ مسلم (الصيام، باب وجوب صوم رمضان لروية الهلال ٢ / ٧٦٠ رقم ١٠٨٠ - ٨)

وروى البخارى عن ابن عمر (الصوم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذارأيتم الهلال فصوموا ٣/ ١١٩ رقم ١٩٠٦) ولفظه: أن رسول الله (ص) ذكر رمضان فقال : لاتصوموا حتى ترواالهلال ولاتفطروا حتى تروه ، فان غم عليكم فاقدرواله ،

۲.۸ +

TAI

حديث حفصة " من لميجمع الصيام قبلالفجر فلاصيام له ٠٠ بهذا اللفظ أخرجه كل من :

أبوداود (الصوم ، باب النية في الصيام ۸۲۳/۲ رقم ۲۵۵۲) وابن خريمة (۳/ ۲۱۲ رقم ۱۹۳۳) والدار قطنی ۱۷۲/۲ رقم ۳ والبيهقي (٤/ ۲۰۲) والنسائي (٤/ ١٩٦) والطماوی (٢/٥٥) والترمذی (الصوم ، باب ماجاء لاصيام لمن لم يعزم من الليل ۳/ ۹۹ رقم ۷۳۰) وقال : لانعرفه مرفوعا الامن هذا الوجـــه وقدروی عن نافع عن ابن عمر قولـه ، وهو أصــح ٠

وقدروى عن نافع عن ابنعمر فوله ، وهو اصحح • سهل بنسعد أن النبيصلى الله عليه وسلم قال : لايزال الناس بخير ماعجلوا الفطير ٠٠٠ متفق عليه • أخرجه البخارى "(الصوم ، باب تعجيل الافطار ٣/ ١٩٨ رقم ١٩٥٧) ومسلم (الصيام ،باب فضل السحور وتأكيد استحبابه ٢/ ٧٧١ رقم رقم ١٠٩٨)

حديث أبيذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إلا تزال أمتى بخير ما أخروا السحور وعجلوا الفطر ٠٠ "" أخرجه أحمـــد (٥/ ١٤٦ ، ١٧٢)

قال الهيثمي فيمجمع الزوائد (٣/ ١٥٤) فيه سليمان بنأبي عثمان قال أبوحاتم "" مجمهسول ""

وفيه ابنلهيعية وهوضعيف في رواية غيرالعبادلة عنه وهي منها •

__>

أخرجه أبوداود (الصوم ، باب الصائم يستقي عامد ٢١/ ٧٧٦ رقـم ٢٣٨٠) والترمذى ـ واللفظ لـه ـ (الصوم ،باب ماجاء فيمن استقـا عمـدا ٣/ ٨٩ رقم ٧٢٠)

وابن ماجـه (۱/ ۳۰۷ رقم ۱۲۷۸) والدارمي (۲/ ۱۶) والطحاوى (۲/ ۹۷) وابن خزيمة (۳/ ۲۲۲ رقم ۱۹٦۱) وقال الترمذي حديث حسن غريب ٠

حـديث ابن عباس: لايخــلون ١٠٠٠٠ الخ ٠

أخرجه البخارى (النكاح ، باب لايخلون رجل بامرأة الاذومـحرم ٩ / ٣٣٠ -٣٣١ رقم ٥٢٣٣) ومسلم واللفظ له _ (الحج ، بابسفر المرأة مع محرم الى حج

وغيره ۲/ ۹۷۸ رقم ۱۳٤۱) وأحمـــد (۱/ ۲۲۲)

حمدیث ابن عباس ان امرأة من بني خشعصه ۰۰۰ الخ ۰ أخرجه البخاری واللفظ له (الحمج ، باب الحج عمن لایستطیع الثبوت علیالراحلة ٤/ ٦٦ رقم ١٨٥٤)

ومسلم (الحج ، باب الحج عنالعاجز٢/ ٩٧٣ رقم ١٣٣٤) أمرالنبي صلىالله عليهوسلم عبدالرحمن بنأبيبكر أنيعمصر عائشصة من التنعيم ٠٠٠ هـذامفهوم من حديث طويل أخرجه البخارى (الحج ، باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ٣/ ٨٥٠ رقم ١٧٦٢) ومسلم (الحج ،باب بيان وجوه الاحرام ٢/ ٨٧٠ رقم ١٢١١) ' YXY

' YAY

Y A A

۲/ ۱۰۲۸ رقم ۱٤۰۸)

411

414

377

البيتمان بالخيار مالم يتفرقا٠٠٠

أخرجه البخارى (البيوع ، باب البيعان بالخيارمالم يتفرقا ٤/ ۳۲۸ رقم ۲۱۱۰)

ومسلم (البيوع ،باب الصدق فيالبيع والبيحان ١١٦٤/٣ رقم ١٥٣٢) عن عمربن الخطاب أنه نهى عن بيع أمهات الاولاد ٠٠٠

رواه مالك فيالموطا (العتق ،باب عتق أمهات الاولاد ٢/ ٢٧٦ رقم ٦) والبيهقــى (١٠/ ٣٤٢)

" لاتبــع ماليـس عنـدك ٠٠٠٠٠

أخرجه أبوداود (البيوع ،باب كراهية بيع ماليس عندك ٣/ ٥٢٥ -رقم ۱۲۳۲)

والنسيائي (البيوع باببيع ماليس عندالبائع ٧/ ٢٨٩) وابن ماجة (التجارات باب النهى عن بيع ماليس عندك ١٣/٢ رقم ۲۲۰۵)

وأحمد (٣/ ٤٠١ ، ٤٠٣) والدارقطني (٣/ ٩) والبيهقي (٥/ ٢٦٧ ، ٣١٧ ، ٣٣٩) وهو حديث صحيح ٠

لاربــا الافـي النسـئـة •••••

أخرجه البخارى _ واللفظ له _ (البيوع ،باب بيع الدينار بالدينار نسأً ً ٤/ ٣٨١ رقم ٢١٧٨ ، ٢١٧٩) ومسلم (المساقاة ،باب بيع الطعام مثلا بمثل ٣/ ١٢١٧ رقم١٥٩٦) والنسائي (البيوع ،باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة ٧/ ٢٨١) وغيرهم ٠

رجوع ابن عباس عن قوله فيالصرف ٠٠٠ أخرجه مسلم (٣/ ١٢١٦ رقم ١٥٩٤) وأحمـــد (٣/ ٥١) والبيهقــي (٥/ ٢٨١ – ٢٨٢)

حديث عبادة بن الصامت : الذهب بالذهب ٠٠٠٠ الخ ٠

أخرجه مسلم ولفظه "" الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبربالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدابيد ، فاذااختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدابيد " (المساقاة ،باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا ٣/ ١٢١١ رقم ١٥٨٧ – ٨١)

وتقريبا بهذا اللفظ أبوداود (البيوع ، باب في الصرف ٦٤٧/٣ رقم (TTa. والترمدى (البيوع ،باب ماجاء أن الحنطة بالحنطة مثل بمثل ٣/ ٣٣٥ رقم ١٢٤٠)

والنُسائي (۷/ ۲۷۶) وابن ماجه (۲/ ۲۵ رقم ۲۲۷۳) وأحمد (۳۲۰/۵) والطحاوى (٤/٤ ،٥)

حديث "" لاتباع الصبــرة ٠٠٠٠٠ عن جـابر ٠٠٠ أخرجه النسائي (البيوع ، باب بيع الزرع بالطعام ٧/ ٢٧٠) عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكآلي٠٠٠ أخرجه الدارقطني (٣/ ٧١) والحاكم (٢/ ٥٧) والبيهقى(٥/٢٩٠) ومحمده الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ٠ وفيه موسى بن عبيدة الربذى وهو ضعيف وقدورد في الدارقطني والحاكم (موسى بن عقبة) وهو وهم من أحدالرواة عنده أنظر نسب الرايحة للزيلعي (١٤/ ٤٠)

440

411

والامام مَّالِكُ (٢/ ٧٢٨ رقم ١٣ ّ) والطَّمَاوِي (٤/ ١٠٠) -

ـث وتخـ

الحسسديست وتخسسريجسسسسديست

من ظلم شبرا من الارض طوقه الله من سبع أرضين٠٠٠٠ 460 أخرجه البخاري (المظالم ،باب اثم من ظلم شيئا من الارض ٥/ ۱۰۳ رقم ۲۶۵۳) والبيهقي (٦/ ٩٨ ٩٩) عِن أنس مرفوعا : لايحل مال امرى مسلم ٠٠٠ 710 أَخْرِجِهُ الدَّارِقطني (٣٦ /٣) فيه الحارث بن محمد الفهري ، مجهول وله عدة شواهدد (أنظر تلخيص الحبير ٣/ ١٥٥ - ٢٦) عن جابر قضى رسول الله صلىالله عليهوسلم الشفعة فيكل مالايقسم٠٠ 787 أخرجه البخارى (الشفعة ٤/ ٣٦٦ رقم ٢٢٥٧) وأبوداود (البيوع ، باب فيالشفعة ٣/ ٧٨٤ رقم ٣٥١٤) وابن مأجمة (الاحكام ، باب اذاوقعت الحدود فلاشفعة ٢٣/٢ رقم ۲۵۲۲) والبيهقي (٦/ ١٠٢) وأحمسد (٣/ ٢٩٦ /٣٩٩) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله عزوجل: ثـلاثــة ٠٠٠ TEY أخرجه البخاري (الاجسارة ، باب اثم من منع أجر الاجر ٤/ ٤٤٧. رقم ٢٢٧٠) وآللفظُ له . وابن ماجمه (الاحكام ، باب أجر الاجراء ٢/ ٦٣ رقم ٢٤٦٧) وَالطَّمَاوِي فِي مُشْكِلُ الأَثَارِ (٤/ ١٤٢) وَأَحْمَدُ (٢/ ٨٥٣) وقد آجر موسى عليه السلام نفسته لرعيالغنيتم ٠٠٠٠ أُخْرِجِهُ ٱلْبِخَارِيّ (الاجارة أباب رعى الغَنم على قراريط ١٤٤١ . رقم ٢٣٦٣) عن أبيهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قسال : مَابِعث الله نبيا الأرعى الغنم فقال أصحابه وأنت؟ فقال نعم كنت أرعاها على قراريط لاهل مكــة •" من أحيا أرشا ميتة فهي لنه ٠٠٠٠ T.0+ أخرجه الترمـذى (الاحكام ،باب ما ذكر في احياءً أرض الموات ٣/ ٢٥٥ رقم ١٣٨٩ عن جابر بن عبدالله ، وقال حسن صحیح ۰ وأحمصد (۳/ ۳۰۴ ، ۳۳۸) قلال عمر رضىالله عنه : المال مال الله والعباد عباد الله •• 401 رواه أبوعبيسد رواية مجاهد عن ابن عباس مرفوعا : المسلمون شركاء في ثلاثة ٠٠٠ رواه ابن ماجمة (الاحكام ، باب المسلمون شركاء في ثلاث ٦٨/٢ 401 رقم ٢٤٩٧) وفيه راو ضعيف وهو عبدالله بن خراش وأخرج أبوداود (البيوع ،باب باب فيمنع الماء ٣/ ٧٥٠ - ٧٥١ رَقَم بَهُ ٢٤٧٧ لَ وَأَحمُد (٥/ ٣٦٤) والبيهَّقي (٦/ ١٥٠) وعندهم عن صحابي مبهم دون قوله " وثمنه حرام " وهو صحيح ٠ ماروى ١ ن عمر أتى النبي صلىالله عليهوسلموكان قدملك ٠٠٠ الحديث بهذا اللفظ عير موجود ولعله مأخود من حديث طويل : 700 أخرجة البخاري (الشروط ،باب الشروط في الوقف ٥/ ٢٥٤ رقم ٢٧٣٧ و ٥/ ٣٩٩ رقم ٢٧٧٢) مسلم (الوصية ،باب الوقف ٣/ ١٢٥٥ رقم ١٦٣٢) والنسائي (الاحباس ،باب كيف يكتب الحبس ٦/ ٢٣٢) وابن ماجه (الاحكام ،باب من وقف ٢/ ٥٤ رقم ١٨٢٤ و ٢٤١٩) والبيهقي (٦/ ١٦٢) وأحمـد (٢ / ١٥٦ - ١٥٧)

تخــــریجـــــه	الحـــديـــــــــــــــــــــــــــــــــ
-----------------	---

	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
عن ابن عمر أن رسولالله صلىالله عليهوسلم قال ماحق امرى مسلم٠٠	
أخرجه البخارى (الوصايا،باب الوصايا ٥/ ٣٥٥ رقم ٢٧٣٨) ومسلم (الوصيــة ، ٣/ ١٢٤٩ رقم ١٦٢٧)	Y•1
وّأبوداود (ّالوصايا،٣/ ٢٨٦٢ رقم ٢٨٦٢) والترمذى (الوصايا ،باب فيالحث علىالوصية ٤/ ٤٣٢ رقم٢١١٨) والنسسائي (الوصايا ، بابالكراهية فيتاخير الوصية ٦/ ٢٣٨	
واین ماجهه (الوسایا ، بآبالحث علی الوسیة ۲/ ۱۱۶ رقم ۲۳۲۲) وأحمه (۲/ ۱۰، ۳۶، ۵۰ ، ۵۷ ، ۸۰ ، ۱۱۳)	•
قال عليه الصلاة والسلام فيحديث بريرة " انما الولاء لمن أعتق٠٠	Tex
أخبرجه البخباري (الفرائض ، باب ميراث السائبية ٤٠/١٢ رقم ٦٧٥٤) ومواضيع أخرى قبله وبعده ٠	
ومسلم (العتق ، باب انماالولاء لمن أعتق ٢/ ١١٤١ رقم ١٥٠٤)	•
وأبوداود (الفرائض ، باب في الولاءُ ٣/ ٣٣٠ رقم ٢٩١٥) وغيرهم	
لايرث المسلم الكافححر ولاالكافحر المسلم ٠٠٠	TeA
أخرجه البخارى (الفرائض ،باب لايرث المسلم الكافر١٢/ ٥٠ رقم ٦٧٦٤ ()	
ومسلم (الفرائض ٣/ ١٢٣٣ رقم ١٦١٤) وغيرهما عن اسامه بنزيد.	
العمـد قـود الاأن يعفو ولى المقتول ٠٠٠٠ -	
أخرجه الدارقطنی (۳/ ۹۶ رقم ۶۰) واسحاق بن راهویه کما فینصبالرایة (۱۶ ۳۲۷)	
حـدیث عمروبن حزم ۰۰۰۰ آخرجه النسائي بطوله (القسامة ، حدیث عمروبن حزم ۸/۸۰) والحاکم (۱/ ۳۹۷) والدارقطنی (۳/ ۲۰۹ ، ۲۱۰) وآخرون (انظر نصبالرایة ۶/ ۳۲۹ — ۳۷۰)	77.7
قال عمر فيمن ارتد وقتلوه " هلا حبستموه ثلاثا " أخرجه الامام مالك فيالموطا(٢/ ٧٣٧ رقم ١٦) والطحاوي٢١١/٣) والبيهقي (٨/ ٢٠٦)	977
أتى عمر بامرأة قدرنت ، فقالت اني كنت نائمة ٠٠٠ أخرجه البيهقي (٨/ ٢٣٥)	AFT
حديثأبيهريرة في السبع الموبقات ٠٠٠ أخرجه البخارى (الوصايا ،باب قول الله (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ٥/ ٣٩٣ رقم ٢٧٦٦) ومسلم (الايمان رقم ١٤٤) وغيرهما ٠	1719
مــررجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بشعب فيه عبينة ٠٠ أخرجه الترمذى (فضائل الجهاد ،باب (١٧) ٤/ ١٨١ رقم ١٦٥٠) واللفظ له وحسـنـه ٠ وأحمــد (٢/ ٤٤٦ ،٥٢٥)	TYS
من مـات ولم يفـر و ٠٠٠٠ أخرجه مسلم (الامارة باب ذم من مات ولميفزو ١٩١٧/٥١رقم١٩١٠) وأبوداود(بابكراهية ترك الفزو ٢٢/٣ رقم ٢٠٠٢) والنسائي (الجهاد ،باب التشديد في ترك الجهاد٦/ ٨)	777
حدیث زیدبن خالد مرفوعا ؛ منجهزغازیا ۰۰۰ آخرجه البخاری (الجهاد بانقضل من جهزغازیا۰۰ ۲/ ۶۹ رقم ۸٤۳) ومسلم (الامارة ،باب فضل اعتاقی الغازین ۰۰ ۳/ ۱۸۹۰رقم۱۸۹۰)	***
حدیث المبسارزة ۰۰۰۰ أَفْرَجُه أحمسد (۱/ ۱۱۷) وأبود اودعنعلی (۱ ۱۱۷) وأبود اودعنعلی (الجهاد ،باب في المبارزة ۴/ ۱۹۹ رقم ۲۹۲۷) والبخاری (۱۹۹۷رقم ۳۹۲۹) وأخرج البخار ی حدیث أبیدر فی (المبارزة باب قتسل أبی جهل ۷/ ۲۹۷ رقم ۳۹۲۹)	7.4.7
حديث عبدالله بنالمغفل ٠٠٠ أخرجه البخاري (فرض الخمس باب مايسيب من الطعام فيأرضالحرب	3A7
٦/ ٢٥٥ رقم ٣١٥٣) ومسلم ـ واللفظ له ـ (الجهاد،باب جواز الاكل ٠٠٠ ١٣٩٣/٣رقم ١٧٧٢) وغيرهمـــا ٠	

ص ٣٩٣ - حديث بسرة بنت صفوان في الوضوء من مس الذكر،

اخرجه مالك في الموطأ (باب الوضوء من مس الفرج ١٤/١ تنويــــر الحوالك)و الشافعي في الأم (١٩/١) وأبوداؤد (الطهارة باب الوضــوء من مس الذكر ، ١٤٥١ – ١٤١ رقم الحديث ١٨١) و الترمذى (الطهـارة باب الوضــوء باب الوفوء من مس الذكر ١٢٦١) و النسائي في الطهارة باب الوضــوء من مس الذكر ١٢٦١) و ابن ماجة (الطهارة باب الوضوء من مس الذكر ١٢٦١) و ابن ماجة (الطهارة باب الوضوء من مس الذكر ١٨٤١) و ابن الأعظمي) و الدارمي (١٨٤١١) و أحمد (١٢٠١٠) و الحميدى في مسنده (١٧١١) و الدارقطني (١٢٤١١) والبيهقــي (١٤٠١) و ابن ابي شيبة (١٦٢١١) وقال الترمذى : "حديث حسن صحيح "٠

- ص ٣٩٣ حديث زينب زوجة عبدالله بن مسعود في جواز صدقة المرأة لزوجها:

 أخرجه البخارى (باب الزكاة على الزوج والايتام ٣٢٨/٣ رقـــم ١٤٦٦)،

 ومسلم (الزكاة باب فضلالنفقة والصدقة علىالآقربين) ١٩٤/٢ رقـــم

 ١٠٠٠) والترمذي (الزكاة باب زكاة الحلي) والنسائــي

 (الزكاة باب الصدقة علىالاقارب (٥/٩٢ ٩٣) وابن ماجة (الزكــاة

 بابالصدقة على ذي قرابة ١٨٣٨ رقم ١٨٣٨) والحاكم (١٠٣/٣) وانظـر

 كذلك نصبالراية (٢/١٠٤ ٤٠٤)
 - ص ٣٩٥ "الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلموان يستن وأن يمس طيبــــا
 ان وجد " اخرجه البخارى (٣/٢ هو مخرج للغسالة) ومسلــــــم
 (الجمعة باب الطيب والسواك يوم الجمعة ١/١٨٥ رقم ٤٤٦)وأبوداؤد
 (الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١/٢٤٦ رقم٤٤٣) والنسائــــي
 (الجمعة باب الامر بالسواك يوم الجمعة ٣/٢٩) وغيرهم •
- ص ٣٩٥ عن سمرة بنجندبقال : قال رسول الله عليه وسلم: من توضيا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل " رواه الترميدي (النصب ١٨٨/١) الترمذي (الصلاة باب في الوضوء يوم الجمعة رقم ١٩٤٥) وأبو والنسائي (الجمعة باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ٣/٤٤) وأبو داؤد (الطهارة باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ٢٥١/١) رقيم الخديث ١٩٤٤) وفي سماع الحسن من سمرة كلام، انظر نصب الرايمية الحديث ١٩٤٨) وفي سماع الحسن من سمرة كلام، انظر نصب الرايمية الحديث ١٩٤٨)

الحـــد يـــــــــ وتخــــريجــــــه

ص ٣٩٦ صحيث عندم انكار عمر على عثمان حينجاء الى الجمعة من غيــــر أن يغتسل اخرجه البخارى (الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعــة، فتح البارى ٣٥٦/٢) رقم ٨٧٨) ومسلم (الجمعة الباب الاول ٢ /٨٠٠ رقم ٨٤٥) وغيرهما٠

وحدیث (غسل یوم الجمعة واجب) اخرجه البخاری (الجمعة باب - فضلل الفسل یوم الجمعة ، الفتح ۲/۲۵۷) رقم ۸۷۹) ومسلم (۲/ ۸۰۰ رقلم

حديث أبي سعيد عند مسلم (الجمعة باب الطيب والسواك يوم الجمعــة ٢/٨٥) رقم ٨٤٦) ولفظه يختلف ^٥ن الخطابي ، فلفظه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تال : غسل يوم الجمعة علىكل محتلــــم، وسواك ويمس من الطيب ماقدر عليه "٠

حدیث مالك : " من أتى الجمعة فلیغتسل " اخرجه من طریقه البخاری (الفتح ۲/۲۵۳رقم ۷۷۷) ومسلم (۲/۲۳ رقم ۱۹۲۸-۲) والنسائي (۹۳/۳) ، وغیرهم ۰

وحديث العاشية أخرجه البخارى كما قلت وكذلك أخرجه مسلم (١/١٨٥ رقم ٨٤٧)٠

ص ٣٩٧ - حديث المغيرة عند احمد (٤/٢٥٢) مثله ١٠ما الحديث بلفظ" الخفيسن فاخرجه البخارى كما ذكرت ومسلم (الطهارة بابالمسح على الخفيسسن الحديث ٢٧٤ - ٧٩) واحمد (٤/٥٤٥ وموافع اخرى كثيرة) وأبسو داؤد (الطهارة باب المسح على الخفين رقم الحديث ١٥١) وغيرهم، أثر على بنابي طالب آنه مسح على جوربيه ونعليه اخرجه اليهقسي (١٨٨٥) وابنابي شيبة ١/٢٦١ بلاخرج هذه الاثار كلها ابنابي شيبسة (١/٨٥١) والبيهقي (١/٨٥٨) عدا آثر ابن عمر وانظر كذلك نصبالرايسة (١/١٨١) ديث نسب هذه الاثار الى عبدالرزاق ٠

الحــــد يــــ وتخـــريجــــد

ص ٣٩٩ هامش رقم (٤) (والعديث رواه الدارقطني بسند ضعيف) قلت: لم يخرجـه
الدارقطني بذلك اللفظ وانما اخرجه ابن الجوزى في العلل المتناهيــة
انظر نصب الراية ١٩٤/١٠

ص ١٠٠٠ وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: من فاتته صلاة العصـــر٠٠" افرجه البخارى (مواقيت الصلاة باب اثم من فاتته العصر ٢٠/١ رقــم ٢٥٥) (المساجد باب التغليظ فيتفويت صلاة العصر ٢/٥١١ رقم ٢٢٦) ٠ حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل ١٠٠ لخ افرجه البـــرار كما في نصبالراية ٢/٦٦) وفيه عبد الكريم بن أبي المحارق فعيـــف وهناك أحاديث أفرى أحسن منه حالا في النصب (١٦٤/٦-١٦١)٠

عديث ريطة الحنفية عنعائشة اخرجه عبدالرزاق ()

كما في نصبالراية (٣١/٣) والبيهقي (١٣١/٣) وصحح سنده النصووی

كما في النصب •
حديث حجيرة بنتحصين أمة أم سلمة أخرجه ابن ابي شيبة ()

وعبدالرزاق () (الشافعي في الام (١/٥٤١)والدارقطنسي

() والبيهقي (١٣١/٣) وصححه النووی كذا فــــي

عديث عبد الله بن عامر بن ربيعة كنا مع رسول الله صلى الله علي وسلم في ليلة مظلمة ١٠٠لخ، هذا الحديث عن عبد الله ابن عامر ابن ربيعة اخرجه الترمذي (الصلاة باب الرجل يصلى لغير القبلة فلي الغيم) الحديث ٣٤٥) وابن ماجة (الصلاة ،باب من يصلى لغير القبلسسة وهو يعلم ١٨٣١ رقم ١٠٠٦) وقال الترمذي : هذا حديث ليس اسناده بذاك "٠

ص ٤٠٣ حديث عمرو بن سلمة الذى في الهامش اخرجه البخارى (غزوة الفت باب بعد باب مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ٢٢/٨ رقم ٢٣٠١)
وأبود اؤد (الصلاة باب من احق بالامامة ٢٩٣/١ رقم ٥٨٥ واللفظ ل في والنسائي (الامامة باب امامة الغلام قبل ان يحتلم ٢٠/٨)٠

ووجدنا رسولاالله صلى الله عليه وسلم قد قال: " اذا حضرت الصـــلاة فيلؤذن لكم٠٠٠" هو حديث مالك بنالحويرث اخرجه البخـــــارى (الاذان ،باب اذا استووا في القراةة ٢/١٧٠ رقم ٦٨٥) ومسلــــم (المساجد باب من احق بالامامة ١/ ١٦٥ رقم ٦٧٤) ٠

تنبيه : جاء في جميع طرق هذا الحديث " وليؤمكن أكبركم"

• ولايتم استدلال ابن حزم الا بهذه اللفظة " أكبركم" •

حديث رفع القلم عن الصغير حتى يحتلم : اخرجه ابوداؤد (الحسسدود ، باب في المجنون يسرق أو يصيب احدا ١٤٠٣ه) رقم٤٤٠٣)٠

حديث " لاأحل المسجد لحائض ولاجنب " أخرجه ابوداود (الطهارة ،بــاب ص ع ٠٤ في الجنب يدخل المسجد ١٥٧/١ ، رقم٢٣٢) ولينظر نصب الرايــــــة · (198/1)

حديث ابن عباس قال : كانت رخصة للشيخ ١٠٠٠ لخ اخرجه ابوداود (الموم ص ه٠٤ باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحبلي ٢٨/٢ رقم ٢٣١٨)٠

> قول ابن عباس: "الحج والعمرة واجبتان "• قولجابر مثله

قول ابن مسعود: "العمرة تطوع"٠

حديث " دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة "اخرجه مسلم (الحــــج بابجزاز العمرة في اشهر الحج ٩٠٩/٢ رقم ١٢٤١) وأبوداؤد (الحصيح باب افراد الحج ٣٨٧/٢ رقم١٧٩٠) وقال ابوداؤد : هذا منكر انمــا هو قول ابن عباس" و انظر النصب (١٠٦/٣ ١٠٠)

واخرجه احمد (٢٣٦/١) والبيهقي (١٨/٥) والدارمي (١٠/٥)

الحــــد يهمن و تخمير يجمست

ص ٢٠٦ حديث جابر انالنبي صلى الله عليه وسلمسئل عن العمرة ١٠٠ النح أخرجـــه احمد (٣١٦/٣) و الترمذي (با ب ما جاء في العمرة أوا جبة هي أم لا؟ رقم ١٣٥) و البيهقي () من رواية الحجاج بن ارطــــاة عن محمد بن المنكدر عن جابر و الحجاج فعيف و قال البيهقي "المحفوظ عن جابر موقوف و و انظر تلخيص الحبير لابن حجر (٢٢٦/٢) و

حديث طلحة اخرجه ابن ماجه (المناسك ، العمرة ١٧٣/٢ رقــم ٣٠٢٣ و عمر بن قيس و الحسن بن يديى الخشني فعيفان • و اسناده فعيف كذا قـــال ابن حجر في التلخيص (٢٢٦/٢ / ٢٢٢) •

ص ۶۰۷ حدیث ابن همراخرجه البخاری ومسلم (الحج البـــــاب الأول ۲۲۶۸۸ رقم ۱۱۷۷) ومالك (۲۱۶۱۳ رقم ۸) وابود اود (۲۱۰/۱ رقــم ۱۸۲۳ رقم ۱۱۲۸) والنسائي (۱۳۱۰ – ۱۳۲۱) والترمذی (۱۹۰۱) والدارمـــــي (۲/۱۳ و ۳۲) وابنماجه (۱۲۱۲ رقم ۱۳۹۱) والطحاوی في شرحمعانـــــي الآثار (۱۹۲۱)والبيهقي (۱۳۸۰ و ۱۶) واحمد (۳/۲ ،۲ ،۲ ،۲۲ ومواضع اخری ۰

ص ۱۱؟ حدیثان رسول الله صلی الله علیه وسلم نهی عن ثمن الکلب ۱۰۰لخ ۰ اخرجه البهاری (٤ /۲۲۲ رقم ۲۲۳۷) ومسلم (۱/۱۹۸۸ رقصصصم ۱۵۹۷) وغیرهما۰

ص ١٤٤ حديث رواه أُبوداؤد ان رجلا من الانصار ۱۰۰ الخ أُخرجه أُبوداود (٢/٩٩٥ رقم ٢١٣١) حديث الهامش عن رويفع به الخ ١٠ خرجه ابوداؤد (٢/٥١٦ رقم ٢١٥٨)والترمذي (النكاح باب الرجل يشتري الجارية وهي حامل رقم الحديث ١١٣١ وقــال

حسن)•

الحــــد يـــد وتخــريجـــــه

ص ۲۲۶

أشر ابن عباس ان الجنب اذا اغتسل في الحوض افسد ما اه •

حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في تحريمه الصدقة علــــى آل محمد "انما هي غسالة الناس" ذكره صاحب الهداية بهذا اللفــــظ لكنه غريب به كما قال الزيلعي (٤٠٣/٢) ثم اخرجه من مسلم بلفظ " ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس (الزكاة باب ترك استعمال آل النبـــي صلى الله عليه وسلم على الصدقة ٢/٢٥٢ - ٧٥٢ رقم ١٠٧٢ - ١٦٨)٠

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضاً وسقي انسانا ذلك الوضـــو والمخارى (المغازى باب غزوة الطائف ٢٦/٨ رقم ٤٣٢٨) عــن ابي موسى: اتى النبي صلى الله عليه وسلم اعرابي ٥٠٠ وفيه " ثم دعـا بقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه ثمقال: اشربا منه "٠

حدیث جابر انه علیه السلام توضاً وصبوضوء علیه اخرجه البخصصاری باب صبالنبی صلیالله علیه وسلم وضوءه علی المغمی علیه ۱۰۳/۱ رقم ۱۹۶ ومسلم (الفرائض بابمیراث الکلاله ۱۲۳٤/۳ رقم ۱۲۱۲)۰ الحــــد يـــد يـــد وتخـــد يــد ـــد

ص ٤٢٠ قول الزيلعي " ماورد في طهارة للماء المستعمل هو حديث ضعيف "
لم اجده في نصبالراية ، ثم هو خطاً لأنه ذكر فيه حديثا برو ايـــــــــــة
البخارى وهوصحيح ، فراجع النصب (١٩/١ - ١٠١) ،

حديثابي هريرة عند مسلم(الطهارة بابالنهي عن الاغتسال فيالمــــاء الراكد ٢٣٦/١ رقم٢٨٣٠

عديث صفوان بن عسال المرادى أخرجه الترمذى (الطهارة، 109/) والنسائي (الطهارة باب التوقيت في المسح على الخفي المسافر 1/٩٨) وابن ماجه (الطهارة باب الوفوء من النوم 1/٠٩ رقم ١٩٤٧) وابن ابي شيبة (١/٩١١) والطبراني في الصغير (١/٣٧) وابن حبان في صحيحه كما في نصبالراية (١/٣٨١) وابن خزيمة فصيحه (١/٩٩ رقم ١٩٦) واحمد (١/٣٣ ، ٢٤٠) والشافعي فصيحا (١/٩٩ رقم ١٩٦) واحمد (١/٣٣ ، ٢٤٠) والشافعي فلي الأم (١/٣٣) والطماوى في الشرح (١/٩٤) والبيهقي (١/١١١ ، ١١٨ ، ٢٧٦ ،

حديث " العينان وكاءالسه " أخرجه الدارمي (١١٨١) و الدارقطنيي (١٩٠/١) و البيهقي (١١٨١) ، انظر هنا نصبالراية (١٢٦٤) عن معاوية ففيه كلام حول هذا الحديث ، وحسنه الألباني في ارواء الغليلل (١١٨١) عن حديث على أخرجه ابوداؤد (١/٠٤ رقم ٢٣٠) و ابلله ماجه (١/٠٩ رقم ٢٩٠) و الدارقطني (١٢١١ رقم ٥) و أحمله (١/٠٩ رقم ١٩٠) .

- ص ۶۲۳ ـ حديث عقبة بن عامر (قدمت على عمر ١٠٠٠لخ) الحاكم (١٨٠/١) والطحاوي في الشرح (٨٠/١) وصححه الحاكم على شرط مسلم والدارقطني (١٩٦/١) وانظر النصب (١٧٩/١ ـ ١٨٠)٠
- ص ٢٦٤ ـ رواية ابن عباسرواها الدارقطني (١/١٨٥ رقم ٥ و ٦ و ٧) وفيه الحسن بن عمارة وهو ضعيف كذا قال الدارقطني ٠ رواية عمرو بن العاس أخرجها الدارقطني (١٨٤/١ رقم ٢)والبيهقي

رواية عمرو بن العاس أخرجها الدارقطني (١٨٤/١ رقم ٢)والبيهقي (٢٣٣/١) وقال : مرسل ٠

ورواية على أخرجها الدارقطني (١/١٨٤ رقم ٢) والبيهقي (١/٢٣٣) وفيه الحارث الأعور وهو ضعيف ٠

ورواية ابن عمر أخرجها الدارقطني (١٨٤/١ رقم ٤) والبيهقيي (٢٣٣/١) وقال:" اسناده صحيح "٠

ص ١٦٥ - " من أدرك من الصلاة ركعة فقد أردك الصلاة " أخرجه مسلــــم (١/٣٤ رقم ٢٠٣) وأحمد (١/٤١) والترمذي (المبيني رك رقم ٢٥٥) من المحمد والدارمي (١/٧٧) وابن ماجة (١/١٠١ رقم ١١٠٩) والطحـــاوي في المشكل (١/٥٠) والبيهقي (١/٢٠) والبخاري (١/٧٥ رقم ٨٠٥) وأبوداود (١/١٥ رقم ١١٢١) والدارقطني (١/٢٠) ٠

" من أدركمن الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة "

أيكم الذي ركع ثم جاء الى الصف ١٠٠لخ " أخرجه البخصصارى (الأذان ،باب اذا ركع دون الصف، الحديث ٢٨٣) وأبصوداود (الصلاة ، باب الرجصل يركع دون الصف، الحديث ٣٨٣ و ٦٨٣) والنسائي (١١٨/٢) وأحمد (٥/٢٤ ،٤٥ ،٤٦) وعبدالرزاق (٢/ ٢٨٢) والطحاوي في الشرح (١/٩٥) والبيهقي (٢/٢)٠

أَحْبَدُوا الصلاة وعليكم السكينة ١٠٠لخ ، أبوداود(١/١٨٤ رقم ٧٧٥ و ٥٧٣) والبخاري (الصلاة ،باب لا يسعى الى الصلاة وليحسات بالسكينة (١١٧/٢ رقم ٦٣٦ و ٢/٠٣٣ رقم ٩٠٧ ونو أوضحصح ومسلم (٢٠/١١ رقم ٦٠٢)

(١/١٣٩ رقم ٥٥٧) والترمذي (رقم ٣٢٧)٠

روى عن أبي هريرة (اذا أُتبت القوم وهم ركوع ٠٠٠ الخ)

الحـــــ و تخــــریجـــه

ص ٢٦٦ حديث أبي بكرة أن رسول الله على الله عليه وسلم دخل فــــي ملاة الفجر ۱۰ الخ ۱۰ أخرجه بهذا اللفظ أبوداود (١/١٥٩/١قم ٢٣٣، و ٢٣٤) و صححه البيهقي في الموطأ كما في نصب الراية (٢/٩٥) ١٠ عن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب على بالناس ١٠٠لخ أخرجــه عبد الرزاق كما في النصب (٢/٠٦) والدارقطني (٢١٤٣ رقم ١١) ورواته ثقات ١٠

وعن ابن عمر أن أباه صلى بالناس ١٠٠٠خ ٠
وعن ابراهيم النخعى والحسن وسعيد بن جبير ١٠٠٠ الخ
(روينا عن على بن أبي طالب يعيد ويعيدون) أخرجه محمصد
فى الأثار كما في النصب (٨/٢٥) • وأخرجه الدارقطنصي
(١/٤٢٣ رقم ١٠) بفرق يسير ٠ فى سند محمد : ابراهيم بن يزيد
المكي متروك ٠ وفى سند الدارقطني عمرو بن خالد وهو أيضصا

سعيد بن المسيب أنهم يعيدون • أخرجه الدارقطني مرسلا (١/٣٦٤ رقم ٩) هو مع ارساله فيه أبوجابر البياضي متروك ورواه بعضهم بالكذب • وانظر النصب (١/٨٥)•

ص ٢٧٧ ـ حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافر فيتــم الصلاة ويقمر وكانت عائشة تتم في السفر "لم أجده بهذا اللفظ لعلم مركب من عدة أحاديث فقد أخرج الدارقطني (١٨٩/٢ رقم ٤٤) وعنه البيهقي (١٤١/٣) من طريق عطاء بن أبي رباح عنها أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان يقص فى السفر ويتم ويفطر ويصوم أما قوله "كانت عائشة تتم فى السفر " فقد أخرجه البخاري (تقصير الصلاة ،باب يقصر اذا خرج من موضعه ٢٩/٢٥ رقم ١٠٩٠) ومسلم (المسافرين ، ٤٧٨/١ رقم ١٨٥٠ - ٣) من حديث عروة عن عائشة بمعناه • فعل عثمان وعائشة مرويان معا في حديد البخاري ومسلم •

ص ۶۲۸ — صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كبر سبعا خمسا وأربعـــا انظر هذاجىالنصب (۲۲۷/۲ ـ ۲۷۰)

روى عن أبي وائل قال (جمع عمر بن الخطاب ١٠٠لخ) وقد روى نحوه محمد بن الحسن في الآثار كما في النصب (٢٦٨/٢) من طريق البراهيم النخعي • وفيه انقطاع بين ابراهيم وعمر •

أما حديث أبي وائل فقد رواه البيهقي () كما فى الفتح (٢٠٢/٣) من طريق أبي وائل ثم ذكره مثله • وقــال ابن حجر " اسناده حسن " •

روى الجوزجانى عن زيد بن أرقم ١٠٠ الخ ٠ و أخرجه بلف النادي النيد بن أرقم صلى على جنازة فكبر عليها خمسا وقال : كبره الرسول الله صلى الله عليه وسلم " لفظ النسائي (٢٢/٤) وبلفظ " كان زيد بن أرقم يكبر على جنائزنا أربعا ، وانه كبر علي جنازة خمسا ، فسألته فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها " لفظ أبى داود (٣١٧/٥ رقم ٣١٩٧) ومسلم (٢٩٥/٢ رقيم)

(٩٥٧) ص ٤٣٠ ـ حديث " لا تصوموا حتى تروا الهلال ١٠٠لخ " ٠ مسلم (٢/٩٥٧ رقــم ٣٠٠٤) والنسائي (١٣٤/٤) ، والبخاري (١٩٤/٤ رقم ٢٣٢٠) والبخاري (١١٩/٤ رقم ١٩٠٦ وما بعده) ٠

أماحديث الحارث بن حاطب وغيره فقد رواه ابن حرّم نفسه.

وحدیث الحارث بن حاطب آخرجه الدارقطني (۱۲۷/۲ رقم ۱ و ۲) واسناده صحیح

كما قال الدارقطني •

الحــــد يـــد يـــد وتخــدريجـــد

وحدیث أبي وائل أخرجه الدارقطني من عدة طرق (١٦٨/٢ - ١٦٩رقم ٢ - ١١) وصحح سنده الدارقطني ٠

وحديث عمر كان ينظر الى الهلال ١٠ الخ ٠ أخرجه الدارقطنيي بشيء من الاختلاف في اللفظ (١٦٨/٢ رقم ٥) وفيه عبدالأعلى بين أبي ليلى شعيف ٠

حديث " يموم ولا يفطر ١٠٠ الخ ٠٠ لم أجده فى الدارقطني بهـــــذا اللفظ وانما هو مأخوذ من ذلك الحديث وقد ذكر لفظ الحديـــث الزيلعي ٠ الدارقطني (١٦٧/٢ رقم ١)٠

عن عمر بن الخطاب أنه أجاز شهادة رجلين على رؤية هــــلال

أن عثمان ٥٠٠ الخ

روى عن على مثله •

ص ٣٦١ ـ نهيه صلى الله عليه وسلم المرأة عن النقاب ١٠ أخرجــــه أبوداود (١١/٢ ـ ٤١١ رقم ١٨٢٥ و ١٨٢١ و ١٨٢١) والبخـاري (١٨٣٠ رقم ١٨٣٨) والترمذي (رقم ١٨٣٣) والنسائي (١٣٣٥)وأحمد (١٣٩٨)

عن محمد بن المنكد رقال (رأى ابن عمر ٠٠٠ الخ)

عن فاطمة بنت المنذر (أن أسماء من الخ)) ذكرهمافي سياق وعن معاذ في العدوية ١٠٠ الخ ابن حجرعن ابن المنذر فيي البن المنذر فيي

وعن عثمان ذلك أيضا ٠

ابن عباس رواه مسلم " لا تخمروا ۱۰ الخ ۱ أخرجه مسلم (١/٥٨٨ رقم ١٢٠٦) والنسائي (١٤٤/٥)

عن ابن عمر كان يقول (ما فوق الذقن ١٠ الخ)٠

ص ٤٣٤ _ ودليلنا حديث ابن عباس: "أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم • أخرجه البخاري (٤/٥٠ رقم ١٨٣٥) ومسلم (٢/ ٨٦٢) الحـــــد يـــد يـــد وتخــدريجـــد

رقم ١٢٠٢) وأبوداود(١٨/٢ رقم ١٨٣٥) والترمذي (رقم ١٣٩) " الحاج الشعث التـعل " أخرجه الترمذي (تفسير آلعمران رقم ١٨٣٨)

وابن ماجة (المناسك ، باب مايوجب الحج ١٥٦/٢ رقم ١٩٢٨) قال الترمذي " غريب " وانظر الكلام عليه في النصب (٣٣/٣)٠

ص ١٣٩ ـ عن جابر " نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠ أخرجــه الحاكم (١٤/٣٥) والبغوي (٢٥٦/١١)

حدیث أسماء (نحرنا ۱۰۰ الخ " متفق علیه ، البخاری (۱۹۸۹ رقم ۱۹۶۹) و النسائی (الضحایا رقم ۱۹۶۹) و النسائی (الضحایا باب الرخصة فی نحر ما یذبح ونصر مایذپح۱۲۷/۷۳ و ۱۳۶۱) و ابسن ماجة (۲۱۲/۲ رقم ۳۲۲۹) و احمد (۲/۵۵ ، ۳۶۳ ، ۳۵۳) ۰

ص ٤٤٠ ـ حديث عمرو بن شعيب الذي أشرت اليه هـو الحديث الذي أخرجه أبوداود (٣٢/٢٥ رقم ٣٢٧٤) عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠٠ من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير فان تركها كفارتها "

ص ۱۶۶۲ – حديث أدرع صفوان بن أمية ٠٠ أخرجه أبوداود(٣/٣٨رقم ٣٥٦٣) والنسائي عن صفوان بن أمية أن النبي صلى الله عليه وسلسم استعار منه دروعا يوم حنين ١٠ الخ ٠ والحاكم (٢/٧٤)٠ العارية مؤداة : أخرجه أبوداود (٣/٤٢٨ رقم ٥٥٥٣) انظلسر النصب (١١٨/٤ – ١١٩)٠

الزعيم غارم • أبوداود (١٨٤/٣ رقم ٥٦٥٣)

ص ٤٤٣ ـ من من ملك ذا رحم فحرمته عتق • أخرجه ابن ماجة (٧٨/٢ رقـم و ٤٤٣ ـ من طريق ضمرة (رقم ٩٧٢) من طريق ضمرة

ابن ربيعة عن سفيان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا وعلقه الترمذي ، وقال : "لم يتابع ضمرة على هذا الحديدث ، خطأ عند أهل الحديث ، انظر اروا الغليل (١٧٠/٦ - ١٧١) ، ورواه أبوداود (١٩٩٤ - ٢٦٠ رقم ٢٩٤٩) والترمذي (الحديدث ١٣٦٥) وابن ماجة (٧٨/٢ رقم ٢٥٥١) عن سمرة بن جندب مرفوعا،

ص ٤٤٤ ـ " مكة حرمها الله تعالى "

حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجة (٢٠١/٢ رقم ٣١٥٠)

حديث ابن عباس • البخاري (٣/٣٤٤ رقم ١٥٨٧)

تـــر ١ جـــلام

- ١ ابن أبي ليلى ، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بن يسار بن بلال الأنصارى الكوفي ، قاض ، فقيه من أصحاب إلرأى ولى الحكم والقضاء بالكوفة لبنسي أمية ثم لبني عباس ، له أخبار مع أبي حنيفة ، توفى ١٤٨ هـ (شدرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد عبد الحى الحنبلي ١٠٨٩ هـ ٢ / ٨٢)
- ٢ ابن أميرالحاج ، محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أميرالحاج ،أبوعبدالله شمس الدين ، فقيه من علماء الحنفية من أهل حلب ، من كتبه التقرير والتحبير في شرح التحرير في أصول الفقه توفى ٨٧٩ ه .
 (الأعلام لخيرالدين الزركلي ٧/ ٤٩ طبعة ١٨٨٣ م)
 - ٣ ابن برهان ، أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن برهان الشافعي ، فقيه محدث أصولي كان قوى الذاكرة متبحرا في الفقه وأصوله وفي الفروع كان حنبللله المذهب ثم انتقل الي مذهب الشافعي ، له البسيط والوسيط والاوسط والوجيل كلها في أصول الفقه ، توفى ٥١٨ ه .
 (شـذرات الذهب ٤/ ٦٢ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦/ ٣٠)
 - إبن تيمية ،تقى الدين أبوالعباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي شيخ الاسلام ، كان بحرا في علوم الدين وكان صالحا تقيا مجاهدا باللسان والقلم والسيف ، تصانيفه مثيرة ومفيدة منها السياسة الشرعية ورفع الملام عن الائمة الاعلام ، وله فتاوى توفى ٧٢٨ هـ (طبقات الحنابلة لابي يعلى ٢/ ٣٨٧ فوات الوفيات للكتبي ١/ ٦٢)
- ٥ ابن جريج ، عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج القرشي الاموى مولاهم المكي
 أبو الوليد من تابعي التابعين أحد العلماء المشهورين من فقهاء مكة وقرائهم
 توفيى ١٥٠ ه أخذالشافعي عن مسلم بن خالد وهو أخذ عن ابن جريج وهوعن عطاء
 وهو عن ابن عباس ٠
 (شنرات الذهب ١/ ٢٢٧ وطبقات المفسرين للسيوطي ١١١ ه ١/ ٣٥٢)
 - ٦ ابن جرير الطبرى ، أبوجعفر محمد بن جرير الطبرى المفسر المحدث الفقيـــه الاصولي المؤرخ المجتهد صاحب المولفات العظيمة النافعة ،له جامع البيان عن تأويل آى القرآن واختلاف الفقها وتاريخ الرسل والملوك، توفي ٣١٠ هـ (تاريخ بغــداد للخطيب البغدادى ٤٦٣ هـ ١٦٢/٢ وشذرات الذهب ٢/ ٢٦٠)
 - ٧ ابن الحاجب ، جمال الدین أبوبكر عثمان بن عمر بن أبي بكر ، الفقیه الاصولي الممالكي ، ركن من أركان علوم الدین له تصانیف مفیدة منها ،المختصر فـــي أصول الفقـه توفی ٦٤٦ ه
 (شـذرات الذهب ٥/ ٣٣٤ و وفیات الاعیان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ٦٨١ ه ٢ / ٤١٣
- ١٠٠١ حرم ، أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف
 ابن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي مولى يزيد بن أبي سفيان رض الله عنه
 من قرطبة حيث كان أبوه ويزرا ، اشتغل أولا بالادب والشعر ثم اتجه الى الفقه
 والحديث و علوم الشريعة فبرع فيها وكان حاد الذهن واللسان وتحمس لمذهب
 الظاهرية بسبب خصومات بينه وبين علماء المالكية وواجه متاعب في سبيل ذلك
 وهو موسوعي الثقافة سريع البديهة قوى الذاكرة توفي ٥٦١ه
 (ابن حزم خلال الف عام لابي عبد الرحمن عقيل الظاهري دار الغرب الاسلامي ١٤٣/١)
- ٩ ابن السمعاني ، أبوالمظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار التميمي الشافعي الشهير بابن السوحاني الفقيه الاصولي ، له القواطع في أصول الفقه ومولفات أخرى (شندرات الذهب ٣/ ٣٩٢ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/ ٣٣٥ ٣٤٦)
- ١٠ ابن سيريان ، أبوبكر محمد بن سيرين الانصارى البصرى مولى أنس بن مالك ، التابعي الكبير الامام في التفسير والحديث والفقه وله باع طويل في تعبير الرويا كان بزازا ،لم يكن أعلم منه بالبصرة توفيى ١١٠ هـ (تاريخ بغداد ٥/ ٣٣١ شذرات الذهب ١/ ١٣٨)
 ١١ ابن الصباغ ، أبونصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الصباغ المدالية ال
 - السراغ بالمساغ ، أبونصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الصباغ الشافعي فقيه العراق في عصره ، له الشامل والكامل في الفقه ، والعدة في أصول الفقه توفي ٤٧٧ هـ (طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٢٢ شذرات الذهب ٣/ ٣٥٥
 - ١٢ ابن عبد البر، أبوعمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ القرطبي أحد أعلام الاندلس في الفقه والحديث والتأريخ له التمهيد والاستيعاب وجامع بيان العلم وفضله توفى ٤٥٨ ه
 (شـذرات الذهب ٤/ ٢١٤ وفيات الاعيان ٦/ ١٤)

- ١٣ ابن عقيل ، أبوالوفا على بن عقيل بن محمد بن عقيل ابغدادى الحنبلي المقرى الفقيمة الأمولي الواعظ المتكلم أحدالأئمة الاعلام ، له كتاب الواضح في أمول الفقه وهو كتاب كبير وكتب أخرى توفى ١٣٥ ه
 (طبقات الحنابلة ١/ ١٤٢ ١٦٦)
- ١٤ ابن فارس، أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا الامام اللغوى المفسسر، له جامع التأويل في تفسير القرآن ومقاييس اللغة وطية الفقها ً توفى ٣٥٩ ه (شـذرات الذهب ١٣٢/٣ وطبقات المفسرين ١/ ٥٩
- ۱۵ ابن فـورك ، محمد بن الحسن بن فورك أبوبكر الانصارى الاسبهاني الشافعي الفقيه الاصولي المتكلم النحوى له مـولفات ، توفى ٤٠٦ هـ -(طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤/ ١٢٧ شذرات الذهب ٣/ ١٨١)
- 17 ابن القاسم ، أبو عبدالله عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المصــرى توفى ١٩١ هـ له المدونة الكبرى ١٦ جزءً ١ هى من أجل الكتب المالكية رواهـــا عن الامام مالك . (وفيات الأعيان ١/ ٢٧٦ الاعلام للزركلي ٤/ ٩٧)
- ابن القطان ، أبوالحسين أحمد بن محمد بن أحمد الفقيه الشافعي الاصولي نشاً ببغداد وحفظ القرآن وتعلم العلوم وتبحر في الفقه والاصول كان مجتهدا فللمنافعي ، صنف في أصول الفقه وفي فروع الفقه ،توفى ٣٥٩ هـ (تاريخ بغداد ٤/ ٣٦٥ شندرات الذهب ٣/ ٨)
- ۱۸ ابن منسده ،عبدالرحمن بن محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن ابراهيسسم ابن منسده الاصبهاني الامام الحافظ الورع ، كان بينه وبين القاضي أبي يعلى مكاتبات ، توفى ٤٧٠ هـ (طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٢ وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ١/ ٢٦)
- 19 ابن المندر ، محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورىأبوبكر فقيه مجتهـد من الحفاظ كان شيخ الحرم بمكة ، له كتب في الاجماع طبع منها الاجمــاع والاشراف (غير كامل) توفى ٣١٩ ه (طبقات الشافعية ٢/ ١٢٦ والوفيات ١/ ٤٩١)
- ٢٠ ابن منظـور ، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصارى الافريقي حجـة في اللغـة ، أشهر كتبه لسان العرب (٢٠ مجلدا) جمع فيه أمهات كتب اللغة فكاد يغني عنها جميعا توفى ٧١١ هـ (فوات الـوفيات ٢/ ٢٦٥ والاعلام ٧/ ١٠٨)
- ٢١ ابن النجار الحنبلي ، قاضى القضاة تقى الدين ابو البقاء مجمـد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن على المصرى الحنبلي ، فقيه حنبلى أصولى لغوى متبحر في علوم الشريعـة ، له منتهى الارادات في الفقه والكوكب المنير في أصول الققه توفـى بمصــر ٩٧٢ هـ
 - (من مقدمة كتابه شرح الكوكب المنيصر ١ / ٥ ٦)
- ٢٢ ابن اللحام ، على بن محمد بن على بن عباس بن شيبان البعلى ثم الدمشقي الحنبلي عبلا ، الدين أبو الحسن المعروف بابن اللحام ، تتلمذ على ابن رجب وبرع فلي مذهبه ودرس بعد ابن رجب في حلقته بالجامع الاموى توفى ٨٠٣ ه وله تصانيف ، (شندرات الذهب ٧/ ٣١ وغيره من كتب التراجم)
- ٢٣ ابن الهمام ،محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد كمال الدين الشهيربابن الهمام
 كان والده اضيا ببلاد الروم فقدم القاهرة وتولى القضاء هناك ثم با الاسكندرية و تزوج هناك ببنت القاضي المالكي فولد الكمال محمد وترعرع على تربية أبيه وعلى علماء البلد حتى صار اماما في الحديث والفقه والاصول والكلام له شرح الهداية المسمى بفتح القدير والتحرير فيأصول الفقه توفى ٨٦١ هـ
 (الفوائد البهية في تراجم الحنفية لللكتوى ص ١٨٠ ١٨١)
- ر ابسراهيم بن يسار أبواسحاق البصرى المعروف بالنظام المعتزلى المعروف ، كان أديبا متكلما وهو استاد الجاحظ وتنسب اليه أقوال شاذة ذكرها البغدادى منها منع امكان وقوع الاجماع على أمر عادة ففلا عن حجيته ، وهو رئيس فرقة من فرق المعتزلة له يمولفات منها كتاب النكت في عدم حجيته توفى ٢٣١ هـ (تاريخ بغداد ٢/ ٩٧ وفرق وطبقات المعتزلةللقاضيعبدالجبارص ٥٩)
 - أبوابراهيم ، اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمروبن اسحاق المزني أحداصحاب الشافعي الستة الذين رووا عنه مذهبه الجديد بمصر حدث عن الشافعي ونعيم بنن حماد وغيرهما وحدث عنه ابن خزيمة ر ابن أبي حاتم وغيرهما كان زاهدا عالما له تصانيف منها المختصر توفى ٢٦٤ هـ
 (طبقات الافعية الكبرى للسبكي ٢/ ٩٣ شذرات الذهب ٢/ ١٤٨

أبوبكر بن خريمة : محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ، المحدث الحافظ الثبت الامام تفقه علىالمزني وغيره وانتهت اليه الامامة فيعصره بمقره	-۲٦
خراسان لهمائةوأربعون كتابا سوىالمسائل توفى ٣١١ ه وله صحيح ابنخزيمة ٠ من مقدمة كتابه صحيح ابن خزيمة ٠٠٠	
أبوبكر محمد بن داود بن على الظاهري الفقيه حملرسالة ابيه فيالفقه الظاهري ۱۸ كتاب النهرة توفي ۳۹۷ هـ (طبقات الشيرازي ۱۶۸ شذراتالذهب۲۲۱/۲۲)	- 17
أبوبكر الرازى: هوأبوبكر أحمدبنعلى الرازى الحصاص، انتهت اليه رياسة الحنفية ببغداد توفى ٣٧٠ ه له أحكام القرآن والفصول فيالاصول وشرح مختصر	- 78
الطحامي (شذرات الذهب ٣/ ٧١ والقوائدالسهية ص ٢٧)	
أبوبكر الصبغي : هوأحمد بن عبد الله بنيوسف بن الفضل الصبغي من أهل سمرقند من علماء المذهب الحنفي وفقهائهم توفى ٣٦٥ ه (الجواهرالمصضيئة ١٨٥/١)	- ۲9
وهناك أبوبكر الصبغي الشافعي وهومحمدبن عبد الله بن محمد النيسابورى وفي ٢٤٤هـ (طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١٨٣ – ١٨٤)	
أرده من المراهيم بين خالد بن أبي المصان أبوثور الكلبي أحد اصحاب الشافعي	- ".
ابولسور في بغداد أحدالاً بعة الذين رواعنه مذهبه القديم ،كان على مذهب أهل الرأى حتى قدم الشافعي بغداد فرجع الى مذهبه (شذر اصالذهب ٢/٣٩وساريخ بغداد ٢٥/٦١) قدم الشافعي بغداد فرجع الى مذهبه	
أبوحامد الامام أحمد بن حمد بن أحمد الاسفر اييني شيخ طريقة العراق قدم بغداد و أبوحامد الامام أحمد بن العمد الاسفر اييني شيخ طريقة العراق قدم بغداد و أخذعن المرزبان والداركي توفي ٢٠٦ هـ (طبقات الشيرازي ١٠٣٠ وتاريخ بغداد ٢٦٨/٤)	- "1
أرمة النواء عبد الحميد باعتد العانب الفاض في البضرة تفقه عليه الوجيد	- ""
الوحساري ، ولى قضاء الشام والكوفة والكرخ وبغداد، كان عالما بمذهب أبي حنيفة وبالفرائض له : المحاضروالسجلات وأدبالقاضي وكتابالفرائض توفى ٢٩٢ هـ	
مليدة وبالترالمضيئة ١/ ٢٩٦ والفوائدالبهية ٨٦ وشدرًاتالذهب ٢/ ٢١٠) أبوعمروالشيباني : هوسعدبناياس الكوفي ثقة توفى ٥٩ه أو٩٦ ه أخرج له أصحاب	
ر الشهري المرازي المرا	- ""
الكتبالسية (التنفيين المرابعية المرابعة المرابع	- 45
(طبقات الشافعية ٤/ ٢٥٦ شذراتالذهب ٣/ ٢٠٩)	w .
	- 40
اهل الطاهر ؛ كان منعمب للسالي وللما الفقية في أبوابالفقه توفى ٢٧٠ هـ (طبقا ت وله " ابطال القياس" ورسائل الفقية في أبوابالفقة توفى ٢٧٠ هـ (طبقا ت الشافعية الكبرى للسبكي ٢/ ١٨٨ وشدراتالذهب٦/ ١٥٨)	
أبوسلمة بن عبدالرحمن بنعوف الزهري المدني احدادعدم نيس في السم وسيل السمة المراد المراد أحداد المراد أحداد في المدني المدن	- ٣7
١١٠ ، ١ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠ هـ ٠٠ (شدر اتاليدهب (١٠٥ (وصبعات المعتاق ١١١)	
بدلك علما حديدا توقي 47 قد وقيل 47 تدالر ميم بن الحسن بن علي الأسنوى المصرى الشافعي الأسنوى ، جمال الدين أبوم حمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوى المفسر النحوى أشهر كتبه "نهاية السول في أصول الفقه و التمهيد الفقية الأصولي المفسر النحوى أشهر كتبه "نهاية السول في أصول الفقه و التمهيد ٢٢٣)	– ۳ Y
في تخريج الفروع على الأمر على أنه الطيء لوقي ١٩٧١ (مصار ما مصلب ١٠٠٠).	– ۳ ۸
الأصولي القاضي ، شرح المرني وصف في الحلاف واطون المناهب البيان الإيان	- 17
/ A.A	
 ١٩٥١) أبوعبد الله الجرجاني: محمد بنيحيى بنمهدى أبوعبد الله الجرجاني الحنفي عده صاحب الهداية من أصحاب التخريج تفقه عليه أبو الحسن القدورى توفى ٣٩٨ هـ 	- ٣9
(الفوائد البهية ٢٠٢ الجوأهر المفيئة ٢/ ١٤٣) أبوعبد الله سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدى مولاهم من كبار أئمة التابعين أبوعبد الله سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدى مولاهم من كبار أئمة التابعين	
ابوعبدانية سعيد به بيربي الفقه والورع ، قتله الحجاج ظلما سنة ٩٥ه ٠٠ (شـذرات	£+
الذهب ١/ ١٠٨) أبوالعباس أحمدبن عمر بنسريج ، من كبار فقها الشافعية ومتكلميهم ، كا ن أبوالعباس أحمدبن عمر بنسريج ، من كبار فقها الشافعية ومتكلميهم ، كا ن	- 81
يفضل على جميع أصحاب الشافعي له تصانيف ومناظرات توقي ١٠١ ك	_ (1
(طبقات الشافعية للسبدي ١٥١/١ تاريخ بلفات ١٠/١٠) أبوعبيد القاسم بن سلام الامام البارع في اللغة والنحو التفسير والقراء القرآن والعديث ، معاني القرآن والحديث والفقه أشهركتبه الاموال ، غريب القرآن ، غريب الحديث والفقه أشهركتبه الاموال ، غريب القرآن ، غريب الحديث والفقه أشهركتبه الاموال ، غريب القرآن ، عرب ١٥٩/٢ مطرقات الحناطة ١٩٥/١)	23
البوعلى ابنأبيهريرة ، القاصي الحسن بن العسل بن البيكريرة المبرية له شرح	- 88
مختصر المزني توقى ٢٤٥ (سدرات لدهب ١/ ١١٠ ولبط المعتزلة اليه	
	- 80
تنسب الجبائية ، على مع دلك تعيية ورك ما 1/1 الفرق بين الفرق ١٨٣ ما كان على الاعتزال توفى ٣٠٣ ه (شذرات الذهب ١٤١/٢ الفرق بين الفرق اليه ينسب أبوها شم الجبائي شيخ المعتزلة اليه ينسب	
البهاشمة يقال لهمالذمية لقولهم لاستقاقالدم لاعلىالدنب (طبقاتالمعترف	- ٤٦
٣٤ شذراتالذهب ٢/ ٢٨٩) محمدبن جعفربناسماعيل أبوالهيثم القاضي فقيهنيسابور أخذالفقه عنامام الحرمين ١٩١٨ عناماء العنام المحادث المحادث المحادث العنام العربين	- £Y
وعنه آخذفقها عنيسابور (طبقات الشافعية للشيرازي ١٤٥ الجواهر المضيئة ٢٦٩/٢)	

أبويعلى القاضي محمدبنالحسينبنمحمد الفراء الحنبلي كان عالم زمانه وفريد عصيره امامافي الأصول والفروع ،له تصانيف كثيرة في علوم عديدة له العـــدة في أصول الفقه توفي ١٩٥٨ ه (طبقات الحنابلة ٢١ ١٩٣ - ٢٣٠) اللَّزهرَى : محمدبن أحمدبن الازهر بن طلحة بن نوح أبومنصور الازهري الشافعي اللغوي تسوفي ٣٧٠ ه حكاه ابن الملقن في طبقات الشافعية في الطبقة الخامسة من الطبقة الأولى (الفوائد البهية في تراجم المنفية لعبد الحي الكهنوى ٢١٨) اسحاق أبويعقوب أسحاق بنابراهيم بنمظد الصظلي المرورى النيسابورى جمع بين الحديث والفقـه والورع توفى ٢٣٨ ه (طبقاتالشافعيةللشيرازى ٨٣/٢) - اسماعيل بن علية : اماعيل بنابراهيم بن مقسم أبوبشر الشهيربابنعلية مفسر محدث فقيه روى عنأحمـد توفى ١٩٣ ه (طبقاتالحنابلة ٩٩/١ معجم المولفين٢/٣٨٣) اصبغ بن فرج بنسعيد أبوعبد الله المصرى المالكي مفتى أهل مصر دخل المدينة يوم توفى مالك تفقه بابن القاسم وابنالوهب وأشهب كان منأعلم خلق الله بمذهب مالك ومسائله كان قويافي المناظرة توفى ٢٢٥ هـ أو ٢٢٦ هـ (شدرات الذهب ٥٦/٢) الاصطخرى: أبوسعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخرى أحد أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي له مناظرات مع ابنسريج وكان ورعا وله حدة عرفيها له تصانيف منها أُدْبِالقَشَّاءُ تُوفَى ٣٢٨ هـ (تَارِيخَبْغُدُ ادْ١٩٨/٢٦٨ الأصم ، عبد الرحمن بنكيسان أبوبكر الأصم المعتزلي صاحب المقالاتفي الأصول، ذكره - 08 عبد الجبار الهمد اني فيطبقاتهم ومنتلامدته ابر آهيم بن اسماعيل بن عليه (لسان الميزان ٣/ ٤٢٧) الأعمـــش، سليمان بنمهرانأبومحمد الاعمش كان محدث الكوفة وعالمهاوكان أقرأهم لكتابالله وأعلمهم بالفرائض وأحفظهم للحديث رأى أنس بنمالك وكلمه ولميسمع منه توفي ١٤٨ ه (وفياتالأعيان ٢/٢ ١٣ شذراتالذهب ١/ ٢٢٠) الآمدى أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الفقيه الأصولي المتكلم له " الأحكام في أصول الاحكام في أصول الاحكام في أصول الفقه توفى ١٣١ هـ (شدر التالذهب ٥/ ١٤٤ طبقات الشافعية للسبكي ١/ ٣٠٦) - 07 الأوراعي عبد الرحمن بنعمروبني مد الأوراعي امام الديار الشامية في الفقه و الورع سكن بيروت ألف في الفقه وقد سئل ٧٠ ألف مسألة (حلية الاوليا ١٣٥/٦٠ الزركلي ١٤/٤) - oY الايجيي . عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الايجي الشافعي كأن اما ما في المعقول والاصول والبلاغة له شرح مختصر ابن الحاجب في اصول الفقه والمواقف ف - 01 علم الكلام توفى ٧٥٦ ه (شدراتالذهبة/ ١٧٤ الدررالكامنة ٢/ ٤٢٩) الباجي : أبوالوليدسليمانبنخلفبن سعد القرطبي المالكي أحد الاعمة الاعلام في الفقه والحديث والاصول والمناظرة ولى القضاء في الاندلس له المنتقى شرح الموطأ الاشارات في الحديث والحديث الموطأ الاسارات في المنتقى شرح الموطأ الاشارات المنتقى شرح المنتقى المنتقى المنتقى شرح المنتقى شرح المنتقى شرح المنتقى المنتقى شرح المنتقى المنتقى شرح المنتقى شرح المنتقى شرح المنتقى - 09 فَي أصول النَّفقه والنَّحدودفي آلاصول توفى ٤٧٤ ه (طبقات المفسرين ١٠٢/١ شذَّر ات٣١٤٣٣) الباقلاني القاضي أبوبقر محمدبن الطيبين محمد البصرى المالكي الأشعرى الاصولي المتكلم صاحبالمصَّنفاتالكَّثيرةٌ فيّعلم الكلّام وغيرةٌ توفي ٤٠٣٪ ه شذراتّالذهب ٣/ ١٦٨ البردوى : على بنمحمدبن الحسين بن عبد الكريم بنموس بن عيسى بن مجاهد أبو الحسن فخر - 71 الاسلام البردوى الفقيه بماورا النهر توفي ٤٨٢ ه له شرح الجامع الكبير للشيباني ولِه كتاب في أصول الفقه ١٠٠ تآج التراجم لقطلوبغا ١١ الجوّ اهر المضيئة ٢/٤٥٥-٥٩٥) بكيربنعبد الله بنالاشج كان من العلماء التابعين بمصر (طبقات الشيرازي٧٨٠) - 77 البصرى : أبوعبد الله المحسين بن على البصرى أسال معتزلة كأن على مذهب أبي حنيفة ل تصانیفکثیرة وفی ۳۱۹ ه (تاریخ بغداد ۷۳/۸۷ شدرات لذهب ۳/ ۲۸) البصری أبوالحسین محمد بن علی أبوالطیب البصری المعتزلی أصولی متکلم قوی الحجــة - 78 مليح العبارة غزير المادة له المعتمدفي أصول الفقه وغيره توفّي ٢٣٦ ه (شدرات الذهب ٣/ ٢٥٩ وفيات الأعيان ٣/ ٤٠١) البغوى: أبومحمدمحى السنة الحسين بن مسعود بن محمد البغوى الشافعي المعروف بالفراء امام في التفسيرو الفقه والحديث له شرح السنة ومصابيح السنة والتهذيب في فقه الشافعي ومعالم التنزيل في التفسير توفي ١٦ه ه(شدرات الذهب ٤/ ٤٨ طبقات المفسرين ١٥٧/١) البندنيجي والحسربنعبد الله - أوعبيد الله - أبوعلى البندنيجي الفقيه الشافعي التفاضي من أصحاب أبيءامد له كتاب الذخيرة في الفقه وله تعليقات في الفقه سماها "الجامع " توفى ٢٥٥ ه (الطبقات اللسبكي ٢٠٥/٤ تاريخ بغد اد٧/ ٣٤٣) البيضاوى أبو الخيرناص الدين عبد الله بن عمر بن محمد اليضاوى الشافعي امام في التفسير **– ٦٧** والمنطق واللغة والفقه له المنهاج وشرحه في الاصول توفّى ٦٨٥ ه (شذرات الذهب ٥/ ٣٩٢ وطبقاتالمفسرين ١/ ٢٤٢) التفتاراني ومسعود بن عمر سعد الدين التفتاراني وانتهت اليه رياسة الحنفية في رمانه له التلويح حاشية التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة اشرح العقائد في **— 7** 7 **A** أصول الدين توفَّى ٧٨٩ ه (الفوآعد البهية ١٣٤ - ١٣٧ التورى : سفيانبن سعيدبن مسر وق أبوعبد الله الثورى الكوفي أمير المؤمنين في الحديث أحدالائمة المجتهدين توفي ١٦١ ه (تاريخ بغداده/ ١٥١ الشذرات ١٥٠/١٠٠ الجبائي: أبوعلى محمدبن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصرى الفيلسوف المتكلمرأس المعتزلة وشيخهم أشهرمصنفاته تفسير القرآن ومتشابه القرآن توفي ٣٠٣ ه (شدرات الذهب ٢/ ٢٤١) وأبوهاشم عبدالسلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المتكلم من رؤس المعتزلة له الجامع الكبير وتفسير القرآن (شذرات الذهب ۲۸۹ طبقات المعتزلة ۱۰۰) جابر بن زيد الازدى الجوفي البصرى التابعي من أسرة آل البيت و امامهم توفى ۹۳ هـ

(معجم البلدان ۲/ ۱۸۷)

جلال : محمدبن أحمدبن محمدبن ابراهيم المحلى الشافعي أصولي مفسر توفى ٨٦٤ ه من كتبه تفسير الجلالين وشرح الورقات والبدر الطالع فيحلجمع البوامع في أصول الفقه ٠٠٠ (شستدرات الذهب ٧ / ٣٠٣)

الجويني : أبوالمعالي ضيا الدين عبد الملك بنعبد الله بنيوسف الشافعي المعرو ف **– ۲۳** بامام العرمين ، أعلم المتأخرين منأصحابالشافعي على الاطلاق المجمع على امامت ب معرمين ، اعدم المساهرين من اصحاب الشافعي على الاطلاق المجمع على امامته له البرهان والورقات في أصول الفقه والغياثي توفى ١٧٨ه (شذر ات الذهب٣/٨٥٣ وسبكي) الحسن بنات الحسن بنساب أن عددا

الحسن بن أبي الحسن بنيساً و أبوسعيد البصري مولِّيزيدبنشابت منكبًا رالتابعين توفَّي٠١ أه - YE (شذراتالذهب ۱/ ۱۳۲

ر سدرات الدسب ١١١١) مصن المساب المساب المساب المسلم بنحيان الهمداني توفى ١٦٧ هـ حسن بنصالح أبوعبد الله الحسن بنصالح بنحي بنمسلم بنحيان الهمداني توفى ١٦٧ هـ قال أحمد الحسن بنصالح صحيح الرواية ٥٠ صححه قوم وضعفه آخرون رموه بالتشيع و البدعة وجعله بعضهم فيدرجة سفيان الثورى في الفقه والورع (تهذيب التهذيب ٢٨٨/٢) حسن بنمسلم المكي ثقة توفى بعد المائة بقليل أخرج له الشيخان (التهذيب ٣٢٢/٣) - Yo - Y7

س بي بين عتيبة مولى كنده وقيل ولدهو وابراهيم النخعي فيليلة واحدة ولكنه تفقه بابراهيم بن عتيبة مولى كنده وقيل ولدهو وابراهيم النخعي فيليلة واحدة ولكنه تفقه بابراهيم توفى ١١٥ ه قال الأوزاعي قال يحيىبن أبيكثير ونحن بمنى لقيت الحكم ابن عتيبة ؟ قال قلتُ نعم ، قال ؛ مابين لابتيها أحدافقه منه قال وبها عطاء بن أبيرباح وأصحابه (طبقات الفقهاء للشيرازي ٨٣ – ٨٣)

حكيم بن معاوية بنحيدة والدبهزبنحكيم القشرى البصرى التابعي ثقة معروف وثقه ابنحبان (تهذيبالاسماء ١/ ١٦٧) - YA

حمادبن زيد بندرهم وهونظيرمالك في التثبت (سيراعلام النبلاء للذهبي ٤٤٧/٧) - Y9 قالعبدالرحمنمهدى الائمة أربعة سفيانالثورى ومالك وحمادبنزيد وابنالمبارك ٠٠٠ (طبقات الفقهاء للشيرازي ٩٤

الخوارزمي : يوسف بن أبيبكر بن محمد بن على السكاكي الخوارزمي الحنفي أبويعقوب سراج الدين له مفتاح العلوم فيه ١٢ علما من علوم الدين توفى ١٢٦ه (شدراته/١٢٢) - A. د آود الظاهري أبه سليمان د اودبن علي بن خلف البغد ادى الاصبهاني امام أهل الظاهر - A1

توفي ٢٧٠ ه (شذراتالذهب ٢/ ١٥٨ وتاريخ بغداد ٨ / ٣٦٩)

الرازى: فخرالدين أبوعبدالله محمدبن عمر بنالحسين الرازى الشافعي المفسر الرازى: فخرالدين أبوعبدالله محمدبن عمر بنالحسين الرازى الشافعي المفسر المتكلم الاصولي أحدالائمة في العلوم الشرعية له التفسير الكبير والمحصول في الاصول توفى ١٠٤ ه (شذرات الذهب ٥/ ٢١ طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢١٤) - AT

الراغب: أبوالقاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الاصبهاني توفى ٥٠٢ هـ المراغب الاصبهاني توفى ٥٠٢ هـ اهم مؤلفاته مفردات القرآن ومحاضرات الأدباء ٥٠٠ طبقات المفسرين ٢/ ٣٢٥)

الرافعي : أبوالقاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الرافعي مفسر محدث أصولي ورغ يعتبرمع النووى من محررى المذهب الشافعي ومحققية في القرن السابع له الشرح الكبير المسمى ب" فتح العزيزفي شرح الوجيز والشرح الصغير (طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٢٨١ وشذرات الذهب ٥/ ١٠٨

السربيع بن سليمان بن عبد الجبار كامل المرادي أبومحمد المؤذن المصرى صاحب الامام الشافعي الذى روى أكثركتبه وأثنى عليهالشافعي خيرا ٠ كان مؤذنا بمسجد عمروابن العاص . يقدم ألاصحاب روايته عند التعارض على رواية المزني ، توفى ٢٧٠ هـ (طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ١٣٢ شذرات الذهب ٢/ ١٥٩ طبقات الخفاظ ٢٥٢

الزركشي : أبوعبدالله بدرالدين محمدبن بجادر بن عبدالله الزركشي الشافعي الفقيه **7 A 7** الأصولي المحدث له البحر المحيط في أصول الفقه ،وكتب أخرى جامعة وقيمة منه البرهان. توفي ٢٩٤ ه (شذرات الذهب ٦/ ٣٣٥

زِفْسِ : زفربن الهذيل بنقيس العنبرى من تميم فقيه من أصحا ب أبي حنيفة أصله من

أصبهان أمام بالبصرة توفى ١٥٨ ه (شذرات الذهب ١/ ٢٤٣) الزهرى أبوبكر محمدبنمسلم بنعبيدالله بنشهاب الزهرى المدنيالتابعي توفى ١٢٤ هـ كان من أحفظ أهل زمانه وكان آتي دورالأنصار فلايترك أحدا الاسأله عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكله عمر بن عبد العزيز بجمع الأحاديث (وفيات الاعيان ٣/ ٣١٧)
زيد بن على بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو الحسين فقيه خطيب قرأ على و اصل بن عطاء
رأس المعتزلة و اليه نسبت الزيدية (تاريخ دمشق ٢/ ٣٢١ - ٣٢٤)

السبكي: أبونص تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الفقية الامولي اللغوى له شرح منهاج البيضاوى ورفع الحاجب عن مختص أبن الحاجب في أصول الفقه توفي ٧٧١ هـ (شدراتالذهب ٦/ ٢٢١)

السبكي أبوالحسُ عليبن عبدالكافي بنعلي تقيالدين السبكي الشافعي فقيه أمولي مفسر محقق نظار له الابتهاج فيشرح المنهاج فيأصول الفقه توفى ٧٥٦ ه وشذرات الذهب ٦/ ١٨٠ وطبقات المفسرين لَلْد اودي ١ /٤١٢)

سعيدبن عبد العزيز أبومحمد التنوخي التابعي فقيه أهل الشام مع الأوزاعي وبعده توفى ١٦٠ه (طبقات الفقها ً للشيرازي ٧٦).

وصى ١٠١٠ / سبب المسير السير المخزومي القرشي أبومحمد سيدالتابعين وأحد سعيدبن المسيب بن حزن بنأبي وهب المخزومي القرشي أبومحمد سيدالتابعين وأحد فقها المدينة السبعة جمع بين الحديث والفقه والورع ، كان أحفظالنا الأحكا م عمروأقضيته توفى ٩٤ هـ (طبقات سعد ٥/ ٨٨ والوفيات ٢/ ٢٠٦) الشاطبي : ابراهيم بنموسي بنمحمد اللخمي من علماء المالكية كان امامامحققا أصوليا مفسرا فقيها محدثا نظارا ثبتاورعا بارعافيالعلوم له استنباطات جميلة وفوائد لطبفة من تصانبفه المعافقات في أعمالا فقد مالاعتمام الشعرة المعافقات في أعمالا فقد مالاعتمام الشعرة المعافقات في أعمالاً فقد مالاعتمام الشعرة المعافقات في العبرالاً المعافقات في أعمالاً فقد مالاعتمام الشعرة المعافقات في العبرالاً العبرال وفوائد لطيفة من تصانيفه الموافقات في أصول الفقه والاعتصام (شجرة النور الزكية ٢٣١ الاعلام ١/ ٧١)

الشربيني : هوعبدالرحمن بنمحمدبنأحمد الشربيني فقيه شافعي مصرى ولى مشيخة الأزهر بين ١٣٢٢ ـ ١٣٢٤ هـ ، توفى بالقاهرة ، له تقرير على شرح جمع الجوامع فيأصــول الفقه (الاعلام للزركلي ٤/ ١١٠ ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٥/ ١٦٨) - 90 شريح : أبوأمية شريّح بنالُحارث بنقيس بنالّجهم الكندي من أشهر القُضاة في صدرالاسلام **– ۹**٦ اصله من اليمن ولى القضاء في الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلى ومعاوية واستعفى أيام الحجاج فاعفى سنة ٧٧ ه توفى ٧٨ ه (شذرات الذهب ١/ ٨٥ طبقات بن سعد٦/٩٠-١٠٠) الشريف أبوجعفر ابن موسى الحنبلى توفي ٤٧٠ ه كان عالما فقيها ورعا لأيخاف في الله لومة لائم كان شديد القول واللسان على أهل البذع وكان امام الحنابلة في عصره - 97 (التاج المكلل من جواهر مآثر الطر از الأول لأبي الطيب صديق حسن خان القنوجي ١٨٣) الشعبي: أبوعمرو عامر بنشراحبيل بنعبددىكبار الشعبي من حمير تابعي كوفي له مناقب توفى ١٠٣ ه (تاريخ بغداد ١٢ / ٢٢٩ شدراتالذهب ١/ ١٢٦ الوفيات ٢/ ٢٢٧) - 9A الشوكاني: محمدبنعلي بنمحمدبنعبدالله الشوكاني الصنعاني توفى ١٢٥٠ هُ نشأ بصنعاء وحفظالقرآن ثم حفظمتونالكتب ولازم العلماء حتى صارامامافيالفقه و - 99 الحديث وكان على مذهب الامام زيد ثمنبذالتقليد واتبع مذهبالسلف له رسائل كثيرة وفتح القدير في التفسير ونيل الاوطارفي الفقه وارشاد الفحول في اصول الفقه ٠٠ (من مقدمة كتابه نيل الاوطار ١/٣- ٨) ر من معدمة بيارة وطار ١/ ٢- ٨) الشيرازي: جمال الدين ابراهيم بنعلي بنيوسف الفيروز آبادي الشافعي المعروف بأبي اسحاق الشيرازي له المهذب في الفقه واللمع وشرحه في أصول الفقه والتبصرة أيضا في الاصول توفى ٤٧٦ ه (الطبقات للسبكي ٢١٥/٤ وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٩) أبوعبد الله محمدبن عبد الرحيم بنمحمد الملقب بـ " صفى الدين الهندي" الأرميون الفقيم الشافع الأمار المنافع الأمار المنافع الأمار المنافع الأمار المنافع الأمار المنافع الأرمىسوى الفقّيه الشافعي الأصّولي ولدّبالهندّ وقدماليمن والحجازوَمصروسورية واستقرفيه للتدريس والفتوى وكآن قوىالحجة ، ناظرالامام آبنتيمية في دمشق وله الزبدة في فيعلم الكّلام والفائق في التوحيد ونهاية الوصل الّي علم الأصول توفّي ٧١٥ ه ("الطبقات للسبكي ٩ / ١٦٢ شذرات الذهب ٦/ ٣٧) الصيرفي : أبوبكر محمدين عبدالله الصيرفي الأمام الأصولي تفقه على ابن سريج ألف كتابالاجماع وشرح الرسالة توفى ٣٣٠ ه (تاريخ بغداده/٤٤٩ شذرات الذهب ٢/٥٢٣) - 1.7 الضحاك . أبو القاسم الضحاك بن مراحم الهلامي النخراساني المفسر ،روى عنه تفسيره - 1.5 عبيدبنسليمان توفي ١٠٢ ه (شذرات الذهب ١/ ١٢٤ طاوس: طوس بنكيسان أبوعبد الرحمن اليماني الحميري مولاهم من كبارالتابعين - 1 - 8 علماً يَهم اتَّفقواعلى جَلالته وصلاحه اسمه ذكوانَّ وطاوس َلقبه لانه كأن طاوَّس القرآءُ له قصة شهادة وجرأة مع الحكام توفى ١٠٦ه (شذرات / ١٣٣ وطبقات الحفاظ ٣٤) عبد الرحمن بنسابط الجمحي المكي ثقة توفى ١١٨ه أخرجه له مسلم وأبداود (التهذيب ٦/ ١٨٠ والتقريب ١/ ٤٨٠) عبدالرحمن بنمهدى بنحسان أبوسعيدالبصرى اللولوى الحافظ روى عنشعبة ومالك و السفيانين والحمادين وخلق كان أحداركان الحديث بالعراق كتبعنصغارالتابعين ، كان يحـج كلِّ سنـة توفّى ١٩٨ ه (شذرّاتالذهب ١/٥٥٣ تاريّخبغداد١/١٠٤٠ الحفاظ ١٣٩) بنأَّبي الهذيلُ ، هوابوالمغيرة الكوفي ثُقة توفي فيولاية خالدالقسرى على - 1.4 العراق أُخْرَج لَّه الْترَمِّذي وٱلنسَّأْئِي (ّالتهذيّبة /٦٢ والّتقريبُّ ١/٨٥٨) عبد الله بن الحسن لعله عبد الله بن السحس بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني أبومحمد ثقة توفى ١٤٥ هـ أخرج له أبود إودوالترمذي (التهذيب ١٨٦/٥ والتقريب ١٠٩/١) عبد الوّهاب القاضي المالكي هوابومحمد عبد الوهاب بنعلي بننصربن أحمد بن الحسيب البغد آدى الفقيه "المالكي" الأصولي الشاعرالاديب الزاهد، تولى القضاء بالعراق ومصر له المعوّنة فيشرح الرسالّة والّنصّرة لمذهّبمالك في١٠٠ جزء وشرحالمدونة والتلفيص توفى ٢٢٢ ه (شُدِّرات الدهب ٣/ ٢٢٣ ووفيات الاعيان ٣/ ٣٨٧) عبيدة السلماني هو أبومسلم ويقال أبوعمروعبيدة بنعمرو السلماني المرادى الهمداني التابعي • أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره توفى ٧٢ ه قال اسحاق : كان يقال ليس الكوفة أعلم بالفريضة من عبيدة والحارث الأعور (طبقا طلشيرازى ٨٠) عصوة بن الزبيرين العوام الاسدى أبوعبد الله المدني أحدفقها المدينة السبعة جمع عصوة بن الزبيرين الدة كانكثر المحمد الله المدني المدني المدينة السبعة جمع عصوا المدني المد بين العلم و العبادة كانكثير الصوم توفى ٩٤ ه (شذر ات الذهب ١٠٣/١ و الحفاظ ٢٣) عطاء أبوم حمد عطاء بن أبيرباح المكيم ولي قريش كان فقيه الحجاز قال أبو حنيفة مارأيت أفضل منه توفى رمضان ١١٤ ه أو ١١٥ ه (شذر ات الذهب ١٤٧/١ –١٤٨ ووفيات الاعبان ٢٣/٢٤) - 111 عكرمة : أبوَعبد الله بنعبد الله مولى أبنعباس أحدفقها عمكة من السّابعين الأعلام - 117 أصلَه من المَغرب توفي ١٠٤ ه (شذرآتالذهب ١٣٠/١ وطبقاتالمفسرين١/٠٣١) ملك العلماء علاء الدين أبوبكربن مسعود بن أحمد الكاساني من ائمة الحنفية أخذ عن علاء الدين السمرقندي وشرح كتابه المشهور "تحفة الفقهاء" تولى بعض الاعمال لنور الدين الشهيد توفي بحلب له بدائع الصناعع والسلطان المبين في أصول الدين (الفوائد البهية ٥٣ والجواهر المضيئة ٢٤٤/٢ والاعلام ٢/ ٤١) -118 المحمولي تفقه علاء الدين أبوبكربن محمد بن أحمد السمرقندى تفقه على الامام آبي لمعين المحمولي تفقه علاء الدين أبوبكربن محمد بن أحمد السمرقندى تفقه على الامام آبي لمعين المحمولية عليه الكاساني وأستاذ صاحب الهداية له ميزان الفصول في نتائج العقول في أصول الفقه (طبقات السنية برقم ۱۸۷۹ الجواهر المفيئة ۲۶/۶) -110 عُلاءُ الدين عبد العزيزبن أحمد بن محمد البخارى تبحرفي الفقه والاصول وله كشف الأسرار شرح أصول البزدوى في أصول الفقه (الفوائد الهية ٩٤ والجواهر المضيئة ٢٤/٢٥)

-117

١١٧- عمروبن دينار أوبومحمد الجمحي مولاهم المكي التابعي أحدالائمة المجتهدين وأصحاب المُدَّهَ روى عَنجابرو أبيهريرة وَ ابنَّعمر وروعته شعبة وَحمادانوسفيانان وقتادة وغيرهم استقر بمكة توفى ١٢٦ هـ (شذراتالذهب ١٧١/١ وتذكرة الحفاظ ١١٣/١)

عيسى بنأبان النفعي ، أبُوموسى أخذعن محمد بن الحسن كان حسن اللفظ للحديث توفى ٢٢١ هـ (طبقيات الحنفية لطاش كبرى زاده ٣٢ وتاريخ بغداد ١١/ ١٥٧)

الغزالي: حجة الأسلام محمد بن محدد الغز الي الطوسي الشافعي صاحب المواقف في خدمسة الاسلام في مجال العلوم العقلية والشرعية درّس في المدرسة النظامية طويلا ثم اعتزل لأصلاح النفس والتأليف ، له المنخول والمستصفى فيأصول الفقه وكتب أخرى قيمة توفى مده ه (الطبقات للسبكي ١٠٦ – ٣٨٩ شدرات الذهب ١٤)

١٢٠ - الفراء : أبوزكريا يحيّى بنزيادبن عبد الله الديلمي المعروفبالفراء ، امام في اللغة والنَّحو والأدب له معاني القرآن توفي ٢٠٧ ه(وفيَّاتالاعيَّان ٥/٥٢))

١٢١- النَّقاضِ ۚ: هوالحسين بن محمدَّ بن أحمَّد المروِّزي أبوعليُ النَّفقيه الشَّافَعي المعروف بالقاضي صاحب الوجه في المذهب الشافعي وهو المر آدب القاضي أذا أطلق في المذهب الشافعي توفى ١٦٦٦ه (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 3/٢٥ ٣ وشدرات الدهب ١٠٠٣)

١٢٢- النَّقاضي أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين القَّاضي ابن شيخ المُذهب القاضي أبويعلى الفراء كان عالمًا بُفروع المذهب وكان مفتيا ومناظرا . له المفردات في الفقة وأمول الفقيد وطبقات المنابلة قتل غيلة ٢٦٥ ه (شدرات الذهب ٧٩/٤ ذيل طبقات المنابلة ١٧٦/١)

۱۲۳ - قاض القضاة : عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار البهمذاني الاسد آبادي أبو الحسن أمولي متكلم ، كان شيخ المعتزلة في عصره لقبوه بقاض القضاة ولى القضاء بالري له كتب توفي ١٥٥ ه (طبقات المعتزلة ١١٨ -١٢٠ والاعلام للزركلي ٤٧/٤)

وتوثيقه وحفَّظه واتقانه وفضله و كان عالمابالتفسير واختلاف العلماء والنسب وله باع في العربية وايام العرب توفي ١١٧ بالطاعون (طبقات الحفاظ٤٧ شذرات ١٥٣/١٠)

١٢٥ - الْقرآفي : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن ادريس الصنهاجي المالكي ، كأن امامافي الفقه والاصول والعلوم العقلية وله تنقيح الفصول وشرحه فيشرح المحصول فيأصول الفقه الفروق وكتبِأخرى قيمة توفى ١٨٤ هـ (الديباج المذهب آ/ ٢٣٦)

الفروق وكتباخرى قيمة توفى ٦٨٤ ه (الديباج المدهب ١/ ٢٣٦)

١٣٦ - القرطبي: أبوعبد الله محمدبن أحمدبن أبيبكر بنفرح الانصارى الخزرجي القرطبي الفقيه المفسر المحدث ١٠٠ له أحكام القرآن في التفسير توفى ٢٧١ ه (شذر اتالذهب ١٣٥٥٣)

١٣١ - القفال الشاشي : أبوبكر محمدبن علي بن اسماعيل الفقيه الشافعي امام عصره في الفقه و الحديث و الاصول و اللغة و الادب أول من صنف في الجدل و الخلاف له كتابغي أصول الفقه و حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء اتوفى ١٥٠٨ (طبقات سبكي ١٠٠٣ و شذر ات٣/١٥)
١٨١ - الكرخي: أبو الحس عبد الله حاو عبيد الله حبن الحسن بند لال بن دلهم ١٠ انتهت اليه رياسة أصحاب أبي حنيفة بعد أبي خازم و أبي سعيد البردعي ، وعنه أخذ أبوبكر الرازى و والشاشي ١٠٤٠ ابن كمال باشا في طبقة المجتهدين في المسائل توفي ١٤٠ هو الله الفه اعد المدهنة ١٠٤٠ وقد، اتالذهب ١٨٠٣) (الفوأعد البهية ١٠٨ وتاريخ بغدّاد ١٠/ ٣٥٣ وشدّراتألذهب ٣٥٨/٢)

١٣٩ - الليث : بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث أمام أهل مصر في عصره في الحديث و الفقه أصله من خراسان توفى ١٧٥ ه قال الشافعي الليث أفقه من مالك آلا أن أصحابة لميقوموا به" (وفيات الاعيان ١/ ٤٣٨ وطية الاولياء ٧/ ٣١٨

- الماوردى القاضي أبوالحسن على بن محمد بن حبيب البصري الشافعي أحد الائمة الاعلام له كتب قيمة مثل الحاوى في الفقه والاحكام السلطانية وأدب الدنياو الدين توفى ٤٥٠ ه (شُذراتالذهب ٣/ ٢٨٦ وطبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٢٦٧)

١٤١ - مجاهد : بن جبير أبوالحجاج المكي مولي بني مخرُوم تابعي مفسر أخذالتفسير عنابن عباس تنقل في الاسفار حتى استقر في الكوفة توفى ١٠٤ ه (طبقات الفقها ١٥٤ وميزان الاعتدال ۳/ ۹

الله بن عبدالشكور من ولاية بهار في شمال الهند فقيه أصولي محقق ولاه السلطان عالمكير قضاء لكهنئو ثم حيدرآباد ثم في عموم الهند له مسلم الثبوت في أصول الفقه توفى ١١١٩ ه (الاعلام ٦/ ١٦٩ ومعجم المولفين ٨/ ١٧٩) ، الاعلام ١٤٣ في الفقيه العابد صاحب ابن مسعود كان علم بالفتوى من شريح المحدوق بن الأجدع الهمداني الفقيه العابد صاحب ابن مسعود كان علم بالفتوى من شريح المحدود المحدود كان علم ا

صلّی خُلْف أَبیبكر وعمر توفی ٦٣ ه (شذراتالذهب ٢١/١ وطبقات الفقها، ٧٩) ١٤٤هـ مكحول بن عبدالله أبوعبدالله من سبی كابل وكانسنديالايفصح أخذمنه الاوزاعي وسعيد ابنعبدالعزيز استقربالشام توفی ١١٨ ه (طبقات الفقها، للشيرازی ٧٥)

١٤٥ - الموفق الحنبلي عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي موفق الدين بن قدامة كان حجة في المذهب الحنبلي قال ابن تيمية ، مادخل الشام بعد الاوراعي أفقه من الشيخ الموفق. له الروضة في أصول الفقه توفّى ٦٢٠ ه (شذرات الذهب ٨٨/٥ وذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٣١)

١٤٦ - ميمون بن مهران أبوأيوب العراقي الفقيه تابعي قاضي الجزيرة من العلما الصالحين

توفى ١١٧ ه (العبر في أُخبار من غَبر ١٤٧ ") ١٤٧ - النخعي أبوعمر ابراهيم بنيزيدبنقيس بنالاسود توفي ٦٦ ه من أكابرالتابعين ومن أهلالكوفة كان اماما مجتهداله مذهب (طبقات سعدة ١٨٨/٦ ١٩٩ وحلية الاولياء ١٩٩٤) ١٤٨ - النسفي عبدالله بنأحمدبن محمود حافظ الدين أبوالبركات له كتاب المنار وشرحه في

أصول الفُقه ٧٩١ ه (تاج التراجم لقطلوبغاً ٣٠ ً

١٤٩ ـ نعيم بن حماد هو ابِنمعاوية بنالحارث أبوعبدالله المروزى نزيل مصر صدوق يخطئً كثيرًا توفى ٢٢٨ ه أخرج له البخاري وغيره فقيه عارف بالفرائض (تهذیب التهذیب ۱۰: ۵۸ والتقریب ۲/ ۳۰۰)

النووى : شيخ الاسلام أبوزكريا يحيى بنشرف بنمرى النووى أستاذ المتأخرين قالعنه السبكي : كانسيد احصورا من له الزهدو القناعة ومتابعة السلف من أهل السنة والجماعة ٠٠٠ لايُّصرف ساَّعة فيغيرَطاعة ٠٠ هذَّامعَ التفنن فيَّأصناف العلوم فقَّها و حديثاً ولُغـة له رياض الصالحين شرح صحيح مسلم والمجموع شرح المهذب في الفقه وروضة الطالبين في الفقه وروضة الطالبين في المديث والأذكار توفى ٦٧٦ ه وهوابن اربعين سنة ٠٠ (شذرات الذّهب ه/ ٣٥٦ وطبقات الشافّعية للسبكي ٨/ ٣٩٥ أ

101 - الهروى : نسبة الى هراة واشتهركثيرون بهذه النسبة ولكن اذا أطلق في الفقه والقضاء فهو القاضي أبوسعد محمدبن أحمد بن أبييوسف الهروى تلميذ القاضي أبي العاصم قاضي همذان ١٠ له شرح أدب القضاء والاشراف على غوامض الحكومات كان من الائمة الفقهاء توفى ١٠٠ ه (طبقات الشافعية للسبكي ١٥/٥) ١٥٢ ـ هشام بن عروة بن الزبيربن العوام الاسدى المدني أبو المنذر أحد تابعي المدينة المكثرمن الحديث توفى ١٤٦ ه (شذرات الذهب ١/ ٢١٨ وتاريخ بغداد ٢٧/١٤)

۱۵۳ ـ يحيى الأنصاري هويحيى بنسفيد بنقيس الانصاري البخاري أبوسعيد قاضي من أكابر أهل الحديث من أهل المحديثة ولى القضاء فيزمن بني أمية توفي ١٤٣ هـ

(تاریخ بغداد ۱۶/ ۱۰۱) یحیی بن کثیر هویحیی بن أبیکثیر صالح بنالمتوکل الطائی مولاهم الیمانی کان أحد العلماء الاعلام وانماعد مع الزهری توفی ۱۳۹ ه (شذرات الذهب ۱/ ۱۷۲ وطبقاتالحفاظ ۱۵)

```
ـهر س الـمـمـر
```

القرآن الكركم للشافعــى ، أبي عبدالله محمد بن ادريس (٢٦٤ ه) ۱ ـ الأم

الطبعـة المصريـة الشعبيـة ، ١٣٨٨ ه ٠

٢ _ الابهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول للبيضاوى

لعلى بن عبدالكافي السبكي ـ ٧٥٦ هـ وولده تاج الدين عبدالوهاب بنعلي السبكي - ٧٧١ه -

دارالكتب العلمية ، ١٤٠١ ه ٠

٣ _ الاجماع فيالتشريع الاسلامــي لمحمـد صـادق الصــدر

 ٤ ـ الاجمــاع : لأبـي بكر بن محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى - 117 a -

طبعة دار طيبة الرياض ، ١٤٠٢ هـ •

ه ـ احـكام القرآن لابي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربـي

- ١٤٥ هـ طبعة الطلبي ٠

٦ - الاحكام في أصول الاحكام ٠ لأبي محمد على بن حزم الظاهرى -٢٥٦ ه -تحقیق : أحمد محمد شاکر ۰

دار آلافاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٣ ه

٧ ـ الاحـكام في أصول الاحكام : لسيف الدين أبوالحسن علىبن أبي على محمد .

الامدى - ۷۲۷ ه -

طبعة مصرية ١٣٨٧ه

٨ - ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصـول •

لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ـ 1700 هـ

دار البــاز مكة المكرمة ، ١٣٩٩ ه

٩ ـ أصـول السرخسي لأبي بكـر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

دار المعرفحة لبنان ، ١٣٩٣ه

١٠ ـ أصول الفقصه وابن تيميصة ٠ للدكتور صالح عبدالعزيز آل المنصور ٠ طبعة أولى ١٤٠٠ ه ٠

11 - أصول مذهب الامام أحمد بن حسنبل : للدكتور عبدالله بنعبدالمحسنالتركيه القاهــرة ١٣٩٤ هـ

١٢ ـاعـلام الموقعين عن رب العالمين ٠ لشمس الدين أبي عبدالله بن محمد بن أبي بكـر المعروف بابن القيم الجوزية ـ ٧٥١ هـ ـ طبعة دارالجيل ، لبنان ، ١٩٧٣ م •

١٣ ـ الافصاح عن معاني الصحاح ٠ لعون الدين أبيالمظفر يحيى بن محمدبن • هبيرة الحنبلـــي - ٥٦٠ هـ الشهير بالوزير •

١٤ ـ بدائع الصخائع في ترتيب الشرائع ، لملك العلماء علاء الدين أبي بكـر ابن مسعود الكاسانــي ـ ۸۷۰ هـ ـ دارالكتاب العربي ، ۱٤۰۲ هـ •

١٥- بدايسة المجتهد ونهاية والمقتصصد ٠ لأبي الوليد محمد بن أحمد محمصد ابن أحمد بن رشـد القرطبـي – ٥٩٥ ه – طبعـة الحلبـي ١٣٧٩ ه ٠

١٦ -البحـر المحيـط - في أصول افقـه - لمحمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي المخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة 3 P Y &

أم القرى بمكة المكرمة •

١٧ - البرهان في أصول الفقه لامام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله
 الجبويني - ٤٧٨ ه - تحقيق عبدالعظيم الديب ٠
 طبعة القياهرة ١٤٠٠ ه ٠

١٨ ـ البيضـاوي مع الاسنوي والبدخشـي طبعة مصريـــة .

19 - تاج العروس من جواهر القاموس لمحبالدين أبي الفيض الحسيني الواسطي المرتضى الزبيدي

۲۰ - التبصرة في أصول الفقه لأبي اسحاق ابراهيم بن على بنيوسف الفيرور آبادى التبصرة في أصول الفقية الشيصراري - ٤٣٦ هـ -

طبعة دارالفكر ١٤٠٠ ه

۲۱ ـ تفسیرالطبری (جامع البیان عن اویل آی القرآن) لأبي جعفر محمدبن جریر الطبـری ـ ۳۱۰ ه

طبعة دارالفكس ١٤٠٨ ه

٢٢ ـ تفسير القرطبي (الجامع لاحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ٢٠ ـ ٢٧١ هـ ـ

دارالكتب المصرية طبعةبيروت ١٣٥٦ ه

۲۳ - التفسيس الكبيس (مفاتيح الغيب) لفخرالدين محمد بن عمربن الحسيسسن الرازى - ٦٠٦ ه

طبعة طهـــر ان ٠

٢٤ ـ تلخيص الحبير فيتخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجــرالعسقلاني ـ ٨٥٢ هـ ـ طبعة ١٣٨٣ هـ

٢٥ ـ شرح التلويح على التوضيح لصدر الشريعة لمتن التنقيح في أصول الفقه
 لعبيد الله بن مسعود البخارى الحنفي المعروف

بصدرالشريعة _ ٧٤٧ ه

مع شرحه لسعدالدين مسعودين عمرالتفتازانيي - ۲۹۲ ه -

طبعة دارالكتب العلمية بيروت • .

٢٦ ـ التمهيد في أصول الفقـه لمحفوظ بن أحمد بن الحسن المعروف بأبي الخطــاب الكلوذاني الحنبلي ـ ١١٠ ه طبعة جامعة أم القرى ١٤٠٦ ه

٢٧ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لعبدالرحمن بن الحسن الأسنـوى الشافعي
 ٢٧ هـ دارالباز مكـة المكـرمـة ٠ ١٣٧٨ هـ

۲۸ - التقرير والتحبير شرح المحقق ابن أميرالحاج - ۸۷۹ ه - على التحريلين
 لكمال بن الهمام - ۸۲۱ ه فيعلم الاصول ٠

طبعة دارالكتب العلمية ١٤٠٣ هـ

٢٩ تنقيح الفصول شرح في اختصار المحصول في الاصول لشهاب الدين أبي العباس
 أحمد بن ادريس الصنهاجي القرافي ١٨٤هـ -

طبعة دارالفكر ١٣٩٣ ه

٣٠ ـ تهذيب اللغة لآبي منصور بن أحمد الارهــرى

طبعة مصريـــة ٠

٣١ ـ تيسيـر التحـريـر شرح التحرير لمحمد أمين المعروف بأميربادشاه طبعة الحلبي ١٣٥٠ ه

٣٢_ جواهر الاكليل شرح مختصر الخليل فيمذهب الامام مالك • للعلامة صالح عبدالسميع الازهرى • طبعة الحلبي •

٣٣ ـ حاشية العلامة سعدالدين التفتازاني ـ ٧٩١ هـ على شرح عضدالدينوالملة ـ ٧٦٠ هـ لمختصر المنتهى الاصولي لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبيبكر بنيونس الشهير باين الحصاحب ١٤٠٠ هـ . دارالكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ دارالكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ

٣٤ - حاشيـة الدسوقي على الشرح الكبير للدردير على مختصر خليل لمحمد بن عرفـة الدسـوقـي - ١٢٣٠ ه - في المذهب المالكي • طبعة دارالفكــــر •

٣٥ - حاشية الشيح حسن العطار على شرح الجلال على جمع الجوامع لابن السبكي
 طبعة دارالكتب العلمية بيروت

٣٦ - الحساوى في الفقـه الشافعي للماوردى على بن محمـد بن حبيب أبوالحسن الحسن الحسافي ــ ٤٥٠ هـ -

المخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى •

٣٧ - حجية الاجماع وموقف العلماء منها للذكتور محمد محمود فرغلي وطبعة مصرية ١٣٩١ هـ

٣٨ - حلية العلماء في مذاهب الفقهاء للشاشي القفال سيف الدين أبي بكر محمــد ابن أحمد ـ ٥٠٧ هـ ـ طبعة أردنيـة ١٤٠٠ هـ

٣٩ ـ رحمـة الأمـة في اختلاف الاجمـة لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن الدمشقــي الشامن الهجرى ٠

دارالكتب العلمية ١٤٠٧ ه

٤٠ - رد المحتار على الدرالمختار شرح تنويرالابصار الشهير بحاشية ابن عابدين
 لمحمد أمين عابدين بن عمر ابن ×ابدين - ١٣٥٦ه - دارالفكر ١٣٩٩ هـ

13 - الرسـالـة لمحمد بن ادريس الشافـعـي أبي عبدالله القرشـي المطلبي ٢٠٤ هـ ـ

تحقیق : أحمـد محمد شـاکـــر ٠ طبعة مصـریـة ١٣٥٨ ه ٠

عبد الكافي بنعبد الكافي عبد الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين عبد الوهاب بنعلي بنعبد الكافي السبكــــي ـ ٧٧١ هـ ـ

المخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى

٤٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين سيد محمود الالوسي البغدادى - ١٢٧٠هـ -

طبعة دارالفكـــر ١٤٠٣ هـ كال المنووى أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي ـ ٦٧٦ هـ على المنووى أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي ـ ٦٧٦ هـ على المنووى المناسق ٠

60 - روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي - ٤٥ م - ٦٢٠ ه -

القاهصيرة ١٣٩٥ هـ ٢٦ عديمة لامام الائمة أبي كرمحمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي النيسابورى - ٣١١ ه - تحقيق : دكتور مصطفى الاعظمي ٠ المكتب الاسلامي ١٣٩٥ هـ

٤٧ - سنا ابن ماجسة لمحمد بن يزيد ابن ماجة - ٢٧٣ ه - تحقيق : محمد فوّاد عبدالبا قي طبعة الحلبسي ١٣٧٢ ه

٤٨ ـ سنن ابي داود لسليمان بن أشعث السجستاني ـ ٢٧٥ هـ

```
لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي۔ ٤٥٨ هـ
                                                                    ٤٩ - سنسن البيهقسي
                                      طبعة حيدر اباد ،
    لأبي عيسي محمد بن عيسي بن سودة. الترمذي ـ ۲۷۰ ه ـ
                                                                     ٥٠ ـ سنن الترمدي
                     تحقیسق: أحمد محمد شاكسسر .
                                          5071 a
                    وشرحه : تحفة الاحوذي للمباركيــوري
                    لعلي بن عمر الدارقطني ـ ٣٨٥ هـ ـ
دارالمعرفــة ١٣٨٦ ه
                                                                   ٥١ - سنسن الدارقطني
               لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب ـ ٣٠٣ ه _
                                                                      ٥٢ ـ سنـن النسائي
     ٥٣ - شرح المحلى على جمع الجوامع لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى - ٨٦٤ ه -
على هامش حاشية البناني •
  محمد بن حبان بن أحمد أبوحاتم البستي التميمي ـ ٣٥٤ هـ
                                                                     ٥٤ - صحيح ابن حبان
        للامام الجافظ أبيعبدالله محمدبن اسماعيل - ٥٦ م ه
                                                                       هه صحيح البخاري
                                                                        ٥٦ ـ صحيح مسلم
           للامام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى
                                      النيسابوري ـ ۲٦١ ه ٠
    ٥٧ ـ العـــدة في أصولالفقهلا بي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي
                                                     403 a _
                                مؤسسة الرسيسالة ١٤٠٠ ه
   ٨٥ -فت-ح البارى فيشرح البخارى للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقالاني - ١٥٨٣ -
                               طبعة القاهرة
       ٥٩ - فتح القدير ( شرح الهداية ) لكمالالدين محمد بن عبدالواحد ابن الهمام ٠
      دار صادر بيروت ، بهامش الفتح محمدبن عبدالكريم الشهرستاني ـ ١٤٥٨ هـ بهامش الفصل فيالملل و الاهواء والنحل لابي محمد بن على بن أحمد ابن حـزم الاندلسي الظاهرى ـ ٢٥٦٨ هـ ، القاهــرة ١٣٦٧ هـ ،
             ٦١ - فواتـح الرحموت بشرح مسلم الثبوت لمحب الله بن عبد الشكور البهارى
                لعبدالسعلى محمد بن نظام الدين الانصارى ·
بهامش المستصفى للغزالي ·
                     طبعة بيروت عن طبعة بولاق ١٣٢٢ ه ٠

    ٦٢ - كشاف القناع عن متن الاقناع لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي - ١٠٥١ ه - طبعة حكومية بمكة المكرمة ١٣٩٤ هـ

 ٦٣ ـ كشف الأسسرار عن أصول البردوي لعلاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري ـ٧٣٠هـ
                   طبعة دارالكتاب العربي لبنان ١٣٩٤ ه
   ٦٤ - الكوكب المنير شرح المختصر في أصول الفقه لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن على
        الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار ـ ٩٧٢ هـ ـ
طبعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة     ١٤٠٠ ه
    لأبى الفضل جمال الدين محمد بنالامام جلالالدين بن آبي
                                                                        ٦٥ - لسان العرب
     العز مكرم بن شيخ مجدالدين المعروف بابن منظـــور
                  الافریقی المصری آلانصاری ۰ ـ ۷۱۱ ه ـ
   ٦٦ - اللمع ( في أصول الفقه ) لأبي اسحاق ابراهيم بن على الفيروزآبادى الشيرازى
                             الطبسي ١٣٧٧ ه
                                             ٦٧ - المبسـوط لشمـس الائمـة السـرخســي
                      دارالمعرفسة •
    ٦٨ ـ المجموع شرح المهندب للحافظ أبي زكريا محنيالدين بن شرف النووى ـ ٦٧٦ هـ
٦٩ ـ المحصول في علم أصول الفقـه لفخرالدين محمد بنعمر بنالحسين الرازى ـ ٦٠٦ هـ ـ
```

تحقيق: دّه طه جابر فياض جامعة الامام محمد بن سعسود بالرياض ١٤٠٠ ه

دارالكتب العلمية ١٤٠٨ ه

لابي محمد على بن أحمد بن سعيد ابن حزم الاندلسي - ٤٥٦ هـ -

٧٠ ـ المحلى بالاثسار

```
٧١ - مخستارالصحاح
              لمحمد بن أبي بكر عبدالقـسادر الرازى ـ ٦٦٦ هـ
                                                         دارالكتاب العربي ١٩٦٧ م
                                                                                   ٧٢ ـ مختصر المنتهى الاصولي لابن الحاجب
     وعليه شرح القاضي عضدالدين والملة الايجي ـ ٧١٦ هـ ـ
                                                            والتفتار آني - ٢٩١ ه -
                                                           طبعة مصريحة ١٩٧٣ م
       ٧٣ - المحدوضة الكبرى برواية سحنون عن عبدالرحمن بن القاء سم عن الامام مالك
                                               ابن أنسس الاصبحبي ۔ ١٧٩ ه ۔
                                                                                دار سیادن ۰
                                                          ٧٤ - مراتب الاجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات
               الابن حسرم محمد على بن أحمد بن سعيد الظاهري
                                                       طبعة دارالكتب العليمية
         ٧٥ ـ المستدرك على الصحيحين في الحديث للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد اللــه
                                           الحاكم النيسابوري ألم 600 ه.
طبعة حيدراباد الهنسد •
                ٧٦ - مسند أبي داود الطيالسي للحافظ سليمان بن داود بن الجارود البصري
                                                                          - 7.3 a -
                                     طبعة حيدرآبساد الهنسد ٠
                                       للامام أحمد بن حنبا - ٢٤١ ه -
                                                                                                                   ۷۷ ـ مسنــد أحمــد
                                                                                  P 1771 a
                       ٧٨ - المسوّدة لألتيميسة ( في أصول الفقه ) لثلاثة من اسرة تيمية ٠
  أ - مجدالدين أبوالبركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية
           ٢ - شهاب الدين أبوالمحاسن عبدالطيم بن عبدالسلام
   ٣ - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ٠٠ ابن تيمية
                                 الحراني شيخ الاسلام - ٧٢٨ ه -
وب المستصفى من علم الاصول لأبي حامد محمدبن محمد الغزالي حجة الاسلام ـ ٥٠٥ هـ دارصادر عن طبعة بولاق ١٣٢٢ ه ٠ ١٠٥ هـ ١٠٥ ـ ١٠٥ م ١٠٥ ـ ١٠٥ م ١٠٠ 
    لعبدالله بن محمد بن ابراهيم بن أبيشيبة ـ ٢٣٥ هـ ـ
طبعة حيدرآباد الهند ١٣٨٦ ه •
                                                                                                                   ٨١ ـ مصنـف ابن أبي شيبـة
                                                                                                                       ٨٢ -- مصنف عبدالرزاق
                           لعبدالرزاق بن همام الصنعاني _ ۲۱۱ هـ تحقیق : شیخ حبیب الرحمن الاعظمي الهندی
                                                                      كراتشمي ١٣٩٠ ه
    ٨٣ - المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلي
                                                                                - F73 a -
                                                تحقیق : د ۰ حمید الله الهندی
    طبعة دمسشق ١٣٨٥ ه
لأبي الحسين أحمد بن فارسبن زكريسا ـ ٣٩٥ هـ
طبعة مصريسة ١٣٦٨ ه
                                                                                                                    ٨٤ ـ معجم مقا ييس اللغة
        ٨٥ - المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والاندلس والمغرب ٠
                                لأحمد بن يحيي الونشريسي _ ٩١٤ ه _
                                        دارالغرب الاسلامي بيروت ١٤٠١ ه
                                                                                                                                             ٨٦ ـ المغنى
                  لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمـ
                                            ابن قدامية الحنبلي ـ ٦٢٠ هـ
                                   مكتبة القاهرة ـ مصر ـ ١٣٩٠ هـ
       ٨٧ - المغني في أصول الفقه لجلال الدين أبي محمد عمربن محمد بن عمر الخبــازى
                                                    تحقیق : د ۰ محمد مظهر یقا
                                         طبعة جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ
  ٨٨ ـ مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج للشيخ محمد الخطيب شهابالدين الرملي
```

الينشر بيني آ ـ ٠٠٤ دار الفكسر بيمروت ٠

- ٨٩ المفردات في غريب القرآن لحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني ٥٠٣ هـ مصريــة طبعة دارالفكـر ٠
- 91 المنخسول في تعليقات الاصول لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ٥٠٥ ه تحقيق : ٥٠ محمد حسن هيتسو دارالفك دارالفك
 - 97 مسوارد الظمآن الى زوائد ابن حسان للهيشمي الحافظ نورالدين على بن أبي بكسر ٩٧ هـ -
 - تحقيق : عبد الرحمن حـمـزة ٩٣ ـ مـوسـوعة جمال عبد الناصر في الفقه نخبة من العلماء ٩٣ ـ مـوسـوعة
 - طبعة مصريــة ٠
 - ٩٤ -المصوطـــا لمالك بن أنس الاصبحـي _ ١٧٩ هـ
 - مع شرحه المسوى لاحمدبن عبدالرحيم الدهلوى ١١٧٦ هـ دارالكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ
 - ٩٥ ـ ميـزان الاصول لعلاء الدين السمرقنــدى ـ ٥٥٣ هـ ـ طبعة قطـــرية
 - ٩٦ نصب الرايـةفيتخريج أحاديث الهداية للحافظ جمالالدين عبدالله بنيو سف الزيلعي الحنفي - ٧٦٢ ه طبعة حيدرآباد الهنـد ١٣٥٧ ه
 - 97 نهاية السوّل في شرح منهاج الوصول الىعلم الاصول لعبد الرحيم بن الحسن سالاسنوى ٧٧٧ ه مع حاشية البدخشي (مناهج العقول في شرح منهاج الاصول لمحمد بن الحسن البدخشي طبعة مصرية •
 - ٩٨ ـ نيسل الاوطسار شرح منتقى الاخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ١٢٥٠ هـ طبعة الطبيبي ٠
 - ٩٩ -الوصـول لابن برهان لأحمـد بن علي بن محمد أبوالفتح الشافعي ١٨٥ ه -
 - 100 الموافقات في أصول اشريعة لابي اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي ـ γ٩٠ هـ دار المعرفـة بتحقيق شيخ عبدالله دراز ٠

	كلمــــة الشكــــر كينينين
	مقــدمــة الرســالـــــة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	البحساب ا لا و ل في الاجماع ويشتمل علىتمهيد وخمسة فصول. التمهيـــــــد
1	
٣	المبحـث الاول (من الفصل الأول) تعريف الاجماع لغـة
	المبحث الثـّانــي
λ .	•
λ .	تعریف أبي الحسین البصری ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
λ	تعريف الجوينــــى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٩	تعریف الشیــرازی
٩	تعسريف الغسزالس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 •	تعــريـف الــرازى
11	تعريف عضد الدين الايجــي
11	تعريف الســـبكــي ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11	تعــريف البيضــاوى
17	تعــريــف القـرافــي
17	تعسريف الامسدى
14	تعصريف النسسسفي
18	تعصريصف البسز د و ی
1 8	تعسرينف ابنت حسسرم
10	تعسريسف النسسطّام المستمند النسسطّام المستمند المستمند المستمن المستمند المستمد المستم المستمند المستمد المستمند المستمند المستمند المستمند المستمند المستمند المستمد
10	تعسريسف الامساميسة المساميسة
17	تعريف الزيددية
17	تعصريف ابن الهمام
17	تحليل التعريفات واختيار التعريف
1.4	المبحث الاول : في بيان أركان الاجماع
**	المبحث الثـانـي : فيشروط الاجمـاع
**	السشرط الاول في وجود مستنسد للاجماع
**	الشرط الثانسي في انعقاد الاجماع في كل عصر ••••••
10	الشالث في اشتراط العدالة فيالمجمعين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	الرابع في عسدد المجمعين
77	الخامس في انقصراض العصصصير
44	السادسفي اتفـاق الكـل
79	السماسع في نقسل الاجمساع الينسا
	الفصل التحصيالحيث
٣.	المبحـث الاول: في بيان أدلة الاجماع من الكتـاب ٠٠٠٠٠٠
٣.	الاية الاولى (كنتم خيسر أمسة أخرجت للناس ٢٠٠٠) •••••
**	الا قرادية (مكانات مواناكم أمة مسطام مما المسموم

	الايـة الثالثة (ومن يشاقق الرسول من بعد ماتبين)٠٠٠٠٠٠
•	الايسة الرابعة (ياأيها الذين آمنوا أطيعواالله وأطيعوا
٩	الاية الخامسة (واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا)
1	المبحسث الثماني : في بيان أدلة الاجماع من السنة النبوية.
0	الحديث الاول (ان الله أجاركم من ثلاث ٠)
0	الحديث الثاني (ان أمتي لاتجتمع على فلالة ٠٠)
٥	أحاديث أخرى في هـذاالمعنـــى
0	الأدلة الموجبة للاجماع قطعية
٨,	الفصــل الرابع في أقسام الاجمـاع
δĚ	اجماع الصحابية
	اجماع الخلفاء الاربعة
74	المدادأه الماريعة
ÞΥ	اجماع أهل المدينية
۹۹	اجماع العتـــرة ،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،
٦•	اجماع أهمل الكوفسية
٦•	اجماع الأكثر مع مخالفة الواحد والاثنين
٦٢	الأجمـاع المنقول بالتواتر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	اجمساع مجتهدى الامسة في عصس ٠٠٠ ،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
3.5	الاجمـــاع الصـــريــريـــر
11	الفصل الخامس فيبيان مذاهب العلماء في الاجماع
77	قسول النظههاما
٦Υ	مسذهب الاما مسبيسة
٦Y	محذهب الزيحديحة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٨٢	مسذهب ابن حسسسن م ۲۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰،۰۰
٨٢	قول الامسسام أحمسسدين حنيل
	١ لبــــــا ب الـــــــا
	 فيالاجماع السكوتي وفيسه خمسسة فصــــول
٧.	 الفصـل الاول في تعريف الاجماع السكوتي
٧.	التعصريف الاول للبيضصاوي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧١	التعريف الشانــــى للـرازي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧١	التعريف الثالث للغزالي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧٢	التعريف الرابـــع للسرفســي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧٢	التعسريف الخسامسس لابن الحاجب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧٢	التعريف السحادس للبحردوي المسادس المسادس للبحردوي
٧٣	التعريف السابع لابن النجــار ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧٥	أقســــام السكـــوت ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	تحلينًا التعاريف المستحدث والمستحدد المستحدد الم
• •	الفصنــل الثانـي في حجـية الاجماع السكوتي ومذاهب العلماء
٧X	القفنيال الناسي في حجبية الاجماع المسوبي رسابية المادة
٧X	 المسذهب الاول : انه ليس ساجماع ولاحجــــــــة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٠,٨٠	تحقــيق مذهب الشافعي ومن وافقه
91	المصنف الثاني : انه اجمحصاء وحجمصحة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

97	المذهب الثالث : السكوتي حجـة وليس باجماع
٩٨	المذهب الرابع: انه اجمـاع بشرط انقراض العسر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 • •	المذهب الخامس: انه اجماع ان كان فتيا لاحكما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 • ٣	المذهب السادس: انه اجماع ان كان حكما لافتيا
	المـذهب السابع : انه اجماع ان وقع فيشنُّ يفوت استدراكه والا
1 • 8	فهـــو حجـــــة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1.0	المذهب الثسامن : السكوتي مخصوص بعصر الصحابة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1.7	المذهب التساسع : ان كان الساكتون أقل فهو اجماع ٠٠٠٠٠٠
1.7	المذهب العاشر : ان كان ممايدوم ويتكرر فهو اجماع ٠٠٠٠٠٠
1 • Y	المذهب الحادى عشر : انه اجماع قبل استقرار المذاهب ٠٠٠٠٠
1 • Y	المسذهب الثاني عشر : انه اجماع اذاكان معه قياس ٠٠٠٠٠٠٠٠
1 • ٨	المذهب الثالث عشر : انه اجماع بشرط افادة القرائن العلـم بالرضـــــــا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 • 9	الفصل الثحالحث: في شحروط الاجماع السكوتحيي ٠٠٠٠٠٠٠٠
1 • 9	الشعرط الاول : فيكونه في مسائل التكليف ٠٠٠ و٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 • 9	الشرط الثاني : انه بلغ جميع أهل العصر ولم ينكروا ••••••
11.	الشرط الثالث : كون السكوت مجردا عن الرضا والكراهة ٠٠٠٠٠٠
11.	الشرط الرابع : مضى زمن يسع قدرمهلة النظسر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11.	الشرط الخامس: ان لايتكرر مع طول الرمان
111	الشرطالسادس: أن يكون قبل استقرار المذاهب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
111	هل السكوت خاص بعصــر الصحابـة ؟ ٠٠٠٠٠٠٠ و٠٠٠٠٠٠
114	الفصـل الرابـــع: في أدلــة هـذه المــذاهـب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
114	أدلـة المـذهب الاول
118	أدلـة المذهب الثاني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11Y	أدلـة المذهب الثالث
117	أدلة المذهب الرابع ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
118	أدلـة المذهب الخامس ٠٠٠٠٠٠٠ و٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
114	أُدلة المذهب السادس ••••••••••
119	أ دلة المذهب السابع
119	أدلـة المذهب الثامن ••••••••••
119	أدلة المذهب التاسع
17.	أدلة المذهب العاشر
17.	أدلية المذهبالحادىعشير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
17.	أدلة المذهب الثاني عشر
17.	أدلـة المذهب الثالث عشـر •••••••••••
171	الفصل النصامـس: في مناقشـةأدلـةالْمذاهبوالترجيــح ••••••
171	السكوت المجصرد عن القصرائسن ••••••••••
177	السكوت الدال علىالرضيا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ و٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 77	السكسوت الدال علىالأنكسار ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
178	السكوت ثم اظهار الخللف مُرُنَّهُ وَلَيْنَا وَالْمُعَالِقِ الْمُعَالِقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَالِقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَالِقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعَلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعِلِقِينَ الْمُعِلِقِينَ الْمُعِلِقِينَ الْمُعِلِينَ الْمُعِلِقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعِلِّذِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعِلِّقِينَ الْمُعِلِّلِينَالِقِينَ الْمُعِلِيلِينِينِ الْمُعِلِيلِينِ الْمُعِلِيلِينِينِينِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِ
178	السكوت بالقول والموافقحة بالفعيصيل ••••••••
7	

170	نابي مع عدم مخالفة الأصحاب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	نقـل قول صد
177	ول لم ينتشر وفيقول انتشر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	السكوت في ق
1 77	ر أقــــل أفاد	•
1 7 %	تعتم بنه البلوي ۰۰۰۰۰۰۰۰	
	•	
1 7 %	ي الاعتقـــاديـــا ت ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الستــوت ف
	ب الــــــــا لـــــــــــــــــــــــــ	البـــا
	بين الاجماع السكوتي وغيره من الادلة الشرعية و	
	فمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
A W	لاول : في مرتبة الاجماع السكوتي بين الأدلة ٠٠٠٠	
14.		
144	حث!: تعارض الاجماع السكوتي مع النـص ٠٠٠٠٠٠٠٠	
18.	ـثانــيي : تعارض السكوتي مع القياس والمصلحة •	المبحــث ال
	م التطبيق	
	سسسا ب السسسسسس ابسسسسع	البـــــا
187	جماعات السكوتيــة	أقســام الا
,		بست كتاب الطهـ
1 58	عارة المراه لاتمح الإرطاء القدم المستعدد	
1 ET 1 E 0	. في أن الصلاة لاتصح الابطهارة	الاجماع (٢)
187	في الماء المطلق لرفع الحدثين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
10.	النَّماءُ المستخِّن غيرمكروه	
101	ي جواز الوضوء بماء البحر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الاجماع (٥)فر
104	في نجاسة الخمسر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
104	في نجاسـة الميتـة قبل الدبغ •••••••	
108	ني الجراد والسمك	الاجماع (٨) ف
100	المضيب بالدهب حرام	الاجماع (۹)
101) كتاب الوضوء طهارة الماء بعد الغمس ٠٠٠٠٠٠	الاجمساع (۱۱
109) النية في طهارة الغسل والوضوء •••••••	
17.) استحباب السواك	
171		الاجماع (15
777) غسل اليسدين ثلاثا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الاجماع (١٥
170) المضمضة والاستنشاق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الاجماع (١٦)
177	,	الاجماع (١٧
177		الاجماع (١٨)
YL (الاجماع (١٩)
179		الاجماع (۲۰
171		الاجماع (۲۱)
1 V T 1 V T		الاجماع (۲۲)
141		الاجماع (۲۳) الاجماع (۲٤)
170	**	الاجماع (٢٥)
177		الاجماع (٢٦)
179		الأجماع (٢٧)
144		الاجماع (٢٨)
1 1 7) لاوضوء على من مسّ أنثيه ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الاجماع (٢٩)
188) التيقن بالطهارة والشك فيالحدث •••••••	الاجماع (٣٠)
7.8.1		الاجماع (٣١)
1		الاجماع (٣٢)
1 8 8	المسح على الخفين والجوربين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الاجماع (٣٣)
191	لابدمن تقدم الطهارة على المسح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الاجماع (٣٤)
197		الاجماع (٣٥)
198 198		الاجماع (٣٦) الاحمام (٣٧)
197		الاجماع (۳۷) الاجماع (۳۸)
198		الاجماع (۳۸) الاجماع (۳۹)
Y•1	'	الاجماع (۱۹) الاجماع (٤٠)
		, , , , , , , , , , , , , , , ,

. * * *	يجوز التيمممن مكان واحد لجماعـة	(13)	الاجماع
7.4	النية شرط في صحة التيمم	(27)	الاجماع
3.7.	للمتيمم أن يوم المتوضيُّ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(27)	الاجماع
7+0	التيمم مسح خفيحف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(22)	الاجماع
7.7	من أحداث آلنساء الحيض والنفاس	(20)	الاجماع
. 7 . 1	لاحبد لأكشير الطهير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(57)	الاجماع
4.9	كتاب الصحيطاة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ الصلاة ركن٠٠٠	(EY)	الاجماع
11.	هي فرض علي مسلم ومسلمة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(43)	الاجماع
113	﴿ فِي أُوقَاتَ الصَّلُواتَ ************************************	(19	الاجماع
717	الاوقات الخمسة هي شرط لصحة الصلاة ٠٠٠٠٠٠٠٠	(0.)	الاجماع
317	الاذان والاقامـة مشروعان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(01)	الاجماع
110	لايشرع الاذان للنساء ولا الاقامة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(01)	الاجماع
717	يعتد بإذان المسلم العاقل ••••••••	(07)	الاجماع
TIY	قوتل أهل بلد اذاتركوا الاذان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(05)	الاجماع
71X	لايودن لصلاة قبل دخول الوقت الا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(00)	الاجماع
719	من السنة استقبال القبلة في الاذان ٠٠٠٠٠٠٠	(50)	الاجماع
77.	من أذن فله أن يقيم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(ov)	الاجماع
771	يجوز أخذ الرزق على الاذان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(0)	الاجماع
777	طهارة موقف المصلى شرط لصحة الصلاة ٠٠٠٠٠٠٠	(09)	الاجماع
774	طهارة البدن شحرط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(1.)	الاجماع
377	ستارالعورة شارط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(11)	الاجماع
770	الطهارة من الحدث شرط	(77)	الاجماع
777	العلم بدخول الوقت شرط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(77)	الاجماع
777	استقبال القبلة مع القدرة شرط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(75)	الاجماع
777	اذااشتبهت القبلة فاجتهد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(70)	الاجماع
779	تصح صلاة النفل في الكعبة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(77)	الاجماع
777	للصّلاة سبعـة أركّان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(77)	الاجماع الاجماع
74.7	سجود التلاوة غير واجب •••••••••••	(٦٨) (٦٩)	الاجماع
744	سبود السهو مشروع		الاجماع
78.	سها سهوین أو أكثر ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	(Y1)	الاجماع
781	حكم النافلة حكم الفرض في سجود السهو ٠٠٠٠٠٠	(YY)	الاجماع
787	ليس على الماموم سجود سهو الا	(٧٣)	الاجماع
727	من تكلم عامداً أو ساهياً بطلت صلاته ٠٠٠٠٠٠٠	(YE)	الاجماع
788	لايشرع سجود السهو في صلاة الجنارة ٠٠٠٠٠٠٠٠	(Yo)	الاجماع
787	الأوقيات التي نهي عن الصلاة فيها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠	(ry)	الاجماع
787	الاصل في الصلاَّة القيام بدون عذَّر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(YY)	الاجماع
X & X	التراويّج سنـة مؤكدة	(YA)	الاجماع
729	صلاة الجماعة مشروعة و ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(Y9)	الاجماع
10.	تنعقد الجماعة باثنين فصاعدا٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	$(\lambda \cdot)$	الاجماع
101	اقتداء الفاسق والمبتدع ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	$(\lambda 1)$	الاجماع
707	امامة العبد والاعمى جائزة	(XY)	الاجماع
704	الجماعة المتكررة في مسجد؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(44)	الاجماع
307	الملاة خلف المحدث ؟ " ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(34)	الاجماع
700	اذا فاتته الركوع فقد فاتته الركعة ٠٠٠٠٠٠٠	(40)	الاجماع
707	تصح صلاة المتنفل وراء المفترض ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(17)	-
YOY	يستحب التخفيف في الصلاة جماعة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(AV)	
701	سلاة المسافـــر،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،	1 1	•
709	اذا اقتدى المسافر بمقيم؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ حكم صــلاة الجمعـــة	(84)	-
	صلاة الخوف مشروعـة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(9.)	
357 057	صيرة العيــديــين ••••••••••	(91) (9Y)	-
777	بعض أعمال يوهي الفطر والأضحي ••••••••	(94)	
777	بعض اعمال يومي التعلق والأطحي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(91)	
774	صلاة الاستسقاء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(90)	
779	صلاة الجنائيين	(97)	
777	بعض الاعمال بمناسبة الموت والموتى ٠٠٠٠٠٠٠	(qy)	-
777	الزكاة ركن الاسلام ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(9)	-
TY E	تجب الزكاة فيالابل والبقر والغنم ٠٠٠٠٠٠٠	(99)	
•		, ••)	

777) نصاب الذهب عشرون مثقالا٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(1)	الاجماع
TYY	ً) لايجوز دفع الزكاة الى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
TYA	زكاة الفطر مشروعة ووروده		الاجماع
77 9	صيام شهر رمضان واجبة وركن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(1.4)	الاجماع
7.4 •	النية واجبة وشرط للصوم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
7.4.1	السحور منعدوب اليه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
7.47) من استقاء فعليه القضاء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
	الصوم هو الامتناع عن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
774	صوم التطوع مندوب ومكروه		الاجماع
3 7 7			الاجماع
710	الاعتكاف مشــــروع ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(1.4)	
7.77	الحج أحداركان الاسلام الخمسة		الاجماع
YYY	ا تجوز الحج عن مريض مزمن وشيخ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
444	مأثبت به الخبر فيالمواقيت ٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
187	الاحرام للحج فرض ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجماع
798		(118)	الاجماع
448	أعمال الاحرام ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(110)	الاجماع
TAY		(117)	الاجماع
APY		(11Y)	الاجماع
444		(11)	الاجماع
4.4		(119)	الاجماع
4.0	النفقة والكسوة من حقوق الزوجية ••••••	(11.)	الاجماع
4.1	النفقة والكسوة من حقوق الزوجية ••••••	(171)	الاجمساع
4.4		(177)	الاجماع
Y + A		(174)	الاجماع
4.9		(371)	الاجماع
71.		(110)	الاجماع
711		(177)	الأجماع
717		(177)	الاجماع
718		(174)	الاجماع
415		(179)	الاجمساع
710		(14.)	الاجمساع
717		(171)	الاجماع
717	العدة مشروعة بالجملة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		الاجمساع
714	الزوج المفقى ود ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(111)	الاجماع
719			الاجماع
		(371)	الاجماع
44.	كتاب البيوع ، البيع جائز شرعا ٠٠٠٠٠٠	(110)	الاجماع
771	العقود على أضرب والخيار في بعضها ٠٠٠٠٠	(177)	
777	شروط البيع خمسة	(144)	الاجماع
377	الربا حرام وهو على نوعين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(144)	الاجماع
770	الاعيان الستة وتحريم الربا	(144)	الاجماع
441	كل ماحرم فيه التفاضل حرم فيه النسأ ٠٠٠	(18+)	الاجماع
444	لايجوز بيع الدين بالدين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(181)	الاجماع
444	القبض في المجلس شرط لصحة البيع ٠٠٠٠٠٠	(121)	الاجماع
444	الغرر الفاحش مانع من صحة البيع ٠٠٠٠٠٠٠	(184)	الاجماع
44.	العيب موجب للخيسان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(188)	الاجماع
44.1	الاحتكار فيالاقوات ممنوع	(150)	الاجماع
44.4	السلم جاقز بشروط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(157)	الاجماع
444	القرض قربة مندوب اليها •••••••••	(1 EY)	الأجماع
377	المضاربة أوالقراض جائز ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(184)	الاجماع
44.1	الرهن جسائز بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(189)	الاجماع
444	القبض شرط فيالرهن ولايكون الراهن ٠٠٠٠	(10+)	الاجماع
TTA	الحجر ليه أحكام ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(101)	الاجماع
44.4	الصليح على أنواع	(101)	الاجماع
45.	الحوالة جائيزة والمراث والمام المراثة	(101)	الاجماع
481	الضمان مشروع وجائز ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(108)	الاجماع
784	الشركسة على أنواع ، والمتفق عليها هي٠٠	(100)	_
737	التوكيل صحيح بـ بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(107)	
337	العارية جائزة ومستحبة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(10Y)	_
450	الغصب محسرم شسرعا ٠٠٠٠ و٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(101)	
787	الشفعة ثابتة بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	(109)	
4 54	الاجارة ثابتة بـ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	117.1	
		, , ,	

```
(١٦١) الاجارة على منفعة وعلى عمل لمدة لقاء أجر ٠٠٠ .
                                                                                                   الاجماع
X37
                                                                                                   الاجماع
              (١٦٢) جواز الايداع والاستيداع ٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
454
                                                                                                   الاجماع
              40.
             (١٦٤) للامام أن يحمي الارض لمصالح المسلمين ١٦٠٠٠٠٠
                                                                                                   الاجماع
401
              الاجماع
401
             (١٦٦) التقاط اللقيط واجـب ١٦٦٠) التقاط اللقيط واجـب ١٦٦١) الجـعالـة جائــزة
                                                                                                   الاجماع
404
                                                                                                   الاجماع
805
                                                                                                   الاجماع
              (١٦٨) الوقف قربة مندوب اليها ١٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
400
                                                                                                   الاجماع
              (١٦٩) الوصية ثابتة بـ ١٦٩٠)
401
              الاجماع
                                                                                       (14+)
TOY
                                                                                                   الاجماع
              أسباب الميراث تسلائسة ٠٠٠ والوارثون ٠٠٠٠٠٠٠
                                                                                       (1Y1)
TOA
                                                                                                   الاجماع
              (١٧٢) الجناية بماحل بالنفس ويحرم قتل النفس بغيرحق
809
              (١٧٣) لاقصاص فيقتل الخطـأ ٢٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
                                                                                                   الاجماع
41.
                                                                                                   الاجماع
              (١٧٤) يجرى القصاص في الاطراف،١٧٤٠
117
                                                                                                   الاجماع
              العقال موروث ......
                                                                                        (1Yo)
777
              (١٧٦) دية المرأة آلحرة نصف الحرالمسلم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                                                   الاجماع
474
              في دية الا عضاء اذاكان واحدا واذاكانا عضوين ٠٠
                                                                                       (IVV)
                                                                                                    الاجماع
 277
                                                                                                    الاجماع
               الحدود وهي الردة والرنا والقذف والسرقة و
              470
                                                                                        (179)
                                                                                                    الاجماع
 477
              (14.)
                                                                                                    الاجماع
 779
               الســـرقــة م
                                                                                                    الاجماع
                                                                                        (1\lambda1)
 441
              الاجماع
                                                                                        (1\lambda Y)
 277
              التعبير يسير التعبير التعبير الحرابية أوقطع الطريسة التعبير الطريسة
                                                                                        (1\lambda^{\alpha})
 347
                                                                                                    الاجماع
                                                                                        (1XE)
 TYO
              (140)
 277
                                                                                                    الاجماع
 444
                                                                                         (181)
                                                                                                    الاجماع
                                                                                        (IAY)
 TYX
               لفرضية الجهاد شروط ٠٠٠٠ و٠٠٠٠ الجهاد
                                                                                        (1 \lambda \lambda)
 441
               تجوز المسارزة بآذن الاميسر،۱۰۰۰،۰۰۰،۰۰۰
                                                                                                    الاجماع
                                                                                        (IA9)
 717
               الاجماع
                                                                                        (190)
 317
               الجــزيــــة على أهل الكتاب؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                                                    الاجماع
                                                                                        (191)
 440
               يقتل الجاسوس الحربي٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                                                    الاجماع
                                                                                        (197)
 7 X7
                                                  ا بالـ
   الإجماع السكوتي قبـــو لا و تـــدمــة هـــد االــــــــا
  444
                                                                       مسائلهذاالباب ١٠٠ المسألة
  490
  444
               المسبح على الجوربين ••••••
                                                                                          المسألسة (٢)
               تطهر الحائض بعد انقطاع الدم بغسل و٠٠٠٠٠٠ لاحد لأقل الطهر ولالأكتسره ولالمناء المناء المناء متعمدا وولائد المامة المرأة للنساء جائزة وولائد المناء ال
  294
                                                                                                     المسألة
                                                                                          (٣)
  499
                                                                                          (٤)
                                                                                                   المسأ لة
                                                                                                      المسأل
  £ . .
                                                                                           (0)
                                                                                                   المسألية
  1+3
                                                                                           (7)
               يعيد الصلاة لمن صلى الى غير القبلة ٠٠٠٠٠٠
                                                                                         (Y)
                                                                                                   المسالة
  2 . 7
  8 . 4
               لاتجوزامامة الصبى لافيفريضة ولافي٠٠٠٠٠٠٠
                                                                                           (A)
                                                                                                   المسألية
               تعتكف المرأة في المسجّدولوكانتحائضا ٠٠٠٠٠
  2 . 2
                                                                                           (9)
               (١٠) الشيخوالعجوزلايلزمهما الصوم ولا الكفارة عند٠٠٠٠ (١٠) الحج الى مكة والعمرة اليها فرضان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ (١٠) من يريد الحج أو العمرة فليتحرد من ثيابه ٠٠٠٠٠٠٠٠ (٢٠)
  2.0
 1+3.
                                                                                                     المسألة
 £ . Y
                (١٣) القارن والمعتمر سواء في الحزاء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
  £ . A
                                                                                                     المسألة
               8 . 9
                                                                                                     المسألة
  113
                                                                                                     المسألة
  113
                                                                                                     المسألة
                                                                                             (rl)
  EIT
                                                                                                    المسألة
                                                                                             (1Y)
                لايجوزان تقبلشهادة الكافر الافي الوصية في السفر٠٠٠
  217
                                                                                                    المسألة
                                                                                             (1\lambda)
                313
                                                                                             المسألة (١٩)
  210
                                                                                             المسألة (٢٠)
                اختلاف اشهود في الشهادة لايوش على قبول الشهادة ٠٠
  113
                                                                                             المسألة (٢١)
                   التطيل حرام و فيه حمد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
  EIV
                                                                                             المسألة (٢٢)
                                                                                             المسألة (٢٣)
                لوقدف الأب ابنيه يحسيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
  KIB
                حَدالخسمر أربعسون جلسسدة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
  219
                                                                                             المسألة (٢٤)
```

```
الوضوء والغسل جائزان بالماء المستعمسل٠٠٠٠٠
     27.
                                                                           المسألية
                                                                    (40)
                النوم في ذاته حدث ناقض للوضوء في أيحال٠٠٠٠٠
     271
                                                                     (17)
                                                                            المسألة
                يجيزي منّ الرأس ماوقع عليه اسم المسم ٠٠٠٠٠٠٠
     277
                                                                            المسألة
                                                                     (YY)
                مدة المسم على الخفين يوماوليلة يلمقيم و٠٠٠٠
     274
                                                                            المسألة
                                                                     (XX)
                المتيمم يصلى بتيممواحد مأشاء من الصلوآت٠٠٠
     373
                                                                            المسألة
                                                                     (79)
                لاركعة لمن دخل الصلاة والامام راكع ٠٠٠٠٠٠٠
                                                                            المسألة
     270
                                                                     (r.)
                منّ صلى على غيرطهارة ٥٠ فصلاة منائثم به ٠٠٠٠
                                                                            المسألة
     277
                                                                     (11)
                                                                            المسألة
                القصرواجب في السفر فمن أتم فصلاته باطلة ٠٠٠٠
     YY3
                                                                     (TT)
                يكبر الأمام على الجنارة خمس تكبيرات ٠٠٠٠٠٠٠٠
الزكاة فرض على جميع المسلمين عند النصاب ٠٠٠٠
     AYB
                                                                            المسألة
                                                                     (44)
                                                                            المسألة
     279
                                                                     (TE)
                تثبت رؤية الهلال بشهادة رجل واحد ٠٠٠٠٠٠٠٠
     £4.
                                                                            المسألة
                                                                     (40)
                لاباًس بان يغطي المحرم وحهسته متعمدا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                            المسألة
     173
                                                                     (٣7)
     277
                                                                            المسألة
                                                                     (TY)
                جائز للمحرم دخول الحمام والتدلكوغساالرأس٠٠
                                                                            المسأ اة
     277
                                                                     (TA)
                لاشيّ علىمن تطيب ناسيا أومس الطيب أولبس٠٠٠٠
                                                                            المسألة
     373
                                                                     (ma)
                لايحل التولي يوم الرحف ولوكثرعددهم الا ٠٠٠٠٠
لايملك الحربيون مالمسلم ١٠٠٠د١ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                            المسألة
     540
                                                                     (٤٠)
     577
                                                                            المسألة
                                                                     ((13)
                يجوزتقسيم الغنيمة فيدارالحرب وتقسم الارض ٠٠٠
التضحية جائزة فيأيام النحرليلاونهار ٠٠٠٠٠٠٠
     2TY
                                                                            المسألة
                                                                     (27)
     273
                                                                            المسألة
                                                                     ( 24)
                لحم الخيل والبغال حلال أكله ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                            المسألة
     244
                                                                     (11)
                من حلف عامدًا للكذب فعليه الكفارة ٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                            المسألة
                                                                     (20)
     . $ 3 3
               الربا لايجوزفي البيع والسلم الافي ستة أشيا ٠٠٠
العارية غيرمضمونة ان تلفت من غير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
                                                                            المسألة
     133
                                                                     (57)
     733
                                                                     ( ( ( )
                                                                            المسألة
                من ملك ذارحم محرمة فهوحر ساعة يملكه ٠٠٠٠٠٠٠ هـل يستقاد في الحـــرم؟
     233
                                                                            المسألة
                                                                     ( ( )
     333
                                                                            المسألة
                                                                     ( ٤9 )
                هل للولي عفو فيقتل الغيلة أوالحرابة ٠٠٠٠٠٠
     220
                                                                            المسألة
                                                                    (0.)
                الخاتمــة في النتائج التي وصلت اليها أثناء البحــث ٠٠٠٠
     133
£YY . - { £ £ Y
                ملحــق الأحــاديـث مع التخــريــج ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
 143 - 6X3
                ملحـــق التراجــم لبـــف الأسماء الواردة فيالرسالة ••
 £11 -EX7
                    ----ا د ر ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
                                                                 ملحــق المصــــ
 211 - 211
                ــر سالمــوفــوعــا ت ٠٠٠٠٠٠٠٠
```

والحمدلله أولا وآخسسرا والصلاة والسلام على نبيه محمدبن عبدالله وعلى أصحابه وأهل بيته وآله وعلى عبادالله الصالحين ٠٠٠٠٠٠٠٠

مكة المكرمة حرسها الله وشرفها جامعة أم القصرى كلية الشريعة والدراسات الاسلامية الدراسات الاسلامية الفقه وأصوله جمادى الأولى الماد هادت المناقضة في اشعبان ١٤١١هـ

تمت المناقشة في الشعبان ١٤١١هـ وتمت توقيعات المناقشين بعد التمحيحات في ٢ محسرم ١٤١٢ ه ٠